

مَوْلَانَا الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى ٨١



مَوْلَانَا الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى
آخِرُ نَسَبِ شُرَافِ



مَوْلَانَا الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى
آخِرُ نَسَبِ شُرَافِ

المَلَخَصُ فِي أَصُولِ الدِّينِ

الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَمُ الْهَدْيِ

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

تَحْقِيقُ

عَنْ أَهْلِ الْمَحَقَّقِينَ

لِلْمَوْلَانَا الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى



المُلَخَّصُ فِي أَصُولِ الدِّينِ

الشَّريفُ المرتَضَى

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَّمُ الْهُدَى

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

المجلد الأول

تحقيق

عَدْلَةُ الْمُحَقِّقِينَ



مؤلف: الشَّريفُ المرتَضَى / ٨



مرشدانه:
عنوان و نام پدیدآور:
موضوعات مرتبط و الجوامع العزلة التابع لمؤسسة دارالحديث؛ إشراف محققين الداريتي.
مشخصات نشر:
مشخصات ظاهري:
فروست:
شابک:
بیت فهرست نویسی:
یادداشت:
عربی.
موضوع:
توحید.
موضوع:
خدا -- صفات.
موضوع:
شیعه امامیه -- عقاید.
عدل (اصول دین).
موضوع:
درایتی، محمدحسین، ۱۳۴۲ -
شناسه افروزده:
بنیاد پژوهشهای اسلامی.
رده بندی دیوبندی:
۷۹ / ۴
رده بندی کنگره:
BP ۷۱۷ / ۴
کتاب شناسایی علمی:
۵۵۵۹۷۲۲

المؤتمر الدولي للذكرى ألفتها الشريف المرتضى - مؤلفات الشريف المرتضى ٨/
الملخص في أصول الدين
المجلد الأول

الطبعة الأولى: ١٤٤١هـ / ١٣٩٨م / ٤٠٠ نسخة، وزيري / الثمن: ٦٦٠٠٠٠ ريال إيراني
الطباعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضوية المقدسة

www.islamic-rf.ir

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

الفهرس الإجمالي

٧	مقدمة التحقيق
٤٣	نماذج من تصاوير النسخة

الملخص في أصول الدين

٥١	الباب الأول: الكلام في إثبات الصانع
٥٣	الفصل الأول: في الدلالة على حدوث الأجسام
٩٩	الفصل الثاني: في الدلالة على إثبات المحدث
١١٥	الباب الثاني: الكلام في الصفات
١١٥	القسم الأول: الصفات الثبوتية
١١٧	الفصل الأول: في الدلالة على أن مُحَدِّثَ الأجسام قَادِرٌ
١٢٧	الفصل الثاني: في الدلالة على أن مُحَكِّمَ الأفعال عَالِمٌ
١٣٧	الفصل الثالث: في الدلالة على أن صَانِعَ الأجسام حَيٌّ
١٥٥	الفصل الرابع: في الدلالة على أن اللَّهَ تَعَالَى مُدْرِكٌ لِلْمُدْرَكَاتِ سَمِيعٌ بَصِيرٌ
١٧٩	الفصل الخامس: في الدلالة على أن اللَّهَ تَعَالَى موجودٌ
١٩١	الفصل السادس: في الدلالة على أن صَانِعَ الْعَالَمِ قَدِيمٌ
٢٢٧	الفصل السابع: في بيان أحكام الصفات الثبوتية الذاتية

القسم الثاني: الصفات السلبية	٣٤٧
الفصل الأول: في نفي الحاجة عنه تعالى وإثباته عنياً	٣٤٩
الفصل الثاني: في نفي الجسمية عنه تعالى	٣٦١
الفصل الثالث: الكلام في نفي الرؤية عنه وجميع ضروب الإدراك	٤٠٥
فهرس المطالب	٤٨٣

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد مرّ علم الكلام خلال تاريخه الطويل بمراحل متعدّدة، تنقّل فيها بين مراحل بدائيّة ليصل إلى مراحل أكثر تطوُّراً، ولينتهي إلى مراحل شهدت تطوُّراً مذهيلاً على يد كبار المتكلّمين من مختلف الفرق الإسلاميّة.

فقد بدأ علم الكلام بطرح مسائل جزئيّة مثل شرعيّة إمامة بعض الأشخاص، أو كفر وإيمان أشخاص آخرين، ليصل فيما بعد إلى طرح نظريّات عامّة حول الإمامة و صفات الإمام، و حقيقة الإيمان و الكفر، و غير ذلك من الأبحاث، لينتهي إلى طرح أفكار و آراء غاية في العمق و الدقة، ممّا عكست مدى الثراء العلمي و الخصوبة الفكرية التي كان يعيشها المسلمون في عصرٍ كانوا يتربّعون فيه على عرش العالم.

و قد مرّ علم الكلام عند الإماميّة بنفس المراحل الفكرية، بدأت من مراحل بدائيّة لتصل إلى مرحلة التنظير على يد كبار المتكلّمين، و على رأسهم هشام بن الحكم (ق ٣هـ) أكبر و أبرز و أخطر متكلّمٍ إماميٍّ في عصره بلا منازع، و غيره من المتكلّمين من أمثال عليّ بن إسماعيل الميثمي (أوائل القرن ٣هـ)، و يونس بن

عبد الرحمن (ت ٢٨٠هـ)، و الفضل بن شاذان (ت ٢٦٠هـ)، و أبي سهل النوبختي (ت ٣١١هـ)، و غيرهم ممّن تطول بهم قائمة الأسماء... حتّى وصلت النوبة إلى الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) كي يشهد علم الكلام تطوّراً جديداً لم يتوقّف مع وفاته، بل استمرّت و تيرة تطوّره على يد أعلام كبار من تلاميذه، و على رأسهم الشريف الأجل المرتضى علم الهدى رحمه الله.

لقد شهد علم الكلام على يد الشريف المرتضى قفزة نوعيّة، و تطوّراً كبيراً من حيث عمق الطرح، و دقّة الاستدلال، و تفصيل المطالب، فقد أسّس لمدرسة كلاميّة ألفت بظلالها على من جاء بعده من متكلمي الإماميّة في بغداد، و الريّ، و حلب، و غيرها، و فرضت هيبتها عليهم مدّة قرنين من الزمان أو أكثر من ذلك، إنّها مدرسة الشريف المرتضى.

منهجية البحث عند الشريف المرتضى

قرّر الشريف المرتضى بناء منظومته الفكرية الكلاميّة على أساس قاعدة محكمة و رصينة، فكان أفضل أساس لذلك هو «العلم»، فإنّ اعتماد العلم و اليقين و اتّباعهما ممّا قد قرّره الإسلام بكلّ وضوح، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^١، فقد نهى عن اعتماد غير العلم.

و بذلك جعل الشريف المرتضى من العلم وجهته التي يتوجّه إليها، و رائده الذي يسير على هداية، فكلّ ما أدّى به إلى العلم أخذ به و تبناه، و كلّ ما لم يؤدّ به إلى ذلك رفضه و أعرض عنه. فصار «العلم» يمثّل الهدف الأسمى الذي تتحرّك

مدرسة الشريف المرتضى نحوه، والأساس الذي تتعامل من خلاله مع مختلف النظريات و الأدوات الفكرية.

و قد ظهر أثر اتباع هذه المنهجية العلمية بجلاء في تعامل الشريف المرتضى مع الأدوات الفكرية المتبعة في البحث الكلامي، فرفض اعتماد خبر الواحد لمجرد أنه لا يفيد العلم، بينما اعتمد على الخبر المتواتر، و الإجماع، و العقل، لكونها أدوات تمهّد السبيل للمتكلم للوصول إلى العلم.

و هكذا نرى أثر ذلك في إيمانه بنظرية الصرفة مثلاً؛ فإنّها باعتقاده تؤمّن عنصر العلم بكون القرآن معجزة، بحيث تجعل الباحث يجزم و يقطع بذلك، خلافاً للنظريات الأخرى المطروحة في هذا المجال كالفصاحة و النظم؛ فإنّها برأيه لا توفر هذا العنصر^١.

و من جهة أخرى، فإنّ عدم إيمان الشريف المرتضى بقيمة الخبر الواحد لا يعني إعراضه عن اتباع السنة بالمرّة، فإنّ خبر الواحد لا يمثّل الطريق الوحيد للوصول إلى السنة، بل لقد اتّبع الشريف المرتضى طرقاً بديلة مكنته من تحصيل السنة من دون الرجوع إلى خبر الواحد، و ذلك من خلال الاعتماد على الخبر المتواتر و الإجماع.

أمّا الخبر المتواتر فقد تقدّم أنّه يوفر عنصر العلم، و لذلك سُمح له بالدخول إلى منظومة الشريف المرتضى كأداة من أدوات التعرف على الآراء الكلامية الموجودة في السنة.

و أمّا الإجماع فقد كان له دور مهمّ في استنباط جملة من النظريات الكلامية

١. الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)، ص ٩٤ - ٩٥، ١١٩.

التي آمن بها الشريف المرتضى، فهو لم يكن يعتمد على الإجماع في مجال الفقه فحسب، بل تعدّاه إلى مجال علم الكلام، فقام بالاستدلال على عددٍ كبير من الآراء الكلامية بالإجماع^١.

و الإجماع برأيه يكشف عن رأي الإمام المعصوم الغائب عليه السلام، وبذلك يكون كاشفاً عن السنّة؛ باعتبار أنّ رأي المعصوم سواء كان النبي صلى الله عليه وآله أو أحد الأئمة الاثني عشر عليهم السلام يمثل رأي السنّة، فإنّ السنّة عند الإمامية غير منحصرة بالرسول صلى الله عليه وآله بل تشمل الأئمة عليهم السلام أيضاً. وبذلك انفتح المجال أمام الشريف المرتضى للوصول إلى السنّة، الأمر الذي عوّض له بعض ما فقدته من آراء نتيجة رفضه لقيمة خبر الواحد.

وأما العقل فهو الأداة العلمية المهمة التي كان لها دورٌ أساس في استنباط الكثير من الآراء الكلامية في مدرسة الشريف المرتضى، وكان لها بروزٌ وألّق خاصّ ممّا سمح للكثيرين أن ينعتوا هذه المدرسة بالعقلانية. وهو وصف تستحقّه هذه المدرسة بامتياز، فهو يعكس إلى حدّ كبير أهمّ معالم هذه المدرسة.

ولكن ينبغي التنويه إلى نقطةٍ مهمّة، وهي هل كان اعتماد الشريف المرتضى على العقل اعتماداً مطلقاً شاملاً لكل المسائل الكلامية، أم أنّ هناك دائرةً معيّنة يتحرّك العقل في داخلها، ولا يتجاوز حدودها؟

قد لا نجد جواباً صريحاً على هذا السؤال في كتب و رسائل الشريف المرتضى، ولكن إذا راجعنا مجمل أفكاره، وأجلنا النظر في الأسس التي ابتنت عليها مدرسته الكلامية لوجدنا - كما تقدّم - أنّ هناك أدواتٍ أخرى يعتمد عليها في استنباط الأفكار الكلامية، وهي الخبر المتواتر والإجماع، والخاصية

التي تتمتع بها هاتان الأداتان هي كشفهما عن رأي السنّة - أي رأي الرسول صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام - بصورة قطعية، أيّ أنّهما تكشفان عن رأي المعصوم عليه السلام وكأنّنا جُلس أمامه نستمع كلامه الشريف. والذي يعرف الشريف المرتضى كمتكلّم مؤمن، يعرف أنّه لا يجرؤ على مخالفة قول الإمام عليه السلام الذي يؤمن بعصمته، و يرى أنّه على حقّ في كلّ ما يقوله و يعتقد به^١.

و مع معرفة رأي المعصوم عليه السلام لا يبقى مجالٌ لإعمال العقل، و هذا لا يعني أنّ ما يؤخذ من الدين قد يخالف العقل، لا أبداً، بل معناه أنّه مع معرفة رأي المعصوم عليه السلام المطابق للواقع، لا يبقى مبرّر لاعتماد العقل، و خاصّة في المجالات التي يُحجم العقل عن مساسها و الدخول فيها. و بذلك يبقى المجال أمام العقل مفتوحاً في المجالات التي ليس فيها خبرٌ متواتر أو إجماع، ليدلو بدلوه و يبدي رأيه، و هي مجالاتٌ واسعة و آفاقٌ رحبة، تتّضح للقارئ لمدرسة الشريف المرتضى الكلاميّة التي اعتمدت على العقل بصورة كبيرة حتّى استحقّت أن توصف - كما تقدّم - بالعقلانيّة.

علاقة الشريف المرتضى بالمعتزلة

من المسائل التي طال الحديث حولها، و التي يرجع تاريخها إلى ما يقارب عصر الشريف المرتضى، و ربّما إلى عصره، هي مسألة علاقته بالمعتزلة، و خاصّة معتزلة البصرة، و مدى تأثّر بهم، حتّى عدّه البعض من المعتزلة، و وضعه في ضمن طبقاتهم^٢.

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٥، ٢٠٥.

٢. شرح العيون (في ضمن كتاب: طبقات المعتزلة)، ص ٣٨٣.

و ما زال الكلام حول هذا الموضوع مستمراً، فصار يحلو لبعض المعاصرين أن يصف الشريف المرتضى بأنه «بهشمي» نسبةً إلى أبي هاشم الجبائي، ولعله لا نجد من سمى الشريف المرتضى بهذه التسمية قبل زماننا.

و للبت في هذا الموضوع ينبغي تحديد ما يسمى بمحل النزاع كي لا يتشتت البحث و يخرج من إطاره العلمي إلى دائرة الاتهام و سوء الطوية.

و قبل كل شيء يجب معرفة معنى الاعتزال، فقد عرّف أبو الحسين الخياط (ت بعد ٣٠٠هـ) المعتزليّ بأنه الذي يؤمن بأصول الاعتزال الخمسة، و هي: التوحيد، والعدل، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، و أنّ من لا يؤمن بواحدٍ منها فهو خارج من دائرة الاعتزال، حيث قال الخياط: «و ليس يستحقّ أحدٌ منهم اسم الاعتزال حتّى يجمع القول بالأصول الخمسة... فإذا كملت فيه هذه الخصال فهو معتزلي».^١

و من الواضح للمراجع لأفكار الشريف المرتضى يجده يرفض أصليّين من أصول المعتزلة رفضاً باتاً، و هما الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين^٢، و بقي إلى آخر لحظة من حياته مصراً على رفضهما و اعتبارهما أصليين باطلين. و بذلك لا يمكن اعتباره معتزلياً و ذلك وفقاً للتعريف الآنف للاعتزال.

و هناك تعريف آخر للاعتزال جعل كلّ من يؤمن بالتوحيد و العدل، و لم يؤمن بما يوجب العداوة معتزلياً، فقد قال أبو القاسم البلخي (ت ٣٢٧هـ):

و الاعتزال - رحمك الله - ... فقد صار في يومنا هذا سمةً لمن قال بالتوحيد و العدل، و لم يعتقد من سائر المقالات ما يزيل الولاية و

١. الانتصار، ص ١٨٨. و راجع: مروج الذهب، ج ٣، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

٢. الذخيرة في علم الكلام، ص ٥٠٤، ٥٣٦ و ما بعدها.

يوجب العداوة، و زال عَمَّنْ خالف التوحيد و العدل، و إن قال بالمنزلة بين المنزلتين، هذا ضرار و أصحابه يقولون بذلك، و ليس تلزمهم سمة الاعتزال، و لا يقبلهم أهله^١.

و من الواضح أنَّ القيد الذي وضعه البلخي، و هو أنَّ يَعْتَقِدَ من سائر المقالات بما يزيل الولاية و يوجب العداوة، أنَّ هذا القيد يُخْرِجُ الشريف المرتضى من حقيقة الاعتزال، فهو يختلف في العديد من المقالات مع المعتزلة بنحوٍ يُخْرِجُهُ عن ولايتهم، و يُدْخِلُهُ في عداوتهم.

و من أبرز تلك المقالات الإمامة، فقد وقف الشريف المرتضى في هذه المسألة وجهاً لوجه مع المعتزلة، و لم يتهاون في مخالفتهم و ردَّ مقالتهم في الإمامة، و طرح رؤيته التي تمثِّلُ رؤية الإمامية حول هذا الموضوع، و كتابه الشافي في الإمامة خيرُ شاهدٍ على ذلك، و هو كفيل بجلب عداوة المعتزلة.

و يبدو أنَّ كلَّ هذا كان واضحاً لدى الكثيرين ممَّنْ وسم الشريف المرتضى بالاعتزال، و لكنَّهم مع ذلك أصرُّوا على دعواهم، و هذا الأمر يرجع إلى أنَّهم وجدوا شَبَهاً كبيراً بين آراء الشريف المرتضى في مجالي التوحيد و العدل و مسائل ما يسمَّى بـ: لطيف الكلام، و بين آراء المعتزلة و خاصَّةً معتزلة البصرة.

و هذا على فرض تسليمه فهو استحداثٌ لاصطلاح جديد يجعل كلَّ مَنْ يُؤْمِنُ بالتوحيد و العدل بأيِّ نحوٍ من الأنحاء معتزلياً.

و لكن ينبغي لمن أراد إطلاقه على مثل الشريف المرتضى أن يبيِّن مراده منه، و في المقابل يحقُّ للآخرين أن يقبلوا بهذا الاصطلاح أو أنَّ ينكروه.

١. مقالات الإسلاميين (في ضمن كتاب: طبقات المعتزلة)، ص ٧٥.

و هذا بالطبع على فرض التسليم بتأثر الشريف المرتضى بالمعتزلة في مجالي التوحيد والعدل، لكنّه أمر غير مسلّم بصورة مطلقة، ولا بدّ من تفصيل القول فيه: أمّا أصل القول بالتوحيد والعدل، فإنّ هذين الأصلين من الأصول العريقة في مدرسة أئمة أهل البيت عليهم السلام التي ينتمي إليها الشريف المرتضى، فهذه المدرسة هي الورْدُ الذي يصدر منه المرتضى، و النبعُ الذي يغرف منه، فهو قد اقتبس هذين الأصلين من المدرسة التي ينتمي إليها، ولا يوجد أيّ مبرّر معقول لافتراض أخذه لهما من المعتزلة.

ثمّ إنّ هذين الأصلين لم يكونا يوماً حكرًا على المعتزلة، و ما كانا قطّ من بنات أفكارهم؛ كي يصبح كلّ من آمن بهما تبعاً لهم. و قد قال الشريف المرتضى رحمه الله كلمته المشهورة:

اعلم أنّ أصول التوحيد و العدل مأخوذة من كلام أمير المؤمنين عليه السلام، و خطبه، و أنّها تتضمّن من ذلك ما لا مزيد عليه، و لا غاية وراءه. و من تأمل المأثور في ذلك من كلامه علم أنّ جميع ما أسهب المتكلّمون من بعد في تصنيفه و جمعه إنّما هو تفصيل لتلك الجمل، و شرح لتلك الأصول، و روي عن الأئمة من أبنائه عليهم السلام من ذلك ما لا يكاد يُحاط به كثرة.

و من أحبّ الوقوف عليه و طلبه أصاب منه الكثير الغزير الذي في بعضه شفاء للصدور السقيمة، و نتاج للعقول العقيمة^١.

و أمّا تفاصيل مسائل التوحيد والعدل، فالكثير منها ممّا تواترت به الأخبار عن

أنمة أهل البيت عليهم السلام، أو قام عليه إجماع الإمامية، أو كان له وجود بين الإمامية، مثل نفي الرؤية، أو نفي التكليف بما لا يطاق، وغيرها، فإن مجرد وجود تشابه بين هذه المسائل عند الشريف المرتضى والمعتزلة لا يعني أنه صار تابعاً لهم، بل إن تَبَيَّنَ لهذه المسائل ناشئ من وجود أصل لها في تراث الإمامية، فيكون بذلك تابعاً للمدرسة الإمامية، لا للمعتزلة؛ فقد تقدّم أنه مع وجود خبر متواتر أو إجماع حول مسألة فهذا يكشف عن رأي المعصوم عليه السلام الذي لا يخالفه الشريف المرتضى في أي حال من الأحوال، ولا تسمح له مدرسته الفكرية بذلك، فيكون بذلك تابعاً لقول المعصوم عليه السلام بدلاً من المعتزلة. وأما وجه التشابه بين آراء الإمامية المُجمَّع عليها بينهم وبين المعتزلة، فينبغي إرجاعها إلى اتحاد المصادر الفكرية لكلا المدرستين، وهذا المصدر هو مدرسة أنمة أهل البيت عليهم السلام، وخاصة أمير المؤمنين عليه السلام الذي يفاخر الإمامية والمعتزلة بالانتماء إليه.

قال الشيخ المفيد:

ما رأيتُ أعجب منكم يا معاشر المعتزلة، تتكلمون فيما قد شارككم الناس فيه من العدل والتوحيد أحسن كلام، حتّى إذا صرتم إلى الكلام في الإمامة والإرجاء صرتم فيهما عامّة حشويّة تخبطون خبطَ عشواء، لا تدرّون ما تأتون وما تذرّون، ولكن لا أعجب العجب من ذلك، وأنتم إنّما جودتم فيما عاونكم عليه غيركم، واستفدتموه من سواكم، وصرتم فيما تفردتم به، لا سيّما في نصرة الباطل الذي لا يقدر على نصرته في الحقيقة قادر^١.

بقي عددٌ من المسائل التي آمن بها الشريف المرتضى والمعتزلة، ولم نجد لها مصدراً محدداً في تراث الإمامية، ففي هذه الحالة لا مناص من القول بمتابعة الشريف المرتضى لهم، ولكن هذه المسائل محدودة وقليلة، فمما وقفنا عليه من المسائل الكلامية في مجال التوحيد والعدل والتي قد حصل فيها تأثر من المعتزلة هي مسألة حقيقة الإرادة، وحقيقة السمع والبصر، ولكن هذا العدد الضئيل من المسائل لا يسمح لنا بأن نصف الشريف المرتضى بأنه معتزليٌّ أو بهشميٌّ، حتى على فرض إمكان جعل معنى جديد للاعتزال، بحيث يشمل مسألتين أو مسائل محدودة يحصل فيها تأثر بالمعتزلة.

و أمّا مسألة الأحوال فهي غير واضحة في فكر الشريف المرتضى، فهو لا يرفضها ولا يقبل بها بصراحة، وعباراته تحتمل الطرفين، أي تحتمل القول بالأحوال، والقول بعينية الذات والصفات، فلا يمكن الجزم بأنه قد تبنى القول بالأحوال، وأنه قد تأثر بذلك بالمعتزلة، ولنذكر بعض عباراته في هذا المجال، فقد قال:

فصلٌ: في كيفية استحقاقه تعالى ما تقدّم ذكره من الصفات، وأنه يستحقها لذاته لا لمعانٍ... وإذا بطلت أقسام المعاني كلها لم يبقَ إلا أن يكون مستحقاً لها لذاته، أو لما هو عليه في ذاته.^١

فإنّ قوله: «مستحقاً لها لذاته» يناسب القول بالعينية، وقوله: «أو لما هو عليه في ذاته» يناسب القول بالأحوال.

وهكذا قال حول صفة القدرة: «...وجب أن يكون قادراً لنفسه، أو لما هو عليه في

١. الملخص في أصول الدين، ج ١، ص ٢٥٤؛ وانظر: ج ١، ص ٣٣٠.

نفسه^١. و قال: «و قد بينّا أنّ كونه قادراً إذا كان للنفس، أو لما يرجع إلى النفس»^٢. إلى غير ذلك من أقواله التي تحتل الوجهين.

هذا كله بالنسبة إلى دعوى تأثر الشريف المرتضى بالمعتزلة في مجال المسائل الكلامية، و أمّا متابعتهم لهم في بعض الأدلة التي أقاموها، فهو لا يعني أنّه متأثر بهم في أصل الفكرة، فقد تكون له أدلة معينة، مثل التواتر أو الإجماع هي التي دَعَتْهُ إلى تبني الفكرة، سوى أنّه استعان بأدلة المعتزلة لتأييدها، و هذا لا يعني أنّه متأثر في أصل الفكرة بهم.

نعم، إذا تمّ التأكد من أنّ السبب الوحيد الذي دعاه لتبني الفكرة هو الأدلة التي أخذها من المعتزلة، فهذا يعني أنّه متأثر بهم في تبنيها أيضاً. و أمّا تأثره بأدبياتهم، و لغتهم، و أسلوبهم في طرح الأفكار و مناقشتها و الاستدلال عليها، فلا ضير في ذلك، و هو لا يعني تأثره بهم، بل هو أمر متعارف في كلّ عصرٍ أن يتمّ الاستعانة بأدبيات ذلك العصر و لغته، و قد كانت لغة العلم العقلية السائدة في عصر الشريف المرتضى و التي تتلائم مع فكره و مدرسته هي لغة المعتزلة، و هذا لا يعني أنّه صار معتزلياً لمجرد متابعتهم في ذلك. إذن، ينبغي التريث قبل اتهام الشريف المرتضى بالاعتزال، أو إطلاق اسم معتزلي أو بهشمي عليه.

هذا الكتاب

عندما بدأ الشريف المرتضى بإملاء كتاب الملخص كانت نيّته أن يقوم باستعراض جميع المسائل الكلامية بصورة تفصيلية. و لو كان قد تمّ له ما أمل

١. الملخص، ج ١، ص ٢٢٧.

٢. الملخص، ج ١، ص ١٩٤.

لكان يتحوّل الكتاب إلى أوسع كتابٍ كلاميٍّ - موافق لمذهب الإمامية - إلى عصر الشريف المرتضى، فنحن لم نعهد كتاباً كلامياً بهذا الحجم والعمق والتفصيل قد كُتب قبل ذلك بين الإمامية، فهي إذن محاولة رائدة و جريئة و فريدة من نوعها. ولكن ممّا يؤسف له أنّ الشريف المرتضى لم يوفّق لإكمال إملاء الكتاب؛ فقد نصّ البُصروي و الشيخ الطوسي على أنّه ناقصٌ و لم يتمّ^١، كما جاء في نهاية الكتاب في نهاية فصل «في تمييز وجوه الأفعال الراجعة إلى فاعلها» ما يلي: «هذا آخر ما خرج من هذا الكتاب»، حيث ينقطع البحث فجأة، و هو صريح في عدم تمام الكتاب.

و لا نعرف السبب الذي منع من إتمام الكتاب بالدقّة، و قد أشار الشريف المرتضى في خاتمة كتاب الذخيرة إلى سبب ذلك و لكن بصورة مغلقة، حيث قال: «فلما وقف تمام إملاء الملخص - لعوائق الزمان التي لا تُملك - تغيّرت النية...»^٢.

و لعل من تلك العوائق كثرة الاشتغالات التي كانت تفرضها عليه مكانته الاجتماعية، كتنقيب للطالبيين، و متولّ لشؤون الحجّ و المظالم^٣، أو النزاعات الطائفية التي كانت تنشب بين الفينة و الأخرى في بغداد.

و يبدو أنّه لم يوفّق أبداً لإتمام الكتاب، فقد أشار في الذريعة الذي ألّفه في أخريات حياته، أي في سنة ٤٣٠هـ، إلى الملخص و قال: «و استقصاء هذه الجملة لا يليق بهذا الموضع، و قد بسطناه في كتاب الذخيرة، و فيما خرج

١. مجلّة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨١؛ الفهرست، ص ١٦٤.

٢. الذخيرة في علم الكلام، ص ٦٠٧.

٣. المتنظم، ج ١٥، ص ١١١.

من كتاب الملخص^١. فقلوه: «و فيما خرج» صريح بأن الكتاب لم يتم إلى ذلك الحين.

نعم، لقد قام الشريف المرتضى بإكمال كتابه من خلال إملاء كتاب آخر، وهو كتاب الذخيرة، فعندما كان مشغولاً بإملاء كتاب الملخص - وهي دورة كلامية مفصلة كما تقدّم - بدأ بإملاء دورة كلامية مختصرة، والتي ظهرت فيما بعد بصورة كتاب الذخيرة، ولكن عندما انقطع إملاء الملخص، قرّر أن يقوم بتفصيل أبحاث الذخيرة - من الموضوع الذي انقطع فيه إملاء الملخص - بنفس المستوى من التفصيل الذي قام به في الملخص، وذلك لكي يسدّ الفراغ الذي تركه انقطاع إملاء الملخص. وبهذا صار ما خرج من كتاب الملخص والقسم المفصل من الذخيرة يشكّلان بمجموعهما دورة كلامية تفصيلية كاملة، لا يخلو منها بحثٌ من الأبحاث الكلامية المهمة، حتّى يمكن اعتبارهما كتاباً كلامياً واحداً.

وقد أشار الشريف المرتضى في خاتمة الذخيرة إلى كلّ هذه الأمور، حيث قال: و بين أوائل هذا الكتاب [يعني الذخيرة] و أواخره تفاوتٌ ظاهر؛ فإنّ أوّله على غاية الاختصار، و البسطُ و الشرحُ معتمدان في أواخره. و العذر في ذلك أنّا بدأنا بإملائه، و النية فيه الاختصار الشديد؛ تعويلاً على أنّ الاستيفاء و الاستقصاء يكونان في كتاب الملخص، فلمّا وقف تمام إملاء الملخص - لعوائق الزمان التي لا تُملك - تغيّرت النية في كتابنا هذا، و زدنا في بسطه و شرحه.

و إذا جُمع بين ما خرج من كتاب الملخص، و جُعِل ما انتهى إليه كأنه

١. الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ٢، ص ٥٦٦.

أول لهذا الكتاب، وُجد بذلك الكلام في جميع أبواب الأصول مستوفى
و مستقصى^١.

كما جاء في بداية الجزء الرابع من النسخة الوحيدة للملخص - بعد انتهاء
استنساخ ما خرج من الملخص - ما يلي:

نبدأ بعون الله و قوّته في هذا الجزء بذكر أول الكلام المبسوط من
الكتاب الموسوم ب: الذخيرة، المخالف لما بُني عليه صدره من الإيجاز و
الاختصار، ليكون تماماً للكتاب الملخص، من حيث انتهى الإملاء منه،
حسبما رآه مصنفهما و رَسَمَه.

و كلّ هذا صريح في أنّ الذخيرة تكملة للملخص، و أنّ زمان تأليفهما كان
متلاصقاً، فالجزء المختصر من الذخيرة كان متزامناً مع إملاء الملخص، و أمّا الجزء
المفصل منه فقد بدأ بعد انقطاع إملاء الملخص.

و على أيّ حال، فالقدر الذي خرج من الكتاب الملخص يشكّل حوالي نصف
المشروع الذي بدّاه الشريف المرتضى، و هو يعكس إلى حدّ كبير آراء الشريف
المرتضى بصورة تفصيليّة في مجال التوحيد، و الصفات الإلهيّة، و شيء مهمّ من
مباحث العدل، كما يعكس النضج الذي بلغه العقل الإمامي في ذلك العصر.

و الظاهر أنّ الشريف المرتضى كان يملّي مطالب هذا الكتاب من خلال
دروس يلقّيها على تلامذته، كما هو ظاهر كلمة «إملاء» التي جاءت في عبارته
الآتية. و لعلّه كان يكتب البحث قبل إلقائه ثمّ يقرؤه على تلاميذه، أو يلخص
مطالبه لهم، كما يحتمل أنّه كان يكتب البحث بعد إلقائه شفهيّاً على الطلاب، و
مناقشته من قبلهم.

فَهْرَسَةُ أَبْحَاثِ الْكِتَابِ

ثُمَّ إِنَّ الْكِتَابَ مَقْسَمٌ إِلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ رَئِيسِيَّةٍ، وَكُلُّ مِنْهَا يَحْتَوِي عَلَى فُصُولٍ، وَهِيَ:

الباب الأول: الكلام في إثبات الصانع.

و ينقسم إلى فصلين:

الأول: في الدلالة على حدوث الأجسام.

الثاني: في الدلالة على إثبات المحدث.

الباب الثاني: الكلام في الصفات.

و ينقسم إلى قسمين رئيسيين، و كل قسم يحتوي على فصول:

القسم الأول: الصفات الثبوتية الذاتية.

و يحتوي على فصول تعرضت إلى صفات القدرة، و العلم، و الحياة، و الإدراك (السمع و البصر)، و الوجود، و القِدَم، و أحكام هذه الصفات.

القسم الثاني: الصفات السلبية.

و يحتوي على فصول تعرضت إلى البحث عن نفي الحاجة (الغنى)، و نفي الجسميّة، و نفي الرؤية، و نفي الثاني (التوحيد)، و الردّ على الأديان المخالفة في الصفات.

الباب الثالث: الكلام في العدل.

و يحتوي على فصول دارت أبحاثها حول بيان ضروب الأفعال و أقسامها، و أنّه تعالى قادرٌ على القبيح، إضافةً إلى بحوث مفصلة حول الإرادة، و الكلام، و المخلوق.

وقد تعرّض في الفصل الأخير - أي فصل المخلوق - إلى معظم أبحاث الفعل المباشر، وأمّا الفعل المتولد فلم يبحثه بسبب انقطاع إملاء الكتاب، ولكنه قام بالبحث عنه في كتاب الذخيرة.

كما بقيت أبحاث أخرى كان الشريف المرتضى قد وعد ببحثها في باب العدل - كما أشار إلى ذلك في تمهيد هذا الباب - إلا أنه لم يوفّق لذلك لانقطاع الكتاب، مثل أبحاث: الأصلاح، واللطف، والعوض، والتكليف، وهي أبحاث قام بتفصيل البحث عنها في الذخيرة أيضاً، ليتمّ بذلك باب العدل.

عنوان الكتاب

سمّاه البُصروي: «الملخص» و وصفه بأنّه ناقص^١. فيما ذكر النجاشي اسمه الكامل، فقال: «الملخص في أصول الدين»^٢. و سمّاه الطوسي: «الملخص في الأصول»، و قال: «لم يتمّه»^٣. و هكذا سمّاه ابن شهر آشوب تبعاً للطوسي، و أضاف عليه كلمة واحدة، حيث قال واصفاً الكتاب بأنه حسن^٤.

و أمّا الشريف المرتضى فقد سمّاه في كتبه و رسائله بهذه الأسماء كلّها، فسّمّاه في أكثر الأحيان: «الملخص»^٥، و سمّاه أيضاً: «الملخص في الأصول»^٦، كما سمّاه:

١. مجلّة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨١.
٢. فهرست (رجال) النجاشي، ص ٢٧٠.
٣. الفهرست، ص ١٦٤.
٤. معالم العلماء، ص ١٠٤.
٥. الذخيرة في علم الكلام، ص ١٤٩، ٦٠٧؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣٦٣، ٣٧١، ٣٧٦.
٦. ج ٣، ص ٨١؛ الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ٢، ص ٥٦٦، ٥٦٩؛ كنز الفوائد، ج ١، ص ٤٥.
٦. المسائل الطرابلسيات الأولى (مخطوطة)، المسألة الرابعة.

«الملخص في أصول الدين»^١. و الظاهر أنَّ الاسم الأخير هو الأفضل و الأكمل، و إنما سَمِيَ بالأسماء الأخرى بهدف الاختصار. فالراجح تسميته: الملخص في أصول الدين.

الوجه في تسميته بـ «الملخص»:

ثمَّ إنَّ كلمة «الملخص» لا تعني هنا الاختصار، و إنما تعني التهذيب و الترتيب و التبيين، فإنَّ هذا أحد معنَي التلخيص، قال ابن منظور في مادة «لخص»:

التلخيص: التبيين و الشرح، يقال: لخصت الشيء و لحصته - بالخاء و الحاء - إذا استقصيت في بيانه و شرحه و تحبيره. يقال: لخص لي خبرك، أي بيّنه لي شيئاً بعد شيء.

و في حديث عليّ عليه السلام أنَّه قعد لتلخيص ما التبس على غيره. و التلخيص: التقريب و الاختصار، يقال: لخصت القول، أي اقتصرت فيه، و اختصرت منه ما يُحتاج إليه^٢.

و الذي يدلُّ على أنَّ المراد بالتلخيص في كتاب الملخص هو التبيين و التهذيب، لا الاختصار، ما تقدّم من أنَّه قد قام بتفصيل الأبحاث في هذا الكتاب و لم يقم باختصارها، فقد تقدّم كلامه في خاتمة الذخيرة بأنَّه اختصر الذخيرة في البداية؛ تعويلاً على أن يكون الاستيفاء و الاستقصاء في الملخص، كما صرح بذلك في خاتمة جُمْل العلم و العمل، و قال: «فمن أراد التزيّد في علم أصول الدين، و الغوص إلى أعماقه و تغلغل شعبه، فعليه بكتابنا الموسوم بـ: الذخيرة،

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٤٣.

٢. لسان العرب، ج ٧، ص ٨٦ - ٨٧.

فإن أثر الزيادة والاستقصاء فعليه بكتابنا الملخص^١. إذن لم يقيم الشريف المرتضى باختصار الأبحاث الكلامية في كتابه الملخص، وإنما قام بترتيب تلك الأبحاث و تهذيبها و تبينها، وهو المقصود بالتلخيص.

نسبة الكتاب إلى مصنفه

لا شك في نسبة الملخص إلى الشريف المرتضى؛ فقد نسب إليه تلامذته أعني: البُصروي، و النجاشي، و الطوسي، كما تقدّم، و هم أدرى بكتب شيخهم و أستاذهم. أضف إلى ذلك لقد أرجع إليه الشريف المرتضى في كتبه الأخرى المعلوم نسبتها إليه، مثل الذخيرة^٢، و جمل العلم و العمل^٣، و الذريعة^٤.

كما أنه أرجع في الملخص إلى بعض رسائله المعلومه نسبتها إليه، مثل رسالة الكلام فيما يتناهى و لا يتناهى التي ردّ فيها على يحيى بن عدي (ت ٣٦٤هـ)^٥، و هي من رسائله التي لا شك فيها، فقد نسبها البُصروي إليه و سمّاها: مسألة في الردّ على يحيى بن عدي النصراني فيما يتناهى و لا يتناهى^٦. كما أرجع إلى رسالة أخرى له ردّ فيها أيضاً على رسالة ليحيى بن عدي في طبيعة الممكن^٧، و التي سمّاها البُصروي: مسألة [في الردّ] على يحيى في طبيعة الممكن^٨.

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٨١.

٢. الذخيرة في علم الكلام، ص ١٤٩، ٦٠٧.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٨١.

٤. الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ٢، ص ٥٦٦، ٥٦٩.

٥. الملخص في أصول الدين، ج ١، ص ٩٦.

٦. مجلة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨١، «فهرس مصنفات الشريف المرتضى».

٧. الملخص في أصول الدين، ج ١، ص ٢٣٨.

٨. مجلة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨١، «فهرس مصنفات الشريف المرتضى».

و أرجع أيضاً إلى إحدى رسائله حول نفي الرؤية بالأبصار^١، و هذه الرسالة موجودة في نهاية المجلس الثاني من أماليه التي لا شك في نسبتها إليه^٢.
و بذلك لا يبقى مجال للشك في نسبة الكتاب إلى الشريف المرتضى.

تاريخ تأليف الكتاب

لا يوجد دليل واضح يحدّد لنا تاريخ تأليف الملخص بصورة دقيقة، و لكن يمكن ترجيح أن يكون قد تمّت كتابته ما بين السنوات ٤١٠ و ٤١٥هـ، أو قبل ذلك أو بعده بقليل، ويمكن أن نقيم على ذلك بعض الشواهد الاحتمالية:

١. لقد أرجع الشريف المرتضى في كتاب الذخيرة إلى كتابيه الأمالي^٣ (الذي فرغ منه سنة ٤١٣هـ)، و المقنع في الغيبة^٤ (الذي كتبه للوزير المغربي^٥ الذي صار وزيراً في بغداد بين سنتي ٤١٤ و ٤١٥هـ)، و هذا يعني أنّه تمّ تأليف الذخيرة بعد هذه السنوات تقريباً، فيكون تأليف الملخص متزامناً تقريباً مع هذه السنوات؛ فقد تقدّم أن تأليف الملخص متقدّم على الذخيرة، و أنّ زمنيّ تأليفهما متلاصقان.

٢. لقد أرجع الشريف المرتضى إلى الملخص في جواب سؤال حول قدّم العالم أرسله إليه المحقق الكراجكي، و كان سبب إرسال الكراجكي للسؤال دخوله في مناظرة مع أحد الأشخاص عندما كان في الرملة، فوجّه ذاك الشخص إشكالاً، أجاب عنه الكراجكي، و لكنه لم يكن مقتنعاً بالجواب، فأرسل الإشكال

١. الملخص في أصول الدين، ج ١، ص ٤٤٥.

٢. أمالي المرتضى، ج ١، ص ٤٩.

٣. الذخيرة في علم الكلام، ص ٢٤٥.

٤. الذخيرة في علم الكلام، ص ٤٢٣.

٥. معالم العلماء، ص ١٠٥.

إلى الشريف المرتضى في بغداد كي يجيب عليه^١.

وعند مراجعتنا لحياة الكراجكي (ت ٤٤٩ هـ) نجد أنه كان موجوداً في الرملة بين السنوات ٤١٠ و ٤١٦ هـ تخلّلتها زيارة إلى بيت الله الحرام^٢. فإذا كانت مناظرة الكراجكي مع ذلك الشخص التي وقعت في الرملة، قد وقعت في هذه السنوات، وأن الشريف المرتضى قد أرجع في جوابه لسؤال الكراجكي إلى الملخص، فهذا يعني أن تأليف الملخص قد تمّ في هذه السنوات تقريباً.

إذن الراجح أن تأليف الملخص قد تمّ تقريباً في بدايات العقد الثاني من القرن الخامس، أو في منتصف هذا العقد.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن تأليف الملخص قد تمّ بعد الشافي؛ فقد تقدّم أن تأليف كتاب الملخص متقدّم زمنياً على تأليف كتاب الذخيرة، ولكن قبل انتهاء الملخص كان الشريف المرتضى قد بدأ بكتابة الذخيرة، وهذا يعني أن الملخص متقدّم زمنياً على الذخيرة، ولكن في فترة حصل تداخل في زمن تأليف الكتائين، أي أن تاريخي تأليف الكتائين كانا متلاصقين، ولا يوجد بينهما فاصل زمني، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، لقد أرجع الشريف المرتضى في الذخيرة إلى كتابه الصرف^٣، وهذا يعني أن تأليف الصرف متقدّم زمنياً أيضاً على الذخيرة، فيمكن أن يكون تأليف الصرف متزامناً مع تأليف الملخص المتقدّم أيضاً على الذخيرة، كما يمكن أن يكون الصرف متقدّماً على الملخص أيضاً.

١. كنز الفوائد، ج ١، ص ٤٥.

٢. الكراجكي، ص ٩٢.

٣. الذخيرة في علم الكلام، ص ٣٧٨ وما بعدها.

و لكن لا يمكن أن يكون الصرفة متأخراً عن الملخص؛ لأنه تقدّم أن الملخص و الذخيرة كانا متلاصقين من حيث تاريخ التأليف، فإذا صار الصرفة متأخراً عن الملخص، فهذا يعني أن تأليفه متزامن مع تأليف الذخيرة، و هو لا يتلائم مع الإرجاع إلى الصرفة في الذخيرة.

و من جهةٍ ثالثة، لقد أرجع الشريف المرتضى في كتاب الصرفة إلى كتابه الشافى^١ الذي انتهى من تأليفه سنة ٣٩٨هـ^٢، و هذا يعني أن تأليف الصرفة متأخراً عن هذا التاريخ.

فإذا صحّ ما تقدّم من أن تأليف الصرفة و الملخص متزامنان، أو أن الصرفة متقدّم على الملخص لا متأخر، فهذا يعني أن تأليف الملخص تمّ بعد سنة ٣٩٨هـ أيضاً، أي بعد تأليف كتاب الشافى.

جهود حول الكتاب

يمكننا من خلال التتبّع في مطاوي الكتب أن نرصدَ بعض الأعمال التي دارت حول كتاب الملخص من خلال إتمامه أو شرحه. و قد كان أوّل مَنْ حاولَ إكمال الكتاب هو الشريف المرتضى نفسه، فقد قام بإكماله من خلال تأليف كتابٍ آخر، و هو الذخيرة في علم الكلام كما تقدّم.

و يمكن أن نشير إلى عملَين تعرّضا إلى الملخص بالإتمام و الشرح، و هما:

١. تَمَمَةُ الملخص^٣. ذكر الميرزا عبد الله الأفندي (من أعلام القرن الحادي عشر)

١. الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)، ص ٢٤٨.

٢. راجع: مجلّة كتاب شيعة العدد المزدوج ٩ - ١٠، ص ١٢٥، بحث «مكتبة الشريف المرتضى».

٣. سمّاه المحقق الطهراني: تميم الملخص في أصول الدين (الذريعة، ج ٣، ص ٣٤٣).

هذا الكتاب عن بعض الفضلاء الذي قال: «الشيخ أبو يعلى حمزة بن محمد، المعروف بسلار، وهو ديلمى من تلاميذ المرتضى، وله تتمّة الملخص للمرتضى وغيره من التصانيف، ومات بعد وفاة المرتضى»^١.

إلا أن الأفندي شكك في نسبة هذا الكتاب إلى سلار، واحتمل أن يكون المؤلف هو أبو يعلى حمزة بن محمد الجعفري، وأنه قد حصل خلطاً بينه وبين سلار بسبب تشابه كنيتهما^٢. كما استظهر قبل ذلك أن أبا يعلى حمزة بن محمد الجعفري صهر الشيخ المفيد هو نفس أبي طالب حمزة بن محمد بن أحمد بن عبد الله الجعفري^٣.

ولكن الملاحظ أن صهر الشيخ المفيد هو أبو يعلى محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري^٤، وليس أبا يعلى حمزة بن محمد الجعفري، والظاهر أنه قد حصل خلطاً بين الشخصين، كما احتمل الأفندي أيضاً ذلك^٥.

و على أي حال، فهناك ثلاثة احتمالات حول مؤلف تتمّة الملخص:

الأول: أنه الشيخ أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز الديلمي، المعروف بـ: «سلار» (ت ٤٤٨هـ)، ولكن الذي يضعف هذا الاحتمال أن اسم سلار هو حمزة بن عبد العزيز، لا حمزة بن محمد. إلا أن المحقق الطهراني استقرب احتمال أن يكون المؤلف هو سلار، وأكد على أن خطأ ذلك الفاضل في اسم أب سلار، لا يدل على

١. رياض العلماء، ج ٢، ص ٢١٤-٢١٥، ٤٤٠.

٢. رياض العلماء، ج ٢، ص ٢١٥.

٣. رياض العلماء، ج ٢، ص ٢١٤، وقد تقدّم ذكر أبي طالب الجعفري في ص ٢١٣.

٤. لسان الميزان، ج ٥، ص ١٣٥.

٥. رياض العلماء، ج ٢، ص ٢١٤.

عدم كون سَلَّارَ مؤلفاً للكتاب؛ فإنَّ تتلمذ سَلَّارَ على الشريف المرتضى و تَبَّعَهُ لتصانيفه و انتصاره له مشهورٌ، فإنَّه الرَّادُّ على أبي الحسين البصري في نقضه للشافعي تأليف أستاذه المرتضى^١.

الثاني: أنَّه مُحَمَّدُ بن الحسن بن حمزة الجعفري (ت ٤٦٣هـ) صهر الشيخ المفيد، و الذي قد يؤيِّد أن يكون هذا الجعفري مؤلفاً للتَّمَّةِ هو أنَّ النجاشي قد نسب إليه كتاباً سَمَّاهُ: التَّكْمِلَةُ^٢، و لعلَّه نفس تَمَّةُ المُلَخَّصِ. و الذي يضعُّفه أنَّ اسم الجعفري هو مُحَمَّدُ بن الحسن بن حمزة، لا حمزة بن مُحَمَّد.

الثالث: أنَّه أبو طالب أو أبو يعلى حمزة بن مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الله الجعفري (القرن ٦هـ)، ولكن ذهب المحقِّق الطهراني إلى أنَّه من معاصري الشيخ منتجب الدين الرازي المتوفى (ت ٥٨٥هـ)^٣، و هذا لا يتناسب مع عبارة ذلك الفاضل التي نقلها الميرزا الأفندي، حيث قال عن المؤلف: إنَّه من تلاميذ الشريف المرتضى، كما يظهر منها معاصرة المؤلف للمرتضى، حيث قال عنه: «و مات بعد وفاة المرتضى»، بينما الجعفري المذكور هنا متأخِّرٌ عنه بقرنٍ من الزمان تقريباً. إذن، من المحتمل أنَّ مؤلف التَّمَّةِ هو الشيخ سَلَّار، كما يحتمل أنَّه شخصٌ آخر يُدعى «الشيخ أبو يعلى حمزة بن مُحَمَّد».

٢. شرح المُلَخَّصِ: لأبي عليِّ الحسن بن أحمد بن عليِّ بن المعلِّم الحلبي (كان حيّاً سنة ٤٥٣هـ). قال: ابن العديم في ترجمته: «و له كتابٌ في الأصول شَرَحَ فيه المُلَخَّصَ»، و احتمل محقِّق الكتاب أنَّ يكون المقصود بالملخص هو كتاب

١. الذريعة، ج ٣، ص ٣٤٣ - ٣٤٤.

٢. فهرست (رجال) النجاشي، ص ٤٠٤.

٣. الذريعة، ج ٣، ص ٣٤٤.

الملخص في أصول الدين للشيخ المرتضى^١.

و الذي يعرف علماء حلب من الإمامية، و مدى تأثيرهم بأفكار الشيخ المرتضى، و متابعتهم لأرائه، و اهتمامهم بترائه، يستطيع أن يطمئن بأن المراد بكتاب الملخص المذكور في عبارة ابن العديم هو ملخص الشيخ المرتضى، خاصة و أن الشيخ ابن المعلم الحلبي الشارح لكتاب الملخص هو من تلامذة الشيخ أبي الصلاح الحلبي^٢، أحد أبرز تلامذة الشيخ المرتضى و المتأثرين بفكره. و هناك كتاب آخر من المحتمل أن يكون ناظرًا إلى كتاب الملخص، و هو كتاب التعليق في علم الكلام، للشيخ قطب الدين أبي جعفر محمد بن الحسن الموقري النيسابوري (ق ٦هـ)، فقد احتمل محقق الكتاب أن يكون تعليقاً على كتاب الملخص؛ و ذلك للتطابق بين فصوله و عناوينه، و أسلوب مطالبه و سياقها^٣.

و الذي يطالع هذا الكتاب و يعرف مدى تأثير مؤلفه بأفكار الشيخ المرتضى، لا يستبعد هذا الاحتمال.

ثم إن للعلامة الحلبي (ت ٧٢٦هـ) كتاباً سماه: تحصيل الملخص^٤، و لكن الظاهر أنه لا علاقة له بملخص الشيخ المرتضى، بل هو ناظرٌ إلى كتاب الملخص للفخر الرازي في الحكمة و المنطق^٥، و كأن العلامة الحلبي أراد بعنوان (تحصيل

١. بغية الطلب، ج ٥، ص ٢٢٧٦.

٢. نفس المصدر.

٣. التعليق (مقدمة المحقق)، الصفحة الثامنة و العشرون.

٤. الذريعة، ج ٣، ص ٣٩٧.

٥. أعيان الشيعة، ج ٥، ص ٤٠٦.

(الملخص) محاكاة كتاب (تلخيص المحصل) الذي كتبه أستاذه الخواجه الطوسي (ت ٦٧٣هـ) ولخص فيه كتاباً آخر من كتب الفخر الرازي.

و الأمر بحاجة إلى دراسة فكر و تراث العلامة الحلّي لمعرفة الفرق الموجود بين أفكاره و أفكار الشريف المرتضى، فإنّ الدارس لذلك يضعف عنده احتمال أن يقوم العلامة بالاهتمام بكتاب كلامي للمرتضى من هذا النوع.

مَنْ اقْتَنَى الْكِتَابَ وَاهْتَمَّ بِهِ

على الرغم من كون كتاب الملخص ناقصاً، إلّا أنّ المقدار الذي خرج منه كان جديراً باهتمام العلماء به من خلال إتمامه أو شرحه كما تقدّم.

و كان الشريف المرتضى مِنْ أَوَّل مَنْ اهْتَمَّ بهذا الكتاب من خلال إرجاعه إليه في مختلف كتبه و رسائله، فقد أرجع إليه في الذخيرة^١، و جُمِل العلم والعمل^٢، و الذريعة^٣، و المسائل الطبريات^٤، و الطرابلسيات الأولى^٥، و الثالثة^٦، و في جواب مسألة حول قِدَم العالم نقلها الكراجكي في كتابه^٧.

و أمّا مَنْ تلا الشريف المرتضى في الاهتمام بالملخص، و الإشارة إليه، فمنهم:
١. الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، فقد أشار إلى الملخص في كتابه تمهيد الأصول^٨.

١. الذخيرة في علم الكلام، ص ١٤٩، ٦٠٧.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٨١.

٣. الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ٢، ص ٥٦٦، ٥٦٩.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٤٣.

٥. المسائل الطرابلسيات الأولى (مخطوطة)، المسألة الرابعة.

٦. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٧٦، ٣٩٠.

٧. كنز الفوائد، ج ١، ص ٤٥.

٨. تمهيد الأصول، ص ١.

٢. وقد تقدّم أنّ الشيخ سلار (ت ٤٤٨هـ) أو شخصاً يدعى «الشيخ أبو يعلى حمزة بن محمد» قام بتأليف تنمّة الملخص، وقد تقدّمت الاحتمالات الموجودة حول مؤلف هذه التنمّة.

٣. وممن تأثر بالملخص ابن سنان الخفاجي الحلبي (ت ٤٦٦هـ)، فقد تعرّض في كتابه سرّ الفصاحة إلى بحوث كلاميّة حول حقيقة الكلام، وإذا قمنا بمقارنة ما جاء في هذا الكتاب مع بحث الكلام الإلهي من الملخص، لوجدنا تطابقاً كبيراً بين الآراء وحتّى ألفاظ الكتّابين، حتّى لقد تمّت الاستعانة في فصل الكلام الإلهي من التحقيق الجديد لكتاب الملخص بهذا الفصل من كتاب سرّ الفصاحة، وهو يدلّ على مدى تأثر ابن سنان بالملخص.

ومما يزيد احتمال تأثره هو أن المراجع لكتابه سرّ الفصاحة يجد تطابقاً كبيراً بين آرائه وآراء الشريف المرتضى، مثل رأيه حول حقيقة الصوت والكلام وما يتعلّق بذلك، والقول بالصرفة، ونفي حجّة المفاهيم^١.

٤. وتقدّم أنّ الشيخ أبا عليّ الحسن بن أحمد بن عليّ بن المعلّم الحلبي (كان حيّاً سنة ٤٥٣هـ) قام بشرح الملخص، وهو يدلّ على اهتمام خاصّ بالكتاب.

٥. وممن اهتمّ بالكتاب، ونقل نصوصاً منه المُقري النيسابوري (ق ٦هـ)، فقد أشار إلى الملخص ونقل منه نصّين^٢، والمراجع لكتب المُقري يجد مدى تأثره بالشريف المرتضى، وتطابق آرائهما الكلاميّة.

٦. كما تقدّم أنّ الشيخ ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) وصف الملخص بأنّه «حسن»، ويظهر من ذلك أنّه قد شاهد الكتاب.

١. سرّ الفصاحة، ص ١٦، ٣٢، ١٠٠، ١٥٣، ٢٢٥.

٢. التعليق، ص ١٣، ٤٩؛ الحدود، ص ٢٨ - ٢٩.

٧. و مَمَّنْ اهتمَّ بكتاب المُلَخَّص، و بالتراث الكلامي للشريف المرتضى بصورة عامَّة، جماعةٌ من اليهود كانوا يعرفون باسم (القَرَّائين)، كانوا مرتبطين بدار العلم القَرَّائينيَّة في القدس (أورشليم)، حيث قاموا في حوالي القرن الخامس أو السادس باستنساخ نسخة من كتاب المُلَخَّص كتبوها بخطَّ عِبري، و لعلَّهم استنسخوها في مدينة القدس. و قد بقيت على الأقلَّ ورقتان من هذه النسخة ما زالتا محفوظتين في مكتبة سان بطرسبورغ كما سوف يأتي ذلك عند التعريف بها.

و بعد ذلك اختفى المُلَخَّص لعدَّة قرون، فلا نجد له ذكراً - حسب تَتَبَعْنَا - في الحِلَّة، و لا في غيرها من مراكز الإماميَّة، ليعود إلى ظهورٍ ضعيفٍ في بداية القرن الحادي عشر، حيث قام أحدهم بكتابة نسخةٍ منه، انتهى من كتابة الجزء الثاني منها في سنة ١٠٢٧ أو ١٠٣٧ (النسخة غير واضحة)، و لكن يبدو أنَّ أحدًا لم يهتم بهذا الكتاب، فعاد الاختفاء مرَّةً أُخرى، و خاصَّة بعد سقوط أوراق من بداية النسخة. و قد استقرَّت هذه النسخة من المُلَخَّص فيما بعد في مكتبة شيخ الإسلام الزنجاني (ت ١٣٧٣هـ)، و لا ندرى مدى انتفاعه بهذا الكتاب في بحوثه و مؤلَّفاته. و قد شاهد المحقِّق الطهراني هذه النسخة في مكتبة الشيخ الزنجاني^١.

و منذ طباعة الكتاب حوالي سنة ١٤٢٣هـ صار محطًّا لاهتمام الباحثين في مجال علم الكلام و تاريخه، إلَّا أنَّ وجود مشاكل متعدِّدة في هذه الطبعة عَوَّق إمكان الانتفاع الكامل بالكتاب، و نأمل أن تكون الطبعة الجديدة التي بُدِلت فيها جهودٌ كبيرة، فاتحةً عهدٍ جديدٍ للانتفاع بهذا الكتاب الثمين.

نسخة الكتاب

لقد تبّعنا قبل قليل وجود نسخ من الملخص في بغداد و حلب و الري و ربما في القدس، إلى نهايات القرن السادس، إلا أن شيئاً من هذه النسخ لم يصلنا، ما عدا ورقتين من النسخة العبرية كما تقدّم. و الذي وصل إلينا نسخة واحدة فقط من القرن الحادي عشر.

و فيما يلي تعريف بنسخة الكتاب الوحيدة، و بالورقتين المشار إليهما:

١. نسخة مجلس الشورى بطهران. لقد وصلت إلينا نسخة واحدة نسخت في سنة ١٠٢٧هـ، أو ١٠٣٧هـ بواسطة شخص مجهول، و في مكان مجهول أيضاً، و قد تقدّم أن هذه النسخة وصلت إلى مكتبة شيخ الإسلام الزنجاني، إلى أن انتهى بها المطاف إلى مكتبة مجلس الشورى في طهران، حيث هي الآن مودعة فيها، و تحمل الرقم ١٠٠٧٣، و تحتوي على ١٤٢ ورقة، إضافة إلى صفحة أخيرة واحدة تحتوي على أربعة أسطر، فيكون مجموع صفحات النسخة ٢٨٥ صفحة، في كلّ صفحة ٢٣ سطراً.^١

و تحتفظ بمصوّرة هذه النسخة الثمينة:

(أ) مكتبة آية الله السيّد المرعشي، برقم ٩٥١.^٢

(ب) مركز إحياء الميراث الإسلامي، برقم ٣٩١.^٣

و النسخة قد سقط منها شيء من بدايتها، يشتمل على مقدّمة الكتاب و شيء من برهان حدوث الأجسام. و تعتبر هذه النسخة واحدة من أبدأ النسخ، من حيث

١. فهرس مخطوطات مكتبة مجلس الشورى، ج ٣٢، ص ١٠١.

٢. فهرس مصوّرات مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ج ٢٢، ص ٤٣١.

٣. فهرس مصوّرات مركز إحياء الميراث الإسلامي، ج ١، ص ٤٤٧.

كثرة السقط و التصحيف الذي وصل إلى العشرات بل إلى المئات من الموارد، حتّى عثر على موارد قد تمّ فيها نقل مقاطع كبيرة من الكتاب من مواضعها الأصلية وإحاقها بمواضع هي أجنبية عنها - كما حدث في ج ٢، ص ١٣١ و ١٤٨ و ١٦١ و ١٦٢ و ٢٥٨ و ٢٨٤، وهو أمرٌ لا يمكن التعرّف عليه إلّا من خلال التدقيق في عبارة الكتاب. و قد أدّى هذا الخلل إلى عدم استفادة الباحثين من الكتاب و الإعراض عنه.

و تبدأ النسخة - بعد سقوط ما سقط منها - بقوله: «قَدُمُها يرجع إلى ذاتها، ومتى ادّعى ذلك في بعض الفعل فلا وجه له...».

و تنتهي فجأة بقوله: «...» و أمّا الإلجاء الراجع إلى المضارّ و المنافع فقد يجوز تغييره و خروج ما هو إلجاء منه عن صفته. ألا ترى أنّ المُلجأ إلى الهرب من الأسد».

و قد قُسم الكتاب في هذه النسخة إلى أربعة أجزاء، و هو تقسيم غير علمي كما سوف يأتي، و الأجزاء هي كما يلي:

الجزء الأوّل: يبدأ من بداية الكتاب، و جاء في نهايته:

تمّ الجزء الأوّل من الكتاب الملخّص في أصول الدين، و يتلوه في الجزء الثاني: «و أمّا الذي يدلّ على الاشتراك في صفة من صفات النفس» وقع الفراغ من تسويد هذا الجزء، و الحمد لله ربّ العالمين، و صلّى الله على محمّدٍ و آله، و سلّم تسليماً كثيراً كثيراً كثيراً.

الجزء الثاني: جاء في نهايته:

يتلوه فصل في الدلالة، على أنّه تعالى لا يختار فعل القبيح في الجزء

الثالث. فُرج من نسخه في رابع شهر ذي قعدة الحرام سنة ١٠٢٧ أو ١٠٣٧ هجرية (النسخة غير واضحة)، و الحمد لله رب العالمين، و العاقبة للمتقين، و صلى الله على سيدنا محمد و آله الطاهرين، و حسبنا الله كافياً و معيناً و أميناً و هادياً و نصيراً، حسبنا الله و نعم الوكيل، نعم المولى و نعم النصير.

الجزء الثالث: جاء في آخره:

هذا آخر ما خرج من هذا الكتاب، يتلوه بعون الله في أول الجزء الرابع فصل في إفساد قولهم في الكسب. و الحمد لله رب العالمين، و صلواته على نبيه محمدٍ و عترته الطاهرين.

الجزء الرابع: جاء في بدايته:

بسم الله الرحمن الرحيم، هو ثقتي و حسبي. نبدأ بعون الله و قوته في هذا الجزء بذكر أول الكلام المبسوط من الكتاب الموسوم ب: الذخيرة، المخالف لما بُني عليه صدره من الإيجاز و الاختصار، ليكون تماماً للكتاب الملخص، من حيث انتهى الإملاء منه، حسبما رآه مصنفهما و رسمه. و بالله عزّ و جلّ التوفيق.

و قد اتضح من خاتمة الجزء الثالث أنّ كتاب الملخص قد انتهى بنهاية هذا الجزء، حيث جاء التصريح بأنه آخر ما خرج من هذا الكتاب. كما تمّ التصريح في بداية الجزء الرابع بأنّ هذا الجزء يبدأ ببداية القسم المفصل و المطول من كتاب الذخيرة؛ لكي يكون تكملةً للمطالب التي لم يتعرّض إليها المصنّف في الملخص. إلّا أنّ هذه النسخة لا تحتوي إلّا على شيء يسير من بداية الذخيرة، حيث تنتهي عند ص ١٢٥ من المطبوع من الذخيرة، أيّ أنّها تحتوي على حوالي ٥٣

صفحة من الذخيرة فقط، فإن نصّ الذخيرة المطبوع سابقاً يبدأ من ص ٧٣، و ما قبل ذلك يشتمل على مقدمة المحقق.

ثم إن تقطيع الكتاب إلى أربعة أجزاء تقطيع غير علمي، فقد وُضع نصف من فصل «في أن لا يستحقّ هذه الأحوال لمعانٍ قديمة» في نهاية الجزء الأول و نصفه الآخر في بداية الجزء الثاني، أي أنه قد تمّ إنهاء الجزء الأول في أثناء البحث عن ذلك الفصل و قبل إكمال الفكرة، و هو أمر غير علمي، و لا يقوم به مثل الشريف المرتضى، بل لعلّه قام به بعض النساخ. و لذلك لم يتمّ في هذه الطبعة تقسيم الكتاب إلى أربعة اجزاء، و إنما أُشير إلى ما هو موجود في النسخة في الهامش.

٢. ورقنا سان بطرسبورغ. تمّ العثور في ضمن بعض الأوراق المخطوطة المحفوظة في مكتبة سان بطرسبورغ، و التي كتبت فيها كتبٌ عربيّة بخطّ عبري، تمّ العثور على ورقتين من نهايات كتاب الملخص، كان يُصوّر أنّهما ورقتان من كتاب المحيط في التكليف، و لكن بعد مقارنتهما مع المطبوع من كتاب الملخص تبين أنّهما منه، و لا ندري لعلّ هناك أوراقاً أخرى من هذه النسخة قد اختلطت مع أوراق كتب أخرى. و قد قام غريغور شوارب من جامعة برلين الحرة بالتعريف بهاتين الورقتين من خلال مقال مختصر.^١

و هاتان الورقتان محفوظتان في ضمن مجموعة فيركوفيتش الثانية في المكتبة

1. Gregor Schwarb "Short Communication: A Newly Discovered Fragment Of al - Sharif al - Murtadas K. al - Mulakkkhas Fi usul al - din in Hebrew Script" Journal Of intellectual History of the islamicate World 2 (2014) pp . 75 - 79.

و الشكر موصول إلى الأخ الفاضل حميد العطاني النظري لأجل تعريفنا بهذا المقال.

الوطنية الروسية الواقعة في مدينة سان بطرسبورغ، و تحملان الرقم ٣٠٣٤ Ms. Yevr. -Arab. rveY.-barA. I الورقتان ١١-١٢. مقياس كل صفحة ١٤ في ١٨/٢ سم، وفي كل منها ٢٠ سطراً. وتمّ تحديد تاريخ نسخها بالقرن الحادي عشر، أو بدايات القرن الثاني عشر الميلاديّين، أي حوالي القرن الخامس أو السادس الهجريّين.

و قد قام شوارب في مقاله المُشار إليه بمقابلة هاتين الورقتين مع الطبعة السابقة للملخص، وأثبت الاختلافات التي تبلغ حوالي عشرين مورداً، والتي تبدأ من الصفحة ٣٤١ من المجلد الثاني للملخص، إلى الصفحة ٣٤٤. والمُلاحظ وجود خطأ في أحد هذه الموارد، وهو قوله: «مقدور القدرتين»، حيث كتبها الناسخ العبري بهذه الصورة: «مقدوراً لقدرتين»، فهو قد ظنّ أن الألف متعلقة بكلمة «مقدور» بينما هي متعلقة بكلمة «القدرتين»، فقام بزحزحة الألف، و ألصقها بكلمة «مقدور».

العمل في الكتاب

لقد بُذلت في تحقيق هذا الكتاب جهود كبيرة، فإنّ المطالع للنسخة الوحيدة للكتاب يجد مدى صعوبة العمل؛ وذلك من عدّة جهات: منها: عمق المطالب الكلاميّة المطروحة في هذا الكتاب. ومنها: تعرّض الكتاب إلى آراء كلاميّة كانت متداولة في مدرسة بغداد، وهي آراء متقدّمة لم يعتد عليها الكثير من الباحثين في عصرنا ممّن اعتادوا على الآراء الكلاميّة لمدرسة الحلة، وخاصّة آراء العلامة الحليّ؛ ولذلك صارت قراءة وفهم الكثير من بحوث هذا الكتاب بحاجة إلى بذل جهود مضاعفة. ومنها: لغة الشريف المرتضى رحمه الله الصعبة، وأسلوبه الثري المعقّد.

ومنها: الاعتماد على نسخة فريدة لا ثاني لها، حيث لم يُعثر على نسخة أخرى، وهو أمر زاد في صعوبة العمل.

ومنها: رداءة النسخة كما تقدّم، فقد احتوت على عددٍ كبير جداً من موارد السقط، والتصحيف، والبياض، و رداءة الخطّ، ولعلّ ذلك راجع إلى عدم كون الناسخ من أهل العلم. وعلى أيّ حال فإنّها النسخة الوحيدة المتبقّية لهذا الكتاب، ولولاها لكان الكتاب قد ضاع في متاهات الماضي.

وأما الأعمال الذي تمّ القيام بها في هذا الكتاب، فهي كما يلي:

١. مقابلة الكتاب مع نسخته الفريدة مقابلة متأنية ودقيقة، وذلك ثلاث مرّات من قبل ثلاث من المحقّقين المتمكّنين؛ زيادةً في الضبط، وتجنّباً من الخطأ و الغلط، و عبّرنا عن النسخة بـ: «الأصل».

٢. بسبب عدم وجود نسخة أخرى للكتاب، و وجود مصاعب كثيرة في فهم نصّ الكتاب كما تقدّم، لذلك تمّت الاستعانة بالنصوص الشبيهة بنصّ كتاب المُلخَص، مثل كتاب المغني للقاضي عبد الجبّار (ت ٤١٥هـ)، والمسائل السَلْاَريّة للشرّيف المرتضى، و تمهيد الأصول للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، و شرح الأصول الخمسة لأحمد بن الحسين بن أبي هاشم الحسيني الرازي المعروف بـ: مانكديم (ت ٣٩٩هـ)، و التوحيد المنسوب إلى أبي رشيد النيسابوري (ت ٤١٥هـ)، و سرّ الفصاحة لابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ)، و التعليق في علم الكلام للمُقري النيسابوري (القرن ٦هـ). و قد ساعدت هذه الطريقة بصورة كبيرة جداً على قراءة و فهم نصّ المُلخَص بصورة صحيحة.

٣. إضافة موارد الخلاف الموجودة في الورقتين التي نقلها شوارب في مقاله المُشار إليه، وإثباتها في المتن أو الهامش، كلّ موردٍ بحسبه، و قد أُشير إلى تلك

الورقتين باسم (نسخة سان بطرسبورغ)، فقليل مثلاً: «هكذا في نسخة سان بطرسبورغ»، ولم يُجعل لها رمز خاص وذلك لقلة الموارد.

٤. محاولة ترميم ما سقط من بداية النسخة، وذلك بهدف أن يكون القارئ على بينة من أمره عندما يبدأ بقراءة الكتاب، فقد تقدّم أن نسخة الكتاب قد سقط منها شيء من بدايتها، ممّا جعل فهم البحث الذي تبدأ به مبهماً، كما تمّ ترميم أجزاء أخرى ماثّنة في ثنايا الكتاب.

٥. إضافة كلمات إلى النصّ بسبب اقتضاء السياق، ووضعها بين معقوفين من دون الإشارة إلى ذلك في الهامش في كثير من الأحيان؛ فإنّ وضع الكلمة بين معقوفين يكفي للدلالة على أنّها ليست من النصّ، وإنّما تمّت إضافتها.

٦. تقطيع النصّ بصورة علميّة، إضافة إلى ترقيم الكثير من محتويات الكتاب، كالاستدلالات، والإشكالات، وأجوبة الشبهات، وغير ذلك؛ فإنّ الكتاب مكتوب بصورة مرتّبة ودقيقة جداً، إلّا أنّ خلّوه من الترقيم قد يجعل البعض يظنّ أنّه خالٍ من الترتيب، ولكن من خلال الترقيم سوف يتّضح مدى الترتيب الدقيق لمطالب الكتاب.

٧. إضافة عناوين تفصيليّة إلى الكثير من بحوث الكتاب، ووضعها بين معقوفين، ممّا يساعد كثيراً على فهم مطالب الكتاب.

٨. تخريج ما استلزم تخريجه من الآيات والروايات والأقوال والآثار، وما شابه ذلك، اعتماداً على أهمّ المصادر وأقدمها.

٩. إضافة تعليقات مهمّة، تساعد على فهم النصّ، وتوضّح العبارات المعقّدة والمبهمّة، نظراً لقدم النصّ ومصطلحاته المنقرضة.

١٠. تشكيل الكلمات وإعراب الكتاب؛ وفقاً لقواعد اللغة العربية، وهي أيضاً

بدورها تساعد في فهم النص بصورة صحيحة.

١١. شرح المفردات المشككة والكلمات الغريبة، من مصادر اللغة القديمة، و كذلك شرح المصطلحات الكلامية.

١٢. ترجمة الأعلام الواردة أسماؤهم في متن الكتاب ترجمة مختصرة، و كذلك التعريف بالفرق والمذاهب الكلامية.

١٣. تقسيم مطالب الكتاب إلى أبواب وفصول، فمع أن النسخة غير مبوبة إلا أن ترتيب مطالبها دقيق جداً، فقسمناها إلى ثلاثة أبواب:
الباب الأول: الكلام في إثبات الصانع، وفيه فصلان.
الباب الثاني: الكلام في الصفات، وهو ينقسم إلى قسمين: الصفات الثبوتية (٧فصول)؛ والصفات السلبية (٥ فصول).

الباب الثالث: الكلام في العدل، وفيه خمسة فصول.
١٤. وضع أرقام صفحات المخطوطة (الأصل) بين معقوفين في داخل النص، و أرقام الطبعة السابقة للملخص في خارج النص على جانب الصفحة.
١٥. إعداد فهرس فنية عامة ومتنوعة في آخر الكتاب، تسهيلاً للوصول إلى مطالب الكتاب.

كلمة شكر

وختاماً ينبغي أن نقدم بالشكر الجزيل لكل من اشترك في تحقيق الكتاب، و نخص منهم بالذكر:

١. الشيخ جواد الفاضل البخشايشي، حيث قام بمقابلة النسخة والمساهمة في تقويم النص، و تكميل التخريجات، و ترجمة الأعلام المذكورين في الكتاب، و شرح الكلمات والمفردات الصعبة.

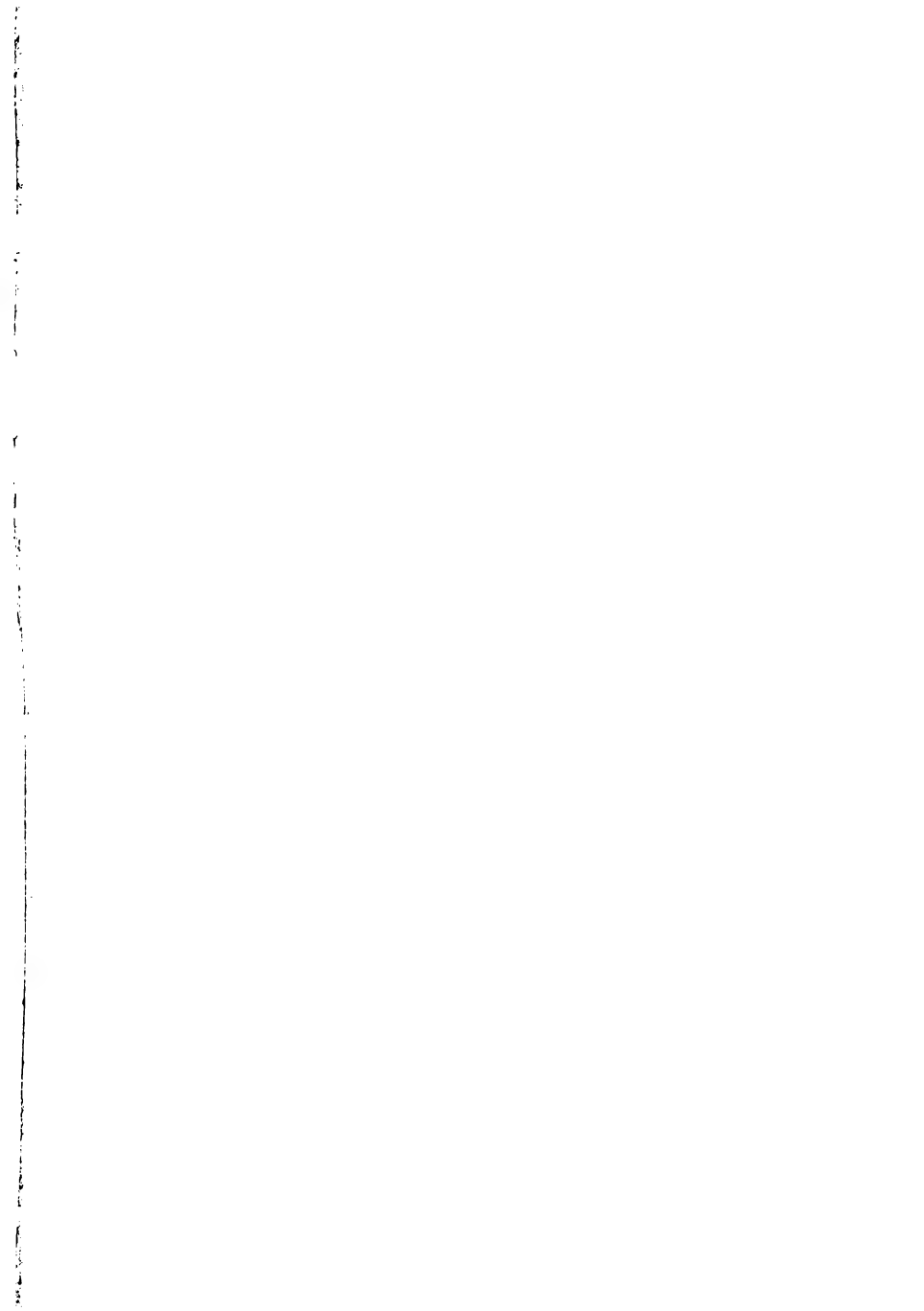
٢. د. الشيخ حب الله النجفي، حيث تولّى تقويم النصّ، و تشكيل الكلمات، و وضع الحركات عليها، مع ملاحظة النسخة و الرجوع إليها.
٣. الشيخ محمّد رضا الأنصاري؛ حيث سلّم لنا عمله على الكتاب مع إجراء بعض التعديلات عليه.
٤. الأخ أمير حسين السعيدى لاستخراجه الفهارس الفنيّة.
٥. الشيخ محمّد حسين الدرايتي لتولّيهِ إدارة مشروع تحقيق مصنّفات الشريف المرتضى رحمه الله عامّة، و هذا الكتاب خاصّة، و متابعته مراحل العمل و الإشراف عليها.
- و أمّا نحن فإضافة إلى كتابة المقدّمة، قمنا بالمراجعة النهائية العلميّة مع ملاحظة نسخة الكتاب، كما قمنا بتقطيع الكتاب و وضع عناوين لأهمّ مطالبه، إضافة إلى بعض التعليقات العلميّة و التوضيحات التي أُضيفت إلى الهامش.

والحمد لله ربّ العالمين
حيدر البياتي (الحسن)

نماذج من تصاوير النسخة

الاغلب في استعماله ان يراد به كون بشاره الله في الفعل بهذا الابع في ان الله تعالى وان صح قبحا ليس من فعله
 ان فعل القلوب ليس تعالى لان الاستدلال بقوله العطف ان الفعل على القلب ولا يصح وجوده في فعله في كل سواه فان قيل
 فعله هذا كقولك ان يكون ارادة القديم تعالى ذكره ليست من فعل القلوب بل من فعل الله تعالى كقولك ان يكون الله تعالى
 ذكرناه لا يصح فيها وليس يلزم من هذا ان يكون ارادته من فعل الله تعالى بل من فعل القلوب ولا ذلك كما ان من حيث
 من قبلها لا يحل القلب وهو الارادة القديم تعالى ذكره استه ذلك انما قد اخرجنا من ذلك في المحل بان تعالى
 يخفى لا يصح وجوده به في كل سوى القلب و ارادة القديم تعالى وان لم توجد في القلب وكانت من قبل
 ارادته فثبت موجوده سوى القلب بل توجد في كل محله **فصل في تغيير وجوه**
الافعال الجامعة اليها علم ان افعال لا تتكلم وحين ان يكون ابتداء بالقدرة في محله
 وهو المباشرة او موجوده كقولك في كل محله وجوده اذا زالت اللوازم وهو المتولد وهذا
 يعني المتولد من غير ان يكون له احد لا يوجد في كل السبب والآخر ان يوجد في غير كل سببه في الاول
 العلم المتولد من النظر مثال ان كل ما يتولد من الاعماد من الحركات وغيرها ومثال ان لا يتولد
 الاعماد من متولد عن احدى الجادتين يتولد في محله وفي كل المجاورة الاخرى لعلم ان الفعل بهذه الجادتين
 الى الكلام في التولد من هذا الكتاب بمشية الله وقوته فاما القديم تعالى فتدبر في كل جملة التوليد وان يكن
 معنى ما الى السبب على سبب بانه ذن الله فاما المباشرة في افعاله ليست له فائدة عليه ويخفى في ان لا يخرج
 وهذا الفعل المنفرد بانه يغير في كل **فصل في تغيير وجوه الافعال الجامعة اليها**
 فاعلم ان لا تتولد من افعال الله تعالى ان يكون ثمرا او علة من خلق الله والدم فانه
 اذا حصل شرطها وثابتها ان يكون محولا بما وعلا من يتولى واهله الى ان ينزل الى ان لا ينزل
 على حد سيطر الله عليه ولا يتم تغيير ذلك الفعل في الحكم كانه لغزوه وثابتها ان يكون فاعلا على طريق السبب
 فاعلم ان العلة وهذه الوجود ما يشي من الله ايضا والدم والحقن والبيع هذا في كل ابي الاشم وقد بينا
 معنى ان الصبح صلات ذلك وان الله تعالى قد يفتح بعض افعاله ويحكم وان سقط عن خلق الله من غير
 خلق ان من هذه الوجوه فينا ينفذ وان جاز ان يخلق لا ينفذ بان ينزع من الفعل بالتيه وجرى مجرى هذا
 آخر ما في هذا الكتاب ستوجه في قوله فاعلم ان لا يتولد من افعال الله تعالى في افعاله
 فاعلم ان الله تعالى له ما ليس وصلواته على يده من وجهه الطاهر

المُلخَص في أُصول الدين

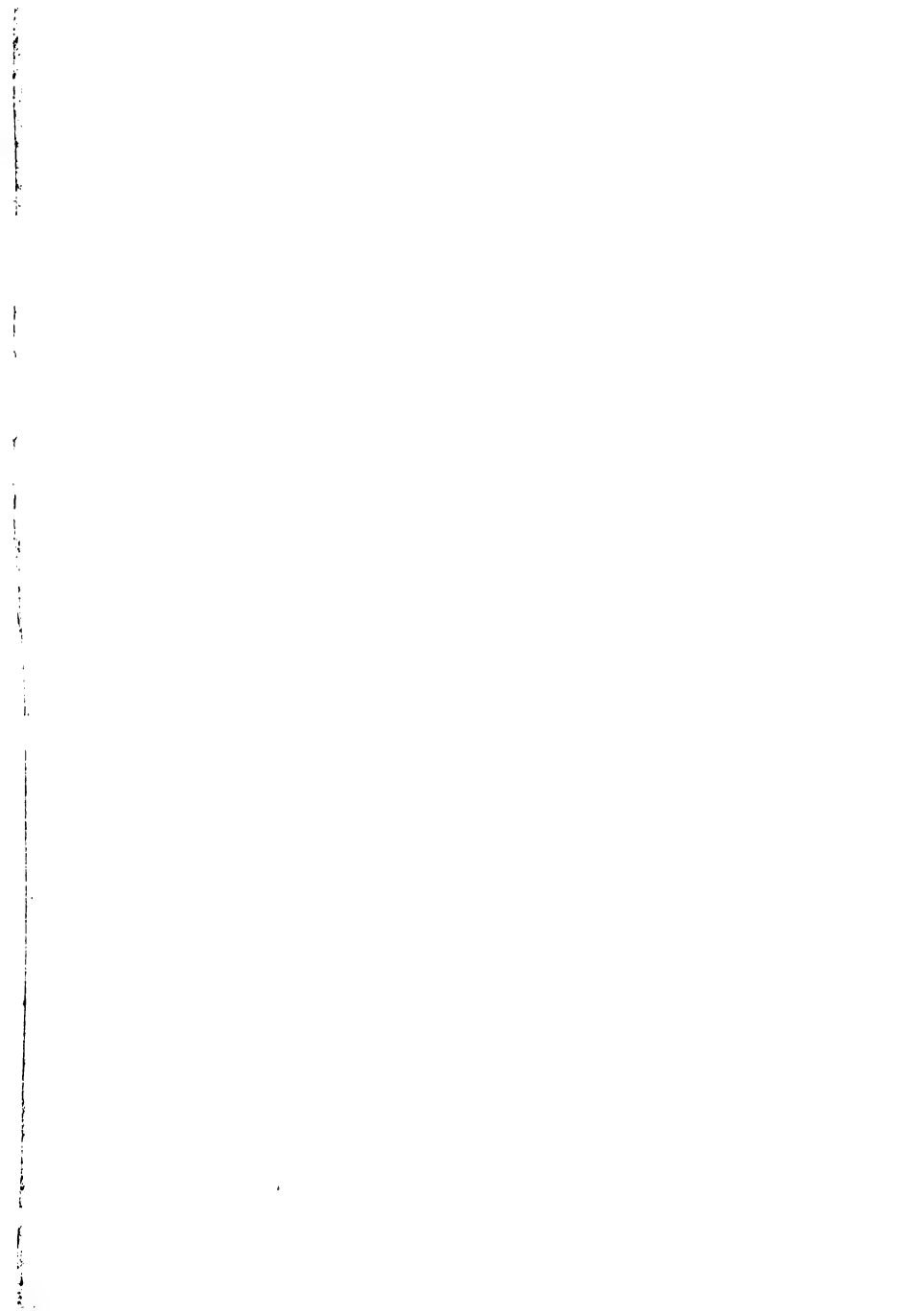


[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]^١

[الباب الأول]

[الكلام في إثبات الصانع]

١. جاء في بداية المخطوطة: «كتاب الملخص في علم الكلام للسيد الأجل السيد المرتضى علم الهدى، قدس الله روحه».



[الفصل الأول]

[في الدلالة على حدوث الأجسام]^١

[الكلام على الدعوى الأولى]^٢

[الكلام على الدعوى الثانية]^٣

[في الدلالة على أن القديم لا يجوز عليه العدم]^٤

[في الدلالة على أن القديم قديم لنفسه]^٥

[الدليل الأول]

(٣) ٦. قَدَمَهَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهَا، وَتَمَّتْ ادَّعَى ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْعِلَلِ ٤١

١. تعرّض المصنّف في هذا الفصل إلى إثبات حدوث الأجسام، باعتباره مقدّمة لإثبات المُحدّث. والبرهان على حدوث الأجسام مكوّن من أربع مقدّمات أو دعاوي، وقد ذكرها المصنّف كلّها في هذا الفصل، ولكن بما أنّ المخطوطة الوحيدة المعتمدة يوجد فيها سقط من بدايتها، لذا فقد سقطت الدعوى الأولى بكاملها من مخطوطة الكتاب، كما سقط جزء من بداية الدعوى الثانية و بقي جزء منها، وهو الذي تبدأ به المخطوطة. وأمّا الدعوى الثالثة فقد سقط شيء من آخرها، كما سقط شيء من بداية الدعوى الرابعة؛ لأنّ هناك سقطاً بين الدعويين الثالثة والرابعة. وأمّا هذه الدعاوي أو المقدّمات التي أقيمت لإثبات حدوث الأجسام الأربعة فهي تنطّرق إلى إثبات أربعة أمور، هي: أولاً: إثبات وجود معاني غير الأجسام. ثانياً: إثبات حدوث تلك المعاني. ثالثاً: إثبات أنّ الجسم لا ينفكّ من تلك المعاني. رابعاً: إثبات أنّ ما لا يسبق المُحدّث فهو مُحدّث. راجع: تهجد الأصول، ص ٨.

٢. تقدّم أنّ الدعوى أو المقدّمة الأولى قد سقطت بكاملها من بداية المخطوطة، ولذا يجب علينا بيانها هنا بصورة مقتضبة. وهذه الدعوى تقوم بإثبات وجود معاني زائدة على الأجسام، وهذه المعاني على الرغم من كونها غير الأجسام لكنّها موجودة فيها، وقد عبّر عن هذه المعاني هنا بالأكوان أو الأعراض أو العلل. والمقصود بالمعاني حالة خاصّة تؤدّي إلى اتّصاف الشيء

« بصفة. و المقصود بالمعاني في هذا البحث ما يُعرف بالأكوان الأربعة، و هي: الحركة، و السكون، و الاجتماع، و الافتراق. فيقال: إنَّ هناك معاني أو أكواناً أربعة في الجسم تؤدي إلى أربعة أمور أخرى؛ فالمعنى أو الكون المسمّى بـ: «الحركة» يؤدي إلى تحريك الجسم، و معنى «السكون» يؤدي إلى تسكين الجسم، و معنى «الاجتماع» يؤدي إلى اقتراب جسمين من بعضهما، و معنى «الافتراق» يؤدي إلى ابتعاد جسمين من بعضهما.

و أمّا الدليل على إثبات هذه المعاني، و كونها غير الجسم - و هو مفاد الدعوى الأولى - فهو: أننا نجد الجسم ينتقل من جهة إلى أخرى، فلا بدّ من وجود أمر جعله ينتقل إلى تلك الجهة المعيّنة، و هذا الأمر لا يخلو من أن يكون نفس الجسم، أو وجوده، أو حدوثه، أو عدمه، أو عدم معنى، أو وجود معنى، أو الفاعل. و لا يجوز أن يكون ذلك الأمر هو نفس الجسم أو وجوده أو حدوثه؛ و ذلك لأنّ هذه الأمور كانت حاصلة قبل الانتقال إلى تلك الجهة. و لا يجوز أن يكون عدم الجسم؛ لأنّ عدم يمنع من انتقال الجسم. و لا يجوز أن يكون عدم معنى؛ لأنّ عدم المعنى لا اختصاص له بجسم دون آخر، و لا بجهة دون أخرى. و لا يجوز أن يكون الفاعل؛ لأنّ الفاعل إذا كان قادراً على الصفة كان قادراً على الذات، فإنّ من يقدر على جعل الكلام خبراً أو أمراً فهو قادر على نفس الكلام، فلو كان الجسم منتقلاً بالفاعل، لوجب أن يكون الفاعل قادراً على إيجاد الجسم نفسه، و قد علمنا خلاف ذلك. فلم يبق من هذه الشقوق إلّا أن يكون الانتقال لوجود معنى في الجسم، و هو المطلوب. راجع: شرح جمل العلم و العمل، ص ٣٩ - ٤١؛ تمهيد الأصول، ص ١٠ - ١١.

٣. تقدّم أن هذه الدعوى أو المقدّمة تتحدّث عن إثبات حدوث المعاني التي ثبت وجودها في الدعوى الأولى. و الدليل على إثبات حدوثها هو جواز عدم عليها؛ لأنّ الجسم عندما ينتقل من جهة إلى أخرى، فإمّا أن يكون المعنى الذي كان فيه - و الذي كان الجسم موجوداً بواسطته في الجهة المنتقل منها - باقياً في الجسم، أو انتقل عنه، أو عدم. و لا يمكن أن يكون باقياً؛ لأنّه يقتضي أن يكون الجسم في جهتين. و لا يمكن أن يكون قد انتقل عن الجسم؛ لأنّ الانتقال لا يجوز إلّا على الأجسام، و لأنّه لو انتقل لاحتاج إلى معنى آخر ينتقل بواسطته، و يلزم من ذلك إثبات ما لا نهاية له من المعاني. فلم يبق إلّا أنّه عدم. (شرح جمل العلم و العمل، ص ٤١؛ تمهيد الأصول، ص ١٢ - ١٣) و قد سقط هذا الدليل كلّهُ من المخطوطة.

٤. تقدّم أنّ الدليل على حدوث المعاني هو جواز عدم عليها، و هو يعني أنّها لو كانت قديمة، لما

فلا وَجَهَ له^١، إلا لأن وجودها واجب لها^٢، وَيَجِبُ عَنْهُ^٣ إثبات القديم الأول قديماً لنفسه و أطراح إثبات شيءٍ من العِلَلِ؛ لأن الصفتين المُستَحَقَّتَيْنِ على وَجِهٍ واحدٍ لا يَجُوزُ أن تَخْتَلِفَا في المُقْتَضَى لهما.

و إذا بَطَلَ أن يَكُونَ قَدِيماً لِعِلَّةٍ أو فاعِلٍ، فَلَمْ يَبَقَ إلا أَنَّهُ قَدِيمٌ لِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ لَا وَجَهَ يَسْتَحِقُّ مِنْهُ الصِّفَاتِ إلا ما ذَكَرْنَاهُ.^٤

[الدليل الثاني]

و الذي يَدُلُّ أيضاً على أَنَّ القَدِيمَ قَدِيمٌ لِنَفْسِهِ: أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ بهذه الصِّفَةِ [أو] ما

«جاء عليها العدم. وهذا البحث فتح أمام المتكلمين باباً لإثبات أن القديم لا يجوز عليه العدم، وذلك من خلال إثبات أمرين: أحدهما: أن القديم قديم لنفسه، والآخر: أن الصفة النفسية لا يخرج عنها الموصوف. (شرح الأصول الخمسة، ص ٦٤) وقد تعرض المصنف في الكتاب إلى كلا الأمرين.

٥. أقام المصنف دليلين لإثبات ذلك، وقد سقط جزء من الدليل الأول من المخطوطة، وبقي جزء منه، وهو الذي تبدأ به مخطوطة الكتاب.

٦. من هنا تبدأ المخطوطة، وقد ذكرنا في مقدمة الكتاب أن النسخة الوحيدة المعتمدة ناقصة من بدايتها وقد حاولنا ترميم بعض ما سقط منها باختصار.

١. في هامش الأصل: «أي لهذا الادعاء، وهو رجوع العدم إلى ذات ذلك البعض».

٢. في هامش الأصل: «أي وجود ذات تلك العلة واجب لتلك الذات».

٣. «يجب عنه»، أي يلزم عنه.

٤. مفاد هذا الدليل الذي سقط جزء من بدايته: أن القديم إما أن يكون قديماً لنفسه، أو لفاعل، أو لمعنى (علة)، ولا يمكن أن يكون كذلك لفاعل؛ لوجوب تقدم الفاعل على فعله، وهو غير ممكن بالنسبة إلى القديم. ولا يمكن أن يكون لمعنى؛ لأن المعنى لا يخلو من أن يكون مُحَدَّثاً أو قديماً. فإن كان مُحَدَّثاً فهو باطل؛ لأن المعاني المُحَدَّثَة لا توجب أحكامها في الأزل، وإن كان قديماً فباطل أيضاً؛ لاستلزامه أن يكون المعنى قديماً لمعنى آخر قديم، ويلزم ما لا نهاية له من المعاني القديمة. فإذا بطل أن يكون القديم قديماً لفاعل أو معنى (علة)، فقد ثبت أنه قديم لنفسه، وهو المطلوب. تمهيد الأصول، ص ١٣.

[تَسْتَنِدُ إِلَيْهِ] ^١ يُخَالِفُ غَيْرَهُ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ وَجَبَ الوجودُ لَهُ فِيمَا لَمْ يَزَلْ مِنْ غَيْرِ فاعِلٍ وَلَا عِلَّةٍ، وَلَا يَجِبُ لشيءٍ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ الوجودُ إِلَّا بِتَوَسُّطِ فاعِلٍ؟ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ هَذِهِ الصِّفَةِ أَوْ مَا تَسْتَنِدُ ^٢ إِلَيْهِ مِنْ أَخْصَّ أَوْصَافِهِ. وَالمستفادُ بقولنا: «إِنَّ الصِّفَةَ نَفْسِيَّةٌ وَذَاتِيَّةٌ» هُوَ هَذَا الْمَعْنَى بِعَيْنِهِ، فَوَجِبَ صَحَّةُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَوْنِهِ قَدِيمًا لِنَفْسِهِ.

[فِي الدَّلَالَةِ عَلَى عَدَمِ انْفِكَافِ الصِّفَةِ النَّفْسِيَّةِ عَنِ الْمَوْصُوفِ]

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ النَّفْسِيَّةَ لَا يَخْرُجُ عَنْهَا الْمَوْصُوفُ: فَهُوَ أَنَّ الْمُقْتَضِيَّ أَوْ الْمَوْجِبَ إِذَا كَانَ حَاصِلًا مُسْتَمِرًّا فِي كُلِّ حَالٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَا اقْتَضَاهُ أَوْ وَجَبَهُ حَاصِلًا فِي كُلِّ حَالٍ. وَإِذَا كَانَ الْمَرْجِعُ فِي صِفَةِ النَّفْسِ إِلَى الذَّاتِ الَّتِي لَا تَخْرُجُ مِنْ كَوْنِهَا ^٣ نَفْسًا وَذَاتًا فِي كُلِّ حَالٍ، فَوَاجِبٌ أَنْ لَا تَخْرُجَ ^٤ عَنِ الصِّفَةِ الَّتِي تَسْتَنِدُ إِلَى النَّفْسِ فِي كُلِّ حَالٍ.

يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ صِفَاتِ الْعِلَلِ مَتَى كَانَ مَوْجِبُهَا حَاصِلًا فَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِهَا، وَإِنَّمَا تَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ مَوْجِبِهَا. فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي صِفَاتِ النَّفْسِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ السَّوَادَ لَمَّا كَانَ سَوَادًا لِنَفْسِهِ، لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ سَوَادًا فِي حَالِ عَدَمٍ وَلَا وَجُودٍ وَإِنْ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَوْجُودًا؟ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَحَقَّ كَوْنَهُ سَوَادًا لِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَسْتَحَقَّ كَوْنَهُ مَوْجُودًا لِنَفْسِهِ، وَ الْقَدِيمُ يَسْتَحَقُّ كَوْنَهُ مَوْجُودًا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي اسْتَحَقَّ السَّوَادُ كَوْنَهُ سَوَادًا.

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وهكذا بالنسبة للموارد الأخرى التي وضعناها بين معقوفين.

٢. في الأصل: «يَسْتَنِدُ»، وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. انظر: المغني، ج ٤، ص ٢٥١.

٣. في الأصل: «كُونَهُ».

٤. في الأصل: «أَنْ لَا يَخْرُجَ».

فإن قيل: أليس القديم عندكم مُدركاً لنفسه و إن أُخرج [عن] كونه مُدركاً^١ و جاز وجوده و إن لم يكن مُدركاً؟ فكيف قضيتم بأن صفات النفس لا يخرج عنها الموصوف؟!

قلنا: أما أبو هاشم^٢ فلا يلزمه هذا الكلام؛ لأنه لا يثبت القديم مُدركاً لنفسه، بل يقول: إنه مدرك لا لنفسه ولا لمعنى، [و] إن كان [كونه] حياً يقتضي كونه مُدركاً متى وُجد المُدرك.

و من قال من أصحابه: «إن القديم مُدرك لنفسه» يجيب عن هذا السؤال بأن يقول: إن صفات النفس إنما تجب إذا صحت، و متى خرجت عن الصحة لم تجب، بل استحالت، فيكون القديم تعالى مُدركاً و إن كان [مدركاً] للنفس^٣، فهو متى صحَّ وجب؛ لأن المُدرك إذا كان موجوداً و صحَّ كونه مُدركاً له و جبت الصفة له، و متى لم يكن موجوداً لم تجب الصفة؛ لأن المعدوم يستحيل أن يكون مُدركاً.

١. أي و إن خرج عن فرض كونه مدركاً و فرضناه غير مدرك، و العطف في قوله: «و جاز وجوده» للتفسير و إن كان الأولى عدم الواو؛ ليكون «جاز» جزاء لـ «إن»، و المأل واحد.
٢. أبو هاشم، عبد السلام بن أبي علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي، من عمدة معتزلة البصرة و رؤوسها و منظريها. ولد سنة ٢٧٧ هـ بالبصرة، و تلقى العلم فيها، ثم هاجر عام ٣١٧ هـ إلى بغداد و استوطنها إلى حين وفاته. أخذ علم الكلام عن أبيه و فاق عليه بحيث أصبحت لآرائه السيادة على الفرع البصري من مذهب الاعتزال في القرنين الرابع و الخامس الهجريين، و من أبرز تلاميذه: أبو علي بن خلاد، و أبو عبد الله البصري، و أبو اسحاق العياشي، و أبو القاسم السيرافي و غيرهم. توفي في شعبان سنة ٣٢١ هـ. طبقات المعتزلة، ص ٩٤ - ٩٦؛ الفهرست، ص ٢٤٧؛ تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٥٥؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٨٣؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ٦٣.

٣. في الأصل: «و إن كان النفس»، و الصحيح ما أثبتناه، و به يستقيم المعنى، أي: و إن كان القديم مدركاً لنفسه.

٤. «فهو»، أي كون القديم مدركاً لنفسه، أو إدراكه لنفسه.

و إذا ثَبَّتَ ما ذَكَرناه، و كانَ «وجودُ القَدِيمِ صحيحاً في كُلِّ حالٍ على وَجهِ معقولٍ» يَتَقَضَى استحالةُ [عدمه]^١ في بعضها، و جبَّ أن يَكُونَ وجودُهُ حاصلًا في كُلِّ حالٍ؛ لأنَّ الوجودَ [يَقْتَضِي] الصَّحَّةَ في صفاتِ النفسِ.

[دليل آخر على نفي جواز العدم عن القديم]

و الذي يَدُلُّ أيضاً^٣ على أنَّ القَدِيمَ لا يَجوزُ عدمُهُ: أنَّ كُلَّ ذاتٍ وُجِدَتْ أَكْثَرَ مِن وَقْتٍ واحدٍ، لَمْ يَجْزِ عدمُها إلا بَضِدٍّ أو ما يَجْري مَجْزَى الضِّدِّ. و هذا حُكْمُ جَمِيعِ الذواتِ الباقياتِ، كالسوادِ و التَّأليفِ و ما أَشَبَّهُهما. و إنَّما يَجوزُ عدمُ بعضِ الذواتِ بغيرِ ضِدٍّ، متى اختَصَّتْ في الوجودِ بوقتٍ واحدٍ، كالصوتِ و الإرادةِ و ما أَشَبَّهُهما. (٤) و إذا كانَ حُكْمُ القَدِيمِ حُكْمَ الذواتِ الباقياتِ، و جبَّ أنْ^٤ يَسْتَمِرَّ به الوجودُ، و لا يَنْتَفِي في حالٍ مِنَ الأحوالِ؛ لأنَّه لا ضِدَّ له.

[نفي الضدَّ عن القديم]

[الدليل الأول]

فإن قيل: و لِمَ أَحَلَّتُمْ أن يَكُونَ للقَدِيمِ ضِدٌّ؟ قلنا: مِن حَيْثُ عَلِمَ أنَّ كُلَّ ضِدٍّ فَمِن حُكْمِهِ الرَّاجِعِ إلى ذاتِهِ أن يَمْنَعَ بوجوده مِن وجودِ ضِدِّه، و هذا أَخْصَصُ أوصافِ التَّضادِّ. فلو كانَ له^٥ ضِدٌّ لَوَجِبَ أن يَكُونَ ضِدُّه

١. في الأصل: «استحالته» بدل «استحالة عدمه».

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وفي الأصل مكانه بياضٌ.

٣. لقد سقط الدليل الأول من بداية المخطوطة.

٤. في الأصل: «أنَّه».

٥. أي القديم.

محدثاً؛ لأنه لو كان قديماً لوجب منه اجتماع الضدين في الوجود، ولا يجوز أن يكون محدثاً وهو ضد للقديم؛ لأنه كان يجب أن يكون وجود القديم الذي هو ضده فيما لم يزل غير مانع من وجوده؛ لأن وجوده وهو محدث [فيما لم يزل] مستحيل لأمر يرجع إليه لا إلى ضده^١، وقد ثبت أن من حكم كل ضدين أن يمنع وجود كل واحد منهما من وجود الآخر.

فإن قيل: فهلا انتفى^٢ بما يجري مجرى الضد^٣، وقد أقرزتم بأنه وجد في الثاني؟ قلنا: ما ينتفي بوجود ما يجري مجرى الضد، هو كالعلم الذي ينتفي بوجود الموت، وإن لم يكن ضدًا للعلم، بل هو ضد للحياة التي يحتاج إليها العلم. و كاتفاء التأليف عند انتفاء المجاورة؛ لحاجة التأليف إليها. والقديم لا يحتاج في وجوده إلى غيره، فبطل فيه هذا الوجه أيضاً. فلم يبق وجه يقتضي بطلانه؛^٥ فوجب أن يكون وجوده مستمرّاً، وأن لا يُعدم في حال من الأحوال.

فإن قيل: كيف يصح أن يستدلوا بذلك على من خالف في قدم الأعراض، ومن يخالف في ذلك يثبت العرض قديماً، وإن احتاج إلى غيره؟

قلنا: من خالف في قدم الكون^٦ لا يمكنه أن يثبت محتاجاً إلا إلى محله فقط؛

١. في تهيد الأصول، ص ١٤: «لأن ضده إنما استحال وجوده في الأزل من حيث [كونه] محدثاً، لا من حيث كان ضده موجوداً، وذلك ينقض حقيقة التضاد».

٢. أي القديم.

٣. إذا احتاج الموجود في وجوده إلى شيء، وكان لذلك الشيء ضد، فإنه يقال: «إنه جار مجرى الضد له». راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٦٦.

٤. في الأصل: «لأنها»، ولا وجه لها.

٥. أي القديم.

٦. الكون: معنى إذا وجد يوجب كون الجوهر كائناً في جهة. الحدود، ص ٣٤.

لأنه لا يحتاجُ إلى أكثرَ من ذلك، [و] إذا كانَ محلُّه موجوداً غيرَ مُستَفٍ، فيجبُ استمرارُ وجوده إلا بضدٍّ يطرأُ عليه؛ لأنَّ انتفاءه بما يجري مجرى الضدِّ إنما يكونُ بأنَّ يتنفي محلُّه فيتنفي لأجله، وإذا كانَ محلُّه قديماً فوجوده مُستمرٌّ لا يخرجُ عنه إلا بضدٍّ.

[الدليل الثاني]

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الْقَدِيمَ لَا ضِدَّ لَهُ: أَنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ ضِدِّينِ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صِفَةٌ تَرْجِعُ^١ إِلَى ذَاتِهِ بِالْعَكْسِ مِنْ صِفَةٍ ضِدِّهِ، وَهَذَا أَخْصَصُ صِفَاتِ التَّضَادِّ.

فَلَوْ كَانَ لِلْقَدِيمِ ضِدٌّ لَوَجِبَ ذَلِكَ فِيهِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الضدُّ معدوماً لما هو^٢ عليه في ذاته، حتَّى يَكُونَ بِعَكْسِ صِفَةِ الْقَدِيمِ تَعَالَى، وَهَذَا مُحَالٌ^٣؛ [لأنَّ كون الضدِّ المعدوم معدوماً^٤] لا له،^٥ فضلاً عن أن يُقال: إنَّه معدومٌ لما هو عليه في ذاته.^٦

١. في الأصل: «يرجع».

٢. في الأصل: «هو لما».

٣. في الأصل: «حال».

٤. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض، وقد أضعفناه لمقتضى السياق.

٥. قوله: «لا له»، كذا في الأصل، أي ليس له، أي ليس لنفسه، أي ليس كونه معدوماً مقتضى ذاته؛ فإنَّ ممكن الوجود متساوي النسبة إلى الوجود والعدم من حيث الذات، ومن علته يصير موجوداً أو معدوماً. هذا غاية ما خطر بالبال في توجيه العبارة، والله تعالى هو العالم.

٦. جاء في شرح الأصول الخمسة، ص ٦٥ - ٦٦ تقرير هذا الدليل كما يلي: لو كان له ضدٌّ لكان لا بدَّ من أن تكون صفتُهُ بالعكس من صفة القديم، فيجبُ إذا كان القديم موجوداً لذاته أن يكون ضده معدوماً لذاته، وذلك مستحيل؛ لأنَّ المعدوم ليس له بكونه معدوماً حال، فضلاً عن أن يكون للذاتِ أو للغير.

ولأنه يَجِبُ [حينئذٍ نفى] ^١ الضدَّ المعدومِ ضِدَّهُ وإن لَمْ يَخْرُجْ عن صفةِ العدمِ؛ لأنَّ خُرُوجَهُ عن صفةِ العدمِ يَقْتَضِي [انتفاء] ^٢ الصفةِ التي تُضَادُّ القَدِيمَ بِكَوْنِهِ عَلَيْهَا، و في عِلْمِنَا بِاستِحَالَةِ نَفْيِ المعدومِ لغيرِهِ دَلَالَةٌ على [صحة] ^٣ هذا القولِ ^٤.

الكلام على الدعوى الثالثة:

وأما الذي يَدُلُّ على أَنَّ الأجسامَ والجواهرَ لَا تَخْلُو مِنَ المَعَانِي التي بها تَكُونُ ^٥ في الجِهَاتِ: أَنَّهَا لو خَلَّتْ مِنْهَا لَخَلَّتْ مِنْ أَحكامِهَا، ^٦ و في عِلْمِنَا بِاستِحَالَةِ خُلُوقِهَا مِنَ الأحكامِ دَلِيلٌ على استِحَالَةِ خُلُوقِهَا مِنَ الذواتِ؛ ^٧ لأنَّ ما أَوْجَبَ أَحَدَ الأمرينِ مُوجِبُ الآخَرِ؛ لِتَعَلُّقِ كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا بِصاحِبِهِ.

[عدم خلق الجسم من الكون في الجهات]

فإن قيل: يَبَيَّنُوا أَنَّ الجسمَ والجوهرَ لَا يَخْلُو في حالِ وجودِهِ مِنَ أَحكامِ هذه المَعَانِي؛ لِيَتِمَّ ما قَصَدْتُمُوهُ.

قُلْتُ: لو جازَ وجودُ الجسمِ أو الجوهرِ وَهُوَ غَيْرُ كائِنٍ في جِهَةٍ مِنَ الجِهَاتِ، لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِلَّا وَهُوَ [غير] مُتَحَيِّزٍ؛ لأنَّ تَحْيِيزَهُ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ في جِهَةٍ ما. و لو خَرَجَ (٥) عَنْ تَحْيِيزِهِ وَهُوَ موجودٌ، لَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ جَوْهَرًا؛ لأنَّ كَوْنَهُ جَوْهَرًا

١. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض، و قد أضفناه لمقتضى السياق.

٢. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض، و قد أضفناه لمقتضى السياق.

٣. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض، و قد أضفناه لمقتضى السياق.

٤. أي القول بأنه لا ضدَّ للقديم.

٥. في الأصل: «لا يكون».

٦. و هي الكون في الجهات.

٧. كذا في الأصل، و الأنسب: «المعاني».

يوجب تحييزه بشرط الوجود، [و] في خروجه من صفته الذاتية قلب جنسه، فوجب بما ذكرناه أن يكون وجود الجوهر خالياً^١ من الأكوان مؤدياً^٢ - بالترتيب الذي رتبناه - إلى قلب جنسه.

[وجوب تحييز الجوهر بذاته]

فإن قيل: ولم زعمتم أنه متى وجد وجب أن يكون متحيّزاً، وأن تحييزه يرجع إلى ذاته؟ ثم لم زعمتم أنه إذا كان متحيّزاً وجب أن يكون في جهة؟

قلنا: أما الذي يدُلُّ على الأول^٣ فهو [أنه] لا يخلو من أن يكون تحييزه إنما وجب لوجوده، أو لحدوثه، أو لحدوثه على وجه، أو لعدمه، أو لعدم معنى، أو لوجود معنى، أو بالفاعل، أو لنفسه، أو لما هو عليه في نفسه^٤.

[١]. وليس يجوز أن يكون متحيّزاً لوجوده^٥؛ لأنه يجب منه أن يكون كل ما شاركه في الوجود متحيّزاً، وهذا يقتضي أن يكون السواد وسائر الأعراض بهذه الصفة! على أن قال بذلك فقد سلم لنا^٦ غرضنا في هذا الباب؛ لأنه قد اعترف بأن الجوهر مع وجوده لا بُدَّ من تحييزه. وهذا [هو] الذي قصدناه في المعنى، وإن

١. خالياً، منصوب على الحالية، و«مؤدياً» خبر «يكون».

٢. في الأصل: «مؤد».

٣. أي وجوب تحييز الجوهر بذاته، و سوف يأتي جواب السؤال الثاني في ص ٥٠، عند قوله: «و الذي يدل - من بعد - على أن المتحيّز وجب أن يكون في جهة من الجهات».

٤. فهذه تسعة أقسام، ومآل القسمين الأخيرين في بحثنا واحد، قال الشيخ الطوسي: «فإذا بطلت الأقسام كلها، لم يبق بعد ذلك إلا أنه إما كان متحيّزاً لنفسه أو لما هو عليه في نفسه، وأيهما

ثبت أوجب تحييزه في الوجود». تمهيد الأصول، ص ١٦.

٥. في الأصل: «+ لأنه يجب منه أن يكون متحيّزاً لوجوده»، وهو تكرار سهوي.

٦. في الأصل: «لها».

كَانَ مُخَالَفًا؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ إِلَى مَا جَعَلْنَاهُ شَرْطًا^١، فَجَعَلَهُ مُقْتَضِيًا.

[٢]. وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَيِّزًا لِحُدُوثِهِ؛ لِمِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الوجودِ. وَ لِأَنَّ فِي وجودِ ذَلِكَ أَيْضًا اعترافًا بِالْحُدُوثِ^٢ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ.

وَ إِنْ أُريدَ بِالْحُدُوثِ حَالُ حَدُوثِهِ الَّتِي^٣ تَجَدَّدَ لَهُ الوجودُ فِيهَا، فَيَجِبُ مِنْهُ اسْتِحَالَةُ تَحْيِيزِهِ فِي حَالِ الْبَقَاءِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.

[٣]. وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ^٤ لِحُدُوثِهِ عَلَى وَجْهِ يُشَارُ إِلَيْهِ مِنْ وَجْهِ الْحُدُوثِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ يُشَارُ إِلَيْهِ مِنْ وَجْهِ الْحُدُوثِ^٥ يَقْتَضِي كَوْنَهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ. وَ لِأَنَّهُ أَيْضًا كَانَ لَا يَمْتَنِعُ حُدُوثُهُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ، فَلَا يَكُونُ مُتَحَيِّزًا.

وَ [إِذَا كَانَ]^٦ لَا بُدَّ مِنْ اخْتِصَاصِهِ فِي الوجودِ بِصِفَةٍ يَتِمِّيزُ بِهَا، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذَا - مَتَى وُجِدَ وَ لَيْسَ هُوَ بِمُتَحَيِّزٍ - بِصِفَةٍ جَنَسٍ آخَرَ. وَ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى هَذَا أَنْ يَحْدُثَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقْتَضِي كَوْنَهُ مِثْلًا؛ لِأَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَ صِفَةِ السَّوَادِ وَ بَيْنَ صِفَةِ التَّحْيِيزِ.^٧ وَ نَحْنُ نَبَيِّنُ فِيمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِصِفَةٍ جَنَسِينَ.

١. وَ هُوَ «الوجود»، فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ شَرْطٌ فِي وَجوبِ تَحْيِيزِ الْجَوْهَرِ، وَ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ:

«لَأَنَّ كَوْنَهُ جَوْهَرًا يوجبُ تَحْيِيزَهُ بِشَرْطِ الوجودِ».

٢. أَيِ حَدُوثِ الْأَجْسَامِ، فَإِنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ الرَّئِيسِيُّ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ الْمَعْقُودِ لِإثْبَاتِ حَدُوثِهَا.

٣. فِي الْأَصْلِ: «الَّذِي».

٤. أَيِ «مُتَحَيِّزًا»، وَ هَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ اقْتِسَابَهُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى مِنَ الْمَسَائِلِ السَّالِيَةِ لِلشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى.

٦. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ اقْتِسَابَهُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى مِنَ الْمَسَائِلِ السَّالِيَةِ لِلشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى.

٧. قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى مِنَ الْمَسَائِلِ السَّالِيَةِ عِنْدَ بَيَانِهِ لِلْإِسْتِدْلَالِ الْأَخِيرِ:

«وَ إِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَتِمِّيزَ فِي الوجودِ بِصِفَةٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَتَى وُجِدَ عَلَى وَجْهِ وَ لَمْ يَكُنْ مُتَحَيِّزًا أَنْ يَكُونَ بِصِفَةٍ جَنَسٍ آخَرَ؛ لِعَدَمِ التَّنَافِي بَيْنَ الصِّفَتَيْنِ، فَجَائِزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الصِّفَتَيْنِ مَعًا؛ لِحُدُوثِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ مَعًا».

[٤.] و لا يَجُوزُ أن [يكونَ كذلكَ لعدمِهِ؛] ^١لأنَّ العدمَ مُحِيلٌ للتَحْيِيزِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ [أن] يكونَ موجباً له؟

[٥.] و لا يَجُوزُ أن يَكُونَ كذلكَ لعدمِ معنًى، و قد [أريدَ بكونه متَحْيِزاً أن] ^٢يَكُونَ في الجهةِ لوجودِ معنًى فيه؛ فإنَّ ^٣المعنى متى عُدِمَ مِنْهُ لَمْ يوجبْ كَوْنَهُ عَلَى الصِّفَةِ ^٤؛ لعدمِ أن يَكُونَ ^٥كُلُّ معنًى معدومٍ يوجبُ ^٦له شيئاً مِنَ الصِّفَاتِ. على أَنَّهُ لو سَلِمَ ^٧أَنَّهُ متَحْيِيزٌ لعدمِ [معنًى، فَقَدْ سَلِمَ] ^٨لنا ما نريدُهُ [من استحالة] ^٩وجودِهِ مِنْ غَيْرِ أن يَكُونَ متَحْيِيزاً؛ لِأَنَّهُ لا بَدَلٌ ^{١٠}لعدمِ ذَلِكَ المعنًى، فَيَجِبُ أن يَكُونَ الجَوْهَرُ مَعَ وجودِهِ أَبَدًا متَحْيِيزاً، فهذا الذي نريدُهُ.

٤٦

[٦.] و لا يَجُوزُ أن يَكُونَ متَحْيِيزاً لوجودِ معنًى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ المعنًى لا يوجبُ كَوْنَهُ بهذه الصِّفَةِ، ^{١١}إِلَّا بِأن يَخْتَصَّهُ غايةَ الاختصاصِ، فلا يَخْلُو ذَلِكَ الاختصاصُ بَيْنَهُمَا مِنْ أن يَكُونَ؛ بِالْحُلُولِ، أو بِالْمُجَاوَرَةِ. و كِلَا الأمرَيْنِ يوجبُ تَقَدُّمَ التَحْيِيزِ؛ لِأَنَّهُ ما حَلَّ ^{١٢}غَيْرُهُ لا يَكُونُ إِلَّا متَحْيِيزاً، و كذلكَ ما جَاوَرَهُ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أن يَكُونَ

١. و ٢. في الأصل - مكان ما بين المعقوفين - بياض، و قد أثبتناه لمقتضى السياق.

٣. في الأصل: «وإن».

٤. وهي التحيز.

٥. أي لاستحالة أن يكون.

٦. في الأصل: «لا يوجب».

٧. في الأصل: «لم سلم».

٨. في الأصل - مكان ما بين المعقوفين - بياض، و قد أثبتناه لمقتضى السياق.

٩. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «لن استحاله و».

١٠. في الأصل: «لأنه لا أدل».

١١. أي لا يوجب المعنى كون الجواهر بصفة التحيز. و قوله بعد ذلك: «إلا بأن يختصه» يعني: أن

يختص المعنى بالجواهر.

١٢. في الأصل: «لأن ما لا حد».

التحيزُ موجباً عن أمرٍ يَجِبُ تَقَدُّمُ التحيزِ له!

و أيضاً: فإنه لو كان متحيزاً لمعنى، لكان القول في ذلك المعنى كالقول فيه؛^١ لأنه لا بُدَّ من استحقاق ذلك المعنى صفةً تَقْضِي إيجابه لتحيز الجوهر، فلا يخلو من أن يكون استحقاقها لمعنى آخر، فيؤدِّي ذلك إلى إثبات معانٍ لا نهاية لها، وإن كان استحقاقها لنفسه، فيجب أن يكون التحيز^٢ أيضاً مُسْتَحَقّاً^٣ على هذا الوجه؛ لأنَّ طريقة (٦) الاستحقاق واحدة، وهذا الوجه يُبْطِلُ أن يكون الجوهر متحيزاً لمعنى؛ سواء كان ذلك المعنى حالاً فيه، أو في غيره، أو موجوداً^٤ لا في محل.

و أيضاً: فلو كان متحيزاً لمعنى لوجب أن يكون السواد سواداً لمعنى؛^٥ لأنَّ كَيْفِيَّةَ استحقاق الصفتين^٦ واحدة، وهذا يؤدِّي إلى جواز كون الذات الواحدة جوهر^٧ سواداً؛ بأن يُعْقَلَ المعنَيان اللَّذَانِ بهما تكون^٨ على هاتين الصفتين؛ لأنه لا تَنَافِي بَيْنَهُمَا، ولا ما يَجْري مَجْرى التنافي. و سَنَبِّينُ بَعْدَ هذا الموضع بطلان ذلك، فإن كانا واحدة^٩ لا يَجُوزُ أن تكون^{١٠} بهاتين الصفتين.

١. أي في الجوهر.

٢. أي تحيز الجوهر. و قوله بعد ذلك: «على هذا الوجه» أي: لنفسه.

٣. في الأصل: «يَسْتَحَقُّهَا» و ما أثبتناه اقتبسناه من المسألة الأولى من المسائل السَلارية.

٤. في الأصل: «أو في غيرها وموجودة».

٥. أي لوجب أن تَنَصِّف الذات بالسواد لمعنى.

٦. وهما «التحيز» و «السواد».

٧. في الأصل: «جوهر».

٨. في الأصل: «يكون».

٩. أي: فإن كان الجوهر و السواد ذاتاً واحدة. و الأنسب: «فإن كانت الذات واحدة».

١٠. في الأصل: «يكون».

وأيضاً: لو كان متحيزاً لمعنى لم يمتنع^١ أن يتزايد المعنى، فيتزايد حكمه،^٢ وهذا يقتضي أن يتزايد حجم الجوهر وجثته من غير انضمام جواهر إليه.

[٧.] فأما ما يدل على أنه لا يكون متحيزاً بالفاعل:

[الف:] أنه لو كان كذلك بالفاعل، لجاز أن يجعله الفاعل متحيزاً سواداً؛ لأن صفة التصرف تابعة لما^٣ يكون بالفاعل.^٤

ولأنه إن قيل: إنه متى وجد كان متحيزاً، ولم [يتمكن الفاعل من جعله] بخلاف ذلك^٥، كان القائل به مسلماً للمعنى، مخالفاً في عبارة^٦.

٤٧

وفي جواز كونه متحيزاً سواداً، ما يؤدي إلى كونه موجوداً معدوماً في حالة واحدة. وإثما قلنا ذلك؛ لأنه إذا كان بهاتين الصفتين، ثم وجد البياض الذي هو منافع للسواد، فيجب انتفاء هذه الذات من حيث كانت سواداً، وبقاؤها من حيث كانت متحيزة؛ لأن البياض لا ينافي التحيز، وهذا فاسد. فما أدى إليه - من القول بأن التحيز مستند إلى الفاعل - فاسد.

١. في الأصل: «لكان ممتنع»، وما أثبتناه اقتبسناه من المسألة الأولى من المسائل السلارية.

٢. وهو التحيز.

٣. في الأصل: «كما».

٤. يريد أن يقول: لأن ما كان تابعاً للفاعل، فله التصرف فيه كما يشاء. استفدنا ذلك من عبارة الشريف المرتضى في المسائل السلارية.

٥. في الأصل: «و لم يكن خلاف ذلك»، وما بين المعقوفين استفدناه من المسائل السلارية.

٦. قال الشريف المرتضى في المسألة الأولى من المسائل السلارية عند تقريره لهذا الدليل: «وأما الذي يدل على أنه لا يجوز أن يكون متحيزاً بالفاعل أنه لو جاز ذلك لم يمتنع أن يجمع الفاعل بين كونه متحيزاً وسواداً؛ لأن ما يكون بالفاعل له التصرف فيه بحسب اختياره، ولا تنافي بين هاتين الصفتين، فمتى قيل: وجب كونه متحيزاً ولم يتمكن الفاعل من جعله بخلاف هذه الصفة، كان قائل ذلك مسلماً للمعنى ومخالفاً في العبارة».

فإن قيل: ما أنكرتم أن يكون [وجود الذات]^١ يتنفي من الوجهين جميعاً؟^٢
 لأنها [ذات واحدة]^٣ إذا وجب انتفاؤها من وجهٍ وجب انتفاؤها من الآخر على
 طريق التبع له، [...] عند غيره التضاد؛ لأن العلم يتنفي عند وجود الموت وإن لم
 يكن ضداً له، والكون يتنفي عند عدم الجوهر وإن لم يكن [ضداً له، وإنما
 ينتفيان بالتبع لا للتضاد].^٥

قلنا: انتفاء الذوات الباقية لا يجوز أن يكون إلا بالتضاد؛ إما بواسطة أو بغير
 واسطة. ومن لم يحرُس هذا الأصل، [اقتضى كلامه]^٦ ضرباً إلى الجهالات!
 فأما انتفاء العلم عند ما ضاد الحياة فلا^٧ العلم يحتاج إلى الحياة في وجوده،
 فما نفاها يجب [عنده] انتفاء العلم؛ لأنه نفى ما يحتاج العلم في وجوده إليه.
 وكذلك القول في الكون: إنه يحتاج في وجوده إلى الجوهر، فما نفى الجوهر
 يجب أن يتنفي عنده.

١. في الأصل - مكان ما بين المعقوفين - بياض، وقد أثبتناه لمقتضى السياق.

٢. أي من حيث كانت سواداً، ومن حيث كانت متحيزة، فلا يلزم التناقض.

٣. في الأصل - مكان ما بين المعقوفين - بياض، وقد أثبتناه لمقتضى السياق.

٤. بياض في الأصل بمقدار عدة كلمات.

٥. في الأصل بياض بمقدار عدة كلمات، وما بين المعقوفين أثبتنا بعضه لمقتضى السياق، و
 استفدنا بعضه الآخر من عبارة الشريف المرتضى في المسائل السلارية، حيث قال عند تقريره
 هذا الإشكال: «فإن قيل: الذات إذا كانت واحدة وانتفت لأجل التضاد بينها وبين ما يطرأ عليها،
 وجب انتفاؤها من كل وجه كانت عليه، ويكون انتفاء الصفة التي لا تضاد بينها وبين صفة
 الطاري على سبيل التبع، ويجري ذلك مجرى انتفاء العلم عند وجود الموت، والكون عند عدم
 الجوهر في أنهما ينتفيان تبعاً، لا للتضاد».

٦. في الأصل - مكان ما بين المعقوفين - بياض، وقد أثبتناه لمقتضى السياق.

٧. في الأصل: «ولأن».

و ليس هذه سبيل الذات الواحدة إذا كانت متحيزة سواداً؛ لأن كونها بإحدى هاتين الصفتين لا يحتاج إلى الأخرى؛ ألا ترى أن جواز كونها سواداً من غير أن تكون^٢ متحيزة، كجواز كونها متحيزة من غير أن تكون سواداً؟ و امتناع ذلك في العلم و الحياة لاستحالة كون العالم عالماً من غير أن يكون حياً.

فإن قيل: كونه متحيزاً^٣ إن لم يحتاج إلى كونه سواداً كحاجة العلم إلى الحياة، فإن كونه متحيزاً و سواداً معاً يحتاج إلى وجوده؛ فإذا طرأ ضد السواد، و انتفى من حيث كان سواداً، و خرج عن الوجود، خرج أيضاً عن التحيز؛ لانتفاء الوجود الذي تحتاج إليه كل واحدة من الصفتين.

٤٨

قلنا: الذات إذا كانت بهاتين الصفتين، فهي من حيث كانت متحيزة يصح بقاؤها، و يجب لها استمرار الوجود إلى أن يطرأ ما ينافي هذه الصفة. و كذلك هي من حيث كانت سواداً. فإذا طرأ ما ينافي^٥ السواد و يختص بمضادته^٦، فقد جعل في هذه الذات وجهان: وجه يقتضي انتفاءها، و الآخر يقتضي استمرار وجودها، فيجب أن تكون^٧ موجودة (٧) معدومة على ما ألزمتنا؛ لأنها ليس هي بأن تنتفي^٨

١. في الأصل: «وإذا».

٢. في الأصل: «يكون».

٣. في الأصل: «متحيزة».

٤. في الأصل: «ظن»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «إلى أن يطرأ».

٥. في الأصل: «إما ينافي».

٦. في الأصل: «مضادته».

٧. في الأصل: «يكون».

٨. في الأصل: «ينتفي».

لأجل الوجهِ المَوْجِبِ للانتفاء^١ بأولَى مِنْ أَنْ تَثْبُتَ^٢ وَ يَسْتَمِرُّ لَهَا الوجودُ لأجلِ الوجهِ الذي يَقْتَضِي استمرارَ وجودِها.

فإن قيل: ألا قلتم: «إنها بالانتفاءِ أُولَى؛ لأنَّ الوَجْهَ الْمُقْتَضِيَّ للانتفاءِ طارٍ، و ما يَقْتَضِي الاستمرارَ باقٍ، و الطاري أُولَى بالتأثيرِ مِنَ الباقي» كما تقولون في انتفاءِ الضِّدِّ بضدِّه: «إنَّ الطاري بالتأثيرِ أُولَى مِنَ الباقي»؟^٣

قلنا: إنَّما نَقُولُ بأنَّ «الطاري أُولَى بالتأثيرِ مِنَ الباقي» في المَوْضِعِ الذي يُقَابِلُ^٤ فيه صفةُ كُلِّ واحدٍ مِنَ الضِّدِّينِ لصفةِ الآخرِ وَ يَتَرَجَّحُ حُكْمُ الطاري، فيكونُ بالوجودِ أَحَقَّ لِطُرُوءِهِ، و هذا بخلافِ ما تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ؛ لأنَّ الذاتَ إذا كانت متحيِّزةً سواداً، ففيها وَجهانِ، كُلُّ واحدٍ مِنْهُما يَقْتَضِي استمرارَ وجودِها، وَ الضِّدُّ الطاري إنَّما يُقَابِلُ أَحَدَ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ دُونَ الأخرى، [و] إنَّما كَانَ يَجِبُ أَنْ يَتَرَجَّحَ وجودُهُ لو لَمْ يَكُنْ في هذه الذاتِ ما^٥ يَقْتَضِي استمرارَ وجودِها إلا هذا الوجهَ الواحدَ الذي يُقَابِلُهُ^٦ بصفتهِ، وَ يَتَرَجَّحُ عَلَيْهِ بطُرُوءِهِ، ففارقَ

١. في الأصل: «الانتفاء».

٢. في الأصل: «يثبت».

٣. ذهب أبو علي الجبائي إلى ذلك (انظر: الشامل في أصول الدين، ص ٢٦٥؛ أبحاث الأفكار، ج ٣، ص ٢١٥). و قد صيغت هذه القاعدة في الكتب الكلامية بصيغة أخرى شبيهة بهذه و هي: «الحادث أقوى من الباقي»، واستدل المتكلمون على القاعدة بأنَّ الحادث يستحيل عدمه و هو حادث؛ لأنه لو عدم لكان عدمه مقارناً لوجوده، و هو محال، بخلاف الباقي، فإنه لا يستحيل عدمه، و أنه بتقدير العدم لا يكون عدمه مقارناً لوجوده. (الكامل في الاستقصاء، ص ٣٨٠) كما ذكروا أدلة أخرى، راجعها هي و مناقشتها في المصدر التالي: المحض، ص ٣١٦.

٤. في الأصل: «يقابل».

٥. في الأصل: «مما».

٦. في الأصل: «قابله».

ذلك ما نقوله^١ في الطاري.

فإن قيل: ما أنكرتم على من منع من كون الذات الواحدة جوهراً سواداً من أجل أنه يؤدي إلى ما ذكرتموه من وجودها وانتفائها في حالة واحدة؛ لأن ما يؤدي إلى المحال يجب الامتناع منه؟

قلنا: ليس يجوز أن نمنع من القول لأجل ما يؤدي إليه من الفاسد، [و نلجأ] إلى التمسك بالأصل المؤدي إلى ذلك القول، بل الواجب إذا امتنعنا من الفاسد أن نمتنع مما يؤدي إليه و يقتضيه.

٤٩

ولو لا أن الأمر على ما ذكرناه لساغ لكل مبطل أن يتمسك بباطله، و يمتنع مما يؤديه إليه من الفساد، و يعتل بمثل ما ذكره السائل؛ حتى يقول قائل: إن قدرنا تتعلق بالأجسام، وإنما لا يقع منا فعل الأجسام؛ لما يؤدي إليه من اجتماع جوهرين في حيز واحد إن فعلناها على سبيل المباشرة، أو امتلاء الظروف^٢ الفارغة متى اعتمدنا فيها اعتماداً متصلاً إن فعلناها على سبيل التوليد. و يتمسك هذا بالقول المؤدي إليه من اعتقاد أن القدرة معلقة بالجسم. فلما كان هذا باطلاً، وجب - على ما ذكرناه - أن يطرح القول بتعلق القدرة بالأجسام، و لا يتمسك بذلك مع الامتناع مما يؤدي إليه.

[و] وجب أيضاً على من ذهب إلى أن التحيز يكون بالفاعل - إذا امتنع مما يؤدي إليه هذا القول من الفساد - أن يمتنع من أصل القول المؤدي إلى الفساد، و هو إثباته للتحيز مستنداً إلى الفاعل.

١. في الأصل: «يقوله».

٢. في الأصل: «بالظروف» و ما أثبتناه استفدناه من المسائل السالرية.

فإن قيل: أَلَسْتُمْ تَمْنَعُونَ مِنْ وجودِ الحياةِ فِي مَوْضِعِ الاتِّصَالِ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو
[لَمَّا يُوْدِّي إِلَيْهِ مِنْ فسادٍ، فَكَيْفَ عَيْبْتُمْ مِثْلَهُ]؟^١

[قلنا: إِنَّا لَمْ نَمْتَنِعْ مِنْ وجودِ الحياةِ بِحَيْثِ الاتِّصَالِ] لَمَّا^٢ يُوْدِّي إِلَيْهِ مِنَ الْفَسَادِ،
بَلْ لَوْجِهٌ ثَابِتٌ صَحِيحٌ، [وَهُوَ أَنَّ كَوْنَ] الْعُضْوِ [الوَاحِدِ] بَعْضاً لِحَيِّينِ فِي حُكْمِ
الْمُتَنَافِي؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ مَا يَكُونُ بَعْضاً لَزَيْدٍ أَلَّا يَكُونَ بَعْضاً لغيرِهِ، فَإِنْ أَمَكَّنَ أَنْ
يُشَارَ فِي امْتِنَاعِ كَوْنِ الْجَوْهَرِ سَوَاداً إِلَى وَجْهِ ثَابِتٍ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادِ
عَلَى مَا يُوْدِّي إِلَيْهِ مِنَ الْفَسَادِ، فَلْيَذْكُرْ.

[ب:] وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى [أَنَّ] التَّحْيِيزَ لَا يَكُونُ بِالْفَاعِلِ: أَنَّ كُلَّ صِفَةٍ تَكُونُ
عَلَيْهَا الذَّاتُ بِالْفَاعِلِ لَا يَخْتَصُّ بِهَا بَعْضُ الْقَادِرِينَ دُونَ بَعْضٍ، فَلَوْ كَانَ التَّحْيِيزُ
بِالْفَاعِلِ لَتَأْتَى مِنَّا أَنْ نَجْعَلَ الذَّاتَ عَلَيْهِ، كَمَا يَصِحُّ مِنَّا وَيَتَأْتِي^٣ فِي كُلِّ مَا يَكُونُ
بِالْفَاعِلِ. وَفِي تَعَدُّرِ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى فَسادِ الْقَوْلِ^٤ بِأَنَّ التَّحْيِيزَ بِالْفَاعِلِ.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَتَحْيِيزاً بِالْفَاعِلِ لَكَانَ جَاعِلُهُ مَتَحْيِيزاً مُوجِداً لذَاتِهِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا
فِيمَا مَضَى (٨) أَنَّ مَنْ جَعَلَ الذَّاتَ عَلَى صِفَةِ الْفَاعِلِ، لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ
الْمُحْدِثُ لَهَا.

وَإِذَا آلَ الْأَمْرُ إِلَى حَدُوثِ الْجَوْهَرِ، فَهُوَ^٥ الَّذِي أَجْرَيْنَا بِحَمْلِهِ هَذَا الْكَلَامَ إِلَيْهِ.^٦

١. ما بين هاتين المعقوفتين، والمعقوفات الآتية في هذا الاشكال والجواب استفدناه من
المسائل السَلَرِيَّة.

٢. فِي الْأَصْل: «فَلَمَّا».

٣. فِي الْأَصْل: «يَأْتِي».

٤. فِي الْأَصْل: «فساده قول».

٥. فِي الْأَصْل: «فهو».

٦. فَإِنَّ هَذَا الْفَصْلَ كُلَّهُ مَعْقُودٌ لِإثباتِ حَدُوثِ الْأَجْسَامِ وَالْجَوَاهِرِ.

[٩٨]. ولم يَبَقْ بَعْدَ مَا أَفْسَدْنَاهُ مِنَ الْأَقْسَامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَتَحَيِّزًا لِنَفْسِهِ بِلا واسطة؛^١ لِأَنَّ كَوْنَهُ مَتَحَيِّزًا لِمَا هُوَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ هُوَ الصَّحِيحُ الْمَطْلُوبُ.

و على هذين الوجهين كانَ تَمَّ ما قَصَدْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْجَوْهَرَ مَتَى وَجَدَ وَجَبَ كَوْنُهُ مَتَحَيِّزًا، وَأَنَّهُ مَعَ الْوُجُودِ لَا يَجُوزُ فِيهِ خِلَافٌ ذَلِكَ.

وإِنَّمَا^٢ يُمَكِّنُ أَنْ يُبَيَّنَّ أَنَّ التَّحَيُّزَ لَا يَرْجِعُ إِلَى النَّفْسِ بِغَيْرِ واسطَةٍ مَتَى ثَبَتَ حَدُوثُ الْجَوْهَرِ، وَأَنَّ لَهُ حَالَتَيْنِ: حَالَةَ عَدَمٍ وَحَالَةَ وُجُودٍ، وَأَنَّهُ كَانَ فِي حَالِ الْعَدَمِ غَيْرَ مَتَحَيِّزٍ، ثُمَّ اخْتَصَّ مَعَ الْوُجُودِ بِالتَّحَيُّزِ، فَيُعْلَمُ^٣ بِذَلِكَ أَنَّ التَّحَيُّزَ لَا يَسْتَنِدُ إِلَى النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ واسطَةٍ.

وَمَا ثَبَّتَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى حَدُوثِ الْجَوْهَرِ لَا يَجُوزُ أَنْ نَسْتَعْمِلَهُ^٤ مَعَ مَنْ يُخَالِفُ فِي قَدَمِهِ، لَا سِيَّما وَلَمْ [تَثْبُتْ]^٥ لَنَا دَلَالَةُ الْحُدُوثِ.

وإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ التَّحَيُّزَ رَاجِعٌ إِلَى الذَّاتِ، وَأَنَّهُ وَاجِبٌ مَعَ الْوُجُودِ.

[وجوب كون المتحيز في جهة]

وَالَّذِي يَدُلُّ - مِنْ بَعْدُ - عَلَى أَنَّ الْمَتَحَيِّزَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ^٦:

١. لَعَلَّ هُنَاكَ سَقْطًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فَإِنَّ الْعِبَارَةَ بِالشَّكْلِ الْمَوْجُودِ غَيْرِ مُسْتَقِيمَةٍ. وَلا بَأْسَ هُنَا بِنَقْلِ عِبَارَةٍ قَرِيبَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ السَّلَاسِيَّةِ: «وَلَمْ يَبَقْ بَعْدَ مَا أَبْطَلْنَاهُ مِنَ الْأَقْسَامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّحَيُّزَ رَاجِعًا إِلَى نَفْسِ الْجَوْهَرِ بِلا واسطَةٍ، أَوْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ، وَآيَ الْأَمْرَيْنِ كَانَ فَقَدْ ثَبَتَ مَا أَرَدْنَاهُ».

٢. يَرِيدُ الْمُصَنِّفُ هُنَا إِبْطَالَ الْقِسْمِ الثَّامِنِ مِنَ الْأَقْسَامِ السَّعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْجَوْهَرَ مَتَحَيِّزٌ لِنَفْسِهِ بِلا واسطَةٍ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «فَيُعْلَمُهُ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَسْتَعْمِلُهُ».

٥. فِي الْأَصْلِ - مَكَانَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ - بَيَاضٌ، وَقَدْ أَضْفَيْنَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ.

٦. هَذَا جَوَابُ السُّؤَالِ الثَّانِي الَّذِي تَقَدَّمَ فِي ص ٦٢، وَفَقَادَهُ مَا يَلِي: «ثُمَّ لَمْ زَعَمْتُمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَتَحَيِّزًا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ».

هو أنه معلوم ضرورة أن ما هذه صفته من الذوات لا بُدَّ من أن يكون في جهة ما، ولا إشكال فيما يجري هذا المجرى من العلوم المستقرة في العقول. وقد بين الشيخ هذا وقربوه، بأن قالوا:

معلوم ضرورة في كل جوهر يُشار إليه، أنه لو وجد جوهر آخر معه لكان بعيداً منه أو قريباً، ولا يمكن واسطة بين الأمرين. وهذا يدل على أن الاختصاص بالجهة مع التحيز واجب لا نجد له محيلاً.^١

فإن قيل: كيف تدعون علم الضرورة في ذلك، وأصحاب الهول^٢ يدعون أن الجواهر لما كانت هيولى غير مصورة، كانت خالية من الأعراض، وغير مختصة بجهة من الجهات؟

قلنا: لا شبهة أن يكون هؤلاء القوم إنما اعتقدوا ما ذكرتموه في الجواهر؛ لأنهم جعلوها في حكم المعدوم^٣ وإن أطلقوا عليها اسم «الموجود»؛ فإن العبارة

١. في الأصل: «محيل».

٢. صفة لجماعة من قدامى المتكلمين وأوائل الفلاسفة، الذين كانوا يذهبون إلى أن الجسم لفظ مشترك بين معنيين:

أحدهما: الكم المتصل القار ذات.

والثاني: الجسم الطبيعي، وهو الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة، أي الطول والعرض والعمق، وهو محل للأول، وهذا الجسم مركب من الهول^٢، وهي الجوهر القابل؛ ومن الصورة، وهي الجوهر المتصل بذاته، وقد وجه الشيخ الرئيس ذلك في إلهيات الشفاء (ص ٦٧) بوجهين: الأول: أن الجسم قد ثبت أنه متصل ويعرض له الانفصال، والمتصل لا يقبل الانفصال وإلا لكان الشيء قابلاً لعدمه، فلا بد من شيء قابل للاتصال والانفصال وهو الهول^٢.

الثاني: أن الجسم من حيث هو متصل هو بالفعل، ومن حيث هو مستعد أي استعداد كان فهو بالقوة، فالذي له الفعل غير الذي له القوة، أعني الهول^٢. راجع تفصيل كلماتهم وآرائهم في مناهج اليقين في أصول الدين للعلامة الحلي، ص ٢٩ - ٣١.

٣. لعله لقولهم: إن الهول^٢ أو المادة الأولى محض القوة، وأن فعليتها أن لا فعلية لها.

لا اعتبارَ لها في هذا الباب. و الموجودُ عند القومِ يَنْقَسِمُ أقساماً كثيرةً^١، و رُبَّمَا أَتَبَتُوا المعدومَ موجوداً على بعضِ معاني الوجودِ عندهم^٢، و لَيْسَ نُنْكِرُ أن يَنْفِي قُرْبَ أَحَدِ الْجَوْهَرَيْنِ مِنَ الْآخَرِ أو بُعْدَهُ مِنْهُ مَنْ اعْتَقَدَ فِيهِمَا أَنَّهما معدومان.

على أنَّ الْخِلَافَ في الْمَعْنِي غَيْرُ الْخِلَافِ في الْأَحْوَالِ التي تَجِبُ عن الْمَعْنِي، و أصحابُ الْهَيْوَلِي إِنَّمَا خَالَفُوا في الْمَعْنِي، و نَفَوْا في «الْحَالِ» الَّتِي ادَّعَوْهَا لِلْأَجْسَامِ عَنْهَا كُلُّ الْمَعْنِي و الصُّوَرِ، و إن كانوا مع اعتقادِهِمْ وجودَهَا لا بُدَّ مِنْ أن يَعْتَقِدُوا أَنَّها في جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ. و إذ^٣ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ و تِلْكَ الْحَالِ [مُحَالٌ]، فَقَدْ بَانَ أنَّ تَعْمِيمَهُمُ لِلْمَعْنِي في بعضِ الْأَحْوَالِ لَا يَقْتَضِي دَفْعَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اخْتِصَاصِ الْأَجْسَامِ بِالْجِهَاتِ. و إِذَا كَانَ الدَّلِيلُ قَدْ دَلَّ عَلَى أنَّ هَذِهِ الْحَالُ لَا تَحْصُلُ لِلْأَجْسَامِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ إِلَّا فِي الْمَعْنِي، ثَبَّتَ أنَّ الْأَجْسَامَ كَمَا لَمْ تَخُلْ مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ لَمْ تَخُلْ مِنَ الْمَعْنِي، و زَالَ الْخِلَافُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

و قد قِيلَ في الْجَوَابِ عن هَذَا السُّؤَالِ: إِنَّ أَصْحَابَ الْهَيْوَلِي إِنَّمَا جَازَ أن يَعْتَقِدُوا في الْأَجْسَامِ فِي تِلْكَ الْحَالِ أَنَّها لَمْ تَكُنْ مَجْتَمِعَةً و لَا مَتَفَرِّقَةً، مِنْ حَيْثُ اعْتَقَدُوا أَنَّها كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، و أَنَّهُ لَا تَأْلِيفَ فِيهَا؛ فَيَتَّبِعُ اعْتِقَادَهُمْ لِنَفْيِ كَوْنِهَا مَجْتَمِعَةً أو مَتَفَرِّقَةً اعْتِقَادَهُمُ الْفَاسِدَ أَنَّها كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ. و إِذَا عُلِمَ بِالدَّلِيلِ أَنَّ مَا هُوَ بِصِفَةِ

١. و منها انقسامه إلى ما بالقوة و ما بالفعل.

٢. مثل قولهم: «موجود بالقوة» و «موجود في العلم» فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِي الْحَقِيقَةِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ (الاقتصاد، ص ٢٣). و قال الشريف المرتضى في جواب المسألة الرابعة من الطرابلسيات الأولى عند مناقشته لأصحاب الهيلولِي: «و ما نريدُ بالوجود ما تعونونه أنتم بهذه اللفظة؛ لأنَّ الموجودَ عندهم يَكُونُ بالفعل و يَكُونُ بالقوة، و يَكُونُ المعدومَ عندهم موجوداً بالقوة أو في العلم. و إِنَّمَا نريدُ بالوجود هذا الذي نعقله و نعلمه ضرورةً عند إدراك الذوات المدركات... إلخ».

٣. في الأصل: «و إن».

الجسم لا يجوز أن يكون شيئاً واحداً، بطل ما ذهبوا إليه؛ وهذا قريب.
والذي يدل على أن الجوهر لا يخلو من الأكوان: أننا وجدنا ما يمنع من كون
الجوهر (٩) أو الجسم بحيث كونه من الخوارج^١ يمنع من وجوده فيه؛ ألا ترى أن
الفاعل للجوهر لا يوصف بالقدرة على أن يفعل بفعله كونه هناك؟ وإذا زال
الجوهر عن تلك الجهة، جاز إيجاده فيها من حيث صح إيجاد كونه في تلك
الجهة، فوضح بذلك أن الجوهر والكون كالشيء الواحد، ووجب أن لا تخلو
الجواهر من الأكوان في حال من الأحوال.

فإن قيل: كيف تدعون أنهما كالشيء الواحد، وعندكم أنه غير ممتنع أن يقصد
الفاعل للجوهر إلى فعله في جهة يعلم أن غيره يعتمد في تلك الحال فيها^٢، و
لا يجب أن يقصد مع فعل الجوهر إلى فعل الكون؟

قلنا: هذا إذا جئنا إليه لا نخل بما ذكرناه من أن «الجوهر والكون كالشيء
الواحد»، وإن اختلف بين الأمرين، فنقول: قد بينا أن الجوهر يختص في حال
وجوده بصفة^٣ من الصفات، وهي كونه في جهة ما من الجهات، وإذا لم يكن في
الجهة أن لا يكون قد وجب أنه لا يخلو - إذا وجد - من الألوان، وليس للجسم ولا
للجوهر [حالة غيرها]، فتنتفي^٤ الصفات فيها؛ لأنه^٥ لا يخلو من اللون، فوجب
افتراق الأمرين.

١. في هامش الأصل: «التي. ظ»، وهو غير لازم، بل غلط.

٢. في هامش الأصل: «أي وعندكم أنه لا يجب أن يقصدها، وإن كان الجوهر والكون كالشيء
الواحد، لوجب أن يكون يقصد مع فعل الجوهر إلى فعل الكون».

٣. في الأصل: «وروده لصفة»، والأولى ما أثبتناه.

٤. في الأصل: «فينتفي».

٥. في الأصل: «إنه»، والأولى ما أثبتناه.

فإن قيل: و لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُ لَا صِفَةَ لَهُ تَقْتَضِي^١ مَا ذَكَرْتُمُوهُ؟
 قلنا له: ليس يَخْلُو لَوْ كَانَ محتاجاً إِلَى اللون، مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ فِي وجودِهِ، [أو
 صفة زائدة]^٢ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي يَجِبُ حُصُولُهَا فِي حَالِ وجودِهِ، أَوْ فِي بَعْضِ
 الْأَحْكَامِ الَّتِي تَحْصُلُ^٣ فِي الوجودِ وَ الصِّفَاتِ؛ مِثْلِ كَوْنِهِ مُتَحَيِّزاً فِي جِهَةٍ مِنْ
 الْجِهَاتِ، وَ كَوْنِهِ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي تَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ، وَ هِيَ الْمُسْتَفَادَةُ^٤ بِقَوْلِنَا «جَوْهَرُ
 الْأَحْكَامِ»، [و] مِثْلِ كَوْنِهِ^٥ مُحْتَمِلاً لِلْأَعْرَاضِ، وَ كَوْنِهِ مُدْرَكاً.
 أَوْ يَكُونُ الْجَوْهَرُ مُوجِباً لِلْوُنِ^٦ إِيْجَابِ السَّبَبِ لِلْمُسَبَّبِ أَوْ الْعِلَّةِ لِلْمَعْلُولِ^٧.

[إبطال الشق الأول]

[١.] و ليس يَجُوزُ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ فِي وجودِهِ؛ لِأَنَّ اللَّوْنَ يَحْتَاجُ إِلَى الْجَوْهَرِ فِي
 وجودِهِ، وَ مُحَالٌ أَنْ يَحْتَاجَ الشَّيْءُ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ^٨ وَجْهِ يَحْتَاجُ ذَلِكَ^٩ الْغَيْرِ إِلَيْهِ مِنْ

١. فِي الْأَصْلِ: «يَقْتَضِي».

٢. مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ اسْتِفْدَانَهُ مِنْ كِتَابِ دِيَوَانِ الْأَصُولِ، ص ١٥٠.

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَحْصُلُ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «الْمُسْتَفَادُ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «قَوْلُهُ».

٦. تَعْلُقُ الْجَوْهَرُ وَ الْعَرَضُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَعْلُقُ حَاجَةً - وَ هُوَ مِفَادُ الشَّقِّ الْأَوَّلِ - أَوْ تَعْلُقُ إِيْجَابَ، وَ
 هُوَ مِفَادُ الشَّقِّ الثَّانِي. انْظُرْ: نَهَايَةُ الْمَرَامِ، ج ٢، ص ٥٨٨.

٧. الْفَرْقُ بَيْنَ السَّبَبِ وَ الْعِلَّةِ أَنَّ وَجُوبَ الْمُسَبَّبِ يَكُونُ عِنْدَ وجودِ السَّبَبِ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ،
 بَيْنَمَا إِيْجَابُ الْعِلَّةِ لِلصِّفَةِ يَكُونُ عَلَى نَحْوِ الْإِطْلَاقِ، أَيْ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَّا إِلَى وجودِ الْعِلَّةِ، وَ لَا
 يَحْتَاجُ إِلَى شَرْطٍ زَائِدٍ. وَ مِنَ الْفُرُوقِ بَيْنَ الْعِلَّةِ وَ السَّبَبِ أَنَّ الْعِلَّةَ وَإِنْ كَانَتْ ذَاتًا إِلَّا أَنَّهُ لَا تَوْجِبُ
 إِلَّا الصِّفَةَ، أَمَّا السَّبَبُ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ ذَاتٍ تَوْلَدُ ذَاتًا أُخْرَى. (الْحُدُودُ، ص ١١٠، ١١٦) وَ هُنَاكَ
 فُرُوقٌ أُخْرَى، رَاجِعُهَا: الْحُدُودُ، ص ١١٧.

٨. فِي الْأَصْلِ: «فِي»، وَ الْأَوَّلَى مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٩. فِي الْأَصْلِ: «إِلَى ذَلِكَ».

ذلك الوجه؛ لأنه يؤدي إلى حاجة الشيء إلى نفسه.

[٢]. ولا يجوز أن يحتاج إليه في كونه متحيزاً؛ لأن اللون يحتاج إلى الجوهر من هذا الوجه؛ ألا ترى أنه لا يصح أن يحلّه إلا بعد أن يكون متحيزاً؟
ولأنه كان يجب أن يحتاج إلى جنس من الألوان مخصوص؛ لأنه ليس لجملة الألوان صفة مشترك فيها، يصح أن يحتاج الجوهر إلى ما كان بتلك الصفة^١ - كما نقول في حاجة التأليف إلى الأكوان^٢ المجاورة، وأن الأكوان^٣ المختلفة تقوم في حاجة التأليف مقاماً واحداً؛ من حيث كان التأليف يحتاج إلى كون الجوهرين متجاورين^٤ - واختلاف الألوان لا يخل بهذه الصفة^٥.

وهذا الوجه أيضاً يبطل حاجته إليه في وجوده، زائداً على ما تقدم.
وأيضاً: فإن تحيز الجوهر إنما يوجب صفة جنسه بشرط الوجود^٧، فمحال أن يكون لهذه الصفة مؤثر^٨ آخر سوى ما ذكرناه.

[٣]. وليس يجوز أن يحتاج إليه في كونه جوهرًا؛ لأن هذه الصفة ترجع إلى ذاته، و يجب حصوله عليها في حال العدم^٩، ومحال أن يحتاج إلى اللون في الصفة الثابتة

١. أي لو كان تحيز الجوهر باللون، للزم أن يحتاج في تحيزه إلى لون معين ومخصوص؛ لأنه ليس للألوان صفة مشتركة تقتضي تحيز الجوهر.

٢ و ٣. في الأصل: «الألوان»، وما أثبتناه أنسب للسياق.

٤. في الأصل: «متجاوراً».

٥. أي أن تغير الألوان لا يؤدي إلى خروج الجوهر عن صفة التحيز، وهذا يدل على عدم حاجته في تحيزه إلى لون معين. انظر: ديوان الأصول، ص ١٥٤.

٦. في الأصل: «الجوهرين» بدل «الجوهر إنما».

٧. في الأصل: «شرط الوجوب».

٨. في الأصل: «مؤثراً».

٩. ذهب المصنف إلى أن الجوهر جوهر لا في حال الوجود فقط، بل في حال العدم أيضاً. وهذه هي المسألة المعروفة في علم الكلام بـ «مسألة المعدوم».

في حالِ العدم؛ لأنَّ اللون لا يَصِحُّ أن يَخْتَصَّ به وهو معدومٌ.
و لَيْسَ يَجُوزُ أن يَحْتَاجَ إِلَى اللونِ في كَوْنِهِ في بَعْضِ الْجِهَاتِ^١؛ لأنَّه قد ثَبَتَ حاجَتُهُ
إِلَى الكَوْنِ في هذه الصِّفَةِ، و مُحَالٌ أن يَحْتَاجَ إِلَى الكَوْنِ و اللونِ مَعاً في
الصِّفَةِ الواحدة؛ لأنَّ الجَنَسَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ لا يوجِبَانِ صِفَةً واحدةً؛ مِنْ قِبَلِ أن
اِخْتِلَافَ جَنَسِيهِمَا يَقْتَضِي اِخْتِلَافَ ما يَجِبُ عَنْهُمَا، إذا كَانَ الإِجَابُ يَرْجِعُ إلى ما
عَلَيْهِ الذَّاتُ^٢.

و أَيْضاً: فَكَانَ يَجِبُ أن يَثْبُتَ مِنَ الألوانِ بَعْدُ الْجِهَاتِ، كما يَجِبُ مِثْلُهُ في
الأَكْوَانِ، و قد عَلِمْنَا اِخْتِلَافَ ذَلِكَ؛ (١٠) لأنَّ الألوانَ مَنْحَصِرَةٌ الْأَجْنَاسِ، و
الْجِهَاتُ لا انْحِصَارَ لَهَا.

و أَيْضاً: فَيَجِبُ عَلَى هذا القولِ اسْتِحَالَةُ تَنَقُّلِهِ فِي الْجِهَاتِ و هو مُلَوَّنٌ بِلَوْنٍ
وَاحِدٍ، و اسْتِحَالَةُ تَعَاقُبِ الألوانِ الْمُخْتَلِفَةِ عَلَيْهِ و هو في جِهَةٍ واحدة. و في جَوَازِ
ذلك الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ لا يَحْتَاجُ إِلَى اللونِ في كَوْنِهِ في الْجِهَةِ.

[٤.] فَأَمَّا كَوْنُهُ مُحْتَمِلاً لِلْأَعْرَاضِ^٣، فَإِنْ أُريدَ بِهِ اِخْتِصَاصُهُ بِالصِّفَةِ الَّتِي مَعَهَا
يَحْتَمِلُ، فَتِلْكَ الصِّفَةُ هِيَ التَّحْيِيزُ، و قد دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُ لا يَحْتَاجُ إِلَى اللونِ فِيهَا.
و إِنْ أُريدَ أَنَّ اللونَ يَجِبُ وَجُودُهُ لِحَتْمَالِهِ لَهُ، و لِتَحْيِيزِ وَجُودِهِ فِيهِ،
فَذَلِكَ يَوْجِبُ وَجُودَ ما لا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الجَنَسِ الْوَاحِدِ؛ لِحَتْمَالِهِ لِكُلِّ قَدَرٍ زَائِدٍ^٤

١. كان يجب تقديم هذا البحث على البحث السابق، أي على قوله: «و ليس يجوز أن يحتاج إليه في كونه جوهرًا»؛ لأنَّ الكَوْنَ في الجِهَاتِ متعلِّقٌ بِبَحْثِ التَّحْيِيزِ.

٢. في الأصل: «و الذَّات».

٣. أي كون الجوهر محتاجاً إلى اللون في احتماله للأعراض.

٤. في الأصل: «زائداً».

أشِيرَ إليه، ولأنَّ السَّوَادَ أيضاً لَا يَكُونُ بِالْوَجُودِ فِيهِ أَوَّلَى مِنَ الْبَيَاضِ؛ لِأَنَّ احْتِمَالَهُ لهما عَلَى سَوَاءٍ.

[٥] فَأَمَّا كَوْنُهُ مُدْرَكاً،^١ فَإِنَّمَا يُدْرَكُ لِتَحْيِيزِهِ،^٢ وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى اللَّوْنِ فِي ذَلِكَ.^٣

وَلِأَنَّ تَحْقِيقَ كَوْنِهِ مُدْرَكاً يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ لَا إِلَيْهِ، فَكَيْفَ يُعَلِّلُهُ بَعْلَةً^٤ تَرْجِعُ^٥ إِلَيْهِ؟

عَلَى أَنَّ إدْرَاكَ الشَّيْءِ يَرْجِعُ إِلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ، وَ يُدْرَكُ عَلَى أَحْصَ أوصافِهِ، فَأَيُّ تَأْثِيرٍ لِلْوَنِ فِي إدْرَاكِ الْجَوْهَرِ، وَ هُوَ مُسْتَبَدٌّ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ!

وَبَعْدُ، فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْجَوْهَرَ يُدْرَكُ لَمْساً كَمَا يُدْرَكُ بِالْبَصَرِ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ إدْرَاكُهُ لَمْساً بِاللَّوْنِ، فَكَيْفَ يَكُونُ اللَّوْنُ مُقْتَضِياً لِإِدْرَاكِهِ؟^٦

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّهُ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا عَلَى هَيْئَتِهِ» ففِيهِ وَقَعَ التَّنَازُعُ، وَ هُوَ نَفْسُ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّا قَدْ نُدْرِكُ مَا لَا هَيْئَةَ لَهُ [بِأَيِّ] نَحْوٍ، لِحَقِّ الْأَجِيرِ^٧؛ وَلِأَنَّا قَدْ نُدْرِكُ الْجِسْمَ بِحَاسَةِ اللَّمَسِ عَلَى غَيْرِ هَيْئَتِهِ^٨.

١. أي كون الجوهر محتاجاً إلى اللون كي يمكن إدراكه ورؤيته بالبصر.

٢. ذهب المتكلمون خلافاً للفلاسفة إلى أن الجوهر يُدْرَكُ وَيُحَسُّ بِحَاسَتِي الْبَصَرِ وَاللَّمَسِ. وَ سَوْفَ يَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ تَصْرِيحُ الْمُصَنِّفِ بِذَلِكَ.

٣. أي في تحييزه.

٤. في الأصل: «لعلّة».

٥. في الأصل: «يرجع».

٦. أي إدراكه بالبصر. وَ تَوْضِيحُ ذَلِكَ: أَنَّ إدْرَاكَ الْجَوْهَرِ بِحَاسَةِ اللَّمَسِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وَجُودِ اللَّوْنِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ لَا يَتَوَقَّفَ إدْرَاكَهُ بِحَاسَةِ الْبَصَرِ عَلَى وَجُودِ اللَّوْنِ. دِيَوَانُ الْأَصُولِ، ص ١٥٦.

٧. في الأصل: «لحق الأجر نحو»، وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٨. في الأصل: «غير هيئة».

على أن قولهم: «إنه لا يخلو من اللون؛ لأنه ذو هيئة» تعليل الشيء بنفسه؛ لأن معنى الهيئة معنى اللون، وليس ذلك يجري مجرى قولنا: «إنه لا يخلو من الكون؛ لاختصاصه ببعض المحاذيات»؛ لأن هذا ليس تعليلًا للشيء بنفسه؛ لأن كونه في الجهة حال معقولة تجب^١ له على الكون، وكونه ذا هيئة لا يُعقل منه إلا وجود اللون فيه.

٥٤

[إبطال الشق الثاني]

[١] ولا يجوز أن يكون الجوهر مؤلداً للون؛^٢ لأنه لو ولده لم يكن بأن يؤلد السواد أولى من البياض؛ لأنه لا اختصاص له بأحدهما دون الآخر، وهذا يؤدي إلى توليده في حالة واحدة لألوان متضادة!

وليس لأحد أن يقول: و لو ولد الاعتماد^٣ الحركة، لم يكن بأن يؤلدها في جهة أولى من غيرها!

وذلك: أن الاعتماد يختص بالجهة، فيولد ما يؤلده فيها، وليس كذلك حكم الجوهر لو كان مؤلداً للون.

[٢] وليس يجوز أن يكون اللون موجباً عن الجوهر إيجاب العلة للمعلول؛ لأن العلة لا توجب وجود الذات، وإنما توجب الأحوال،^٤ واللون ذات؛ فكيف يجب عن علة؟

١. في الأصل: «يجب».

٢. أي أن يكون سبباً للون لا علة له، وقد تقدم في بعض الهوامش السابقة الكلام على الفرق بين السبب والعلة.

٣. الاعتماد: معنى إذا وجد أوجب كون محله في حكم المدافع لما يماسه مماسة مخصوصة. الحدود، ص ٣٦.

٤. أي الصفات، وقد تقدم أن العلة لا توجب إلا الصفة.

وَأَنْ كُلُّ ٢ مَا لَا تَوَجُّهُ ٣ الْعِلَّةُ لَا يَتَعَلَّقُ ٤ بِالْفَاعِلِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا تَعَلُّقَ اللَّوْنِ
بِالْفَاعِلِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مُوجِبًا عَنْ عِلَّةٍ؟

وَأَيْضًا: وَ ٥ لَوْ جَبَّ اللَّوْنُ عَنِ الْجَوْهَرِ إِيْجَابَ الْعِلَّةِ، لَمْ يَكُنِ السَّوَادُ بَأَنْ يَجِبَ
عَنْ أَوَّلَى مِنَ الْبَيَاضِ؛ لِئَنفِي الْإِخْتِصَاصِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْعِلَّةَ لَا تَوَجُّبُ بِالشَّيْءِ وَجُودَهُ، وَ قَدْ عَلِمْنَا حُلُولَ الْأَلْوَانِ الْمُتَضَادَّةِ
فِي الْجَوْهَرِ، فَكَيْفَ تَجِبُ مَعَ تَضَادِّهَا عَنْهُ؟

فَبِإِنْ قِيلَ: لَمْ اعْتَمَدْتُمْ فِي حَدُوثِ الْأَجْسَامِ عَلَى الْأَكْوَانِ دُونَ الْحَرَكَةِ وَ السَّكُونِ
وَ الْاجْتِمَاعِ وَ الْإِفْتِرَاقِ، وَ قَدْ اعْتَمَدَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الشُّيُوخِ؟ وَ هَلْ
يَصِحُّ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْكُلِّ، أَوْ فِيهِ مَا لَا يَصِحُّ اعْتِمَادُهُ؟ ٦

قِيلَ لَهُ: دَلِيلُ الْإِعْتِبَارِ فِيمَا يَدُلُّ عَلَى حَدُوثِ الْأَجْسَامِ مِنَ الْمَعَانِي، [لَا] بِجَنْسِهِ وَ
لَا بِاسْمِهِ، وَإِنَّمَا الْإِعْتِبَارُ بِإِثْبَاتِ حَدُوثِهِ، مَعَ أَنَّ الْجِسْمَ لَمْ يَخْلُ مِنْهُ. وَ عُدُولُنَا إِلَى
ذِكْرِ الْأَكْوَانِ هُوَ لَوْجُهُ صَحِيحٌ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الْجِسْمَ وَ الْجَوْهَرَ لَا يَخْلُو فِي وَقْتٍ مِنَ
الْأَوْقَاتِ مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي يَسْتَحِقُّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَمَّا كَانَ بِهِ فِي الْمَكَانِ.

١. قوله: «وَأَنْ»، أَي وَلَئِنْ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «وَأَمَّا وَكُلُّ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَا يُوْجِبُهُ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «لَا تَتَعَلَّقُ».

٥. الظَّاهِرُ زِيَادَةُ الْوَاوِ.

٦. يَتَعَلَّقُ هَذَا السُّؤَالُ بِأَصْلِ الْبَحْثِ عَنِ إِثْبَاتِ حَدُوثِ الْأَجْسَامِ، وَ مَفَادُ السُّؤَالِ: لِمَاذَا اسْتَدَلْتُمْ
عَلَى حَدُوثِ الْأَجْسَامِ بِحَدُوثِ الْأَكْوَانِ بِصُورَةٍ عَامَّةٍ، وَ لَمْ تَفْصِلُوا وَ تَسْتَدْلُوا عَلَى ذَلِكَ
بِحَدُوثِ الْأَكْوَانِ الْأَرْبَعَةِ وَ هِيَ: الْحَرَكَةُ وَ السَّكُونُ وَ الْاجْتِمَاعُ وَ الْإِفْتِرَاقُ، كَمَا فَعَلَ بَعْضُ
الْمُتَكَلِّمِينَ؟ وَ هَلْ يَصِحُّ الاسْتِدْلَالُ بِحَدُوثِ كُلِّ هَذِهِ الْأَكْوَانِ الْأَرْبَعَةِ، أَوْ أَنَّ فِيهَا مَا لَا يُمْكِنُ
الاسْتِدْلَالُ بِهِ؟

[الكلام على الدعوى الرابعة]^١

وإذا كان

٥٥

... (١١) ما لم يتقدّمه، واعتقاداً قدّمها يقتضي علماً بوجودها قبل وجود هذه الذات التي أشرنا إليها، فصار اعتقاداً قدّم ما لم يتقدّم المحدث يقتضي اعتقاد وجود الذات وعدمها في حالة واحدة، وكلّ هذا [تنبيه]^٣ لا استدلال؛ لأن الأمر في ذلك أوضح من أن يستدلّ عليه.

ولا فرق في القضية التي ذكرناها بين كون الجسم غير متقدّم في الوجود لذات^٤ واحدة محدثة أو لذوات كثيرة. وكذلك لا فرق بين أن يُقارَن شيئاً منها قبل شيء، أو لا يكون كذلك، في أنّ حدوثه واجب على سائر الوجوه^٥؛ لأنّ العلة الموجبة لذلك لا تختلف^٦ باختلاف هذه الوجوه، وإن كان متى قارَن شيء قبل

١. و هي: «أنّ ما لم يسبق الحوادث فهو حادث».

٢. سقط و نقص بمقدار لعله لا يقلّ عن صفحة واحدة من صفحات المخطوطة التي تحتوي على ٢٣ سطراً. و الجزء الساقط عبارة عن بقيّة الكلام على الدعوى الثالثة و شيء من بداية الكلام على الدعوى الرابعة. و الجدير بالذكر أنّ الشيخ المقرئ النيسابوري أشار إلى شيء سقط من هذا الموضع من مخطوطتنا، حيث قال عند حديثه عن الدعوى الرابعة و التي عبّر عنها بالفصل الرابع: «اعلم أنّ هذا الفصل و إنّ عدّه المتكلمون من الدعاوي، فلا يجوز أن يُعدّ منها، على ما ذكره سيّدنا المرتضى علم الهدى (رضي الله عنه و أرضاه) في الكتاب الملخص، و إنّما قلنا ذلك؛ لأنّ العلم بأنّ ما لا يسبق المحدث يجب أن يكون محدثاً ضروري لا سبيل للاستدلال عليه، غير أنّه علم الجمل». التعليق، ص ١٣.

٣. كلمة غير مقروءة، و التي أثبتناها أقرب إلى المعنى المراد.

٤. أي «لمعنى»، فإنّ الكلام في الدعاوي الأربع التي أقيمت لإثبات حدوث الأجسام يدور حول حدوث المعاني، و عدم تقدّم الأجسام على هذه المعاني الحادثة.

٥. في الأصل: «الوجود».

٦. في الأصل: «لا يختلف».

شيء، فإن الذي يَدُلُّ على حدوثه هو الحادث الذي لم يَتَقَدَّمْهُ إلى سِوَاهُ، دون ما تَقَدَّمْهُ و قَارَنَ غَيْرَهُ.

[في بيان حقيقة العلم بأن عدم تقدم الأجسام على الحوادث يستلزم حدوثها]
فأمّا الكلام في أن العلم بذلك^١ ضروريٌّ أو مكتسبٌ، فالذي يَجِبُ أن يقال به: إن العلم بأن «ما لم يتقدم المحدث يَجِبُ أن يكون مُحَدَّثاً»^٢ علمٌ ضروريٌّ يتناولُ جُمْلَتَهَا، [و] يَخْتَصُّ بهذه الصفة من غير تفصيل، فمتى عَلِمْنَا في ذاتِ بَعِيْنِهَا^٣ بالتأمل أنها لم تَتَقَدَّمِ الحَوَادِثُ، فلا بُدَّ من أن نَفْعَلَ^٤ اعتقاداً بأنها^٥ مُحَدَّثَةٌ^٦، و يكونَ علماً^٧ [مفصلاً]؛^٨ لتقدم العلم بالجملة التي ذَكَرْنَاهَا،^٩ و يجري ذلك مَجْرَى عِلْمِ العاقلِ بأن الظلمَ قبيحٌ في أن ما عَلِمَهُ^{١٠} جملةً يتناولُ قُبْحَ ما اختصَّ من

١. في الأصل: «العلم في ذلك» ثم إن مراده بقوله: «ذلك» ناظر إلى ما تقدم من أن عدم تقدم الأجسام على الحوادث يدل على حدوثها. و فصل المصنف الكلام، فتكلم أولاً عن أصل القاعدة الكلية القائلة: «إن ما لم يتقدم المحدث يجب أن يكون مُحَدَّثاً» فذكر أن العلم بها ضروري، ثم تكلم ثانياً عن أحد تطبيقات تلك القاعدة، وهي: «أن الجسم مُحَدَّثٌ من حيث لم يتقدم الحوادث»، و ذكر أن العلم بها لا ضروري ولا مستدل، بل هو علم مكتسب. و سوف يأتي توضيح أكثر لذلك في الهوامش القادمة.

٢. في الأصل: «محدث».

٣. كالجسم، و هو محل بحثنا.

٤. في الأصل: «يفعل».

٥. في الأصل: «لأنها».

٦. في الأصل: + «و يكون علم؛ لتقدم العلم بالجهة»، و الظاهر أنها زائدة.

٧. في الأصل: «علم».

٨. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق بقريته قوله: «من غير تفصيل».

٩. وهي القاعدة الكلية المتقدمة، و التي مفادها: «أن ما لم يتقدم المحدث يجب أن يكون مُحَدَّثاً».

١٠. في الأصل: «في أن علم»، و الأولى ما أثبتناه.

الأفعال بصفة الظلم، فإذا عَلِمَ مِنْ بَعْدُ بالدليلِ فِي فِعْلٍ بَعَيْنِهِ أَنَّهُ بِصِفَةِ الظلمِ، فَصَلَّ عَلَيْهَا لُقْبِجَهُ^١.

و لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِأَنَّ «الْجِسْمَ مُحَدَّثٌ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمِ الْحوادثُ»^٢ عِلْمٌ اسْتِدْلَالِيٌّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ لَا يَحْصُلَ بَتَرَكِ النَّظَرِ فِي دَلِيلِهِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمِ الْمَعَانِي الْمُحَدَّثَةُ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حُصُولِهِ. وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَرُورِيًّا كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْجُمْلَةِ؛^٣ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَفْتَقِرَ إِلَى الْعِلْمِ بِإِثْبَاتِ الْمَعَانِي وَ حُدُوثِهَا، وَأَنَّ الْجِسْمَ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا، بَلْ كَانَ يَجِبُ حُصُولُهُ فِي كُلِّ حَالٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ «مَا لَمْ يَتَقَدَّمِ الْمُحَدَّثُ مُحَدَّثٌ» عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ كَانَ ضَرُورِيًّا [حَقًّا فَهُوَ كَانَ أَوَّلًا]،^٤ وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ حَدُوثَ الْجِسْمِ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا مَنْ عَلِمَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْعِلْمِ بِتَقَدُّمِ الْمَعَانِي الْمُحَدَّثَةِ.

عَلَى أَنَّ أَبَا هَاشِمٍ يَقُولُ: «[الْعِلْمُ بِتَقَدُّمِ الْمَعَانِي الْمُحَدَّثَةِ]^٥ يَصِيرُ مُتَعَلِّقًا بِهِ بِحُدُوثِ الْجِسْمِ، بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا بِهِ».

وَ هَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى قَلْبِ جَنْسٍ مِنْ حَيْثُ [يُؤَدِّي إِلَى مَا] عِلْمٌ بغيرِهِ [مُضَافًا] إِلَى جَنْسِهِ.

٥٤

١. كذا في الأصل، ولكن المراد واضح، وهو أنه حصل له علم تفصيلي بقبجه بعد أن علم أنه بعينه على صفة الظلم.

٢. هذا أحد تطبيقات القاعدة الكلية المتقدمة.

٣. يعني القاعدة الكلية المتقدمة.

٤. في الأصل - مكان ما بين المعقوفين - كلمات مخرومة، تُقرأ كما أثبتناه.

٥. في الأصل - مكان ما بين المعقوفين - بياض، وما أثبتناه هو غاية ما يستفاد من السياق. وهكذا في الموضوعين فيما بعد.

وإذا بطل أن يكون ضرورياً ومستنداً عليه، ثبت ما قلناه^١ من أنه مكتسب^٢؛ ومعنى قولنا بذلك المعنى^٣ أن العاقل يفعل؛ لتقدم علمه بما ذكرناه كما سمينا^٤، كما يفعل المُنْبَهُ من نومه من العلوم التي يعودُ بها إلى ما كان عليه مكتسباً؛ من حيث فعلها؛ لكونه ذا كراً لأحواله، و صار ما يفعل من^٥ الاعتقادِ علماً لهذا الوجه، كما صار ما يفعل المعتقد للتفصيل من باب المحدثِ علماً؛ لتقدم علمه بالجملة التي ذكرناها.

فليس لأحد أن يقول: إذا لم يكن هذا العلم ضرورياً وكان مكتسباً، فألا جاز ارتفاعه، وألا يختاره بعض العقلاء؟

وذلك: أن علم العاقل بأن «الذات إذا لم تتقدم المحدث فهي محدثة» الذي^٦ قلنا: إنه علم جمل^٧، داع قوي^٨ إلى فعل اعتقاد حدوث ما له هذه الصفة؛ ليطابق التفصيل الجملة المقررة في العقل.

١. لم يتقدم من ذلك شيء فيما بأيدينا من الكتاب، ويبدو أنه سقط فيما سقط من المخطوطة.
٢. قسم المتكلمون العلم تقسيماً أولياً إلى: ضروري وكسبي. أما الضروري فهو ما لا يمكن للعالم به نفيه عن نفسه. وأما الكسبي فقسّموه إلى قسمين: الأول: يتولد عن النظر، فإذا نظر في الدليل على الوجه الذي يدل، حصل هذا العلم، وإن أدخل بالنظر أو ببعض شرائطه، فلا يحصل هذا العلم. وهذا القسم يسمى: «علم استدلالى». والثاني: لا يحتاج إلى التأمل والتفكير، وهو من فعل العالم، لكنه غير مختار في إحداثه. الحدود، ص ٩٠ - ٩١.

٣. في الأصل: «بمعنى»، والأولى ما أثبتناه.

٤. وهو علمه بتقدم المعاني المحدثة، وأن ما لم يتقدم المحدث فهو محدث.

٥. في الأصل: «من أن».

٦. في الأصل: «يتقدم».

٧. في الأصل: «التي».

٨. «علم جمل»، أي علم إجمالي متعلق بالجملة. وفي الأصل: «علم حمل»، والصحيح ما أثبتناه.

٩. قوله: «داع قوي» خبر لقوله: «أن علم العاقل».

ولا يجوز أن لا يفعل ذلك إلا بدخول شبهة عليه في صفة هذه الذات؛ ألا ترى أن القائل لما كان متقررًا في عقله أن «ما له صفة الظلم فهو قبيح» لا يجوز متى علم في بعض الأفعال^١ (١٢) أن له صفة الظلم أن لا يفعل اعتقاداً لقبحه، وأنه إنما يصح أن لا يفعل ذلك [إلا] بدخول^٢ شبهة عليه في صفة الفعل، حتى تُخرجه^٣ من مطابقة الجملة المتقررة في عقله؛^٤ فإذا كان الأمر على ما ذكرناه، لم يزل - إذا كان العلم الذي أشرنا إليه مكتسباً - أن يجوز ارتفاعه على كل حال.

[ذهاب ابن الراوندي إلى قدم الأجسام مع عدم تقدمها على المعاني المحدثه]

فإن قيل: كيف يكون العلم الذي ذكرتموه واجباً حصوله^٥ مع تقدم العلوم الثلاثة التي ذكرتموها، [و] قد خالف بعض العقلاء في ذلك - وهو ابن الروندي^٦ - واعتقد أن الجسم قديم، وإن لم يتقدم المعاني المحدثه.

٥٧

١. في الأصل: «الأحوال» والأنسب ما أثبتناه، بقرينة قول بعد قليل: «في صفة الفعل».
٢. في الأصل: «بذلك دخول»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله قبل قليل: «و لا يجوز أن لا يفعل ذلك إلا بدخول شبهة عليه».
٣. في الأصل: «يخرجه»، والأولى ما أثبتناه.
٤. وهي القاعدة الكلية المتقدمة، والتي مفادها: «أن ما له صفة الظلم فهو قبيح».
٥. لكونه مكتسباً، والمراد بهذا العلم هو مفاد الدعوى الرابعة، والمراد من «العلوم الثلاثة» الدعاوي الثلاث المتقدمة.

٦. أحمد بن يحيى بن إسحاق بن الراوندي: متكلم مثير للجدل. من أهل مرو الروذ، سكن بغداد، وكان معتزلياً، ثم فارق الاعتزال. اتهم بالإلحاد، ونُسبت إليه كتب يطعن فيها بالإسلام. نُسب إلى التشيع، وألف كتاباً في الإمامة، لكن لم يذكره النجاشي والطوسي في ضمن مصنفَي الشيعة الإمامية، نعم ذكره ابن شهر آشوب، لكنه قال عنه: «مطعون فيه جداً». قيل: إنه توفي سنة ٢٩٨. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ص ٥٧؛ لسان الميزان، ج ١، ص ٣٢٣ - ٣٢٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ٥٩؛ معالم العلماء، ص ١٧٨.

قلنا: خلاف ابن الروندي في التحقيق يرجع إلى إحدى^١ الدعاوى المتقدمة؛^٢ لأنه يزعم أن الجسم لم يزل يُقارن حادثاً قبل حادث بلا أول، وهذا قول في المعنى يتقدم المعاني؛ ألا ترى أنه قد صرح بأن وجوده كوجود الجسم القديم عنده؟ وما وجوده كوجود القديم لا بد أن يكون قديماً. ولا اعتبار بإطلاقه بأنها مُحدثه؛ لأنه قد سلب معنى ما أعطاه بالقول، والاعتبار بالمعاني دون العبارات.

[بيان كيفية دلالة «عدم تقدم المحدث» على الحدوث]

فإن قيل: إذا جاز أن يُقارن الجسم العَرَض فلا يكون عَرَضاً، فالأ^٣ جاز أن يُقارن المحدث ولا يكون مُحدثاً؟

قلنا: هذا سؤال من لم يتحقق معنى كلامنا؛ لأننا لم نوجب «أن يكون الجسم مُحدثاً من حيث ما يتقدم الحوادث» لأن من شأن كل شيء لم يتقدم غيره أن يكون بمثل صفته، فيلزمنا هذا الكلام.

وإنما أوجبنا ذلك؛ لأن وصفنا القديم بأنه قديم يُفيد^٤ أنه [ما] وجد بعد عدم، والذاتان^٥ إذا لم تتقدم^٦ إحداهما الأخرى، فمحال أن تكون^٧ إحداهما قديمة

١. في الأصل: «أحد»، والمراد بالدعاوى المتقدمة هي الدعاوى الأربع التي أقيمت لإثبات حدوث الأجسام.

٢. في الأصل: «المتقدم».

٣. في الأصل: «وإلا».

٤. في الأصل: «يعتقد».

٥. في الأصل: «والذاتين».

٦. في الأصل: «لم يتقدم».

٧. في الأصل: «يكون».

و الأخرى محدثة، بل لا بُدَّ مِنْ كَوْنَهُمَا مَعاً إِمَّا قَدِيمَتَيْنِ أَوْ مُحَدَّثَتَيْنِ. و ليس هذا سَبِيلَ ما سألتم عنه؛ لأنَّ وَاصِفَ العَرَضِ بَأَنَّهُ عَرَضٌ لَيْسَ بِمُفِيدٍ [لتقدّم أو] ^١ لتأخّر، كما ذَكَرْنَاهُ فِي وَصْفِ الْقَدِيمِ وَ الْمُحَدَّثِ، وَ إِنَّمَا يُفِيدُ مِنْ [فعل] ^٢ مخصوص، وَ الشَّيْءُ إِذَا قَارَنَ غَيْرَهُ [و لم يتقدّمه، فهو] ^٣ ممّا لا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِهِ، وَ لَا عَلَى سَائِرِ صِفَاتِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَا إِذَا فَرَضْنَا [أَنْ عَمَرًا] ^٤ لَمْ يَتَقَدَّمْ مِيلَادُهُ مِيلَادَ [زيد] ^٥، فَوَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ مَقْدَارُ عُمُرِهِمَا وَاحِداً، وَ لَا يَجِبُ ^٦ قِيَاساً عَلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا فَاعِلاً [فاعليّة الآخر، وَ هذا] ^٧ يُسَارُ ^٨ فِي هَذَا الْبَابِ بِكَوْنِ الْفَاعِلِ وَاحِداً إِذَا وَجَبَ حُصُولُ الْكَوْنِ مَعَ حُصُولِ الْجَوْهَرِ.

٥٨

على أَنَّ أَبَا هَاشِمٍ قَدْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، وَ قَالَ: «لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ الْجَوْهَرِ غَيْرَ فَاعِلِ الْكَوْنِ» ^٩.

وَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَصْلِ، وَ هُوَ أَنَّهُ «لَيْسَ مِنْ شَرَطِ تَوَلِيدِ الْإِعْتِمَادِ الْكَوْنُ فِي الْمَحَلِّ، أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ مُمَاسّاً لِمَحَلِّ الْكَوْنِ، إِلَّا فِي حَالٍ وَجُودِهِ».

فَإِنْ صَحَّ هَذَا الْأَصْلُ، جَازَ خِلَافُ قَوْلِ أَبِي هَاشِمٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَعْنَى احتِجَاجٍ إِلَى غَيْرِهِ صَحَّ مِنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى إِيجَادُهُ إِذَا وَجَدَ الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَ إِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ.

١. الكلمة مخرومة في الأصل، و ما أثبتناه هو ما يبدو أن تقرأ عليه الكلمة.

٢. في الأصل مكان ما بين المعقوفين بياض، و ما أثبتناه هو ما يقتضيه السياق.

٣. في الأصل مكان ما بين المعقوفين بياض، و ما أثبتناه هو مقتضى السياق.

٤. ما بين المعقوفين مخروم في الأصل، و هكذا يقرأ.

٥. في الأصل مكان ما بين المعقوفين بياض، و قد أثبتناه لمقتضى السياق.

٦. في الأصل: + «ذلك»، و الصحيح ما أثبتناه على ما يظهر من السياق.

٧. في الأصل مكان ما بين المعقوفين بياض، و قد أثبتناه لمقتضى السياق.

٨. تقرأ الكلمة في الأصل «يسار»، و هو لا يلائم السياق.

٩. المغني، ج ٦ (التعديل والتجوير)، ص ١٦٥.

وإن لم يصحَّ هذا الأصل [و] كان من شرط توليد الاعتماد أن يكون محلُّه مماساً لمحلِّ الكون قبل حال وجوده، صحَّ ما قاله أبو هاشم، وسقط السؤال من أصله.

وفي صحَّة ذلك وفساده نظراً، ليس هذا موضع يقتضيه؛^١ لأننا قد بينَّا صحَّة ما أورده على الوجهين معاً.

فإن قيل: إذا كان الكون عندكم غير الجوهر، فهلاً صحَّ من فاعل الجوهر أن يفعلَه وإن لم يفعل معه الكون؛ لأنَّ هذا حكم كلِّ غيرين تعلَّقاً بقُدرة القادر؟

قلنا: من قصَّد إلى فعل الجوهر، وكان مُضمَّناً لغيره، وجب أن يقصِّد إلى فعل ذلك الغير؛ لحاجة ما قصَّد من الجوهر إليه. وهذا كمن قصَّد إلى فعل العرض المختصَّ ببعض المحالِّ، في أنه لا بُدَّ من أن يكون قاصداً إلى فعل ذلك المحلِّ (١٣) الذي يتيمُّ ما قصَّد به. وكذلك من^٢ قصَّد إلى فعل مسبِّ لا يوجد إلا عن سببٍ مخصوص، لا بُدَّ من أن يكون قاصداً إلى فعل ذلك السبب.

وإذا كنَّا قد بينَّا حاجة الجوهر إلى الكون وأنهما كالشيء الواحد، فلا بُدَّ من أن يكون القاصد إلى فعل الجوهر قاصداً إلى الكون.

فإن قيل: إذا احتاج الجوهر إلى الكون، والكون محتاج إلى الجوهر بغير شبهة، فقد احتاج كلُّ واحدٍ منهما إلى الآخر، وهذا متناقض!

قلنا: ليس يتعيَّن^٣ ما يحتاج إليه الجوهر من الأكوان ويتخصَّص، كتعيَّن ما

١. سوف: يتعرَّض المصنَّف إلى هذا البحث في فصل: «في أنه تعالى يقدر على كلِّ جنس من المقدورات».

٢. في الأصل: «ما»، والأصبط ما أثبتناه.

٣. في الأصل: «متعيَّن».

يحتاجُ إليه الكَوْنُ مِنَ الجَوْهَرِ؛ لَأَنَّ الجَوْهَرَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى كَوْنٍ^١ بَعِيْنِهِ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ -إِذَا وُجِدَ- إِلَى كَوْنٍ مَا غَيْرِ مُتَعَيِّنٍ، وَالكَوْنُ هُوَ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى جَوْهَرٍ مُتَعَيِّنٍ؛ وَلهَذَا يَجُوزُ وَجُودُ الجَوْهَرِ مَعَ عَدَمِ الكَوْنِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بَعِيْنِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ الكَوْنُ المَعْيَّنُ المَوْجُودُ فِي الجَوْهَرِ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الحَالِ، وَالكَوْنُ مَعَ ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ^٢ بَعِيْنِهِ؟ فَقَدْ عَادَ الأَمْرُ إِلَى حَاجَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى الأَخْرِ!

قُلْنَا: الجَوْهَرُ وَإِنْ احتَاجَ إِلَى الكَوْنِ المَعْيَّنِ المَوْجُودِ فِيهِ، فَإِنَّمَا احتَاجَ إِلَيْهِ لِيَكُونَ بِهِ فِي جِهَةٍ مُخْصُوصَةٍ لَا لَوْجُودِهِ، وَالكَوْنُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الجَوْهَرِ فِي وَجُودِهِ، فَاخْتَلَفَتِ جِهَةُ الحَاجَةِ كَمَا تَرَى. وَإِذَا اخْتَلَفَتِ الجِهَةُ صَحَّتِ الحَاجَةُ، وَلَمْ تَجِرْ فِي الفَسَادِ مَجْرَى أَنْ يَحْتَاجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى الأَخْرِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ.

[عدم خلق الجوهر من الأكوان]

فَإِنْ قِيلَ: فَهَبُوا^٣ أَنَّهُ مُسَلَّمٌ لَكُمْ أَنَّ الجَوْهَرَ لَا يَخْلُو -مَعَ وَجُودِهِ^٤- مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ مِنَ الجِهَاتِ، لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهُ^٥ لَمْ يَخْلُ فِي حَالٍ مِنَ الأحوالِ مِنَ الأكوانِ؟ وَما أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الجَوْهَرُ فِي حَالِ حُدُوثِهِ إِنَّمَا اخْتَصَّ بِالجِهَةِ بالفاعلِ، وَإِنْ كَانَ فِي حَالِ بَقَائِهِ وَانتقالِهِ إِلَى الأَمَاكِنِ يَكُونُ فِيهَا لِمَعْنَى^٦؟ فَإِنْ

١. في الأصل: «الكون».

٢. أي إلى الجوهر.

٣. في الأصل: «فهب و».

٤. في الأصل: «مع وجودها»، والضمير راجع إلى الجوهر.

٥. في الأصل: «أنها».

٦. وهذا المعنى هو «الكون».

الذي أبطلتم به أن يكون في أحوال بقائه مختصاً بالجهات بالفاعل لا يتناول هذا الموضوع.

قلنا: أول ما نقول: إن هذا الكلام لا يكون شبهة لمن خالف في حدوث الأجسام؛ لأن اعتراضه مبني على تسليم حدوثها، وإنما يصح أن يكون اعتراضاً ممن نفى الأعراض ووافق في حدوث الأجسام.

و الذي يُبطله من بعد: أننا قد علمنا أن الجوهر إذا تقلناه من هذه الجهة التي ذكرت، ثم أعدناه إليها، فإنه لا يكون فيها إلا بمعنى؛ لأن كونه في حال البقاء مستقلاً بالفاعل من غير توسط معنى قد ظهر بطلانه، وسلم أيضاً في السؤال، و هو إذا انتقل إليها لم يحصل من الحال إلا ما كان له في الابتداء بعينه، والصفتان المتماثلتان المتفقتان في كيفية الاستحقاق لا يجوز أن يستحقا من وجهين مختلفين، فلا بد أن يكون المقتضي لهما^١ واحداً. وقد علمنا أن الحال التي تحصل^٢ للجوهر في الجهة المخصوصة التي كان فيها في حال الحدوث مماثلة للحال التي تحصل له فيها في حال البقاء، وكيفية الاستحقاق أيضاً واحدة؛ لأنه في حال الحدوث كان يجوز أن يحصل في غيرها بدلاً منها، كما هو كذلك في حال البقاء، فيجب أن يكون الموجب للصفتين واحداً غير مختلف. فإذا بطل أن يكون في حال البقاء في الجهة بالفاعل، فهو^٣ كذلك في حال الحدوث.

و ما يدل أيضاً على ذلك: أن كون الجسم في المحاذاة^٤ يصح التزايد فيه؛

١. في الأصل: «لها».

٢. في الأصل: «يحصل».

٣. في الأصل: «و هو».

٤. أي في جهة.

ولهذا يَمْنَعُ الأقوى مِنْه الأضعف، وما صَحَّ التزايُدُ فيه لا يَكُونُ بالفاعلِ كالحُدوثِ، وهذا قد تَقَدَّمَ.

و قد أَجَابَ (١٤) بَعْضُهُمْ عن هذه الشُّبْهَةِ، بأن قَالَ: لو فَرضنا أَنَّ الجِسْمَ في أوَّلِ أحوالِ وجودِهِ يَكُونُ في المُحَادَاةِ بالفاعلِ، لَمْ يَقْدَحْ ذَلِكَ في إثباتِ حَدوثِهِ وَ نَفْيِ قَدَمِهِ؛ لِأَنَّهُ إذا كَانَ في الحَالِ الثَّانِيَةِ لا يَكُونُ في المُحَادَاةِ إِلَّا بِمَعْنَى مُحَدَّثٍ،^١ فَحُدُوثُهُ وَاجِبٌ هُوَ؛ لِأَنَّ ما يَتَقَدَّمُ المُحَدَّثُ^٢ بِوَقْتٍ وَاحِدٍ، لا يَكُونُ إِلَّا مُحَدَّثًا غَيْرَ قَدِيمٍ.

و هذا لا يُحْتَاجُ إليه؛ لِأَنَّ السَّائِلَ عن هذه المسأَلَةِ قد سَلَّمَ حَدُوثَ الجِسْمِ لَفْظًا وَ مَعْنَى، وَ مَسأَلَتُهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى هذا الأَصْلِ؛ فَأَيُّ مَعْنَى لا سِتِخْرَاجِهَا فيمَا يَلْزَمُهُ، وَ مَسأَلَتُهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهِ، وَ هُوَ يُصَرِّحُ بِهِ؟!

[فإن قيل:] إِنَّهُ لا يَخْلُو مِنَ الكَوْنِ، وَ إذا أَجَزْتُمْ خُلُوهُ مِنَ الأَكْوَانِ فَأَجِيزُوا خُلُوهُ عن الأَلْوَانِ!^٣

قُلْنَا: لو سَوَّيْنَا بَيْنَ الأَمْرَيْنِ وَ أَحْلَنَّا خُلُوهُ مِنَ الكَوْنِ وَ اللَّوْنِ مَعًا، لَكَانَ ذَلِكَ غَيْرَ قَادِحٍ فيمَا تُرِيدُ إثباتَهُ مِنْ حَدُوثِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ السَّائِلَ إذا طَالَبْنَا بِإِجَازَةِ خُلُوهُ مِنَ اللَّوْنِ^٥، فَالوَاجِبُ - [أَن لا نَجِيزَ]^٦ [إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا] أَسْوَدَ أَنْ يَكُونَ الْآخَرُ كَذَلِكَ،

١. وَ هُوَ «الكَوْنُ».

٢. في الأَصْل: + «إِلَّا»، وَ هُوَ زَائِدٌ.

٣. في الأَصْل: «الأَكْوَانُ».

٤. في الأَصْل: «طالِبُهَا».

٥. يَبْدُو أَنَّ هُنَا سَقَطَ في العبارة في هذا المَوْضِعِ مِنَ الأَصْلِ.

٦. هذه الكلمة في الأَصْل غير مَقْرُوءَةٍ.

و لا إذا كان أحدهما قرشيًا^١ أن يكون الآخر على صفته؟^٢

و هذا الجواب [جواب] عن قولهم: «إذا لم يتقدم الجسم ما لا يبقى و لم يكن مما لا يبقى»^٣، فذلك لا يتقدم المحدث و لا يكون محدثًا^٤، و عن سائر ما يسألون عنه على هذا الوجه.

[تناهي الحوادث الماضية و المستقبل، و بيان الفرق بينهما]

فإن قيل: و لم أنكرتم أن تكون الحوادث غير متناهية، و لم زعمتم لها أولًا؟ قلنا: وصفها بالحدوث يقتضي تنايها؛ لأن المحدث لا بد من أن يكون فاعله قد فرغ منه، و لم يبق منه شيء ينتظر وجوده^٥. و ما تناهى^٦ حدوثه و انقطع، فلا بد

١. في الأصل: «قرشيًا».

٢. عبارة الأصل مبهمة، ولكن يمكن الاستعانة بعبارة شبيهة من كتاب شرح الأصول الخمسة، ص ٦٩ لرفع الإبهام، فقد جاء في هذا الكتاب: «إن قيل: أليس أن الجسم لم يخل من الأعراض و لا يجب أن يكون عرضاً، فهلا جاز أن لا يخلو من المحدث و لا يجب أن يكون محدثاً مثله؟ قلنا: ما ذكرناه إنما يقتضي اشتراكها في الوجود لا في الجنس، ألا ترى أن السواد و البياض إذا وُجدا معاً فإنما يجب أن يكونا مشتركين في الوجود، حتى لو كان أحدهما محدثاً لكان الآخر أيضاً محدثاً، فأما أن يكون كل أحد منهما من جنس الآخر فلا، وكذلك التوأمين إذا وُلدا معاً و كان لأحدهما عشر سنين، فإنما ينبغي أن يكون للآخر أيضاً مثل هذه المدة، فأما اشتراكهما في الجنس حتى إذا كان أحدهما قرشيًا يجب أن يكون قرشيًا فلا».

٣. مراده بـ «ما لا يبقى» العرض، فإن من خصائص العرض أنه لا يكون له لبث كلبث الأجسام. الحدود، ص ٣٣.

٤. قد تقدم هذا في عبارة شرح الأصول الخمسة التي نقلناها آنفاً.

٥. في الأصل: «غير» بدل «قد».

٦. في الأصل: «وجودها».

٧. في الأصل: «وما لا يتناهى».

٨. في الأصل: «فلما».

مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَوَّلٌ وَ آخِرٌ؛ فَمَنْ وَصَفَهُ بِالْحُدُوثِ وَ نَفَى تَنَاهِيَهُ
ظَهَرَتْ مُنَاقَضَتُهُ.

و لَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا تَنَاهِي الْحَوَادِثِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، وَ أَنْ يَكُونَ نَعِيمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَ
عِقَابُ أَهْلِ النَّارِ مُنْقَطِعَيْنِ، عَلَى مَا يَزَالُ يُلْزَمُونَنَا^١ إِيَّاهُ^٢.

و ذَلِكَ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ مِنَ الْحَوَادِثِ مَا^٣ دَخَلَتْ
حَقِيقَتُهُ فِي الْوُجُودِ، وَ لَا فَرَعَ فَاعِلُهُ مِنْهُ، وَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُتَنَاهِيًا. وَ الْمَاضِي مِنَ
الْحَوَادِثِ قَدْ انْقَطَعَ وَجُودُهُ، وَ فَرَعَ فَاعِلُهُ مِنْهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَنَاهِيهِ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِثْلَ مَا قُلْنَا فِي الْمَاضِي، فَتَحَكُّمُ بَتَنَاهِي كُلِّ مَا وَجَدَ
مِنْهُ، كَمَا حَكَمْنَا بَتَنَاهِي الْمَاضِي؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي تَنَاهِي الْجَمِيعِ وَاحِدَةٌ.

و مَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّ النِّعِيمَ وَ الْعِقَابَ غَيْرُ مُنْقَطِعَيْنِ»، هُوَ أَنَّ فَاعِلَهَا يَفْعَلُ مِنْهُمَا^٥
الشَّيْءَ بَعْدَ الشَّيْءِ، وَ لَا يُرِيدُ نَفْيَ النِّهَايَةِ عَنِ الْمَوْجُودِ فِيهِمَا؛ وَ لِهَذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ
لَا آخِرَ لِلْأَفْعَالِ. وَ لَا يَجُوزُ قِيَاسًا عَلَى ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا أَوَّلٌ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ
نَفْيُ^٦ الْآخِرِ لَا يَقْتَضِي وَجُودَهُ^٧ مَا لَا يَتَنَاهَى، وَ نَفْيُ الْأَوَّلِ يَقْتَضِي ذَلِكَ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يُلْزَمُونَا».

٢. الْمُلْزَمُونَ هُمُ الْقَانِلُونَ بِقَدَمِ الْأَجْسَامِ وَ الْعَالَمِ، فَقَدْ كَانُوا يُلْزَمُونَ الْمُتَكَلِّمِينَ - لَا خُصُوصَ
الْمُصَنِّفِ - بِذَلِكَ، وَ قَدْ سَلَّمَ لَهُمْ أَبُو الْهَذِيلِ الْعَلَّافُ هَذَا الْإِلْزَامَ، وَ ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ بِانْقِطَاعِ نَعِيمِ
أَهْلِ الْجَنَّةِ وَ عَذَابِ أَهْلِ النَّارِ، وَ عُرِفَتْ نَظَرِيَّتُهُ هَذِهِ بِاسْمِ «سُكُونِ أَهْلِ الْخُلْدَيْنِ». (الْفَرْقُ بَيْنَ
الْفَرْقِ، ص ١١٣) وَ قِيلَ: إِنَّهُ رَجَعَ عَنْ هَذِهِ النِّظَرِيَّةِ. دِيَوَانُ الْأُصُولِ، ص ٢٦٥.

٣. «مَا» هُنَا نَافِيَةٌ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «دَخَلَ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «مِنْهُمْ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «فِي»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «وَ نَفْيُ الْأَوَّلِ».

٧. لَعَلَّ كَلِمَةَ «وَجُودَهُ» زَائِدَةٌ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَوَادِثَ أَوَّلُ أَوْانِهَا مَتْنَاهِيَّةٌ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَا أَوَّلَ لَهَا لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ فاعِلُهَا لَمْ يَفْعَلْ شَيْئاً مِنْهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ فَعَلَ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَهَذَا مِمَّا لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ ماضياً لَصَحَّ مُسْتَقْبَلاً، وَفِي عِلْمِنَا بِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَبْتَدِئَ بِفِعْلٍ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، ثُمَّ يَفْعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ فِعْلاً مِنَ الْأَفْعَالِ، دَلِيلٌ عَلَى تَنَاهِي الْحَوَادِثِ.

فَإِنْ قِيلَ: وَلَمْ جَمْعُكُمْ بَيْنَ^١ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ فِي هَذَا الْبَابِ؟ قُلْنَا: لِأَنَّ الْمُضِيَّ وَالْإِسْتِقْبَالَ مِنْ أَوْصَافِ الزَّمَانِ، لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي اسْتِحَالَةِ مَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى وَلَا فِي صَحَّتِهِ.

وَلِأَنَّهُ لَا مَاضِي إِلَّا وَقَدْ كَانَ مُسْتَقْبَلاً، كَمَا أَنَّهُ لَا مُسْتَقْبَلُ إِلَّا وَسَيَصِيرُ ماضياً، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ شَرْطِ اسْتِحَالٍ مَعَهُ إِحْدَاثُ الْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، يَسْتَحِيلُ مَعَهُ^٢ ذَلِكَ فِيمَا مَضَى؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا اسْتَحَالَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَقَوْعُ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ قَادِرٍ، اسْتَحَالَ مِثْلُهُ فِي الْمَاضِي، وَكَذَلِكَ [لَمَّا] اسْتَحَالَ أَنْ يَتَعَلَّقَ وَجُودُ الْفِعْلِ (١٥) مُسْتَقْبَلاً بِوُجُودِ^٣ الضَّدِّينِ، اسْتَحَالَ ذَلِكَ ماضياً؟ فَلَوْ جَازَ لِأَحَدٍ أَنْ يُفَرِّقَ فِيمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ بَيْنَ^٤ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، لَجَازَ لِغَيْرِهِ أَنْ يُفَرِّقَ فِي سَائِرِ مَا ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى صَحَّةِ اسْتِحَالَةِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، حَتَّى يَصَحَّ بِنَاوُكُم الْمَاضِي عَلَيْهِ؟

قُلْنَا: لَوْ جَازَ مِنْ بَعْضِ الْقَادِرِينَ أَنْ يَبْتَدِئَ فَيَفْعَلَ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، لَصَحَّ مِنْ كُلِّ

١. فِي الْأَصْلِ: «مِنْ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «+ فِي»، وَلَا وَجْهَ لَهُ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَوْ جُودَ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «مِنْ»، وَالْأَنْسَبُ بِالسِّيَاقِ مَا ذَكَرْنَاهُ.

قادرٍ مثْل ذلك؛ لأنَّه لا وجهَ معقولٍ يُمكنُ أن يُذكرَ في اختلافِ القادرينَ في هذا البابِ، وهذا يوجبُ أن يصحَّ من أحدنا أن يبتدئَ فيدخُل داراً بعدَ دخوله ما لا نهايةَ له مِنَ الدُّورِ، و يَقْتَضِي أن يُصدَّقَ مَنْ أَخْبَرَنَا بِذلكَ عن نفسه، أو يُجَوِّزَ صدقَه، كما يُجَوِّزُ تصديقُ المُخبرِ عن كُلِّ أمرٍ جائزٍ وقوعه. فلمَّا كانَ ذلكَ مستحيلاً مِنَّا، وأخبرَ بما^١ يَقْطَعُ على كَذِبِه، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَجُزْ ماضياً؛ لمساواةِ الماضي للمستقبلِ في هذا البابِ.

على أنْ تَعْلُقَهُم في هذا المثالِ الذي ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ و ما أَجَارَهُ ماضٍ، لا يُعْنِي شيئاً مع ما بَيَّنَّاهُ مِنْ تَسَاوِي حُكْمِ الماضي و المُسْتَقْبَلِ في هذهِ القضيَّةِ.

و لو أبدَلْنَا^٢ لفظَ المثالِ الذي أوردناه إلى لفظِ الماضي، [حتَّى] يَدُلُّ بِدَلالَتِهِ إِذْ^٣ كانَ بلفظِ الاستقبالِ، لَعَلِمْنَا بأنَّ القائلِ إِذَا قالَ: «لَمْ أَدْخُلْ هذهِ الدارَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ دَخَلْتُ ما لا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الدُّورِ»، أو قالَ: «لَمْ أَدْخُلْ داراً إِلَّا بَعْدَ أَنْ دَخَلْتُ داراً قَبْلَها»، فَإِنَّهُ مَتَى دَخَلَ داراً كاذِبٌ في قولِهِ، وَإِنْ شَرَطَهُ الذي عَقَدَهُ في دخولِ الدارِ لَمْ يَقَعْ. فبانَ وضوحُ الكلامِ مِنْ كُلِّ وجهٍ.

و قد اسْتَفْصَيْنَا الكلامَ في هذا المعنى، و ذكرنا فيه وجوهاً كثيرةً و زياداتٍ يَقْتَضِيها الكلامُ، في مَقالَةٍ لِيَحْيَى بْنِ عَدِيٍّ النُّصْرَانِيِّ المَنْطِقِيِّ^٤، و سَمَّيْنَاهَا بـ

١. في الأصل: «به».

٢. في الأصل: «ولو دخلنا».

٣. في الأصل: «لدلالته إذا».

٤. يحيى بن عدي: أبو زكريا يحيى بن عدي بن حميد بن زكريا النصراني المنطقي التكريتي،

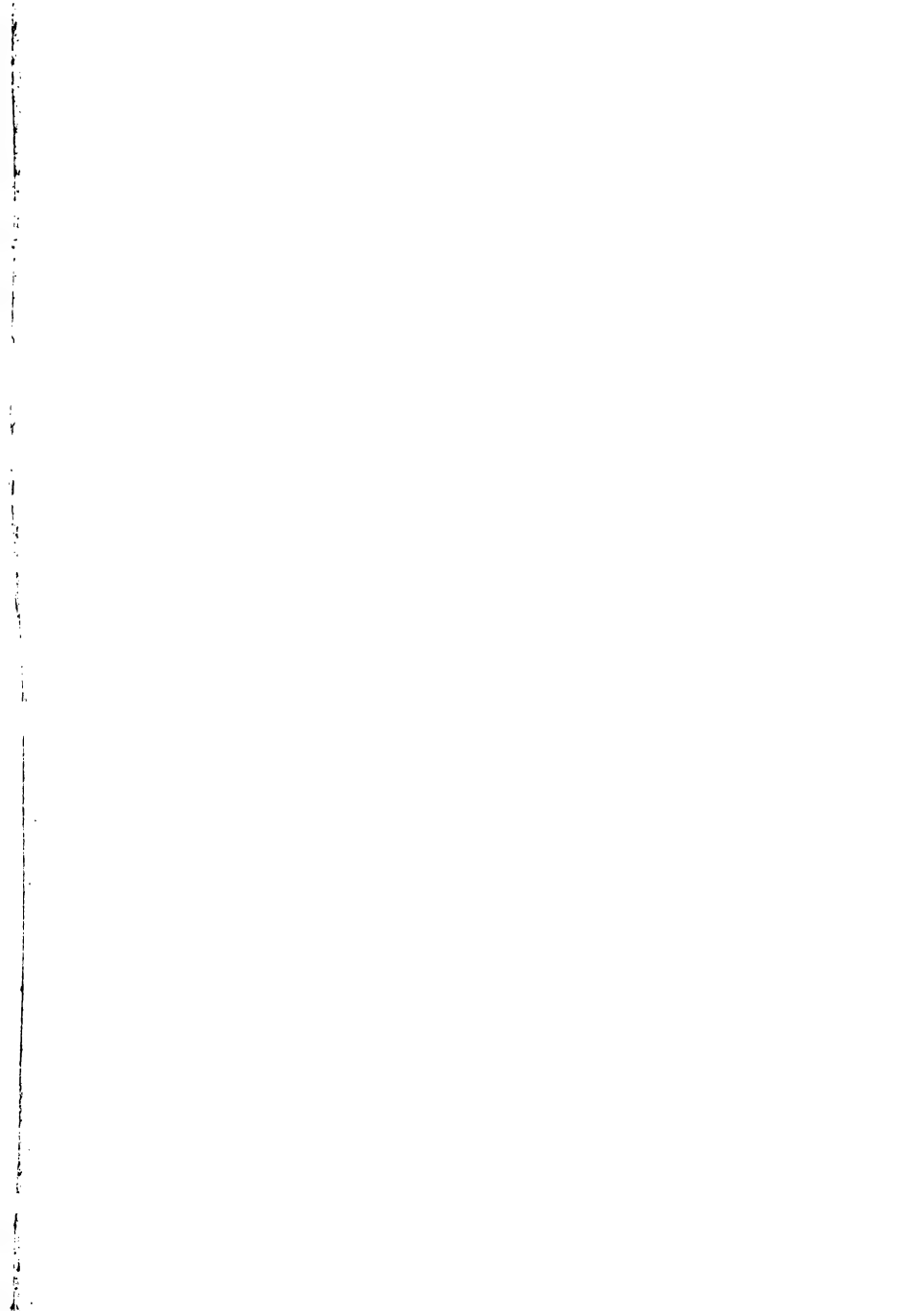
«الكلام فيما ينتهي ولا ينتهي»^١، ٢. [و] فيما ذكرناه^٣ هنا كفاية.

«ولد في تكريت، وانتقل إلى بغداد، كان نصرانياً يعقوبى النحلة، وإليه انتهت رئاسة أهل المنطق في زمانه. قرأ على أبي نصر الفارابي، و ترجم عن السريانية كثيراً إلى العربية. كان ملازماً لنسخ الكتب بيده، حتى أنه نسخ نسخاً من تفسير الطبري وأهداهما إلى بعض الملوك. له من الكتب: تهذيب الأخلاق، و شرح مقالة الاسكندر في الفرق بين الجنس والمادة، و مقالة في التوحيد، إلى غير ذلك. توفي ببغداد سنة ٣٦٤. (الأعلام، ج ٨، ص ١٥٦، معجم المؤلفين، ج ١٣، ص ٢١١، عيون الأنباء، ص ٣١٧). ثم إن ليحيى رسالة تحمل عنوان: «مقالة في ثلاثة بحوث عن غير المتناهي»، (مقالة في التوحيد، ص ٥٠) لعل رد الشريف المرتضى المشار إليه في المتن ناظر إليها. والجدير بالذكر أن النجاشي ذكر ثلاثة ردود للشريف المرتضى على يحيى بن عدي، و هي: الرد على يحيى بن عدي، و كتاب الرد على يحيى أيضاً في اعتراضه دليل الموحدين في حذث الأجسام، و الرد عليه في مسألة سماها: طبيعة الممكن. رجال النجاشي، ص ٢٧٠.

١. ذكرها البصري في فهرسه لمصنفات الشريف المرتضى، و سماها: «مسألة في الرد على يحيى بن عدي النصراني فيما ينتهي ولا ينتهي»، فيما سماها ابن شهر آشوب: «نقض مقالة يحيى بن عدي النصراني المنطقي فيما لا ينتهي». مجلة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨١؛ معالم العلماء، ص ١٠٥.

٢. كما أن للمصنف كلاماً آخر حول هذا الموضوع، مذكوراً في مسألة له حول قَدَم العالم، أجب فيها عن سؤال وجهه إليه المحقق الكراجكي. انظر: كزالفوائد، ص ٧.

٣. في الأصل: «ذكرناها».



[١] فصل [الثاني]

في الدلالة على إثبات المُحدث

الذي يدلُّ على ذلك: أنَّ التصرُّف الذي يَظهرُ مِنَّا - كالقيام والقعود وغيرهما - قد ثَبَّتَ حَدُوثَهُ بما دَلَّلنا به على حَدُوثِ جَمِيعِ الأَعْرَاضِ، فَثَبَّتَ تَعَلُّقَ ذَلِكَ بنا، و حاجتُهُ إلينا في حَدُوثِهِ، دونَ سائرِ صفاتِهِ. وهذا يَقْتَضِي حاجةَ كُلِّ مُحدثٍ إلى مُحدثٍ؛ للمشاركةِ في عِلَّةِ الحاجةِ.

فإن قيل: دُلُّوا على أنَّ هذه الأفعالَ تَتَعَلَّقُ بكم بعد أن تُفسِّروا معنى هذا التعلُّقِ، و أنها مُحتاجةٌ إليكم في حَدُوثِها دونَ غيرِهِ^١، وأنَّ ما شارَكها في الحُدُوثِ يَحْتَاجُ إلى مُحدثٍ!^٢

[البحث الأول: حاجة تصرُّفاتنا إلينا، و تعلقها بنا]

قلنا: قد ثَبَّتَ أَنَّ تَصَرُّفَنَا يَجِبُ وَقوعُهُ و انتفاؤه بحَسَبِ أحوالنا، مع السَّلَامَةِ و ارتفاعِ المَوَانِعِ؛ ألا تَرى أَنَّ أَحَدَنَا متى أَرَادَ القيامَ و دَعَا الداعي إليه و كان قادراً عَلَيْهِ و غيرَ ممنوعٍ مِنْهُ، فلا بُدَّ مِنْ وَقوعِ القيامِ مِنْهُ. وكذلك إذا كَرِهَهُ و صَرَفَهُ الصَّارِفُ عَنْهُ، لا بُدَّ مِنْ انتفايِهِ. و لهذا نَقَطَعُ على وَقوعِ الأكلِ مِنَ الجائِعِ الذي يَحْضُرُهُ

١. في الأصل: «دون غيرها».

٢. فهذه ثلاثة أسئلة، و سوف يجيب عنها المصنَّف في ضمن ثلاثة بحوث.

الطعام، و يُمكنُ مِنْ تَنَاوُلِهِ، فَإِنْ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ وَ صَارَفٌ - مِثْلُ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ الطَّعَامَ مَسْمُومٌ - لَمْ يَقَعْ الْأَكْلُ. وَ اخْتَلَفَ الْأَمْرُ فِي وَقُوعِهِ وَ انْتِفَائِهِ بِحَسَبِ أحواله فِي كَوْنِهِ عَالِماً؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ لَا تَقَعُ مِنَ الْأُمِّيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُهَا، وَ تَقَعُ مِمَّنْ يَعْلَمُهَا^١ مِنْ نَسَاجَةٍ [و تَأْلِيفٍ]^٢ وَ غَيْرِ ذَلِكَ. وَ هَذَا هُوَ التَّعَلُّقُ الَّذِي تُشِيرُ إِلَيْهِ، وَ هُوَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ لِسَائِرِ الْعُقُلَاءِ.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّصَرُّفَ مُحْتَاجٌ إِلَيْنَا: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصَّفَةِ، لَمْ يَجِبْ لَهُ هَذَا التَّعَلُّقُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، كَمَا أَنَّ أَلْوَانَنَا وَ هَيْئَاتِنَا لَمَّا لَمْ تَكُنْ مُحْتَاجَةً إِلَيْنَا لَمْ تَقَعْ بِحَسَبِ أحوالِنَا، وَ لَا كَانَ لَنَا مَعَهَا هَذَا التَّعَلُّقُ الَّذِي يَحْصُلُ مَعَ تَصَرُّفِنَا. وَ كَذَلِكَ أفعالٌ غَيْرِنَا - كَقِيَامِهِ وَ قُعودِهِ - لَمَّا لَمْ تَكُنْ مُحْتَاجَةً إِلَيْنَا (١٦) لَمْ تَتَّعَلَّقْ بِأحوالِنَا. وَ كُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ حَاجَةِ التَّصَرُّفِ إِلَيْنَا.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ مِنْ أفعاله مَا^٣ لَا يَقَعُ، فَكَيْفَ ادَّعَيْتُمْ وَجُوبَ ذَلِكَ؟

قُلْنَا: أَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ مَا لَا يَقَعُ مَعَ السَّلَامَةِ وَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، وَ إِنَّمَا لَا يَقَعُ مَا يُرِيدُهُ، بَأَنْ لَا يَكُونَ قَادِراً عَلَيْهِ، أَوْ بَأَنْ يَكُونَ - مَعَ كَوْنِهِ قَادِراً - مَمْنُوعاً.

وَ قَدْ سَقَطَ بِمَا اشْتَرَطْنَاهُ مِنْ ذِكْرِ «الْوَجُوبِ»^٤ اعْتِرَاضُهُمْ بِوُقُوعِ^٥ تَصَرُّفِ الْعَبْدِ بِحَسَبِ إِرَادَةِ الْمَوْلَى، وَ تَصَرُّفِ الرَّعِيَةِ بِحَسَبِ إِرَادَةِ الْمَلِكِ، وَ وَقُوعِ

١. فِي الْأَصْلِ: «وَيَقَعُ مِمَّا يَعْلَمُهُ».

٢. فِي الْأَصْلِ بَدَلَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ كَلِمَةً غَيْرَ مَقْرُوءَةٍ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْأَنْسَبُ بِمَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «مِمَّا».

٤. وَ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ الْمُتَقَدِّمُ: «إِنْ تَصَرَّفْنَا يَجِبُ وَقُوعُهُ وَ انْتِفَاؤُهُ بِحَسَبِ أحوالِنَا».

٥. فِي الْأَصْلِ: «لِوُقُوعِ».

ما يُريدُه أهلُ الجَنَّةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى حَسَبِ ما يُريدونَه، [و وقوعِ أفعالِ المُلجأِ بِحَسَبِ إرادةِ المُلجئِ].^١

و ذلك: أن سائرَ ما طَعَنُوا به وإن حَصَلَتْ فِيهِ المِوافَقَةُ^٢ فَهِيَ^٣ غَيْرُ واجِبَةٍ. وإِنَّمَا اعتَبَرنا فِي وُقُوعِ أفعالِنَا^٤ بِحَسَبِ أحوالِنَا «الوجوب» الَّذِي هُوَ غَيْرُ حاصِلٍ هاهنا؛ أَلَا تَرى أَنَّ طاعةَ العَبْدِ المَولَى وَ الرِّعيةِ المَلِكِ غَيْرُ واجِبَةٍ، وَإِنَّمَا تَحْصُلُ مِنْهُمُ الطَّاعَةُ بِحَسَبِ اعتقادِهِم فِيها المَنفَعَةُ وَ دَفْعُ المَضَرَّةِ، وَ لِهَذَا لَوْ اعتَقَدَ العَبْدُ أَوْ واحدٌ مِنَ الرِّعيةِ أَنَّ طاعةَ المَولَى أَوْ المَلِكِ تَضُرُّهُ ضَرَرًا عَظِيمًا لَا يَتَلَفَاهُ لَعَصَاهُ، وَ كَذَلِكَ لَوْ أَلَزَمَهُ مَولاهُ الكِتابَةُ وَ هُوَ أُمِّيٌّ لَمْ يُطِيعْهُ!

فقد عادَ الأمرُ إلى أَنَّ تَصَرُّفَهُم بِحَسَبِ أحوالِهِم، لَا بِحَسَبِ أحوالِ مَنْ يُطِيعُونَهُ. وَ يَكْفِي فِي هَذَا المَوْضِعِ أَنَّ نَجِدَ مَنْ يُخَالِفُ مَولاهُ أَوْ مَلِكَهُ فِي فِعْلٍ واحدٍ، فِي الفَرَقِ بَيْنَ الأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ المُخَالَفَةَ لَا يَمكُنُ^٥ أَنْ يُوجِدَها^٦ بِإِزاءِ ذَلِكَ مَنْ يُريدُ شَيْئًا مِنْ نَفْسِهِ وَ لَا يَقَعُ مَعَ السَّلَامَةِ.

فأَمَّا وَقُوعُ ما يُريدُه أَهلُ الجَنَّةِ، فمَعْلُومٌ أَنَّهُ غَيْرُ واجِبِ الوجودِ الَّذِي أَرَدناهُ، وَ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ^٨ القَدِيمُ بِحَسَبِ ما وَعَدَهُم بِهِ. وَ الَّذِي يُبَيِّنُ أَنَّهُ غَيْرُ واجِبٍ، أَنَّهُمْ لَوْ

١. ما بين المعقوفين أضفناه ليكون عدلاً لقوله: «فأما الاعتراض بوقوع أفعال الملجأ بحسب إرادة الملجئ».

٢. أي موافقة تصرف العبد لإرادة المولى، وهكذا في باقي الأمثلة المتقدمة.

٣. في الأصل: «فهو».

٤. في الأصل: «أفعاله»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة «أحوالنا».

٥. في الأصل: «لا يمكنه»، والأولى ما أثبتناه.

٦. في الأصل: «أن يوجد»، والصحيح ما أثبتناه؛ للزوم وجود الرابط، وهو ضمير المفعول.

٧. في الأصل: «يريد»، والصحيح ما أثبتناه؛ للزوم وجود الرابط، وهو ضمير المفعول.

٨. في الأصل: «يفعل»، والأولى ما أثبتناه؛ لرجحان عدم تقدير المفعول.

أرادوا أن يفعلَ بهم مِنَ الثَّوَابِ أَكْثَرَ مِمَّا يَسْتَحِقُّونَهُ، لَمْ يَقَعْ. وكذلك لو أرادَ أخذَهم أن يُسَوِّىَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الثَّوَابِ، لَمَا وَقَعَ مَا يُرِيدُهُ؛ فَبِأَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ.

فَأَمَّا الاعتراضُ بِوقوعِ أفعالِ المُلْجَا بِحَسَبِ إرادةِ المُلْجِي: فغَيْرُ صحيحٍ أيضاً؛ لأنَّ فِعْلَ المُلْجَا لَا يَقَعُ إِلَّا بِحَسَبِ أحواله، وإِنَّمَا الإلْجَاءُ إِلَى الفِعْلِ يُلْجِئُ إِلَى إرادته، فَاَلْمُلْجَا لَا يَفْعَلُ إِلَّا مَا أَرَادَهُ، وَقَوِيَّتُ^١ دَوَاعِيهِ إِلَيْهِ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِذَا كَانَ الْمُلْجَا تَقَعُ أفعاله بِحَسَبِ إرادته وإرادةِ مُلْجِيهِ، فَلِمَ حَكَمْتُمْ بِتَعَلُّقِ الفِعْلِ بِهِ دُونَ مُلْجِيهِ، وَجَهَةُ التَّعَلُّقِ الَّتِي^٢ اعْتَمَدْتُمُوهَا حَاصِلَةٌ فِيهِمَا مَعاً؟

وَذَلِكَ: أَنَّ الْأَمْرَ وَإِنْ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ، فَالاعتبارُ بِأحوالِ المُلْجَا دُونَ المُلْجِي؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُلْجَا^٣ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ^٤ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ المُلْجِي عَلَيْهَا، لَمْ يُخِلَّ ذَلِكَ بِوقوعِ الفِعْلِ وَوَجوبِ وقوعِهِ، وَلَوْ كَانَ المُلْجِي عَلَى هَذِهِ الْحَالِ وَلَيْسَ الْمُلْجَا عَلَيْهَا، لَمَا وَقَعَ الفِعْلُ. فَصَارَ الاعتبارُ إِنَّمَا هُوَ بِحَالِ المُلْجَا - الَّتِي مُخِلَّ اختلافُهَا^٦ لوقوعِ الفِعْلِ - دُونَ حَالِ المُلْجِي.

وَيُوضِحُ أَيْضاً ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَلْجَاهُ وَهُوَ أُمِّيٌّ إِلَى الْكِتَابَةِ،

١. فِي الْأَصْلِ: «قَوِي».

٢. فِي الْأَصْلِ: «الَّذِي».

٣. فِي هَامِشِ الْأَصْلِ: «الْمُلْجَا لَهُ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «هَذَا»، وَقَدْ غَيَّرْنَاهُ لِتَكُونِ الْعِبَارَةُ مَعَ قَوْلِهِ: «لَوْ كَانَ الْمُلْجِي عَلَى هَذِهِ الْحَالِ» عَلَى سِيَاقٍ وَاحِدٍ.

٥. أَيِ كَانَ مُرِيداً لِلْفِعْلِ.

٦. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالأَرْجَحُ: «اِخْتِلَافُهَا».

لَمْ تَقَعْ^١ مِنْهُ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ عَالِماً بِهَا.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ يَقَعُ بِحَسَبِ قُصُودِكُمْ مَا تَقُولُونَ: إِنَّهُ لَيْسَ هُوَ فِعْلاً لَكُمْ؛ نَحْوُ
الْحُمْرَةِ وَالْخُضْرَةِ الَّتِي تَحْصُلُ^٢ عِنْدَ الضَّرْبِ؟ وَهَذَا يَقْتَضِي أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا
فَسَادَ اعْتِبَارِكُمْ بِمَا يَقَعُ عِنْدَ الْقَصْدِ، أَوْ أَنْ تَكُونَ الْأَلْوَانُ مِنْ أَفْعَالِكُمْ!

قُلْنَا: قَدْ تَضَمَّنَ كَلَامُنَا شَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ حَادِثًا.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَجِبَ وَقُوعُهُ بِحَسَبِ قُصُودِنَا وَأَحْوَالِنَا، كَالْقِيَامِ وَ[الْقُعُودِ].

وَهَذَانِ الشَّرْطَانِ لَمْ يَنْبُتَا مَعًا فِي اللَّوْنِ الْحَاصِلِ^٣ عِنْدَ الضَّرْبِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ
حُدُوثُهُ (١٧) وَإِنَّمَا هُوَ لَوْنٌ^٤ الدِّمِ الْمُنْزَعِجِ^٥ مِنْ مَكَانِهِ الْمُجْتَمِعِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ،^٦ وَ
لِهَذَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ صَلَابَةِ الْمَوْضِعِ وَرَخَاوَتِهِ، وَكَثْرَةِ الدِّمِ وَقِلَّتِهِ.

وَأَيْضًا، فَلَوْ كَانَ حَادِثًا لَمْ يَلْزَمْ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ وَقُوعُهُ بِحَسَبِ
قُصُودِنَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدَنَا لَوْ ضَرَبَ الْعَيْنَ وَ مَا أَشَبَّهَا مِنْ الْمَوَاضِعِ الدَّقِيقَةِ، وَ
قَصَدَ إِلَى أَنْ لَا يَحْصُلَ هَذَا اللَّوْنُ، لَمَا كَانَ أَيْضًا لِقَصْدِهِ تَأْثِيرٌ، فَعَلِمَ أَنَّهُ مُفَارِقٌ

١. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَقَعْ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَحْصُلُ».

٣. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ لَمْ يَرِدْ فِي الْأَصْلِ، وَلَكِنَّ السِّيَاقَ يَقْتَضِيهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَقُولُونَ» بَدَلُ «هَوَلُونَ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، كَمَا هُوَ فِي مَوَادِّ أُخْرَى. رَاجِعْ:
شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ، ص ٢٦ وَ ٢٢٧.

٥. أَرْعَجَتْهُ عَنْ مَوْضِعِهِ؛ أَيِ أَرْلَتْهُ عَنْهُ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ج ١، ص ٢٥٣ (زَعَجَ).

٦. أَيِ أَنَّ لَوْنَ الْبَشْرَةِ الْأَحْمَرَ الْحَاصِلَ عِنْدَ الضَّرْبِ، لَمْ يَكُنْ غَيْرَ مَوْجُودٍ قَبْلَ الضَّرْبِ ثُمَّ خَدَثَ
عِنْدَهُ، بَلْ كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ الضَّرْبِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا لَوْنُ الدِّمِ الْأَحْمَرِ الَّذِي تَحْرُكُ نَتِيجَةُ
الضَّرْبِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَهَذَا عَلَى خِلَافِ الْقِيَامِ مَثَلًا، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا قَبْلَ إِرَادَتِهِ، ثُمَّ
خَدَثَ عِنْدَهَا.

الأفعال الواقعة بحسب قُصودنا.

فإن قيل: إذا جازَ عندكم أن يفعلَ القديمُ تعالى فيكم هذا التصرفَ بحسبِ قُصودكم، و لم يُمكنكم أن تمتنعوا من أحوال كونه قادراً على ذلك، فالأ يمتنعكم^١ ذلك من القطع على تعلق قدر^٢ التصرف بكم لهذا التجويز، و يُشكككم في وقوع ما جزتموه؟^٣

قلنا: كلُّ سؤالٍ لا يصحُّ إلّا بعدَ صحّة ما يقدح به فهو باطل؛ لأنَّ صحته تقتضي صحّة ما اعترض بالسؤال عليه، و صحّة ذلك تقتضي بطلان السؤال.

و تفسيرُ هذه الجملة: أنَّ القديمَ تعالى لا يصحُّ إثباته بصفاته إلّا بعد أن يثبت تعلق ما يظهر من التصرف بنا، و حدوثه^٥ من جهته^٦؛ لبيّنتي على ذلك حاجة كلِّ محدثٍ إلى محدث، ثم يثبت له من الصفات ما تقتضيه الأدلة. و لا طريق إلى إثبات محدث للأجسام إلّا بذا دون غيره.

١. في الأصل: «تمنعكم».

٢. في هامش الأصل عن بعض النسخ: «هذا» بدل «قدر».

٣. أي أنَّ من المحتمل أن يحدث الله تعالى التصرف وفقاً لقصد الإنسان، و هذا أمر لا يمكن نفْي قدرته تعالى عليه، فإذا جاز ذلك لم يمكن الجزم بأنَّ تصرف الإنسان متعلق به.

٤. متعلق بـ «تعلق».

٥. جاء في حاشية الأصل: «فإنّا لو جوزنا أن يكون ما يظهر من التصرف منّا - مع حدوثه بحسب قُصودنا و دواعينا - لم يكن متعلقاً بنا، و لم نكن نحن مع هذه العلاقة قادرين عليه، كيف يمكننا إثبات أنه تعالى قادر، أو السبب في ذلك هو حدوث العالم بحسب قصده و دواعيه، و المفروض أنه لا يدلّ ذلك عليه؟!

بل نقول: هذا التجويز سدّ لباب إثبات الصانع، فإنّه مع تجويز أن لا يكون ما يظهر من التصرف - مع كونه حادثاً بحسب قصدنا - متعلقاً بنا و محتاجاً إلينا، و لا يكون لنا فيه تأثير، لم يمكن الحكم بأنَّ الحادث محتاجٌ إلى محدث. فتأمل.

٦. في هامش الأصل: «أي من جهة ظهوره منّا».

و قد بَيَّنَّ الشُّيُوخُ صَحَّةَ هذا^١ الطريقِ في غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَلَعَلَّنَا أَنْ نَشْرَحَهَا فِي^٢
 باقى الكتابِ إِنْ عَرَضَ مَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى شَرْحِهَا.^٣

٤٤

و إِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى إِبْثَابِ الْقَدِيمِ تَعَالَى بِصِفَاتِهِ^٤ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ، فَكَيْفَ
 يَصِحُّ أَنْ يُعْتَرَضَ بِمَا يَتَضَمَّنُ إِبْثَابَ الْقَدِيمِ، عَلَى مَا لَوْلَا ثُبُوتُهُ وَصَحَّتْ لَمَا ثَبَّتَ
 الْقَدِيمُ تَعَالَى، وَهُوَ تَعَلَّقُ التَّصَرُّفِ بِمَنْ ظَهَرَ مِنْهُ؟ وَهَذَا وَاضِحٌ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَبُوا أَنَّ السُّؤَالَ فَسَدَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِذَا أُورِدَ هَذَا الْمَوْرِدُ، لَكِنْ إِذَا كُنْتُمْ
 تُجَوِّزُونَ قَبْلَ إِبْثَابِ الْقَدِيمِ تَعَالَى بِصِفَاتِهِ^٥ أَنْ يَكُونَ مُحْدِثُ الْعَالَمِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ؛
 لِأَنَّ التَّجْوِيزَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْأَدَلَةِ، وَإِنَّمَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهَا الْقَطْعُ، فَالسُّؤَالُ بَاقٍ بِحَالِهِ؛ لِأَنَّهُ
 يُقَالُ: جَوِّزُوا أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّصَرُّفُ فِيكُمْ مِنْ فِعْلٍ مَنْ جَوِّزْتُمْ^٦ كَوْنَهُ قَادِرًا عَلَى أَنْ
 يَفْعَلَهُ فِيكُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ!

قُلْنَا: الْجَوَابُ عَنْ^٧ ذَلِكَ - إِذَا أُورِدَ هَذَا الْمَوْرِدُ - هُوَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ تَعَلُّقُ هَذَا
 التَّصَرُّفِ [بِنَا]، وَوَقُوعُهُ بِحَسَبِ أَحْوَالِنَا، فَلَوْ كَانَ لَهُ فَاعِلٌ غَيْرُنَا، لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ
 مِنْ تَعَلُّقٍ^٨ أَكْثَرَ مِنَ التَّعَلُّقِ الَّذِي لَهُ مَعْنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُشَارَ فِي تَعَلُّقِ الْفِعْلِ
 بِفَاعِلِهِ إِلَى أَوْكَدَ مِمَّا^٩ ذَكَرْنَاهُ. وَإِذَا كُنَّا لَوْ أَثْبَتْنَا لَهُ فَاعِلًا لَكَانَ تَعَلُّقُهُ بِهِ عَلَى هَذَا

١. في الأصل: «هذه»، والأنسب ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «من».

٣. سوف يتطرق المصنف مرة أخرى إلى هذا البحث في أواخر الكتاب، ج ٢، ص ٣١٦-٣١٧.

٤. في الأصل: «بصفتها».

٥. في الأصل: «لصفاته».

٦. في الأصل: «جوزكم».

٧. في الأصل: «من».

٨. كذا في الأصل، والأولى: «من التعلق».

٩. في الأصل، «ما».

الوجه، وجب القطع على كونه فعلاً لمن عُلِمَ تعلُّقه به، دون غيره، ودون مَنْ جَوَّزَ ذلك فيه؛ لأنه ليس يُمكنُ أن يثبتَ بهما؛ لاستحالة وقوع الفعل من فاعلين.

قيل في هذا: إنَّ حُكْمَ الفاعل لا بُدَّ أن يكونَ معقولاً قبلَ إضافةِ الفعلِ إلى فاعلٍ مخصوص، فمن قيل له: جَوَّزَ أن يكونَ التصرُّفُ الذي يَظهرُ منك فعلٌ غيرُكَ فيكَ، لا بُدَّ أن يكونَ عنده كَيْفِيَّةُ إضافةِ الفعلِ إلى فاعله وأحكامه التي بها يكونُ فعلاً له، وليس يَعْقِلُ أَحَدٌ مِنْ ذلك إذا ما عَقَلَهُ إِلَّا بتصرُّفه^١ معه.

وهذا يرجع إلى ما ذُكرناه وأوضحناه؛ أننا قد بينَّا وجوب وقوع تصرُّفه بحسبِ أحواله، فلو كانَ فعلاً لغيره فعَلَهُ على هذا الوجه فيه اختياراً لما وَجِبَ ما ذُكرناه؛ لأنَّ وجوبه مُنافٍ. ومن أدخلَ شُبُهَةً في وجوب ذلك، وعَلَّقَهُ باختيارٍ مُختارٍ، وكذلك سائرُ الواجبات، فهذا^٢ يُوَدِّي إلى التجاهل!

فإن قيل: لو كانَ وجوب وقوع التصرُّف بحسبِ قُصودكم يَقْتَضِي (١٨) كونه فعلاً لكم، لوجبَ أن يكونَ ما ليس بهذه الصفة ليس بفعلٍ لكم، وهذا يوجبُ أن يكونَ تصرُّفُ الساهي والناثمِ فعلاً لغيرهما! بل لوجبَ أن تكونَ^٣ الإرادةُ خارجةً مِنْ أفعالِ العباد!

فمثلُ ما ذُكرناه مِنَ الاعتبارِ إنما هو دلالةٌ لا حَدٌّ، والدَّلالةُ لا يَجِبُ فيها العكسُ^٤، وإنما يَجِبُ ذلك في الحُدودِ^٥. وليس نَمْنَعُ إثباتَ الحُكْمَيْنِ الْمُتِمَّاثَيْنِ بِدَلِيلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

١. في الأصل: «لتصرُّفه».

٢. في الأصل: «هذا».

٣. في الأصل: «يكون»، والأولى ما أثبتناه بقرينة قوله: «خارجة».

٤. وإنما يجب فيها الطردُّ فقط. ديوان الأصول، ص ٣١٣.

٥. وما ذكرتموه فإنه عكس الدلالة. (المصدر السابق).

و وجودٌ مثلي مدلول الدلالة مع فقدها لا يكون نقصاً، وإنما النقص وجودُ الدلالة مع فقد مدلولها؛ لأن ذلك هو الذي يُخرجها من كونها دلالة؛ ألا ترى أننا ثبت حدوث الأجسام بدليل لا يتأتى في حدوث الأعراض، وإنما ثبت حدوث الأعراض بدليل آخر، ولا يقتضي ذلك فساداً؟ لأن الدلالة كاشفةٌ وليست بعلة موجبة. ولا يمتنع أن تكشف^١ عن الأشياء المتماثلة الأشياء المختلفة.

فإن قيل: فما الذي يدل على إثبات تصرف الساهي والنائم فعلاً لهما، وعلى أن الإرادة فعل لكم^٢، إذا كان ما ذكرتموه من الطريقة لا تتأتى فيه؟

قلنا: هذا مما لا يلزم في هذا الموضع؛ لأن قصدنا يتيّم من دونه؛ ألا ترى أننا إنما أجرينا في هذا الكلام إلى إثبات حوادث تتعلق بنا من حيث كانت محدثة؛ لنبيّني على ذلك حاجة كل المحدثات إلى محدث؟ وهذا يتيّم وإن لم يدل على أن جميع تصرفنا في جميع الأفعال فعل لنا، غير أننا نبرع بذكره حتى لا يدخل من جهته شبهة.

[١]. فنقول: فعل الساهي أو النائم وإن لم يقع بحسب قصوده، فمعلوم أنه لو كان عالماً بالفعل له ولمن يقصد إليه^٣، وهو غير ساهٍ عنه، لوقع بحسب قصده، و يخالف في هذه القضية فعل غيره الذي لا يجب ذلك فيه.^٤ ولهذا ربّما [يُحترز]^٥

١. في الأصل: «يكشف». والأولى ما أثبتناه.

٢. فهذان إشكالان: أحدهما يتعلق بالساهي والنائم، والآخر بالإرادة، وسوف يجيب المصنف عنهما، كل على حدة، بعد تقديم مقدّمة مختصرة.

٣. في الأصل: «إليها». والصحيح ما أثبتناه؛ فإن الضمير راجع إلى الفعل في قوله: «فعل الساهي». وهكذا الكلام في قوله: «عنه».

٤. فإنه لو كان عالماً بفعل غيره وقاصداً إليه، لم يقع بحسب قصده وداعيه.

٥. في الأصل بدل ما بين المعقوفين كلمة لا تقرأ، وما أثبتناه هو ما يقتضيه السياق.

من هذا السؤال [بالتصرف] في أصل الاستدلال بأن يُقال: إِنْ تَصَرُّفَاتِنَا يَجِبُ وَقُوعُهَا^١ بِحَسَبِ قُصُودِنَا إِمَّا حَقِيقَةً أَوْ تَقْدِيرًا؛ فَيُحْتَزَرُ^٢ بِذِكْرِ «التقدير» من تصرف الساهي وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُ.

وأيضاً، فَإِنَّ الساهيَ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ^٣ تَصَرُّفُهُ بِحَسَبِ قَصْدِهِ، فَإِنَّهُ [يقع] بِحَسَبِ حَالٍ لَهُ أُخْرَى، وَهُوَ كَوْنُهُ قَادِرًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَوِيَّ إِذَا نَامَ كَأَنَّهُ يَقَعْ مِنْهُ مِنَ التَّصَرُّفِ وَالاعْتِمَادِ عَلَى مِقْدَارِ قُوَّتِهِ، وَلَا يَقَعْ ذَلِكَ مِنَ الضَّعِيفِ وَالْمَرِيضِ النَّائِمِينَ؟ فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ التَّصَرُّفَ مِنْ فِعْلِهِ؛ لَوْ قُوعِهِ بِحَسَبِ أَحْوَالِهِ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَ غَيْرِهِ لَا يَجِبُ وَقُوعُهُ بِحَسَبِ كَوْنِهِ هُوَ قَادِرًا.

فإن قيل: وَالأصحُّ الاستدلالُ بهذه الطريقة في أصل الاستدلال.

قلت: لا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَّبَتْ كَوْنُ أَحَدِنَا فَاعِلًا، لَمْ يَصِحَّ إِثْبَاتُهُ قَادِرًا؛ لِأَنَّ التَّوَصَّلَ إِلَى إِثْبَاتِ حَالِ الْقَادِرِ إِنَّمَا هُوَ بِصَحَّةِ الْفِعْلِ، فَإِذَا لَمْ نَعْلَمْ فِي أَحَدِنَا - بِمِثْلِ ذَلِكَ - الِاسْتِدْلَالُ - صَحَّتْ، لَا سَبِيلَ إِلَى إِثْبَاتِهِ قَادِرًا، فَضْلًا عَنْ أَنْ نَعْلَمَ وَقُوعَ تَصَرُّفِهِ بِحَسَبِ هَذِهِ الْحَالِ.^٤

وَإِذَا عَلِمْنَا^٥ بِالطَّرِيقَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَنَّهُ فَاعِلٌ لِمَا يَقَعْ بِحَسَبِ قُصُودِهِ، وَاثْبَتْنَاهُ قَادِرًا بِقُدْرَةٍ يَجُوزُ عَلَيْهَا، وَعَلِمْنَا أَنَّ النَّوْمَ وَالسَّهْوَ^٦ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا لَا يَنْفِي الْقُدْرَةَ، صَحَّ لَنَا الِاسْتِدْلَالُ عَلَى أَنَّ تَصَرُّفَهُ فِي حَالِ نَوْمِهِ وَاقِعٌ بِحَسَبِ الْحَالِ الَّتِي عَلِمْنَا

١. في الأصل: «وقوعه».

٢. في الأصل: «فيجوز»، وليس له معنى محصل.

٣. في الأصل: «لم تقع».

٤. أي كونه قَادِرًا.

٥. في الأصل: «علمناه».

٦. في الأصل: «السهر».

حالَه في حالٍ يَقْطَعُهُ، وَأَنَّ النَّوْمَ لَا يُضَادُّهَا وَلَا يُخْرِجُهَا عَنْهَا. فَصَحَّ بِذَلِكَ الاستدلالُ بهذه الطريقةِ في الثاني، دونَ الأولِ.

[٢]. وَأَمَّا الْإِرَادَةُ نَفْسُهَا: فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا فِعْلُهُ، أَنَّهَا تَقَعُ تَابِعَةً لِدَوَاعِيهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الدَّاعِيَ الَّذِي يَدْعُو إِلَى الْأَكْلِ يَدْعُوهُ إِلَى فِعْلِ إِرَادَةِ الْأَكْلِ، وَالصَّارِفِ الَّذِي يَصْرِفُ عَنْهُ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ يَصْرِفُهُ^١ عَنِ فِعْلِ الْإِرَادَةِ، وَ يَدْعُوهُ إِلَى فِعْلِ (١٩) الْكَرَاهَةِ؟! وَ هَذَا وَاضِحٌ.

[البحث الثاني: في حاجة تصرفاتنا إلينا في حدوثها]

وَ إِذَا ثَبَّتَ حَاجَةً «التَّصَرُّفِ الَّذِي يَظْهَرُ مِنَّا» إِلَيْنَا وَ تَعَلَّقَهُ بِنَا، فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا احتَاجَ إلَيْنَا فِي ذَلِكَ^٢ دُونَ غَيْرِهِ: أَنَّ^٣ غَيْرَ الْخُذُوثِ لَيْسَ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَالِمَ مِنَّا لَمَّا احتَاجَ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا إِلَى عِلْمٍ، احتَاجَ إِلَيْهِ فِي الصِّفَةِ الَّتِي تَتَجَدَّدُ لَهُ عِنْدَ وَجُودِهِ، وَ هِيَ كَوْنُهُ عَالِمًا، دُونَ سَائِرِ صِفَاتِهِ. وَ السَّوَادُ لَمَّا احتَاجَ فِي انتِفَائِهِ إِلَى الْبَيَاضِ، احتَاجَ إِلَيْهِ فِيمَا يَحْصُلُ عِنْدَ وَجُودِهِ، وَ هُوَ الْإِنْتِفَاءُ؟! فَكَذَلِكَ التَّصَرُّفُ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْنَا، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ حَاجَتِهِ مِنَ الصِّفَةِ الْمُتَجَدِّدَةِ لَهُ عِنْدَ قُصُودِنَا، وَ هِيَ الْخُذُوثُ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا أُثْبِتُ حَاجَةَ التَّصَرُّفِ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ كَسْبًا؟

١. فِي الْأَصْلِ: «تَصْرِفُهُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «مِنْ ذَلِكَ» وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ مَا جَاءَ فِي بَدَايَةِ هَذَا الْفَصْلِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَ إِنَّهَا مُحْتَاجَةٌ إِلَيْكُمْ فِي حَدُوثِهَا دُونَ غَيْرِهِ». وَ بِهَذَا اتَّضَحَ أَنَّ الْمُرَادَ بِ«ذَلِكَ» فِي قَوْلِهِ هَذَا: «إِنَّمَا احتَاجَ إِلَيْنَا فِي ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ» هُوَ حَدُوثُ التَّصَرُّفِ، وَ سَوْفَ يَأْتِي فِي الْعِبَارَةِ التَّالِيَةِ مِنَ الْمَتْنِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَأَنَّ».

قلنا: تعليق الحاجة لصفة من صفات الفعل، يقتضي كون تلك الصفة معقولة للعقل؛ ألا ترى أننا علّقنا الحاجة بالحدوث لم نُجَلِّ على أمر مجهول، بل على ما يعقله كل عاقل، وإن احتاج في المعرفة بتعلق الحاجة به إلى ضرب من الاستدلال. وليس يُعقل ما يدّعيه خصومنا من معنى الكسب. وعلى من اعترض بذلك أن يُعقلنا أولاً هذه الصفة، ثم يُنازع في تعلق الحاجة بها. وسنُشيع الكلام في الكسب، ونوضحه فيما يأتي من الكتاب، بعون الله ومشيئته.^١

على أن الكسب لو كان معقولاً كما يدّعون^٢، و جاز تعلق الحاجة به، لم يُناف ذلك تعلقها بالحدوث؛ لأن غاية حال الكسب أن يكون لها مع التصرف من العلاقة مثل ما ذكرناه من الحدوث؛ فالاعتراض بالكسب في هذا الموضع [مردود] على كل حال.

فإن قيل: إذا اعتبرتم في حال إضافة التصرف إليكم ما يتجدد له عند قصودكم، فقد يتجدد له غير الحدوث صفات كثيرة؛ نحو كونه خيراً أو أمراً أو حسناً و قبيحاً و حالاً في المحل و غير ذلك، فالأ حاكمتم بحاجته إلى الفاعل في كل ذلك، أو فرّقتم بين ما ذكرتموه وبين الحدوث؟

قلنا: إذا ثبتت حاجته إلينا في الحدوث، فما يتبع الحدوث - وهو كالفرع عليه - لا بُدَّ من أن يكون محتاجاً إلينا فيه،^٣ إلا أن الحدوث هو الأصل.

١. يبدو أن المصنف لم يتمكن من تفصيل البحث عن الكسب في هذا الكتاب بسبب انقطاع إملائه، لكنه بحث عنه في بداية كتاب الذخيرة الذي يُعدّ تمة لهذا الكتاب، و ذلك في فصل يحمل عنوان «في إفساد قولهم بالكسب».

٢. في الأصل: «تدعون»، و الأنسب للسياق ما أثبتناه.

٣. أي لا بد أن يكون التصرف محتاجاً إلينا فيما يتبع الحدوث.

و نَحْنُ نُبَيِّنُ الْفِعْلَ مُحْتَاجاً إِلَى مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ فِي كَوْنِهِ خَبِراً أَوْ أَمْراً أَوْ حَسَناً وَ قَبِيحاً؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مِمَّا يَتَّبِعُ الْحُدُوثَ، وَ الْحَاجَةُ فِي الْحُدُوثِ تَقْتَضِيهِ^١.
فَأَمَّا حُلُولُ الْفِعْلِ فِي الْمَحَلِّ^٢ فَلَيْسَ بِصِفَةٍ زَائِدَةٍ، وَ لَيْسَ لِمَا حَلَّ الْمَحَلَّ مِنْ الْأَفْعَالِ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْحُدُوثِ، وَ تَتَعَلَّقُ^٣ الْحَاجَةُ بِهَا.

[البحث الثالث: حاجة كل مُحَدَّثٍ إِلَى مُحَدِّثٍ]

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُحَدَّثٍ يَحْتَاجُ إِلَى مُحَدِّثٍ؟ وَ مَا تُنْكِرُونَ أَنَّ تَكُونَ الْأَجْسَامُ وَ إِنْ شَارَكَتْ أَفْعَالُكُمْ فِي الْحُدُوثِ، فَإِنَّهَا تُخَالِفُهَا فِي الْحَاجَةِ إِلَى مُحَدِّثٍ؛ لِمُخَالَفَتِهَا لَهَا فِي الْجَنْسِ؟

قُلْنَا: إِذَا ثَبَتَ أَنَّ أَفْعَالَنَا إِنَّمَا احتاجتْ إِلَى مُحَدِّثٍ لِحُدُوثِهَا، لَا لَكَوْنِهَا مِنْ جَنْسٍ مَخْصُوصٍ، وَ شَارَكَتِهَا الْأَجْسَامُ فِي عِلَّةِ الْحَاجَةِ، وَ جَبَّ أَنْ تُشَارِكَهَا^٤ فِي الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّ الْمُشَارَكَةَ فِي الْعِلَّةِ تَقْتَضِي الْمُشَارَكَةَ فِي الْحُكْمِ الْوَاجِبِ عَنْهَا.

وَ بَعْدُ: فَإِنَّ أَفْعَالَنَا أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ، وَ هِيَ مَعَ اخْتِلَافِ أَجْنَاسِهَا تَحْتَاجُ إِلَى الْمُحَدِّثِ، وَ لَيْسَ مُخَالَفَةُ الْأَجْسَامِ لِأَجْنَاسِ أَفْعَالِنَا بِأَكْثَرٍ مِنْ خِلَافِ بَعْضِهَا لِبَعْضٍ، وَ إِذَا كَانَ اخْتِلَافُ أَجْنَاسِهَا لَا يَمْنَعُ مِنْ حَاجَةِ الْجَمِيعِ إِلَى الْمُحَدِّثِ، وَ جَبَّ مِثْلُهُ فِي الْأَجْسَامِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا تُنْكِرُونَ^٥ أَنَّ تَكُونَ أَفْعَالُكُمْ إِنَّمَا احتاجتْ إِلَى الْمُحَدِّثِ؛ لِأَنَّهَا

١. فِي الْأَصْلِ: «يَقْتَضِيهِ».

٢. هَذَا جَوَابُ مَا تَقَدَّمَ قَبْلَ قَلِيلٍ فِي كَلَامِ الْمُسْتَشْكِلِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَ حَالاً فِي الْمَحَلِّ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَتَعَلَّقُ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «يُشَارِكُهَا». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «وَ شَارَكَتِهَا».

٥. فِي الْأَصْلِ: «مَا يَنْكُرُونَ».

حَدَّثَتْ مَعَ جَوَازٍ (٢٠) أَنْ لَا تَحْدُثَ^١؛ لِأَنَّ حُدُوثَهَا لَوْ وَجَبَ لَاسْتَعْنَتْ عَنْ مُحْدِثٍ؛ وَلِهَذَا تَحْتَاجُونَ فِي إِثْبَاتِ الْحَرَكَةِ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ تَحَرَّكَ مَعَ جَوَازٍ أَنْ لَا يَتَحَرَّكَ. وَهَذَا يَوْجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَدُلُّوا عَلَى أَنَّ الْأَجْسَامَ لَمْ يَجِبْ حُدُوثُهَا، وَإِلَّا فَكَلَامُكُمْ غَيْرُ مُسْتَمِرٍّ وَلَا مُنْقَطِعٍ.

قُلْنَا: قَدْ أُجِيبَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِأَنْ قِيلَ: لَيْسَ نَحْتَاجُ فِي إِثْبَاتِ مُحْدِثٍ لِأَفْعَالِنَا إِلَى مَا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ إِثْبَاتِ الْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَنَا سَبَقَ الْعِلْمَ بِتَعَلُّقِهَا بِالنَّظَرِ فِي أَنَّهَا حَدَثَتْ^٢ مَعَ جَوَازٍ أَنْ لَا تَحْدُثَ، فَيُسْتَدَلُّ مِنْ بَعْدِ [عَلَى] أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ^٣ بِنَا. عَلَى أَنَّ حُدُوثَهَا جَائِزٌ غَيْرٌ وَاجِبٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمْ يَحْصُلْ هَذَا التَّعَلُّقُ الْمَخْصُوصُ. فَإِذَا اسْتَدَلَّلْنَا مِنْ بَعْدِ [عَلَى] أَنَّهَا تَعَلَّقَتْ بِنَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مُحْدَثَةً^٤، قَضَيْنَا عَلَى كُلِّ مُحْدِثٍ بِالْحَاجَةِ إِلَى مُحْدِثٍ قَبْلَ النَّظَرِ فِي جَوَازِ حُدُوثِهِ أَوْ وَجُوبِهِ^٥، وَإِذَا عَلِمْنَا حَاجَتَهُ إِلَى الْمُحْدِثِ عَلِمْنَا أَنَّ حُدُوثَهُ غَيْرٌ وَاجِبٍ.

وَلَيْسَ هَذَا كَسَبِيلِ^٦ الْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ تَعَلُّقَ كَوْنِ الْجِسْمِ مُتَحَرِّكًا [بِالْحَرَكَةِ]^٧، كَمَا نَعْلَمُ تَعَلُّقَ الْفِعْلِ بِالوَاحِدِ مِنَّا، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى جَوَازِ الصِّفَةِ، وَأَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ؛ لِيُعْلَمَ اسْتِنَادُهَا إِلَى فَاعِلِهَا^٨؛ فَفَارَقَ ذَلِكَ بَابَ إِثْبَاتِ الْمُحْدِثِ. وَهَذَا وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، فِيمَكُنْ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: مَا تُنْكِرُونَ - بَعْدَ عِلْمِكُمْ بِتَعَلُّقِ

١. في الأصل: «لأنها حدث مع الجواز أن لا يحدث».

٢. في الأصل: «أنه حديث».

٣. في الأصل: «متعلق».

٤. في الأصل: «كان محدثاً».

٥. في الأصل: «أو وجوده».

٦. في الأصل: «هذه للسبيل».

٧. ما بين المعقوفين أوردناه من هامش الأصل، وهو لازم؛ ليطمأن معنى «تعلق».

٨. في الأصل: «فاعله».

الأفعالِ بكم و حاجتها إليكم، واستدلالكم بذلك على أن حدوثها غير واجب - أن تكون^١ إنما احتاجت إليكم لحدوثها مع جواز أن لا تحدث^٢ لا لمجرد حدوثها؟! وكيف تدفعون ذلك و أنتم تقولون: إن العالم منّا لم يحتج إلى العلم لمجرد كونه عالماً، بل لأنه عليم مع جواز أن لا يعلم، وكذلك تقولون في القادر والحي^٣؟! وليس لكم أن تقولوا: إن الفعل لا يجوز أن يحتاج إلى الفاعل في صفة لا تتجدد^٤ عند قصده، و تقولون^٥: إن الحدوث هو المتجدد عند القصد، دون كونه جائز^٦ الحدوث و ممّا يجوز أن لا يحدث.

و ذلك: أن كلّ هذا يلزمكم في العالم والقادر و من جرى مجراهما. و يقال لكم: يجب أن يحتاج العالم منّا إلى العلم في الصفة المتجددة عند وجود العلم، [و] هي^٧ كونه عالماً، دون كونه ممن يجوز أن يعلم و أن لا يعلم. و كلّ هذا يوجب الدلالة على أن الأجسام لا يجب وجودها. و نحن ندلّ على ذلك لزول الشبهة فيه، فنقول: لو وجب وجود الجسم لم يفصل^٨ من سائر الصفات الراجعة إلى ذاته. و لو رجّع وجوده^٩ إليها لوجب أن يكون موجوداً فيما لم يزل، و ذلك يقتضي قدمه، و قد ثبت حدوثه.

١. في الأصل: «أن يكون».

٢. في الأصل: «أن لا يحدث».

٣. في الأصل: «الحق»، و ما أثبتناه هو الأنسب للبحث.

٤. في الأصل: «لا يتجدد».

٥. الواو في قوله: «و تقولون» حالية.

٦. في الأصل: «لجاز»، والصحيح ما أثبتناه؛ لأنه خبر لقوله: «كونه».

٧. في الأصل: «هو».

٨. في الأصل: «يقصد». و الذي أثبتناه هو المذكور في هامش الأصل.

٩. في الأصل: «وجوده»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة صدر العبارة.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ وجودَهُ [مشروطاً]، فإن رَجَعَ إلى كونه^١ مشروطاً بالتَحْيِيزِ^٢، فإن^٣ التَحْيِيزَ له شَرَطٌ معقُولٌ و هو الوجودُ - فحُصُولُهُ موقوفٌ على شَرَطٍ - و الوجودُ^٤ مُحَالٌ أَنْ يُشَرَطَ بالوجودِ.

على أَنَّ مَنْ قَدَّرَ أَنْ يَطْعَنَ بهذه الشُّبْهَةِ في إثباتِ الصانعِ فَقَدْ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّ إثباتَهُ يَصِحُّ مع تَجْوِيزِ وجوبِ وجودِ الأجسامِ؛ لِأَنَّهَا لو وجَبَ وجودُها، لَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهَا في جِهَةٍ مِنَ الجِهَاتِ، و قد دَلَّلْنَا على أَنَّ اختصاصَ الجَوْهَرِ بالجِهَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُوجِباً عَنِ الكَوْنِ، فلا بُدَّ مِنْ إثباتِ فاعِلِ الكَوْنِ في الجَوْهَرِ الَّذِي وَجَبَ بالتقديرِ وجودُهُ، و لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ قَبِيلِ الأجسامِ. فبانَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَطْعَنُ في إثباتِ الصانعِ.

و مِنْ وَجْهِ آخَرَ: و هو أَنَّهُ قد يُمَكِّنُ إثباتُ الصانعِ بالأعراضِ التي لَا تَدْخُلُ تَحْتَ مقدورِنَا؛ كَالْأَلْوَانِ و الطُّعُومِ و مَا شَاكَلَهَا. و إِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ أَمَكَّنَ أَنْ يُجَابَ عَنِ الشُّبْهَةِ في (٢١) وجوبِ وجودِ الأجسامِ مِمَّا يُبْنَى عَلَيْهِ، فنَقُولُ: لو وجَبَ وجودُ الأجسامِ، لَوَجَبَ^٥ أَنْ تَكُونَ مِمَّاثِلَةً لِلْقَدِيمِ الَّذِي قد ثَبَّتَ وجودُهُ بما يَخْرُجُ^٦ عَنِ مقدورِنَا مِنَ الأعراضِ، فيُجْعَلُ ذَلِكَ طَرِيقَةً يَصِحُّ الاعتمادُ [عَلَيْهَا]. و كُلُّ هَذَا وَاضِحٌ بِحَمْدِ اللَّهِ.

١. في الأصل: «ذاته»، و الصحيح ما أثبتناه كما هو معلوم من سياق البحث.

٢. في الأصل: «كالتحيز».

٣. في الأصل: «لأن»، و الصحيح ما أثبتناه جواباً للشرط.

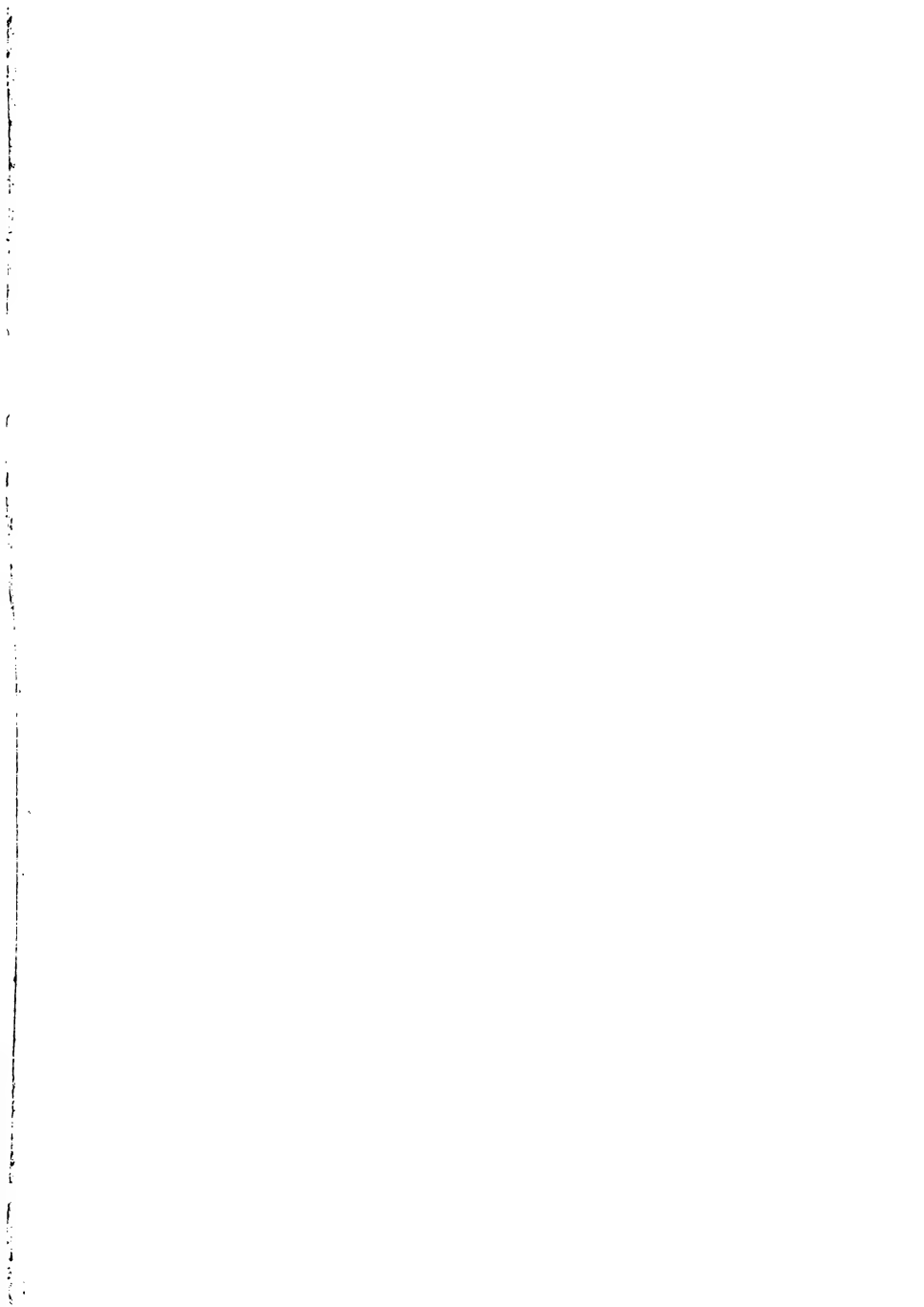
٤. في الأصل: «فالوجود»، و السياق يؤيد ما أثبتناه.

٥. في الأصل: «لوجب».

٦. في الأصل: «يجري»، و الذي أثبتناه هو المذكور في هامش الأصل.

[الباب الثاني]

الكلامُ في الصّفاتِ
[القسم الأول: الصّفاتُ الثبوتيةُ الذاتية]



[الـ] فصل [الأول]

في الدلالة على أن مُحَدِّثَ الأجسامِ قَادِرٌ^١

[الدليل الأول]

الذي يَدُلُّ على ذلك: أَنَا وَجَدْنَا فِي الشَّاهِدِ ذَاتًا يَتَأْتِي مِنْهَا الْفِعْلُ، وَذَاتًا أُخْرَى تُشَارِكُهَا فِي جَمِيعِ صِفَاتِهَا الْمَعْقُولَةِ - كَنَحْوِ كَوْنِهَا مَوْجُودَةً وَحَيَّةً وَعَالِمَةً - وَمَعَ ذَلِكَ فَيَتَعَذَّرُ مِنْهَا الْفِعْلُ.

وَلَوْ لَمْ يَخْتَصَّ مَنْ تَأْتِي مِنْهُ الْفِعْلُ بِحَالٍ أَوْ صِفَةٍ لَيْسَتْ لِمَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِي أَوْلَى مِنَ التَّعَذُّرِ، وَلَا كَانَ مَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ. فَثَبَّتَ الْاِخْتِصَاصُ بِحَالٍ لَيْسَتْ حَاصِلَةً لِمَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ.

وَوَجَدْنَا أَهْلَ اللُّغَةِ يُسَمُّونَ مَنْ كَانَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ: «قَادِرًا». فَأَثْبَتْنَا الْحَالَ بِالدَّلَالَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَرَجَعْنَا فِي التَّسْمِيَةِ إِلَى أَهْلِ اللُّغَةِ.

وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ مُحَدِّثَ الْأَجْسَامِ قَدْ تَأْتِي مِنْهُ الْفِعْلُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا؛ لِأَنَّ مَدْلُولَ الدَّلَالَةِ لَا يَخْتَلِفُ.

فَبِإِنْ قِيلَ: وَمَنْ هَذَا الَّذِي وَجَدْتُمُوهُ فِي الشَّاهِدِ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، مَعَ مُشَارَكَتِهِ

١. فِي هَامِشِ الْأَصْلِ: «فِي إِثْبَاتِ الْقُدْرَةِ لِمُحَدِّثِ الْأَجْسَامِ».

في الصفات التي ذكّرتموها؟

قلنا: قد عَلِمْنَا أَنَّ المريضَ الْمُذْنِفَ^١ قد يَنْتَهِي به الحال في المرضِ إلى أن يَتَعَذَّرَ عليه تحريكُ أعضائه، و تصرُّفُ يده و رجله، مع احتمالِ يده للحركة؛ بدلالة أن غَيْرَهُ لو حَرَكَهَا لَتَحَرَّكَتْ، فلا يُمكنُ أن يُقالَ: إن ذلكَ لِخُرُوجِ اليَدِ عن احتمالِ الحركة. وإذا ثَبَتَ تَعَذُّرُ الفعلِ تَمَّ ما أَرَدْنَاهُ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أن يَقُولَ: إنَّ المريضَ إِنَّمَا لَمْ يَتَأَتَّ مِنْهُ تحريكُ يده لِتُقْصَانِ قُدْرِهِ،^٢ و إِنَّهُ يَحْتَاجُ في تحريكها إلى زيادةٍ قُدْرٍ، فهذا لَمْ يَتَأَتَّ مِنْهُ التحريكُ، دونَ خروجه من كونه قادراً.

و ذلكَ: أنَّ تحريكَ الإنسانِ لِغُضُو نَفْسِهِ لا يَحْتَاجُ فيه إلى زيادةٍ قُدْرٍ لا يجري تحريكُه لأعضائه مَجْرَى تحريكه لِغَيْرِهِ.

و الذي يُبَيِّنُ ذلكَ: أَنَّهُ لا يَثْقُلُ عَلَيْهِ - عَلَى اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِ - تحريكُ يده متى لَمْ يَكُنْ فيها ما يَجْرِي مَجْرَى المَانِعِ.

على أَنَّا لو سَلَّمْنَا ذلكَ لَتَمَّ معه أيضاً ما تُريدُ؛ لأنَّ المريضَ إذا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ تحريكُ يده لِتُقْصَانِ أَحْوَالِهِ في كونه قادراً، فلا بُدَّ من أن تَكُونَ^٣ صِحَّةُ الفِعْلِ في الأصلِ تَقْتَضِي^٤ حالاً بها صَحَّ الفعلُ؛ لأنَّه إذا كَانَتْ زيادةُ الفعلِ تَقْتَضِي زيادةَ القُدْرِ و أَحْوَالِ القادرِ، فَصِحَّةُ أصلِ الفِعْلِ تَقْتَضِي هذه الحالَ لا مُحَالَةً؛ فإِثْبَاتُ المريضِ قادراً لا يَضُرُّ في هذا المَوْضِعِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّا و إن لَمْ نُثْبِتْهُ قادراً بما حَلَّ يَدَهُ، فَإِنَّمَا نُثْبِتُهُ

١. رَجُلٌ ذَنْفٌ و مُذْنِفٌ: بَرَّاهُ المرضُ حَتَّى أَشْفَى عَلَى المَوْتِ. لسان العرب، ج ٩، ص ١٠٧ (ذنف).

٢. في الأصل: «قدرة».

٣. في الأصل: «يكون».

٤. في الأصل: «يقتضي».

قادرًا بما يحُلُّ قلبه، وإن لم يَنَأْ مِنْهُ - لِكَوْنِهِ قَادِرًا بِقُدْرٍ^١ قَلْبِهِ - تحريك أعضائه؟!

[الدليل الثاني]

و قد يُسْتَدَلُّ بهذه الدلالة على وجه يطابق الكلام الذي ذكرناه، فيقال: قد ثَبَّتْ أَنْ أَحَدَنَا يَتَأَتَّى مِنْهُ حَمْلُ الْخَفِيفِ مِنَ الْأَجْسَامِ دُونَ الثَّقِيلِ، فلا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ لِنُقْصَانِ عَلَيْهِ فِيمَا صَحَّحَ الْفِعْلُ^٢ عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ حَمْلُ الثَّقِيلِ. وإذا كَانَ يَحْتَاجُ فِي زِيَادَةِ الْفِعْلِ إِلَى زِيَادَةِ الصِّفَةِ، احتيج في الأصل إلى حُصُولِ الصِّفَةِ.

[الدليل الثالث]

و قد يُسْتَدَلُّ أَيْضًا على وجهٍ آخَرَ، فيقال: قد نَجِدُ أَحَدَنَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ بَعْضُ الْأَفْعَالِ، وَ يَتَأَتَّى مِنْهُ فِي وَقْتٍ آخَرَ ذَلِكَ الْفِعْلُ بِعَيْنِهِ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ [قد حَصَلَ لَهُ] فِي حَالِ التَّأْتِي مَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ فِي حَالِ التَّعَذُّرِ. وَكُلُّ هَذِهِ^٣ الْأَدَلَّةِ تَتَقَرَّرُ، وَ الْجَمِيعُ وَاضِحٌ.

[نفي أن يكون تأتي الفعل للطبع لا لحال القادر]

فإن قيل: ما يُنْكِرُونَ أَنْ تَكُونَ الْمُفَارَقَةُ بَيْنَ مَنْ تَأْتِي مِنْهُ الْفِعْلُ وَ بَيْنَ مَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ (٢٢) إِنَّمَا هِيَ لَطَبِيعٌ أَوْ قُوَّةٌ، لَا لِحَالِ الْقَادِرِ الَّتِي يُثْبِتُونَهَا؟!

١. في الأصل: «نقدر».

٢. «فيما صحَّحَ الْفِعْلُ»: أي في مقدار القدرة التي صحَّحت الْفِعْلَ وَ أَمَكَّنَتْ مِنْهُ؛ أَي جَعَلَتْهُ مُمَكِّنًا مَقْدُورًا. وَ العبارة بهذا المقدار مغلقة، وَ لعلَّه يمكن إصلاحها بحذف: «عليه في»، فتكون العبارة كالتالي: «فلا بدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ [حَمْلُ الثَّقِيلِ] لِنُقْصَانِ مَا صَحَّحَ الْفِعْلَ عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ حَمْلُ الثَّقِيلِ».

٣. في الأصل: «هذا».

٤. في الأصل: «يتقرب».

قلنا: الفعل إذا صحَّ مِنَ الجُمْلَةِ دُونَ أَحَادِهَا، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُصَحِّحٍ يَرْجِعُ إِلَى مَنْ تَأْتِي مِنْهُ الْفِعْلُ، وَهِيَ الْجُمْلَةُ دُونَ أَحَادِهَا؛ فَإِنَّ الطَّبَعَ وَالْقُوَّةَ الَّتِي تَذْكُرُونَهُمَا لَا تَخْلُو مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَى حُكْمِهِ مَقْصُوراً عَلَى مَحَلِّهِ لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَ [إِمَّا أَنْ] تَكُونَ^١ الْمُشَارَكَةُ [مِنْ الْأَحَادِ]^٢ لِلْجُمْلَةِ، حَتَّى يَرْجِعَ حُكْمُهُ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَيُوجِبُ لَهَا حَالاً.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، فَهُوَ^٣ بَاطِلٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اعْتِبَارِ مَنْ تَأْتِي مِنْهُ الْفِعْلُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْجُمْلَةُ دُونَ أَجْزَائِهَا، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُصَحِّحُ رَاجِعاً إِلَيْهَا. وَإِنْ كَانَ الثَّانِي، فَهُوَ خِلَافٌ فِي عِبَارَةٍ، وَالْمَعْنَى الَّذِي أَرَدْنَاهُ قَدْ صَحَّ، وَالْعِبَارَةُ لَا مُضَايَقَةَ فِيهَا.^٤

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ كَوْنُ الْقَدِيمِ قَادراً يَقْتَضِي وجودَهُ، وَ مِثْلُ الْمَقْضِيِّ بِحَالٍ أَنْ يَحْصَلَ وَ لَا يَكُونَ مَقْضِياً؟ فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ كَوْنُ أَحَدِنَا قَادراً يَقْتَضِي أيضاً وجودَهُ، وَ هَذَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ - وَ هُوَ كَوْنُهُ قَادراً - يَقْتَضِي أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْأَحَادِ، وَ هُوَ الْوُجُودُ.

قلنا: إِنَّمَا مَنَعْنَا أَنْ تَقْتَضِيَ الصِّفَةُ الرَّاجِعَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْأَبْعَاضِ - فِيمَا يَقْتَضِي - اقْتِضَاءَ التَّأْثِيرِ لَا اقْتِضَاءَ الدَّلَالَةِ. وَ كَوْنُ الْقَادِرِ قَادراً إِنَّمَا يَقْتَضِي

١. في الأصل: «و تكون»، والصحيح ما أثبتناه؛ لتكون عِدْلاً لـ «إمّا» السابقة.

٢. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض، وقد أثبتناه لمقتضى السياق.

٣. في الأصل: «فهي».

٤. فإنهم يكونون حينئذ قد سَمَوْا القدرة طبعاً، وَ لَا مَشَاخَةَ فِي الْعِبَارَةِ. انظر: تمهيد الأصول،

وجوده اقتضاء الدلالة له، لا اقتضاء التأثير. والفعل إذا صحَّ من الجملة، فلا بُدَّ من مؤثرٍ في صحته يرجع إلى الجملة.

[دلالة تعذر الفعل على انتفاء القدرة، و شرط ذلك]

فإن قيل: إذا كان تأتي الفعل يدُلُّ على أن فاعله قادرٌ^١ على اختصاصه بالحال التي ذكرتموها، فقولوا: إن تعذره يدُلُّ على نفي ذلك.

قلنا: ليس يجب في الأدلة العكس، فليس يجب إذا دلَّ الشيء على حكم من الأحكام، أن يدُلَّ عكسه على عكس ذلك الحكم.

على أنا نقول: إن تعذر الفعل بشرط ارتفاع الموانع يدُلُّ على أن من تعذر عليه ليس بقادر.

فإن قيل: وكيف الطريق إلى أن تعلموا ذلك من حاله؟

قلنا: بأن نعلم قوة دواعي أحدينا إلى الفعل و وفورها، و ارتفاع الموانع المعقولة، فنحكم بالتعذر، ثم ننظر إن كان المتعذر هو جنس الفعل و مجرد وجوده، حكمنا بنفي كونه قادراً.

و إن كان المتعذر وقوعه على بعض الوجوه، حكمنا بارتفاع ما به يقع على ذلك الوجه؛ من علم أو غيره، و إن كان قادراً^٢.

فإن قيل: فالأ شَرَطْتُمْ في صحة الفعل و وقوعه و دلاليته على كونه قادراً ما اشتَرَطْتُمُوهُ في تعذره من ارتفاع الموانع؟

١. في الأصل: «قادرون».

٢. في الأصل: «حكمنا بارتفاع ما به يقع على ذلك الوجهين: علم أو غيره، فإن كان قادراً». و الأنسب ما أثبتناه؛ فإن عبارة الأصل مضطربة كما لا يخفى.

قلنا: اشتراط ذلك فيما ذكرتموه لا معنى له؛ لأن وقوع الفعل ينفي حصول مانع منه، وليس كذلك تعذره؛ لأنه قد يتعذر لمانع مع كون القادر قادراً. وربما^١ يتعذر لغير مانع، فيدل على انتفاء حال القادر. والموضعان مختلفان، على ما ترى. فإن قيل: كيف تثبتون الممنوع قادراً، ومفارقة من صح الفعل [منه]^٣ له كمفارقته لغيره ممن تنفون^٤ كونه قادراً؟

قلنا: قد علمنا أن الممنوع إذا ارتفع المنع، فعل وهو على ما كان عليه من غير تجدد حال أخرى. ومن ليس بقادر لا يقع منه الفعل مع ارتفاع الموانع إلا بتجدد حال أخرى. فبان الفرق بين الأمرين.

[نفي أن يكون تعذر الفعل ناشئاً من ثبوت حال]

فإن قيل: ما أنكرتم أن تكون الحال^٥ إنما تثبت [لمن]^٦ تعذر عليه الفعل، ويصح الفعل ممن لم يكن عليها^٧، بالعكس مما^٨ تقولونه؛ لأنكم تزعمون أن صحة الفعل ترجع إلى إثبات حال^٩، وتعذره يرجع إلى نفيها، وتزعمون^{١٠}

١. في الأصل: «مع كونه».

٢. في الأصل: «ما» بدل «ربما»، والأصح ما أثبتناه بشهادة السياق وإن كان لـ «ما» في الأصل وجه على تكلف.

٣. العبارة مغلفة، ولعله يمكن إصلاحها كما يلي: «ومفارقته [أي الممنوع] لمن صح الفعل منه [أي القادر] كمفارقته لغيره».

٤. في الأصل: «ينفون».

٥. أي حال العجز، لا القدرة.

٦. في الأصل: «من».

٧. يقرأ في الأصل: «علمها»، ولا محصل له، والضمير في «عليها» راجع إلى «الحال».

٨. في الأصل: «فما».

٩. أي حال القدرة، لا العجز.

١٠. في الأصل: «يزعمون».

أَنَّهُ لَا حَالٌ (٢٣) لِلْعَاجِزِ بِكَوْنِهِ عَاجِزًا؟^١

قُلْنَا: لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا سُئِلْنَا عَنْهُ، لَكَانَ الْمَعْدُومُ مِنَ الْجَوَاهِرِ لَا يَخْلُو: مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ،^٢ أَوْ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهَا.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا، وَجِبَ أَنْ يَصِحَّ الْفِعْلُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ صَحَّتَهُ عَلَى هَذَا الْفَرَضِ يَقْدَحُ نَفْيَ هَذِهِ الْحَالِ.^٤

وَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا، فَلَا بُدَّ^٥ مِنْ رُجُوعِهَا إِلَى ذَاتِهِ؛ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَرْجَعَ فِيهِ إِلَى مَعْنَى لَا يُوْجِبُ لغيرِهِ صِفَةً إِلَّا بِأَنْ يَخْتَصَّ بِهِ نِهَآيَةُ الْاِخْتِصَاصِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَخْتَصَّ الْمَعْنَى بِالْجَوْهَرِ إِلَّا بِأَنْ يَحُلَّهْ، وَ الْجَوْهَرُ الْمَعْدُومُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لغيرِهِ. وَ لَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَرْجَعَ الصِّفَةُ فِيهِ إِلَى الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَجَدِّدَةٍ فِي رُجُوعِهَا إِلَى ذَاتِهِ، [و] مَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ^٦ [مِنْ] قَبِيلِ الْجَوَاهِرِ، لَا يَصِحُّ مِنْهَا الْفِعْلُ وَإِنْ دَخَلَتْ فِي الْوُجُودِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.^٧

١. يريد في هذا الإشكال أن يقلب صورة البحث فيقول: لِمَ لَا نقول: إِنَّ الْعَاجِزَ عَنِ الْفِعْلِ إِنَّمَا يَعِجُزُ عَنْهُ لثبوت حال «العجز» فيه، لَا لانتفاء حال «القدرة» عنه كما تزعمون؟ وَ بِنَاءً عَلَيْهِ إِنَّمَا يَصِحُّ الْفِعْلُ مِنَ الْقَادِرِ لانتفاء حال «العجز» عنه، لَا لثبوت حال «القدرة» فيه.

٢. أَيَّ حَالٍ «العجز» الَّتِي ادَّعَاهَا السَّائِلُ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «هَذَا».

٤. كَذَا، وَ الْمُرَادُ وَاضِحٌ، وَ هُوَ أَنَّ صَحَّةَ الْفِعْلِ مِنَ الْجَوْهَرِ الْمَعْدُومِ مُتَرَتِّبَةٌ عَلَى نَفْيِ هَذِهِ الْحَالِ، أَيَّ حَالٍ «العجز». هَذَا بِنَاءً عَلَى الْفَرَضِ الَّذِي فَرضَهُ السَّائِلُ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «وَلَا بُدَّ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ».

٧. الْعِبَارَةُ الْأَخِيرَةُ مُضْطَرِبَةٌ، وَ لَكِنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ: لَوْ كَانَتْ تِلْكَ الْحَالُ ذَاتِيَّةً لَوْجِبَ أَنْ لَا يَصِحَّ الْفِعْلُ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَإِنْ دَخَلَتْ فِي الْوُجُودِ؛ لِأَنَّهَا مَعَ الْوُجُودِ لَا تَخْرُجُ عَنْ تِلْكَ الْحَالِ الذَّاتِيَّةِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْجَوَاهِرَ إِذَا دَخَلَتْ فِي الْوُجُودِ صَحَّ مِنْهَا الْفِعْلُ. انْظُرْ: تَهْيِيدُ الْأَصُولِ،

على [أَنْ] النَّفْيِ^١ و ما يَجْرِي مَجْرَاهُ، لا يَرْجِعُ إلى الجُمْلَةِ، و صَحَّةُ الْفِعْلِ تَرْجِعُ^٢ إِلَيْهَا، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَضِي لَصَحَّةِ الْفِعْلِ ما يَرْجِعُ إلى مَنْ صَحَّ مِنْهُ، و هو الجُمْلَةُ.

و بعدُ، فَإِنَّ النَّفْيَ لا تَخْتَصُّ به ذَاتٌ دُونَ غَيْرِهَا، و هذا يوجبُ صَحَّةَ الْفِعْلِ الْوَاحِدِ مِنْ فَاعِلِينَ كَثِيرِينَ، و ذَلِكَ مُحَالٌ.

[كيفية دلالة صحة الفعل على القدرة]

فإن قيل: خَبَرْنَا عن الْفِعْلِ، كَيْفَ يَدُلُّ على أَنَّ مَنْ صَحَّ مِنْهُ قَادِرٌ؟ و في أَيِّ الْأَحْوَالِ يَقْتَضِي كَوْنَهُ قَادِرًا؟

قُلْنَا: الْفِعْلُ إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً، فَإِنَّمَا يَدُلُّ على أَنَّ فاعله قَادِرٌ قُبَيْله بِحالٍ واحدة. و على ذَلِكَ يَدُلُّ ما وَقَعَ مِنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى مِنَ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّ مَدْلُولَ الْأَدَلَّةِ لا يَخْتَلِفُ، و إِنَّمَا يُعْلَمُ أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ فِيمَا لَمْ يَزَلْ و لا يَزَالُ بِدَلِيلٍ آخَرَ، كما يُعْلَمُ أَنَّهُ - جَلَّ و عَزَّ - يَقْدِرُ على جَمِيعِ الْأَجْنَاسِ و مِنْ كُلِّ جَنْسٍ على ما لا يَتَنَاهَى بِأَدَلَّةٍ أُخَرَ. و سَيَجِيءُ الْكَلَامُ في ذَلِكَ مَفْصَلاً بَعُونَ اللَّهِ تَعَالَى؛^٣ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ على اسْتِحْقَاقِهِ تَعَالَى هَذِهِ الصِّفَاتِ لِنَفْسِهِ.

[اختصاص دلالة حدوث الفعل على القدرة فقط، لا أكثر]

فإن قيل: فَهَلْ يَدُلُّ حُدُوثُ الْفِعْلِ على أَكْثَرَ مِنْ كَوْنِ فاعله قَادِرًا؟ قُلْنَا: الَّذِي يَقُولُهُ أَبُو هَاشِمٍ في ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ على كَوْنِ فاعله قَادِرًا و حَيًّا

١. أي نفى حال «العجز» الذي ادعى السائل أنه - أي هذا النفي - يقتضي صحة الفعل.

٢. في الأصل: «يرجع».

٣. يأتي في ج ١، ص ٢٢٧.

و موجوداً، و رُبَّمَا مَضَى فِي كَلَامِهِ مَا يَقْتَضِي خِلَافَ هَذَا.

فَالصَّحِيحُ أَنَّ مَجْرَدَ حَدُوثِ الْفِعْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ كَوْنِ فَاعِلِهِ قَادِرًا، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ حَيًّا وَ مَوْجُودًا [بِدَلَالِ أَخْرَى غَيْرِ حَدُوثِ الْفِعْلِ]^١.

[الدليل الأول]

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، أَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي لِكُونِ الْفَاعِلِ عَلَيْهَا صَحَّ مِنْهُ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَلُّقَ لَهُ إِلَّا بِهَذِهِ الصِّفَةِ. وَ مَا صَحَّحَ الْفِعْلَ هُوَ كَوْنُ الْقَادِرِ قَادِرًا دُونَ غَيْرِهِ، وَ لَوْ جَازَ أَنْ يُدَّعَى دَلَالَةُ الْفِعْلِ عَلَى كَوْنِهِ مَوْجُودًا وَ حَيًّا - مَعَ أَنَّهُ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِهَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ - لَجَازَ أَنْ يُدَّعَى دَلَالَتُهُ عَلَى صِفَاتٍ كَثِيرَةٍ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَبَيِّنُهُ وَ يَبَيِّنُهَا تَعَلُّقًا.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعَى أَنَّ صَحَّةَ الْفِعْلِ يُوَثِّرُ فِيهَا كَوْنُهُ مَوْجُودًا وَ حَيًّا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِهَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ تَأْثِيرٌ فِي صَحَّةِ الْفِعْلِ مَجْتَمِعَةً مَفْتَرِقَةً، لَوَجِبَ أَنْ يَصِحَّ الْفِعْلُ مِمَّنْ حَصَلَتْ لَهُ الصِّفَتَانِ وَ إِحْدَاهُمَا إِذَا ارْتَفَعَتِ الْمَوَانِعُ كَمَا يَجِبُ صَحَّةُ الْفِعْلِ مِمَّنْ كَانَ قَادِرًا، وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.

[الدليل الثاني]

و يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَجْرَدَ الْفِعْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ كَوْنِ فَاعِلِهِ قَادِرًا: أَنَّ النِّظَرَ إِذَا وَقَعَ فِي دَلِيلٍ وَاحِدٍ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ وَ إِنْ كَثُرَ^٢، لَا يُؤَلِّدُ عُلُومًا مُخْتَلِفَةً؛ أَلَا تَرَى أَنَّ النِّظَرَ فِي إِحْكَامِ الْفِعْلِ وَ اتِّسَاقِهِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ وَ إِنْ كَثُرَ، لَا يُؤَلِّدُ عُلُومًا مُخْتَلِفَةً؛ مِنْ

١. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مَتَا، أَضْفَاهُ لاحتياج العبارة في الاستقامة إليه.

٢. أَي: وَ إِنْ كَثُرَ النِّظَرُ.

حَيْثُ كَانَتْ الدَّلَالَةُ وَاحِدَةً و [مِنْ] وَجْهِ وَاحِدٍ^١. أَنْتَجَتْ^٢ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ النِّظَرُ إِلَى مَجْرَدِ الْفِعْلِ لَا يُؤَدِّي إِلَى كَوْنِ فَاعِلِهِ قَادِرًا وَ حَيًّا وَ مَوْجُودًا؛ لِأَنَّ الْعُلُومَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ مُخْتَلِفَةٌ.

١. في الأصل: «و وجهاً واحداً».

٢. الكلمة غير واضحة المعالم، و لعلها تُقرأ بالصورة التي أثبتناها.

[الفصل الثاني]

[في الدلالة على أن مُحْكِم الأفعال عالم]^١

[الذي يدلُّ على ذلك: أَنَا وَجَدْنَا فِي الشَّاهِدِ ذَاتَيْنِ يَصِحُّ مِنْ إِحْدَاهُمَا الْفَعْلُ الْمُحْكَمُ، وَ يَتَعَذَّرُ عَلَى الْأُخْرَى مَعَ مِشَارَكَيْهَا لَهَا فِي جَمِيعِ صِفَاتِهَا مِنْ كَوْنِهَا مَوْجُودَةً حَيَّةً قَادِرَةً. فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ تَخْتَصَّ الذَّاتُ الَّتِي يَصِحُّ مِنْهَا الْإِحْكَامُ بِصِفَةٍ لَيْسَتْ حَاصِلَةً لِلْأُخْرَى.]

وَ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ صِفَةٍ، وَ وَجَدْنَا أَهْلَ اللَّغَةِ يُسْمَوْنَ مَنْ كَانَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ «عَالِمًا»، فَقَدْ أَثْبَتْنَا الصِّفَةَ عَقْلًا، وَ رَجَعْنَا فِي التَّسْمِيَةِ إِلَى أَهْلِ اللَّغَةِ.^٢
وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ بِالنَّظَرِ^٣ فِي مُحْكَمٍ مِنَ الْفِعْلِ، وَ أَنَّهُ

١. العنوان منّا، وَ هُوَ الْمَطَابِقُ لِمَا هُوَ مَعْمُولٌ فِي نِظَائِرِ هَذَا الْكِتَابِ مِنْ كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، حَيْثُ يَبْحَثُونَ فِيهَا - بَعْدَ الْكَلَامِ فِي كَوْنِهِ تَعَالَى قَادِرًا - عَنْ كَوْنِهِ سَبْحَانَهُ عَالِمًا وَ يَعْزِزُونَهُ بِعَنْوَانٍ خَاصٍّ مُسْتَقِلٍّ. رَاجِعْ: شَرْحَ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، ص ١٠١؛ تَقْرِيبَ الْمَعَارِفِ، ص ٧٣؛ الْاِقْتِصَادَ لِلشَّيْخِ الطُّوسِيِّ، ص ٥٤.

٢. قَمْنَا بِإِضَافَةِ الدَّلِيلِ عَلَى صِفَةِ الْعِلْمِ مِنْ خِلَالِ الرَّجُوعِ إِلَى دَلِيلِ صِفَةِ الْقُدْرَةِ وَ الْحَيَاةِ، كَمَا رَجَعْنَا فِي ذَلِكَ إِلَى كِتَابِ شَرْحِ جَمْعِ الْعِلْمِ وَ الْعَمَلِ، ص ٤٧ - ٤٨. وَ السَّبَبُ الَّذِي دَعَانَا إِلَى إِضَافَةِ هَذَا الدَّلِيلِ هُوَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ سَوْفَ يَشِيرُ إِلَيْهِ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، أَيْ فِي ج ١، ص ١٣٥ وَ ج ٢، ص ٢٨٨، وَ هُوَ يَدُلُّ عَلَى سَقُوطِ هَذَا الدَّلِيلِ مِنْ نَسَخَتِنَا، كَمَا أَنَّ الْمُصَنِّفَ قَامَ بِذِكْرِ دَلِيلِ الْقُدْرَةِ وَ الْحَيَاةِ فِي بَدَايَةِ الْفَصْلِ الْمُخَصَّصِ لَهَا، وَ لِذَلِكَ قَمْنَا بِإِضَافَةِ دَلِيلِ الْعِلْمِ فِي بَدَايَةِ هَذَا الْفَصْلِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «بِالنَّظَرِ»، وَ الْأَنْسَبُ - بِلِ الصَّحِيحِ - مَا أَثْبَتَاهُ.

يُسْتَدَلُّ به على أَنَّ فاعله قادرٌ و عالِمٌ في الخبر (٢٤)، والاستدلال^١ على أَنَّ فاعله قادرٌ و مريدٌ.

لأنَّ الفعلَ المُحكَّم لم يَدُلَّ على الصفتين من وجهٍ واحدٍ، بل من وجهين؛ ألا ترى أَنَّهُ دَلَّ بمجرَّد وقوعه على أَنَّهُ قادرٌ، و يَكُونُ خَبَرًا على أَنَّهُ مريدٌ؟ و قد احترزنا عن هذا السؤال في كلامنا بقولنا: «و من وجهٍ واحدٍ».

[نقل أدلة أبي هاشم حول مقدار دلالة الفعل، و مناقشتها]

و قد تعلق أبو هاشم في نُصرة قوله الذي حكيناها^٢ بأشياء^٣:

منها: أَنَّ الفعلَ كما لا يَصِحُّ إلَّا من قادرٍ، كذلك لا يَصِحُّ إلَّا من حيٍّ موجودٍ، فيجبُ أن يَدُلَّ على الكلِّ.

[و] منها: أَنَّهُ لا يَصِحُّ أن يَعْلَمَ أَحَدٌ بالذاتِ قدرةً^٤، و هو لا يَعْلَمُ صحَّةَ كونها قادرةً، و لا يجوزُ أن يَعْلَمَ صحَّةَ كونها قادرةً و هو لا يَجِدُ^٥ أَنها حَيَّةٌ؛ لأنَّ العِلْمَ بَأَنِّ الحَيِّ حَيٌّ هو العِلْمُ بَأَنَّهُ يَصِحُّ أن يَقْدِرَ و يَعْلَمَ.

و منها: أَنَّهُ كما لا يجوزُ أن يُعْلَمَ صحَّةَ كونها - بكونِ الذاتِ قادرةً - غيرَ موجودةٍ و لا حَيَّةٍ، كذلك لا يجوزُ أن تُعْلَمَ^٦ قادرةً من غيرِ أن تُعْلَمَ حَيَّةً موجودةً.

١. «الاستدلال» مجرور عطفاً على «محكم» في قوله: «في محكم»، كما أَنَّ قوله: «و أَنَّهُ يستدلُّ به» أيضاً معطوف عليه، أي في محكم من الفعل، و في أَنَّهُ يستدلُّ به إلى آخره، و في الاستدلال على أَنَّ فاعله قادر و مريد.

٢. و هو أَنَّ الفعل يَدُلُّ على أَنَّ فاعله قادر و حيٍّ و موجود. و قد تقدم نقل هذا القول قبل قليل.

٣. في الأصل: «أشياء».

٤. أي يعلم كون الذات قادرة.

٥. في الأصل: «و هو أن يجهد»، و لا محصل له.

٦. في الأصل: «يعلم».

و الجواب عن أول ما تعلق به: أن المعتبر فيما يدُلُّ الفعل عليه هو ما يصحُّ^١ الفعل، و لولا حصوله لما صحَّ. و لا اعتبار بما صحَّ ما صحَّ الفعل؛ ألا ترى أنه كما أن القادر لولا كونه حياً موجوداً لما صحَّ كونه قادراً، وكذلك لولا وجود القدرة - التي لولا حصولها^٢ - لما كان قادراً؟! و الفعل مع ذلك لا يدُلُّ على جميع ما ذكرناه و إن كان له^٣ حظٌّ في تصحيح ما صحَّحه. وكذلك دليل حدوث الجسم لا يدُلُّ على أن له محدثاً،^٤ و إن كان لولا محدثه لما حدث. فقد بان أن الذي تعلق به غير لازم، و أن الفعل إنما يجب أن يدُلُّ على ما صحَّحه بغير واسطة، و لا حظ له في الدلالة على ما سوى ذلك.

و يقال له فيما تعلق به ثانياً: إن العلم بأنه حي ليس متعلقه أنه يصح [كونه قادراً عالماً]، و إنما هو علم بكونه على حالٍ تصحُّ^٥ كونه قادراً عالماً. كما أن العلم بأنه عالم^٦ ليس هو علماً بصحة الفعل [المحكم]، و إنما هو علم بكونه على حالٍ يصحُّ معها [الفعل] المحكم؛ و ذلك أن الجاهل إنما لم يتأت منه الفعل المحكم؛ لأنه ليس بعالم، و إن كان في كونه غير عالمٍ يصاحِب كونه جاهلاً؛ ألا ترى أنه قد يتعذَّر عليه [الفعل المحكم] مع انتفاء العلم و الجهل جميعاً؟!

١. في الأصل: «يصح»، و ما أثبتناه مؤيد بالسياق.

٢. كذا، و يبدو أن في العبارة سقطاً.

٣. في الأصل: «في» بدل «له»، و ما أثبتناه هو الأولى و الأنسب، بقرينة قوله: «و لاحظ له».

٤. في الأصل: «حظ»، و لا محصل له، و لعله تصحيف لما أثبتناه.

٥. و إنما لابد من استئناف دليل آخر لإثبات حاجة الجسم إلى محدث كما تقدَّم في هذا الكتاب.

٦. في الأصل يقرأ: «تصحیح»، و هو سهو أو تصحيف كما هو واضح.

٧. في الأصل: «قادر» بدل «عالم»، و الصحيح ما أثبتناه؛ بقرينة قوله: «و ذلك أن الجاهل لم يتأت منه الفعل المحكم».

فإن قيل: فبأي طريق يُعلم في الغير أنه جاهل؟

قلنا: بأن يُضطرَّ إلى اعتقاد به يُعلم بطلانه، وهذا مثل علمنا باعتقاد المُجبرَّة و
المُشبهة لِمناهيها إصراراً،^١ و علمنا بالدليل بطلان ذلك الاعتقاد.

[عدم قيام الاعتقاد والظن مقام العلم في صحة الفعل المحكم]

فإن قيل: ألا جَوَزْتُم أن يَقومَ الاعتقادُ أو الظنُّ مقامَ العلم^٢ في صحَّة وقوع الفعلِ
مُحكماً^٣، فإذا كانَ تَعَذُّرُ الفعلِ^٤ على بعضِ القادرينَ دونَ بعضٍ يَدُلُّ على
مُفارقة^٥، فالأ^٦ جاز أن تكونَ هذه المُفارقةُ هي الاعتقادُ والظنُّ؟^٧
قلنا: الاعتقادُ الذي لَيْسَ بعلمٍ والظنُّ، لا يَتَضَيَّانِ السُّكُونُ^٨ الذي معه يَقَعُ

١. هكذا تقرأ هاتان الكلمتان، ومعناها غير واضح.

٢. الاعتقاد: هو عقد القلب على ثبوت أمر أو نفيه، فإن كان معتقده على ما تناوله الاعتقاد مع سكون النفس كان علماً، وإن لم يكن الاعتقاد علماً لم يخرج من أن يكون تقليداً أو تبخيئاً أو جهلاً، أما التقليد فهو قبول قول الغير من غير مطالبة بحجة، وأما التبخيئ فهو أن يسبق المرء إلى اعتقاد ابتداءً مع فقد كل ما يدعو إليه، وأما الجهل فهو الاعتقاد الذي لا يكون معتقده على ما تناوله.

و أما الظن فهو ما قوي عند الظان كون المظنون على ما ظنه، مع تجويز أن يكون على خلافه، و هو ليس من الاعتقادات. الرسائل العشر للشيخ الطوسي، ص ٧٤ - ٧٥؛ الحدود، ص ٩٠؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٦٣.

٣. يريد السائل إبطال دلالة الفعل المحكم على العلم، والقول بأنه يدل على الاعتقاد أو الظن.

٤. في الأصل: «يعذر».

٥. أي الفعل المحكم.

٦. أي مفارقة بين الفواعل، فبعضهم قادر على الفعل المحكم، والبعض الآخر ليس كذلك.

٧. في الأصل: «و ألا».

٨. فالقادر على الفعل المحكم يكون معتقداً أو ظاناً، و غير القادر عليه لا يكون كذلك.

٩. في الأصل: «سكون».

التصرف في إحكام الفعل و اتساقه، فإذا كان الفعل هو المُقتَضَى لذلك دون غيره، وجب أن ينوب غيره منابه.

يُبَيِّنُ ما ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ مَنْ جُنَّ أَوْ سَكِرَ بَعْدَ أَنْ كَانَ عَالِمًا بِتَرْتِيبِ الْمَذَاهِبِ أَوْ بَعْضِ الصَّنَائِعِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ بَعْدَ سُكْرِهِ أَوْ جُنُونِهِ^١، مِنْ تَرْتِيبِ الْمَذَاهِبِ وَالصَّنْعَةِ، مَا كَانَ يَقَعُ قَبْلَ ذَلِكَ. وَ السُّكْرُ وَالْجُنُونُ لَا يَنْفِيَانِ الْإِعْتِقَادَ، وَإِنَّمَا يَنْفِيَانِ الْعِلْمَ.

وأيضاً: مَنْ^٢ ظَنَّ حُرُوفَ الْكِتَابَةِ عَلَى التَّفْصِيلِ، وَلَمْ يَفْعَلْهَا، يَتَفَاوَتْ حَالُهُ فِي الْكِتَابَةِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ [عارفاً^٣ بِالْجُمْلَةِ الْكِتَابَةِ.

وَيُبَيِّنُ أَيْضاً صَحَّةَ ما ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ الْمُمارِسَ^٤ الصَّانِعَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ وَبَادِنِي مُمارِسَةٍ مَا يَصِحُّ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ. وَ لَيْسَ (٢٥) يَمْتَنِعُ أَنْ يَحْصَلَ الظَّنُّ بِبَادِنِي مُمارِسَةٍ، وَإِنَّمَا الْعِلْمُ هُوَ الَّذِي يَمْتَنِعُ فِي تِلْكَ الْحَالِ.

وأيضاً: فَإِنَّ الْفِعْلَ الْمُحْكَمَ يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِ فاعله بصفة، يَجِبُ إِذَا حَصَلَ الْوَاحِدُ مِنْهَا عَلَيْهَا أَنْ تَسْتَمِرَّ^٥ مَعَ كَمَالِ عَقْلِهِ، حَتَّى إِذَا زَالَتْ أَخْلَ ذَلِكَ بِكَمَالِ عَقْلِهِ. وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ فِي أَحَدِنَا أَنْ تَتَأْتِيَ^٦ مِنْهُ الْكِتَابَةُ بُرْهَةً مِنَ الزَّمَانِ، ثُمَّ تَعْذَرَ مَعَ وَفُورِ قُدْرِهِ وَ كَوْنِهِ مَحَلًّا كَامِلًا الْعَقْلِ. وَ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ اسْتِمْرَارَ الْإِعْتِقَادِ أَوْ الظَّنِّ لَا يَجِبُ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى كَمَالِ الْعَقْلِ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِقَادَ إِنْ كَانَ وَاقِعًا عَلَى شُبْهَةٍ، فَإِنَّ الْإِنْتِقَالَ عَنْهُ

١. أي بعد حصول السكر و الجنون و تلبسه بهما، لا بعد زوالهما.

٢. في الأصل: «فمن».

٣. بدل ما بين المعقوفين بياض في الأصل.

٤. في الأصل: «الممارين». و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «بأدنى ممارسة».

٥. في الأصل: «يستمر».

٦. في الأصل: «يتأتى».

يَجُوزُ مع كمالِ العقلِ. و كذلكَ إنْ كَانَ تَقْلِيداً أو تَبْخِيئاً. و لا شُبْهَةً أَيْضاً في أَنْ
الانتقالَ عَلَى الظَّنِّ به مع كَمَالِ العقلِ سَائِغٌ. و إِذَا ثَبَّتَ هَذَا وَجِبَ استمرارُ ما له صَحُّ
الْفِعْلِ الْمُحْكَمُ، و كَانَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ لا تَصِحُّ إِلَّا في الْعِلْمِ دُونَ الِاعْتِقَادِ؛ لَصَحَّةِ
استمرارِ أَحَدِنَا عَالِماً بِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ مع كَمَالِ عَقْلِهِ، فَصَحَّ ما ذَكَرْنَاهُ.

[أدلة إثبات أنه تعالى عالم]

[الدليل الأول]

و إِذَا ثَبَّتَ^١ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي دَلَالَةِ الْفِعْلِ الَّذِي أَوْضَحْنَاهُ عَلَى كَوْنِ
فَاعِلِهِ عَالِماً، وَ وَقَعَ مِنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى مِنَ الْأَفْعَالِ ما يَزِيدُ^٢ في الإحكامِ عَلَى كُلِّ ما
يُظْهَرُ مِنَّا - كَالإِنْسَانِ، وَ ما فِيهِ مِنْ بَدَائِعِ الْحِكْمَةِ، وَ غَيْرِهِ -، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَالِماً؛
لأنَّ مدلولَ الدَّلَالَةِ لا يَخْتَلِفُ.

فإن قيل: إن كَانَ ما يَظْهَرُ فِيهِ الْحِكْمَةُ هُوَ التَّأْلِيفُ وَ التَّرْتِيبُ دُونَ مَجَرَّدِ الذَّوَاتِ،
فما أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ فاعِلُ هَذِهِ التَّأْلِيفَاتِ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى، فلا يَدُلُّ خَلْقُ الْإِنْسَانِ وَ ما
جَرَى مَجْرَاهُ عَلَى كَوْنِهِ عَالِماً؟

قُلْنَا: هَذَا السُّؤَالُ سَقَطَ بِاعْتِبَارِ أَوَّلِ حَيٍّ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّهُ لا يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى
فِي تَأْلِيفِهِ وَ تَرْكِيبِهِ ما ذَكَرَ مِنْ كَوْنِهِ فِعْلاً لغيرِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّا فَرَضْنَا كَوْنَهُ أَوَّلَ
الْأَحْيَاءِ، وَ إِذَا كَانَ تَأْلِيفُ أَوَّلِ حَيٍّ كَتَايِفَ جَمِيعِ الْأَحْيَاءِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى عِلْمِ فاعِلِهِ،
ثَبَّتَ ما أَرَدْنَاهُ.

١. في الأصل: «ثبت».

٢. في الأصل: «يزيد».

[الدليل الثاني]

و أيضاً: ^١ فَإِنَّ التَّأْلِيفَ لَا يَقَعُ مِنْ غَيْرِ الْقَدِيمِ تَعَالَى إِلَّا بِأَلَاتٍ مَخْصُوصَةٍ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْقَادِرُ يَقْدِرُ عَلَى بَعْضِهِ ^٢ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ^٣. وهذه الآلاتُ لَا تَحْصُلُ عَلَى الْوُجُوهِ الْمَخْصُوصَةِ وَالتَّرَكِيبِ حَتَّى يَصِحَّ اسْتِعْمَالُهَا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، إِلَّا مِنْ فِعْلِ عَالِمٍ حَكِيمٍ؛ لِأَنَّ ظُهُورَ الْحِكْمَةِ فِيهَا كَظُهُورِهَا فِيمَا يُسْتَعْمَلُ فِيهَا.

وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهَا ^٥ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ^٦ أَحَدَ الْقَادِرِينَ مِنَّا، كَانَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْآلَاتِ كَالْكَلَامِ فِيمَا تَقَدَّمَهَا ^٧، وَاتَّصَلَ ذَلِكَ [إِلَى] مَا لَا نِهَايَةَ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ لَهَا الْقَدِيمَ الَّذِي لَا يَقْدِرُ بِقُدْرَةٍ ^٨. وَهَذَا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ.

١. هذا جواب آخر عن الإشكال المتقدم، وهو في نفس الوقت دليل ثانٍ على أنه تعالى عالم كما سيأتي في نهاية هذا الجواب.

٢. يرى المصنّف والكثير من المتكلّمين أنَّ القديم تعالى قادرٌ لنفسه وغير قادرٍ بقدرته زائدة، وذلك لا يحتاج في أفعاله إلى آلاتٍ مخصصة، بينما كلُّ ما كان غير القديم تعالى فهو قادر بقدرته زائدة لنفسه، ولهذا يحتاج في أفعاله إلى آلاتٍ مخصصة. هذا ما يريد بيانه هنا، وإن كانت العبارة قاصرة، ولعلّه ناشئٌ من وجود سقط فيها.

٣. أي إلاّ بآلاتٍ مخصصة.

٤. في الأصل: «لظهورها».

٥. أي فاعل الآلات.

٦. من التركيب والتأليف المحكم.

٧. مراده أننا لو كنّا الفاعلين لتلك الآلات المحكمة، ونحن قادرون بقدرته، لاحتجنا إلى آلاتٍ أخرى كي نتمكن من فعل هذه الآلات، وأدّى ذلك إلى ما لا نهاية له من الآلات.

٨. بل يقدر لنفسه وذاته؛ فإنّ صفاته تعالى عين ذاته، لا زائدة عليها.

[الدليل الثالث]

و يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً - [أَي] عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ - : أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَالِماً، لَمَا صَحَّ أَنْ يَخْلُقَ الْقَدَرَ مِنَ الْأَجْزَاءِ الَّتِي يُحْتَاجُ^١ إِلَيْهَا فِي بَنِيَةِ الْحَيِّ، وَلَا الْقَدَرَ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ مِنَ الْحَيَاةِ وَالرُّطُوبَةِ وَالتَّبُوسَةِ، وَخَلَقَ الْأَجْزَاءِ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهَا^٢ مِنَ الْحَيَاةِ وَالرُّطُوبَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ.^٣

[الدليل الرابع]

و يَدُلُّ أَيْضاً: خَلَقَ الثَّمَارَ الْمَخْصُوصَةَ^٤، وَخَلَقَ الْأَشْيَاءَ الْمَخْصُوصَةَ، وَفِي أَوَانٍ مَخْصُوصٍ. وَيَجْرِي ذَلِكَ الْمَجْرَى مُؤَدِّئٌ رَأْيَانَهُ يُوَدِّئُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ عَلَى التَّحْدِيدِ، فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِأَوْقَاتِ الصَّلَاةِ، [و] لَوْلَا ذَلِكَ لَاخْتَلَفَ^٥ وَقْتُ أَذَانِهِ، وَ[لَمْ] يَجْرَ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ.

[الدليل الخامس]

و يَدُلُّ عَلَيْهِ خَلْقُهُ تَعَالَى فِي النَّاسِ شَهَوَاتٍ [و] غَيْرَهَا، وَاسْتِمْرَارُ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ غَيْرِ مُخْتَلِفَةٍ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ؛ لِأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى مَنْ أَعْلَمَ^٦ مِنَّا عَلَى بَعْضِ أَجْنَاسِ النَّبَاتِ بِسَوَادٍ، وَ عَلَى جَنْسٍ آخَرَ بِبَيَاضٍ، وَاسْتَمَرَّ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِماً حَتَّى

١. فِي الْأَصْل: «تَحْتَاج».

٢. فِي الْأَصْل: «إِلَيْهِ».

٣. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾. الْقَمَر (٥٤): ٤٩.

٤. فِي الْأَصْل: «الْمَخْصُوص» وَكَذَلِكَ فِي لَفْظَةِ «الْمَخْصُوصَةِ» الْآتِيَةِ.

٥. فِي الْأَصْل: «لَاخْتِلَاف».

٦. أَي وَضَعَ عِلَامَةً.

لا يَخْتَلِفُ وقوعُ العلامةِ (٢٦) فيه.

فإن قيل: ففي أيِّ حالٍ يَدُلُّ الفِعْلُ على أنَّ فاعله عالمٌ؟

قلنا: يَدُلُّ على أنَّه عالمٌ به في حالِ فِعْله و قَبْلَه بحالِهِ واحدةٍ إنْ كَانَ مُبْتَدَأً، وإنْ كَانَ مُسَبِّباً قُبَيْلاً إيجادِ سببه.

وإنما قلنا: إنَّه يَجِبُ أن يَكُونَ عالِماً به قَبْلَ وجودِهِ؛ لأنَّه لو لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لَمَا صَحَّ مِنْهُ الْقَصْدُ إِلَى إيجادِ الْمُحْكَمِ، وَالتَّعَمُّدُ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ.

وإنما قلنا: إنَّه يَجِبُ أن يَكُونَ عالِماً في الحالِ؛ لأنَّه لو لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لَمْ يَقَعِ الفِعْلُ الْمُحْكَمُ في تلكِ الحالِ، مع صحَّةِ وقوعِهِ غَيْرَ مُحْكَمٍ. وإذا وَقَعَ على وَجْهِهِ مع جَوَازِ وقوعِهِ على غَيْرِهِ، فلا بُدَّ^٢ مِنْ مُقْتَضٍ لذلِكَ حَاصِلٍ في الحالِ. فهذا ما تَقْتَضِيهِ^٣ دَلَالَةُ الفِعْلِ الْمُحْكَمِ.

وأما ما به يَتَبَيَّنُ كَوْنُهُ تَعَالَى عالِماً فيما لَمْ يَزَلْ وَ لا يَزَالُ، وَ عالِماً بِسَائِرِ المَعْلُومَاتِ، قَادِراً^٤ [فَسَنَذْكُرُهَا] فيما بَعْدَ.^٥

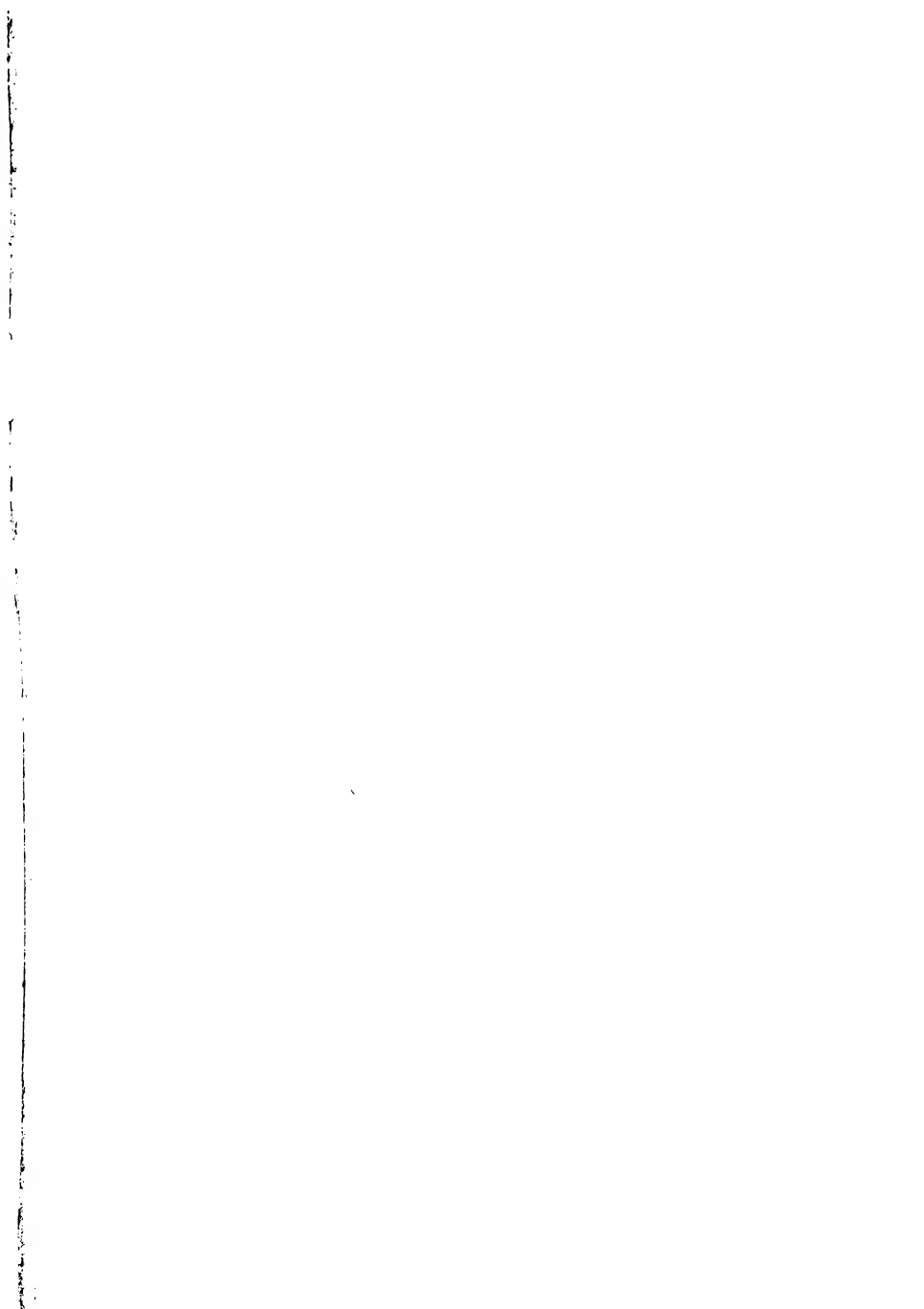
١. في الأصل: «وإن»، والواو زائدة، وهو واضح.

٢. في الأصل: «ولا بد».

٣. في الأصل: «يقتضيه».

٤. في الأصل: «قادر».

٥. راجع: ج ١، ص ٢٣٠ و ٢٢٧.



[ال] فصل [الثالث]

في الدلالة على أن صانع الأجسام حي^١

الذي يدل على ذلك: أنا وجدنا في الشاهد ذاتين يصح من إحداهما أن تكون عالمة قادرة، ومستحيل على الأخرى ذلك؛ فلا بُدَّ من أن يكون من صحت الصفات عليه مفارقاً لمن استحالت فيه بصفة من الصفات، على ما ذكرناه في باب القادر والعالم.^٢ وإذا كان لا بُدَّ من صفة، [و] وجدنا أهل اللغة يُسمون من كان على هذه الصفة «حيّاً»، ثبت ما قصدناه من المعنى واللفظ جميعاً.

فإن قيل: أشيروا إلى هاتين الذاتين اللتين أشرتم أن إحداهما يصح^٣ أن تكون قادرة عالمة، والأخرى يستحيل ذلك عليها.

قلنا: قد علمنا أن الجمادات وما جرى مجراها لا يجوز أن تكون^٤ - وهي على ما هي^٥ عليه - قادرة ولا عالمة. ومن كمال العقل العلم بما ذكرناه، وبالتفرقة بين من يصح ذلك عليه وبين ما لا يصح. والواحد منا يصح أن يعلم

١. في هامش الأصل: «في إثبات الحياة».

٢. تقدّم في ص ١١٧ و ١٢٧.

٣. في الأصل: «يصح».

٤. في الأصل: «يكون».

٥. في الأصل: «نفي» بدل «هي».

ما لَيْسَ هو الآنَ عالِماً به، و يَقْدِرَ على ما لَيْسَ هو الآنَ قادراً عَلَيْهِ. فثَبَّتَ المُفَارَقَةُ التي ذَكَرناها.

[عدم كون المفارقة ناشئة من حصول العلم والقدرة]

٨٣

و لَيْسَ لأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَلَعَلَّ المُفَارَقَةَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْجَمَادِ هي راجعةٌ إلى حُصُولِ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ^١؛ [فالجَمَادُ]: «لَيْسَ بِقَادِرٍ وَ لا عَالِمٍ» و الواحدُ مِنْكُمْ قَادِرٌ وَ عَالِمٌ! وَ ذَلِكَ: أَنَّهُ لو كَانَ الأمرُ على هذا، وَ كَانَتِ المُفَارَقَةُ هي بِحُصُولِ الصِّفَتَيْنِ، لَمَا كَانَ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ الْجَمَادِ فَرْقٌ فِي صَحَّتِهِمَا. كما أَنَّ القَادِرَ وَ العَالِمَ مِنَّا لَا يُفَارِقُ مَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ مِنَّا وَ لا عَالِمٍ، إِلَّا بِحُصُولِ الصِّفَتَيْنِ دُونَ صَحَّتِهِمَا. وَ قد عَلِمْنَا فِي الْجَمَادِ خِلَافَ ذَلِكَ، وَ أَنَّهُ مُفَارِقٌ لَنَا فِي الصِّحَّةِ، وَ لَوْلَا أَنَّهُ كَذَلِكَ لَجَرَى مَجْرَى مُفَارَقَةٍ مَنْ لَيْسَ بِعَالِمٍ مِنَّا لِلْعَالِمِ.

على أَنَّ أَحَدَنَا قد يَخْرُجُ مِنْ^٢ كَوْنِهِ قَادِراً وَ عَالِماً، وَ لا يَخْرُجُ مِنْ صَحَّةِ كَوْنِهِ مُدْرِكاً^٣، وَ أَنَّهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ. وَ كَذَلِكَ قد يَفْقِدُ الْعِلْمَ وَ الْقُدْرَةَ مِنْ بَعْضِهِ، وَ لَا^٤ يَخْرُجُ مِنْ صَحَّةِ الْإِدْرَاكِ. وَ كُلُّ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ،

١. لا إلى صَحَّةِ الْأَنْصَافِ بهما كما تَقَدَّمَ فِي الدَّلِيلِ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «عَنْ»، وَ الْأَوَّلَى مَا أَثْبَتْنَاهُ حِفْظاً لِّلْسِيَاقِ، وَ هَكَذَا فِي نِظَائِرِهِ الْآتِيَةِ.

٣. سَوْفَ يَأْتِي فِي مَبْحَثِ الْإِدْرَاكِ أَنَّ الَّذِي يَصَحُّحُ صِفَةُ الْإِدْرَاكِ هُوَ صِفَةُ الْحَيَاةِ، فَالْحَيُّ فَقَطْ هُوَ الَّذِي يَصِحُّ مِنْهُ الْإِدْرَاكِ. وَ الَّذِي يَرِيدُ أَنْ يَقُولَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا هُوَ أَنَّهُ قد يَفْقِدُ أَحَدُنَا الْعِلْمَ وَ الْقُدْرَةَ لَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ لَا يَخْرُجُ مِنْ صَحَّةِ الْإِدْرَاكِ، وَ قد ذَكَرْنَا أَنَّ صَحَّةَ الْإِدْرَاكِ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ الْحَيِّ، وَ هَذَا يَعْنِي أَنَّ أَحَدَنَا وَإِنْ كَانَ فَاقِداً لِلْعِلْمِ وَ الْقُدْرَةِ لَكِنَّهُ لَا يَكُونُ فَاقِداً لِلْحَيَاةِ، وَ مَقْتَضِي ذَلِكَ أَنَّ فَقْدَانَ الْعِلْمِ وَ الْقُدْرَةَ لَا يَنَافِي الْحَيَاةَ دَائِماً، وَ إِنَّمَا عَدَمُ صَحَّةِ الْعِلْمِ وَ الْقُدْرَةِ هُوَ الَّذِي يَنَافِيهَا، وَ هُوَ الْمَطْلُوبُ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «فَلَا»، وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، خَاصَّةً مَعَ مِلَاحَظَةِ قَوْلِهِ قَبْلَ قَلِيلٍ: «وَ لَا يَخْرُجُ مِنْ صَحَّةِ كَوْنِهِ مُدْرِكاً».

و يُفَارِقِ الْجَمَادَ بِكَوْنِهِ قَادِرًا وَ عَالِمًا.

[عدم صحة إثبات صفة أخرى غير الحياة]

فإن قيل: أليس بعض الذوات يصح أن يكون حياً دون بعض؟ فإن لم تثبتوا بينهما مفارقةً ترجع إلى صفة من الصفات، فقولوا بمثل ذلك فيمن^١ يصح أن يكون قادراً عالماً^٢.

قلنا: أما الذات (٢٧) التي يصح^٣ أن تكون حية، فلا بد فيها من أمر مفقود فيما لا يصح [فيه، و]^٤ ذلك الأمر هو^٥ ما يصح وجود الحياة معه من البنية^٦. وليس كل مفارقة بينهما يجب أن يكون حالاً من الأحوال، أو صفة من الصفات. و ليس يمكن أن يقال مثل ذلك فيمن^٧ صح أن يكون قادراً عالماً؛ لأن

١. في الأصل: «فمن».

٢. مفاد هذا الإشكال هو أنكم قد أثبتتم صفة الحياة من خلال التفرقة بين من يصح فيه العلم و القدرة، و من يستحيل فيه ذلك، فيمكن أن ننقل الكلام إلى صفة الحياة نفسها، فنقول: بعض الذوات تصح فيه الحياة، وبعضها الآخر تستحيل فيه، و هذا يقتضي إثبات صفة أخرى غير الحياة أدت إلى هذه التفرقة، و هو يستلزم إثبات صفات لا متناهية. و إن لم تثبتوا صفة جديدة هنا، فيجب أن لا تثبتوا صفة الحياة هناك، فيبطل الدليل المتقدم على الحياة. انظر: شرح الأصول الخمسة، ص ١٠٤.

٣. في الأصل: «تصح».

٤. في الأصل: «عن» بدل ما بين المعقوفين، و لا يستقيم به المعنى كما لا يخفى.

٥. في الأصل: «+ يصح»، و هو زائد لا محصل له.

٦. أي أن التفرقة بين ما تصح فيه الحياة و ما لا تصح فيه غير راجعة إلى صفة جديدة، بل راجعة إلى محل الحياة من بنية مخصوصة، و قدر معين من الرطوبة و اليبوسة، و مخارق الروح فيه. انظر: تمهيد الأصول، ص ٤١.

٧. في الأصل: «فمن».

المُصَحَّحَ لِهَاتَيْنِ^١ الصفتَيْنِ الراجعتَيْنِ إِلَى الجُمْلَةِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ صِفَةً رَاجِعَةً إِلَيْهَا؛ لِمَا قَدْ مَنَّا ذِكْرَهُ^٢ مِنْ أَنَّ الْمُصَحَّحَ لَصِفَةٍ أَوْ الْمُقْتَضِي لَهَا، لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ رَاجِعاً إِلَى الموصوفِ بِتِلْكَ الصِّفَةِ، وَأَنَّ الصِّفَةَ لَا تُصَحَّحُ^٣ أُخْرَى إِلَّا إِذَا كَانَ الموصوفُ بهما واحداً؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا زَيْدٌ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقْتَضِيَ^٤ وَلَا تُصَحَّحَ^٥ صِفَةً لَعَمْرُؤٍ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الموصوفُ بها واحداً. وَحُكْمُ المَحَلِّ مَعَ الجُمْلَةِ حُكْمُ زَيْدٍ مَعَ عَمْرٍو، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُلْزَمُ فِيمَا صَحَّحَ كَوْنَهُ حَيًّا؛ لِأَنَّ الذَّاتَ لَا تَكُونُ جُمْلَةً قَبْلَ الْحَيَاةِ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ هِيَ الَّتِي تَدْخُلُهَا فِي أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً. وَالحُكْمُ^٦ الَّذِي هُوَ صَحَّةُ كَوْنِ هَذِهِ الأجزاءِ حَيَّةً لَيْسَ بِرَاجِعٍ إِلَى جُمْلَةٍ، فَبَطَلَ فِي مُقْتَضَاهُ أَنْ^٧ يَكُونَ رَاجِعاً إِلَى الجُمْلَةِ، فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ مَا يُصَحَّحُ كَوْنُهَا حَيَّةً يَجْرِي مَجْرَى مَا يُصَحَّحُ كَوْنُهَا قَادِرَةً عَالِمَةً فِي رُجُوعِهَا إِلَى الجُمْلَةِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

٨٤

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَصِحُّ^٨ دَعَاؤُكُمْ أَنْ مَا يَخْتَصُّ المَحَلَّ لَا يَرْجِعُ حُكْمُهُ إِلَى الجُمْلَةِ، وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ العِلْمَ بَوَجْهِ فِي بَعْضِ الجُمْلَةِ، يَوْجِبُ^٩ الْحَالَ لِلْجُمْلَةِ، وَكَذَلِكَ الْقُدْرَةُ وَالْحَيَاةُ؟

قُلْنَا: بَيْنَ مَا ذَكَرْتَهُ وَبَيْنَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَرْقٌ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ العِلْمَ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ إِنَّمَا

١. فِي الأَصْل: «لَهَا مِنْ»، وَلَا مَعْنَى لَهُ.

٢. تَقْدِمُ فِي ص ١٢٠ وَ ١٢٩.

٣. فِي الأَصْل: «لَا يَصَحَّحُ».

٤. فِي الأَصْل: «أَنْ يَقْتَضِيَ».

٥. فِي الأَصْل: «وَلَا يَصَحَّحُ».

٦. فِي الأَصْل: «وَالْحَكِيمُ».

٧. فِي الأَصْل: «فَبَطَلَ فِي مُقْتَضِيَانِ»، وَلَا مَحْصُلَ لَهُ.

٨. فِي الأَصْل: «يَصَحُّ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ فَإِنَّ الدَّعْوَى أَلْفَهَا لِلتَّأْنِيثِ، فَلَا تَذَكَّرُ.

٩. فِي الأَصْل: «وَيَوْجِبُ».

وجب فيه ذلك من حيث كان علة في كون الجملة على الصفة التي يوجبها، والعلة لا توجب معلولها لبعض الذوات إلا بعد أن يختص بها غاية الاختصاص، وذلك لا يكون إلا بالحلول.

و هذا بخلاف الذي أنكرناه؛ لأننا إنمّا أنكرنا أن يصحّح ما يرجع إلى الجملة ما حكمه مقصور على محلّه، و بيّنا أن حكم الجملة مع المحلّ حكم زيد مع عمرو، فكما لا يجوز أن يصحّح^١ من زيد الفعل أو غيره من الأحكام الراجعة إليه لأمر عليه عمرو؛ من حيث احتاج في مثل ذلك إلى ما يرجع إليه دون عمرو، فكذلك^٢ لا يجوز أن يصحّح الجملة ما يرجع إلى المحلّ، ولا يرجع إليها. والعلة في إيجادها ما يوجب به بخلاف ذلك، على ما ذكرناه.

[كيفية اقتضاء القدرة للوجود]

فإن قيل: أليس [كون] أحدنا قادراً يقتضي كونه موجوداً^٣؟ و كونه قادراً من الصفات الراجعة إلى جملته، وليس كذلك كونه موجوداً؛ لأنه راجع إلى أبعاضه؛ و هذا بخلاف ما قلتم!

قلنا: قد أجبنا عن هذا السؤال فيما تقدّم^٤، و ذكرنا أن مقتضي لغيره على سبيل التأثير، بخلاف ما يقتضي على سبيل الدلالة. و كون القادر قادراً إنمّا يقتضي كونه موجوداً على سبيل الدلالة، لا على سبيل التأثير، و الذي أنكرناه أن يقتضي ما يرجع إلى المحلّ ما يرجع إلى الجملة اقتضاء التأثير؛ فبان الفرق بين الأمرين.

١. في الأصل: «أن لا يصح»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة: «فكذلك لا يجوز أن يصحح» إلى آخره.

٢. في الأصل: «وكذلك»، والصحيح ما أثبتناه تقريباً على ما سبق.

٣. في الأصل: «موجود» بالرفع، و هو سهو؛ لنصب خبر «كان».

٤. تقدّم في ص ١٢٠.

على أن في أصحابنا من يُجيب عن هذا السؤال، بأن يقول: كَوْنُ الواحدِ مِنّا قادراً لا يَقْتَضِي كَوْنَهُ موجوداً؛ لِمَا^١ قَدَمْنَاهُ مِنَ الْأَصْلِ مِنْ رُجُوعِهِمَا إِلَى مَوْصُوفَيْنِ (٢٨) مُخْتَلَفَيْنِ.

و يَقُولُ: إِنَّمَا وَجِبَ فِي أَحَدِنَا أَنْ يَكُونَ مَوْجُوداً مِنْ حَيْثُ كَانَ قادراً بِقُدْرَةٍ، وَ كَانَتْ الْقُدْرَةُ لَا تَخْتَصُّهُ إِلَّا أَنْ تَحُلَّ^٢ بَعْضَهُ، وَ الْمَحَلُّ لَا يَكُونُ إِلَّا مَوْجُوداً. وَ يَقُولُ: أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ تَعَالَى قادراً يَقْتَضِي كَوْنَهُ موجوداً؛ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ بِالصِفَتَيْنِ جَمِيعاً وَاحِداً، وَ هَذَا أَيْضاً وَاضِحٌ.

[عدم استلزام الدليل على الحياة إثبات البنية و التأليف للقديم]

فإن قيل: جميع ما ذكرتموه في إيجاب كَوْنِ القادرِ حَيّاً، يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ^٣ الْقَدِيمُ جِسْماً وَ مُرَكَّباً مِنْ جَوَاهِرٍ^٤ وَ مَبْنِئاً^٥ ضَرْباً مِنَ الْبِنْيَةِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا أَنَّ مَنْ لَيْسَ بِحَيٍّ^٦ فِي الشَّاهِدِ، لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ قادراً وَ لَا عَالِماً، كَذَلِكَ [مَنْ] لَيْسَ مُرَكَّباً مِنْ جَوَاهِرٍ^٧ مَبْنِئاً ضَرْباً^٨ مِنَ الْبِنْيَةِ، لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَيّاً وَ لَا قادراً وَ لَا عَالِماً، فَإِذَا أَنْ

٨٥

١. في الأصل: «منا»، و لا موقع له؛ فَإِنَّ الْمَوْصُولَ مَعَ الصَّلَةِ عِلَّةٌ لِمَا سَبَقَ، لَا بَيَانٌ لَهُ، وَ هُوَ وَاضِحٌ.

٢. في الأصل: «أن يحل».

٣. في الأصل: «لا يكون» بدل: «أن يكون»، و التأمل في البحث يؤيد صَحَّةَ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. في الأصل: «جوهر»، و الصحيح ما أثبتناه كما يظهر من قوله: «مركباً»، و يؤيده قوله فيما يأتي: «أو مركباً من جواهر».

٥. في الأصل: «و مبنئاً»، و هو سهو أو تصحيف، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة ما سيأتي من قوله: «مبنئاً».

٦. في الأصل: «يجب»، و الأولى ما أثبتناه بقرينة ما سيأتي من الجواب، و إن كان لما في الأصل وجه مع تكلف.

٧. في الأصل: «جوهر».

٨. في الأصل: «مثبتاً غيرنا» بدل: «مبنئاً ضرباً»، و هو سهو.

يُثَبِّتُوا لِلْقَدِيمِ تَعَالَى جَمِيعَ هَذِهِ الصِّفَاتِ،^١ أَوْ يَمْتَنِعُوا مِنْ إِثْبَاتِ شَيْءٍ مِنْهَا!
 قُلْنَا: أَوَّلُ مَا نَقُولُهُ: إِنَّا لَمْ نَعُولُ فِي إِثْبَاتِ «كَوْنِهِ حَيًّا وَقَادِرًا وَعَالِمًا وَسَائِرِ
 صِفَاتِهِ» عَلَى مُجَرَّدِ الوجودِ؛ لِيَلْزَمَنَا مَا ذَكَرْتُمُوهُ، وَإِنْ ثَبَّتْ لَهُ سَائِرُ مَا وَجَدْنَاهُ فِي
 الشَّاهِدِ، وَإِنَّمَا عَوَّلْنَا عَلَى طَرِيقَةٍ مِنَ الاستدلالِ، إِذَا تَوَقَّعْتَ لَمْ يَلْزَمْ عَلَيْهَا
 شَيْءٌ مِمَّا أُلْزِمْنَاهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ صَحَّةَ الْفِعْلِ مِنَ الْفَاعِلِ إِذَا اقْتَضَتْ كَوْنَهُ عَلَى صِفَةٍ،
 تَرْجِعُ^٢ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الصَّحَّةُ رَاجِعَةً إِلَيْهِ، وَكَانَ أَهْلُ اللُّغَةِ يُسَمُّونَ مَنْ كَانَ
 عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ قَادِرًا، لَمَّا صَحَّ مِنْهُ الْفِعْلُ. وَكَذَلِكَ^٣ الْقَوْلُ فِي صَحَّةِ الْفِعْلِ
 الْمُحْكَمِ وَاجِبِهَا كَوْنُهُ عَالِمًا.

وَلَمَّا اقْتَضَتْ^٤ صَحَّةُ كَوْنِهِ بِهَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ كَوْنَهُ حَيًّا، أَثْبَتْنَاهُ أَيْضًا لَهُ، فَلَمْ يَثْبُتْ
 إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ؛ إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَاسِطَةٍ. وَالْفِعْلُ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ فَاعِلِهِ مَبْنِيًّا وَلَا
 مُرَكَّبًا وَلَا عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي السُّؤَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا صِفَةَ لَهُ تَقْتَضِي ذَلِكَ، وَلَا
 تَعْلُقُ^٥ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ.

عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مُتَقَدِّمًا^٦ - مِنْ أَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لِلصِّفَةِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا
 إِلَى مَنْ تَرْجِعُ إِلَيْهِ الصِّفَةُ - يُبْطِلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبِنْيَةَ وَالتَّأْلِيفَ وَسَائِرَ مَا ذُكِرَ،
 مِمَّا لَا يَتَعَدَّى حُكْمَهُ الْمَحَلَّ، فَكَيْفَ^٧ يَقْتَضِي صَحَّةَ الْفِعْلِ، أَوْ صَحَّةَ^٨ كَوْنِ الْفَاعِلِ

١. ومنها الجسميّة و التركيب.

٢. في الأصل: «يرجع».

٣. في الأصل: «وكل».

٤. في الأصل: «اقتضى».

٥. في الأصل: «و لا يقضي»، و لا محصل له.

٦. تقدم في ص ١٢٠ و ١٢٩.

٧. في الأصل: «وكيف»، و الصحيح ما أثبتناه تقريراً على ما سبق.

٨. في الأصل: «صفة»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «صحّة الفعل».

قادرًا، وذلك في إحكام؟^١

وليس لأحد أن يقول: فإذا كان لا حظ لكونه مبنياً أو مركباً من جواهر إلى سائر ما ذكرناه، من تصحيح كونه حياً وقادراً، فلا جاز أن يكون حياً وقادراً وإن لم يكن مركباً ولا مبنياً؟

وذلك: أن أحدنا لم يحتج^٢ في كونه قادراً وحياً، أن يكون مركباً ومبنياً من جواهر لمجرد هاتين الصفتين، وإنما احتاج إلى ذلك لأنه ممن لا يقدر إلا بقدره، ولا يحيا^٣ إلا بحياة، والحياة والقدرة لا توجب الصفة إلا بعد أن تختص به نهاية الاختصاص، وذلك لا يكون إلا بالحلول، فالبنية والتركيب يحتاج إليها [أحدنا]^٤ لتحل هذه المعاني؛ لأنها لا تحل^٥ إلا ما اختص من المحال ببنية^٦ على صفة. ولو كان أحدنا لا يحتاج إلى الحياة في كونه حياً، ولا إلى القدرة في كونه قادراً،^٧ لما احتاج إلى البنية، ولا إلى أن يكون مركباً من جواهر^٨، فهذا لما استغنى القديم تعالى عن المعاني والعلل في كونه حياً وقادراً، استغنى عن جميع ذلك.

وليس لأحد أن يقول: إذا جاز لكم أن تدعوا أن حاجة أحدنا (٢٩) إلى البنية،

١. كذا في الأصل، ولعل الصحيح: «وغير ذلك من الأحكام».

٢. في الأصل: «لم يحتاج»، وهو غلط.

٣. في الأصل: «ولا حياً».

٤. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، والضمير في قوله: «لتحل» يرجع إليه. وقوله: «و لو كان أحدنا لا يحتاج» يؤيده.

٥. في الأصل: «لأنه لا يحل».

٦. في الأصل: «بينه».

٧. أي لم يكن حياً بحياة، ولا قادراً بقدرة، بل كان حياً وقادراً لنفسه، كما في القديم تعالى.

٨. في الأصل: «أن يكون من جواهر مركبة».

لا يَرْجِعُ [إلى] كَوْنِهِ حَيًّا، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ لِأَجْلِ الْحَيَاةِ الَّتِي تَحُلُّهُ، فَقُولُوا
أَيْضًا: إِنَّهُ لَمْ يَحْتَجْ فِي كَوْنِهِ [قَادِرًا إِلَى كَوْنِهِ] ^١ حَيًّا، وَإِنَّمَا تَحْتَاجُ ^٢ الْقُدْرَةُ إِلَى الْحَيَاةِ
مَمَّنْ لَيْسَ بِذِي قُدْرَةٍ يَحْتَاجُ ^٣ إِلَى أَنْ يَكُونَ حَيًّا، كَمَا أَنَّ مَنْ لَيْسَ بِذِي قُدْرَةٍ وَلَا
حَيَاةٍ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَكُونَ مُؤَلَّفًا.

وَذَلِكَ: أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ صَحَّةَ كَوْنِ أَحَدِنَا قَادِرًا، يَقْتَضِي كَوْنَهُ عَلَى صِفَةٍ تَرْجِعُ ^٥ إِلَيْهِ
دُونَ أَبْعَاضِهِ، وَأَنَّهُ لَوْلَا كَوْنُهُ عَلَى ^٦ هَذِهِ الصِّفَةِ لَمْ يَصِحَّ كَوْنُهُ قَادِرًا، فَاسْتَحَالَ فِي
ذَوَاتٍ أُخَرَ ^٧ كَوْنُهَا قَادِرَةً، وَهَذَا يَقْتَضِي فِيهِ ^٨ أَنَّ الصِّفَةَ تَحْتَاجُ ^٩ إِلَى الصَّحَّةِ، دُونَ
الْمَعْنَى الَّتِي يَوْجِبُهَا، وَكَرَّرْنَا ^{١٠} ذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَفِيهِ إِسْقَاطٌ لِهَذَا السُّؤَالِ.

عَلَى أَنَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ [مَا] يُوْهِمُهُ الْمُعَارَضُ لَنَا بِمَا حَكَّمْنَاهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:
أَنَّا وَجَدْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْعَالَمِ الْقَادِرِ؛ لِمَا فِي قَلْبِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، فَإِذَا
فُصِّلَتْ عَنْهُ [الْحَيَاةُ] فَقَدْ ^{١١} خَرَجَ ^{١٢} مِنْ جُمْلَةِ الْعَالَمِ الْقَادِرِ؛ لِخُرُوجِهِ ^{١٣} مِنْ جُمْلَةِ

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وما بعده قرينة عليه.

٢. في الأصل: «يحتاج».

٣. في الأصل: «لا يحتاج»، والظاهر أَنَّ النفي لا معنى له، وكذلك في نظيره الآتي.

٤. في الأصل: «ممن»، وهو سهو.

٥. في الأصل: «يرجع».

٦. في الأصل: «عن»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «يقتضي كونه على صفة».

٧. في الأصل: «آخر»، وهو سهو.

٨. في الأصل بدل «فيه» كلمة لا تقرأ.

٩. في الأصل: «يحتاج».

١٠. هكذا تقرأ الكلمة في الأصل.

١١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق بقرينة قوله: «لخروجها من جملة الحي».

١٢. في الأصل: «خرجت»، وهو سهو؛ لرجوع الضمير إلى «الإنسان».

١٣. في الأصل: «لخروجها»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير أيضاً إلى الإنسان.

الْحَيِّ، وَإِنْ كَانَ^١ الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ بَاقِيَيْنِ فِي^٢ مُخَالَفَتِهِمَا فَعِلْمَاهَا؛ لَخُرُوجِهِمَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، [فَتَبَيَّنَتْ] حَاجَةُ كَوْنِهِ^٣ عَالِمًا إِلَى كَوْنِهِ حَيًّا، وَبَطْلُ تَوْهُمٍ^٤ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمَعْنَى^٥ هُوَ الَّذِي [لَا] يَحْتَاجُ^٦ إِلَى الْمَعْنَى.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ خَرَجَ^٧ مِنْ جُمْلَةِ الْعَالِمِ الْحَيِّ، عَلَى مَا ادَّعَيْنَا؟ قُلْنَا: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ مَعَ الْإِتِّصَالِ يَصِحُّ مِنْهُ الْإِدْرَاكُ، وَهَذَا يَقْتَضِي تَدَاخُلَهُ فِي جُمْلَةِ الْحَيِّ، وَيَصِحُّ وَقَوْعُ الْأَفْعَالِ الْمُبْتَدَأَةِ فِيهِ، وَهَذَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْقَادِرِ. فَإِذَا انفَصَلَتْ [القدرة] عَنْهُ لَمْ يَصِحَّ الْإِدْرَاكُ مِنْهُ وَلَا الْأَفْعَالُ، فَخَرَجَ مِنْ جُمْلَةِ الْحَيِّ الْقَادِرِ؛ لِبُطْلَانِ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَجَعِّلُهُ^٨ مِنْ جُمْلَتِهِ.

وَإِذَا كَانَ خُرُوجُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْحَيِّ يَتَّبَعُهُ خُرُوجُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْقَادِرِ الْعَالِمِ، ثَبَّتَ مَا أَرَدْنَاهُ مِنْ حَاجَةِ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ إِلَى صِفَةِ الْحَيِّ.

فَإِنْ قِيلَ: الْعُضْوُ الْوَاحِدُ إِذَا خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا، خَرَجَ مِنْ جُمْلَةِ الْعَالِمِ الْقَادِرِ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الَّذِي أَدْخَلَهُ فِي جُمْلَةِ الْعَالِمِ الْقَادِرِ كَوْنَهُ جِسْمًا؛ فَالْأَجَازُ أَيْضًا أَنْ يَخْرُجَ مِنْ جُمْلَةِ الْعَالِمِ الْقَادِرِ، إِذَا خَرَجَ مِنْ كَوْنِهِ جِسْمًا؟

٨٧

١. في الأصل: «كانت»، والصحيح ما أثبتناه؛ لغلبة التذكير، و قوله: «باقيين» قرينة عليه.

٢. كذا في الأصل، والأنسب «على»؛ لعدم وضوح معنى الظرفية هنا، بل المراد الاستعلاء.

٣. في الأصل: «كونها».

٤. في الأصل: «توهمه».

٥. في الأصل: «معنى».

٦. في الأصل: «يحتاج» بدون «لا»، وهو سهو؛ فَإِنَّ الْمُصَنَّفَ أَثْبَتَ ذَلِكَ الْاِحْتِياجَ.

٧. في الأصل: «أنها خرجت»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضميرين إلى «الإنسان»، وقد سبق نظيره. وكذلك الحال في الضمائر الآتية إلى قوله: «يتبعه خروجهما»، فكلها مؤنث في الأصل.

٨. في الأصل: «يجعلها»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى «الأحكام»، و ضمير المفعول إلى «الإنسان».

فَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، إِلَّا لِأَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ مِنْ كَوْنِهِ جِسْماً، خَرَجَ مِنْ جُمْلَةِ الْحَيِّ، فَخَرَجَ مِنْ جُمْلَةِ الْعَالِمِ، فَالتَّأْثِيرُ إِنَّمَا هُوَ لِلخُرُوجِ مِنْ صِفَةِ الْحَيِّ دُونَ^١ الْجَسْمِيَّةِ. وَلَوْ جَازَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ كَوْنِهِ جِسْماً وَلَا يَخْرُجَ مِنْ جُمْلَةِ الْحَيِّ [لَمْ يَجْزُ] خُرُوجُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْعَالِمِ، فَصَارَ التَّأْثِيرُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَلَأَنْ بَدْخُولَهُ بِالْجَسْمِيَّةِ لَا يَدْخُلُ فِي جُمْلَةِ الْقَادِرِ، وَبَدْخُولَهُ [بِالْحَيَاةِ يَدْخُلُ]^٢ فِي جُمْلَةِ الْعَالِمِ الْقَادِرِ إِذَا كَانَ فِي قَلْبِ الْحَيِّ عِلْمٌ وَقُدْرَةٌ. وَيَجْرِي مَجْرَى خُرُوجِ الْمُتَحَرِّكِ عَنْ كَوْنِهِ مُتَحَرِّكاً لِعَدَمِ الْحَرَكَةِ وَلِعَدَمِ ذَاتِهِ، وَمَعَ هَذَا فَالتَّأْثِيرُ فِي كَوْنِهِ مُتَحَرِّكاً إِنَّمَا هُوَ لَوْجُودِ الْحَرَكَةِ دُونَ وَجُودِ ذَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ عَدَمِ الْأَمْرَيْنِ مَعاً يَخْرُجُ مِنَ الصِّفَةِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِي عَدَمِ الذَّاتِ عَدَمُ الْحَرَكَةِ الَّتِي هِيَ الْمُؤَثِّرَةُ^٣.

وَأِنَّمَا عَلِمْنَا أَنَّ التَّأْثِيرَ لَهَا، دُونَ جَمِيعِ مَا ارْتَفَعَتِ الصِّفَةُ عِنْدَ عَدَمِهِ، بِالطَّرِيقِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ وَهُوَ أَنَّ بَوْجُودَ الْحَرَكَةِ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُتَحَرِّكاً، وَمَعَ وَجُودِ ذَاتِهِ لَا يَجِبُ ذَلِكَ. وَصَرَّفْنَا خُرُوجَهُ عِنْدَ عَدَمِ ذَاتِهِ عَنِ الصِّفَةِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لِأَجْلِ عَدَمِ الْحَرَكَةِ دُونَ غَيْرِهَا.

عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الصِّفَةَ لَا تَقْتَضِي الْأُخْرَى، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ بِهِمَا وَاحِداً، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِكَوْنِهِ جِسْماً مَدْخُلٌ فِي تَصْحِيحِ كَوْنِهِ عَالِماً

١. فِي الْأَصْلِ: «كَوْنِ»، وَلَا مَحْصَلُ لَهُ.

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّبَاقِ، وَقَوْلُهُ: «فِي قَلْبِ الْحَيِّ» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «هُوَ الْمُؤَثِّرُ».

٤. تَقَدَّمَ فِي ص ١٤٠.

ولا قادراً؛ لأن ما (٣٠) به يَكُونُ الجسمُ [جسماً] ^١ يَرْجِعُ إِلَى المَحَلِّ ولا يَتَعَدَاهُ، و
كَوْنُ الحَيِّ حَيًّا يَرْجِعُ إِلَى المَوْصُوفِ بأنه عَالِمٌ قَادِرٌ، فجاز أن يُصَحَّحَ ^٢ هَاتَيْنِ
الصفَتَيْنِ على ما ذَكَرناه.

و يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى [أَنَّ] القَادِرَ العَالِمَ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ حَيًّا: أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ أَحَدَنَا يَجِدُ
نَفْسَهُ مُدْرِكاً، و العِلْمُ بِذَلِكَ ^٣ مِنْ حَالِهِ ضَرْوَةٌ، و لَا بُدَّ لَذَلِكَ مِنْ مُقْتَضِيٍّ.

و لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَضِي لَذَلِكَ ^٥ كَوْنَهُ قَادِرًا؛ لِأَنَّ كَوْنَ القَادِرِ قَادِرًا يَتَزَايَدُ
و يَتَنَاقَضُ، و كَوْنُهُ مُدْرِكًا لَا يَتَزَايَدُ. و لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا
التَزَايُدُ غَيْرَ الصِّفَةِ الَّتِي لَا تَزَايِدُ فِيهَا و لَا تَقَاوُتُ. و الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَزَايُدِ كَوْنِ
القَادِرِ قَادِرًا بَيَّنَّ فِي الذَّاتِ الْوَاحِدَةِ ^٦ و الدَّوَاتِ الْكَثِيرَةِ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا قَدْ تَتَزَايَدُ ^٧
أَحْوَالُهُ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ و تَتَنَاقَضُ، و كَذَلِكَ قَدْ تَزِيدُ بَعْضُ أَحْوَالِ القَادِرِينَ فِيهَا
عَلَى بَعْضٍ.

و أَيْضاً: فَلَوْ كَانَ الْإِدْرَاكُ يَصِحُّ مِنَ الْجِهَةِ [المُصَحَّحَةِ] لَكُونُهَا قَادِرَةً، لَوَجَبَ أَنْ
تَكُونَ الْقُدْرُ مُتَمَاثِلَةً مِنْ حَيْثُ وَقَعَ بِهَا الْإِدْرَاكُ، و مُخْتَلِفَةً لِتَغَايِرِ الْمُتَعَلِّقِ.
و كَانَ أَيْضاً يَجِبُ أَنْ يَصِحَّ الْفِعْلُ بِكُلِّ عُضْوٍ صَحَّ بِهِ الْإِدْرَاكُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، بقرينة قوله: «و كون الحي حياً يرجع».

٢. في الأصل: «يصح»، و هو لا يلائم المعنى المراد، بقرينة نصب لفظتي «هاتين الصفتين». مضافاً إلى أن قوله: «فليس يجوز أن يكون لكونه جسماً مدخلاً في تصحيح كونه عالماً و لا قادراً» يؤيده.

٣. في الأصل: «ذلك» بدون الباء.

٤. في الأصل: «حالة»، و لا محصل لها.

٥. أي لكونه مُدْرِكًا.

٦. في الأصل: «الواحد»، و هو سهو؛ للزوم المطابقة بين الصفة و الموصوف.

٧. في الأصل: «تزايد».

واجب إذا كان المرجع في مقتضي إلى أمر واحد، وقد علمنا أن شحمة الأذن يصح بها الإدراك؛ - لأننا نفرق بين ما فيها من الحار والبارد - ولا يصح أن يتبدى الفعل بها^١، فلو كان ما به يدرك هو الذي به يقدر، لكان ابتداء الفعل على هذا الوجه بها^٢ واجباً.

وليس يجوز أن يكون المقتضي لكونه مدرِكاً كونه عالماً؛ لأنه قد يدرك^٣ مع السهو وفي كثير من الأحوال [مع] فقد العلم.

ولا يجوز أن يرجع كونه مدرِكاً إلى كونه مُريداً و كارهاً و مُعتقداً، أو نافراً و مُشتهاً؛ لما ذكرناه في كونه قادراً.

وكل ذلك مما حصلت^٤ الشبهة فيه، وإن حصلت [أيضاً] فيما تقدم. وإذا ثبت أنه لا بد لهذه الصفة^٥ من مقتض^٦ غير ما ذكرناه، فتلك الصفة الزائدة على ما عددناه من الصفات هي التي سمي من كان عليها: حياً.

وإذا ثبتت الصفة و عرفت، فالذي يدل على أن القديم تعالى يخص بها: كونه عالماً قادراً، وقد دللنا على أن كون الحي حياً هو المصحح لكونه عالماً قادراً بما ذكرناه من حال الحي^٧، وأن بخروجه^٨ من جملة الحي يخرج من جملة العالم القادر.

١. في الأصل: «بهما»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «شحمة الأذن».

٢. أي بشحمة الأذن.

٣. في الأصل: «أدرك»، والأنسب ما أثبتناه كما لا يخفى.

٤. في الأصل: «فعل»، ولا محصل له.

٥. أي لكونه مدرِكاً.

٦. في الأصل: «مقتضي».

٧. في الأصل: «من حال إليه»، وهو مبهم، ويتضح المعنى بما أثبتناه.

٨. في الأصل: «بخروجها»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «الحي» والمراد به الإنسان.

[عدم صحة الاستدلال بالعجز على الحياة]

فإن قيل: أيصح الاستدلال على كون الذات حيّة، بكونها^١ عاجزة و جاهلة، كما يصح أن يستدلوا على ذلك بكونها قادرة عالمة؟
 فإن أثبتتم^٢ ذلك، فما الفرق بين الأمرين في صحة الاستدلال، وأنتم تعلمون أن العاجز الجاهل لا بد أن يكون حيّاً، كما أن القادر العالم لا بد أن يكون حيّاً؟
 وإن أجبتهم إلى صحة الاستدلال في الجميع^٣، فلم حذدتم «الحي» بأنه «من يصح أن يقدر و يعلم»، دون أن تقولوا: «من يصح أن يعجز و يجهل»^٤؟
 قلنا: أول^٥ ما نقوله^٦ أن الذي يدل على كون الموصوف بصفة من الصفات، لا بد من أن يجمع بين الأمرين:

٨٩

أحدهما: أن يكون ممّا^٧ لولاه لم يحصل الموصوف على تلك الصفة.
 والآخر: أن يصح العلم به قبل العلم بتلك الصفة.
 وقد علمنا أنه لولا كون أحدنا حيّاً لم يصح أن يكون قادراً ولا عالماً، والعلم بكونه على هاتين الصفتين يتقدم على العلم بكونه حيّاً؛ فصح الاستدلال به، على ما (٣١) ذكرناه.

١. في الأصل: «بكونه»، والصحيح ما أثبتناه، وقوله: «حيّة» و «عاجزة و جاهلة» و «بكونها قادرة عالمة» قرائن تعضد ما أثبتناه.
٢. في الأصل: «أثبتتم»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة عدله، وهو قوله: «وإن أجبتهم».
٣. في الأصل: «فالجمع».
٤. في الأصل: «يسهل»، هكذا يقرأ، وهو سهو، والصحيح ما أثبتناه بقرينة ما سبق، وهو قوله: «بكونها عاجزة و جاهلة» و «أن الجاهل العاجز».
٥. وثاني ما سوف يقوله، يأتي عند قوله: «و أما الكلام في الحد».
٦. في الأصل: «يقولوا».
٧. في الأصل: «ممن»، والأنسب ما أثبتناه.

وكذلك يَصِحُّ أن يَسْتَدِلَّ بِكَوْنِهِ مُرِيداً و كَارِهاً و جَاهِلاً و مُعْتَقِداً و ظاناً و مُدْرِكاً و مُشْتَهياً و ناظراً و نافرأً على كونه حَيًّا؛ لأنَّ كُلَّ ذلك قد يَعْلَمُهُ^١ الإنسانُ مِنْ نَفْسِهِ أو مِنْ غَيْرِهِ، و يَصِحُّ أن يَجْعَلَهُ طريقاً إلى الاستدلالِ على كونه حَيًّا؛ مِنْ حَيْثُ لَوْلا كَوْنُهُ حَيًّا لَمْ يَصِحَّ جَمِيعُ ذلك.

فأما كونه عاجزاً فبِخِلَافِ ما ذَكَرناهُ؛ لأنَّه لا حَالٌ للعاجزِ بِكَوْنِهِ عاجزاً، و إنما المُسْتَفَادُ بهذا الوصفِ نَفْيُ كَوْنِهِ قادراً على وَجْهِ مخصوصٍ، ففارقَ هذا الوجهَ جَمِيعُ ما تَقَدَّمَ.

فأما مَنْ أثَبَّتْ مِنَ الشُّيُوخِ للعاجزِ بِكَوْنِهِ عاجزاً حالاً، فَلَمْ يَتَوَقَّفْ إلى^٢ إثباتِها، و لا قَطَعَ على نَفْيِها كما فَعَلَ غَيْرُهُ. و لا يُمْكِنُهُ أيضاً الاستدلالُ بهذه الصفةِ على كَوْنِهِ حَيًّا؛ فَإِنَّمَا^٣ يُنْظَرُ^٤ إلى إثباتِ صفةِ العاجزِ، باعتبارِ خُرُوجِ القادرِ عن كَوْنِهِ قادراً و حاله^٥ واحدة، فلا بُدَّ مِنْ أن يُعْلَمَ كَوْنُهُ حَيًّا مع انتفاءِ كَوْنِهِ قادراً، و لذلك^٦ اسْتَغْنِيَ عن التطرُّقِ إليه بِكَوْنِهِ عاجزاً، و هو إِنَّمَا يَحْصُلُ بَعْدَ العِلْمِ بأنَّه حَيٌّ.

و أما الكلامُ في الحَدِّ^٧، فمُخَالَفٌ لِمَا تَقَدَّمَ؛ لأنَّه لَيْسَ كُلُّ ما دَلَّ على أمرٍ مِنَ الأمورِ ساعاً أن يُجْعَلَ حَدًّا له. و لا يَلْزَمُ على هذا أن يُحَدَّ «الحَيُّ» بِكُلِّ

١. في الأصل: «قد يعلمها».

٢. في الأصل: «فلم يتوقف على»، والأولى ما أثبتناه، وإن أمكن أن يُفْرَضَ لما في الأصل وجه و إن كان بعيداً.

٣. في الأصل: «إنما» بدون الغاء، و هو لازم؛ ليكون علّة لما قبله.

٤. في الأصل: «ينظروا»، و لا وجه لحذف النون مضافاً إلى عدم ملائمته للسياق، فالصحيح ما أثبتناه.

٥. في الأصل: «و حالة».

٦. في الأصل: «ذلك» بدل «و لذلك».

٧. أي تحديد الحيّ بأنّه: «مَنْ يَصِحُّ أن يَقْدَرُ و يَعْلَمَ»، و قد تَقَدَّمَ في الإشكال.

ما يَصِحُّ أن يُسْتَدَلَّ به على إثباتِ هذه الصفةِ له. ولا بُدَّ فيما تُحَدَّ^١ به الصفةُ من أن يكونَ حاصلًا لكلِّ مُختَصٍّ بها؛ لأنَّ انتفاءه عن بعضِ المُختَصِّين بالصفةِ يَنْقُضُ^٢ الحَدَّ.

ولا بُدَّ أيضاً من أن يكونَ ما يُحَدَّ^٣ به [الشيء] حاصلًا للمحدودِ في كُلِّ حالٍ، فلهذا اقتصرنا في حَدِّ «الحيِّ» على أنه «مَنْ يَصِحُّ أن يَقْدِرَ وَيَعْلَمَ» أو «مَنْ لا تَتَعَذَّرُ فيه هاتانِ الصفتانِ»؛ لأنَّ ذلكَ حُكْمٌ حاصلٌ لكلِّ حَيٍّ قَدِيمٍ أو مُحدثٍ، ممَّا لا يَتَغَيَّرُ ولا يَخْتَلِفُ عَلَيْهِ مع ثبوتِ كونه حَيًّا.

ولا يجوزُ أن يُحَدَّ «الحيِّ» [بأنه] مَنْ يَصِحُّ أن يَجْهَلَ أو يَسْتَهْيِ أو يَتَفَكَّرَ أو يَظُنَّ أو يَعْتَقِدَ؛ لأنَّ كُلَّ ذلكَ ممَّا قد عَلِمْنَا بالدليلِ استحالاته على بعضِ الأحياءِ، وهو القَدِيمُ تعالى.

فأمَّا كونه مُدْرِكاً و مُرِيداً و كَارِهاً: فلا يجوزُ أيضاً أن نَجْعَلَهُ حَدًّا؛ لأنه^٦ قد ثَبَتَ كونه تعالى فيما لَمْ يَزَلْ حَيًّا، وإن لَمْ يَكُنْ على هذه الصفاتِ.

اللَّهُمَّ إِلَّا أن يُقالَ: حُدُّوا بِصَحَّةِ^٧ هذه الصفاتِ عَلَيْهِ، كما فَعَلْتُمْ^٨ في قادِرٍ و عالمٍ. فالجوابُ عن ذلكَ: ما ذَكَرَهُ بعضُ الشُّيوخِ من أنَّ فيمَنْ يُثَبِّتُهُ حَيًّا مَنْ يَنْفِي

١. في الأصل: «يُحَدَّ».

٢. في الأصل: «يَعُضُّ»، و لم يَتَضَحَّ لنا وجهه إلَّا مع تَكْلُفٍ، فالأولى - و لعلَّ الصحيح - ما أثبتناه.

٣. في الأصل: «يَحْدَهُ»، و هو لا يلائم السياق.

٤. في الأصل: «مَنْ»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «مَنْ يَصِحُّ».

٥. في الأصل: «ولا».

٦. في الأصل: «لأمر»، و لا محضل له في المقام.

٧. في الأصل: «لصحة».

٨. في الأصل: «فعلهم».

عنه صحّة كونه مُريداً و كارهاً و مُدركاً، و هم البغداديّون^١. فنُعَوِّل^٢ في الحدّ على الصفات التي لا يُثبت حياً إلّا مَنْ أثبتّها عليه^٣.

و مَنْ تَمَكَّنَ أَنْ يَحُدَّ الْحَيَّ بِأَنَّهُ «يَصِحُّ أَنْ يُرِيدَ وَ يَكْرَهُ وَ يُدْرِكَ»، [لأنّما يُعَوِّلُ في ذلك على] أنّه^٤ لا يَكُونُ حَيًّا^٥ إلّا وَ يَصِحُّ ذَلِكَ فيه، كصحّة كونه قادراً و عالماً. و لا يَجْعَلُ خِلَافَ مَنْ خَالَفَ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ مُؤَثَّرًا في هذا الحدّ؛ لأنّ الحدودَ بالغه^٦ لما ثَبَّتَ مِنَ الْمَعْنَى بِالْأَدَلَّةِ، وَ الْخِلَافُ فِيهَا بِالشُّبْهِ لَا يُؤَثِّرُ، غَيْرَ أَنَّ التَّعْوِيلَ عَلَى كَوْنِهِ قَادِرًا وَ عَالِمًا كَأَنَّهُ أَوْضَحُ [و] إِنْ كَانَ الْمَجْمُوعُ فِي الْمَعْنَى وَاحِدًا.

١. المقصود بهم معتزلة بغداد، الذين يشكّلون أحد التيارات الرئيسيين في مذهب الاعتزال، في مقابل التيار الثاني الذي يشكّله معتزلة البصرة. و بحسب نقل المؤرخين تعدّ مدينة البصرة منشأ الاعتزال و مَحْتَدَهُ و مدرسته لقرون طويلة، إلى أن اختلف بِشَرُّ بن الْمُعْتَمِر (المتوفى سنة ٢٢٦هـ) مع أبي الهذيل العلاف، فهاجر من البصرة و سكن بغداد و بدأ نشاطه هناك، فأَسَّس الفرع البغدادى لمدرسة الاعتزال. و من مميّزات هذه المدرسة أنّها علوية الهوى، في مقابل معتزلة البصرة التي كانت عثمانية الهوى، و لذلك وصفهم بعض المترجمين بأنهم «مشتيعة المعتزلة»، و من أعلام هذه المدرسة: ثمامة بن الأشرس، و أحمد بن أبي دؤاد، و أبو موسى المردار، و جعفر بن مبشّر، و جعفر بن حرب، و أبو الحسن الخياط، و عيسى بن الهيثم الصوفي، و الإسكافي، و أبو القاسم البلخي الكعبي وغيرهم. راجع: الملل و النحل للشهرستاني، ج ١، ص ٥٦ - ٩٦؛ الانتصار، ص ١٠٠؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٧ - ٩؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢١٣؛ نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج ٢، ص ١٧٧.

٢. في الأصل: «فنقول»، و الصحيح ما أثبتناه، و قوله: «غير أن التعويل على كونه قادراً قرينة عليه.

٣. في الأصل: «أثبتت عليها»، و الصحيح ما أثبتناه، و المعنى: التي لا يثبت الحيّ حياً إلّا مَنْ أثبت تلك الصفات عليه.

٤. في الأصل: «لأنّه»، و الأنسب ما أثبتناه.

٥. قوله: «لا يكون حياً»، أي لا يكون الحيّ حياً.

٦. في الأصل: «الصحّة»، و الصحيح ما أثبتناه؛ فإنّ الغرض بيان المشابهة، لا ذكر العلّة.

٧. كذا في الأصل، و الظاهر أن الأولى: «جامعة».

فإن قيل: كيف كان حَدُّكم «الْحَيَّ» بأنه^١ الذي «يَصِحُّ أن يَقْدَرَ وأن يَعْلَمَ» مُستقيماً، والقَدِيمُ تعالى حَيٌّ، ولا يَجُوزُ أن يُقال: إنه «يَصِحُّ أن يَقْدَرَ وَيَعْلَمَ»؟ قلنا: المَعْنَى إذا فُهِمَتْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّعْلُقِ^٢ بِالْعِبَارَاتِ (٣٢) مَعْنَى. ومعنى قولنا: «يَصِحُّ» هو^٣ أنه لَيْسَ بِمُسْتَحِيلٍ، وأنه لا يَتَعَذَّرُ. ومعلوم أن القَدِيمَ تعالى يُثَبِّتُونَ كَوْنَهُ قَادِراً وَعَالِماً، فقد^٤ حَصَلَتِ الصَّحَّةُ الَّتِي أوردناها، وانتفى التَّعَذُّرُ^٥ والاستحالة، ولهذا اختارَ بعضُنا بَدَلًا مِنْ قَوْلنا: «يَصِحُّ»، «لا^٦ يَتَعَذَّرُ له أن يَكُونَ قَادِراً عَالِماً».

١. في الأصل: «فإنه».

٢. في الأصل: «التعلق».

٣. في الأصل: «وهو»، والواو زائدة.

٤. في الأصل: «قد».

٥. في الأصل: «للتعذر»، وهو سهو؛ فإن المراد بيان انتفاء التعذر والاستحالة وحصول الصحة، لا بيان العلة للانتفاء، مضافاً إلى أنه بناء على ما في الأصل يكون الانتفاء بدون متعلق، وهو ما ينتفي.

٦. في الأصل: «ولا»، والظاهر أنه لا وجه للواو.

[١١] فصل [الرابع]

في الدلالة على أن الله تعالى مدرك للمدركات سميع بصير^١

اعلم أن هذا الفصل^٢ لا يتم العلم به إلا بعد أمور:

منها: الدلالة على إثبات كون الواحد^٣ منا مدركاً، وأن له بكونه مدركاً حالاً مخالفة للحال التي تجب^٥ له بكونه قادراً وعالمًا، وسائر أحوال الحي.

ومنها: أن المقتضي لهذه^٦ الحال كونه حيًا دون سائر الأحوال، وأنه لا مدخل لها^٧

١. في هامش الأصل: «في إثبات الإدراك».

٢. في الأصل: «الكتاب».

٣. في الأصل: «الزائد»، وهو سهو، والصحيح ما أثبتناه؛ إذ الغرض - كما يتبين مما يأتي من كلامه رحمه الله - بيان أن الإدراك صفة زائدة على العلم، بأن الواحد منا إدراكه زائد على علمه، فيجب أن يكون الباري تعالى كذلك؛ لأن المقتضي لكون الإدراك فينا زائداً على العلم موجود لله تعالى، وهو الحياة. والغرض أيضاً هو بيان أن الإدراك البصري والسمعي زائدان على العلم بالمبصر والمسموع في الشاهد والغائب، فكذا هو تعالى في الأزل سميع لا سامع، وبصير لا مبصر؛ إذ ليس في الأزل موجود غيره سبحانه، فيدركه. راجع: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٥٦ - ٥٨؛ أنوار الملكوت، ص ٦٥ و ٦٦؛ مناهج اليقين، ص ٢٨٣؛ إشراق اللاهوت، ص ٢١٠ و ٢١١.

٤. اعلم أن الإدراك عند المتكلمين هو الإدراك الحسي خاصة، لا مطلق المعرفة، ويستعمل الإدراك في حقه تعالى في خصوص السمع والبصر؛ لعدم ثبوت باقي الحواس الخمس له عز وجل.

٥. في الأصل: «يجب».

٦. في الأصل: «لهذا»، والأولى ما أثبتناه، وقوله: «للحال التي» و «هذه الحال» يؤيده.

٧. في الأصل: «له»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «الحال».

في اقتضاء ذلك الحواس و صفاتها.^١

ومنها: إثباته تعالى على هذه الحال، و بيان المراد بقولنا: «إنه سميع بصير»
و الدلالة على حصوله تعالى بهذه الصفة. و الكلام في أن^٢ السميع و البصير
يكونه على هاتين الصفتين حال زائدة على كونه حياً لا آفة به؛ أو لا حال له يزيد
على ذلك.^٣

٩٢

[البحث الأول]

[ألف. إثبات صفة الإدراك فينا]

فأما الذي يدل على إثبات هذه الصفة فينا، [فإن] من أوضح ما يدل عليه أن
أحدنا^٥ يجد نفسه مدركاً، كما يجد^٦ نفسه معتقداً و مُريداً و كارهاً و مفكراً. و لا
شيء أظهر مما يجده الإنسان نفسه عليه. فإثبات هذه الحال لا شبهة فيه.

[ب. إثبات امتياز صفة الإدراك عن غيرها من الصفات]

وإنما^٧ الشبهة في غيرها من أحواله الباقية؛ لأن في الناس من يعتقد أن المرجع
بهذه الصفة إلى كونه عالماً^٨، و نحن نبطل ذلك. و نبطل^٩ أيضاً أن يكون المرجع

١. أي و أنه لامتدخل للحواس و صفاتها في اقتضاء ذلك.

٢. في الأصل: «فعل» بدل «أن»، و لا محصل له.

٣. فهذا الفصل يحتوي على ثلاثة بحوث رئيسة، و كل واحد منها يحتوي على أكثر من مسألة.

٤. في الأصل: «ما وضح من».

٥. في الأصل: «لأحدنا» بدل: «أن أحدنا».

٦. في الأصل: «كما يجب».

٧. في الأصل: «و أمّا».

٨. و هم معتزلة بغداد. انظر: شرح الأصول الخمسة، ص ١٠٩.

٩. في الأصل: «و يبطل».

بها إلى كونه حياً وقادراً ومريداً وكارهاً ومشتهياً ونافيراً، وإن كانت^١ الشبهة [لم] تنقل^٢ فيما عدا كونه عالماً وحياً من الصفات.

[أولاً: امتياز صفة الإدراك عن العلم]

والذي يدل على انفصال هذه الصفة^٣ [عن]^٤ كونه^٥ عالماً وزيادتها عليها: أنه لا شيء أبلغ في العلم بتغاير^٦ الصفتين من ثبوت كل واحد منهما مع عدم الأخرى؛ ألا ترى أنه لما جاز أن يكون قادراً. وإن لم يكن عالماً، [وأن يكون عالماً] وإن لم يكن قادراً، حكمتنا بتغاير الصفتين؟

[١. إثبات العلم مع فقد الإدراك]

وقد علمنا أن أحدنا يكون عالماً وإن لم يكن مدركاً؛ بدلالة أنا^٧ نعلم الصوت بعد تقضيه، ويستمر كوننا عالمين به، وإن لم نكن مدركين له. ونعلم المعلوم والقديم وسائر الذوات التي لا يجوز عليها الإدراك، وإن لم نكن مدركين لها. وهذا الوجه مما لا يشتبه^٨.

١. في الأصل: «كان».

٢. في الأصل: «نقل» بدل «لم تنقل»، وما أثبتناه هو ما يقتضيه السياق.

٣. أي صفة الإدراك.

٤. في الأصل: «هي»، وما أثبتناه أنسب؛ فإن المراد إثبات انفصال الإدراك عن العلم.

٥. في الأصل: «كونها».

٦. في الأصل: «لتغاير»، والصحيح ما أثبتناه؛ فإن العلم ضَمَّن معنى «شعر» فدخلت الباء في

مفعوله. راجع: المصباح المنير، ص ٤٢٧ (علم).

٧. في الأصل: «أنا».

٨. في الأصل: «لا يشتبه».

[٢. إثبات الإدراك مع فقد العلم]

و أما إثبات الإدراك مع فقد العلم: فطريقه^١ أن النائم مُدْرِكٌ في حالِ نومه الأصوات و غيرها و إن لم يكن [عالماً بها]^٢؛ ألا ترى أنه قد يَنْتَبِهُ بالصَّوتِ الشَّدِيدِ؟ فلا يخلو من أن يكون أدركه في حالِ نومه، أو بعد انتباهه، فلو أدركه بعد الانتباه لم يكن هو السَّبَبُ، فَبَيَّنَتْ أنه أدركه نائماً.

ولهذا رُبَّمَا تَنْغُصُ^٤ نومه واضطرب، و تحركَ لقرص^٥ البراغيث و غير ذلك مما يؤلمه. و لو كان لا يدرك، ما بُتَّ ما^٦ ذكرناه فيه. و لهذا أيضاً إذا تحدث [الإنسان]^٧ أو حدث بحضرة النائم، لاعتقد^٨ أن الحديث الذي يسمعه شيء يراه في منامه، و لولا أنه مُدْرِكٌ لما وجب ذلك فيه.

و ليس^٩ يجوز أن يقال: إنه يدرك و يعلم؛ لأن النوم [يَمْنَعُ]^{١٠} من ثبوت العلم

١. في الأصل: «بطريقه».

٢. فإن النائم إنما يسمع الأصوات و يدركها بحاسة سمعه، من دون أن يكون له علم بها بالمعنى الاصطلاحي للعلم الذي يقتضي سكون النفس، فإن ذلك بحاجة إلى الانتباه و اليقظة.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه بقرينة قوله: «مع فقد العلم».

٤. في الأصل: «تنغص»، و هو لا يناسب المقام؛ فإن «تنغص» بمعنى تحرك و اضطرب، و هو لا يلائم النوم، و أما «تنغص» بالصاد المهملة، فهو يناسب المقام؛ فإنه بمعنى تكدر. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٩٩ (نغص)؛ و ص ٢٣٨ (نغص).

٥. في الأصل: «العرض»، و ما أثبتناه استفدناه من كتاب التعليق، ص ٤٠. و القرص أخذك لحم الإنسان بإصبعك حتى تؤلمه، و لَسَعُ البراغيث. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ٤٧٨ (قرص). و للمزيد راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ١٠٩؛ الحدود، ص ٦٨.

٦. في الأصل: «لما».

٧. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق. و للمزيد راجع: الكامل في الاستقصاء، ص ٢٦٤.

٨. في الأصل: «يعتقد»، و الأولى ما أثبتناه.

٩. في الأصل: «فليس».

١٠. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض.

بالمُدرَكات؛ ألا تَرى أَنَّ النَّائمَ لَوْ عَلِمَ مَا يُدْرِكُهُ [حقيقةً]، لَمَا تَخَيَّلَ لَهُ فِي الصَّوْتِ
الذي يَسْمَعُهُ أَنَّهُ شَيْءٌ يَرَاهُ فِي مَنَامِهِ، وَلَوْ جَبَّ^١ أَنْ يَكُونَ النَّائمُ يَعْلَمُ فِي حَالِ نَوْمِهِ
(٣٣) جَمِيعَ مَا كَانَ [يَعْلَمُهُ وَهُوَ]^٢ يَقْظَانُ، وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.

و الذي يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ:^٣ أَنَّ أَحَدَنَا قَدْ يَعْلَمُ الْأَلَمَ فِي جِسْمٍ غَيْرِهِ، [و لَا
يُذْرِكُهُ]^٤، فَلَا يَأْلَمُ بِهِ [أَلَا] مَنْ كَانَ فِي جِسْمِهِ مِنْ حَيْثُ أَدْرَكَهُ، فَلَوْ كَانَ الْإِدْرَاكُ لَا
يَزِيدُ عَلَى الْعِلْمِ^٥، لَوَجَبَ أَنْ يَسْتَوِيَ حَالُ مَنْ ذَكَرْنَاهُ فِي الْإِدْرَاكِ أَوْ عَدَمِهِ^٦؛ مِنْ
حَيْثُ اسْتَوَاهُمَا^٧ فِي الْعِلْمِ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الذي يَحُلُّ جِسْمَهُ الْأَلَمَ عَلِيلٌ^٨ مَعَ تُفُورِ نَفْسِهِ عَنْهُ،
فلهذا أَلِمَ بِهِ.^٩

و ذلك: أَنَّ التُّفُورَ حَاصِلٌ فِي الْعَالَمِينَ جَمِيعاً؛^{١٠} أَلَا تَرى أَنَّ أَحَدَنَا مَعَ تُفُورِهِ
عَنِ الْأَلَمِ لَا يَتَأَلَّمُ بِمَا^{١١} يَعْلَمُهُ فِي جِسْمٍ غَيْرِهِ مِنَ الْأَلَمِ؟ وَ الْاِشْتِرَاكُ فِي

١. في الأصل: «و لو وجب».

٢. في الأصل مكان ما بين المعقوفين بياض، و ما أثبتناه هو مقتضى السياق في المقام.

٣. أي على انفصال الإدراك عن العلم.

٤. ما بين المعقوفين هو الأنسب؛ لأنَّ البحث عن انفصال الإدراك عن العلم.

٥. في الأصل: «العالم».

٦. في الأصل: «في الحال أو بعده»، و ما أثبتناه معلوم بالتأمل فيما سبق من البيان.

٧. في الأصل: «استواء»، و الصحيح ما أثبتناه، أي من حيث استواء حالتي الإدراك و عدمه.

٨. في الأصل: «عليل».

٩. أي أن ألم صاحب الألم ناشئ من نفوره من الألم، لا من إدراكه له، فيبطل الدليل المتقدم.

١٠. سواء صاحب الألم، أو غيره مع علمه بالألم.

١١. في الأصل: «لا» بدل «بما».

النُّفُورِ كَالِاشْتِرَاكِ فِي الْعِلْمِ وَحَالَتُهُمَا^١ مُخْتَلِفَةٌ، فَلَوْلَا حُصُولُ نُفُورِهِ^٢ بِالْإِدْرَاكِ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ.

[عدم رجوع اختلاف حال المتألم وغيره إلى اختلاف طرق العلم]

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اخْتِلَافَ الْحَالِ بَيْنَ^٣ الْمُدْرِكِ الْأَلَمِ فِي جَسْمِهِ وَالعَالِمِ بِهِ، وَبَيْنَ مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ فِي جَسْمٍ غَيْرِهِ، إِنَّمَا هُوَ لاختلاف^٤ طَرِيقِ الْعِلْمِ، لَا لِحَالٍ زَائِدَةٍ عَلَى الْعِلْمِ. كَمَا أَنَّ أَحَدَنَا يُفَرِّقُ بَيْنَ كَوْنِهِ عَالِمًا بِالشَّيْءِ ضَرُورَةً، وَبَيْنَ كَوْنِهِ عَالِمًا بِالاستدلال.

وَذَلِكَ أَنَّ اخْتِلَافَ طَرِيقِ الْعِلْمِ وَجِهَاتِ حُصُولِهِ، لَا يُوَثِّرُ فِيمَا^٥ يَجِدُهُ الْعَالِمُ مِنْ نَفْسِهِ، وَلَا يَقْتَضِي اخْتِلَافَ حَالِهِ. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِمَنْ أَدْرَكَ الْأَلَمَ فِي جَسْمِهِ وَعِلْمَهُ، حَالَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى حَالِهِ إِذَا عِلِمَهُ حَالًا فِي غَيْرِهِ، لَمَا وَجَدَ هَذَا الْفَرْقَ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ إِنَّمَا يَجِدُ نَفْسَهُ عَلَى مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ وَ[غَيْرِهَا مِنْ]^٦ أَحْوَالِهِ، دُونَ مَا لَيْسَ لَهُ هَذَا الْحَظُّ. وَاخْتِلَافُ طَرِيقِ الْعِلْمِ إِذَا كَانَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَيِّ، وَلَا

١. فِي الْأَصْلِ: «وَحَالَتُهُمَا»، وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ أَنَّ الْمَتَأَلَّمَ وَالْعَالِمَ بِالْأَلَمِ مُشْتَرَكَانِ فِي النُّفُورِ وَالْعِلْمِ مَعَ أَنَّ حَالَتَهُمَا مُخْتَلِفَةٌ، فَإِنَّ هَذَا يَتَأَلَّمُ وَذَاكَ لَا يَتَأَلَّمُ، وَلَوْلَا كَوْنُ هَذَا الْاِخْتِلَافِ نَاشِئًا مِنَ الْإِدْرَاكِ وَعَدَمُهُ لَمَا وَجِبَ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «حُصُولُ مَوْتِهِ»، هَكَذَا يَقْرَأُ، وَلَا مُحْصَلٌ لَهُ فِي الْمَقَامِ، وَما أَثْبَتْنَاهُ هُوَ غَايَةُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُثَبَّتَ فِي الْمَقَامِ بِقَرِينَةٍ مَا سَبَقَ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَبَيْنَ» بِالْوَاوِ، وَهِيَ زَائِدَةٌ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «لِاخْتِلَالِ»، وَما أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْأَنْسَبُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ فِيمَا يَأْتِي: «وَذَلِكَ أَنَّ اخْتِلَافَ طَرِيقِ الْعِلْمِ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «فِيهَا».

٦. فِي الْأَصْلِ بَدَلَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ: «الْغَيْرِ»، وَلَا مُحْصَلٌ لَهُ.

يوجبُ له صفةً، فكيف يستند^١ الفرقُ الذي من نفسه إليه^٢؟

اللهم! إلا أن يدعى أن الحي بهذا الاختلاف قد حصلت له صفة ترجع إليه زائدة، فيكون وفاقاً في المعنى و خلافاً في العبارة.

على أنه يمكن أن يقال: في كل صفتين مختلفتين من صفات الحي يجد نفسه عليهما شواهد؛ فيقال: إن كونه مُريداً يرجع في المعنى إلى كونه مُعتقداً، وإنما يجد الفرق لاختلاف الجهات أو غير ذلك مما يقتضي اختلاف الصفتين في نفوسهما. ولا محلص من ذلك إلا بما اعتبرناه.

فأما الفرق بين العلم الضروري والمكتسب: فله^٣ وجه معقول لا يقتضي اختلاف الصفة، وإنما فرق بينهما من حيث كان أحدهما - وهو الضروري - لا يمكن العالم به إخراج نفسه عنه، ويمكنه^٤ ذلك في الآخر على بعض الوجوه. فمن هنا حصل الفرق، لا من حيث اختلفت^٥ الصفة، وهذا لا يمكن أن يقال في العلم بالألم الذي ذكرناه، بل لا وجه للفرق هناك إلا اختلاف الصفة.

وبدل أيضاً على ذلك: أن كون المدرك مدركاً يتعلق ببعض ما يصح أن يعلم دون [جميعه]، فيجب مخالفة كونه مدركاً لكونه عالماً، كما وجب ذلك في كونه مُريداً و عالماً.

١. في الأصل: «يستدل».

٢. لعل الصحيح إضافة كلمة «ليس»، فتصير الجملة: «الذي [ليس] من نفسه إليه».

٣. في الأصل: «وله»، وهو سهو؛ للزوم الفاء في جواب «أما».

٤. في الأصل: «و يمكنه».

٥. في الأصل: «اختلفت»، وقوله: «إلا اختلاف الصفة» قرينة على صحة ما أثبتناه.

٦. أي على انفصال الإدراك عن العلم.

و أيضاً: فَإِنَّ عَدَمَ الْمُدْرَكِ يُحِيلُ تَعَلُّقَ الْإِدْرَاكِ بِهِ، وَ لَا يُحِيلُ^١ ذَلِكَ كَوْنَهُ^٢ متعلق^٣ العلم.

و يَمْنَعُ عَنْ إدْرَاكِ الْمُدْرَكِ مَوَانِعُ كَثِيرَةٌ لَا تَمْنَعُ عَنِ الْعِلْمِ بِهِ، وَ فَسَادُ الْحَاسَةِ يُوْثِّرُ فِي الْإِدْرَاكِ وَ لَا يُوْثِّرُ فِي الْعِلْمِ.

و أيضاً: فَبَعْضُ الْأَجْنَاسِ يَخْتَصُّ بِصَحَّةِ أَنْ يُدْرَكَ، وَ بَعْضُ مَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يُدْرَكَ عَلَى أَحْصَ أَوْصَافِهِ دُونَ سَائِرِ صِفَاتِهِ، وَ إِنْ كَانَ الْكُلُّ يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ [بِهِ] الْعِلْمُ.

فهذا كله بَيَّنَّ فِي [أَنْ] الْإِدْرَاكَ غَيْرَ الْعِلْمِ.

[ثانياً: امتياز صفة الإدراك عن الحياة]

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى [أَنْ] كَوْنَهُ مُدْرِكاً صِفَةً زَائِدَةً عَلَى كَوْنِهِ حَيّاً: أَنَا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ كَوْنَهُ (٣٤) مُدْرِكاً يَتَعَلَّقُ بغيره^٥، [وَ كَوْنَهُ حَيّاً لَا يَتَعَلَّقُ بغيره.

وَلأنَّ كَوْنَ الْحَيِّ حَيّاً لَا يَجِدُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ، وَ إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بِالْإِدْرَاكِ وَ النَّظَرِ، بَيْنَمَا كَوْنُهُ مُدْرِكاً مِمَّا يَجِدُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ،^٦ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا يَجِبُ لَهُ النَّظَرُ غَيْرَ مَا لَا يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يَحْتَلُّ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «فِي كَوْنِهِ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «تَعَلَّقُ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «بَعْضُ وَ مَا بِهِ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «+ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا يَجِبُ لَهُ النَّظَرُ غَيْرَ مَا لَا يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ، وَ لأنَّ كَوْنَهُ مُدْرِكاً متعلق بغيره»، وَ هُوَ زَائِدٌ وَ مُكَرَّرٌ.

٦. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ قَدْ أَضْفَيْنَاهُ مِنْ كِتَابِ تَهْيِيدِ الْأُصُولِ، ص ٤٥، وَ بِدُونِهِ يَخْتَلُّ الْكَلَامُ.

و لأنَّ كَوْنَهُ مُدْرِكاً يَتَجَدَّدُ^١، وَ كَوْنَهُ حَيّاً مُسْتَمِرّاً غَيْرَ مُتَجَدِّدٍ، وَ لَا بُدَّ عَلَى هَذَا اخْتِلَافُهُمَا.

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ [أَنْ] يَدَّعِي أَنَّ كَوْنَهُ مُدْرِكاً لَا يَتَجَدَّدُ مَعَ اسْتِمْرَارِ كَوْنِهِ حَيّاً، بَلْ يَسْتَمِرُّ اسْتِمْرَارَ هَذِهِ الصِّفَةِ.

لأنَّه لَوْ كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ مُسْتَمِرَّةً^٢ - وَ هِيَ مِمَّا يَجِدُ نَفْسَهُ عَلَيْهَا^٣ - لَوَجِبَ أَنْ يَجِدَ نَفْسَهُ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ عَلَى الْحَالَةِ^٤ الَّتِي يَجِدُهَا عِنْدَ إِدْرَاكِهِ الْمُدْرَكَاتِ؛ مِنْ الْأَصْوَاتِ وَ الْأَشْخَاصِ وَ غَيْرِهَا، وَ قَدْ عَلِمْنَا^٥ خِلَافَ ذَلِكَ.

وَ أَيْضاً: فَإِنَّهُ بِكَوْنِهِ^٦ حَيّاً يَصِيرُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَ هَذِهِ الصِّفَةُ هِيَ الَّتِي تَجْعَلُ الْجُمْلَةَ جُمْلَةً، وَ كَوْنَهُ مُدْرِكاً لَا حَظَّ [لَهُ] فِي ذَلِكَ.

وَ أَيْضاً: فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ فِي كَوْنِهِ مُدْرِكاً لِمُدْرَكَاتٍ^٧ مُخْتَلِفَةٍ؛ كَالسَّمْعِ وَ الْبَصَرِ وَ غَيْرِهِمَا، وَ لَا يَحْتَاجُ فِي كَوْنِهِ حَيّاً إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

[ثالثاً: امتياز صفة الإدراك عن القدرة]

فَأَمَّا الَّذِي يَدَّعِي عَلَى أَنَّ صِفَةَ الْمُدْرِكِ مُخَالِفَةٌ لَصِفَةِ الْقَادِرِ: أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى مَا لَا يُدْرِكُ؛ كَالْإِعْتِقَادَاتِ وَ الْإِرَادَاتِ وَ الْأَكْوَانِ وَ غَيْرِهَا، وَ يُدْرِكُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ؛ كَالْأَلْوَانِ وَ الطُّعُومِ وَ الْجَوَاهِرِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «و كَوْنَهُ حَيّاً لَا يَتَجَدَّدُ»، وَ غَيْرُ خَفِيِّ أَنَّهُ مِنْ سَهْوِ النَّاسِخِ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «مُسْتَمِرّاً».

٣. فِي الْأَصْلِ: «فِيهَا»، وَ قَوْلُهُ: «عَلَى الْحَالَةِ» يُؤَيِّدُ صِحَّةَ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «الْحَاجَةُ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «وَ قَدْ عَلِمْنَا»، وَ لَا مُحْصَلَ لَهُ.

٦. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ».

٧. أَيِ الْأَلَاتِ مُخْتَلِفَةٍ تَسَاعِدُهُ عَلَى الْإِدْرَاكِ الْحَسِّيِّ. ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ: «لِلْمُدْرَكَاتِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«يَحْتَاجُ» لَا بِ«مُدْرِكاً».

[و] أيضاً: فَإِنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْمَعْدُومِ، وَإِذَا وُجِدَ بَطَلَ تَعَلُّقُهَا بِهِ، وَالْإِدْرَاكُ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْمَوْجُودِ، وَإِذَا عُدِمَ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ.

وأيضاً: فَإِنَّ صِفَةَ الْقَادِرِ يَقَعُ فِيهَا التَّفَاوُتُ وَالتَّزَايُدُ^١، وَالْإِدْرَاكُ لَا يُتَزَايَدُ فِيهِ. وَأَيْضاً: فَإِنَّ الْقُدْرَةَ يَخْرُجُ بِهَا الشَّيْءُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ، وَالْإِدْرَاكُ يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، وَلَا يَجْعَلُهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ.

[رابعاً: امتياز صفة الإدراك عن الإرادة والكراهة والشهوة والنفرة]

فَأَمَّا إِبْثَابُ الْإِدْرَاكِ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى كَوْنِ الْمُرِيدِ مُرِيداً: فَهُوَ أَنَّهُ يُرِيدُ مَا لَا يُدْرِكُ وَيُدْرِكُ مَا لَا يُرِيدُ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْكَرَاهَةِ^٢ وَالشَّهْوَةِ وَالنَّفَرَةِ.

فَوَضَّحَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ كَوْنَ الْمُدْرِكِ مُدْرِكاً^٣ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى جَمِيعِ صِفَاتِهِ الْمَعْقُولَةِ.

[البحث الثاني]

[ألف. اقتضاء الحياة لصفة الإدراك بشروطه]

وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُقْتَضَى لِهَذِهِ الصِّفَةِ كَوْنُهُ حَيّاً: أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ أَحَدَنَا إِذَا

١. فِي الْأَصْلِ: «وَالزَّائِدُ». وَالسِّيَاقُ يَشْهَدُ بِصَحَّةِ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَقَوْلُهُ: «وَالْإِدْرَاكُ لَا يُتَزَايَدُ فِيهِ» يُؤَيِّدُهُ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْإِرَادَةُ»، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَثْبَتَ الْآنَ امْتِيازَ الْإِدْرَاكِ عَنِ الْإِرَادَةِ، فَلَا مَعْنَى لِعَطْفِ الْإِرَادَةِ عَلَى نَفْسِهَا. وَإِنَّمَا أَثْبَتْنَا: «الْكَرَاهَةَ» بِقَرِينَةٍ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي بَدَايَةِ الْبَحْثِ عَنْ امْتِيازِ صِفَةِ الْإِدْرَاكِ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ: «... الْمَرْجِعُ بِهَا إِلَى كَوْنِهِ حَيّاً وَقَادِراً وَمُرِيداً وَكَارِهاً وَمَشْتَهِيّاً وَنَافِراً».

٣. فِي الْأَصْلِ: «مُدْرِكٌ».

٤. هَذَا الْبَحْثُ لَا يَتَنَافَى مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ زِيَادَةِ صِفَةِ الْإِدْرَاكِ عَلَى صِفَةِ الْحَيَاةِ، فَإِنَّ جِهَةَ الْبَحْثِ مُخْتَلِفَةٌ.

كَانَ حَيًّا، وَوُجِدَ الْمُدْرِكُ، وَارْتَفَعَتِ الْمَوَانِعُ وَالْآفَاتُ، وَصَحَّتْ حَوَاشُهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُدْرِكًا؛ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنَّ الْمُقْتَضَى لِكَوْنِهِ مُدْرِكًا هُوَ وَجُودُ الْمُدْرِكِ، أَوْ وَجُودُ مَعْنَى هُوَ الْإِدْرَاكُ، أَوْ^١ ارْتِفَاعُ الْآفَاتِ وَالْمَوَانِعِ، أَوْ صَحَّةُ الْحَاسَةِ، أَوْ كَوْنُهُ حَيًّا بِشَرَطِ مَا ذَكَرْنَاهُ.^٢

[١]. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَجُودُ^٣ مُدْرِكٍ مُقْتَضِيًّا^٤ لِهَذِهِ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُوَدِّي إِلَى اسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ مُدْرِكًا لِذَاتَيْنِ^٥ مُتَضَادَّتَيْنِ^٦ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَ مَا أَشَبَّهُهُمَا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ يَجِبُ عَلَى^٧ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِفَتَيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ.

[و] لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مُدْرِكًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَيًّا.

[٢]. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ^٨ لَوْجُودِ مَعْنَى هُوَ إِدْرَاكٍ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُدْرِكَ لَا يُدْرِكُ بِإِدْرَاكِ.

وَلِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَصِحَّ كَوْنُهُ مُدْرِكًا لِلْمَحْجُوبِ وَالْبَعِيدِ وَالْذَّقِيقِ؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ مُحْتَمِلَةٌ لَذَلِكَ الْمَعْنَى.

١. فِي الْأَصْلِ: «و» بِدَلِّ «أَوْ».

٢. فَهَذِهِ خَمْسَةُ شُقُوقٍ، وَالْأَخِيرُ هُوَ الْمَطْلُوبُ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَجُودُهُ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «مُقْتَضَى».

٥. فِي الْأَصْلِ: «كَالذَاتَيْنِ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «مُتَضَادَّتَيْنِ»، وَهَكَذَا فِي قَوْلِهِ: «عَلَى صِفَتَيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ»، فَإِنَّهَا جَاءَتْ أَيْضًا فِي

الْأَصْلِ بِصُورَةٍ: «مُتَضَادَّتَيْنِ».

٧. فِي الْأَصْلِ: «حَتَّى».

٨. أَيَّ أَنْ يَكُونَ الْمُدْرِكُ مُدْرِكًا.

[٣]. ولا يجوز أن يكون المُقتضي لذلك ارتفاع الآفاتِ و الموانع؛ لأنه يرجع ذلك إلى النفي، والنفي لا اختصاص له بهذه الذاتِ دون غيرها. والصفة المُختصة ببعض الذات لا بُدَّ من إثبات مُقتضى لها يختص بتلك الذات.

[٤]. فأما صحة الحاسة فمرجعها^١ إلى معانٍ تختص المحل؛ كالتأليف و ما يجري مجراه مما لا يتعدى حكمه محله، و قد بينا^٢ أن ما يرجع إلى الجملة (٣٥) من الصفات،^٣ لا يجوز أن يقتضيه إلا^٤ ما يرجع إليها، دون ما يرجع إلى المحل الذي هو في حكم الغير لها.

[٥]. وإذا بطل ذلك، ثبت أن المُقتضي لهذه الصفة كون الحي حياً بالشروط التي ذكرنا.

و يدل على ذلك: أنا وجدنا كل ما يدخل الحي يصح الإدراك به، و ما يخرج من جملته لا يصح الإدراك به، فلا وجه^٦ لاستحالة الإدراك به إلا^٧ خروجه من جملة الحي، كما لا وجه لصحة ذلك إلا دخوله في جملته. فإن قيل: لم قلتم إن العضو يصح الإدراك به لما ادعيتُم [من دخوله في جملة الحي]؟

١. في الأصل: «بها» بدل «فمرجعها»، و الأنسب ما أثبتناه بقرينة قوله: «و قد بينا أن ما يرجع إلى الجملة من الصفات».

٢. تقدّم في ص ١١٩ - ١٢٠، و ص ١٣٩ - ١٤١.

٣. كالإدراك.

٤. في الأصل: «إلى»، و لا محصل له.

٥. هذا هو الدليل الثاني على اقتضاء الحياة لصفة الإدراك.

٦. في الأصل: «و لا وجه»، و الأنسب ما أثبتناه تفريعاً على ما سبق.

٧. في الأصل: «و إلا» بالواو، و الواو زائدة قطعاً، و قوله: «إلا دخوله» قرينة عليه.

قلنا: لأننا قد علمنا أن الحيَّ مِنَّا يدركُ بكلِّ^١ عضوٍ فيه حياةٌ مُتَّصِل^٢، فلا يخلو من أن يكونَ إنما صحَّ إدراكُه به: مِن حَيْثُ كَانَ مُتَّصِلاً، أو لأنَّ فيه حياةٌ يَرْجِعُ إليها^٣. فَرَجَعَ^٤ إلى مَعْنَى ما قلناه [من] أن المذكورَ^٥ دَخَلَ^٦ في^٧ جُمْلَةِ الحيِّ، مِن غَيْرِ أن تَكُونَ فيه^٨ حياةٌ يَصِحُّ إدراكُه بها. وكذلك الأجزاء لو كانت تَصِيرُ^٩ في حُكْمِ الجُمْلَةِ الواحدة بحياةٍ واحدةٍ توجَدُ^{١٠} في بعضها، لكانَ يدركُ بسائرِ أبعاضه، وإن لَمْ يَكُنْ في كُلِّ جُزْءٍ حياةً^{١١}.

[ب. عدم اقتضاء صحّة الحواسّ للإدراك]

فإن قيل: إذا كانَ كَوْنُهُ حَيًّا هو المُقْتَضَى لِكَوْنِهِ مُدْرِكًا، فَلِمَ افْتَقَرَ أَحَدُنَا إلى صحّة الحواسّ في الإدراك؟ و لِمَ إذا فَسَدَت حَواسُّه أَخْلَّ فسادُها بإدراكه؟ فدلَّ^{١٢} على أن لصحّة الحواسّ تأثيراً في اقتضاء هذه الصفة.

١. في الأصل: «لكلّ».

٢. قوله: «متّصل» صفة للفظه «عضو».

٣. في الأصل: «إليه».

٤. «أن المذكور»، أي العضو.

٥. في الأصل: «من».

٦. في الأصل: «لو كان يصير».

٧. في الأصل: «يوجد».

٨. في الأصل: «يرجع».

٩. في الأصل: «دخلت».

١٠. في الأصل: «يكون فيها».

١١. في الأصل: «يوجد».

١٢. في الأصل: «و الأول» بدل «فدلّ»، ولا محصل له في المقام.

١١. مفاد جواب المصنّف أن العضو المتّصل الحيّ - كاليد - يصحّ الإدراك به - كإدراك ألم النار -، و سبب ذلك إمّا أن يكون هو اتّصاله بالجُمْلَةِ، وإمّا أن لهذا العضو حياة خاصّة به يرجع إليها و يدرك بها. و بناءً على الأوّل يصحّ ما قلناه من أن العضو المذكور إنما صحّ الإدراك به لدخوله في جُمْلَةِ الحيّ، من دون أن يكون فيه حياة خاصّة به يصحّ إدراكه بها. و أمّا بناءً على الثاني فسوف يصير ذلك العضو بنفسه جُمْلَةً لها أبعاد و أجزاء يدرك بها، و إن لم يكن لتلك الأجزاء حياة خاصّة بها، و إنما صار العضو يدرك بها لدخولها في جُمْلَةِ ذلك العضو، فعاد الكلام أيضاً إلى ما قلناه: هذا ما يبدو من جواب المصنّف، و الله العالم.

١٢. في الأصل: «و الأول» بدل «فدلّ»، ولا محصل له في المقام.

قلنا: لَيْسَ كُلُّ مَا لَا تَحْصُلُ الصِّفَةُ إِلَّا مَعَهُ فِيمَا بَيْنَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَضَى لَهَا^١؛
أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ^٢ أَحَدُنَا مُحَدَّثًا وَجَوْهَرًا مُؤَلَّفًا، لَمَا صَحَّ كَوْنُهُ مُدْرِكًا؟ وَفِي
فَقْدِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوْ بَعْضِهِ إِخْلَالَ بِإِدْرَاكِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَشَيْءٍ مِمَّا عَدَدْنَاهُ تَأْثِيرٌ^٣ فِي
اقتضاء هذه الصفة.

و كَذَلِكَ الْقَادِرُ مِنَّا [قَدْ لَا يَصَحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ]؛ لِمَحَلِّ^٤ عَدَمِ الْآلَةِ، وَإِفْسَادِهَا لِكَثِيرٍ^٥
مِنْ أَفْعَالِهِ، فَإِنَّهُ^٦ لَمْ يَكُنْ لَوْجُودِ الْآلَاتِ وَلَا لِصِفَاتِهَا تَأْثِيرٌ فِي صِحَّةِ الْفِعْلِ، بَلْ
الْمُصَحِّحُ لِذَلِكَ^٧ كَوْنُهُ قَادِرًا.

فَأَمَّا وَجْهَ حَاجَةِ أَحَدِنَا إِلَى صِحَّةِ الْحَوَاسِّ فِي الْإِدْرَاكِ: فَهُوَ^٨ مِنْ حَيْثُ كَانَ [حَيًّا]
بِحَيَاةٍ^٩ تَحُلُّ أَعْضَاهُ، وَلِلْحَيَاةِ تَأْثِيرٌ فِي وَقُوعِ الْإِدْرَاكِ تَحُلُّ^{١٠}، وَ يُسْتَعْمَلُ مَحَلُّهَا

١. فِي الْأَصْلِ: «بِهَا».

٢. فِي الْأَصْلِ: «لَوْ كَانَ كَوْنُ أَحَدِنَا»، وَ عَلَيْهِ يَكُونُ بَيْنَ الصَّدْرِ وَ الذَّيْلِ تَنَاقُضٌ، وَ بِمَا أَثْبَتْنَاهُ يَرْتَفِعُ
التَّنَاقُضُ، وَ قَوْلُهُ: «و فِي فَقْدِ مَا ذَكَرْنَاهُ» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «تَأْثِيرًا».

٤. فِي الْأَصْلِ: «بِمَحَلٍّ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «بِكَثِيرٍ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «فَإِنَّ»، وَ لَا مَحْصُلَ لَهُ؛ فَإِنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ التَّعْلِيلِ، لَا مَقَامَ الشَّرْطِ، وَ قَوْلُهُ: «بَلْ
الْمُصَحِّحُ لِذَلِكَ كَوْنُهُ قَادِرًا» يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

٧. فِي الْأَصْلِ: «ذَلِكَ».

٨. فِي الْأَصْلِ: «هُوَ».

٩. فِي الْأَصْلِ: «لَا لِحَيَاةٍ»، وَ هُوَ سَهْوٌ، فَإِنَّهُ يَرِيدُ هُنَا إِثْبَاتَ حَاجَتِنَا إِلَى الْحَوَاسِّ فِي الْإِدْرَاكِ، مِنْ
بَابِ أَنْ لَنَا حَيَاةً زَائِدَةً، وَ بِمَا أَنَّهَا زَائِدَةٌ فَهِيَ بِحَاجَةٍ إِلَى مَحَلٍّ لِكَيْ يَحْصُلَ الْإِدْرَاكِ، وَ هَذَا الْمَحَلُّ
يَصْبِرُ آلَةً وَ هِيَ الْحَوَاسِّ، فَصَرْنَا مُحْتَاجِينَ إِلَى الْحَوَاسِّ بِسَبَبِ زِيَادَةِ الْحَوَاسِّ عَلَى ذَوَاتِنَا. وَ
سَوْفَ يَأْتِي أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْحَوَاسِّ فِي إِدْرَاكِهِ؛ لِأَنَّ حَيَاتِهِ غَيْرُ زَائِدَةٍ، فَهُوَ لَيْسَ حَيًّا
بِحَيَاةٍ مِثْلِنَا، بَلْ هُوَ حَيٌّ لِنَفْسِهِ. انْظُرْ: دِيْوَانُ الْأَصُولِ، ص ٥٦٢.

١٠. فِي الْأَصْلِ: «يَحُلُّ».

في الإدراك، و يصيرُ كأنه آله فيه. و ليسَ يمتنعُ في الآلاتِ أن تختلِفَ صفاتها، و يُحتاجُ فيها إلى أن تكونَ^١ على بعضِ الوجوه.

و يجري أخذنا في الحاجة في الإدراك إلى الآلة من حيثُ كان حياً بحياة، مجراه في حاجته في بعضِ الأحوال - كالكتابة و غيرها - إلى آلاتٍ مخصوصة، من حيثُ كان قادراً بقُدرة؛ فإن كانَ المُقتضي لكونه مُدركاً هو كونه حياً، [كان] المُقتضي لصحة الفعل كونه قادراً، و أن يرجعَ الافتقارُ إلى الحواسِّ و الآلاتِ إلى معنى يَخُصُّه؛ فكما أن القديمَ تعالى يستغني في جميعِ الأفعالِ عن الآلاتِ من حيثُ كونه قادراً لنفسه، فكذلك يَجِبُ أن يستغني في إدراكِ جميعِ المُدركاتِ عن الحواسِّ من حيثُ كان حياً لنفسه.

[البحث الثالث]

[ألف. إثبات كونه تعالى مُدركاً عند وجود المُدركات]

فأما الذي يدلُّ على وجوب كونه تعالى مُدركاً عند وجود المُدركات: فهو أننا قدّمنا أن كونَ الحي حياً هو المُقتضي لهذه الصفة،^٢ و ما يقتضي من الصفاتِ غيره^٣ لا يقع فيه اختصاص، بل حيثُ وجدَ لا يكون^٤ إلا مُقتضياً. و وجوده في بعضِ المواضع غيرِ مقتضٍ^٥ [بوجِب] خروجه^٦ من أن يكونَ مُقتضياً

١. في الأصل: «يكون».

٢. تقدّم في ص ١٦٤.

٣. في الأصل: «غير».

٤. في الأصل: «ولا يكون» بالواو، و لا محلّ للواو في المقام.

٥. قوله: «غير مقتض» حال.

٦. في الأصل: «خرجه»، و الصحيح ما أثبتناه كما لا يخفى. و المعنى: إن وجوده في بعض

في حالٍ من الأحوال، كما أن وجود الدلالة (٣٦) مع ارتفاع المدلول إخراج لها من أن تكون^١ دلالة.

وإذا كان مقتضى حاصلًا و الشرط الذي لا بد منه - وهو وجود المدرك - ثابتاً، فلا بد من كونه مدركاً؛ لأن ما عدا هذا الشرط لا يتأتى فيه.

فإن قيل: إذا جاز أن تختلف^٢ الشروط في المدركين، فلم لا يجوز أن تختلف [المقتضيات؟]

قلنا: الشروط يجوز اختلافها^٣ لأنها غير مؤثرة، و المقتضي لا يجوز اختلافه لتأثيره.

[فإن^٤ قيل: فلم^٥ لم تجوزوا أن يكون تعالى مدركاً للمعدوم، وأن يكون وجود المدرك شرطاً^٦ يجوز اختلافه^٧، كما ادعيتم ذلك في الشروط الباقية؟ قلنا: متى^٨ اقتضت الصفة أخرى، فلا يصح دخول الاختلاف^٩ في

٩٨

«المواضع - وهو عند عدم المدرك - بلاقتضاء، يوجب خروجه من أن يكون مقتضياً في حال من الأحوال، كالدلالة؛ فإن وجودها مع فقد مدلولها هو الذي يخرجها عن كونها دلالة، وقد صرح المصنف بهذا في الصفحة ٦٧ من هذا الكتاب. وللمزيد راجع: المغني، ج ٦، ص ١٢٢؛ المنقذ من التقليد، ج ١، ص ١٥٦.

١. في الأصل: «يكون».

٢. في الأصل: «يختلف»، والأولى ما أثبتناه.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وبدونه تختل العبارة.

٤. ما بين المعقوفين متاً، أضفناه لمقتضى السياق.

٥. ما بين المعقوفين متاً، وهو لازم، وإلا فلا دليل لحذف نون الإعراب، مضافاً إلى احتياج نظم الكلام و انسجام معنى العبارة إليه.

٦. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «منها لافيه»، ولا معنى مفهوم له.

٧. في الأصل: «من».

٨. في الأصل: «الاختصاص»، والصحيح ما أثبتناه، وهو واضح لمن تأمل فيما سبق و فيما يأتي.

[الصفة المقتضية، و] ^١ دخول ذلك فيها ^٢ نقض لاقتضاها، [على] ما تقدم ذكره، و تجري في ذلك مجرى الدلالة، بل هي أكد حالاً؛ لأن الدلالة كاشفة غير مؤثرة، فلا يجوز أن تنقص حال الصفة المقتضية المؤثرة عن حال الدلالة التي لا تؤثر.

وليس كذلك الشروط؛ لأنها رُبما اختلفت و رُبما لم تختلف، فحكمها موقوف على الدلالة؛ فإن كان ما له أثبتنا الشروط في بعض المواضع يقتضي ^٣ ذلك في كل موضع أثبتناه كذلك، وإن كان مختصاً خصصناه؛ ألا ترى أن كون القادر قادراً لما كان هو المقتضي لصحة الفعل، وجب أن يقتضي ذلك في كل موضع؟ ولما كان الشرط في كون المقدور مقدوراً عدمه، ^٤ و كان ذلك شرطاً يرجع إليه لا إلى من تعلّق به، وجب أن نثبتته ^٥ في كل قادر. ولما كان الشرط فيه ^٦ صحة بعض الآلات، و كان هذا الشرط مختصاً - من حيث افتقرنا إليه لأمر يرجع إلى القدرة، و لم يكن راجعاً إلى المقدور نفسه كالشرط الأول - خصصناه بمن ^٧ كان قادراً على هذا الوجه، و نفيناه ^٨ عن تقديره لنفسه.

١. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض.

٢. في الأصل: «منها».

٣. في الأصل: «و يقتضي» بالواو.

٤. لأن القدرة لا تتعلق إلا بالمععدم، لأن القدرة إنما يحتاج إليها لإخراج المقدور ونقله من العدم إلى الوجود، و نقل الوجود إلى الوجود محال، فيجب أن تتعلق بالمععدم، و تخرج بوجوده من المتعلق به. راجع: الذخيرة في علم الكلام، ص ٨٨.

٥. في الأصل: «يثبت».

٦. في الأصل: «في».

٧. في الأصل: «فمن».

٨. في الأصل: «و نفيناه» بدون ضمير المفعول، و الأولى ذكره.

فكذلك القول في وجود المُدرَك وصحة الحواس، [و هو] أن وجود المُدرَك لما كان أمراً راجعاً إلى المُدرَك [و] لولاه لاستحال تعلُّق الإدراك به، وجب أن يكون شرطاً في كُلِّ مُدرَك، و يجري مجرى عدم المقدور. ولما كان صحة الحواس شرطاً فيمن كان حياً على بعض الوجوه^١، لم يجب إثباته شرطاً في القديم تعالى؛ لِفقد حاجته إليه، و جرى مجرى اشتراط الآلات في الأفعال. وهذا واضح في الفرق بين الأمرين.

[ب. نفي أن يكون للسميع والبصير حال زائدة على كونه حياً لا آفة به]

فأما الدليل على أنه لا حال للسميع البصير بكونه كذلك زائدة على كونه حياً، لا آفة به^٢، فهو أنه لو كان له حال زائدة على ما ذكرناه، لجاز أن يكون حياً لا آفة به [، ولا يوصف بأنه سميع بصير، والمعلوم خلاف ذلك]^٣؛ لأنه لا تعلُّق بين هاتين الصفتين من وجه يقتضي وجوب حصول أحدهما مع الأخرى، فلما استحال ذلك، علمنا أنه لا حال للسميع والبصير تزيد على ما ذكرناه.

ولا يلزم على هذا ما يقولون في [صفتي] وجود الجوهر و تحيُّزه، بأن أحدهما لا تنفك^٤ من الأخرى، مع أنهما صفتان مختلفتان.

وذلك: لأن التحيُّز مشروط بالوجود، و ما يقتضي التحيُّز من كونه جوهراً

١. في الأصل: «بعض الوجود».

٢. في الأصل: «لا به آفة».

٣. ما بين المعقوفات أضفناه لمقتضى السياق، و به يتم المعنى. و للمزيد راجع: الاقتصاد فيما

يتعلّق بالاعتقاد، ص ٥٧.

٤. في الأصل: «فإن».

٥. في الأصل: «لا ينفك».

حاصل في كُلِّ حالٍ، فلذلك لَمْ تَنْفَكْ^١ كُلُّ واحدةٍ^٢ مِنَ الصَّفَتَيْنِ مِنَ الأُخْرَى. و
لَيْسَ هذا في كَوْنِهِ حَيًّا وَ سَمِيعًا وَ بَصِيرًا.

على أَنَّ الوجودَ قد يَحْصُلُ في غَيْرِ الجَوْهَرِ، وَ لا يَكُونُ مُتَحَيِّزًا، فَعُلِمَ
بذلك انْفِكَاكُ^٣ الصَّفَتَيْنِ. وَ لَيْسَ يُمَكِّنُ وجودُ حَيٍّ لا آفَةَ به، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونِ
سَمِيعًا بَصِيرًا.

وَ أَيْضًا: فَإِنَّهُ لو كَانَتْ لَهُ حَالٌ زَائِدَةٌ، لَجَازَ أَنْ يَعْلَمَهُ سَمِيعًا بَصِيرًا مَنْ لا يَعْلَمُهُ
حَيًّا لا آفَةَ به، أَوْ يَعْلَمُهُ حَيًّا لا آفَةَ به مَنْ لا يَعْلَمُهُ سَمِيعًا بَصِيرًا، فَلَمَّا فَسَدَ ذَلِكَ صَحَّ
مَا ذَكَرْنَاهُ.

فإن قِيلَ: أَلَيْسَ أَحَدُنَا قد يَكُونُ [حَيًّا] وَ إن لَمْ يَكُنْ سَمِيعًا [بَصِيرًا]؟ فَكَيْفَ
تَدْعُونَ أَنْ الْمُقْتَضَى لِكَوْنِهِ على (٣٧) هَاتَيْنِ الصَّفَتَيْنِ هُوَ كَوْنُهُ حَيًّا؟
قُلْنَا: قد ذَكَرْنَا فيما عَتَبَرْنَاهُ انتِفَاءَ الآفَةِ، احتِرازًا [مِمَّا] ذَكَرْتَهُ؛ لِأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ إِنَّمَا
وَضَعُوا هذه العبارة^٤ لِمَنْ^٥ صَحَّ - وَ هُوَ على ما هُوَ عَلَيْهِ - أَنْ يُدْرِكَ الْمَسْمُوعَاتِ وَ
الْمُبْصَرَاتِ إِذَا وُجِدَتْ، فلا يَحْدُوْنَ الصَّرِيرَ بِأَنَّهُ بَصِيرٌ^٦، وَ الْأَصَمُّ بِأَنَّهُ سَمِيعٌ؛
لأنَّهُمَا^٧ وَ إن كَانَا حَيَّيْنِ فلا يَصِحُّ أَنْ يُدْرِكَ الْمَسْمُوعَاتِ وَ الْمُبْصَرَاتِ إِذَا وُجِدَتْ،
وَ هُمَا على ما كَانَا عَلَيْهِ.

١. في الأصل: «لم ينفك»، و الأولى ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «كل واحد».

٣. في الأصل: «إبطال»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «فلذلك لم ينفك كل واحدة من الصفتين».

٤. أي السميع و البصير.

٥. في الأصل: «بمن».

٦. في الأصل: + «و الأصم بأنه بصير»، و هو زائد.

٧. في الأصل: «و الأصم بأنهما» بدل «لأنهما».

فأما القديم تعالى، فإنه يوصف في كل حال بأنه سميع بصير، من حيث كان في كل حال حياً، وليس هو تعالى ممن يدرك بالة أو حاسة، فيعتبر فيه صحتها و انتفاء الآفة عنها، فيكفي في استحقاقه الوصف^١ بأنه سميع بصير كونه حياً، ولهذا نقول: إنه تعالى فيما لم يزل سميع بصير، ولا نقول: إنه فيما لم يزل سامع أو مبصر؛ لأن الوصف بأنه سامع ومبصر يقتضي وجود المسموع والمبصر؛ لأنه يفيد الإدراك له، والإدراك لا يتناول إلا الموجود. وليس كذلك قولنا: سميع وبصير.

[بطلان وصفه تعالى بأنه شام و ذائق]

فإن قيل: فإذا وصفتُموه تعالى بأنه سامع ومبصر من حيث كان مدركاً للأصوات والمرئيات، فإنما^٢ وصفتُموه تعالى بأنه شام من حيث إدراك الروائح، و ذائق من حيث إدراك الطعوم!

قلنا: الفرق بين الأمرين واضح؛ لأن الشم والذوق ليسا باسمين للإدراك^٣، وإنما الشام هو^٤ المقرَّب للجسم المشموم إلى حاسة شمّه، والذائق هو^٥ المقرَّب للجسم المذوق إلى حاسة ذوقه على جهة المماسّة.

والذي يدلُّ على ما ذكرناه: أنهم يقولون: «شممتُ كذا فلم أجِدْ له ريحاً» و «ذقتُه فلم أجِدْ له طعماً»؛ فلو كان الشم والذوق هما الإدراك بعينه، لكان هذا

١. في الأصل: «استحقاق الوصف».

٢. في الأصل: «فإنه».

٣. في الأصل: «الإدراك».

٤. في الأصل: «هي».

٥. في الأصل: «وهو».

الكلام متناقضاً من حيث تَصَمَّنَ النَّفْيَ وَالْإِثْبَاتَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ: «سَمِعْتُ كَذَا فَلَمْ أُدْرِكْ» وَلَا «أَبْصَرْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ» لَمَّا كَانَ السَّامِعُ وَالْمُبْصِرُ هُوَ الْمُدْرِكُ؟ وَنَظِيرُ مَا ذَكَرْنَاهُ: «نَظَرْتُ إِلَى كَذَا فَلَمْ أَرَهُ» فِي أَنَّ النَّظَرَ غَيْرُ الرَّؤْيَةِ.

فكَيْفَ يَكُونُ الشَّمُّ وَالذَّوْقُ اسْمَيْنِ لِلْإِدْرَاكِ، - وَهُمَا تَوْصَفُ^١ بِهِمَا الْأَجْسَامُ الَّتِي لَا يَصِحُّ إِدْرَاكُهَا بِحَاسَةِ الشَّمِّ وَالذَّوْقِ - الْإِدْرَاكِ الْمُخْتَصَّ بِهِمَا؟ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَمْتَنِعُونَ فِي أَنْ يَقُولُوا: «ذُقْتُ الْعَسَلَ» وَ«شَمَمْتُ الرِّيحَانَ» فَيَجْرُونَ الْوَصْفَ عَلَى نَفْسِ الْأَجْسَامِ؟ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

[بطلان وصفه تعالى بأنه أَلِيمٌ وَمُلتَذٌّ وَمُحِسٌّ]

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا وَصَفْتُمُوهُ تَعَالَى أَنَّهُ أَلِيمٌ وَمُلتَذٌّ مِنْ حَيْثُ إِدْرَاكِ اللَّذَّةِ وَالْأَلَمِ، وَأَلَا وَصَفْتُمُوهُ أَيْضاً بِأَنَّهُ يُحِسُّ؟

قُلْنَا: [أَمَّا الْأَلَمُ مِمَّا]^٢ فَلَيْسَ هُوَ الْمُدْرِكُ لِلْأَلَمِ فَقَطْ، بَلْ هُوَ الْمُدْرِكُ لَهُ مَعَ نُفُورِ نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ الْمُلتَذُّ هُوَ الْمُدْرِكُ لِلذَّةِ مَعَ شَهْوَتِهِ لَهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْطِيعَ الَّذِي يَحْصُلُ فِي جِسْمِ الْحَيِّ قَدْ يُدْرِكُهُ تَارَةً وَهُوَ نَافِرٌ عَنْهُ فَيَكُونُ أَلِماً، وَيُدْرِكُهُ أُخْرَى وَهُوَ مُشْتَهٍ^٣ لَهُ - كَالْجَرَبِ الَّذِي يَلْتَذُّ بِالْحَكِّ - فَيَكُونُ مُلتَذّاً بِهِ.

وَإِذَا كَانَ الْقَدِيمُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الشَّهْوَةُ وَالنَّفَارُ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ أَلِماً وَلَا مُلتَذّاً، وَإِنْ كَانَ مُدْرِكاً لِسَائِرِ الْمُدْرَكَاتِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يُوصَفُ»، وَالْأُولَى مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ بِيَاضٍ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ غَايَةُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْرَجَ فِي الْمَقَامِ لِيَسْتَقِيمَ بِهِ الْمَعْنَى.

٣. فِي الْأَصْلِ: «مُشْبِه».

فأما المُحسُّ فهو المُدرِكُ بالحاسة، والقَدِيمُ تَعَالَى مُدرِكٌ بغيرِ حاسةٍ.
وقد كانَ أبو عليٍّ^١ يُجيبُ عن هذا، بأن يَقولَ: الإحساسُ هو أوَّلُ العِلْمِ^٢ الذي
يَحْصُلُ فينا بالمُدرَكَاتِ، وإذا كانَ كَوْنُهُ تَعَالَى عالِماً لَيْسَ بِمُتجدِّدٍ، لَمْ يوصَفْ بِأنَّهُ
مُحسِّسٌ. وكُلُّ ذلكَ بَيِّنٌ.

١٠١

فإن قيل: ما أنكرتم أن يَكُونَ (٣٨) القَدِيمُ تَعَالَى فيما لَمْ يَزَلْ على صفةِ المُدرِكِ،
وإن كانَ تَعَلَّقُ هذه الصفةِ يَتجدَّدُ^٣ عندَ وجودِ المُدرَكَاتِ؟^٤ كما يَقولونَه في تَعَلُّقِ
القادرِ؛ فإنَّ القَدِيمَ تَعَالَى لا يَخْرُجُ بِعدمِ^٥ مقدورِهِ من صفةِ القادرِ وإن زالَ التعلُّقُ؟
قُلنا: الذي يُفسدُ ما ذَكَرْتُمُوهُ، أنْ أَخَدْنَا - مع كَوْنِهِ حَيًّا لا آفَةً به - يَتجدَّدُ
كَوْنُهُ مُدرِكاً إذا وُجِدَ المُدرِكُ. والذي يَدُلُّ على تَجَدُّدِهِ له: أنْ هذه الصفةُ ممَّا يَجِدُهُ
الحَيُّ مِن نَفْسِهِ، فَلَوْ كَانَتْ حاصِلَةً له غَيْرَ وُجودِ المُدرِكِ وَغَيْرِ مُتجدِّدَةٍ، لَوَجِبَ أنْ

١. أبو علي الجبائي، محمد بن عبد الوهاب البصري (٢٣٥ - ٣٠٣ هـ) شيخ المعتزلة بالبصرة و
منظرها، سعى من خلال آرائه ونظرياته نشر فكرة الاعتزال وكان موفقاً في ذلك. وصف
بالنبوغ وسعة العلم والنباهة وسرعة الجواب والقدرة على الجدل وإفحام الخصم، كان غزير
الانتاج، قال عنه أبو الحسين البصري: «كان أصحابنا يقولون: إنهم حرّروا ما أملاه أبو علي
فوجدوه مائة ألف وخمسين ألف ورقة». من أبرز تلامذته ابنه أبو هاشم وأبو الحسن الأشعري
الذي خلفه لاحقاً وأسّس المدرسة الأشعرية. عاش ثمانين سنة، ومات بالبصرة ودفن
بها. الفهرست لابن النديم، ص ٢١٧؛ مقالات الإسلاميين، ج ١، ص ٢٣٦؛ الوافي بالوفيات، ج ٤،
ص ٧٤-٧٥؛ طبقات المعتزلة لابن المرتضى، ص ٨٠-٨٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ١٨٣.
٢. ينبغي الإشارة هنا إلى أن «المُحسَّ» يُطلق على معنيين: أحدهما: «المُدرِكُ بالحاسة»، وهو
الذي أبطله المصنّف. والآخر: «العالمُ بما يَدركه أولاً»، وهو الذي أبطله أبو علي الجبائي. انظر:
ديوان الأصول، ص ٥٦٤.

٣. في الأصل: «تجدَّد»، و ضمير الفاعل يرجع إلى لفظ «تعلّق».

٤. نُقل هذا الادّعاء في ديوان الأصول، ص ٥٦٩، ونُسب إلى أبي القاسم الواسطي.

٥. في الأصل: «لعدم».

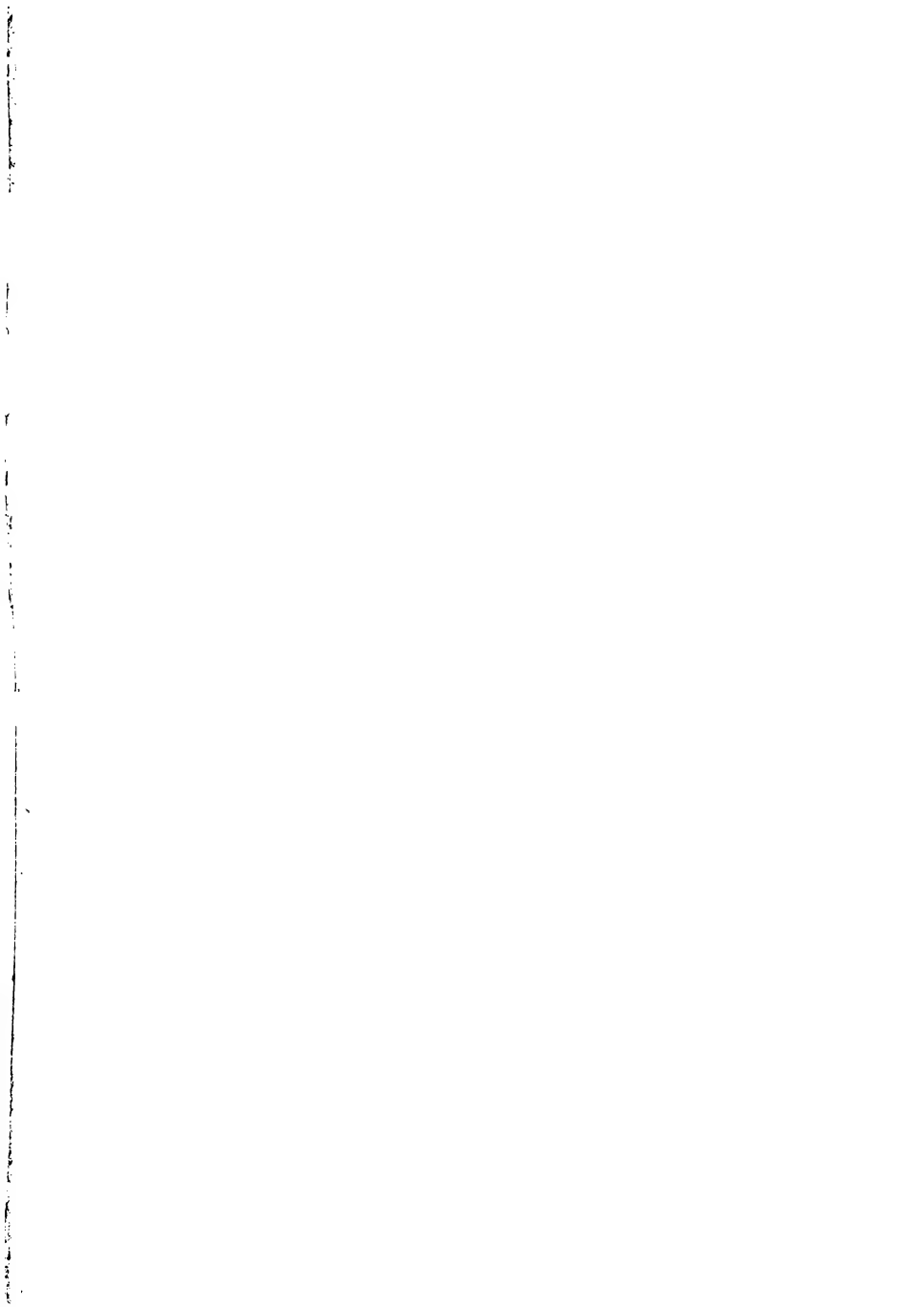
يَجِدُهَا مِنْ نَفْسِهِ كَمَا يَجِدُهَا عِنْدَ حُصُولِ الْمُدْرَكِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا مِنْ أَنْفُسِنَا خِلَافَ ذَلِكَ.

وَ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ فِينَا مُتَجَدِّدَةٌ عِنْدَ وَجُودِ الْمُدْرَكِ، ثَبَتَ أَنَّهَا فِي الْقَدِيمِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ الَّذِي أَثْبَتْنَاهُ - مِنْ وَجُودِ الْمُدْرَكِ - وَاجِبٌ مِنْ أَجْلِ الصِّفَةِ الَّتِي يُدْرِكُ الذَّاتَ عَلَيْهَا، فَلَا بُدَّ^١ أَنْ تَكُونَ^٢ مَشْرُوطَةً بِالْوُجُودِ، فَوَجِبَ اعْتِبَارُ هَذَا الشَّرْطِ فِي كُلِّ مُدْرَكٍ.^٣

١. فِي الْأَصْلِ: «لَا بُدَّ» بِدُونِ الْفَاءِ، وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِلتَّفْرِيعِ عَلَى مَا قَبْلَ.

٢. صِفَةُ الْإِدْرَاكِ.

٣. حَتَّى الْقَدِيمِ تَعَالَى.



[١١] فصل [الخامس]

في الدلالة على أن الله تعالى موجود

قد ثبت أنه تعالى قادر، و للقادر تعلق بالمقدور؛ بدلالة صحة وجوده من جهته دون غيره.^١ و العدم يُحيل التعلق، [و] ما يتعلق بغيره إذا كان إنما يتعلق به لنفسه [، فإنَّ عدمه يُخرجه من التعلق].^٢

[إثبات أن العدم يمنع من تعلق ما يتعلق بغيره لنفسه]

[الدليل الأول] ^٣

و الدليل على ذلك أنَّ الإرادة إذا عُدِمَتْ خَرَجَتْ مِنْ تَعَلُّقِهَا بِمَا كَانَتْ تَتَعَلَّقُ بِهِ

١. معنى تعلق القادر بالمقدور صحة وقوعه منه دون غيره، و لو لا هذا التعلق المخصوص لصح وقوعه من غيره كما صح منه، و في صحة وقوع مقدوره منه و استحالة وقوعه من غيره دليل على أنَّ له تعلقاً به. التعليق، ص ٢٨.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه من كتاب: تهديد الأصول، ص ٣٦، ثم إنَّ المصنّف لم يستدل هنا بالشاهد على الغائب كما فعل في الصفات الأخر، فلم يقل: إنَّ الواحد ممَّا إذا كان قادراً عالماً فلا بدَّ من أن يكون موجوداً، و كذلك القديم؛ و ذلك لأنَّ لقائلي أن يقول: إنَّ الواحد ممَّا قادر بقدره، و عالم بعلم، و القدرة و العلم يحتاجان إلى محل مبني بُنية مخصوصة، و هذا المحل لا بدَّ أن يكون موجوداً، بينما القديم قادر و عالم لذاته، فلا تحتاج قدرته و علمه إلى محل مخصوص موجود. انظر: شرح الأصول الخمسة، ص ١١٥.

٣. سوف يأتي الدليل الثاني في نهاية الفصل، عند قوله: «و الذي يدل على أنَّ العدم يمنع من تعلق ما يتعلق بغيره لنفسه».

وهي موجودة، و المؤثر في خروجها هو العدم.^١

وهذه الجملة لا تتم إلا بأن يدل على أشياء:

أولها: أن الإرادة لها تعلق بالمراد.

وثانيها: أنها عند العدم تخرج من التعلق.

وثالثها: أن المؤثر في خروجها عدمها^٢ دون غيره.

ورابعها: أن حكم كل شيء تعلق بغيره لنفسه، حكمها^٣ في أن العدم يحيل تعلقه.^٤

والدليل على أن الإرادة متعلقة: أننا وجدنا المراتد على سبيل التفصيل تنحصر، فلا يصح أن نريد^٥ المراد بأن لا يتناهي متصلاً، فلو لا تعلق الإرادة، و أنها لا تناوُل أكثر من مراد واحد على سبيل التفصيل، لم يجب ذلك.

فلم يبق لأحد [إلا]^٦ أن يقول: إنما انحصرت المراتد المفصلة، لانحصار كون المرید مريداً، و هو المتعلق في الحقيقة دون الإرادة.

وذلك: أن انحصار الصفة لا يقتضي متعلقها؛ ألا ترى أن كونه تعالى عالماً صفة واحدة، و هو مع ذلك يتعلق بما لا يتناهي؟

١٠٢

١. فلزم أن يكون كل ما شاركها في العدم، يشاركها في زوال التعلق. شرح الأصول الخمسة، ص ١١٥.

٢. في الأصل: «عدمنا»، والصحيح ما أثبتناه، و سيجيء من المصنف التصريح به.

٣. في الأصل: «حكمنا»، والصحيح ما أثبتناه، و سيوضح ذلك فيما يأتي من المصنف في توضيح هذا القسم الرابع.

٤. فهذه أربع مقدمات، و بيائها يستوعب معظم الفصل.

٥. في الأصل: «يريد».

٦. ما بين المعقوفين متا، و هو لازم، و بدونه لا يبقى معنى للتفريع.

و أيضاً: فَإِنَّ الصِّفَةَ الْوَاجِبَةَ عَنِ الْعِلَّةِ تَابِعَةٌ لَهَا، فَإِذَا كَانَتْ الصِّفَةُ الَّتِي تَجِبُ عَنْهَا مُتَعَلِّقَةً، وَجِبَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً.

يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَا ثَانِيَّ لَهُ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا فِي الْحَقِيقَةِ، لَمْ تَكُنْ الصِّفَةُ الْوَاجِبَةُ عَنِ هَذَا الْعِلْمِ مُتَعَلِّقَةً.

و أيضاً: فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا فِي الشَّيْءِ: «إِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بغيره»، أَنَّهُ يَصِحُّ مِنْ أَجْلِهِ ظُهُورُ حُكْمٍ فِي ذَلِكَ الْغَيْرِ أَوْ فِيمَا^١ يَتَّصِلُ بِهِ - وَ هَذَا بَعَيْنُهُ قَائِمٌ فِي الْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ بِهَا يَقَعُ الْفِعْلُ عَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِ -، وَأَنْ يُوَثِّرَ فِي أَحْكَامِهِ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ التَّأْثِيرَ هُوَ كَوْنُ الْمُرِيدِ مُرِيدًا.

لأنه: وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ، [لَا أَنْ الْإِرَادَةُ هِيَ]^٢ الْمُؤَثِّرَةُ فِي كَوْنِ الْمُرِيدِ مُرِيدًا، فَقَدْ عَادَ التَّأْثِيرُ إِلَيْهَا وَإِنْ كَانَ بِوَاسِطَةٍ.

و أيضاً: فَإِنَّ الْحَيَاةَ لَمَّا لَمْ تَكُنْ مُتَعَلِّقَةً بِالْغَيْرِ، لَمْ تَوْجِبْ صِفَةً مُتَعَلِّقَةً، فَفِي إِجَابِ الْإِرَادَةِ صِفَةً مُتَعَلِّقَةً دَلَالَةً عَلَى أَنَّهَا فِي نَفْسِهَا^٣ مُتَعَلِّقَةٌ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ تَخْرُجُ مِنَ التَّعَلُّقِ عِنْدَ الْعَدَمِ، وَهُوَ [الثَّانِي مِنْ] ^٤ الْقِسْمَةِ: فَهُوَ أَنَّ أَحَدَنَا (٣٩) قَدْ يُرِيدُ الْأَكْلَ مَثَلًا أَوْ غَيْرَهُ^٥ مِنَ الْأَفْعَالِ [فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ]، فَإِذَا تَقَضَّى^٦ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِرَادَةِ فِي الثَّانِي؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بَاقِيَةً عَلَى مَا

١. فِي الْأَصْلِ: «مَمَا».

٢. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ: «فَهِيَ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «فِي نَفْسِهِ».

٤. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ: «الْبَاقِي».

٥. فِي الْأَصْلِ: «غَيْرِ»، وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٦. قَدْ يُقْرَأُ مَا فِي الْأَصْلِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ، كَمَا قَدْ يُقْرَأُ بِصُورَةِ: «تَقَضَّى»، وَ الْأَوْفَقُ بِالْعِبَارَةِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

كَانَتْ عَلَيْهِ، لَوْ جَبَّ أَنْ تَكُونَ^١ مُتَعَلِّقَةً بِمَا يَقْتَضِي^٢ الْأَكْلَ. وَلَا يَجُوزُ تَعَلُّقُ الْإِرَادَةِ بِالْمُقْتَضَى؛ لِأَنَّهَا لَوْ جَازَ ذَلِكَ فِيهَا، لَجَازَ أَنْ يَبْتَدِئَ إِرَادَةً تَتَعَلَّقُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا؛ فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً [بِهِ]^٣، لَكَانَ الْمُرِيدُ لِمَا كَانَ مُرِيدًا لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَجِدُ نَفْسَهُ^٤ مُرِيدًا لِمَا يَقْتَضِي.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^٥ بَاقِيَةً وَهِيَ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِذَلِكَ الْمُرَادِ وَلَا بِغَيْرِهِ^٦، وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَتَعَلَّقَ^٧ بِعَيْنِ هَذَا الْمُرَادِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِهِ؛ لِأَنَّ عَلَى الْوَجْهِينِ جَمِيعًا يَقْتَضِي ذَلِكَ قَلْبَ جَنْسِهَا؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَهَا بِمَا^٨ تَتَعَلَّقُ بِهِ يَرْجِعُ إِلَى صِفَةِ نَفْسِهَا، بَخَرُوجِهَا عَنْهُ عَلَى ذَلِكَ الْوُجُودِ^٩ مَعَ الْوُجُودِ، [وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِأَنْ تَخْرُجَ عَنْ صِفَةِ نَفْسِهَا الَّتِي تَقْتَضِي ذَلِكَ التَّعَلُّقَ بِشَرَطِ الْوُجُودِ].

١٠٣

فَوَضَّحَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّهَا^{١٠} تُعَدُّمٌ، فَلَا يَخْلُو إِذَا عُدِمَتْ [أَنْ] تَكُونَ: مُتَعَلِّقَةً بِالْمُرَادِ كَمَا كَانَتْ، أَوْ مُتَعَلِّقَةً بِمَعْنَى، أَوْ تَكُونَ قَدْ خَرَجَتْ عِنْدَ الْعَدَمِ مِنَ التَّعَلُّقِ.

١. في الأصل: «يكون».

٢. في الأصل: «بما يقضى من».

٣. ما بين المعقوفين منّا، أضفناه بقرينة قوله: «و لا يجوز تعلق الإرادة بالمقتضي»، و الضمير

يرجع إلى «المقتضي».

٤. في الأصل: «لنفسه».

٥. في الأصل: «يكون»، و ضمير الاسم يرجع إلى لفظة «الإرادة».

٦. في الأصل: «لغيره».

٧. في الأصل: «أن يتعلّق»؛ و الضمير يرجع إلى لفظة «الإرادة».

٨. في الأصل: «ما»، و قوله: «يتعلّق به» قرينة على صحّة ما أثبتناه.

٩. كذا في الأصل، و لعلّ الصحيح: «الوجه».

١٠. في الأصل: «أتما يعدم»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «فلا يخلو إذا عدمت أن تكون» إلى

آخره، و الضمانر المؤنّنة ترجع إلى «الإرادة».

و قد أفسدنا تعلقها بالمراد، و قد يقتضي وجهين^١، و أفسدنا أيضاً تعلقها بغيره، فلم يبقَ إلا الخروج من التعلُّق، و هو الذي قصدناه.

على أن القول بأنها - و هي معدومة - متعلقة بالمراد أو بغيره^٢ ظاهر البطلان؛ لأنها - و هي معدومة - لا تختص^٣ بالمريد، وإنما تختصه بأن توجد في بعضه، و ذلك لا يتأتى فيها و هي معدومة، فإذا لم تختص^٤ المرید و تؤثر في كونه مریداً، فكيف تتعلّق بالمراد^٥، و تعلقها به^٦ لا يعقل إلا بتوسط كون المرید مریداً؟

على أن الإرادة لو تعلّقت في العدم بمرادها و قد ثبت أن لها ضدّاً و هي الكراهة، لوجب أن تنافيها؛ لإشترائيهما في الاختصاص بالصفة التي يرجع التنافي إليها في حال العدم، و هذا يوجب استحالة اجتماع الإرادة و الكراهة للشيء الواحد على وجه واحد في العدم، و قد علمنا خلاف ذلك.

على أن معنى قولنا في الشيء الواحد: «إنه متعلق بغيره»^٧ هو أنه يصح لأجله

١. في الأصل: «و قد يقتضي وجهين».

٢. في الأصل: «بغيرها» بدل «أو بغيره».

٣. في الأصل: «لا يختص»، و قوله: «لأنها و هي معدومة» يدل على صحة ما أثبتناه، و الضمائر المؤنثة كلها ترجع إلى «الإرادة». و هكذا الكلام في قوله: «و إنما تختصه».

٤. في الأصل: «بأن يجد».

٥. في الأصل: «فإذا».

٦. في الأصل: «لم يختص»، و الضمير يرجع إلى «الإرادة». و هكذا الكلام في قوله: «و تؤثر» و «تتعلق».

٧. في الأصل: «المراد».

٨. في الأصل: «بما».

٩. في الأصل: «الواحد لغيره»، و هو كما ترى، و الصحيح ما أثبتناه، و هو عين ما نص عليه المصنّف قبيل هذا في ص ١٨١.

ظهورُ حكمٍ في ذلك الغيرِ، أو فيما يتَّصل^١ به. وقد عَلِمنا أنَّ هذا المعنى لا يتأتَّى في الإرادة المعدومة؛^٢ فكيف يُقال: «إنَّها مُتعلِّقةٌ بغيرِها»؟^٣

على [أنَّ] الإرادةَ [لو تعلَّقت بالغير]^٤ في حالِ العدم^٥ لوجبَ أن يكونَ تعالى مُريداً [و كارهاً]^٦ للشيء الواحدِ، في الوقتِ الواحدِ، على وجهٍ واحدٍ؛ لأنَّ الدليلَ قد دلَّ على أنَّ الله تعالى مُريدٌ بإرادةٍ توجدُ في غيرِ محلٍّ. وكانَ يجبُ أيضاً في الواحدِ مِنّا مثلاً ذلك؛ يعني أن يكونَ مُريداً و كارهاً للشيء الواحدِ، على وجهٍ واحدٍ، في وقتٍ واحدٍ. وكلُّ ذلك فاسدٌ.

فأمّا الكلامُ على الفصلِ الثالثِ، وهو: «أنَّ المؤثِّرَ في خروجِ الإرادةِ عن التعلُّقِ، هو عدمُها دونَ غيرِها».

فالذي^٧ يدلُّ عليه: أنه قد ثَبَّتَ خروجُها عندَ العدمِ عن التعلُّقِ، و ثبوته، أمّا مع الوجودِ، فلا يَثْبُتُ [إلا] مِنْ أربعةِ أقسام:

إمّا أن يكونَ المؤثِّرُ في خروجِها هو عدمُها، أو تَقْضِي^٨ مُرادِها، أو خروجُها عن

١٠٤

١. في الأصل: «يتعلَّق»، و ما أثبتناه هو المطابق لما نصَّ عليه المصنّف في تلك الصفحة.

٢. في الأصل: «المعلومة»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «على أنَّ الإرادة لو تعلَّقت في حال العدم».

٣. في الأصل: «إنَّها يتعلَّق»، و قوله في أوَّل البحث: «إنَّه متعلِّق بغيره» قرينة على صحّة ما أثبتناه.

٤. في الأصل: «لو تعلَّقت»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «إنَّها متعلِّقة بغيرها».

٥. في الأصل: «القدم»، و لا محضَّل له.

٦. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض، و قوله: «يعني أن يكون مريداً و كارهاً» إلى آخره قرينة على صحّة ما أثبتناه.

٧. في الأصل: «والذي».

٨. في الأصل: «يقضي»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة ما يأتي من قوله: «علمنا بتقضي الممراد» و «بما علمناه متقضياً».

إيجابِ الصفة للمُريد، أو خروجها عن الصفة التي تَقْتَضِي التعلُّق.^١
 ولا يجوز أن يكون تَقْضِي^٢ المراد هو المؤثر في خروجها؛ لأنها قد تُعَدَم^٣ وتُخْرَجُ
 عن التعلُّق بخروج المُريد من أن يكون مُريداً بها، وإن كان المراد لم يَنْقُصْ^٤؛ لأن
 ما أحال تَعْلُقَ الشيء بغيره، يُحِيلُ كَوْنَهُ عَلَى الصفة التي معها يَتَعْلَقُ (٤٠) إذا كان لا
 تَعْلُقُ^٥ له سواه؛ ألا تَرَى أَنَا قد عَلِمْنَا بأن تَقْضِي^٦ المراد لِمَا أَحَالَ تَعْلُقُ^٧ الإرادة بما
 عَلِمْنَاهُ مُتَقَضِّياً، أَحَالَ وجودَ الإرادة له، وَكَوْنَ المَيِّتِ مَيِّتاً لِمَا أَحَالَ تَعْلُقُ العِلْمِ به
 أَحَالَ وجودَ العِلْمِ في قَلْبِهِ، و عَدَمَ الجَوْهَرِ كما أَحَالَ تَعْلُقُ الكَوْنِ به أَحَالَ وجودَهُ؟
 فَلَوْ كَانَتْ الإرادة^٨ تَتَعْلَقُ في الوجودِ و العدمِ معاً، وَإِنَّمَا خَرَجَتْ في حالِ العدمِ
 مِنَ التعلُّقِ لِتَقْضِي^٩ المراد، لَكَانَ مَا يُحِيلُ تَعْلُقَهَا يُحِيلُ كَوْنَهَا عَلَى الصفة التي معها
 تَتَعْلَقُ^{١٠}. فكَانَ يَجِبُ إِذَا تَقْضَى مُرَادُهَا، وَاسْتَحَالَ تَعْلُقُهَا بِهِ، أَنْ يَسْتَحِيلَ عَدْمُهَا، وَ
 كَانَ يَجِبُ أَيْضاً أَنْ يَسْتَحِيلَ وجودُها؛ لِأَنَّهَا تَتَعْلَقُ في الوجودِ و العدمِ معاً. وَهَذَا
 يَوْجِبُ خُرُوجَهَا عِنْدَ تَقْضِيِ المرادِ مِنَ الوجودِ و العدمِ جَمِيعاً، وَفِي اسْتِحَالَةِ
 ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تَتَعْلَقُ^{١١} وَهِيَ مَعْدُومَةٌ.

١. فهذه أربعة أقسام، الأول منها هو المطلوب، والثلاثة الباقية يأتي إبطالها فيما يلي من الكتاب.
٢. في الأصل: «بعض»، والصحيح ما أثبتناه بالقرينة المذكورة.
٣. في الأصل: «قد تعلم»، وهو سهو.
٤. في الأصل: «لا يقضى»، والصحيح ما أثبتناه بالقرينة المذكورة.
٥. في الأصل: «يتعلّق».
٦. في الأصل: «بتقضي» بدل «بأن تقضي».
٧. في الأصل: «التعلّق»، وهو سهو.
٨. في الأصل: «إرادة».
٩. في الأصل: «ليقضي».
١٠. في الأصل: «يتعلّق»، والضمير يرجع إلى «الإرادة».
١١. في الأصل: «لا يتعلّق».

وَأَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنِ التَّعَلُّقِ لِأَجْلِ خُرُوجِهَا مِنْ إيجابِ الصِّفَةِ لِلْمُرِيدِ، وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ: فَهُوَ أَنَّهَا عِنْدَ الْعَدَمِ تَخْرُجُ مِنَ الْأَمْرَيْنِ مَعاً: مِنَ التَّعَلُّقِ بِالْمُرَادِ، وَإِيجابِ الصِّفَةِ لِلْمُرِيدِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَدَمُ هُوَ الْمُؤَثِّرُ فِي الْأَمْرَيْنِ مَعاً.^٢

وَأَيْضاً فَإِنَّهُ لَيْسَ الْقَوْلُ بِأَنَّهَا «خَرَجَتْ مِنَ التَّعَلُّقِ بِالْمُرَادِ لِخُرُوجِهَا مِنْ إيجابِ الصِّفَةِ لِلْمُرِيدِ»، [بِأَوَّلَى مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهَا «خَرَجَتْ مِنَ إيجابِ الصِّفَةِ لِلْمُرِيدِ»]^٣ لِأَجْلِ خُرُوجِهَا مِنَ التَّعَلُّقِ بِالْمُرَادِ؛^٤ لِأَنَّ كِلَاهُ الْأَمْرَيْنِ يَتَّبِعَانِ مَعَ الْوُجُودِ وَيَتَّبِعَانِ مَعَ الْعَدَمِ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الْقِسْمِ الرَّابِعِ: فَهُوَ أَنَّ الْعَدَمَ يُوَثِّرُ فِي خُرُوجِهَا مِنَ التَّعَلُّقِ، كَمَا يُوَثِّرُ فِي خُرُوجِهَا عَنِ الصِّفَةِ الَّتِي تَقْتَضِي^٦ التَّعَلُّقَ؛ لِأَنَّ عِنْدَ الْعَدَمِ يَسْتَفِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ فِي الْوُجُودِ، [وَعِنْدَ انْتِفَائِهِ] يَتَّبِعَانِ مَعاً؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَدَمُ عِلَّةً فِيهِمَا. وَلا بُدَّ لِمَنْ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ إِذَا قِيلَ لَهُ: وَلِمَ خَرَجَتْ الْإِرَادَةُ مِنَ الصِّفَةِ الَّتِي تَقْتَضِي التَّعَلُّقَ؟

١٠٥

أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا خَرَجَتْ لِأَجْلِ عَدَمِهَا، فَيُؤَوَّلُ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّ الْعَدَمَ هُوَ الْمُؤَثِّرُ فِي الْخُرُوجِ مِنَ التَّعَلُّقِ: إِمَّا بِنَفْسِهِ، أَوْ بِوَسْطَةٍ.

عَلَى أَنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ خُرُوجَ كُلِّ مَعْدُومٍ عَنِ الصِّفَةِ الَّتِي تَقْتَضِي تَعَلُّقَهُ، فَيَتِمُّ مِنْهُ

١. فِي الْأَصْلِ: «وَهِيَ».

٢. وَبِذَلِكَ يَثْبُتُ الْمَطْلُوبُ، وَهُوَ أَنَّ الْعَدَمَ هُوَ الْمُؤَثِّرُ فِي خُرُوجِ الْإِرَادَةِ مِنَ التَّعَلُّقِ بِالْمُرَادِ.

٣. مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ مَتْنًا، وَبِهِ تَنْسَجِمُ الْعِبَارَةُ وَيَصِيرُ الْكَلَامُ تَامًّا، انْظُرْ: شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، ص ١١٦.

٤. فَلَا تَتَمَيَّزُ الْعِلَّةُ مِنَ الْمَعْلَلِ بِهِ. شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، ص ١١٦.

٥. فِي الْأَصْلِ: «كَلَى»، هَكَذَا يَقْرَأُ، وَهُوَ سَهْوٌ. وَهَكَذَا الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ: «يَتَنَفَّى كِلَا الْأَمْرَيْنِ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «يَقْتَضِي».

عَرَضْنَا، وَ يَثْبُتُ أَنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا؛ لِأَنَّ عَدَمَهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُخْرِجَهُ عَنِ التَّعَلُّقِ، وَ عَنِ الصِّفَةِ الَّتِي تَقْتَضِي التَّعَلُّقَ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الْفَصْلِ الرَّابِعِ وَ قِسْمِهِ الْأَوَّلِ^١: فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ فِي الْإِرَادَةِ أَنَّ عَدَمَهَا يُخْرِجُهَا مِنْ تَعَلُّقِهَا دُونَ غَيْرِهَا، فَيَجِبُ فِي كُلِّ مُتَعَلِّقٍ بغيره^٢ لِنَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ عَدَمُهُ مُخْرِجًا لَهُ مِنَ التَّعَلُّقِ. وَ فِي هَذَا صَحَّةُ مَا أَوْجَبْنَاهُ [مِنْ] وَجُودِ صَانِعِ الْعَالَمِ؛ لِثَبُوتِ كَوْنِهِ قَادِرًا، عَلَى مَا تَقَدَّمَ^٣.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: [إِنَّ عَدَمَ] الْإِرَادَةِ إِنَّمَا أَحَالَ تَعَلُّقَهَا بِالْمُرَادِ مِنْ حَيْثُ كَانَ وَجُودُهَا شَرْطًا فِي تَعَلُّقِهَا، وَلَمْ يَثْبُتْ فِي صَانِعِ الْعَالَمِ تَعَالَى أَنْ وَجُودَهُ شَرْطٌ فِي تَعَلُّقِهِ.

وَذَلِكَ: أَنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْ قَوْلِنَا: «إِنَّ الْوُجُودَ شَرْطٌ» أَنَّ ارْتِفَاعَهُ يُحِيلُ الْحُكْمَ، فَيَصِيرُ بِحُصُولِ الْحُكْمِ أَنَّ عَدَمَ الْإِرَادَةِ إِنَّمَا أَحَالَ تَعَلُّقَهَا بِالْمُرَادِ؛ لِأَنَّ عَدَمَهَا يُحِيلُ هَذَا التَّعَلُّقَ، وَ هَذَا تَعْلِيلُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ.

وَلَيْسَ لَهُ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ: إِنَّ عَدَمَ الْإِرَادَةِ إِنَّمَا أَحَالَ تَعَلُّقَهَا [بِالْمُرَادِ]^٥ لِأَنَّهُ^٦ يَوْجِبُ الصِّفَةَ الْمَخْصُوصَةَ لِلْمُرِيدِ، وَ لِأَنَّ تَعَلُّقَهَا إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ هَذَا الْمُتَعَلِّقُ

١. فِي الْأَصْلِ: «الْأَوَّلَى».

٢. فِي الْأَصْلِ: «لْغَيْرِهِ».

٣. فِي بَدَايَةِ الْفَصْلِ.

٤. فِي الْأَصْلِ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ بِيَاضٍ، أَضْفَنَاهُ بِقَرِينَةٍ مَا سَوْفَ يَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ فِي نَهَايَةِ جَوَابِ الْمُصَنِّفِ، وَ فِي بَدَايَةِ الْإِشْكَالِ التَّالِي.

٥. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ بِيَاضٍ، وَ قَوْلُهُ: «إِنَّمَا أَحَالَ تَعَلُّقَهَا بِالْمُرَادِ» قَرِينَةٌ عَلَى صَحَّةِ مَا أَضْفَنَاهُ.

٦. فِي الْأَصْلِ: «لِأَنَّهُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ فَإِنَّ الضَّمِيرَ يَرْجِعُ إِلَى «التَّعَلُّقِ».

المخصوص بالإرادة^١.

وذلك: أن إيجاب الإرادة الصفة للمريد تابع لوجودها، ومشروط به، فلا يجوز أن تعلق استحالة عدمها ووجوب وجودها بأنها توجب الصفة للغير؛ لأن هذا يقتضي أن يكون وجودها تابعاً لإيجابها، (٤١) وقد بينا أن إيجابها تابع لوجودها، وهذا يقتضي أن يكون الشيء تابعاً^٢ لما هو تابع له، وأن يتعلق كل واحد من الأمرين بصاحبه.

وهذا بعينه هو الجواب عن قولهم: «إن الإرادة إنما وجب وجودها حتى تتعلق [بأحد مرادياتها]^٣ التعلق المخصوص»؛ لأن هذا التعلق الذي أشاروا إليه مشروط بالوجود و تابع له، فكيف يجعل الوجود مشروطاً به، ويتعلق كل واحد من الأمرين بالآخر؟ وفساد ذلك ظاهر.

[الدليل الثاني]^٥

والذي يدل على أن العدم يمنع من تعلق ما يتعلق بغيره لنفسه: أن القدرة التي يقدر بها أحدنا لا تتعلق^٦ إلا وهي موجودة، ومتى عُدِمَتْ خَرَجَتْ عن التعلق؛ على^٧ ما ذكرناه [من] أنها لو تعلقت مع العدم لَصَحَّ الفعل بها وهي

١٠٦

١. في الأصل: «الإرادة».

٢. في الأصل: «تابع».

٣. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «لأحد أن لها»، ولا محصل له.

٤. في الأصل: «وتعلق».

٥. تقدم الدليل الأول في بداية الفصل.

٦. في الأصل: «لا يتعلق»، وضمير الفاعل يرجع إلى «القدرة».

٧. في الأصل: «هي» بدل «على».

معدومة؛ فكيف يصح الفعل بها وهي لا تختص^١ القادر؟ لأنها إنما تختصه بأن توجد في بعضه^٢.

ولو صحَّ أن يقدر أحدنا بقدر معدومة، وقد علمنا أن ما في العدم من القدر لا يتناهى، لما تعذر^٣ على أحدنا حمل [جسم] من الأجسام وإن ثقل، ولما صحَّ^٤ أن يخفَّ^٥ عليه في بعض الأوقات ما كان يثقل [عليه] في غيره، واستحال أيضاً أن يكون بعضنا أقدر^٦ من بعض وأمنع منه.

وفي بطلان كل ذلك دلالة على أن القدر لا تتعلّق وهي معدومة. وإذا كان العدم هو الْمُقْتَضِي لخروجها من التعلّق - على ما ذكرناه في الإرادة - وجب في كل متعلّق بغيره لنفسه مثل ذلك.

١. في الأصل: «لا يختص»، والضمير يرجع إلى «الإرادة»، ولفظة «هي» قرينة عليه.

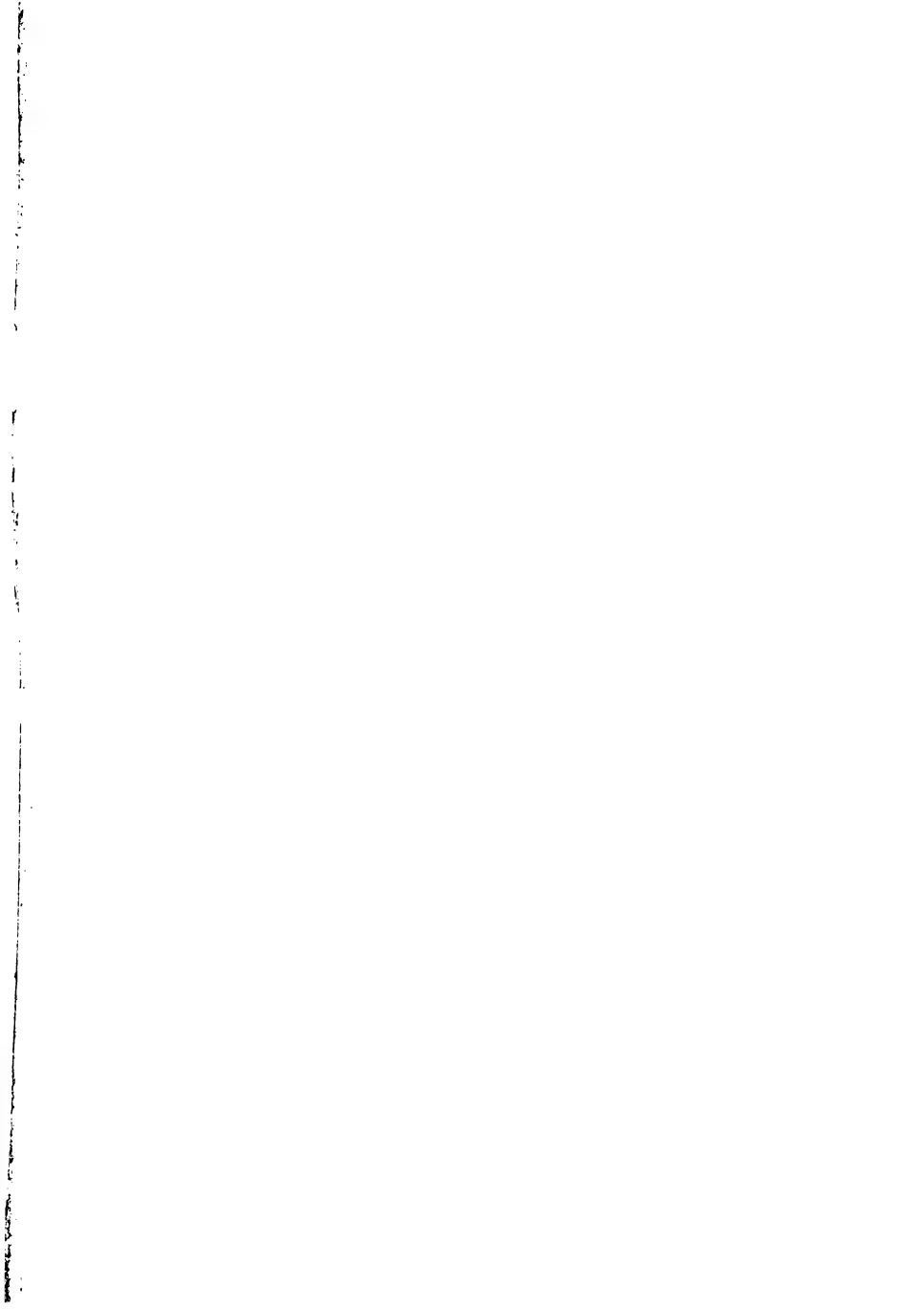
٢. في الأصل: «بأن يجد بعضه»، ولا محصل له.

٣. في الأصل: «لما بعدو»، وهو غير مفهوم، والظاهر أنه تصحيف ما أثبتناه.

٤. في الأصل: «ولا يصح»، والأولى - ولعل الصحيح - ما أثبتناه بقرينة قوله: «لما تعذر».

٥. في الأصل: «أن يجب»، وقوله: «ما كان يثقل عليه» قرينة على أولوية ما أثبتناه أو صحته.

٦. في الأصل: «قدر»، والصحيح ما أثبتناه، وقوله: «من بعض» شاهد عليه. وهكذا الكلام في قوله: «أمنع»، وهو في الأصل: «امتنع».



[ال] فصل [السادس]

في الدلالة على أن صانع العالم قديم^١

قد دَلَّلنا على أنه تعالى موجودٌ، فلو لم يكن قديماً لكان مُحَدَّثاً؛ لأنه لا منزلة في الوجود بين القدم والحُدُوث. ولو كان مُحَدَّثاً لأدَّى إلى أحد الأمرين: إمّا إلى وجود ما لا نهاية له من المُحَدِّثين، و مُحَدِّثي المُحَدِّثين.^٢ أو إلى وجود مُحَدَّث لا مُحَدِّث له. وكلا الأمرين فاسدٌ؛ لأنّا قد دَلَّلنا على^٣ حاجة المُحَدَّث من حيث كان مُحَدَّثاً إلى المُحَدِّث.^٤ وهذه قضية مُسْتَمِرَّة في كُلِّ مُحَدَّث؛ لاستمرار علّتها. ووجود ما لا يتناهى من المُحَدِّثين مُحالٌ؛ لأنه يُوَدِّي إلى قِدَم بعض المُحَدِّثات؛ ألا ترى أنه لا بُدَّ من إثبات قديم ما، هو موجود فيما لم يَزَل منها؟ ولأنه كان يجب أن العالم ما حَدَث إلا بعد [حُدُوث حَوادِث لا نهاية لها]،^٥

١. في هامش الأصل: «في إثبات القَدَم».

٢. بصيغة اسم الفاعل في الكلّ. للمزيد راجع: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٥٩.

٣. في الأصل: + «أن»، وهو خطأ.

٤. تقدّم في ص ٩٩.

٥. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «وجود الضدّين في حالة واحدة، فإن وجوده محال»، و ليس هاهنا محلّه، بل في آخر البحث بُعيد هذا بعد سطرين، ونحن أتينا به - مع تغيير ما - بين

و قد عَلِمْنَا أَنْ أَحَدَنَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَبْتَدِئَ^١ فِعْلاً مِنْ الْأَفْعَالِ بَعْدَ أَنْ يَفْعَلَ قَبْلَهُ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَإِذَا اسْتَحَالَ هَذَا مُسْتَقْبَلًا، اسْتَحَالَ مَاضِيًا [؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا اسْتَحَالَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَجُودُ الضَّدِّينِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنْ وَجُودَهُ مُحَالٌ فِي الْمَاضِي؟] وَ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا مُسْتَقْصَى فِي بَابِ خُذُوثِ الْأَجْسَامِ.^٢

وأيضاً: فَإِنَّ الْمُحَدَّثَ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ قَادِرٍ، وَلَا بُدَّ^٣ مِنْ تَقَدُّمِ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى كَوْنِهِ فَاعِلًا - عَلَى مَا سَنَدُّلُ عَلَيْهِ فِيمَا يَأْتِي مِنَ الْكِتَابِ، بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى^٤، وَ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ لَهُ أَوَّلٌ. [و هَذَا يُؤَدِّي إِلَى] مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ.

[فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْمُحَدَّثَ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ قَادِرٍ؟]^٥

قُلْنَا: مَا اقْتَضَى حَاجَةُ الْمُحَدَّثِ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُحَدَّثًا إِلَى غَيْرِهِ، يَقْتَضِي حَاجَتَهُ إِلَى مَنْ لَهُ صِفَةٌ مَخْصُوصَةٌ، فَمَنْ أَثَبَّتَ مُحْتَاجًا إِلَى غَيْرٍ مَنْ لَهُ [هَذِهِ الصِّفَةُ]، كَمَنْ نَفَى حَاجَتَهُ عَلَى كُلِّ وَجْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّا إِنَّمَا تَوَصَّلْنَا إِلَى إِثْبَاتِ الْمُحَدَّثِ لِحَاجَةِ تَصَرُّفُنَا إِلَيْهِ^٦؟، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ تَصَرُّفُنَا إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى مَنْ لَهُ صِفَةٌ مَخْصُوصَةٌ، وَ هِيَ صِفَةُ الْمُخْتَارِ الْقَادِرِ. فَإِثْبَاتُ مَنْ يَحْتَاجُ التَّصَرُّفَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرٍ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذِهِ

» المعقوفين هناك، وَ يَتَضَحُّ ذَلِكَ وَ حَالٌ مَا أَضْفَاهُ بِالرُّجُوعِ إِلَى مَا قَالَهُ الْمَصْنُفُ فِي ج ١، ص ٩٥ - ٩٦ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «+ الْفِعْلُ»، وَ هُوَ زَائِدٌ كَمَا لَا يَخْفَى، وَ فِيمَا قَالَهُ الْمَصْنُفُ فِي ج ١، ص ٩٥ مِنْ الْكِتَابِ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

٢. تَقَدَّمَ فِي ص ٩٣ - ٩٧.

٣. فِي الْأَصْلِ: «أَوْ لَا بُدَّ»، وَ لَا مَوْقِعَ لـ «أَوْ» هَاهُنَا كَمَا لَا يَخْفَى.

٤. رَاجِعُ: الذَّخِيرَةُ، ص ٨٨.

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مَتَا، أَضْفَاهُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا سَبَقَ وَ مَا يَأْتِي مِنَ الْجَوَابِ، وَ هُوَ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي الْمَقَامِ.

٦. فِي الْأَصْلِ: «إِلَيْنَا»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

الصفة التي بها تَوْصَلُنَا إِلَى الْمُحَدِّثِ كَنَفِهِ^١، و هذا يُغْنِي عن سائرِ ما تُكَلِّفُ مِنْ الكلامِ (٤٢) على أصحابِ الطَّبَائِعِ؛^٢ فهو طَوِيلٌ.

[إبطال كون صانع العالم محدثاً]

فإن قيل: هذا الذي اعتمدتموه يَقْتَضِي إثباتَ قَدِيمٍ يَقْتَضِي^٣ الصفة؛^٤ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ^٥ هو الذي صَنَعَ الْعَالَمَ؟^٦ و ما تُنْكِرُونَ أن يَكُونَ صَانِعُ الْعَالَمِ بَعْضُ الذَّوَاتِ الْمُحَدَّثَةِ، و أن يَكُونَ^٧ الصَّانِعُ لَتِلْكَ^٨ الذاتِ هو الْقَدِيمُ؟

قُلْنَا: لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ صَانِعِ الْعَالَمِ قَادِرًا، و الْقَادِرُ لَا يَعْدُو إِحْدَى مَنْرِلَتَيْنِ: إمَّا أن يَكُونَ يَسْتَحِقُّ هذه الصفةَ في حَالٍ يَجِبُ اسْتِحْقَاقُهَا الصفةَ فيها. أو في حَالٍ كَانَ يَجُوزُ أن لَا يَسْتَحِقُّهَا فيها.

١. في الأصل: «كيفية»، هكذا يقرأ، و هو خطأ، و قوله: «كمن نفى حاجته» قرينة على صحة ما أثبتناه.

٢. اسمٌ يُطلقه المتكلمون المسلمون على جماعة من الدهريين و الذين يقولون بقدم العالم و ينكرون وجود القديم تعالى، و أصحاب الطَّبَائِعِ منهم بالخصوص يقولون بالقديم الموجب و ينفون الصانع المختار، و يعتبرون الأجسام قديمة، و أن الحوادث و الأفعال التي تصدر من الإنسان إنما هي ناشئة و صادرة من ذات أجسادهم و طبائعها الأربعة - من الحرارة و البرودة و اليبوسة و الرطوبة - لا من الصانع المختار. و هناك أفكار و نظريات و آراء أخرى تُنسب إلى هذه الجماعة. راجع: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري، ص ٣٠٩، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤٨؛ و المعتمد في أصول الدين للملاحمي الخوارزمي، ص ٨ و ٨٩، ١٦٩.

٣. في الأصل: «منتهى»، و لا معنى له في المقام.

٤. في الأصل: «الصنعة»، هكذا يقرأ، و لا محصل له في المقام.

٥. في الأصل: «آله»، و هو غير مفهوم.

٦. في الأصل: «للعالم»، و الصحيح ما أثبتناه؛ فإن «صنع» متعد بلا واسطة.

٧. في الأصل: «و إن كان».

٨. في الأصل: «لذلك».

وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ: يَقْتَضِي كَوْنَهُ قَادِرًا لِنَفْسِهِ، أَوْ لِمَا هُوَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ.
وَالْقِسْمُ الثَّانِي: يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَادِرًا بِقُدْرَةٍ.^١

[أولاً: إبطال كون المحدث قادراً لنفسه]

[الدليل الأول]^٢

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الذَّوَاتِ الْمُحَدَّثَةِ قَادِرًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِمَا هُوَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي وَجوب كَوْنِهِ قَادِرًا مَعَ الْوُجُودِ؛ لِأَنَّ صِفَةَ النَّفْسِ لَا تُفَارِقُ الذَّاتَ فِي كُلِّ حَالٍ، وَالصِّفَةُ الرَّاجِعَةُ إِلَيْهَا لَا بُدَّ مِنْ حُصُولِهَا مَعَ الْوُجُودِ. وَفِي هَذَا وَجوب كَوْنِهِ حَيًّا مَعَ وَجُودِهِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ حَيًّا لَوْ لَمْ يَجِبْ مَتَى وُجِدَ، لَمَا وَجِبَ كَوْنُهُ قَادِرًا - وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ كَوْنَهُ قَادِرًا إِذَا كَانَ لِلنَّفْسِ، أَوْ لِمَا يَرْجِعُ إِلَى النَّفْسِ، فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُوبِهِ فِي حَالِ الْوُجُودِ، وَ مِنْ^٣ وَجوب كَوْنِهِ حَيًّا مَتَى وُجِدَ - وَ لَجَازُ أَنْ يَوْجَدَ عَلَى بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَلَا يَكُونَ حَيًّا.

١٠٨

عَلَى أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ حَيًّا بِالْفَاعِلِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: وَهُوَ أَنَّ الْمُشْتَرِكِينَ فِي كَيْفِيَّةِ اسْتِحْقَاقِ الصِّفَةِ، لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَا^٤ مُشْتَرِكِينَ فِي الْمُقْتَضَى لَهَا^٥، وَ سَبَبِيْنُ

١. سوف يأتي في نهاية الفصل ج ١، ص ٢٢٢ إشكال على هذه النقطة، و ادعاء أَنَّ القادر الذي يجوز أن يستحق هذه الصفة، قادرٌ بالفاعل، لا قادر بقدره ولا قادر لنفسه.

٢. خلاصة هذا الدليل كالتالي: لو كان المحدث قادراً لنفسه، لوجب أن يكون حياً متى وُجد؛ لِأَنَّ الْقَادِرَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَيًّا، وَلَوْ وَجِبَ كَوْنُهُ حَيًّا، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ حَيًّا لِنَفْسِهِ، وَ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ مِثْلًا لِلْقَدِيمِ وَ مُشَارِكًا لَهُ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ. تهديد الأصول، ص ٢٧.

٣. في الأصل: «في».

٤. في الأصل: «يكون».

٥. في الأصل: «لهما»، و رجوع الضمير إلى «الصفة» - لا إلى «المشتركين» - يصحح ما أثبتناه.

هذه الطريقة إن شاء الله عزَّ و جَلَّ عندَ الكلامِ على أصحابِ الصفاتِ^١.
و قد عَلِمْنَا أَنَّ استحقاقَ أَحَدِنَا كَوْنَهُ حَيًّا، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ لذلِكَ
المُحَدَّثُ كَوْنَهُ حَيًّا عَلَيْهِ، وَ هُوَ الاستحقاقُ فِي حَالٍ كَانَ يَجُوزُ أَنْ لَا يَحْصُلَ
الاستحقاقُ فِيهَا.

فُمَحَالٌّ - عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ - أَنْ يَخْتَلِفَا^٢ فِي الْمُقْتَضِي لِلصِّفَةِ. وَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ
الْمُقْتَضِي لِلأَمْرَيْنِ وَاحِدًا. فَلَمَّا اسْتُحِقَّ^٣ فِي أَحَدِنَا أَنْ يَكُونَ حَيًّا إِذَا وَجِدْتُ، فَلَا بُدَّ^٤
مِنْ رُجُوعِهِ إِلَى النَفْسِ، اقْتَضَى ذلِكَ أَنْ تَكُونَ^٥ هَذِهِ الذَّاتُ مِثْلًا لِلْقَدِيمِ تَعَالَى؛ مِنْ
حَيْثُ شَارَكَتَهُ فِي صِفَةِ نَفْسِهِ، وَ هِيَ كَوْنُهُ حَيًّا، وَ ذلِكَ يَقْتَضِي: كَوْنَهَا قَدِيمَةً، أَوْ
خُرُوجَهُ تَعَالَى عَنْ كَوْنِهِ قَدِيمًا، وَ كِلَا الأَمْرَيْنِ فَاسِدٌ.

وَ إِنَّمَا عَدَلْنَا عَمَّا هِيَ [الطريقة المعتمدة] كَثِيرًا فِي الْكُتُبِ، مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ
المُحَدَّثُ قَادِرًا لِنَفْسِهِ لَكَانَ مِثْلًا لِلْقَدِيمِ؛ لِأَنَّ ذلِكَ غَيْرُ مُسْتَمِرٍّ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَصِحُّ

١. سَمَّى الْمُتَكَلِّمُونَ كُلٌّ مِنْ يَقُولُ بَأَنَّ اللَّهَ بَذَاتِهِ وَ بَصَفَاتِهِ وَ أَسْمَاءَهُ قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ بِ«الصفاتيَّة» وَ
هَؤُلَاءِ لَهُمْ تَسْمِيَاتٌ مُتَنَوِّعَةٌ مِثْلُ السَّلَفِيَّةِ وَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَ الْحَشَوِيَّةِ وَ الْأَشَاعِرَةِ وَ الْمَشْبَهَةِ وَ
الْكَرَامِيَّةِ وَ غَيْرِهِمْ، فَهَؤُلَاءِ بِرِغْمِ اخْتِلَافَاتِهِمُ الْفِرْعَوِيَّةِ يَشْتَرِكُونَ فِي الْإِعْتِقَادِ بِأَنَّ جَمِيعَ صِفَاتِ اللَّهِ
تَعَالَى مِنَ الْعِلْمِ وَ الْقُدْرَةِ وَ الْإِرَادَةِ وَ السَّمْعِ وَ الْبَصَرِ وَ الْكَلَامِ أَزَلِيَّةٌ وَ قَدِيمَةٌ بِقَدَمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ
يَقَابِلُهُمُ الْعَدْلِيَّةُ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ وَ الْمَعْتَزَلَةِ. رَاجِعْ: مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ، ص ١٦٩ - ١٧٥. الْمَلِلُ وَ النَحْلُ
لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ، ج ١، ص ١٠٤ وَ ١٠٥.

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَخْتَلِفُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ: «أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَضِي لِلأَمْرَيْنِ وَاحِدًا».

٣. فِي الْأَصْلِ: «اسْتَحَالَ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «وَجِبَ»، وَ الْأَنْسَبُ لِلسياقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ إِنْ كَانَ لِمَا فِي الْمُتَنَ وَجْهٌ مَعَ التَّكْلُفِ.

٥. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَنْسَبُ وَضَعُ وَائِ مَكَانِ الْفَاءِ؛ لِأَنَّ الْعِبَارَةَ لَيْسَتْ جَوَابًا لِلشَّرْطِ، بَلْ جَوَابُهُ
قَوْلُهُ: «اقْتَضَى ذلِكَ» إِلَى آخِرِهِ.

٦. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ يَكُونَ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

اشتراك القادرين في صفة مُتَمَائِلَةٍ مِنْ حَيْثُ كَانَا قَادِرِينَ؛ لِأَنَّ مَقْدُورَ كُلِّ قَادِرٍ غَيْرُ مَقْدُورٍ صَاحِبِهِ. وَالتَّمَائُلُ إِنَّمَا يَقْتَضِيهِ الْإِشْتِرَاكُ فِي صِفَةٍ مُتَمَائِلَةٍ مُسْتَنِدَةٍ إِلَى النَّفْسِ. وَعَدَلْنَا إِلَى اعْتِبَارِ كَوْنِهِ حَيًّا؛ لِسَلَامَتِهِ مِنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ، وَوُضُوحِ الْأَمْرَيْنِ فِي أَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِيهِ يَقْتَضِي التَّمَائُلَ.

[الدليل الثاني]

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا [عَلَى] فَسَادِ كَوْنِ الْمُحَدَّثِ قَادِرًا لِنَفْسِهِ، أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَكَانَتْ مَقْدُورَاتُهُ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَقْتَضِي تَنَاهِيَّ الْمَقْدُورِ بِحَيْثُ يَتَنَاهَى، هُوَ الْقُدْرُ الْمُخْتَصَّةُ فِي تَعَلُّقِهَا بِالْمُتَنَاهِي، وَمَنْ كَانَ قَادِرًا لِنَفْسِهِ لَا يَتِمُّ ذَلِكَ فِيهِ.

[الدليل الثالث]

وَفِي كَوْنِهِ قَادِرًا لِنَفْسِهِ مِمَّا يَوْجِبُ صَحَّةَ مُمَانَعَتِهِ لِلْقَدِيمِ تَعَالَى، وَذَلِكَ مِمَّا لَا خَفَاءَ^١ بِفَسَادِهِ، وَسَيَأْتِي مَشْرُوحًا فِي بَابِ نَفْيِ الْإِثْنَيْنِ،^٢ بِمَشِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى.

[ثانيًا: إبطال كون صانع العالم قادراً بقدرة]

[الدليل الأول]^٣

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا بِقُدْرَةٍ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا يَصِحُّ فِعْلُ الْأَجْسَامِ بِهَا. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ أَحَدَنَا لَا يَصِحُّ مِنْهُ فِعْلُ الْجِسْمِ (٤٣) بِمَا فِيهِ مِنَ الْقُدْرِ، وَيَتَعَذَّرُ

١. فِي الْأَصْلِ: «وَذَلِكَ مِنَ الْإِخْفَاءِ».

٢. يَأْتِي فِي ج ٢، ص ٩.

٣. سَوْفَ يَأْتِي الدَّلِيلُ الثَّانِي عَلَى ذَلِكَ فِي ج ١، ص ٢٢١.

- ١٠٩ عَلَيْهِ ذَلِكَ مَتْنِ رَامَهُ [لِالْمَانَعِ]^١ وَ لَا لَوْجِهٍ مَعْقُولٍ، بَلِ اسْتَحَالَ^٢ فَيَعْلَمُ أَنَّ الْقَدَرَ لَا تَتَعَلَّقُ بِفَعْلِ الْأَجْسَامِ.
- فَإِنْ قِيلَ: دُلُّوا عَلَيَّ هَذِهِ الْجُمْلَةِ.
- قُلْنَا: أَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ أَحَدَنَا يَقْدِرُ بِقُدْرَةٍ فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَجَدَّدُ كَوْنُهُ قَادِرًا مَعَ جَوَازِ أَنْ لَا يَتَجَدَّدَ. وَ لِأَنَّهُ يَضْعُفُ أَحْيَانًا وَ يَقْوَى أَحْيَانًا.
- وَ فِي الْجُمْلَةِ: فَطَرِيقُ إِبْثَاتِ الْأَكْوَانِ مُتَأَتِّ فِي إِبْثَاتِ الْقَدْرِ^٣، وَ مَا قَدَّمَناهُ مِنْ [فَسَادِ] كَوْنِ الْمُحَدَّثِ قَادِرًا لِنَفْسِهِ يَوْضِحُ^٤ ذَلِكَ أَيْضًا^٥.
- وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِعْلَ الْأَجْسَامِ لَا يَتَأَتَّى بِهَا^٦ أَنَا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْقَادَرَ مِنَّا لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ الْجِسْمَ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ:
- إِمَّا مُبَاشَرًا، وَحَدُّهُ مَا ابْتَدَأَ فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ.
- أَوْ^٧ مُتَوَلِّدًا، وَ هُوَ الْوَاقِعُ^٨ بِحَسَبِ غَيْرِهِ^٩.
- وَ الْجِسْمُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُفْعَلَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا^{١٠}.

١. فِي الْأَصْلِ بَدَلَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ بَيَاضٍ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْأَنْسَبُ بِالْمَقَامِ. وَ لِلْمَزِيدِ رَاجِعٌ: الْمَغْنَى، ج ٤، ص ٣٣٥.

٢. فِي الْأَصْلِ: «اسْتَحَالَةً».

٣. أَيِ الْأَدَلَّةِ الْجَارِيَةِ فِي الْأَكْوَانِ جَارِيَةٍ فِي الْقُدْرَةِ بَعَيْنِهَا.

٤. فِي الْأَصْلِ: «وَ يَوْضِحُ».

٥. فَإِنَّهُ إِذَا بَطَلَ كَوْنُهُ قَادِرًا لِنَفْسِهِ، ثَبَتَ كَوْنُهُ قَادِرًا بِقُدْرَةٍ.

٦. سَوْفَ يَسْتَفْرَقُ هَذَا الْبَحْثُ عِدَّةَ صَفَحَاتٍ.

٧. فِي الْأَصْلِ: «وَ» بَدَلَ «أَوْ».

٨. فِي الْأَصْلِ: «وَاقِعٌ» وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ فَإِنَّهُ فِي مَقَامِ تَعْرِيفِ الْفِعْلِ الْمُتَوَلِّدِ.

٩. فِي الْأَصْلِ: «عَادَتُهُ»، وَ لَا مُحْصَلٌ لَهُ، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتَفْدَنَاهُ مِنْ كِتَابِ التَّعْلِيقِ، ص ٣٢.

١٠. هَذَا الدَّلِيلُ مَكُونٌ مِنْ مَقْلَعَتَيْنِ: الْأُولَى: أَنَّ قُدْرَتَنَا مُنْحَصِرَةٌ بِالْأَفْعَالِ الْمُبَاشِرَةِ وَ الْمُتَوَلِّدَةِ. وَ

[انحصار قدرتنا في الأفعال المباشرة والمتولدة، دون المختزعة]

فإن قيل: ولم أنكرتم أن يكون أحدنا يفعل الأفعال مختزعة،^١ ولا تكون متولدة ولا مباشرة؟

قلنا: أنكرنا من قبل أنه يؤدي إلى أمور فاسدة:

منها: أن يكون القوي منا يمنع الضعيف [من المشي] في السوق^٢ والحركة في الجهات، وإن كان بعيداً منه، وغير مماس له ولا لِمَا ماسه.

ومنها: أن يكون المريض المُدْنِف، [الذي] لا قدرة في جوارحه، يخترع بقدر قلبه^٣ الأفعال في جوارحه؛ لأنه قادر في قلبه؛ وذلك أنا نعلم أن المُدْنِف قد يريد و يعتقد و يفكر^٥ بقلبه، وإن تعدد عليه تحريك جوارحه.

ومنها: أنه يؤدي إلى أن يخترع أحدنا بقدر^٦ شماله الفعل في يمينه، وهذا يوجب [أن يقوى أحدنا على أن يحمل بيمينه كل ما هان عليه أن يحمله بيمينه و شماله معاً،]^٧ [و] قد علمنا ضرورة فساد ذلك.

«الثانية: أن الجسم لا يمكن أن يوجد بصورة مباشرة أو متولدة. و سوف يستدل المصنف على هاتين المقدمتين من خلال البحثين القادمين.

١. الفعل المختزع هو ما ابتدئ لا في محل القدرة، و لا يصح إلا من القديم تعالى. الحدود، ص ٧١.

٢. في الأصل: «يمنع الضعيف في الشوق»، و لا محصل له، و ما أثبتناه استفدناه من كتاب التعليق، ص ٣٣.

٣. في الأصل: «بقدر قلته»، و لا محصل له.

٤. في الأصل: «لا قدر في قلته».

٥. في الأصل: «يفكره»، و هو خطأ؛ لأننا لم نجد مرجعاً للضمير، و السياق يؤيد ما أثبتناه.

٦. في الأصل: «بعد» بدل «بقدر»، و لا محصل له.

٧. في الأصل بدل ما بين المعقوفين هكذا: «أن لا يخفى على أحدنا ما يحمله بيمينه و شماله معاً»

فَثَبَّتْ أَنَّ أَفْعَالَنَا لَا تَكُونُ إِلَّا مُبَاشَرَةً أَوْ مُتَوَلِّدَةً.

[عدم وقوع الجسم منا، لا بصورة مباشرة ولا متولدة]

و الذي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ لَا يَقَعُ مِنَّا [مُبَاشَرَةً]^١: أَنَّا لَوْ فَعَلْنَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ
لَأَدَّى إِلَى اجْتِمَاعِ جَوْهَرَيْنِ فِي حَيِّزٍ وَاحِدٍ؛ وَ هَذَا يَوْجِبُ أَنْ لَا تَعْظُمَ^٢ الْأَجْسَامُ
بِانضمام بعضها إلى بعض، وَ يَقْتَضِي أَيْضاً صِحَّةَ دُخُولِهَا^٣ فِي الْجَبَلِ الْأَصَمِّ مِنْ
غَيْرِ فُرْجَةٍ تَحْصُلُ فِيهِ. وَ كُلُّ ذَلِكَ فَاسِدٌ.

[الدليل الأول على عدم وقوع الجسم والجوهر منا متولداً]^٤

و أَمَّا الْمُتَوَلَّدُ فَعَلَى ضَرَبَيْنِ:

مِنْهُ مَا يَحْصُلُ فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ.

و مِنْهُ مَا يَتَعَدَّى مَحَلَّ الْقُدْرَةِ.

و لَيْسَ^٥ يَجُوزُ أَنْ نَفْعَلَ^٦ الْأَجْسَامَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى مَا أَفْسَدَنَاهُ

مِنْ اجْتِمَاعِ الْجَوْهَرَيْنِ فِي حَيِّزٍ وَاحِدٍ.

«عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ كَمَا حَمَلَهُ بِيَمِينِهِ». وَ فِيهِ مِنَ الْغُمُوضِ وَ الْإِبْهَامِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ. وَ أَمَّا مَا
أَثْبَتْنَاهُ فَلَا إِبْهَامَ فِيهِ، وَ بِهِ يَتِمُّ الْمَعْنَى. وَ لِلْمَزِيدِ رَاجِعُ: الذَّخِيرَةُ، ص ١١٥ وَ ١١٦؛ الْاِقْتِصَادُ فِيمَا
يَتَعَلَّقُ بِالْاِعْتِقَادِ، ص ١١٤ وَ ١١٥.

١. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «وَأَمَّا الْمُتَوَلَّدُ فَعَلَى ضَرَبَيْنِ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَعْظُمُ»، وَ الْأَوَّلَى مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ «بَعْضُهَا».

٣. فِي الْأَصْلِ: «دُخُولُنَا»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٤. سَوْفَ يَأْتِي الدَّلِيلُ الثَّانِي فِي ج ١، ص ٢١٨.

٥. فِي الْأَصْلِ: «فَلَيْسَ» بِالْأَفَاءِ، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ فَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لِلتَّفَرُّعِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

٦. فِي الْأَصْلِ: «يَفْعَلُ»، وَ الْأَوَّلَى بِحَسَبِ السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ يَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ قَبْلَ قَلِيلٍ: «لَا يَقَعُ مِنَّا»
وَ «أَنَا لَوْ فَعَلْنَا».

فَلَمْ يَبْقَ^١ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّكُمْ تَفْعَلُونَهُ^٢ بِسَبَبٍ يَتَعَدَّى بِهِ الْفِعْلُ عَنْ مَحَلِّ الْقُدْرَةِ.
وَالَّذِي يُبْطِلُ ذَلِكَ: أَنَّ الَّذِي تَعَدَّى بِأَفْعَالِنَا^٣ عَنْ مَحَلِّ الْقُدْرَةِ، هُوَ جَنْسُ
الاعتماد؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْجَهَةِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَجْنَاسِ، وَقد عَلِمْنَا أَنَّ أَجْنَاسَ
الاعتمادِ محصورةٌ بِانحصارِ الْجِهَاتِ السَّتِّ، وَهِيَ أَجْمَعُ فِي مَقْدُورِنَا وَنَحْنُ
نَفْعَلُهَا، وَلا يَتَوَلَّدُ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا الْجَوَاهِرُ.

وَيُمْكِنُ الْاعْتِرَاضُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ^٥ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُقَالَ: إِنَّكُمْ قَادِرُونَ عَلَى فِعْلِ الْجَوَاهِرِ، وَإِنَّمَا لَا تَقَعُ^٦ مِنْكُمْ^٧ لِمَانِعٍ،
أَوْ مَا جَرَى مَجْرَى الْمَانِعِ، وَيُذَكَّرُ فِي ذَلِكَ إِمَّا فَقْدُ الْعِلْمِ، أَوْ فَقْدُ الْآلَةِ، أَوْ فَقْدُ الْبِنْيَةِ،
أَوْ لِأَنَّ الْعَالَمَ لَا خَلَأً^٨ فِيهِ.^٩

[ثَانِيهَا: أَنْ يُقَالَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ الْجَوَاهِرُ إِنَّمَا تَعَذَّرَتْ مِنْكُمْ؛ لِأَنَّ مَا فِيكُمْ مِنْ

١. في الأصل: «و لم يبق»، و الأنسب ما أثبتناه للتفريع على ما سبق.

٢. في الأصل: «يعطونه»، و لا محصل له في المقام.

٣. في الأصل: «تعدى بنا فعالنا»، و ما أثبتناه هو أقرب قراءة بالنسبة إلى ما في الأصل، و إن كان
يمكن تعديل العبارة بهذه الصورة: «تتعدى به أفعالنا». إلّا أن فيه ابتعاداً عما في الأصل.

٤. في الأصل: «و هي».

٥. أي على أصل البحث من أن الجسم لا يقع منا، و أننا غير قادرين على فعله. و سوف تستغرق
مناقشة هذه الإشكالات صفحات كثيرة، حيث تستمر إلى ص ٢١٨.

٦. في الأصل: «لا يقع»، و الأولى ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «الجواهر».

٧. تكرر في الأصل قوله: «أن يقال: إنكم قادرون على فعل الجواهر، و إنما لا تقع منكم» خمس
مرّات متتالية بإضافة لفظة «أو» في أول الثانية إلى الخامسة. و هو سهو من الناسخ.

٨. في الأصل: «لا خلاف فيه»، و هو خطأ، و الصحيح ما أثبتناه، نصّ عليه المصنّف في الصفحة
٩٢ من هذا الكتاب.

٩. فهذه أربعة موانع تمنع من القدرة على فعل الأجسام، و سوف يضيف المصنّف في نهاية
البحث عن الخلأ مانعاً خامساً.

الْقُدْرَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا؟ وَإِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ فِي الْعَدَمِ قُدْرَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْجَوَاهِرِ، وَإِنْ فُعِلَتْ فِيكُمْ لَتَأْتِي مِنْكُمْ فِعْلُهَا.^١

وَالْوَجْهَ الْآخَرَ^٢: أَنْ يُقَالَ: إِنَّكُمْ الْآنَ فَاعِلُونَ (٤٤) لِلْجَوَاهِرِ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: لَوْ فَعَلْنَاهَا لِأَدْرِكْنَاهَا وَمَيِّزْنَاهَا!

قِيلَ لَكُمْ: يَجُوزُ أَنْ تَفْعَلُوهَا أَجْزَاءً مُتَفَرِّقَةً، وَ عَلَى حَدِّ مِنَ اللَّطَافَةِ لَا تُدْرِكُ مُعْتَمِدًا، كَمَا لَا تُدْرِكُ الْهَوَاءَ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ.

[مناقشة موانع القدرة على فعل الأجسام والجواهر]

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْمَانِعَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْقُولًا؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ مَانِعٍ غَيْرِ مَعْقُولٍ [يُؤَدِّي]^٣ إِلَى الْجَهَالَاتِ.

[المانع الأول والثاني: فَقَدْ الْعِلْمَ وَالْآلَةَ]

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَانِعُ هُوَ فَقَدْ الْعِلْمُ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي إِيقَاعِ جَنْسِ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي إِيقَاعِهِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ.^٥ وَلَيْسَ يُحْتَاجُ جَنْسُ الْفِعْلِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ كَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْكِتَابَةَ لَمَّا تَعَذَّرَتْ

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وهو عين ما نصَّ عليه المصنّف في ضمن الجواب عن هذا الوجه في ص ٢١٢ من هذا الكتاب.

٢. وهو الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، أخذناه من قول المصنّف في ص ٤١٦ من الكتاب، قال: «تجويز مانع لا يعقل يؤدّي إلى الجهالات». وللمزيد راجع: الأمالي للمصنّف، ج

٢، ص ٣٤٥: الإرادة للشيخ المفيد، ص ٨.

٤. في الأصل: «ما» بدل «وإنما».

٥. وهو وجه الإحكام والإتقان.

عَلَى الْأُمِّيِّ لَفَقْدِ الْعِلْمِ بِهَا، لَمْ يَتَعَذَّرْ عَلَيْهِ إِيقَاعُ جَنْسِهَا؟ لِأَنَّهُ كَوْنُهَا كِتَابَةٌ يُنبِئُ عَنْ وَقْعِهَا عَلَى بَعْضِ^١ الْوَجْهِ. وَ الْجَوْهَرُ هُوَ جَنْسُ الْفِعْلِ، وَ مَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ جَنْسُ الْفِعْلِ» أَنَّهُ مِمَّا لَا يَوْجَدُ إِلَّا جَوْهَرًا، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْخَبَرُ وَ الْأَمْرُ وَ الْحُسْنُ وَ الْقُبْحُ؛ لِأَنَّ جَنْسَ كُلِّ ذَلِكَ يَوْجَدُ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَحَقًّا لِهَذِهِ الْأَوْصَافِ. وَ فِي عِلْمِنَا بِتَعَذُّرِ الْجَوْهَرِ مِنَّا - مَعَ أَنَّهُ مِنْ جَنْسِ الْفِعْلِ - دَلَالَةٌ عَلَى اسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لَنَا. وَ هَذَا بَعِيْنُهُ يُعْلِمُ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَذَّرْ لَفَقْدِ الْآلَةِ؛ لِأَنَّ الْآلَاتِ عَلَى اخْتِلَافِهَا إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي إِيقَاعِ الْأَفْعَالِ عَلَى بَعْضِ الْوَجْهِ، لَا فِي أَجْنَاسِهَا، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْجَوْهَرَ جَنْسُ الْفِعْلِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَصِحُّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ أَنَّ «الْعِلْمَ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي جَنْسِ الْفِعْلِ» وَ النَّظَرُ وَ الْإِرَادَةُ جَمِيعًا لَا يَقَعَانِ إِلَّا مِنْ الْعَالِمِ، أَوْ مِمَّنْ [فِي] حُكْمِ الْعَالِمِ، وَ هُمَا جَنْسُ الْفِعْلِ؟

قُلْنَا: إِنَّ النَّظَرَ وَ الْإِرَادَةَ لَا يَحْتَاجَانِ فِي وَجُودِهِمَا إِلَى الْعِلْمِ، وَ إِنَّمَا يَحْتَاجُ كَوْنُ النَّاظِرِ نَاطِرًا إِلَى أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا يَنْظُرُ فِيهِ، وَ يَحْتَاجُ كَوْنُ الْمُرِيدِ مُرِيدًا إِلَى كَوْنِهِ عَالِمًا^٢ أَوْ فِي حُكْمِ الْعَالِمِ بِالْمُرَادِ؛ فَالْحَالُ هِيَ الْمُحْتَاجَةُ إِلَى الْحَالِ الْأُخْرَى، دُونَ أَنْ تَكُونَ الْحَاجَةُ مُصْرُوفَةً إِلَى حَاجَةِ ذَاتِ الْإِرَادَةِ وَ النَّظَرِ إِلَى ذَاتِ الْعِلْمِ. وَ لَوْ صَحَّ أَنْ يَفْعَلَ أَحَدُنَا إِرَادَةً فِي غَيْرِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهَا مُرِيدًا، لَجَازَ أَنْ يَفْعَلَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْمُرَادِ، وَ لَا فِي حُكْمِ الْعَالِمِ بِهِ.

عَلَى أَنَّا قُلْنَا: إِنَّ الْعِلْمَ بِالْفِعْلِ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِإِقَاعِهِ عَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِ،

١. فِي الْأَصْلِ: «+ وَقَوْعَهَا»، وَ لَا شَبْهَةَ فِي زِيَادَتِهِ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «و» بَدَلُ «أَوْ»، وَ هُوَ خَطَأً.

ولا يُحتاجُ إليه في^١ إيقاعِ جنسِهِ، وليسَ هذا ممَّا عورِضنا به مِن النظرِ والإرادة؛ لأنَّهما ليسا يَحْتَاجَانِ إِلَى العِلْمِ بهما، وإنَّما يَحْتَاجَانِ إِلَى العِلْمِ بِالْمُرَادِ وَالْمَنْظُورِ إِلَيْهِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا ذَكَرْنَاهُ.

[المانع الثالث: فَقْدُ الْبِنْيَةِ]

فَأَمَّا مَا يُبْطَلُ مَا سُلِّمْنَا عَنْهُ مِنَ الْبِنْيَةِ: فَهُوَ أَنَّ الْجَوَاهِرَ لَا تَفْتَقِرُ فِي وجودِهَا إِلَى بِنْيَةٍ؛ لِأَنَّهَا تَوْجَدُ مُتَفَرِّقَةً كَمَا تَوْجَدُ مُجْتَمِعَةً.

وَأَيْضاً: فَإِنَّ الْبِنْيَةَ تَفْتَقِرُ فِي وجودِهَا [إِلَى مَحَلٍّ]^٢، فَكَيْفَ يَحْتَاجُ الْمَحَلُّ فِي وجودِهِ إِلَيْهَا؟ وَهَذَا يَقْتَضِي حَاجَةَ كُلِّ وَاحِدٍ إِلَى صَاحِبِهِ، وَيُؤَدِّي إِلَى حَاجَةِ^٣ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ.

وَأَيْضاً: فَإِنَّ الْبِنْيَةَ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَحِلَّ غَيْرَهُ، وَالْجَوَاهِرُ لَا تَحْتَاجُ^٤ إِلَى مَحَلٍّ.

[المانع الرابع: عدم وجود الخلأ في العالم]

فَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى مَنْ اعْتَرَضَ بِأَنَّ الْعَالَمَ لَا خَلَائاً فِيهِ^٥، فَهُوَ أَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ دَلَّ عَلَى وجودِ الْخَلَائِ.

١. في الأصل: + «وقوع».

٢. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «فكيف يحتاج المحل في وجوده إليها».

٣. في الأصل: «حاجته».

٤. في الأصل: «يحتاج»، والأولى ما أثبتناه.

٥. بحث الخلأ والملا من الأبحاث المهمة في علم الكلام عند المتكلمين، وقد تعرض المصنف إليه هنا بشيء من التفصيل، كما أن له رسالة حول جانب من هذا الموضوع، وهي إحدى رسائل «تكملة الأمالي» وسوف تأتي الإشارة إليها في بعض الهوامش القادمة.

[أدلة وجود الخلاء في العالم]

[الدليل الأول]

والذي دلَّ على ذلك: أنه لو لا الخلاء لما أمكنَّ أحداً^١ أن يتصرف ويتحرك في العالم؛ لأنه إذا كان مشحوناً بالجواهر من غير خلأٍ قليل ولا كثير، فالتصرف متعذراً. ولا فرق بين أن تكون الأجزاء المجاورة صلبة أو غير صلبة، بعد أن تكون الجهات مشحونة بها؛ ألا ترى أن أخذنا لو (٤٥) حِسَّ في بيتٍ وشحنَّ جميع ما يليه من البيت بالدقيق لتعذرَ عليه التصرف والتحرك، كما يتعذر لو كان مشحوناً بالرصاص وما يجري مجراه؟

[الدليل الثاني]

وأيضاً: فإنَّ القولَ بذلك يؤدي إلى انتقال الجسم إلى مكانٍ غيره، في حال انتقال ذلك الغير إلى مكانه، و [هذا] معلومٌ فسادُه؛ ألا ترى أنه يتعذر علينا في كوزين مملوئين ماءً أن نجعل ما في أحدهما في الآخر، من غير تفريغٍ لأحدهما؟!

[الدليل الثالث]

وأيضاً: فإنَّ الزُّقَّ^٣ الفارغ المشدود الرأسِ نهايةَ الشَّدِّ، إذا كان مُنطبقَ الجانبين أحدهما على الآخر، يُمكنُ أن يُرفعَ أحدُ جانبيه عن الآخر، ولا يتعذر ذلك علينا، فيعلم أنه قد حصل فيه مكانٌ فارغٌ؛ لأنه لا طريق للهواء ولا لغيره إلى الدُّخولِ!

١. في الأصل: «أحد».

٢. في الأصل: «خلل»، وما أثبتناه يقتضيه السياق.

٣. الزُّقُّ بالكسر: ظرف. المصباح المنير، ص ٢٥٤ (زقق).

و لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْهَوَاءَ دَخَلَ مِنْ مَسَامِ الرِّقِّ، فِي حَالٍ مَا رَفَعْتُمْ بَعْضَهُ مِنْ بَعْضٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى أَنْ [لا] ^١ يَنْثَبِتَ الْهَوَاءُ فِي الرِّقِّ مُدَّةً طَوِيلَةً، وَ كَانَ يَجِبُ إِذَا مَلَأْنَا زِقًا مِنَ الْهَوَاءِ بِالنْفَخِ وَ أَحْكَمْنَا شُدَّ رَأْسِهِ، أَنْ نَجِدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَارِغًا!

[الدليل الرابع]

و مِمَّا يُبَيِّنُ أَيْضًا مَا ذَكَّرْنَا: أَنَّ الرِّقِّ الَّذِي يُنْفَخُ غَايَةَ النْفَخِ، وَ يُشَدُّ رَأْسُهُ، يُمَكِّنُ أَنْ يَدْخَلَ فِيهِ مِسْلَةٌ ^٢، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَهِيَ مِنَ الْإِمْتِلَاءِ إِلَى حَدٍّ يَتَعَذَّرُ إِدْخَالُ الْمِسْلَةِ فِيهِ، فَيُعْلَمُ بِذَلِكَ [أَنَّ بَيْنَ أَجْزَاءِ الرِّقِّ الْمَمْلُوءِ] ^٣ بِالْهَوَاءِ خَلًّا.

[الدليل الخامس]

وَ أَيْضًا: فَإِنْ أَحَدْنَا إِذَا أَخَذَ قَارُورَةً ضَيِّقَةَ الرَّأْسِ، فَوَضَعَهَا عَلَى الْمَاءِ، لَمْ يَرْتَفِعْ إِلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، فَإِذَا مَصَّهَا وَ وَضَعَهَا عَلَى الْمَاءِ، ارْتَفَعَ الْمَاءُ إِلَيْهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَحْدُثَ لَهَا أَصَوَاتٌ، كَمَا تَحْصُلُ فِيهِ تِلْكَ الْأَصَوَاتُ إِذَا صَبَبْنَا الْمَاءَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْهَوَاءَ إِذَا لَاقَى أَجْزَاءَ الْمَاءِ [صَعِدَ] ^٥، فَيُعْلَمُ أَنَّا بِالْمَصِّ اسْتَخْرَجْنَا مَا فِيهَا مِنَ الْهَوَاءِ،

١١٣

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، فإن مع وجود مسام في الرق لا يثبت الهواء فيه مدة طويلة.

٢. في الأصل: «مسئلة»، وهو خطأ، وكأنه تصحيف «مسئلة». وهي بكسر الميم: الإبرة العظيمة، و الجمع: المسال. راجع: المغرب، ج ١، ص ٤٠٩ (سلل). و هكذا الكلام في «المسلة» الآتية. و للمزيد راجع: نهاية المرام، ج ١، ص ٤٠٦.

٣. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض، و ما أثبتناه هو غاية ما يمكن أن يدرج في المقام، و به يتم المعنى.

٤. في الأصل: «يحدث»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «تلك الأصوات». و هكذا الكلام في قوله: «تحصل فيه».

٥. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض، و بما أضفناه يستقيم المعنى. راجع: نهاية المرام، ج ١، ص ٤٠٩ و ٤٢٨.

حَتَّى سَهَّلَ ارْتِفَاعُ الْمَاءِ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ الْقَارُورَةَ إِذَا مَصَّصْنَاهَا حَصَلَ فِيهَا هَوَاءٌ حَارٌّ، وَ الْحَارُّ سَرِيعُ الْحَرَكَةِ، وَ هِيَ قَبْلَ الْمَصِّ فِيهَا هَوَاءٌ بَارِدٌ، وَ الْبَارِدُ بَطِيءُ الْحَرَكَةِ، فَلِهَذَا افْتَرَقَ^١ الْخَلَّانِ فِيهَا.

وَذَلِكَ: أَنَّ الْهَوَاءَ قَدْ يُحْمَى فِي الْقَارُورَةِ بِالنَّارِ وَ الشَّمْسِ عَلَى وَجْهِ يُعْلَمُ صُرُورُهُ أَنَّهُ يَزِيدُ عَلَى حَرَارَةِ هَوَاءِ الْفَمِ وَ اللَّهَوَاتِ^٢ وَ مَعَ ذَلِكَ فَلَا يَجِبُ فِيهِ مِثْلُ مَا ذَكَرْنَاهُ عِنْدَ الْمَصِّ.

عَلَى أَنَّ الْمَاصَّ لِلْهَوَاءِ لَا يَكُونُ نَافِخًا فِي حَالِ مَصِّهِ، بَلِ الْمَصُّ كَالْمُضَادِّ لِلنَّفْخِ؛ فَكَيْفَ يَحْصُلُ فِي الْقَارُورَةِ - فِي حَالِ مَصَّنَا لِلْهَوَاءِ فِيهَا - هَوَاءٌ مِنْ أَفْوَاهِنَا؟ وَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالنَّفْخِ الَّذِي مَا اسْتَعْمَلْنَاهُ!

[أدلة عدم وجود الخلأ في العالم و مناقشتها]

وَقَدْ تَعَلَّقَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْعَالَمَ لَا خَلَائِهِ بِأَشْيَاءَ^٣:

مِنْهَا: أَنَّ الْآلَةَ الْمَعْرُوفَةَ بِالسَّحَّارَةِ، وَ هِيَ الْآلَةُ الَّتِي يَكُونُ فِي رَأْسِهَا ثَقْبٌ وَاحِدٌ وَ فِي أَسْفَلِهَا ثُقُوبٌ كَثِيرَةٌ، إِذَا مَلَأْنَاهَا بِالْمَاءِ ثُمَّ سَدَدْنَاهُ رَأْسَهَا بِالْإِبْهَامِ، لَمْ يَنْزِلِ الْمَاءُ

١. فِي الْأَصْلِ: «افْتَرَقَ».

٢. اللَّهُاءُ: أَفْصَى الْفَمِ، وَ هِيَ لِحْمَةٌ مُشْرِفَةٌ عَلَى الْحَلْقِ. الْعَيْنُ، ج ٤، ص ٨٨.

٣. فِي هَامِشِ الْأَصْلِ: «دَلَائِلُ إِبْطَالِ الْخَلَائِ».

٤. فِي الْأَصْلِ «سَدَدْنَا» وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ هَكَذَا فِي قَوْلِهِ بَعْدَ قَلِيلٍ: «شَدَّ رَأْسَهَا بِالْإِبْهَامِ» فَإِنَّ الْأَنْسَبَ: «سَدَّ»؛ فَإِنَّ هَذَا الدَّلِيلَ - أَيِ الدَّلِيلِ الْأَوَّلِ عَلَى عَدَمِ الْخَلَائِ - مَذْكُورٌ بَعِينُهُ فِي هَامِشِ رِسَالَةِ الْمُصَنِّفِ حَوْلَ نَفْيِ الْخَلَائِ وَ الَّتِي تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا، وَ قَدْ جَاءَ هُنَاكَ التَّعْبِيرُ بِ«سَدَدْنَا» وَ «سَدَّ».

مِنَ الثُّقُوبِ^١ التي في أسفلها، وإذا أزلنا إبهامنا نَزَلَ الماء، ولا عِلَّةَ لذلك إِلَّا أَنَا عِنْدَ سَدِّ رَأْسِهَا بِالْإِبْهَامِ مَنَعْنَا الْهَوَاءَ مِنْ أَنْ يَخْلُفَ فِي مَكَانِ الْمَاءِ.
وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَجَامَ إِذَا مَضَى الْمِحْجَمَةَ [انْجَذَبَ]^٢ اللَّحْمَ مِنَ الرِّقْبَةِ، وَحَصَلَ فِي دَاخِلِ الْمِحْجَمَةِ؛ وَلَا عِلَّةَ لذلك إِلَّا لِأَنَّ الْمَضَّ لَمَّا أَخْرَجَ الْهَوَاءَ، حَصَلَ اللَّحْمُ فِي مَكَانِهِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقَارُورَةَ الضَّيْقَةَ الرَّأْسِ إِذَا مَضَصْنَا مَا فِيهَا مِنَ الْهَوَاءِ، وَقَلَبْنَاهَا^٣ عَلَى الْمَاءِ، ارْتَفَعَ إِلَيْهَا الْمَاءُ، مَعَ أَنَّ (٤٦) مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَذْهَبَ سَفْلًا؛ وَلَا عِلَّةَ لذلك إِلَّا لِأَنَّ الْمَضَّ يَجْعَلُ فِيهَا هَوَاءً حَارًّا، وَالحَارُّ سَرِيعُ الْحَرَكَةِ، فَإِذَا خَرَجَ ذَلِكَ الْهَوَاءُ مِنَ الْقَارُورَةِ عِنْدَ كَبِّهَا عَلَى الْمَاءِ، خَلَفَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَاءِ، وَارْتَفَعَ إِلَى مَكَانِهِ؛ لِعِلَّةِ أَنَّ الْمَكَانَ لَا يَخْلُو مِنْ مُتَمَكِّنٍ.

فَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ أَوَّلًا:^٥ مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي وَقُوفِ الْمَاءِ عِنْدَ سَدِّ^٦ رَأْسِ الآلَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِالسَّحَّارَةِ بِالْإِبْهَامِ غَيْرُ مَا ظَنَنْتُمْ؟ وَهِيَ أَنَّ رَأْسَهَا إِذَا كَانَ مَفْتُوحًا،

١. في الأصل: «الثقب»، والظاهر أَنَّ الصحيح ما أثبتناه؛ لمكان «التي»، و قوله: «ثقوب كثيرة» قرينة عليه. ويُحتمل جواز جمع «الثقب» على «ثقب»، فيكون ما في الأصل صحيحاً، وهو: «الثقب».

٢. في الأصل بدل ما بين المعقوفين كلمة لا تقرأ. وما في المتن أثبتناه بقرينة قول المصنف فيما يأتي: «فهو أَنَّ العلة في انجذاب اللحم» إلى آخره.

٣. في الأصل: «وقلبناه».

٤. في الأصل: «فيه».

٥. هذا الجواب بأكمله هو جواب أبي هاشم الجبائي، وقد تبناه المصنف هنا، لكنّه رجع عنه ورفضه وناقشه في رسالة مستقلة تحمل عنوان: «مسألة في الاعتراض على مَنْ استدلّ بدليل السحارة على أن العالم ملاء، وما أبطل به ذلك»، وجاء بجواب آخر على إشكال السحارة حيث أرجع عدم نزول الماء منها إلى العادة. وهذه الرسالة هي إحدى رسائل «تكملة الأمالي».

٦. في الأصل: «شدّ» والأنسب ما أثبتناه؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي هَوَامِشِ الدَّلِيلِ الْأَوَّلِ مِنْ أدلة عدم الخلا. وهكذا الأمر في أمثال: «شدّ» القادمة، فقد أثبتناها: بصورة «سدّ».

[لَاقَى الهَوَاءَ الْمَاءَ]¹ الذي فيها و دَافَعَهُ، فَأَعَانَ [عَلَى] نُزُولِهِ² مِنَ الثُّقُوبِ التي في أسفلها، فإِذَا سُدَّ رَأْسُهَا، لَمْ يَجِرِ الْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الثُّقُوبِ لِمُدَافَعَةِ الهَوَاءِ³؛ لِأَنَّ مَا يَجْرِي فِي تِلْكَ الثُّقُوبِ⁴ بَضْعِفِهِ و قِلَّتِهِ لَا يَقْوَى عَلَى خَرَقِ الهَوَاءِ؛ فإِذَا دَافَعَهُ الهَوَاءُ مِنْ أَعْلَى الآلَةِ، أَعَانَ عَلَى نُزُولِهِ. و لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الهَوَاءَ قَدْ يَمْنَعُ مَا خَفَّ⁵ مِنَ الْأَجْسَامِ مِنَ النُّزُولِ⁶؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الرِّيشَةَ و مَا جَرَى مَجْرَاهَا مِنَ الْأَجْسَامِ الْخِفَافِ قَدْ تَقَفَّ فِي الهَوَاءِ لَخِفَّتِهَا؟ لِأَنَّ الهَوَاءَ يَمْنَعُهَا مِنَ النُّزُولِ، و لَوْ كَانَ مَكَانَهَا جِسْمٌ ثَقِيلٌ لَنَزَلَ.

و الذي يَبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَا لَوْ وَسَّعْنَا الثُّقُوبَ⁷ لَنَزَلَ الْمَاءُ، و إِنْ كَانَ رَأْسُ الآلَةِ مَسْدُودًا. و كَذَلِكَ لَوْ مَلَأْنَاهَا⁸ زَبْئِقًا و سَدَدْنَا رَأْسَهَا، و الثُّقُوبُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنَ الضَّبْقِ، لَنَزَلَ و لَمْ يَخْتَلِفِ الْحَالُ بَيْنَ سَدِّ الرَّأْسِ و فَتْحِهِ. و إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الثُّقُوبَ إِذَا اتَّسَعَتْ، قَوِيَ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا [مِنَ] الْمَاءِ، فَلَمْ يَقْوِ الهَوَاءُ عَلَى دَفْعِهِ. و الزَّبْئِقُ لِثِقَلِهِ لَا يَسْتَقِيلُ الهَوَاءُ أَيْضًا بِمُدَافَعَتِهِ، و هَذَا بَيِّنٌ.

١. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «في الهواء للماء»، و الصحيح ما أثبتناه، و لولاه لما كان للشرط جواب، و قوله: «دافعه» قرينة عليه؛ فَإِنَّهُ مَعُطُوفٌ عَلَى «لَاقَى».
٢. في الأصل: «نزوله» بدون «على»، و الأولى ما أثبتناه، أي: أعان على نزول الماء. و قوله: «أعان على نزوله» قرينة عليه.
٣. يعني به الهواء الذي في أسفل الآلة، فَإِنَّهُ يَمْنَعُ الْمَاءَ مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الثُّقُوبِ، و أَمَّا الهَوَاءُ الَّذِي فِي أَعْلَى الآلَةِ فَلَا تَأْثِيرَ لَهُ؛ لِأَنَّ رَأْسَ الآلَةِ مَسْدُودٌ كَمَا تَقَدَّمَ.
٤. في الأصل: «الثقب»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة «تلك».
٥. في الأصل: «خفف».
٦. في الأصل: «النفوذ»، و الأولى - و لعل الصحيح - ما أثبتناه بقرينة قوله: «يمنعها من النزول».
٧. في الأصل: «الثقب».
٨. في الأصل: «ملاؤها».

فَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ الثَّانِي: فَهُوَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي انْجِدَابِ اللَّحْمِ عِنْدَ الْمَصِّ بِالْمِحْجَمَةِ، أَنَّ الْهَوَاءَ يَخْتَلِطُ بِالْمَاءِ وَيُشَارِكُهُ، فَإِذَا جُذِبَ هَوَاءُ بِالْمَصِّ انْجَذَبَ اللَّحْمُ مَعَهُ. وَ لَدَلِكْ لَوْ رَكَّبْنَا مِحْجَمَةً عَلَى حَجَرٍ ثُمَّ مُصَّتِ الدَّهْرُ الْأَطْوَلَ لَمَا انْجَذَبَ الْحَجَرُ إِلَيْهَا لِمُخَالَفَةِ اللَّحْمِ^١ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ^٢. وَ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنُّوهُ، [وَأَنَّ]^٣ الْعِلَّةَ فِي انْجِدَابِ اللَّحْمِ اضْطِرَارُّ الْخَلَاءِ لَوْجِبَ انْجِدَابُ الْحَجَرِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ قَائِمَةٌ. وَ يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا: أَنَّا لَوْ قَدَّرْنَا صَفِيحَةً^٤ مُرَكَّبَةً مِنْ أَجْزَاءٍ لَا تَنْجَزُّ عَلَى سَبِيلِ الْمِسْطَحِ^٥، ثُمَّ رَكَّبْنَا عَلَيْهَا^٦ مِحْجَمَتَيْنِ مِنْ جِهَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ وَ مَصَّصْنَا، لَوَجِبَ عَلَى قَوْلِهِمْ: إِمَّا أَنْ تَنْجَذِبَ الصَّفِيحَةُ إِلَى الْجِهَتَيْنِ مَعًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَ هَذَا مُحَالٌ، أَوْ^٧ أَنْ تَنْجَذِبَ إِلَى إِحْدَى الْجِهَتَيْنِ، وَ هَذَا أَيْضًا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْضُ الْجِهَاتِ بِذَلِكَ أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ.

عَلَى أَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا يُوَدِّي إِلَى خُلُوءِ الْجِهَةِ الَّتِي انْجَذَبَتِ الصَّفِيحَةُ عَنْهَا مِنْ

١. «لمخالفة اللحم»، أي لمخالفة الحجر اللحم.

٢. في الأصل: «فيما ذكرناه».

٣. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «دون»، ولا محصل له.

٤. الصفيحة: اللوح وكل شيء عريض. المغرب، ج ١، ص ٤٧٥ (صفح).

٥. في الأصل: «السطح» والصحيح ما أثبتناه، ولفظة «صفيحة» قرينة عليه، و أما المسطح فقال الأزهري: المسطح صفيحة عريضة من الصخر يحوط عليها الماء، و ربما خلق الله عند فم الركبة صفاة ملساء مستوية فيحوط عليها بالحجارة و تسقى فيها الإبل؛ شبه الحوض. و منه قول الطرماح:

أَصَابَتْ نِطَافًا وَسَطَ أَنْارٍ أَذُوبٍ
مِنَ اللَّيْلِ فِي جَنْبِي مَدِيٍّ وَ مِسْطَحٍ

راجع: تهذيب اللغة، ج ٤، ص ١٦٤ (سطح).

٦. في الأصل: «ركبنا على»، و ما أثبتناه أوفق بالسياق، و يدل عليه ما تقدم من قول المصنف: «لو ركبنا مِحْجَمَةً عَلَى حَجَرٍ»، فَإِنَّ الْمِحْجَمَةَ هِيَ الَّتِي تُرَكَّبُ عَلَى الْجِسْمِ، لِأَنَّ الْجِسْمَ يُرَكَّبُ عَلَيْهَا.

٧. في الأصل: «و» بدل «أو»، و هو خطأ؛ لِمَكَانِ «إِمَّا»؛ فَإِنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى عَدْلٍ.

كائن فيها^١، وهذا نقضٌ مذهبهم. أو يقولوا: إن الصفيحة تقف فلا تنجذب إلى واحدة من الجهتين، وهذا يؤدي إلى خلو الجهتين.

على أنه إن كانت العلة في انجذاب اللحم ما ذكروه من اضطراب الخل، فلم صار اللحم بأن ينجذب فيخلف الهواء أولى من أن ينعطف^٢ جانباً المحجمة و يلتقيا؟ وأما الجواب عما ذكروه ثالثاً: فقد بينا أن اعتبار القارورة في صعود الماء إليها، يدل على صحة قولنا وبطلان قولهم. وأزلنا ما تعلقوا به من حرارة الهواء وبرودته، فلا وجه لإعادته^٣.

١١٥

[المانع الخامس: تعدد القدرة في الجارحة الواحدة]

فإن قيل: ما أنكرتم أن يكون المانع لكم من فعل الجواهر - وإن كانت (٤٧) مقدورة لكم - أن الأجزاء من القدرة لا يصح أن تفعل ببعضها دون بعض إذا كانت في جارحة واحدة؟ ولا بد^٤ من أن تفعل^٥ اعتمادات كثيرة في كل جزء، فتتعدد^٦

١. وهو يعني ثبوت الخلأ.

٢. في الأصل: «ينعط»، وهو لا يناسب المقام.

٣. تقدم كل ذلك في الدليل الخامس من أدلة وجود الخلأ في العالم، انظر ص ٢٠٥ - ٢٠٦. ثم إنه هنا ينتهي البحث عن وجود الخلأ في العالم، ويرجع البحث إلى الإشكال الأول المتقدم في ص ٢٠٠ على أن الجسم لا يقع متناً، ومفاد ذلك الإشكال: أنكم قادرون على الأجسام والجواهر، ولكنها لا تقع منكم لوجود مانع أو ما جرى مجراه من فقد العلم أو الآلة أو البنية أو عدم وجود الخلأ في العالم.

٤. يطرح المصنف هنا مانعاً جديداً من موانع القدرة على فعل الأجسام والجواهر، لم يطرح في الإشكال الأول المتقدم.

٥. في الأصل: «فلا بد».

٦. في الأصل: «يفعل».

٧. في الأصل: «و تعدد»، والأنسب ما أثبتناه؛ للتفريع على ما سبق.

ما في الجارحة من القدر. وإذا كان الأمر كذلك، لم يصح أن يتولد الجوهر من^١ بعضها دون بعض، فيجب أن يولد [من] الجميع. ومن شأن الاعتماد أن لا يولد إلا من جملته، وجملته هي المكان الثاني. فيجب من ذلك اجتماع الجواهر الكثيرة في مكان واحد. وهذا وجه معقول يمنع من الفعل وإن كان مقدوراً.

قلنا: إذا سلمنا أنه لا بد أن يفعل بكل قدرة، لم يجب ما ظننتم؛ لأن جهة الاعتماد ليس هي المكان الثاني خاصة، بل جهات ذلك السميت كلها^٢ هي جهة الاعتماد، ولهذا يحرّك أحدنا أول الرُمح بالاعتماد عليه في حالة واحدة، فيتحرّك آخره كما يتحرّك أوله؛ ولو كان بطول الأرض!

وأيضاً: فكان لا يمتنع عليه أن يقع^٣ منا الجواهر على بعض الوجوه؛ بأن يفعل في محل القدرة من الاعتمادات ما يعادل كل ما في ذلك المحل من [القدر] إلا جزءاً واحداً^٤، ثم يقع الجوهر بذلك الجزء.

على أن بعض الشيوخ لا يسلم أن الفعل ببعض القدر دون بعض لا يصح، و يجوز ذلك. وإذا لم يسلم هذا الأصل، لم يتم ما بنوا عليه السؤال. وليس هذا موضع استقصاء الكلام في صحته^٥ ذلك من فساده.

١. في الأصل: «عن»، والأولى ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «كله».

٣. في الأصل: «أن يقع عليه» بدل: «عليه أن يقع»، والأولى ما أثبتناه؛ فإن لفظة «عليه» - على ما في الأصل - معترضة.

٤. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «الفعل الآخر أو أحداً»، وهو مغلق جداً، والظاهر أنه تصحيف عما أثبتناه. وللمزيد راجع: الذخيرة، ص ٧٥؛ المغني، ج ٩ (التوليد)، ص ٤٥.

٥. في الأصل: «صحته»، والصحيح ما أثبتناه كما لا يخفى.

فأما الجواب عن الاعتراض الثاني من القسمة الأولى، التي ذكرناها^١، وهو المتضمن لقولهم: «ما أنكرتم أن تكون^٢ الجواهر إنما تعذرت منكم. لأن ما فيكم من القدر لا يتعلق بها؟ وإن جاز أن يكون في العدم قدرة تتعلق^٣ بالجواهر، وإن فعلت فيكم لتأتى منكم فعلها».

[الجواب الأول]

فإن الدليل قد دل على اختلاف القدر كلها، وأن مقدورها في الجنس متفق. وإذا كانت القدرة الموجودة فينا مختلفة الأجناس، ولم يتأت بشيء منها فعل الجواهر، وعلمنا أن القدرة المعدومة ليس خلافها الموجود فينا إلا كاختلاف القدر الموجودة بعضها لبعض، صح بذلك القطع على أن الجواهر لا يتأتى فعلها بشيء من القدر الموجودة والمعدومة.

[اختلاف أجناس القدر]

فإن قيل: وما الدليل على أن القدر كلها مختلفة الأجناس كما ادعيتُم؟ قلنا: الدليل على ذلك تغاير متعلقاتها؛ لأن كل قدرة لا بد فيها من أن تكون متعلقة بغير متعلق القدرة الأخرى. وإذا كانت بهذه الصفة، لم يسد كل واحد منها مسد الأخرى فيما رجع إلى ذاتها. وجرى وجوب اختلاف أجناسها لهذه العلة مجرى اختلاف العلمين إذا تغاير متعلقهما، والإرادتين إذا تغاير متعلقهما.

١. تقدم هذا الإشكال في ص ٢٠٠ - ٢٠١، وكان قد سقط من نسخة الأصل، فأضفناه اعتماداً على ما جاء هنا من بيان لنص الإشكال. وهو إشكال على ما تقدم من أن الجسم لا يقع مناً، و أننا غير قادرين على فعل الأجسام والجواهر.

٢. في الأصل: «يكون»، والأولى ما أثبتناه؛ فإن الاسم هو «الجواهر»، وقوله: «تعذرت» قرينة عليه.

٣. في الأصل: «يتعلق».

فلا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا يُبْقِي أَحَدَهُمَا لَا يُبْقِي الْآخَرَ. وَ هَذَا ظَاهِرٌ فِي وَجوبِ
اختلافهما.

[تغاير مقدور القدر]

فإن قيل: وما الدليل على أن مقدور القدر متغاير، فعليه بنيتم الاختلاف؟
قلنا: الدليل على ذلك أن القدرتين لو تعلقتا بمقدور واحد، لم يُمنع أن
تتعلقا^١ به وإن حصلتا لقادرتين، فيؤدي ذلك إلى كون المقدور (٤٨) الواحد
مقدوراً لقادرتين.

والذي يبين ذلك: أنه لا جنس من أجناس الأعراض إلا و يحتمله كل محل
يشار إليه، و يصحح^٢ وجوده على بعض الوجوه وجوده فيه؛ لأن ذلك
لو لم يجز^٣ لأدى إلى تجويز وجود جوهر لا يجوز وجود جنس السواد فيه،
أو وجود جوهر لا يصح كونه في محاذة مخصوصة. وإذا استحال ذلك
وجب القطع على أن زيدا لو جاز أن توجد فيه قدرتان على مقدور
واحد، لجاز أن يوجد في عمرو ما هو من جنس تلك القدر، قياساً على
سائر الأجناس. وهذا سبب في فساده فيما يأتي من الكتاب، عند انتهائنا إلى موضعه،
إن شاء الله.^٥

١. في الأصل: «أن يتعلقا»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى «القدرتين»، و قوله: «لو
تعلقتا»، قرينة عليه. و هكذا الكلام في قوله: «حصلتا»، و هو في الأصل: «حصل».

٢. في الأصل: «يصح».

٣. في الأصل: «لو لم تجز».

٤. في الأصل: «يوجد».

٥. يأتي في مبحث التوحيد و إبطال الثاني، ج ٢، ص ٩.

[اتفاق مقدور القدر في الجنس]

فإن قيل: و ما الدليل على أن مقدور القدر في الجنس متفق، مع اختلافها في أنفسها؟^١

قلنا: لو لم يكن مقدور القدر متفقاً في الجنس، لم يمتنع أن يُقدَّر ببعضها على ما لا يُقدَّر عليه بسائرهما؛ حتى يكون في القادرين منا من يُقدَّر على الكون و لا يُقدَّر على الاعتماد، أو يُقدَّر عليهما و لا يُقدَّر على الصوت، أو يكون قادراً على التصرف في بعض الأمكن، و لو نُقِلَ إلى مكانٍ آخرَ لتعدَّرَ عليه التصرف فيه. و كل ذلك ظاهر الفساد، فثبت أن مقدور القدر في الجنس متفق، وإن كانت مختلفة في نفوسها.

١١٧

و هذا الحكم إنما وجب لها لكونها مما يصحُّ الفعل بها؛ بدلالة أن العلوم المختلفة لا يجب أن تكون متعلقاتها متجانسة. وكذلك كل ما يتعلق بمعانٍ^٢ سوى القدر، مع مشاركة هذه المعاني للقدر في الوجود و الحدوث و سائر الصفات، سوى أنها مما يصحُّ بها الفعل. فعلم أن القدر إنما اختصت بما ذكرناه من الحكم؛ لكونها مما يصحُّ بها الفعل، فيجب في كل قدرة أن يكون لها هذا الحكم.

[الجواب الثاني]

و مما يجاب [به] عن هذا الاعتراض أيضاً: أنه لو كان في العدم قدرة تتعلق بالجواهر، لصحَّ وجودها في بعض القادرين منا؛ لأنه لو لم يصحَّ ذلك، لم يصحَّ

١. في الأصل: «اختلافهما في أنفسهما»، و الأنسب ما أثبتناه، و يدل عليه قول المصنف بعد قليل: «وإن كانت مختلفة في نفوسها».

٢. في الأصل: «بقدره»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «هذه المعاني».

بتلك القدرة فعل الجواهر على وجه من الوجوه، و ما لا يصح به^١ [فعل الجواهر] كيف يكون قدرة عليه؟

و إذا صح وجودها، فلا بد من أن يتأتى فعل الجواهر على بعض الوجوه التي ذكرناها وأفسدناها؛ لأننا قد بينّا أن الجواهر لا يصح أن تقع منّا على سبيل الاختراع ولا المباشرة ولا التوليد^٢، وإذا كانت كل الوجوه التي يمكن أن يفعل الجواهر عليها بتلك^٣ القدرة باطلة، ثبت أن الجواهر لا يتأتى بقدرة معدومة.

وليس لأحد أن يقول: لم لا يفعل بتلك القدرة على سبيل الاختراع؟
لأننا قد بينّا أن الاختراع بالقدرة الموجودة فينا إنما استحال الأمر يرجع إلى كونها قدراً، ومن القبيل الذي يصح أن يقع به^٤ الفعل؛ بدلالة أن هذه القضية واجبة فيها أجمع، مع اختلاف أجناسها، وكل ما شاركها في هذه القضية وجب أن يشاركها في استحالة الاختراع به.

و لاله أيضاً أن يقول: إنه يفعل بتلك القدرة على سبيل التوليد^٥!
لأننا قد بينّا أن الذي تعدى^٦ به أفعالنا عن محل القدرة، هو جنس الاعتماد؛ من حيث كان هو المختص بالجهة من بين سائر الأجناس. وأجناس الاعتماد محصورة بانحصار الجهات الست. فتلك (٤٩) القدرة لو فعلنا بها الجواهر على

١. في الأصل: «بها».

٢. تقدم في ص ١٩٩.

٣. في الأصل: «تلك».

٤. في الأصل: «بها».

٥. في الأصل: «التولد»، والأنسب ما أثبتناه، و سيصرح به المصنف في الجواب.

٦. تقدم في ص ٢٠٠.

٧. في الأصل: «يعدى»، والأنسب ما أثبتناه.

سَبِيلِ التَّوَلِيدِ، لَكُنَّا إِنَّمَا نَفْعَلُهُ مُتَوَلِّدًا عَنِ الْاعْتِمَادِ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْجِهَاتِ السَّتِّ. وَ إِذَا كُنَّا الْآنَ قَادِرِينَ عَلَى أَجْنَاسِ الْاعْتِمَادَاتِ، وَ كَانَ الْجَوْهَرُ لَوْ تَوَلَّدَ فَإِنَّمَا يَتَوَلَّدُ عَنْهَا، فَيَجِبُ أَنْ نَكُونَ قَادِرِينَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى السَّبَبِ قُدْرَةٌ عَلَى الْمُسَبَّبِ. وَ فِي عِلْمِنَا بَأَنَّا نَفْعَلُ أَجْنَاسَ الْاعْتِمَادَاتِ كُلَّهَا، وَ لَا يَتَوَلَّدُ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا الْجَوْهَرُ، دَلِيلٌ عَلَى فَسَادٍ مَا اعْتَرَضُوا بِهِ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْاعْتِرَاضِ الثَّالِثِ^١ - وَهُوَ الْمُتَضَمِّنُ لِقَوْلِهِمْ: «مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونُوا^٢ فَاعِلِينَ لِلْجَوَاهِرِ، وَ إِنْ لَمْ تُدْرِكُوها وَ تُمَيِّزُوهَا؛ لِلطَّافِتِها، وَ لِأَنَّهُا تَتَفَرَّقُ فِي الْهَوَاءِ؟» - فَهُوَ أَنَّ الْمَانِعَ مِنْ إِدْرَاكِهَا لَوْ كَانَ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّفَرُّقِ، لَوَجِبَ إِذَا أُدْخِلَ أَحَدُنَا يَدَهُ فِي جِرَابٍ وَ أَوْثَقَ سَدُّ رَأْسِهِ، وَ اعْتَمَدَ فِيهِ زَمَانًا طَوِيلًا، أَنْ يَمْتَلِيَّ بِالْجَوَاهِرِ بَعْدَ أَنْ كَانَ فَارِغًا؛ لِأَنَّ اعْتِمَادَاتِ يَدِهِ لَا بُدَّ عَلَى قَوْلِهِمْ أَنْ تُتَوَلَّدَ مِنْ الْجَوَاهِرِ بَعْدَ دَهِاءِ فِي كُلِّ حَالٍ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ الظَّرْفَ إِنَّمَا لَا يَمْتَلِي؛ لِأَنَّ الْجَوَاهِرَ تَخْرُجُ مِنْ خِلَلِهِ. وَ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ عَلَى مَا قَالُوهُ، لَوَجِبَ أَنْ لَا يَتَبَيَّنَ فِي الزُّقِّ الْهَوَاءُ، بَأَن يَخْرُجَ مِنْ خِلَلِهِ، وَ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ لَوْ مَلَأْنَا زِقًا بِالنَّفْخِ مِنَ الْهَوَاءِ، أَنْ نَجِدَهُ بَعْدَ قَلِيلٍ فَارِغًا، وَ إِنْ لَمْ يَزُلْ سَدُّ رَأْسِهِ. وَ إِذَا فَسَدَ ذَلِكَ وَ عِلْمُنَا أَنَّ الْجَوَاهِرَ الَّتِي تَتَوَلَّدُ عَنْ الْاعْتِمَادَاتِ، لَا تَزِيدُ^٣ فِي اللَّطَافَةِ عَلَى الْهَوَاءِ، ثَبَتَ أَنَّ الْجَوَاهِرَ لَا تَتَوَلَّدُ عَنْ

١. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٠١.

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُوا»، وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، فَإِنَّ الْإِشْكَالَ الثَّلَاثَ الْمُتَقَدِّمَ فِي ص ٢٠١ قَدْ جَاءَ بِصِيغَةِ الْمُخَاطَبِ، وَ نَصَّهُ: «إِنَّكُمْ الْآنَ فَاعِلُونَ لِلْجَوَاهِرِ...». وَ نَفْسُ الْمُلَاحَظَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى: «تَدْرِكُوها وَ تُمَيِّزُوها» فَقَدْ جَاءَتْ فِي الْأَصْلِ بِصِيغَةِ الْغَائِبِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَزِيدُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى «الْجَوَاهِرِ». وَ هَكَذَا الْقَوْلُ فِي

الاعتماد، على ما ذكرناه.

وقد قيل أيضاً في ذلك: إِنَّ الْجَوَاهِرَ لَوْ كَانَتْ فِي مَقْدُورِنَا، لَجَازَ أَنْ نَعْلَمَهَا^١ فِي تَأْلُفِهَا^٢؛ لِأَنَّ التَّأْلِيفَ لَا شَكَّ مِنْ مَقْدُورِنَا. وَإِذَا تَأَلَّفَ الْجَوْهَرُ مَعَ غَيْرِهِ لَمْ يُسَمَّعْ إِدْرَاكُهُ وَالْعِلْمُ بِهِ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ الْجَوَاهِرَ إِذَا كَانَتْ مُتَفَرِّقَةً، لَمْ تُدْرِكُوهَا وَلَمْ تَعْلَمُوهَا؛ فَكَيْفَ تُؤَلَّفُونَهَا^٣؟

وذلك: أَنَّ التَّأْلِيفَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْمُؤَلَّفِ، وَالتَّمْيِيزِ لَهُ. وَلَا لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ التَّأْلِيفَ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى بِنْيَةٍ [وَأَلَةٍ^٤] مَخْصُوصَةٍ حَتَّى يَقَعَ بَيْنَ الْجَوَاهِرِ، وَأَنْتُمْ فَاقِدُونَ لِتِلْكَ الْأَلَةِ.

وذلك^٥: أَنَّ جِنْسَ التَّأْلِيفِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى آلَةٍ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ التَّأْلِيفِ إِذَا وَقَعَ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ يَحْتَاجُ إِلَى آلَةٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ جِنْسَ التَّأْلِيفِ قَدْ يَقَعُ مِنْ كُلِّ قَادِرٍ إِذَا حُلَّ سَبَبُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؟ وَأَسْبَابُ التَّأْلِيفِ - وَهِيَ الْمُجَاوِرَاتُ - فِي مَقْدُورِنَا، فَكَانَ

«ثَبِتَ أَنَّ الْجَوَاهِرَ لَا تَتَوَلَّدُ»، وَقَوْلُهُ: «أَنَّ الْجَوَاهِرَ الَّتِي تَتَوَلَّدُ» قَرِينَةٌ عَلَى مَا أَثْبَتْنَاهُ فِي الْمَتْنِ فِي كَلَامِ الْمَوْضِعِينَ.

١. فِي الْأَصْلِ: «نَفْعُهُ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَلَهُ قَرَانٌ فِي الْكَلَامِ كَمَا لَا يَخْفَى.
٢. فِي الْأَصْلِ: «تَأْلُفُهُ»، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِرَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى «الْجَوَاهِرِ»، وَقَوْلُهُ: «إِنَّ الْجَوَاهِرَ لَوْ كَانَتْ قَرِينَةً عَلَيْهِ.
٣. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَدْرِكُوهَا وَلَمْ يَعْلَمُوهَا فَكَيْفَ يُؤَلَّفُونَهَا؟» وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ صِيغَةِ الْمَخَاطَبِ أَنْسَبَ، فَإِنَّ الْكَلَامَ مَعْنَاً، وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ قَبْلَ هَذَا بِقَلِيلٍ: «مَقْدُورِنَا».
٤. فِي الْأَصْلِ: «لَا» بَدَلُ «إِنَّمَا»، وَهُوَ خَطَأٌ؛ وَقَوْلُهُ: «وَأَنْتُمْ فَاقِدُونَ لِتِلْكَ الْأَلَةِ» قَرِينَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَيْهِ.
٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَقَوْلُهُ: «لِتِلْكَ الْأَلَةِ» وَ«لَا يَحْتَاجُ إِلَى آلَةٍ» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.
٦. فِي الْأَصْلِ: «وَلِذَلِكَ»، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ فِي صَدَدِ الْجَوَابِ، لَا ذِكْرَ الْعَلَّةِ لَمَّا سَبَقَ. وَالْمَعْنَى: بَيَانُ ذَلِكَ، أَيُّ بَيَانِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا... إِلَى آخِرِهِ.

يَجِبُ إِذَا فَعَلْنَا الْجَوَاهِرَ وَ الْمُجَاوِرَةَ بَيْنَ بَعْضِهَا وَ بَعْضٍ أَنْ تَجْتَمِعَ^١ وَ تَتَأَلَّفَ، فَتَدْرَكَ وَ تُمَيِّزَ إِنْ كَانَ الْمَانِعُ مِنْ إِدْرَاكِهَا مَا ادَّعَوْهُ مِنَ اللِّطَافَةِ. وَ فِي فَسَادِ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ.^٢

[الدليل الثاني على أَنَّ الجسم و الجوهر لا يقع مَنَا مُتَوَلِّدًا]^٣

و مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَقَعُ مِنْ فَعْلِنَا مُتَوَلِّدًا: أَنَّ الْاعْتِمَادَ الَّذِي قَدْ بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ السَّبَبُ الْمُعَدِّي لِلْأَفْعَالِ عَنْ مَحَلِّ الْقُدْرَةِ، هُوَ الَّذِي كَانَ يُولِّدُهُ^٤ فَكَانَ مُتَوَلِّدًا، وَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ بِأَنْ يُولِّدَهُ^٥ فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ - مِنْ سَمَتِ جِهَةِ الْاعْتِمَادِ - أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ، فَكَانَ^٦ يَجِبُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ: إِمَّا وَجُودَ الْجَوْهَرِ فِي سَائِرِ جِهَاتِ ذَلِكَ الْاعْتِمَادِ، أَوْ أَنْ يَوْجَدَ لَا فِي جِهَةٍ. وَ كِلَا الْأَمْرَيْنِ فَاسِدٌ. وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْجَوْهَرَ مُتَوَلِّدٌ فِي أَقْرَبِ الْمُحَادِثَاتِ إِلَى مَحَلِّ الْقُدْرَةِ، وَ يَدَّعِي أَنَّهُ^٧ مِنْ شُرُوطِ^٨ تَوَلِيدِ الْاعْتِمَادِ.

١١٩

١. فِي الْأَصْلِ: «يَجْتَمِعُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى «الْجَوَاهِرِ»، وَ قَوْلُهُ: «مِنْ إِدْرَاكِهَا» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ. وَ هَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ الْآتِيَةِ عَقِيبَ هَذَا الْفِعْلِ.

٢. إِلَى هُنَا انْتَهَتْ مَنَاقِشَةُ الْإِشْكَالَاتِ الثَّلَاثَةِ الْمَوْجَّهَةِ إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْجِسْمَ لَا يَقَعُ مَنَا، لَا بِصُورَةٍ مُبَاشِرَةٍ وَ لَا مُتَوَلِّدَةً، وَ قَدْ اسْتَعْرِقَتْ مَنَاقِشَةُ هَذِهِ الْإِشْكَالَاتِ صَفْحَاتٍ كَثِيرَةً، حَيْثُ بَدَأَتْ مِنْ ص ٢٠٠.

٣. تَقَدَّمَ الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ فِي ص ١٩٩.

٤. فِي الْأَصْلِ: «تُولِّدُهُ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «تُولِّدُهُ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «وَكَانَ»، وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِلتَّفْرِيعِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

٧. فِي الْأَصْلِ: «أَنَّ».

٨. فِي الْأَصْلِ: «شَرْطٌ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ قَوْلُهُ: «فَيُطْلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ شُرُوطِ تَوَلِيدِ الْاعْتِمَادِ» إِلَى آخِرِهِ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

و ذلك: أنا قد نوُلِّدُ (٥٠) [الحركة]^١ في طَرَفِ الرُّمَحِ بِاعْتِمَادِ أَيْدِينَا عَلَى أَوَّلِهِ؛
بَدَلَالَةٍ أَنَّ التَّوَلَّدَ لَا يَتَرَاخَى؛ فَبَطَّلَ أَنْ يَكُونَ مِنْ شُرُوطِ تَوَلِيدِ الْاعْتِمَادِ أَنْ يُوَلَّدَ فِي
أَقْرَبِ الْمُحَازِيَّاتِ إِلَيْهِ.

[الدليل الثالث على أَنَّ الْجِسْمَ وَالْجَوْهَرَ لَا يَقَعُ مَنَا مَتَوَلِّدًا]

و مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ مَقْدُورِنَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِنَا،
لَكَانَ إِذَا فَعَلَ أَحَدُنَا [الجوهر]، فَقَدْ فَعَلَ كَوْنَهُ الَّذِي يَكُونُ بِهِ فِي الْجَهَةِ؛ لِأَنَّ
مَنْ أَوْجَدَهُ فَقَدْ جَعَلَهُ عَلَى الصِّفَةِ الْمُوجِبَةِ عَنِ الْكَوْنِ، فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ فَاعِلًا
لِمَا كَانَ بِهِ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ، وَ الْكَوْنُ لَا يَصِحُّ فِعْلُهُ فِي الْجَوْهَرِ فِي ابْتِدَاءِ
حَالِ وجودِهِ؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَ مُمَاسَّةِ مَحَلِّ الْاعْتِمَادِ لِلْمَحَلِّ الَّذِي يُوَلَّدُ فِيهِ، شَرْطٌ
فِي تَوَلِيدِهِ، فَيَجِبُ إِنْ كَانَ مَوْلَدًا لِلْكَوْنِ أَنْ يَكُونَ مُمَاسًّا مَحَلَّهُ قَبْلَ وجودِهِ. وَ هَذَا
يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُمَاسًّا لِلْمَعْدُومِ. وَ فِي فَسَادِ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَتَوَلَّدُ
مِنْ الْاعْتِمَادِ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْاعْتِمَادَ لَا يُوَلَّدُ إِلَّا بِشَرْطِ مُمَاسَّةِ مَحَلِّهِ لِلْمَحَلِّ الَّذِي يُوَلَّدُ^٢
فِيهِ؟

قُلْنَا: قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ الْمُمَاسَّةَ لَا بُدَّ مِنْهَا حَتَّى يَتِمَّ [تَوَلَّدَ]^٣ الْكَوْنُ عَنِ الْاعْتِمَادِ؛ فِيمَا نُنْ

١. ما بين المعقوفين استفدناه مما تقدم في ص ٢١١، حيث جاء فيها: «ولهذا يحرك أحدنا أول
الرمح بالاعتتماد عليه...».

٢. في الأصل: «تولد»، وهو خطأ؛ لرجوع الضمير إلى «الاعتماد».

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، ولما يأتي بعد قليل من قوله: «في تولد الكون عن
الاعتماد».

تَكُونُ^١ شَرْطاً^٢ في وجودِ الكَوْنِ، أو في كَوْنِ الاعتمادِ مولداً^٣.

و لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^٤ شَرْطاً في وجودِ الكَوْنِ؛ لصِحَّةِ وجودِهِ في الجُزْءِ^٥ المُنْفَرِدِ؛ فَتَبَّتْ أَلْ مُمَاسَّةَ شَرْطٍ في تَوَلَّدِ الكَوْنِ عن الاعتمادِ. وإذا كَانَتْ الحَالُ التي «يُوجَدُ فيها الاعتمادُ، و يُولَّدُ^٦ في الثانية^٧» الجَوْهَرُ فيها معدومٌ، اسْتَحَالَتْ مُمَاسَّتُهُ^٨، وإذا اسْتَحَالَتْ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَتَوَلَّدَ الكَوْنُ عن الاعتمادِ ولا الجَوْهَرُ؛ لَفَقْدِ الشَّرْطِ في تَوَلِيدِهِ.

١٢٠

فإن قيل: فالأكان ما ذكرتموه جهةً مَنع، وإن كان الجَوْهَرُ في مقدوركم؟ قلنا: كُلُّ ما يُوَثِّرُ تَأْثِيرَ المَوَانِعِ، يَجِبُ صِحَّةُ ارتفاعِهِ على وَجْهِهِ من الوجوه، وإلا التَّبَسَّسَ الجائزُ بالمُسْتَحِيلِ.

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: نَحْنُ نُقَدِّرُ صِحَّةَ ارتفاعِهِ، بَأَنْ يُصَادَفَ فِعْلُ أَحَدِكُمْ الجَوْهَرَ فَعَلَ اللهُ تَعَالَى فِيهِ الكَوْنَ، فَيُظْهِرُ، وَ تَزُولُ^{١٠} جِهَةُ المَنعِ. و ذَلِكَ أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِذَا جَازَ أَنْ يَحْدُثَ الجَوْهَرُ فِي كُلِّ جِهَةٍ عَلَى البَدَلِ، وَ قَدْ صَارَ كَوْنُهُ

١. في الأصل: «يكون»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «المماسّة»، و «منها» قرينة عليه.

٢. في الأصل: «شروطاً».

٣. في الأصل: «مولد».

٤. في الأصل: «يكون»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «المماسّة».

٥. في الأصل: «جزء»، والأولى والأصبط ما أثبتناه.

٦. في الأصل: «تولّد»، وهو خطأ؛ لرجوع الضمير إلى «الاعتماد».

٧. في الأصل: «الثاني»، والصحيح ما أثبتناه، والمراد: الحال الثانية.

٨. في الأصل: «استحال مماسّه»، وقوله: «وإذا استحال» قرينة على صِحَّة ما أثبتناه.

٩. في الأصل: «أن».

١٠. في الأصل: «يزول»، والأولى ما أثبتناه؛ لمكان لفظة «جهة».

في إحدى الجهات بمنزلة كون الكلام خبراً عن زيد دون غيره ممن كان يجوز أن يكون خبراً عنه. وكما أن القادر على ذات الخبر يجب أن يكون هو الذي يجعله خبراً، فكذا الجواهر يجب أن يكون الجاعل له موجوداً هو الجاعل له في بعض الجهات التي كان يصح وجوده فيها وفي غيرها على البذل. وكما يجب في الإرادة التي بها يكون الخبر خبراً أن تكون^١ من فعل فاعل الخبر، كذلك يجب في الكون الذي به يكون الجواهر كائناً في جهة دون أخرى أن يكون من فعل فاعل الجواهر. والوجه الآخر: أن الكون في الجواهر الذي يفعله، لو كان حاصلًا فيه من فعل الله تعالى لوجب أن يكون تعالى قادراً على ذلك الكون الذي به يكون في تلك الجهة، من غير أن يكون قادراً [على]^٢ أن يفعل فيه في ذلك الوقت ما يضاد ذلك الكون، وهذا محال.

وإنما قلنا: إنه يؤدي إلى ذلك؛ لأنه لو كان قادراً على ضده وفعله، لكان الجواهر متولداً عن الاعتماد في خلاف جهته. ولا يجوز أن يولد الاعتماد في خلاف جهته إلا عند المصاكاة^٣، وعلى وجه قد علم بعده هاهنا.

[الدليل الثاني على إبطال كون صانع العالم قادراً بقدره]^٤

ومما يدل أيضاً على أن فاعل الأجسام لا يجوز أن يكون قادراً بقدره: أنه لا يخلو من أن يكون (٥١) جسماً، أو محدثاً غير متحيز.

١. في الأصل: «يكون»، والصحيح ما أثبتناه: لرجوع الضمير إلى «الإرادة».

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وقوله: «قادراً على ذلك» قرينة عليه.

٣. في الأصل: «الصلة»، ولا محصل له في المقام، والصحيح ما أثبتناه. وللمزيد راجع: شرح

الأصول الخمسة، ص ٢٦٧؛ المغني، ج ٤، ص ١١٦؛ وج ٩، ص ٢٨ و ١٤٧؛ وج ١٢، ص ١٠١؛

الحدود، ص ٣٧ و ٣٨.

٤. تقدم الدليل الأول على ذلك في ص ١٩٦.

و قد دَلَّلنا على أَنَّ الجسمَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ الأجسامَ.

أما [ما] ^١ لَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ فَلَا يَصِحُّ ^٢ أَنْ تَحُلَّهُ الْقُدْرَةُ، وَإِذَا لَمْ تَحُلَّهُ لَمْ تَحُلْ مِنْ أَنْ تَوْجَدَ ^٣: لَا فِي مَحَلٍّ، أَوْ فِي مَحَلٍّ هُوَ غَيْرُهُ.

١٢١

و يَفْسُدُ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ بِمَا تُثْبِتُهُ ^٤ مِنْ بَعْدٍ؛ مِنْ أَنْ الْقُدْرَةُ لَا يَصِحُّ بِهَا الْفِعْلُ، إِلَّا بَأَنْ يُسْتَعْمَلَ مَحَلُّهَا فِيهِ أَوْ فِي نَسَبَتِهِ.

و يُفْسِدُ الثَّانِي: أَنْ الْقُدْرَةُ لَا تَحُلْ إِلَّا مَحَلًّا فِيهِ حَيَاةٌ، وَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ ^٥ قُدْرَةً لِمَنْ تِلْكَ الْحَيَاةُ حَيَاةً لَهُ، وَ هَذَا يُوْدِّي إِلَى أَنْ مَقْدُورًا وَاحِدًا لِقَادَرَيْنِ، وَ ذَلِكَ فَاسِدٌ.

[إبطال أن يكون القادر الذي لا تجب له هذه الصفة قادراً بالفاعل]

فإن قيل: ما الدليل على صحة ما ادَّعَيْتُمُوهُ أَوَّلًا ^٦ مِنْ أَنَّ الْقَادَرَ إِمَّا أَنْ يَجِبَ كَوْنُهُ قَادِرًا، فَتَكُونَ هَذِهِ الصِّفَةُ لِلنَّفْسِ، أَوْ تَكُونَ الصِّفَةُ جَانِزَةً، فَيَكُونُ قَادِرًا لِعَلَّةٍ هِيَ الْقُدْرَةُ؟ وَ مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا بِالْفَاعِلِ، لَا لِلنَّفْسِ وَ لَا لِلْعَلَّةِ؟

قلنا: لو كَانَ قَادِرًا بِالْفَاعِلِ، لَمْ يَكُنْ بَأَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى قُدْرٍ مِنَ الْمَقْدُورَاتِ أَوْلَى مِنْ قُدْرٍ؛ لِأَنَّ الْمُخَصَّصَ بِبَعْضِ الْمَقْدُورَاتِ دُونَ بَعْضٍ إِنَّمَا هُوَ الْقُدْرُ، وَ إِذَا فَقِدْتَ فَلَا مُقْتَضِيٍّ لِلتَّخْصِصِ. وَ هَذَا يُوْدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ،

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و قوله قُبِيلَ هذا: «أو محدثاً غير متحيز» قرينة عليه.

٢. في الأصل: «لا يصح» بدون الفاء.

٣. أي القدرة. و في الأصل: «لم يخلُ مِنْ أَنْ يَوْجَدَ».

٤. في الأصل: «يثبته».

٥. في الأصل: «يكون».

٦. تقدّمت الدعوى في بداية الفصل، ص ١٩٣ - ١٩٤.

و في ذلك صحّة مُمانعته للقديم، و ذلك ما^١ سيجي بَيانُ فساده.^٢
 فإن قيل: و لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ قَادِرًا بِالْفَاعِلِ، يَوْجِبُ أَنْ لَا يَتَنَاهَى مَقْدُورُهُ؟ و
 ما أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَتَنَاهَى وَ يَخْتَصَّ مِنْ حَيْثُ يَجْعَلُهُ الْفَاعِلُ قَادِرًا عَلَى قَدْرِ^٣ دُونَ قَدْرِ؟
 قلنا: لَوْ كَانَ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ صَحِيحًا، لَكَانَ الْمُقْتَضِي لَهُ قَصْدُ الْفَاعِلِ. [و] لَا يُمَكِّنُ
 أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَضِي لَهُ جَعْلُهُ لَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ أَنْ كُلَّ شَيْءٍ جَعْلُهُ فَهُوَ قَادِرٌ.
 وَ لَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ كَذَلِكَ لِجَعْلِهِ لَهُ قَادِرًا؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيلٌ بِمَا يَدْخُلُ الْمُعْلَلُ فِيهِ. فَلَمْ يَبْقَ
 إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ؛ مِنْ أَنَّ الْمُؤَثِّرَ هُوَ الْقَصْدُ، وَ هَذَا يَقْتَضِي إِذَا قَصَدَ كَوْنُ أَحَدِنَا قَادِرًا وَ
 وَاجِدًا مَعَ ذَلِكَ الْقُدْرَةَ فِيهِ، أَنْ يَكُونَ قَادِرًا بِالْقُدْرَةِ وَ بِالْفَاعِلِ. وَ كُلُّ شَيْءٍ يُفْسِدُ أَنْ
 يَكُونَ الْقَادِرُ قَادِرًا عَلَى الشَّيْءِ^٤ بِقُدْرَتَيْنِ، يُفْسِدُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ.
 عَلَى أَنْ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ يَحْصُلُ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِيَارِ، وَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى
 فَالْمُؤَثِّرُ^٥ فِيهِ الْمَعْنَى عَلَى جِهَةِ الْوَجُوبِ.

و أَيْضًا فَإِنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى، وَ جُودُ الْمَعْنَى شَرْطُ [لَهُ]، حَتَّى أَنَّهُ مَتَى زَالَ
 الْمَعْنَى زَالَ ذَلِكَ الْحُكْمُ. وَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ لَا يُوَثِّرُ فِي زَوَالِهِ عَدَمُ الْفَاعِلِ؛ فَكَيْفَ
 يَجُوزُ - مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ - أَنْ يَحْصَلَ قَادِرًا بِالْفَاعِلِ، [مَعَ] أَنَّهُ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ فِي هَذِهِ
 الصِّفَةِ أَنْ لَا تَحْصَلَ^٦ فِي حَالِ الْخُذُوثِ - لِأَنَّهَا إِنْ وَجَبَتْ مَعَ الْخُذُوثِ، لَمْ يَجْزِ

١. في الأصل: «كما».

٢. يأتي في بحث التوحيد و إبطال الثاني، ج ٢، ص ٩.

٣. في الأصل: «قادر».

٤. في الأصل: «+ على الشيء»، و هو زائد.

٥. في الأصل: «و المؤثر».

٦. في الأصل: «يُحْصَلُ»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «الصفة»، و هكذا الكلام في

قوله: «و إذا لم تحصل» و «جاز أن تحصل».

تَعْلُقُهَا بِالْفَاعِلِ - وَإِذَا لَمْ تَحْصُلْ فِي حَالِ الْخُدُوثِ جَازَ أَنْ تَحْصُلَ فِي حَالِ الْبَقَاءِ؛
لَأَنَّ تِلْكَ الذَّاتَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ حَيَّةً؛ لِأَنَّ الْمُصَحِّحَ لِكَوْنِ الذَّاتِ قَادِرَةٌ كَوْنُهَا
حَيَّةً. وَلَوْ حَصَلَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ لَمْ يَصِحَّ^١ أَنْ تَخْتَلِفَ^٢ جِهَةٌ اسْتِحْقَاقِهَا بِأَنْ تَحْصُلَ
فِي حَالَتَيْنِ. وَمُحَالٌّ حُصُولُ هَذِهِ الصِّفَةِ بِالْفَاعِلِ فِي حَالِ الْبَقَاءِ؛ [لأنه بعد أن لم
تكن]^٣ الذَّاتُ حَادِثَةً مِنَ الْفَاعِلَيْنِ، [بل تحدث بالفاعل] لَا يَجُوزُ أَنْ تُصَيَّرَ^٤ بِهِ عَلَى
صِفَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْعَلَ مَعْنَى مُوجِباً لِدَلَالَتِهِ^٥، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ كَلَامٌ غَيْرِنَا [لَنَا خَبَرًا وَ
لَا]^٦ أَمْرًا؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ [لَهُ] بِنَا مَحَلٌّ ثَابِتٌ^٧، وَهَذَا قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

[ما يدل على نفي وجود قادر محدث ليس بجوهر]

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَجُودُ قَادِرٍ مُحَدَّثٍ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ^٨ الْجَوَاهِرِ: أَنَّ
ذَلِكَ (٥٢) يَفْتَضِي فِي الْإِرَادَةِ الْمَوْجُودَةِ لَا فِي مَحَلٍّ، أَنْ يُوَجِّبَ ذَلِكَ كَوْنَهُ مُرِيداً،
كَمَا يُوجِبُ ذَلِكَ فِيهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا مَعَهُ تَعَالَى مِنَ الْإِخْتِصَاصِ مَا لَيْسَ لَهَا مَعَهُ
ذَلِكَ الْقَادِرِ، وَكَذَلِكَ الْكِرَاهَةُ. وَهَذَا يَمْنَعُ مِنْ صَحَّةِ كَوْنِ أَحَدِهِمَا مُرِيداً لِمَا الْآخِرُ
كَارِهِ لَهُ. وَقد عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَا بُدَّ مِنْ صَحِّحِهِ فِي كُلِّ حَيِّينَ.

١. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَصِحَّ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَخْتَلِفُ».

٣. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ: «لَأَنَّ مِنْ لَمْ يَكُنْ»، وَلَا مُحْصَلٌ لَهُ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ يَصِيرَ»، وَالصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ؛ لِرَجُوعِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ إِلَى الذَّاتِ.

٥. يُحْتَمَلُ أَنَّهُ سَقَطَ هَاهُنَا أُسْطَرُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ» إِلَى آخِرِهِ غَيْرُ

مَفْهُومٍ ارْتِبَاطُهُ بِالْمَقَامِ. وَلِلْمَزِيدِ رَاجِعٌ: شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، ص ٥٩؛ الْكَامِلُ فِي الْاسْتِقْصَاءِ،

ص ١٣٢ - ١٣٥؛ نَهَايَةُ الْمَرَامِ، ج ٤، ص ٢٧٥ - ٢٧٩.

٦. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ: «بِتَأْخِيرِ أَوَّلَا»، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ عَمَّا أُثْبِتْنَاهُ.

٧. فِي الْأَصْلِ: «ثَابِتاً»، وَهُوَ سَهْوٌ.

٨. فِي الْأَصْلِ: «قَبْلَ»، وَالصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ كَمَا لَا يَخْفَى.

و هذه الطريقة تُدُلُّ على نفي ثانٍ قديم أيضاً.

و ممَّا يَدُلُّ أيضاً على ما ذكرناه: أن من حق معلولِ العِلَّةِ [أن] لا يُعْتَبَرُ في حُصُولِهِ إلا وجودُ العِلَّةِ؛ بذلالةٍ أنه لو اعتبرنا أمراً آخر، لم يَمْنَعُ أن تَكُونَ في قُلُوبِ المَوْتَى علومٌ، وإِنَّمَا لَمْ تُوجِبِ الأحوالُ لِفَقْدِ كَوْنِهِم أحياءً. فلو كان قادراً مُحَدَّثٌ مِنْ غَيْرِ قَبِيلِ الجواهر لَوَجِبَ في الإرادةِ الموجودةِ لا في محلٍّ أن توجِبَ^١ الحُكْمَ له على ما بيَّنَّا، فلو لم تُخْلَقْ^٢ هذه الذاتُ لَكَانَتِ الإرادةُ الموجودةُ لا في محلٍّ يَمْتَنِعُ وجودُها؛ لِفَقْدِ مَنْ توجِبُ^٣ الحُكْمَ له، [و] وجب^٤ أن لا يَمْتَنِعَ وجودُها؛ لأنه تعالى على الصفةِ التي يَصِحُّ أن توجِبَ^٥ الإرادةُ الحُكْمَ له معها بمثلِهِ. و بهذه الطريقة أحلنا أن يكونَ المعنى الواحدُ يوجِبُ الصفةَ للجُمْلَةِ والمَحَلِّ.

و هذه الجُمْلَةُ تُبْطَلُ^٦ أن يكونَ صانعُ العالمِ مُحَدَّثاً؛ سواءً قيل أنه جسمٌ أو عَرَضٌ، أو لم يوصَفْ بإحدى الصفتين؛ لأنَّ القسمةَ التي قَدَّمناها في اعتبارِ كَوْنِهِ قادراً، و كَيْفِيَّةِ حُصُولِهِ تأتي^٧ على فسادِ ذلك من طريقِ المعنى، و العباراتُ لا اعتبارَ بها مع صحَّةِ المعاني.

١. في الأصل: «يوجب»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى الإرادة، و لفظة «كانت» قرينة على الصحة.

٢. في الأصل: «لم يُخْلَقْ».

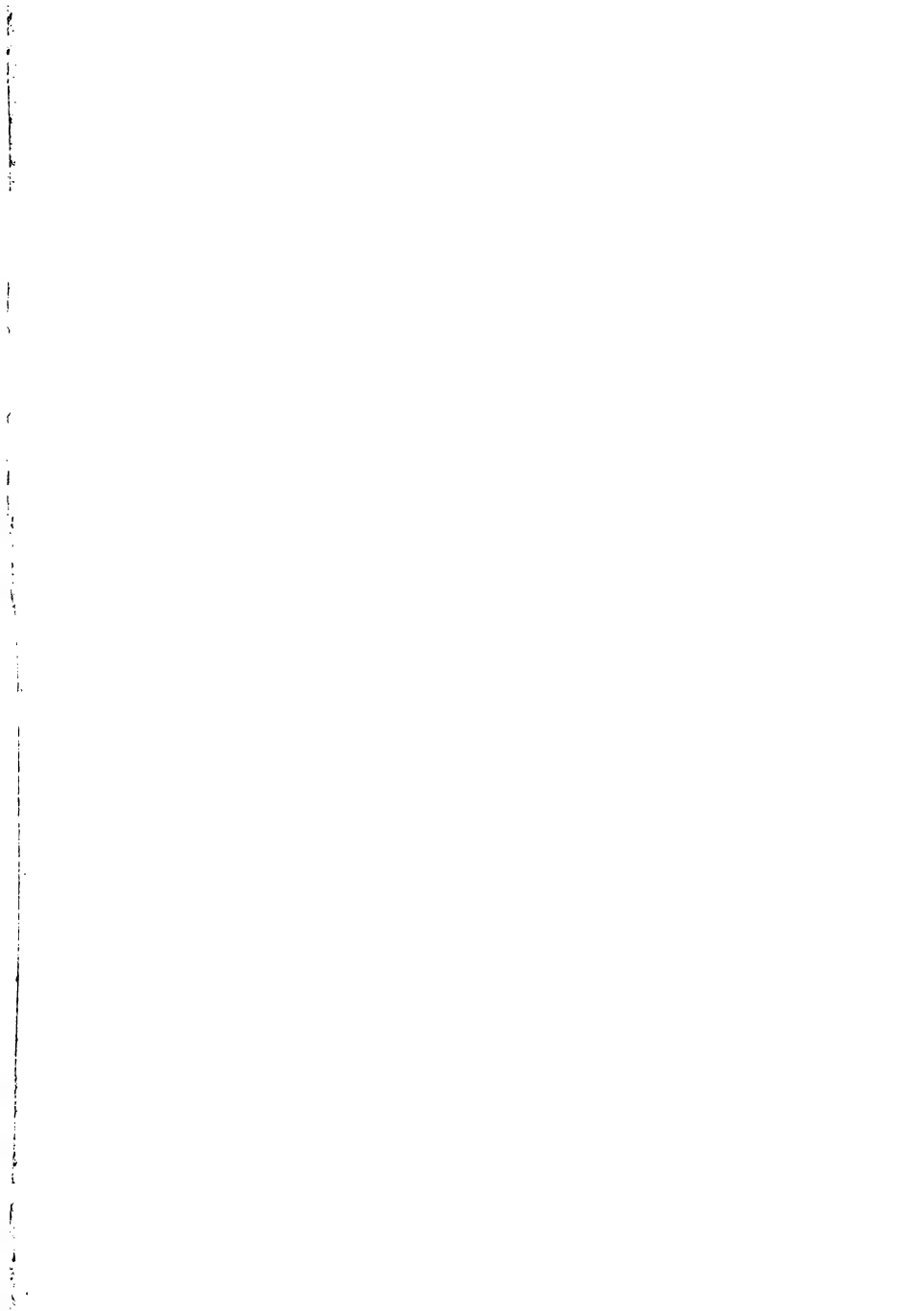
٣. في الأصل: «يوجب»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى «الإرادة».

٤. في الأصل: «وجبت»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لأنَّ الفاعل «أن» مع مدخولها.

٥. في الأصل: «يوجب».

٦. في الأصل: «يبطل».

٧. في الأصل: «يأتي»، و الأولى ما أثبتناه.



[الفصل السابع]

[في بيان أحكام الصفات الثبوتية الذاتية]

[١]

فصل

في الدلالة على أن مُستَحَقَّ الصفات التي ذُكرناها يَجِبُ أن يَسْتَحِقَّها

[البحث الأول: في أنه تعالى قادر فيما لم يزل]

اعلم أنه لو استحقَّ كونه قادراً، بعد أن لم يستحقَّ ذلك، لوجب أن يكون قادراً
بقُدرةٍ مُحدَثَةٍ، و سَنُبَيِّنُ فسادَ تعلُّقِ كونه قادراً بمعنى مُحدَثٍ.^١

[في بيان أن القدرة الممكنة لا تكون إلا بقدره حادثه]

فإن قيل: بَيَّنَّا صحَّةَ ما ادَّعَيْتُمْ.

قلنا: لَيْسَ يَخْلُو استحقاقه لكونه قادراً من أحد أمرين: إما أن يَكُونَ حَصَلَ على
سَبِيلِ التَّوَجُّبِ، أو يَكُونَ قادراً مع جَوَازٍ أن لا يَكُونَ بهذه الصفة.
فإن كان الأول، وجب أن يَكُونَ قادراً لنفسه، أو لِمَا عَلَيْهِ في نفسه؛ وأيُّ
الأمرين ثَبَّتَ وجب كونه قادراً فيما لم يَزَلْ.

١. يأتي في ج ١، ص ٢٦٣.

وإن كان قادراً مع جواز أن لا يكون كذلك،^١ وجب أن يكون قادراً لمعنى محدث.

وإن شئت أن تقول: تجدد الصفة لا يصح [إلا] على أحد أمرين: إما [على] تجدد مقتضيها أو [تجدد شرطها]^٢، ولن نتجدد لأمر معقول سوى ما ذكرناه. فإن تجدد كونه قادراً لتجدد المقتضي، فليس ذلك إلا القدرة، وفساده يأتي بعون الله.^٣

وإن كان بتجدد الشرط، فالشرط المعقول في كون القادر قادراً عدم المقدور، و ذلك غير متجدد، بل هو حاصل فيما لم يزل، فيجب حصول الصفة فيما لم يزل.

[نفي أن يكون شرط تجدد الصفة هو صحة وجود المقدور]

وليس لأحد أن يقول: الشرط في ذلك صحة وجود المقدور، وهذا مما يتجدد، ولا يثبت فيما لم يزل.

وذلك: أن صحة وجود المقدور تابعة لكون القادر قادراً، ولا يصح أن يجعل كونه قادراً مفقراً إليها ومشروطاً بها؛ لأن ذلك يوجب تعلّق كل واحد من الأمرين بصاحبه وكونه^٥ مشروطاً به، وفساد مثل ذلك ظاهر.

على أن الفعل فيما لم يزل كان (٥٣) يصح أن يقع في المستقبل، وليس من

١. وهو الشق الثاني كما هو واضح.

٢. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «يتجدد بشرطها».

٣. سوف يأتي إبطال المعاني - والتي منها معنى «القدرة» - في ج ١، ص ٢٥٤.

٤. في الأصل: «مفتقراً إليه ومشروطاً به»، والأنسب ما أثبتناه من تأنيث الضمائر؛ لرجوعها إلى «صحة وجود المقدور».

٥. في الأصل: «به»، وهو زائد.

شَرَطِ الْقَادِرِ أَنْ يَصِحَّ مِنْهُ الْفِعْلُ فِي حَالِ كَوْنِهِ قَادِرًا، بَلْ وَجُودُ الْفِعْلِ فِي حَالِ كَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا عَلَيْهِ مُحَالٌ بِمَا سَيَأْتِي فِي الْكِتَابِ بِمَشِيَةِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ.

[نفي أن يكون شرط تجدد الصفة هو صحة الفعل في الوقت الثاني]

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الشَّرْطَ هُوَ صَحَّةُ الْفِعْلِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي لَا يَتَقَدَّمُهُ^١ كَوْنُهُ قَادِرًا، إِلَّا بِوَقْتٍ وَاحِدٍ.

وَذَلِكَ: أَنَّ أَحَدَنَا يَقْدِرُ عَلَى مَا يَنْقَطِعُ^٢ أَنَّ الشَّرْطَ هُوَ صَحَّةُ الْفِعْلِ بَعْدَ أَوْقَاتٍ؛ كإصابة الغرض بالسهم^٣ وما جرى مجراها.

وَلَأَنَّ الْقُدْرَةَ قَدْ ثَبَّتَ^٤ بِالذَّلِيلِ بَقَاؤَهَا^٥، وَهِيَ قُدْرَةٌ عَلَى كُلِّ مَا يَوْجَدُ فِي الْأَحْوَالِ الْمُسْتَقْبَلَةِ.

عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يَسْتَحِيلُ وَجُودُهُ فِيمَا لَمْ يَزَلْ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَيْهِ لَا إِلَى الْقَادِرِ، وَ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْفِعْلِ لَا يَحُلُّ بِمَا صَحَّحَ الْفِعْلَ مِنَ الْقَادِرِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَمْنُوعَ قَادِرٌ وَ إِنْ تَعَدَّرَ [عَلَيْهِ] الْفِعْلُ لِمَانَعٍ مُؤَثِّرٍ فِي وَجُودِ الْفِعْلِ؟ عَلَى أَنَّ كَوْنَهُ قَادِرًا، إِنْ وُجِدَ^٦ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ لِأَجْلِ حُصُولِ شُبْهَةٍ،

١. في الأصل: «يقدمه».

٢. في الأصل: «يقع»، ولا محصل له في المقام.

٣. فَإِنَّ صَحَّةَ إصَابَةِ الْغَرَضِ تَتَأَخَّرُ عَنِ الْقُدْرَةِ عَلَى إصَابَتِهِ بِأَوْقَاتٍ لَا بِوَقْتٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ وَصُولُ السَّهْمِ إِلَى الْغَرَضِ يَتَطَلَّبُ أَكْثَرَ مِنْ وَقْتٍ وَاحِدٍ، مَعَ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ مُتَقَدِّمَةٌ بِأَوْقَاتٍ عَلَيْهِ.

٤. في الأصل: «ثبَّت»، و ما أثبتناه هو الأنسب للسياق.

٥. هَذَا مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ وَ أَبِي هَاشِمٍ الْجَبَائِثِيِّينَ حَيْثُ ذَهَبَا إِلَى بَقَاءِ الْقُدْرَةِ، وَ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ قَدْ ثَبَّتَهَا هُنَا، لَكِنَّهُ سَوْفَ يَنَاقِشُ أَدْلَةَ هَذَا الْمَذْهَبِ، وَ يَتَوَقَّفُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الذَّخِيرَةِ، ص ٩٦.

٦. في الأصل: «إن يجد».

لَمْ يَخْلُ^١ المؤثر في ذلك من أن يَكُونَ ما هو عَلَيْهِ في نفسه، أو كَوْنَهُ حَيًّا.
وما عَلَيْهِ الشيء في نفسه لا يَجُوزُ أن يَكُونَ مشروطاً بأمرٍ منفصلٍ. وهذا
يَقْتَضِي وجوب الصفة و حُصولها في كُلِّ حالٍ.
وإن كَانَ كَوْنُهُ حَيًّا هو المؤثر في كَوْنِهِ قادراً، وجبَ مِثْلُ ذلكَ فينا، وأن نَسْتَعْنِي
في كَوْنِنَا قَادِرِينَ عن القُدرة. وقد دَلَّ الدليلُ على أن أَحَدَنَا لا يَكُونُ قادراً إلا
بِقُدرة؛ فَيَجِبُ فسادُ ما أَدَّى إلى خِلَافِهِ.

[البحث الثاني: في بيان أنه تعالى حيّ و موجود فيما لم يزل]

و إذا ثَبَتَ أنه قادرٌ فيما لم يَزَلْ، ثَبَتَ أنه حيٌّ بوجودٍ لم يَزَلْ؛ لَتَعْلُقِ كَوْنَهُ قادراً
بَكَوْنِهِ حَيًّا موجوداً.
ولأنه لو كَانَ حَيًّا بَعْدَ [أن] لَمْ يَكُنْ حَيًّا، لَوَجِبَ كَوْنُهُ كذلكَ لمعنى مُحَدَثٍ. و
لو تَجَدَّدَ وجودُهُ مع جَوَازِ أن لا يَتَجَدَّدَ، لاحتاجَ إلى مُحَدَثٍ، ولأدَّى إلى وجودٍ ما
لا نِهَايَةَ له مِنَ المُحَدَثِينَ.

[البحث الثالث: في بيان أنه تعالى عالم فيما لم يزل]

و الكلامُ في أنه عالمٌ فيما لم يَزَلْ يَجْري أيضاً على الطريقة التي تَقَدَّمَتْ؛
لأنه لو تَجَدَّدَ كَوْنُهُ عالِماً، لَكَانَ^٢ يَتَجَدَّدُ مع جَوَازِ أن لا يَتَجَدَّدَ والحالُ
واحدة؛ لأنه لا شَرَطَ معقولٌ تَعْلُقُ تَجَدُّدَهُ به، و ذلك يَقْتَضِي أنه تَجَدَّدَ لِتَجَدُّدِ
عِلْمٍ مُحَدَثٍ.

١. في الأصل: «لم يحل».

٢. في الأصل: «لكاد»، وهو خطأ؛ لأن «كاد» مجرّدة عن الجحد تنبئ عن نفي الفعل، و المقصود
هاهنا ثبوت الفعل لا نفيه كما لا يخفى، فالصحيح ما أثبتناه.

[١. نفي أن يكون شرط تجدد كونه عالماً هو وجود المعلوم]^١

فإن قيل: ألا أجريتم كونه عالماً مجرى كونه مدركاً، وجعلتم الشرط في تجدد وجود المعلوم، كما أن الشرط عندكم في تجدد كونه مدركاً وجود المدرك؛ فلا يجب أن يكون عالماً بعلم محدث^٢، كما لا يجب مثل ذلك في كونه مدركاً؟ قلنا: الفرق بين الأمرين واضح؛ لأن الإدراك يستحيل تعلقه بالمعدوم؛ فوجب أن يكون وجوده شرطاً في تعلق الإدراك به. وليس كذلك العلم؛ لأنه يتعلق بالمعدوم والموجود على سواء، وسبب ذلك^٣.

على أنه جرى كونه عالماً مجرى كونه مدركاً في تعلقه بشرط، فيجب أن يكون المقتضي لكونه عالماً هو كونه حياً بشرط وجود المعلوم، كما اقتضى ذلك كونه مدركاً، وهذا يوجب أن يكون أحدنا متى وجد المعلوم، يجب أن يكون عالماً به؛ لحصول المقتضي وهو كونه حياً، والشرط وهو وجود المعلوم، كما وجب ذلك في كون أحدنا مدركاً، وقد علمنا فساد ذلك.

[أدلة صحة تعلق العلم بالمعدوم]

والذي يدل على صحة تعلق العلم بالمعدوم كصحة الموجود، أشياء:

منها: أن الفاعل للمحكم من الفعل، متى لم يكن عالماً بكيفية إيقاعه على وجه

١. قام المصنف بطرح إشكالين رئيسيين على مسألة العلم الأزلي، وناقشهما، وقد وضعنا لكل إشكال رقماً خاصاً به.

٢. في الأصل: «الحدث».

٣. يأتي بيانه والاستدلال عليه بعد قليل.

٤. في الأصل: «جسمًا»، وهو خطأ؛ فقد مرّ مراراً أن المقتضي لكون العالم عالماً هو صفة الحياة مع وجود المعلوم، وسأتي الإشارة إلى هذا أيضاً.

الإحكام قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَهُ (٥٤) لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ مُحْكَمًا، وَ هَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْدُومُ مَعْلُومًا.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْعِلْمَ بِمَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الصَّنَائِعِ الْمُحْكَمَةِ، لَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِوُجُودِهِ.

و ذَلِكَ: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَوْجِبُ أَنْ لَا يَعْلَمَ الْعَالِمُ مِنَ الْكِتَابَةِ وَ غَيْرِهَا مِنَ الصَّنَائِعِ الْمُحْكَمَةِ إِلَّا مَا يَوْجَدُ لَا مُحَالَةً فِي الْمُسْتَقْبَلِ، أَوْ وُجِدَ فِيهَا مَضَى، وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.

عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي أُشِيرَ إِلَيْهِ لَوْ كَانَ يَتَعَلَّقُ فِي حَالِ عَدَمِ الْعِلْمِ بِوُجُودِهِ، لَاسْتَحَالَ مَعَ بَقَاءِ هَذَا الْعِلْمِ الْجَهْلُ بِوُجُودِهِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ يُوْدِّي إِلَى الْجَهْلِ بِالشَّيْءِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي عُلِمَ عَلَيْهِ، وَ فِي صَحَّةِ كَوْنِهِ عَالِمًا بِهِ قَبْلَ وَجُودِهِ مَعَ جَهْلِهِ بِهِ عِنْدَ وَجُودِهِ، دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِوُجُودِهِ.

و بَعْدُ، فَإِنَّ الْعِلْمَ بِكَيْفِيَّةِ إِجَادِ فِعْلِ الْكِتَابَةِ بِهِ مَثَلًا، عِلْمٌ جُمْلَةً لَا يَتَعَلَّقُ بِحُرُوفِ مَخْصُوصَةٍ؛ فَكَيْفَ يُقَالُ: إِنَّهُ عِلْمٌ بِمَا يَوْجَدُ مِنْهَا؟ وَ كَيْفَ يَكُونُ الْعِلْمُ بِالْمَوْجُودِ مِنْهَا وَ هُوَ عِلْمٌ تَفْصِيلِيٌّ، هُوَ الْعِلْمُ الْمَتَعَلِّقُ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ، وَ اخْتِلَافُهُمَا ظَاهِرٌ؟! وَ مِنْهَا: أَنَّا نَعْلَمُ الثَّوَابَ وَ الْعِقَابَ، وَ الْبَعْثَ وَ الشُّورَ، وَ كُلُّ ذَلِكَ مَعْدُومٌ. وَ أَهْلُ الْجَنَّةِ لَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ ثَوَابَهُمْ دَائِمٌ مُتَّصِلٌ وَ إِنْ كَانَ مَعْدُومًا.

و مِنْهَا: أَنَّ أَحَدَنَا يَعْلَمُ مَا تَقْضَى^١ مِنْ أَفْعَالٍ غَيْرِهِ؛ كَكَلَامِهِ وَ قِيَامِهِ وَ قُعُودِهِ وَ ضُرُوبِ أَفْعَالِهِ.

و لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ: إِنَّهَا تَتَعَلَّقُ فِي الْحَقِيقَةِ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ كَانَتْ مَوْجُودَةً.

١. فِي الْأَصْلِ: «يَقْضَى»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ: «بَعْدَ تَقْضِيَّهَا».

و ذلك: أن العالمَ بها يُفْضَلُ بَيْنَ حالَةٍ قد كَانَ عالِماً بوجودِها مِن قَبْلُ و بَيْنَ عِلْمِهِ الآنَ بها بَعْدَ تَقْصِيهَا، كما يُفْضَلُ بَيْنَ حالَتَيْهِ فيما يَعْلَمُهُ مِن وجودِ الجسمِ و كونه مُتَحَرِّكاً، و لا شيءَ أَظْهَرُ ممَّا يَجِدُهُ الإنسانُ مِن نَفْسِهِ.

و ممَّا يُقَالُ فِي^١ ذلك أيضاً: إِنَّا قد فَضَّلْنَا بَيْنَ القَدِيمِ و المُحَدَّثِ، و لو كَانَ المَعْدُومُ لَنْ^٢ يَصِحَّ أَنْ يُعْلَمَ لَمَّا وَقَعَ هذا العِلْمُ؛ لأنَّ العِلْمَ بِحُدُوثِ الذاتِ هو عِلْمٌ بَعْدَمِهَا قَبْلُ وجودِها.

و إذا قِيلَ: إِنَّ العِلْمَ بِتَجَدُّدِ الوجودِ يَكْفِي فِي ذلك. أَمَكَّنَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ تَجَدُّدَ الوجودِ إِذَا حَصَلَ، لَمْ يُعْقَلْ مِنْهُ إِلَّا الوجودُ بَعْدَ العدمِ، و إِلَّا فَهُوَ غَيْرُ مَعْقُولٍ.

[٢. بيان حقيقة العلم الأزلي بالموجودات الحادثة]

فإن قال قائل: كيف يَصِحُّ القولُ بأنَّه تعالى «عالمٌ بالمعلوماتِ كُلِّها فيما لم يَزَلْ»؟ و هو الآنَ عالمٌ بأنَّها موجودةٌ، و فيما لم يَزَلْ لا يَصِحُّ وصفُهُ بالعِلْمِ^٣ بذلك، بل كَانَ عالِماً بأنَّها غَيْرُ موجودةٍ و أَنَّها سَتَوْجَدُ. و كذلك كَانَ عالِماً فيما لم يَزَلْ بأنَّه غَيْرُ فاعِلٍ، و الآنَ لا يُوصَفُ [بالعِلْمِ]^٤ بذلك، بل يوصَفُ بالعِلْمِ بأنَّه فاعِلٌ. و هذا يَقْتَضِي حُدُوثَ العِلْمِ، على ما ذَهَبَ إِلَيْهِ مُخَالِفُكُمْ!

قِيلَ لَهُ: قد بَيَّنَّ عُلَمَاءُ أَهْلِ التَّوْحِيدِ الجَوَابَ عَن هذا السُّؤالِ، و أزالوا السُّبْهَةَ بِهِ،

١. في الأصل: «من».

٢. في الأصل: «أن».

٣. في الأصل: «وصفها العلم»، و الصحيح ما أثبتناه، أي وصفه تعالى بالعلم، و فيما يأتي قرينة عليه.

٤. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و قوله: «بل يوصف بالعلم بأنه فاعل» قرينة عليه.

فقالوا: إِنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ الشَّيْءَ سَيُوجَدُ، هُوَ بَعَيْنُهُ عِلْمٌ بِوُجُودِهِ إِذَا وُجِدَ، وَبَأَنَّهُ كَانَ موجوداً إِذَا مَضَى. وَ إِنَّ تَعَلَّقَ الْعِلْمُ لَا يَخْتَلِفُ باختلافِ العبارة، كما أَنَّ الْوَقْتَ المخصوصَ تَخْتَلِفُ العبارةُ عَلَيْهِ؛ فَيُوصَفُ إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلاً بِأَنَّهُ غَدٌ، وَإِذَا كَانَ حَاضِراً بِأَنَّهُ يَوْمٌ، وَإِذَا مَضَى بِأَنَّهُ أَمْسٌ، فَتَخْتَلِفُ العبارةُ، وَ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ غَيْرُ مُخْتَلِفٍ فِي نَفْسِهِ.

و ذَكَرُوا أَنَّ الدَّلَالََةَ فِيمَا تَتَعَلَّقُ^١ بِهِ تَجْرِي^٢ مَجْرَى الْعِلْمِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ. فَأَمَّا الْخَبَرُ الصَّدْقُ: فَمِنْ حَيْثُ الْفَائِدَةُ وَ الْمَعْنَى يَجْرِي مَجْرَى الْعِلْمِ وَ الدَّلَالَةِ، وَ يُخَالِفُهُمَا مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ (٥٥) وَ الصِّيغَةُ، لِأَنَّ صِيغَةَ الْخَبَرِ تَخْتَلِفُ بِالْمَاضِي وَ الْمُسْتَقْبَلِ.

[في بيان أَنَّ العلم بوجود الشيء في المستقبل هو علم بوجوده]

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِ[أَنَّ] الشَّيْءَ سَيُوجَدُ، هُوَ [بَعَيْنُهُ]^٣ عِلْمٌ بِوُجُودِهِ إِذَا وُجِدَ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لَصَحَّ بَقَاؤُهُ مَعَ الْجَهْلِ بِوُجُودِ ذَلِكَ الشَّيْءِ؛ مِثْلُ أَنَّ يَعْلَمَ أَنَّ زَيْدًا سَيَمُوتُ فِي غَدٍ، وَ يَجْهَلُ فِي غَدٍ مَوْتَهُ مَعَ بَقَاءِ عِلْمِهِ الْأَوَّلِ. وَ فِي عِلْمِنَا بِاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ جَاهِلًا بِالْمَعْلُومِ مَعَ بَقَاءِ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ دَلَالَةٌ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَا؛ مِنْ أَنَّ مُتَعَلِّقَ الْعِلْمِ^٤ الْأَوَّلِ هُوَ وَجُودُهُ.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يُتَكَرَّرُ وَجُودُ الْجَهْلِ مُصَاحِبًا لِبَقَاءِ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ مُتَعَلِّقَهُمَا - عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْمُخَالِفُ - لَا يَتَنَاوَلُ وَجْهًا وَاحِدًا. وَ كُلُّ عِلْمَيْنِ تَعَلَّقَا بِالْمَعْلُومِ

١٢٧

١. في الأصل: «يتعلق».

٢. في الأصل: «و يجري».

٣. ما بين المعقوفين استفدناه مما تقدم قبل قليل.

٤. في الأصل: «علم»، و الصحيح ما أثبتناه، بقرينة قوله: «مع بقاء العلم الأول».

على وجهين، جاز^١ وجود كل واحد منهما مع الجهل المضاد للآخر، إذا لم يكن أحدهما أصلاً للآخر.

وليس هذا الدليل مبنيًا^٢ على وجوب بقاء العلم، فيرفض^٣ بأنه لا يبقى، بل قد يجوز أن يقال: «لو بقي كيف كانت تكون^٤ الحال في جواز مصاحبة الجهل الذي ذكرناه له [وعدم جوازه]^٥؛ فإذا علم استحالة مصاحبته له لو بقي، علم أنه يتعلق بوجود الذات؛ لأن بقاء العلم لا يقبل متعلقه ويجعله متعلقاً بغير ما كان متعلقاً به»^٦ لو قيل، بل لا بد من قولنا: لو بقي أو وجد مثله في الثاني لصح الكلام؛ لأنه إذا استحال مصاحبة الجهل^٧ لما هو مثل العلم الأول، صح أن الأول يتعلق بما يتعلق به الثاني؛ من وجود الذات في الوقت الذي توجد^٨ فيه.

و يدل أيضاً على ذلك: أن العلم بأنه سيوجد، لو لم يكن علماً بوجوده - على صفة ما ذكرناه -، لكان لا يخلو لو بقي إلى حال وجود ذلك الشيء المعلوم، من أن يكون: علماً بأنه سيوجد، أو علماً بوجوده.

ولا يجوز أن يكون علماً بأنه سيوجد وهو موجود؛ لأن ذلك يؤدي إلى انقلابه

١. في الأصل: «+ كل»، وهو زائد.

٢. في الأصل: «مبني».

٣. في الأصل: «فيعرض».

٤. في الأصل: «يكون»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة «كانت».

٥. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وهو معلوم بالتأمل فيما يأتي.

٦. في الأصل: «ولو»، والواو زائدة.

٧. في الأصل: «أن مصاحب الجهل»، والصحيح ما أثبتناه، وقوله: «فإذا علم استحالة مصاحبته» قرينة عليه.

٨. في الأصل: «يوجد»، وضمير الفاعل يرجع إلى «الذات».

في حال البقاء جهلاً، وقد عَلِمَ أَنَّ بقاء الشيء لا يَقلِبُ جنسه، فيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عالماً بوجوده.

و يَدُلُّ أَيْضاً عَلَيْهِ: أَنَّ الْعِلْمَ بَأَنَّ زَيْداً سَيَقُومُ فِي غَدٍ، لَوْ لَمْ يَكُنْ عالماً بقيامه، لَكَانَ لَا يُنَكَّرُ أَنْ يَذْكُرَ هَذَا الْعَالِمُ أَنَّهُ كَانَ عالِماً بِذَلِكَ، وَإِنْ جَهِلَ قِيَامَهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْهُ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْعِلْمِ لَيْسَ بِأَقْوَى مِنَ الْعِلْمِ نَفْسِهِ. وَإِذَا كَانَ الْعِلْمُ الْأَوَّلُ لَا يَتَعَلَّقُ بِقِيَامِهِ لَوْ بَقِيَ، فَذِكْرُهُ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْجَهْلِ بِقِيَامِهِ. وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.

و يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى صَحَّةِ مَا ذَكَّرْنَاهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ لَوْ أَخْبَرَ بَأَنَّ زَيْداً سَيَمُوتُ، لَكَانَ ذَلِكَ الْخَبَرُ دَلِيلًا عَلَى مَوْتِهِ. وَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْ اسْتَدَلَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ أَوْ فِي حَالِ الْمَوْتِ أَوْ بَعْدَهُ، سَوَاءً فِيمَا يَتَوَلَّدُ مِنَ الْعُلُومِ الْمُتَمَاثِلَةِ؛ لِأَنَّ النِّظَرَ فِي الدَّلِيلِ الْوَاحِدِ مِنَ الْوَجْهِ الْوَاحِدِ لَا يُولَّدُ عُلُوماً مُخْتَلِفَةً، وَ لَا يُولَّدُ إِلَّا الْمُتَمَاثِلَ مِنَ الْعُلُومِ.

١٢٨

و مِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ، وَ يَوْضِحُ^١ أَنَّ اخْتِلَافَ الْعِبَارَةِ لَا تَأْثِيرَ لَهَا فِي هَذَا الْبَابِ: أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ عَلِمَ شَيْئاً أَنَّهُ يَكُونُ فِي الْوَقْتِ الْعَاشِرِ، مَتَى بَقِيَ عِلْمُهُ إِلَى الثَّانِي، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عالِماً بِأَنَّهُ سَيَكُونُ فِي الْوَقْتِ التَّاسِعِ^٢. وَ كَذَلِكَ إِذَا بَقِيَ إِلَى الثَّالِثِ يَكُونُ عالِماً بِكَوْنِهِ فِي الثَّامِنِ.

وَ عَلَى هَذَا لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَّرُوهُ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا يَتَعَلَّقُ^٣ بِكَوْنِهِ

١. في الأصل: «و يوضح».

٢. فَإِنَّهُ عِنْدَ تَحَقُّقِهِ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي، صَارَ أَقْرَبَ إِلَى الْوَقْتِ الْعَاشِرِ بِوَقْتٍ وَاحِدٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ، فَأَصْبَحَ الْوَقْتُ الْعَاشِرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ - أَيْ لِلَّذِي فِي الثَّانِي - وَقْتًا تَاسِعًا. وَ هَكَذَا عِنْدَمَا يَصِلُ إِلَى الْوَقْتِ الثَّالِثِ، صَارَ أَقْرَبَ إِلَى الْعَاشِرِ بِوَقْتَيْنِ، وَ لَذَلِكَ صَارَ الْعَاشِرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ثَامِنًا.

٣. مِنَ الْعِلْمِ.

في العاشر لا يكون في الثاني متعلقاً بكونه في (٥٦) التاسع؛ لأنَّ العِلْمين عندهم مُخْتَلِفَانِ^١. وفي وضوحٍ فساد ذلك دلالة على أنَّ اختلاف العبارة على العلم - الذي جعله العلم شُبْهَتَهُمْ في هذا الباب - لا يقتضي اختلاف متعلق العلم.

و أما^٢ وصفنا له تعالى بأنه عالمٌ فيما لم يزل بأنَّ الدنيا غيرُ موجودةٍ، و وصفه الآن بأنه يعلمُها موجودةً: فلا شبهة في مثله إذا تُؤمِّل حَقَّ التأمُّل، و لم نصفه الآن من العلم إلا بما وصفناه به فيما لم يزل، متى أُضيفَ تعلقُ العلم بالمعلوم إلى الأوقات أو ما يُقدَّرُ تقديرها؛ لأنه تعالى كانَ عالماً فيما لم يزل بأنَّ الدنيا غيرُ موجودةٍ في تلك الأحوال الموصوفة بأنها لم تزل، و هو الآن عالمٌ بأنَّ الدنيا غيرُ موجودةٍ في تلك الأحوال، كما كان. وإذا وصفناه الآن بأنه عالمٌ بوجودها في هذه الأوقات، فما وصفناه إلا بما كانَ عليه فيما لم يزل؛ لأنه لم يزل عالماً بوجودها في هذه الأوقات.

و كذلك القول في وصفنا له بالعلم بأنه: غيرُ فاعِلٍ فيما لم يزل. و الآن فاعِلٌ؛ لأنه إذا أُضيفَ إلى الأوقات زالت الشبهة منه.

و انتفاء العلم فيما لم يزل غيرُ انتفائه في سائر الأحوال، كما أنَّ ثبوته الآن لا يقتضي ثبوته فيما تقدَّم. و هو عالمٌ [فيما] لم يزل و في كُلِّ حالٍ: بانتفاء الفعل في الوقت الذي انتفى فيه، و بثبوته في الوقت الذي ثبت فيه.

١. في الأصل: «مختلفين».

٢. في الأصل: «ما»، و الصحيح ما أثبتناه بقريته قوله: «فلا شبهة».

[خلاصة رأي المصنف حول العلم بأن الشيء سيوجد]

و قد استَقَصِينَا الكلامَ في هذا المعنى، و في أَنَّ المعدومَ يَصِحُّ تَنَاوُلُ الْعِلْمِ لَهُ؛
سَوَاءٌ كَانَ مِمَّا قَدْ عُدِمَ بَعْدَ وجودِهِ، أَوْ مِمَّا لَمْ يَوْجَدْ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَ
شَرَحْنَاهُ وَ بَسَطْنَاهُ فِي نَقْضِنَا عَلَى يَحْيَى بْنِ عَدِيٍّ النَّصْرَانِيِّ مَقَالَتهِ الموسومةَ بـ
«الكلامُ في طبيعةِ الْمُمكنِ»^١.

١٢٩

و ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَظْهَرَ عِنْدَنَا أَنَّ يَكُونُ الْعِلْمُ بِأَنَّ الشَّيْءَ سَيُوجَدُ، هُوَ مَجْمُوعُ
عِلْمَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا يَتَنَاوَلُ وجودَهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَوْجَدُ فِيهِ، وَ الْآخَرُ: يَتَنَاوَلُ عَدَمَهُ
قَبْلَ ذَلِكَ، وَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا.

وَ تَجْرِي هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي أَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ عِلْمَيْنِ: مَجْرَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الذَّاتَ مُتَحَرِّكَةٌ؛
لأنَّ ذَلِكَ يُنبِئُ عَنْ كَوْنِهَا فِي الْمَكَانِ عَقِيبَ كَوْنِهَا فِي غَيْرِهِ. وَ مَجْرَى الْعِلْمِ بِالْمُعَادِ،
فِي أَنَّهُ مَجْمُوعُ ثَلَاثَةِ عُلُومٍ: أَحَدُهَا يَتَنَاوَلُ وجودَهُ، وَ الْآخَرُ يَتَنَاوَلُ عَدَمَهُ قَبْلَ هَذَا
الوجودِ، وَ الْآخَرُ يَتَنَاوَلُ وجودَهُ قَبْلَ ذَلِكَ الْعَدَمِ.

وَ قَوَيْنَا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ بِمَا لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَكَرَّارِهِ هَاهُنَا. وَ مَنْ أَرَادَهُ عَلَى وَجْهِهِ
وَقَفَ عَلَيْهِ مِنْ هُنَاكَ.

١. ذكر البصري في هذا النقض في الفهرس الذي أعده لكتب الشريف المرتضى، و سَمَّاهُ: «مسألة
في الرد على يحيى أيضاً في طبيعة الممكن». (انظر: مجلة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨١) كما أنه قد
جاء في قائمة مؤلفات يحيى بن عدي رسالة تحمل العنوان التالي: «مقالة في إثبات طبيعة
الممكن». (انظر: مقالة في التوحيد، ليحيى بن عدي، ص ٥١) و هذه الرسالة أو المقالة هي التي
أشار إليها المصنف في المتن.

[٢]

فَصْلٌ

١٣٠

في أنه تعالى لا يَخْتَصُّ في ذاته بصفة زائدة
على ما ذكرناه والرّد على أصحاب المائنة^١

[الدليل الأول على بطلان المائنة]

عَلِمَ^٢ أَنَّ كُلَّ مَا لِلْعِلْمِ بِهِ طَرِيقٌ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهُ عَلَى صِفَةٍ لَا يَقْتَضِيهَا^٣ ذَلِكَ
الطَّرِيقُ؛ إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَاسِطَةٍ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ طَرِيقَ إِثْبَاتِهِ تَعَالَى هُوَ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّهُ
بِأَفْعَالِهِ يَتَوَصَّلُ إِلَى إِثْبَاتِهِ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ أَوْصَافُهُ مُثَبَّتَةً مِنْ طَرِيقِ الْفِعْلِ أَيْضاً؛ إِمَّا
بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَاسِطَةٍ.

و هذا الكلام مبني على موضعين:

أحدهما: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ ثَبَّتَ مِنْ طَرِيقٍ، فَمِنْهُ تَثَبُّتُ أَحْوَالِهِ وَ صِفَاتُهُ.

١. أو أصحاب الماهية، و هم طائفة من المعتزلة تُسَمَّى بالضرارية - نسبة إلى ضرار بن عمرو
حسب تصنيف الشهرستاني - و هؤلاء برغم اتفاقهم مع المعتزلة في نفي الصفات عن الله
تعالى، لكنهم تفرّدوا ببعض الآراء، منها أَنَّ الْبَارِي تَعَالَى عَالِمٌ قَادِرٌ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ بِجَاهِلٍ وَلَا
عَاجِزٍ لَا بِمَعْنَى إِثْبَاتِ الصِّفَةِ لَهُ. وَ أَثْبَتُوا لَهُ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى مَاهِيَةً لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ. وَ نُسِبَ هَذَا
الرَّأْيُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ وَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ أَيْضاً، وَ فُسِّرَ بِأَنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ نَفْسَهُ شَهَادَةً لَا بِدَلِيلٍ
وَ خَبَرٍ. الْمَلَلُ وَ النَحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ، ص ٣٧ وَ ٣٨.

٢. قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ فِي بَدَايَةِ رَدِّهِ عَلَى أَصْحَابِ الْمَائِنَةِ مَقْدَمَةً حَوْلَ الْمُنَهْجِيَّةِ الصَّحِيحَةِ لِإِثْبَاتِ
الصفات.

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَقْتَضِيهَا».

والمَوْضِعُ الْآخَرُ: أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى صِفَةٍ تَزِيدُ عَلَى مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لَا بِنَفْسِهِ وَلَا بِوَاسِطَةٍ.

والذي يَدُلُّ عَلَى الْأَوَّلِ: وجودنا [و] سائرُ المُدْرَكَاتِ كالسَّوَادِ وَغَيْرِهِ، لَمَّا ثَبَّتَتْ بِالْإِدْرَاكِ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ ثَبَّتَ^١ (٥٧) لَهَا صِفَةً لَا يَقْتَضِيهَا^٢ إِدْرَاكُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَاسِطَةٍ. وكذلك كَوْنُ الْجِسْمِ مُتَحَرِّكًا، لَمَّا كَانَ الطَّرِيقَ إِلَى إِبْثَابِ ذَاتِ الْحَرَكَةِ، كَانَ هُوَ الطَّرِيقَ إِلَى إِبْثَابِ صِفَاتِهَا؛ حَتَّى لَا تُثَبِّتَ^٣ لَهَا شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ إِلَّا وَكَوْنُ الْجِسْمِ مُتَحَرِّكًا طَرِيقٌ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَاسِطَةٍ.

وَالْقَوْلُ بِخِلَافِ مَا ذَكَرْنَاهُ يُوَدِّي إِلَى الْجَهَالَاتِ، وَإِلَى إِبْثَابِ أَحْوَالٍ وَمَعَانٍ لَهُ تَعَالَى وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُدْرَكَاتِ سِوَى مَا عَقَلْنَاهُ لَا نِهَآيَةَ لَهَا، وَذَلِكَ تَشْكِيكٌ فِي الْعِلْمِ بَتَضَادِّ الدَّوَاتِ وَتَمَثُّلِهَا، وَإِيجَابِ الْعِلَلِ وَتَأْثِيرِ الْأَسْبَابِ.

والذي يَدُلُّ عَلَى الْأَصْلِ الثَّانِي: أَنَّ الْفِعْلَ بِمُجَرَّدِهِ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى كَوْنٍ مِّنْ صَحٍّ مِنْهُ قَادِرًا، وَوُقُوعُهُ عَلَى وَجْهِ الْإِحْكَامِ لَا يَقْتَضِي إِلَّا كَوْنَهُ عَالِمًا. وَوُقُوعُهُ^٥ عَلَى وَجْهِ دُونَ آخَرَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ كَوْنِهِ مُرِيدًا أَوْ كَارِهًا. وَكَوْنُهُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ حَيًّا. وَوُجُوبُ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَهُ يَقْتَضِي عَلَى رَأْيِ أَبِي هَاشِمٍ إِبْثَابَ صِفَةٍ لَهُ نَفْسِيَّةٍ^٦، لِأَجْلِهَا وَجَبَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ. وَلَيْسَ فِي الْفِعْلِ وَلَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَا يَقْتَضِي مَا يَدَّعُوْنَهُ مِنَ الْمَائِيَّةِ، فَيَجِبُ نَفْيُهَا.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ أَثْبَتَ أَبُو هَاشِمٍ لَهُ تَعَالَى صِفَةً نَفْسِيَّةً أَوْجَبَتْ عِنْدَهُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ

١. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ يَثْبِتَ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَقْتَضِيهَا».

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَثْبِتَ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «لِلتَّضَادِّ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ بَيَانُ سَبَبِ التَّشْكِيكِ، لَا ذِكْرَ الْعِلَّةِ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «وَوُقُوعُهُ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «نَفْسِهِ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لَمَّا يَأْتِي بُعِيدُ هَذَا مِنَ التَّصْرِيحِ بِهِ.

من الصفات؟ وهذا قولٌ بمذهبٍ ضرارٍ^١ في المائتية في المعنى!
 قلنا: لم يثبت أبو هاشم إلا ما اقتضاه الفعل؛ لأنه لما ثبت^٢ بالفعل عنده^٣ كونه
 تعالى على الصفات التي ذكرناها، ووجب له هذه الصفات، واستحقها على
 خلاف ما يستحقها غيره، أثبتته تعالى على صفة تقتضي ذلك؛ فلم يثبت^٤ على كل
 حالٍ إلا ما اقتضاه الفعل.

فإن كان ضرارٌ إنما عني بالمائتية هذه الحال التي أثبتها أبو هاشم، فقد أصاب
 المعنى من وجه.

وأخطأ في قوله: «إن الله تعالى يعلم نفسه عليها، وأن غيره لا يعلمه كذلك»؛
 لأننا قد علمنا بالدليل [عدم]^٥ كونه تعالى على هذه الحال المخصوصة.
 وأخطأ في قوله: «إنه يدرك نفسه عليها، وتدركه نحن يوم القيامة أيضاً عليها»؛
 لأن الإدراك مستحيل على ذاته تعالى، بما سيأتي في الكتاب بعون الله^٦.

١. أبو عمرو، ضرار بن عمرو، من رؤوس المعتزلة ومنظرها الكبار في القرن الثالث الهجري ببغداد، حارب الحشوية وأهل الحديث وعلى رأسهم إمامهم أحمد بن حنبل، فأثاروا العامة عليه لقتله، فاحتجى عند يحيى البرمكي، فسلم من القتل، ولذلك نسبوا إليه - كعادتهم في محاربة من لا يتفق معهم - أموراً توجب الكفر والزندقة والاستخفاف بالدين وضرورياته. وله آراء خاصة في بعض المسائل الكلامية تباين ما عليه عامة المعتزلة، منها قوله بالمائتية. وينسب إليه مذهب الضرارية، كان لا يزال حياً حوالي سنة ١٨٠ هجرية. سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٤٤؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢١٤؛ الملل والنحل، ص ٣٧ و ٣٨.

٢. في الأصل: «لم يثبت»، والصحيح ما أثبتناه، ويشهد عليه سياق الكلام، وبه يستقيم المعنى.

٣. في الأصل: «عند».

٤. في الأصل: «لم يثبت» بدون الفاء، والفاء يلزم وجودها في المقام؛ للتفريع على ما سبق.

٥. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق؛ فقد تقدم الدليل على إبطال المائتية وكونه تعالى على هذه الحال المخصوصة، فكيف يعلم تعالى نفسه عليها وهي لا وجود لها؟!

٦. يأتي في بحث نفى الرؤية والإدراك، ج ١، ص ٤٠٤.

وأخطأ أيضاً في العبارة، وتسميته هذه الصفة بأنها: «مائية»؛ لأن أحداً من الأمة لا يستعمل هذه اللفظة فيه عزَّ وجلَّ، كما لا يستعمل الكيفية والكمية؛ لأن المائية لا تستعمل إلا فيما له نظير.

[الدليل الثاني]

ومما يدلُّ أيضاً على بطلان قوله بالمائية: أنه لا يصح إثبات الذات على صفة بُوتها في جميع الأحكام المعقولة كانتفاؤها؛ لأن ذلك يؤدي إلى الجهالات، وإلى إثبات ما لا يتناهى من الصفات! ولهذا لا يجوز أن يجعل في المحل معنى يختصه، إلا ويحصل للمحل معه حكم لولاه لما حصل. وقد علمنا أن هذه المائية التي أشاروا إليها لا حكم لها يقف عليها؛ حتى إنها لو لم تثبت لم يكن حاصلًا، فيجب نفيها.

فإن قيل: فأبي حكم لكونه تعالى مُدرِكًا؟

قلنا: إن كونه تعالى غنيًا لا يثبت إلا معه^١، كما أن الحاجة تثبت معه فينا، وهذا حكم معقول.

وقد قيل: إن الذي يجب في الصفة، أن يكون لها حكم في موضع من المواضع، وليس بواجب ذلك في كل مكان. وعلى^٢ وجه ما لكونه مُدرِكًا حكم، وهو علم المدرَكات مُفصلاً. والمائية التي ادَّعوا لا حكم لها على وجه من الوجوه (٥٨).

و يمكن أن يقال زائداً على ذلك: إن كون المدرِك مُدرِكًا يقتضيه كونه حيًّا، وإن كان مشروطاً. وما تقتضيه الصفة ويجب عنها جارٍ مجرى الصفة والجزء منها.

١. يأتي بيان ذلك في ج ١، ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

٢. في الأصل: «لا» بدل «على»، ولا وجه للنفي هنا كما لا يخفى.

و إذا كَانَ لِكَوْنِهِ حَيًّا حُكْمٌ مَعْقُولٌ، فَذَلِكَ الْحُكْمُ كَأَنَّهُ حُكْمٌ كَوْنُهُ مُدْرِكًا؛ لَاقْتِضَاءِ الصِّفَةِ الْآخَرَى، وَ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يُمْكِنُ فِي الْمَائِيَّةِ.

[إبطال استدلال ضرار على المائية]

وَ تَعَلَّقَ ضِرَارٌ فِي هَذَا الْبَابِ بِإِطْلَاقِ الْأَمْرِ أَنَّهُ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ مِنَّا، مِنْ رَكِيكِ الشُّبْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ عَلَيْهِ:

أَوَّلًا: إِبْثَابَ مَائِيَّةٍ لَهُ أُخْرَى لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا أَنْبِيَآؤُهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ مَنْ أَطْلَقَ أَنَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ مِنَّا، مُطْلَقٌ أَنَّ أَنْبِيَآءَهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا. وَ يَوْجِبُ أَيْضًا أَنَّ لِلذَّوَاتِ كُلِّهَا مَائِيَّاتٍ يَنْفَرِدُ بِعِلْمِهَا دُونَنَا؛ لِأَنَّهُمْ يُطْلِقُونَ أَنَّهُ أَعْلَمُ بِكُلِّ شَيْءٍ مِنَّا.

عَلَى أَنَّ لِمَا أُطْلِقَ مِنْ ذَلِكَ^١ مَعْنَى صَحِيحًا؛ وَ هُوَ أَنَّهُ تَعَالَى عِلْمٌ^٢ مِنْ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى الْأَشْيَاءِ وَ مُدْرِكًا لَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، مَا لَا يَتَنَاهَى^٣ إِلَيْهِ عُلُومُنَا. وَ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَعْلَمُ مِنْ أَفْعَالِهِ وَ أَوْصَافِهِ مَا لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ، كَمَا يُقَالُ فِي أَحَدِنَا: «إِنَّهُ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِهِ»، وَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ مَا يَرْجِعُ إِلَى أَخْلَاقِهِ وَ أَفْعَالِهِ وَ عَادَاتِهِ.

وَ كُلُّ ذَلِكَ وَاضِحٌ.

١. أي من كونه تعالى أعلم بكل شيء منا. كما سوف يأتي بعد قليل عند قوله: «و يمكن أن يقال: ...» توجية ما أطلق من أنه تعالى أعلم بنفسه منا.

٢. في الأصل: «أعلم»، و الصحيح ما أثبتناه، و الفاعل هو الضمير المستتر، و المفعول قوله: «ما لا تتناهى إليه علومنا»، و على ما في الأصل نحتاج إلى مفعول ثان، و هو مفقود في العبارة.

٣. كذا في الأصل، و الأولى: «ما لا تتناهى».

[٣]

فصل

في ترتيب العلم بهذه الأحوال^١

[١. القدرة]

إِعْلَمَ أَنَّ أَوَّلَ الْعُلُومِ مِنْ أَحْوَالِهِ كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا؛ لِأَنَّهَا الْحَالُ الَّتِي يَقْتَضِيهَا مُجَرَّدُ الْفِعْلِ.

[٢. الحياة والوجود والقَدَم]

فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ، صَحَّ أَنْ يُفَسَّرَ هَذَا^٢ الْعِلْمُ^٣ فِي حَالَةِ الْعِلْمِ^٤ بِأَنَّهُ حَيٌّ مُوجُودٌ قَدِيمٌ؛ بَأَن يَكُونَ قَدْ عَلِمَ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ أَنَّ الْقَادِرَ لَا يَكُونُ إِلَّا حَيًّا مُوجُودًا، وَأَنَّ الْحَوَادِثَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى صَانِعٍ قَدِيمٍ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ تَقَدَّمَ عِلْمُهُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، صَحَّ أَنْ يَبْتَدِئَ الاسْتِدْلَالَ بِكَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى أَنَّهُ حَيٌّ مُوجُودٌ.

[٣. العلم]

وَيَجُوزُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى أَنَّهُ حَيٌّ مُوجُودٌ، الاسْتِدْلَالَ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ، بِمَا وَقَعَ مِنْ أَعْمَالِهِ الْمُحْكَمَةِ. وَالْعِلْمُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ - يَعْنِي كَوْنُهُ عَالِمًا - لَا بُدَّ مِنْ

١٣٣

١. أي الصفات التي تقدم إثبات أكثرها.

٢. في الأصل: «يفسرون بهذا» هكذا يقرأ.

٣. في الأصل: + «وفي حاله و»، ولا محصل له.

٤. في الأصل: «العلم»، وبه لا يستقيم المعنى، بل يستقيم بما أثبتناه، أي يفسر العلم بكونه تعالى

قادرًا بالعلم بأنه سبحانه حيٌّ موجود قديم.

تَأْخِرُهَا عَنْ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ قَادِرًا. وَلَا يَجُوزُ مِنْ مُقَارَنَتِهَا لَهَا مَا [جَازًا] ^١ فِي كَوْنِهِ حَيًّا مُوجُودًا.

[٤. الإدراك]

وَإِذَا عَلِمَهُ حَيًّا؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ عَلِمَ مِنْ قَبْلُ أَنَّ مِنْ حَقِّ الْحَيِّ أَنْ يُدْرِكَ الْمُدْرَكَاتِ إِذَا تَكَامَلَتِ الشُّرُوطُ، وَأَنْ يَكُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا، عَلِمَ أَنَّهُ تَعَالَى سَمِيعٌ بَصِيرٌ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ حَيٌّ. وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ ذَلِكَ، اسْتَدَلَّ بِكَوْنِهِ حَيًّا عَلَى أَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ.

[٥. الصفة الذاتية]

وَأَمَّا صِفَتُهُ تَعَالَى الذَّاتِيَّةُ فَإِنَّهُ يَعْلَمُهَا النَّازِظُ مَعَ عِلْمِهِ بِوُجُوبِ ^٢ هَذِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا لَهُ، أَوْ وَجُوبِ وَاحِدَةٍ مِنْهَا.

[٦. الإرادة والكراهة]

وَكَوْنُهُ مُرِيدًا وَكَارِهًا يُعْلَمُ بِخِطَابِهِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ قَبْلُ أَنْ يُعْلَمَ عَالِمًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ عَوَّلَ فِي الِاسْتِدْلَالِ عَلَى ذَلِكَ عَلَى كَوْنِهِ أَمِيرًا وَمُخْبِرًا، فَهُوَ ^٣ مَبْنِيٌّ عَلَى «السَّمِيعِ» الَّذِي لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ صَحَّةِ كَوْنِهِ عَالِمًا. وَإِنْ اسْتَدَلَّ بِأَنَّ الْعَالِمَ بِمَا فَعَلَهُ إِذَا كَانَ يَخْتَارُهُ لِقَرَضٍ يَخْصُصُ الْفِعْلَ، لَا بُدَّ أَنْ يُرِيدَهُ مَتَى لَمْ يَكُنْ مَمْنُوعًا مِنَ الْإِرَادَةِ، فَبِنَاؤُهُ عَلَى أَنَّهُ وَاضِحٌ.

١. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض، و ما أثبتناه هو غاية ما خطر بالبال في المقام، و به يستقيم المعنى.

٢. في الأصل: «مع علم وجوب»، و الأولى ما أثبتناه، و إن يمكن أن يكون لما في الأصل وجه.

٣. في الأصل: «هو» بدون الفاء، و الفاء لازمة في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية كما هاهنا.

[٧. الحكمة]

وكذلك إن استدلل بأنه لو لم يقصد بخلقنا تعريضاً للنفع، لم يكن حكمةً وكان قبيحاً، فإنه لا يتم إلا بعد أن يبين على أنه لا يختار القبيح والعبث^١، وأنه لا يختار ذلك مبني على أنه عالم لا محالة؛ فبان ما ذكرناه.

[٤]

فصل

في أحكام هذه الأحوال وما تقتضيه وتؤثره

[١]. اعلم أن حكم كونه تعالى (٥٩) قادراً، صحة إيجاده ما قدر عليه. ولا يحتاج إلى التقيّد فيه بذكر انتفاء الموانع، وإن احتيج إلى ذلك فينا؛ لاستحالة الموانع عليه. كما لم يحتج في كونه مدركاً إلى اشتراط انتفاء الآفات^٢، كما اشترطناه فينا؛ لاستحالة الآفات عليه تعالى.

فإن قيل: كيف يكون قادراً فيما لم يزل، والفعل لا يصح فيما لم يزل؟ قلنا: الفعل إنما لا يصح وجوده فيما لم يزل، فأما صحة إيجاده على الوجه الذي يصح وجوده عليه فنابته لم تزل. كما أن الفعل وإن لم يصح وجوده في حال وجود القدرة^٣ عليه، فإن صحة^٤ أن يوجد بها على الوجه الذي

١٣٤

١. في الأصل: «الحدث».

٢. في الأصل: «الأوقات»، وهكذا في نظيره القادم، والصحيح ما أثبتناه في الموضعين.

٣. في الأصل: «القدر».

٤. في الأصل: «فإنه يصح»، وقوله: «ثابتة لم تزل» يدل على صحة ما أثبتناه.

يَصِحُّ وجودُهُ عليه ثابتة^١ لَمْ تَزَلْ، و يوصَفُ في ابتداءِ حالِ القدرةِ بأنه «يَصِحُّ» على هذا التفسير.

[٢.] فأما حُكْمُ كَوْنِهِ تَعَالَى عَالِمًا: فهو صَحَّةُ الْمُحْكَمِ مِنَ الْأَفْعَالِ مِنْهُ؛ إمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّحْقِيقِ، أو التَّقْدِيرِ. ولا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْحَدِّ أَنْ لَا يَكُونَ عَالِمًا بِأَفْعَالِ غَيْرِهِ، و بما^٢ لَا يَكُونُ قَادِرًا عَلَيْهِ، و بما لَيْسَ بِمَقْدُورٍ فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَوْ قَدَّرْنَاهُ مَقْدُورًا لَهُ، لَصَحَّ أَنْ يَفْعَلَهُ مُحْكَمًا، فلهذا قلنا: «تحقيقاً أو تقديرًا».

و قد يُؤْتَرُ أَيْضًا كَوْنُهُ تَعَالَى عَالِمًا فِي غَيْرِ ذَلِكَ^٣؛ لِأَنَّ الِاعْتِقَادَاتِ الَّتِي يَفْعَلُهَا فِينَا تَكُونُ^٤ عُلُومًا لِأَجْلِ كَوْنِهِ عَالِمًا.

و يُؤْتَرُ أَيْضًا كَوْنُهُ عَالِمًا بِالثَّوَابِ، وَ أَنَّهُ سَيَفْعَلُهُ وَ يُغِيدُ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ، فِي حُسْنِ التَّكْلِيفِ.

[٣.] فأما حُكْمُ كَوْنِهِ موجودًا: فهو تَصْحِيحُ كَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا.

[٤.] وَ أَحْكَامُ كَوْنِهِ قَدِيمًا: هِيَ نَفْيُ صِفَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ عَنْهُ؛ كَالْجَسَمِيَّةِ، وَ أَنْ يَكُونَ مُدْرِكًا، وَ غَيْرِ ذَلِكَ.

[٥.] فأما كَوْنُهُ حَيًّا: فَحُكْمُهُ صَحَّةُ كَوْنِهِ تَعَالَى عَالِمًا قَادِرًا، وَ أَنْ يُدْرِكَ عِنْدَ وَجُودِ الْمُدْرِكِ.

[٦.] فأما كَوْنُهُ مُدْرِكًا: فَقَدْ بَيَّنَّا^٥ أَنَّ حُكْمَهُ ثُبُوتُ الْغَنَاءِ وَ انْتِفَاءِ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّهُمَا

١. في الأصل: «فثابتة».

٢. في الأصل: «و لأنما»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «و بما ليس بمقدور». و يحتمل أن يكون ما في الأصل تصحيحاً عن «لا بما».

٣. أي في غير صَحَّةِ الْأَفْعَالِ الْمُحْكَمَةِ مِنْهُ تَعَالَى.

٤. في الأصل: «يكون».

٥. تقدم في ص ٢٤٢.

يَتَرْتَبَانِ عَلَى صَحَّةِ الْإِدْرَاكِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُحْتَاجَ هُوَ الَّذِي يَحْتَاجُ أَنْ يُدْرِكَ مَا يَسْتَهَيِّهِ، أَوْ يَحْتَاجُ أَنْ يَنْدَفِعَ عَنْهُ مَا يُدْرِكُهُ وَهُوَ نَافِرٌ. وَالْغَنِيُّ هُوَ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ. فَصَحَّةُ الْإِدْرَاكِ مُرَاعَاةٌ [ذَلِكَ] فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى مَا يُرَى.

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ حُكْمَ هَذِهِ الصِّفَةِ أَنَّ مَعَهَا يَصِحُّ الْعِلْمُ بِالْمُدْرَكَاتِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ؛ لِأَنَّ الْأَكْمَةَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُدْرِكًا.

وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَلْبِ الْأَعْمَى الْعِلْمَ بِالْمُدْرَكَاتِ عَلَى التَّفْصِيلِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي جُمْلَةٍ مَا قُلْنَاهُ أَنَّ الصِّفَةَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهَا حُكْمٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ تَخْتَصَّ بِحُكْمٍ تَبَيَّنَ بِهِ مِنْ غَيْرِهَا، وَأَنْ تَتَّبَتْ فِي مَوْضِعٍ دُونَ آخَرَ. وَحُكْمُ هَذِهِ الصِّفَةِ فِينَا ظَاهِرٌ.

وَقَدْ بَيَّنَّا وَذَكَّرْنَا أَيْضًا وَجْهًا آخَرَ^١، وَهُوَ أَنَّهَا مِنْ حَيْثُ لَمْ تَنْفَصِلْ^٢ عَنْ كَوْنِهِ حَيًّا، كَانَتْ أَحْكَامُ^٣ كَوْنِهِ حَيًّا كَأَنَّهَا حَاصِلَةٌ لِكَوْنِهِ^٤ مُدْرِكًا.

[٧]. فَأَمَّا حُكْمُ كَوْنِهِ مُرِيدًا وَكَارِهًا: فَهُوَ وَقُوعُ أَفْعَالِهِ خَيْرًا وَأَمْرًا وَنَهْيًا، وَلِمَكَانِ هَذِهِ الصِّفَةِ أَيْضًا يَكُونُ مُثْبِتًا وَمُعَاقِبًا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

١٣٥

[٨]. فَأَمَّا حُكْمُ الصِّفَةِ الذَّاتِيَّةِ: فَهُوَ وَجُوبُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا حَيًّا فِيمَا لَمْ يَزَلْ^٥، عَلَى وَجْهِ لَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ.

١. أي حكمًا من أحكام كونه مُدْرِكًا.

٢. في الأصل: «لم ينفصل»، والضمير راجع إلى «الصفة».

٣. في الأصل: «أحكامه».

٤. في الأصل: «لكونها».

٥. في الأصل: «فيما يزل».

فصل [استطراذي]^١

في ذكر جملة من الاستدلال بالشاهد على الغائب

(٦٠) إعلم أنا إنما أوردنا هذه الجملة، و قطعنا بها نظام الكلام في الصفات؛ لأن كثيراً مما مضى و يمضي، بل جميعه مبني عليه، فلا بُد من الإشارة فيه إلى جملة كافية.

[بيان قاعدة الاستدلال بالشاهد على الغائب]

و اعلم أن معنى قولنا في الشيء: إنه «شاهد» أنه معلوم، و معنى قولنا: «غائب» أنه غير معلوم؛ لأننا إنما نستدل بما يُعلم على ما لا يُعلم. و ليس الاعتبار بكون ما يُستدل به مشاهداً و لا حاضراً، بل الاعتبار بكونه معلوماً على الوجه الذي له يدل، و بكون^٢ ما استدل عليه غير معلوم لنا على الوجه الذي نطلبه بالدلالة.

[الاستدلال على القاعدة]

و الذي يبين ذلك أن كونه حاضراً مشاهداً إذا حصل، و لم يُعلم على الوجه الذي [له] يدل، و إن كان^٣ ما استدل عليه غير معلوم لنا على الوجه الذي نطلبه بالدلالة^٤،

١. قطع المصنف هنا سلسلة الكلام عن الصفات - كما سوف يصرح بذلك بعد قليل - و قام بالحديث عن منهجية البحث المتبعة بصورة عامة في البحث عن الصفات، و هي القاعدة المسماة بـ: «الاستدلال بالشاهد على الغائب» أو «قياس الغائب على الشاهد».

٢. في الأصل: «و يكون».

٣. في الأصل: «و يكون»، و الصحيح ما أثبتناه لمقتضى السياق.

٤. تكرر هنا في الأصل قوله: «و الذي يبين ذلك أن كونه حاضراً مشاهداً إذا حصل، و لم يعلم على الوجه الذي يدل»، و هو من سهو النساخ.

لَمْ يُمَكِّنِ الاستدلالُ به. ومتى عَلِمَهُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، أَمَكَّنَهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ، وإن كَانَ غَائِبًا غَيْرَ حَاضِرٍ وَلَا مُشَاهِدٍ. ولهذا يُسْتَدَلُّ بِوُقُوعِ تَصَرُّفِ زَيْدٍ مِنْ جِهَتِهِ - وهو معلومٌ لنا - على أَنَّهُ قَادِرٌ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ معلوماً لنا.

وقد قُسمَ الاستدلالُ إلى أربعة أقسام^١:

أولها: مَبْنِيٌّ عَلَى الاتِّفَاقِ فِي طَرِيقَةِ إِبْطَالِ الْحُكْمِ ومَعْرِفَتِهِ.

وثانيها: طَرِيقَةُ التَّعْلِيلِ، إِذَا وَقَعَ الْإِشْتِرَاكُ فِي الْعِلَّةِ.

وثالثها: وَقُوعُ الْإِشْتِرَاكِ فِي أَحْكَامٍ قَدْ عُلِمَ اسْتِنَادُهَا إِلَى صِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ.

ورابعها: إِبْطَالُ الْحُكْمِ بِالْمَرَّةِ وَالتَّرْجِيحِ، وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ الْعِلَّةُ.

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: أَنْ تُثَبِّتَ^٢ أَحَدُنَا قَادِرًا بِطَرِيقَةِ صَحَّةِ الْفِعْلِ، ثُمَّ تُثَبِّتَ الْقَدِيمَ تَعَالَى وَكُلُّ مَنْ صَحَّ مِنْهُ الْفِعْلُ قَادِرًا؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَةَ فِي الْكُلِّ وَاحِدَةٌ غَيْرَ مُخْتَلِفَةٍ. وَلَا نَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى اسْتِعْمَالِ الْقِيَاسِ^٣.

١٣٦

وَمِثَالُ الثَّانِي: أَنْ نَعْلَمَ^٤ أَنَّ الْمُحَدَّثَ يَتَعَلَّقُ بِنَا، وَيَحْتَاجُ إِلَيْنَا فِي حُدُوثِهِ، فَتَقْيِسُ الْغَائِبَ عَلَى أَفْعَالِنَا؛ لِلإِشْتِرَاكِ فِي الْعِلَّةِ.

وَكَذَلِكَ نَعْلَمُ أَنَّ عِلَّةَ قُبْحِ الْكَذِبِ الْعَارِي مِنْ نَفْعٍ أَوْ دَفْعِ ضَرَرٍ هِيَ كَوْنُهُ كَذِبًا، فَتَقْيِسُ عَلَى ذَلِكَ الْكَذِبِ الَّذِي فِيهِ نَفْعٌ أَوْ دَفْعُ ضَرَرٍ فِي بَابِ الْقُبْحِ.

وَمِثَالُ الثَّالِثِ: أَنْ نَعْلَمَ كَوْنَ أَحَدِنَا أَمِيرًا أَوْ مُخْبِرًا، فَإِنَّ الْمُؤَثَّرَ فِي صَحَّةِ ذَلِكَ مِنْهُ

١. يريد المصنف هنا بيان أقسام الاستدلال بالشاهد على الغائب، وسوف يذكر أن القسم الأول لا يحتاج إلى هذا الاستدلال، خلافاً للأقسام الثلاثة الأخرى.

٢. في الأصل: «أن يثبت».

٣. أي قياس الغائب على الشاهد.

٤. في الأصل: «يعلم»، والأولى ما أثبتناه بقرينة قوله: «فتقيس». وهكذا البيان في قوله: «وكذلك نعلم» و«مثال الثالث أن نعلم» و«مثال الرابع أن نعلم».

كُونُهُ مُرِيداً قَادِراً، [فإذا] عَلِمْنَاهُ تَعَالَى أَمِيراً وَ مُخْبِيراً، عَلِمْنَاهُ مُرِيداً.
و مِثَالُ الرَّابِعِ: أَنْ نَعْلَمَ فِي الشَّاهِدِ أَنَّ أَفْعَالاً مَخْصُوصَةً تَحْسُنُ^١ مَعَ الظَّنِّ، فَنَعْلَمُ^٢
أَنَّهَا بَأَنْ تَحْسُنَ عِنْدَ الْعِلْمِ - وَ لَهُ الْمَزِيَّةُ عَلَى الظَّنِّ - أَوْلَى.

[أقسام الدلالة]

وَ اعْلَمْ أَنَّ الدَّلَالَهَ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ: فِعْلاً وَ حَادِثَةً فِي الْأَصْلِ، أَوْ مِمَّا يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ
الْفِعْلِ.

وَ مِثَالُ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ مِنْ الْأَفْعَالِ أَوْسَعُ مِمَّا يُذَكَّرُ.

فَأَمَّا مَا يَتَقَدَّرُ بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ: فَكَالِاسْتِدْلَالِ بِجَوَازِ الْعَدَمِ فِي الْعَرَضِ عَلَى حُدُوثِهِ؛
لَأَنَّ الْعَدَمَ وَ تَجَدُّدَهُ يُقَدَّرُ تَقْدِيرَ الْحُدُوثِ، وَ يُنَزَّلُ فِي بَابِ الْاسْتِدْلَالِ جَوَازُهُ
بِمَنْزِلَةِ وَقُوعِهِ.

وَ إِنْ كَانَ رُبَّمَا قَلِيلٌ فِي هَذَا الْوَجْهِ وَ مَا أَشْبَهَهُ: إِنَّ النَّظَرَ غَيْرُ وَاقِعٍ فِي دَلِيلٍ عَلَى
الْحَقِيقَةِ، بَلْ يُسَمَّى مَا يَقَعُ الْعِلْمُ عِنْدَهُ هَاهُنَا: «طَرِيقَةُ النَّظَرِ». هَذَا إِذَا كَانَ النَّظَرُ فِي
بَعْضِ^٣ أَحْوَالِ الذَّاتِ، لِيَعْلَمَ بِهَا^٤ حَالَ أُخْرَى، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَعْلُومُ غَيْرَ الْمَنْظُورِ
فِيهِ، فَلَا شُبْهَةَ فِي التَّسْمِيَةِ بِ: «الدَّلِيلِ» وَ «الاسْتِدْلَالِ»^٥.

١. فِي الْأَصْلِ: «يَحْسُنُ». وَ هَكَذَا فِي نَظِيرِهِ الْآتِي.

٢. فِي الْأَصْلِ: «فَيَعْلَمُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «نَقْصُ»، وَ لَا مُحْصَلٌ لَهُ فِي الْمَقَامِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «لَهَا».

٥. جَاءَ فِي كِتَابِ «الْفُرُوقِ اللَّغَوِيَّةِ» عَنْ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّ دَلَالَهَ الْعَقْلِ ضَرِيانَ: أَحَدُهُمَا مَا أَدَّى
النَّظَرَ فِيهِ إِلَى الْعِلْمِ بِغَيْرِ الْمَنْظُورِ فِيهِ أَوْ بِصِفَةِ لَغِيرِهِ، وَ الْآخَرُ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى صِفَةٍ لَهُ أُخْرَى. وَ
يُسَمَّى: «طَرِيقَةُ النَّظَرِ». الْفُرُوقِ اللَّغَوِيَّةِ، ص ٢٣٣.

وَكُلُّ هَذَا خِلَافٌ فِي عِبَارَةٍ، [وَعَبْرٌ مُؤَثِّرٌ^١ فِي الْمَعْنَى].

[أقسام دلالة الدليل]

وَمِنْ (٦١) حَقُّ الدَّلِيلِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ:

إِمَّا عَلَى مَا لَوْلَاهُ لَمْ يَصِحَّ؛ كَدَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى كَوْنِ فَاعِلِهِ قَادِرًا وَمَا أَشْبَهَهُ.
أَوْ عَلَى مَا لَوْلَاهُ لَمْ يَحْسُنْ أَوْ لَمْ يَجُزْ؛ كَدَلَالَةِ الْمُعْجَزِ عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٢؛ مِنْ حَيْثُ لَوْلَا صِدْقُهُ لَمَا [حَسُنَ إِعْجَازُهُ]^٣، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَرْجَعُ إِلَى الدَّوَاعِي.

[شرائط ما يصح الاستدلال عليه]

وَأَعْلَمُ أَنَّ شَرَائِطَ مَا يَصِحُّ الاستدلالُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ:
أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِهِ مَعْقُولًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، لَمْ يُمَكِّنْ اعتقاده،
وَمَا لَا يُمَكِّنُ اعتقاده لَا يَصِحُّ أَنْ يُطْلَبَ بالدليل.
وِثَانِيهَا: أَنْ لَا يَكُونَ مَعْلُومًا لِلنَّظَرِ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَطْلُبُهُ بِالْدَّلَالَةِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ
بِالشَّيْءِ يَمْنَعُ مِنَ الاستدلالِ عَلَيْهِ.
وِثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلُ [مُثْبِتًا لَهُ]^٤ وَمُتَعَلِّقًا بِهِ.

١٣٧

١. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ: «الْمُؤَثِّرُ»، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ مُقْتَضَى السِّيَاقِ.
٢. فِي الْأَصْلِ: «النَّبِيُّ ص»، وَيَبْدُو أَنَّ حَرْفَ الصَّادِ مِنْ إِضَافَاتِ النَّسَاجِ؛ فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ لَا يَتَحَدَّثُونَ فِي هَذِهِ الْمَوَارِدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَاصَّةً، بَلْ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ مُطْلَقِ النَّبِيِّ.
٣. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ: «أَحْسَنُ إِخْبَارِهِ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَيَعْلَمُ ذَلِكَ بِالتَّأَمُّلِ فِي الْعِبَارَةِ. وَلِلْمَزِيدِ رَاجِعُ: الْاِقْتِصَادُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْاِعْتِقَادِ، ص ٣٩؛ الْمُنْقَذُ مِنَ التَّقْلِيدِ، ج ١، ص ٤٠٧ وَ ٤١٢.
٤. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ: «مَنَّا يَنَافِيهِ»، وَلَا مُحَصَّلَ لَهُ.

[ما يسوغ التعليل به و ما لا يسوغ]

و اعلم أنَّ الدليلَ لكلِّ حالٍ أو حُكْمٍ غَفَلْنَا عنه، يَجِبُ أن يَكُونَ سائِغاً متى أمَكَنَ؛ لأنَّ التعليلَ هو نظَرٌ و طَلَبُ المعرفة، و الأصلُ جَوَازُ مِثْلِ ذلك، إلَّا أن يَكُونَ مؤذِياً إلى فسادٍ فيُمنَعُ منه.

وإنَّما يؤدِّي إلى الفسادِ على أَحَدِ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما: أن يَكُونَ بأيِّ شيءٍ عُلِّلَ كانَ فاسداً؛ مِثْلُ تعليلِ اختصاصِ المَحَلِّ بذاتٍ دونَ ذاتٍ أُخرى مِنْ جنسِها، و ما أَشْبَهَ ذلكَ.

الوَجْهُ الآخرُ المانعُ مِنَ التعليلِ: أن يَكُونَ فيه عَوْدٌ عَلَى الحُكْمِ أو الصِّفَةِ بالنقضِ؛ و مثالُهُ تعليلُ صِفَةِ الذاتِ و أن يَلْتَمِسَ ما له كانَ السَّوَادُ سَواداً و جِهَةٌ اختصاصِهُ بذلكَ دونَ البَيَاضِ؛ لأنَّ تعليلاً ذلكَ يُخْرِجُ الصِّفَةَ مِنْ أن تَكُونَ ذاتِيَّةً و يُبْطِلُ حُكْمَها، و يؤدِّي إلى أَنَّهُ لا غايةَ للتعليلِ و لا انقطاعَ.

فأمَّا ما يَصِحُّ التعليلُ به، فأَحْسَنُ ما خُصَّ به أن يُقالَ: إِنَّ التعليلَ يَقَعُ إمَّا بالذاتِ و ما يَرْجِعُ إليها، أو بالفاعلِ و ما يَتَّبَعُهُ، أو بأمرٍ موجبٍ و ما يَعُودُ إليه.

فَمِثَالُ الأوَّلِ: نَحْوُ كَوْنِ الجَوْهَرِ مُتَحَيِّزاً، و ما يُدْرِكُ عَيْنُهُ لَذَوَاتِ المُدْرَكَاتِ مِنَ الصِّفَاتِ.

و مثالُ الثاني: الذي يُعْلَلُ بالفاعلِ و بكَوْنِهِ قادراً.

و مثالُ الثالثِ: كَوْنُ المَحَلِّ في جِهَةٍ مِنْ الجِهاَتِ؛ فَإِنَّهُ مُعْلَلٌ بِالكَوْنِ. و كَوْنُ أَحَدِنَا مُعْتَقِداً و مُريداً؛ لأنَّهُ يَجِبُ عَنْ مَعَانٍ أَوْ جَبَّتْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتِ.

ولهذه الجملة التي ذكرناها شرح يطول، و تفصيل نخرج^١ بإيراده عن الغرض في هذا الكتاب، وفيما أوردناه كفاية.

[٥]

فصل

١٣٨

في كيفية استحقاقه تعالى ما تقدم ذكره من الصفات

وأنه يستحقها لذاته لا لمعان

ليس يخلو تعالى من أن يكون مستحقاً لهذه الصفات: لمعان، أو لا لمعان. فإن استحقها لمعان، لم تخل تلك المعاني من أن تكون: موجودة، أو معدومة، أو لا توصف بشيء من ذلك.

فإن كانت موجودة، لم تخل من أن تكون قديمة، أو محدثة، أو لا توصف^٢ بكُلِّ واحدة من الصفتين.

وإذا بطلت أقسام المعاني كلها^٣، لم يبق إلا أن يكون مستحقاً لها لذاته، أو لما هو عليه^٤ في ذاته؛ لأن ما ينقسم إليه ما يستحق^٥ لا لمعنى من الصفات، هو الذات، وما رجع إليها^٦، والفاعل، ولا شبهة في أن الفاعل هاهنا لا يصح الاعتراض به؛

١. في الأصل: «يخرج»، والمناسب ما أثبتناه بقرينة قوله: «ذكرناها» و «أوردناه».

٢. في الأصل: «لا يوصف»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفعل إلى «المعاني».

٣. لما سوف يأتي من بحوث هذا الكتاب.

٤. في الأصل: «علة».

٥. في الأصل: «لا يستحق»، و «لا» لغو في المقام؛ فإن البحث في استحقاق الصفات، لا في عدم استحقاقها.

٦. وهو الذي عبر عنه قبل قليل بقوله: «أو لما هو عليه في ذاته».

لأنّا قد بيّنا ثبوت هذه الصفات فيما لم يزَلْ، والفاعل لا يجوزُ (٦٢) أن يتعلّق به ما يثبت فيما لم يزَلْ، وإنّما تتعلّق^١ به الأمور المتجدّدة^٢.

[أ]

فصل

في أنّه لا يستحقّها لمعانٍ معدومة

[ما يدلّ على أنّه تعالى لا يجوز أن يعلم بعلم معدوم]

فأمّا ما يدلّ على أنّه لا يجوز أن يستحقّ هذه الصفات لمعانٍ معدومة، هو أنّه لو كان عالماً بعلم معدوم - وقد ثبت أنّ للعالم ضدّاً يُنافيه وهو الجهل، وهذا الضدّ معدومٌ بعدم^٣ العلم - فيجب أن يكون عالماً جاهلاً في حالٍ واحدة؛ لأنّه ليس لأحد الأمرين من الاختصاص به إلّا ما للأخر. وفي استحالة ذلك دلالة على فساد ما أدّى إليه.

ويدلّ أيضاً على ذلك: أنّ العلم لا يكونُ علماً لجنسه، وإنّما يحصلُ بهذه الصفة لوقوعه على وجه، وهذا ممّا يستدلّ عليه فيما يأتي من الكتاب بعون الله^٥.
وإذا كان المعدوم لا يتأتّى فيه ما له يكونُ العلمُ علماً، من وقوعه على وجه،

١. في الأصل: «يتعلّق».

٢. فبقي أنّه مستحقّ للصفات، لذاته أو لما رجع إليها.

٣. في الأصل: «لعدم»، والأولى ما أنبتناه.

٤. مفاد هذا الدليل هو أنّه لو جاز أن يكون تعالى عالماً بعلم معدوم، لجاز أن يكون جاهلاً بجهل معدوم، فيكون عالماً وجاهلاً في حال واحدة. شرح الأصول الخمسة، ص ١٢٠.

٥. يأتي في ج ١، ص ٢٦٨.

لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى عَالِمًا بِعِلْمٍ مَعْدُومٍ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا: مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ؛ مِنْ أَنَّ الْمُتَعَلِّقَاتِ بِأَغْيَارِهَا لَأَنْفُسِهَا يُخْرِجُهَا الْعَدَمُ مِنَ التَّعَلُّقِ^١.

[ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يقدر بقدرة معدومة]

وهذه الطريقة^٢ تدل على استحالة كونه قادراً بقدرة معدومة، كما تدل^٣ في العلم، والذي يدل على أنه لا يجوز أن يقدر بقدرة معدومة؛ هو^٤ أن القدرة من حكمها صحة الفعل، ولا يصح الفعل بها إلا بعد أن يستعمل محلها في الفعل أو في سببه. وإذا كان هذا الحكم لا يصح فيها وهي معدومة، ثبت أنها لا توجب كون القادر قادراً إلا مع الوجود.

فإن قيل: وما الدليل على ما ادَّعَيْتُمُوهُ فِي حُكْمِ الْقُدْرَةِ؟

قُلْنَا: الدليل عليه أن أخذنا قد يخف عليه حمل الشيء الذي يستعين على حمله بيمينه وشماله، عما كان عليه لو حمله بإحدى يديه. وربما تأتى^٥ منه مع الاستعانة باليدين حمل ما يتعذر بإحدهما، مع أن قدر كلنا^٦ يديه بمنزلة واحدة في إيجابها كونه قادراً، فلو لا صحة ما ذكرناه من حكم القدرة، لم يجب هذا الذي

١. تقدم في ص ١٨١.

٢. أي الدليل الثالث المتقدم.

٣. في الأصل: «يدل».

٤. في الأصل: «و هو» مع الواو، وهي لغو؛ لأن «هو» مع ما بعده خبر لـ «الذي»، وهو مبتدأ، وهذا لا يلائم وجود الواو.

٥. في الأصل: «يأتي».

٦. في الأصل: «كلتي»، وهو خطأ؛ لأن كلا وكلتا يعربان إعراب المثنى إن أضيفا إلى الضمير، وإن أضيفا إلى الظاهر أعربا إعراب المقصور.

قَصِينَا بوجوده على كُلِّ حالٍ. وفي عِلْمِنَا بوجوبه دلالة على أَنَّ مِنْ حُكْمِ الْقُدْرَةِ مَا يَبْنَاهُ، وَأَنَّ الْفِعْلَ بِقَدْرِ الْيَسَارِ فِي الْيَمِينِ إِنَّمَا يَتَعَذَّرُ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ موجودَةً فِي الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ بِالْجَمِيعِ.

وَالَّذِي يُبَيِّنُ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ إِنَّمَا وَجَبَ فِي الْقُدْرَةِ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى أَنَّهَا قُدْرَةٌ، وَكَوْنُهَا مِمَّا يَصِحُّ الْفِعْلُ بِهَا: أَنَا وَجَدْنَا الْعِلْمَ وَالْإِرَادَةَ يُشَارِكَانِيهَا فِي شَأْنِيَةِ الصِّفَاتِ الْمَعْقُولَةِ، سِوَى اقْتِضَاءِ صِحَّةِ الْفِعْلِ، وَلا يُشَارِكَانِيهَا فِي هَذَا الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّا نَفْعَلُ الْكِتَابَةَ بِأَيْدِينَا لِمَكَانِ الْعِلْمِ الْحَالِّ فِي الْقَلْبِ، وَكَذَلِكَ نَفْعَلُ الْخَبَرَ خَبَرًا لِمَكَانِ الْإِرَادَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْقَلْبِ؟ وَلا يَقِفُ ذَلِكَ عَلَى اسْتِعْمَالِ مَحَلِّ الْعِلْمِ أَوِ الْإِرَادَةِ فِي الْفِعْلِ وَلا فِي سَبَبِهِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَسُوغُ فِي الْقُدْرَةِ. فَثَبَّتَ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ يَخْتَصُّهَا لِمَا هِيَ [عَلَيْهِ] مِنْ اقْتِضَاءِ صِحَّةِ الْفِعْلِ، فَوَجَبَ اسْتِحَالَةُ الْفِعْلِ بِهَا وَهِيَ مَعْدُومَةٌ. فَإِنْ قِيلَ: وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْدُومُ حَالًا فِي غَيْرِهِ؟

قُلْنَا: لَوْ صَحَّ ذَلِكَ، لَوَجَبَ أَنْ يَتَضَادَّ السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ عَلَى الْمَحَلِّ فِي حَالٍ عَدَمِهِمَا، وَهَذَا يَقْتَضِي اسْتِحَالَةَ عَدَمِهِمَا عَنِ الْمَحَلِّ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، كَمَا وَجَبَ لِمَا (٦٣) تَضَادًّا فِي الْوُجُودِ اسْتِحَالَةَ وَجُودِهِمَا فِي الْمَحَلِّ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ خِلَافَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْجِسْمَ الْآخَرَ قَدْ انْتَفَى عَنْهُ السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ مَعًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ.

[مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَيًّا بِحَيَاةٍ مَعْدُومَةٍ]

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَيًّا بِحَيَاةٍ مَعْدُومَةٍ: أَنَّ الْحَيَاةَ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي مَحَلِّهَا؛ لِأَنَّهَا تُصَيِّرُهُ بَعْضًا لِلْحَيِّ. وَمِمَّا يَصِحُّ بِهِ الْإِدْرَاكُ لِأَجْلِهَا. وَهَذَا الْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَجِبُ لِمَا هِيَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهَا، وَوُجُودُهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ

توجب الحكم الذي ذكرناه للمحل، كوجودها من غير إيجاب صفة للحَيِّ في أنه يقتضي قلب جنسها و حرفها^١ عن صفتها الذاتية، وقد علمنا أن هذا الحكم لا يتأتى في الحياة وهي معدومة، فيجب أن يقضى على استحالة كون الحَيِّ بها حياً في هذه الحال.

وأيضاً: فإن الحياة لجنسها تؤثر في تصيير^٢ الأجزاء الكثيرة في حكم الشيء الواحد، ولا تكون^٣ كذلك إلا إذا كانت موجودة في محل، وكانت الأجزاء المنضمة^٤ إلى محلها، فيها أجزاء من الحياة. ولهذا لا يجوز وجودها في الجزء المنفرد، ولا في الجزء المضموم إلى أجزاء لا حياة فيها. وكل هذا يستحيل مع العدم.

على أنه تعالى شيء واحد، وكونه شيئاً واحداً يحيل عليه حكم الحياة الذي هو تصييرها^٥ الأشياء الكثيرة في حكم الشيء الواحد.

[ب]

فصل

في أنه لا يستحقها لمعان لا توصف

فأما الكلام على من امتنع من الوصف لما به كان عالماً و حياً و قادراً،

١. في الأصل: «حروفها».

٢. في الأصل: «تصير».

٣. في الأصل: «و لا يكون»، و رجوع ضمير اسم «يكون» إلى «الحياة» يؤيد صحة ما أثبتناه.

٤. في الأصل: «المتضمنة»، والصحيح ما أثبتناه؛ لمكان «إلى».

٥. في الأصل: «تصيرها».

بالوجود أو العدم و الحُدُوثِ أو القِدَم، فلم يُدخِلْهُ في جُمْلَةِ الأقسام؛ لأنه مفهومٌ معقولٌ، لكن الآنَ بعضُ الناسِ تَعَلَّقَ به و جَعَلَهُ شُبْهَةً، فلا بُدَّ من بيانِ ما فيه:

و خِلافٌ هُؤْلَاءِ لَا يَخْلُو من أن يَكُونَ في المعنى، أو العبارة^١.

و الخِلافُ في المعنى هو أن يقولوا: إِنَّهُ مُمَكِّنٌ، و أمرٌ معلومٌ أن يَخْرُجَ من كَوْنِهِ ثابِتاً و غَيْرُ ثابِتٍ. و شيءٌ جائِزٌ^٢ أَنَّهُ يَعْرِى من أن يَكُونَ مُتَقَدِّمُ الوجودِ و لا ابتداءً لثبوتِهِ، و من^٣ أن يَكُونَ وُجِدَ بَعْدَ أن لَمْ يَكُنْ موجوداً. و هذا لا يَصِحُّ من كَامِلِ العقلِ؛ لِلْعِلْمِ^٤ بأنَّ كُلَّ صِفَتَيْنِ اقْتَضَتْ إِحْدَاهُمَا نَفْيَ مَا أُثْبِتَتْ الأُخْرَى، فمُحَالٌّ أن يَعْرِى شيءٌ من المَعْلُومَاتِ مِنْهُمَا، و لا بُدَّ من أن يَكُونَ على إِحْدَاهُمَا.

و الذي بَيَّنَّا عَلَيْهِ الكَلَامَ هُوَ المعنى دُونَ العبارةِ و الأَسْمَاءِ. و إِذَا كَانَ معْنَى الوجودِ أو العدم^٦، و الحُدُوثِ أو القِدَم، لا بُدَّ من أن يَكُونَ حَاصِلاً لِهَذِهِ المعاني، فلا ضَرَرَ في الامْتِنَاعِ مِنَ العبارة؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُخِلٍّ بِمَا قَصَدْنَاهُ. و لَيْسَ لِأَحَدٍ أن يَقُولَ: كَيْفَ يَكُونُ مَا قُلْتُمْ^٧ معلوماً ضرورةً، و قد خَالَفَ فِيهِ

١. في الأصل: «أو عبارة»، و المناسب ما أثبتناه بقرينة «المعنى»، و بقرينة قوله فيما يأتي: «و أما الخلاف في العبارة».

٢. في الأصل: «ثابت»، و الأولى ما أثبتناه.

٣. في الأصل: «و بين»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «أَنَّهُ يَعْرِى من أن يكون».

٤. في الأصل: «العلم»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لكونه علة لما سبق.

٥. في الأصل: «و هو» مع الواو، و هي لغو.

٦. في الأصل: «و العدم».

٧. في الأصل: «دَلَّهْم»، و لا محصَل له في المقام.

ابن كُلاب^١ و سَلِيمَانُ بْنُ جَرِيرٍ^٢ وَمَنْ تَابَعَهُمَا؟

وذلك: أن خلاف هؤلاء عند التحقيق يرجع إلى العبارة دون المعنى.

وأما الخلاف في العبارة والامتناع من إجراء الوصف على ما هو ثابت وأنه^٣ موجود على ما هو موجود [عليه] فيما لم يزل بأنه «قديم» فالذي يسقطه الرجوع إلى اللغة وأوضاعها، وقد علمنا أن أهل اللغة وضعوا قولهم: «موجود» للفرقة بين الثابت والمتنفي، وقولهم: «قديم» للأزلي^٥ الوجود؛ ليفرقوا (٦٤) بينه وبين المتجدد الوجود، من غير أن يخطر ببالهم كون «ما يوصف بذلك» ويفرق بينه وبين غيره «صفة أو موصوفاً، فيجب على مقتضى اللغة أن نُجري

١. أبو محمد، عبد الله بن سعيد بن كُلاب القَطَّان البصري كان حياً قبل سنة ٢٤٠ للهجرة. متكلم سني سلفي معارض للمعتزلة وممن كانوا يثبتون الصفات لله تعالى على نحو تعدد جزءاً في ذاته. وصفه ابن النديم بقوله: «ابن كُلاب من نابتة الحشوية، له مع عباد بن سلمان مناظرات، فيقول: كلام الله هو الله». كان يقول بأن القرآن قائم بالذات بلا قدرة ومشيئة معارضة للمعتزلة القائلين بخلق القرآن. له كتاب: الصفات، وخلق الأفعال، وكتاب الرد على المعتزلة. الفهرست، لابن النديم، ص ٢٣٠؛ طبقات الشافعية للسبكي، ج ٢، ص ٢٩٩؛ سير أعلام النبلاء، ج ١١، ص ١٧٤؛ الملل والنحل، ص ١٠ و ٣٩.

٢. سليمان [أوسليم] بن جرير، من الزيدية وإليه تنسب فرقة السليمانية الزيدية. كان يقول بجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، وأنها شورى فيما بين الخلق، ولذلك أثبت خلافة أبي بكر وعمر برغم أن الأمة أخطأت في البيعة لهما مع وجود علي (عليه السلام)، لكنه خطأ اجتهادي لا يبلغ درجة الفسق، وكان يعطى في عثمان ويكفر كل من عادى علياً وحاربه من عائشة وطلحة والزبير ومعاوية وغيرهم، والرجل متهم بأنه دبر بأمر من الرشيد مكيدة، فقتل إدريس بن عبد الله بن الحسن - مؤسس دولة الأدارسة بالمغرب - بالسّم. الملل والنحل، ص ٦٨؛ الخطط للمقرئزي، ج ٤، ص ٤٢٣؛ فرهنگ فرق اسلامي، ص ٢٣٤.

٣. في الأصل: «فإنه».

٤. في الأصل: «وموضوعها»، ولا محصل له في المقام.

٥. في الأصل: «الأزلي»، وقوله: «للتفرقة» قرينة على صحة ما أثبتناه.

ما أجزوا من الأوصاف في كُلِّ مَوْضِعٍ عَقَلْنَا ما عَقَلُوا فيما أجزوا من أجله الاسمَ وأفادوه به؛ لأنَّ الامتناعَ من ذلك نَقْضٌ^١ لِلْغَةِ، وُخْرُوجٌ عنها، فلا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ خَصَّ بهذه الأوصافِ بعضَ الذَّواتِ دونَ بعضٍ مع الاشتراكِ في الفائدةِ، و بَيْنَ مَنْ خَصَّ بذلك بعضَ الأوقاتِ أو بعضَ الأماكنِ. و كُلُّ هذا نَقْضٌ لِلْغَةِ.

فإن قالوا: معنى قولنا: «إنَّ الصفاتِ لا توصَفُ» أنَّه لا يَجْري عَلَيْها من الأوصافِ ما يُفِيدُ قيامَ المعاني بها، فلا^٢ تَسْتَحِقُّ الأحوالَ للمعاني؟!

قيلَ لهم: إذا كانَ هذا مرادكم فهو صحيحٌ في المعنى، إلَّا أنَّه لا يَقْتَضِي الامتناعَ من الوصفِ بأنَّها موجودةٌ أو قديمةٌ؛ لأنَّ ذلك لا يَقْتَضِي قيامَ المعاني، بل يُفِيدُ التفرقةَ التي قَدَّمنا^٣ ذَكَرَها.

فإن قالوا: بل «الموجود» عندنا موجودٌ بوجودٍ، و «القديم» قديمٌ بقدَمٍ، فلهذا مَنَعْنَا من وصفِ الصفاتِ بذلك.

قلنا: الذي يُبْطِلُ ذلك ما تَقَدَّمَ من أنَّ أهلَ اللُّغَةِ لم يُفِيدُوا بـ «قديم» و «موجود»، إلَّا الأحوالَ و الفُرُوقَ التي ذَكَرناها؛ بِدَلالَةٍ أَنَّهُمْ يُجْزَوْنَ ذلكَ على ما عَقَلُوا له الحُكْمَ الذي ذَكَرناه، و إنَّ لم يَعْتَقِدُوا معنى هو وجودٌ أو قَدَمٌ؛ لا على جُمْلَةٍ و لا على تفصيلٍ. و لهذا يَصِفُونَ العَرَضَ بأنَّه موجودٌ كما يَصِفُونَ الجسمَ بذلك، و إنَّ لم يُجِيزُوا على العَرَضِ قيامَ المعاني.

١. في الأصل: «نقص»، و لا معنى له؛ لأنَّ المراد نقض اللغة لا نقصها، و هو واضح. و هكذا البيان في قوله: «هذا نقض للغة».

٢. في الأصل: «لا» بدون الفاء.

٣. في الأصل: «قدَّمناها».

وأنه^١ لو كان الموجود موجوداً بوجوده، وكان القديم قديماً بقدمه، لأدّى إلى أن الذات لا توجد حتى يوجد ما لا نهاية له من الذوات. وذلك ما قد بين فساده في غير مواضع.

هذا على تجاوز منا لما ادّعوه من أن العلم والقدرة وما أشبههما صفات على الحقيقة، وذلك عندنا باطل؛ لأن الصفة والوصف عند أهل اللغة واحد لا فصل بينهما، كما لا فصل بين قولهم: «وعدت» و«عدة»، و«وجه» و«جهة»، و«وزن» و«زنة»، وإنما يُجرون ذلك على الأقوال دون ما ليس بقول من المعاني، ولهذا يقولون: «وصف فلاناً فلاناً بوصف حسن، وصفة حسنة»، ويسمونه على الوجهين واصفاً. ولولا أن ذلك الوصف هو الصفة ما جاز ذلك.

على أن الصفة لو كانت هي المعنى دون القول، لكان من فعل الحركة في نفسه أو غيره يُقال: «وصف نفسه أو غيره بأنه متحرك»، ولوجب أن يكون الخرس^٢ لا يمنع من الوصف، كما لا يمنع من فعل المعنى. وهذا ظاهر الفساد.

١٤٣

وليس لهم أن يقولوا: إن «واصفاً» مشتق من فعل الوصف، لا من فعل الصفة، ومن فعل الحركة، فقد فعل^٣ الصفة دون الوصف.

وذلك: أننا قد بينا أن أهل اللغة لا يفرقون بين الوصف والصفة.

على أن «واصفاً»^٤ إذا كان اسماً لفاعل^٥ الوصف، فما المشتق من

١. في الأصل: «لأنه»، وهو خطأ؛ لأن قوله: «وأنه لو كان» معطوف على قوله: «أن أهل اللغة»، أي: الذي يبطل ذلك ما تقدم من أنه لو كان إلى آخره، لا علة لما سبق.

٢. في الأصل: «للخرس»، وهو غير مفهوم في المقام، وبما أثبتناه يتم المعنى.

٣. في الأصل: «جعل».

٤. في الأصل: «واصف»، وهو خطأ؛ لنصب اسم «أن».

٥. في الأصل: «للفاعل».

الصفة للفاعل؟ و مِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ يَشْتَقُّوا^١ مِنْ كُلِّ الْحَوَادِثِ الظَّاهِرَةِ لَهُمُ الْمُسْتَمِرَّةُ^٢
أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ!

على أَنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ نَاقَضُوا مُنَاقِضَةً ظَاهِرَةً؛ لِأَنَّهُمْ يُجْرُونَ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي
أَوْصَافاً كَثِيرَةً؛ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: «مَعْلُومٌ»، و «شَيْءٌ»، و «عِلْمٌ»، و «قُدْرَةٌ»، و «حَيَاةٌ»
و غَيْرِ ذَلِكَ. و لَيْسَ [ابْنُ] كَلَّابٍ^٣ يَصِفُهَا (٦٥) مَعَ ذَلِكَ بِالْوُجُودِ. و إِذَا جَازَ أَنْ
تَوْصَفَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، و لَا يُمْنَعُ كَوْنُهَا صِفَاتٍ مِنْهَا، جَازَ أَنْ تَوْصَفَ بِمَا امْتَنَعُوا مِنْهُ؛
مِنْ الْقِدَمِ و غَيْرِهِ.

[ج]

فَصْلُ

فِي أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهَا لِمَعَانٍ مُحَدَّثَةٍ

[الدليل الأول]

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الصِّفَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا لِمَعَانٍ مُحَدَّثَةٍ: فَهُوَ
أَنَّهُ لَوْ كَانَ قَادِرًا بِقُدْرَةٍ مُحَدَّثَةٍ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْفَاعِلُ لَهَا. و مِنْ حَقِّ
الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ. و إِذَا كَانَ لَا يَقْدِرُ إِلَّا بِقُدْرَةٍ يَفْعَلُهَا، و لَا
يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا، لَتَعَلَّقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ بِصَاحِبِهِ، و
اسْتَحَالَ مَعًا.

١. في الأصل: «أَنْ يَسْتَقُوا».

٢. في الأصل: «المثمرة»، و لا معنى له في المقام.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، صرح به المصنف في ص ٢٥٩ - ٢٦٠ من هذا الكتاب، و هو أبو عبد الله سعيد بن كلاب، و تكلمنا عنه هناك.

فإن قيل: دُلُّوا على أنه لو قَدَرَ بِقُدْرَةٍ مُحَدَّثَةٍ، لَكَانَ هُوَ الْمُحَدِّثُ لَهَا.
 قيل: لو فَعَلَ تِلْكَ الْقُدْرَةَ غَيْرُهُ تَعَالَى، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ: قَادِرًا لِنَفْسِهِ، أَوْ
 بِقُدْرَةٍ. وَلَيْسَ يَجُوزُ إِثْبَاتُ قَادِرٍ لِنَفْسِهِ سِوَاهُ تَعَالَى؛ لِمَا نَذَكَّرُهُ فِي بَابِ التَّوْحِيدِ^١. وَ
 الْقَادِرُ بِقُدْرَةٍ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ فِعْلُ الْقُدْرَةِ. عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْقَادِرَ بِقُدْرَةٍ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ
 الْفَاعِلُ لِقُدْرَتِهِ غَيْرِهِ، فَمَا أَنْ يُوَدِّيَ إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ مِنَ الْفَاعِلِينَ، أَوِ الْإِسْتِنَادِ إِلَى
 مُحَدِّثٍ قَادِرٍ لِنَفْسِهِ يَفْعَلُ الْقُدْرَةَ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

فإن قيل: وما الدليل على أَنَّ الْقَادِرَ بِقُدْرَةٍ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ فِعْلُ الْقُدْرَةِ؟

١٤٤

قلنا: لَوُجُوه:

أَوَّلُهَا: أَنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْقُدْرَةَ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ بِمَقْدُورِهَا، لَا تَخْتَلِفُ^٢ فِي الْجِنْسِ، وَ
 إِذَا تَعَدَّرَ عَلَى أَحَدِنَا فِعْلُ الْقُدْرَةِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْقُدْرَةِ، دَلَّ عَلَى [أَنَّ] الْقُدْرَةَ خَارِجَةً مِنْ
 مَقْدُورِ الْقُدْرَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَالَّذِي يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ أَحَدَنَا قَدْ تَدَعَوُ الدَّوَاعِي إِلَى زِيَادَةِ حَالِهِ فِي كَوْنِهِ^٣
 قَادِرًا، فَلَوْ كَانَتْ قُدْرُهُ^٤ مُتَعَلِّقَةً بِالْقُدْرَةِ، لَصَحَّ أَنْ يَفْعَلَهَا وَأَنْ يَتَّبِعَنَّ مِنْ حَالِهِ الزِّيَادَةَ
 فِي كَوْنِهِ قَادِرًا، وَهَذَا يَتَّبِعَنَّ بِالْقُدْرَةِ لَا بِفِعْلِ الْقُدْرَةِ.

وِثَانِيهَا: أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ تَعَالَى، إِلَّا إِذَا وُجِدَتْ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ عَلَى حَسَبِ
 وَجُودِ إِرَادَتِهِ. وَمَنْ كَانَ قَادِرًا بِقُدْرَةٍ، لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ إِلَّا مُبَاشَرًا أَوْ مُتَوَلِّدًا. وَلَيْسَ
 يَصِحُّ أَنْ يَتَوَلَّدَ الشَّيْءُ عَنِ السَّبَبِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ السَّبَبُ مِمَّا

١. يَأْتِي فِي ج ٢، ص ٩.

٢. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَخْتَلِفُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «كَوْنَهَا»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى «أَحَدِنَا».

٤. فِي الْأَصْلِ: «قُدْرَةٌ».

يَخْتَصُّ بجهةٍ كالاتِّعاضِ. و ليسَ يَجُوزُ أن يُولَّدَ الاتِّعاضُ قُدْرَةً في غَيْرِ مَحَلٍّ، ولا شَيْئاً مِمَّا يُولَّدُهُ على هذا الوجه؛ لأنَّه لا يُولَّدُ إلَّا في جِهَتِهِ، فلذلك ^١ يَجِبُ على هذا أن تَكُونَ ^٢ القُدْرَةُ أو غَيْرُهَا مِمَّا يُولَّدُهُ الاتِّعاضُ موجوداً في الجهة التي هي جهةُ الاتِّعاضِ. وكلُّ شيءٍ يوجَدُ في جهةٍ لا على سَبِيلِ التَّبَعِ لغيره، فلا بُدَّ من أن يَكُونَ ذا حَجمٍ و حَيَيزٍ. ولا يَصِحُّ على هذه المَعاني ذلك، ففَسَدُ أن يَكُونَ الاتِّعاضُ مُولَّداً لها.

و ثالثها: أن القادرَ بقُدْرَةٍ لا يَكُونُ إلَّا جسمًا، والجسمُ - على ما بيَّناه - لا يَكُونُ إلَّا من فِعْلِ القَدِيمِ تَعَالَى ^٣، [و] على فَرَضِ [عدم كون] هذا الفاعلِ ^٤ قادراً و لا حَيًّا، فكيف فَعَلَ هذا الجسمُ؟

[الدليل الثاني]

و ممَّا يَدُلُّ على أنَّ القَدِيمَ تَعَالَى لا يَجُوزُ أن يَكُونَ قادراً بقُدْرَةٍ مُحدَثَةٍ: أنَّ تلكَ القُدْرَةَ لا تَحُلُو من أن تَكُونَ: حَالَةً فيه تَعَالَى، أو في غَيْرِهِ، أو موجودةً لا في مَحَلٍّ. ووجودها فيه مُحالٌ؛ لأنَّ القُدْرَةَ تَحْتَاجُ في وجودِها إلى وجودِ الحَيَاةِ في مَحَلِّها، و الحَيَاةُ تَحْتَاجُ ^٥ إلى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ، و البِنْيَةُ لا تَصِحُّ على (٦٦) ما لَيْسَ [بجسم]. و لا يَجُوزُ أن يَكُونَ قادراً بقُدْرَةٍ تَحُلُّ في غَيْرِهِ؛ لأنَّ ذلكَ الغَيْرَ لا بُدَّ أن يَكُونَ حَيًّا،

١. في الأصل: «فذلك».

٢. في الأصل: «يكون».

٣. يبدو أنه قد سقطت من هذا الموضع أسطر من كلام المصنّف؛ فإنَّ العبارة فيها ما لا يخفى على المتأمل في البحث.

٤. في الأصل «السائل» بدل «الفاعل»، و ما أثبتناه هو المناسب للمقام.

٥. في الأصل: «محتاج».

و لو جاز أن يَقْدِرَ بِقُدْرَةِ تَحُلٍّ سِوَاهُ، لَجَازَ أَنْ يَعْلَمَ بِعِلْمٍ فِي غَيْرِهِ، وَ يَجْهَلَ بِجَهْلٍ فِي غَيْرِهِ. وَ هَذَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ عَالِماً جَاهِلاً بِالشَّيْءِ الْوَاحِدِ عَلَى الْوَجْهِ الْوَاحِدِ، إِذَا عِلْمُهُ عَالِمٌ وَ جَهْلُهُ جَاهِلٌ.

عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ الْمَوْجُودَةَ فِي مَحَلٍّ فِيهِ حَيَاةٌ، يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قُدْرَةً لِمَنْ تَلِكِ الْحَيَاةُ حَيَاةً لَهُ، وَ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى إِثْبَاتِ مَقْدُورٍ وَاحِدٍ فِي^١ قَادِرِينَ، وَ فَسَادُ ذَلِكَ يَأْتِي بِعَوْنِ اللَّهِ^٢.

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^٣ الْقُدْرَةُ مَوْجُودَةً لَا فِي مَحَلٍّ؛ لِمَا قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي إِبْطَالِ كَوْنِهِ قَادِراً بِقُدْرَةٍ مَعْدُومَةٍ^٤، مِنْ أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا يَصِحُّ الْفِعْلُ بِهَا إِلَّا بِأَنْ يُسْتَعْمَلَ مَحَلُّهَا [فِي الْفِعْلِ]^٥ أَوْ فِي سَبَبِهِ. وَ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ وُجُودَهَا لَا فِي مَحَلٍّ يُبْطِلُ حُكْمَهَا وَ صَحَّةَ الْفِعْلِ بِهَا!

[فِي أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَيّاً بِحَيَاةٍ مُحَدَّثَةٍ]

وَ بِمِثْلِ مَا قُلْنَا، يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَيّاً بِحَيَاةٍ مُحَدَّثَةٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُحَدَّثُ لِحَيَاتِهِ، وَ مَنْ لَيْسَ بِحَيٍّ لَا يَصِحُّ أَنْ يُحْدِثَ شَيْئاً. وَ جَمِيعُ مَا أوردناه فِي الْقَدِيمِ، إِذَا أُورِدَ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ، كَانَ الْجَوَابُ عَنْهُ مَا بَيَّنَّاهُ؛ فَإِنَّ الطَّرِيقَةَ وَاحِدَةً.

وَ مِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى إِبْطَالِ كَوْنِهِ حَيّاً بِحَيَاةٍ تَوْجَدُ لَا فِي مَحَلٍّ؛ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي إِبْطَالِ

١. فِي الْأَصْلِ: «إِمَّا» بِدَلِّ «فِي».

٢. يَأْتِي فِي ج ٢، ص ١٢ وَ ٣٢٦.

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَكُون».

٤. تَقْدِمُ فِي ص ٢٥٦.

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ اسْتَفْدَنَاهُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي بَحْثِ أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ قَادِراً بِقُدْرَةٍ مَعْدُومَةٍ.

كَوْنِ الْحَيَاةِ الَّتِي يَحْيَا بِهَا مَعْدُومَةٌ^١ مِنَ الْوَجْهَيْنِ مَعًا، الْمُتَضَمِّنِينَ بِاعْتِبَارِ تَأْثِيرِ الْحَيَاةِ، وَأَنَّهُ يَقْتَضِي وَجُودَهَا فِي الْمَحَلِّ.

[فِي أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِعِلْمٍ مُحَدَّثٍ]

وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِعِلْمٍ مُحَدَّثٍ: فَهُوَ أَنَّ الْقَوْلَ ذَلِكَ يُوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي عِلْمٌ بِهِ مِنْ فِعْلِهِ، وَ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَقَعُ عِلْمًا إِلَّا مِمَّنْ هُوَ عَالِمٌ قَبْلَ إِيجَادِهِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا إِلَّا بِعِلْمٍ يُحْدِثُهُ وَكَانَ لَا يُحْدِثُهُ إِلَّا وَهُوَ عَالِمٌ، لَتَعَلَّقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ بِصَاحِبِهِ، وَلَمْ يَصِحَّ لَا كَوْنُهُ عَالِمًا وَلَا وَجُودُهُ عِلْمًا.

[و] هَذِهِ الْجُمْلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَصْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْعِلْمَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِهِ.

وَالْآخَرُ: أَنَّ فِعْلَ الْعِلْمِ لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْأَوَّلِ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَاعِلَ ذَلِكَ الْعِلْمِ، لَمْ يَخُلْ فَاعِلُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا لِنَفْسِهِ، أَوْ قَادِرًا بِقُدْرَةٍ.

وَقَدْ أَبْطَلْنَا كَوْنَهُ قَادِرًا لِنَفْسِهِ، بِمَا دَلَّ عَلَى نَفْيِ ثَانٍ لَهُ تَعَالَى^٢.

وَكَوْنُهُ قَادِرًا بِقُدْرَةٍ يَمْنَعُ مِنْ فِعْلِ الْعِلْمِ لَا فِي مَحَلٍّ، وَهُوَ الْوَجْهُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ مَعَهُ بِالْقَدِيمِ تَعَالَى^٣؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا يَقَعُ الْعِلْمُ بِهَا^٤ إِلَّا مُتَوَلِّدًا فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ أَوْ مُبْتَدَأً

١. تقدم في ص ٢٥٧.

٢. يأتي في ج ٢، ص ٩.

٣. أي لو كان القادر بقدرته هو فاعل ذلك العلم، لَلِزِمَ أَنْ يَقْدَرَ عَلَى فِعْلِ الْعِلْمِ لَا فِي مَحَلٍّ؛ لِأَنَّ قُدْرَتَهُ عَلَى ذَلِكَ هِيَ الَّتِي تَصَحُّحُ تَعَلُّقَ ذَلِكَ الْعِلْمِ بِالْقَدِيمِ تَعَالَى.

٤. أي بواسطتها، فالجار والمجرور متعلق بـ«يقع»، لا بـ«العلم».

في محلّها؛ لأنّه لا جهة للنظر، حيث يصحّ أن يُولد في غير محلّه^١.
و ليس يجوز أن يعلم تعالى بما يوجد في المحلّ؛ لأنّ من حقّ العلم أن يوجد
في محلّه الحياة، و يجب أن يكون عالماً لمن تلك الحياة حياة له، و قد شرّحنا
ذلك قبل هذا الموضع، فلم يبق بعد ذلك إلا أن يكون العلم من فعله.
والذي يدلّ على الأصل الثاني: أن العلم قد ثبت أنّه لا يكون علماً لجنسه^٢، وإنّما
يكون كذلك لو وقع^٣ منه على وجه، و أنّ كلّ وجه يقع عليه فيكون علماً، يقتضي
كون فاعله^٤ عالماً.

و إنّما قلنا: إنّ لم يكن علماً لجنسه [١] أنّا قد نجد من جنسه ما ليس بعلم؛ ألا
ترى أنّ اعتقاد كون زيد في الدار في وقت مخصوص تقليداً، من جنس [العلم]
بأنّه في الدار؟ بدلالة أنّ ما ينفي أحدهما ينفي الآخر، و لأنّ كلّ واحد منهما يوجب
مثل ما يوجبّه الآخر^٥، و لأنّهما (٦٧) قد اشتركا في تعلّق بما يتعلّقان به على أخصّ
الوجوه. و كلّ ذلك يوجب التماثل.

فاذا لم يكن علماً لجنسه، و لم يجر أن يكون علماً لحدوثه، و لا لوجوده، و
لأشياء يُشاركه التقليد فيه^٦.

١. كذا في الأصل، و الظاهر أن الصحيح: «محلّها»، فإنّ البحث عن إيجاد العلم في محلّ القدرة أو
في غير محلّها، و ذلك بواسطة «النظر» ولكن لا وجه للنظر في بحثنا كما جاء في المتن.
٢. في الأصل: «بجنسه»، و ما أثبتناه استفدناه ممّا سيأتي بعد قليل. ثمّ إنّ القائل بأنّ العلم يكون
علماً لجنسه هو أبو القاسم البلخي. انظر: شرح الأصول الخمسة، ص ١٢٤.
٣. في الأصل بدل «وقع» كلمة لا تقرأ، و ما أثبتناه هو مقتضى السياق.
٤. في الأصل: «فعليه».
٥. في الأصل: «إلا لآخر».
٦. الوجوه الثلاثة الأخيرة تبطل بنفس ما بطل به «أن يكون علماً لجنسه»، انظر: شرح الأصول
الخمس، ص ١٢٤.

و لأن يكون كذلك لعلّة^١، ولا بالفاعل متى لم يمتنع^٢ بالفاعل أنه يحدثه على بعض الوجوه التي نذكرها؛ لأنه كان [لا] يمتنع أن يقع على بعض الوجوه التي نذكرها. ثم لا يكون علماً؛ لعدم^٣ ما يدعيه من العلّة، أو لأن الفاعل أبى^٤ كونه عالماً بالفعل^٥. أو وجود العلّة من غير أن تكون^٦ على بعض ما نذكره. على أن العلّة التي تدعى^٧ مع التقليد الذي يوجد^٨ فينا لشيء مخصوص، كحاليها مع العلم الموجود فينا لغيره؛ لعدم اختصاص أحدهما دون الآخر، فليس بأن توجب كون أحدهما علماً أولى من الآخر.

و إذا استحال ذلك، ثبت أنه لا يكون علماً إلا لحدوثه على بعض الوجوه.

[في بيان الوجوه التي تجعل الاعتقاد علماً]

و أما الوجوه التي إذا وقع عليها الاعتقاد كان علماً، فالذي ذكره أبو هاشم و أبو علي^٩ ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يقع العلم متولداً عن النظر^{١٠}.

و الأمر [الثاني]: أن يقع بأن نذكر كيفية النظر؛ نحو ما يفعله المتنبه من نومه.

١. أي لمعنى.

٢. في الأصل بدل «يمتنع» كلمة لا تقرأ، و قوله: «لأنه كان [لا] يمتنع» قرينة على صحة ما أثبتناه.

٣. في الأصل: «للعدم».

٤. في الأصل: «إلى».

٥. في الأصل: «بالفاعل».

٦. في الأصل: «يكون»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «العلّة»، لا إلى «الوجود».

٧. في الأصل: «يدعى».

٨. في الأصل: «توجد».

٩. شرح الأصول الخمسة، ص ١٢٤ - ١٢٥.

١٠. في الأصل: «على النظر».

و الثالث: أن يكون من فعل العالم بمعتقدِه؛ نحو ما يفعله القديم تعالى فينا من العلوم الضرورية^١.

وأضاف من تأخر عنهما^٢ إلى ذلك وجهين آخرين:

أحدهما: أن نعلم في الجملة أن من حق الموصوف بصفة، أن يكون بصفة أخرى، أو حكم آخر، فمتى علمنا^٣ شيئاً يستحق الصفة الأولى على التفصيل، فلا بد من أن نفعل^٤ اعتقاداً لكونه على الصفة الثانية و الحكم، فيكون هذا الاعتقاد علماً؛ لتقدم العلم الأول.

ومثاله: العلم في الجملة بقبح الظلم مفصلاً^٥، وأن من حق المحدث أن يكون له محدث^٦، وأنه متى علمنا^٧ ظلماً بعينه، و محدثاً معيناً، فعلمنا^٨ العلم بقبح الظلم مفصلاً، و حاجة المحدث إلى المحدث مفصلاً.

و الوجه الآخر: أن يكون الاعتقاد علماً بوقوعه من متذكر كونه عالماً. وأجري ذلك العلم بالمعتقد مجرى^٩ العلم بالمعتقد؛ كما أجري الذكر [مجرى] النظر. و قد زيد على ذكر هذه الوجوه الخمسة وجه سادس على مذهب لأبي هاشم

١. في الأصل: «الضرورة».

٢. و هو أبو عبد الله البصري. انظر: شرح الأصول الخمسة، ص ١٢٥.

٣. في الأصل: «علماً».

٤. في الأصل: «يفعل».

٥. كذا في الأصل، و الظاهر زيادة: «مفصلاً».

٦. في الأصل: «محدثاً».

٧. في الأصل: «علماً».

٨. في الأصل: «فعل».

٩. في الأصل: «المجرى».

خاصةً، وهو: أن يَكُونَ الاعتقاد^١ عِلْماً لأنه اعتقادٌ لَمَنْ هو عالمٌ بالمعتقد، وإن كانَ لَمَّا فَعَلَهُ لَمْ يَكُنْ عالِماً بالمعتقد^٢.

ومثاله: أن يَعْتَقِدَ تقليداً بِكَوْنِ^٣ زَيْدٍ في الدارِ، ثُمَّ يُشَاهِدَهُ، فيصيرُ الاعتقادُ أولاً عالِماً بِكَوْنِ^٤ [المعتقد] الأولِ عالِماً^٥.

فإن قيل: مِنْ أَيْنَ أَنَّ الاعتقادَ لَا يَكُونُ عالِماً إِلَّا لَمَّا حَصَرْتُمْ مِنَ الوجوه؟
قُلْنَا: [مِنْ عدم تعقُّلنا] لوجهٍ يُعْقَلُ سِوَى ما ذَكَرْناه، وَ لَوْ جَوَّزْنَا^٦ وَجْهاً واحداً، لَصَحَّ أَنْ يَتَبَدَّى أَحَدُنَا فَيَفْعَلَ الْعِلْمَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوَقِّعَهُ عَلَى أَحَدِ الوجوه التي ذَكَرْناها.

[نفي أن يكون الإدراك مؤثراً في كون الاعتقاد عالماً]

و لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^٧ مُشَاهِدَةُ الْأَدْلَةِ وَجْهاً لَكَوْنِ الاعتقادِ عالِماً؛ فَإِنْ أَحَدْنَا قَدْ يُشَاهِدُ الْأَدْلَةَ الَّتِي عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَأَحْوَالِهِ، وَ لَوْ اعْتَقَدَ ابْتِدَاءً فِي حَالِ مُشَاهَدَتِهَا كَوْنَهُ تَعَالَى قَادِراً مِثْلًا، لَمْ يَكُنْ هَذَا الاعتقادُ عالِماً؛ لِتَعَلُّقِهِ بِمَا يُدْرِكُهُ الْمُعْتَقِدُ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ وَ الْمَجْنُونِ يُدْرِكَانِ وَ لَا يَعْلَمَانِ، وَ لَأنَّهُ قَدْ يُدْرِكُ الْمُتَلَبِّسَ وَ يَعْتَقِدُهُ وَ لَا يَكُونُ عالِماً.

١. في الأصل: «لاعتقاد».

٢. في الأصل: «للمعتقد»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لتعدي «الاعتقاد» بالباء.

٣. في الأصل: «ككون»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لتعدي «الاعتقاد» بالباء.

٤. في الأصل: «لكون»، و تعدي «العلم» بالباء يؤيد صحة ما أثبتناه.

٥. في الأصل: «علماً».

٦. في الأصل: «جَوَّزناه»، و ضمير المفعول زائد.

٧. في الأصل: «يكون»، و الأولى ما أثبتناه كما لا يخفى.

وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِدْرَاكَ يُؤَثِّرُ (٦٨) فِي كَوْنِ الْاِعْتِقَادِ عِلْمًا، بِشَرَطِ كَمَالِ الْعَقْلِ.

لأن: هذا جعلُ للشيءِ شرطاً في نفسه؛ إذ من كمالِ العقلِ العلمُ بالمُدْرَكَاتِ. وإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الْاِعْتِقَادَ إِذَا وَقَعَ عَلَى أَحَدِ هَذِهِ الْوُجُوهِ كَانَ عِلْمًا؛ مِنْ حَيْثُ اقْتَضَى بُوُقُوعَهُ عَلَى كُلِّ وَجْهِ مِنْهَا سُكُونُ النَّفْسِ إِلَى مُعْتَقَدِهِ.

وَالْكَلَامُ فِي «تَفْصِيلِ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَا^١ أَنَّ الْاِعْتِقَادَ عَلَيْهَا يَكُونُ عِلْمًا، وَ تَمْيِيزِ^٢ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ، وَ الرَّدُّ عَلَى مَنْ ذَهَبَ فِيهَا إِلَى التَّدَاخُلِ» يَطُولُ، وَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ كِفَايَةً.

وَ قَدْ ثَبَتَ بِجُمْلَةٍ مَا أَوْرَدْنَاهُ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ؛ لِأَنَّ مَا يَفْعَلُهُ عَنِ النَّظَرِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ عَالِمًا بِالْدَّلِيلِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ. وَ الْمُتَذَكَّرُ لِلنَّظَرِ وَ الِاسْتِدْلَالِ هُوَ عَالِمٌ؛ لِأَنَّ الذِّكْرَ لِلشَّيْءِ هُوَ الْعِلْمُ بِهِ. وَ الْعَالِمُ بِالْمُعْتَقَدِ الْأَمْرِ فِيهِ أَوْضَحُ، وَ كَذَلِكَ الْعَالِمُ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ، بَأَنَّ مَنْ كَانَ عَلَى صِفَةٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى أُخْرَى، وَ كَذَلِكَ الْمُتَذَكَّرُ لِكَوْنِهِ عَالِمًا. فَصَحَّ مَا أَرَدْنَاهُ وَ قَصَدْنَا بِالْكَلَامِ إِلَيْهِ.

[مَسَائِلُ تَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَ قُدْرَتِهِ]

وَ اعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ فِي أَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِعِلْمٍ مُحَدَّثٍ، وَ قَادِرٌ بِقُدْرَةٍ مُحَدَّثَةٍ، يَدْخُلُ فِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

أَوَّلَاهُنَّ أَنْ يُقَالَ: لَا يَعْلَمُ شَيْئًا إِلَّا بِعِلْمٍ مُحَدَّثٍ، وَ لَا يَقْدِرُ إِلَّا بِقُدْرَةٍ مُحَدَّثَةٍ. وَ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَعْلَمُ بَعْضَ الْمَعْلُومَاتِ لِنَفْسِهِ، وَ بَعْضَهَا بِعِلْمٍ

١. فِي الْأَصْلِ: «ذَكَرْنَاهَا».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَتَمَيَّزُ».

مُحَدَّث، وكذلك في القدرة.

والمسألة الثالثة أن يقال: إنه يعلم بعض ما يعلمه لنفسه بعلمٍ مُحَدَّث، حتى يكون عالماً به من الوجهين، وكذلك في القدرة.
وهذه المسائل لا يمكنُ كُلُّها في الحياة؛ لأنها ممَّا تَعَلَّقُ^١ بِغَيْرِهَا، كَتَعَلُّقِ^٢ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ.

وقد تقدَّم الجواب عن المسألة الأولى في العلم والقدرة.^٣

فأما المسألة الثانية فالجواب عنها: أنه^٤ إذا بطل كونه تعالى عالماً بعلم قديم - على ما سنذكره^٥ - مضافاً إلى ما بيَّناه من إبطال كونه عالماً بعلم مُحَدَّث^٦ أو معدوم^٧، وجب أن يكون عالماً لنفسه. ومن حقِّ العالم لنفسه أن يعلم جميع المعلومات، ولا يصحُّ أن يكون فيها ما لا يجب كونه عالماً به.
والذي يدلُّ على ذلك أن تعلُّقه بالمعلومات تَعَلَّقَ الْعَالِمِينَ، لا تَعَلَّقَ الْعُلُومَ^٨ والعالم^٩؛ من^{١٠} صحَّ كونه عالماً بكُلِّ معلومٍ بغير^{١١} اختصاص. وإذا كان عالماً

١٤٩

١. في الأصل: «يتعلَّق».

٢. كذا في الأصل، ولعلَّ الصحيح: «لاكتعلَّق العلم والقدرة»، وذلك للتمييز بين تعلُّق الحياة، وتعلُّق العلم والقدرة.

٣. تقدَّم في ص ٢٦٣ و ٢٦٧.

٤. في الأصل: «أنَّها».

٥. في الفصل القادم.

٦. تقدَّم في ص ٢٦٧.

٧. تقدَّم في ص ٢٥٥.

٨. في الأصل: «المعلوم»، وما أثبتناه موافق لما سوف يأتي بعد قليل.

٩. كذا في الأصل.

١٠. في الأصل: «+ كونه»، وهو زائد.

١١. في الأصل: «لغير».

لنفسه، وجب في كل ما صحَّ أن يعلمه ثبوت كونه عالمًا به؛ لأنَّ صفة النفس متى صحَّت وجبت.

والذي يدلُّ على أنَّ تعلُّقه تعلُّق العالمين أشياء:

منها: أنَّ الأفعال المُحكَّمة إنَّما صحَّت منه لأجلِ هذا التعلُّق، وهذا الحكمُ يختصُّ العالمَ دونَ العلم؛ لاستحالة الفعل المُحكَّم من العلم.
ومنها: أنَّه لأجلِ هذا التعلُّق يجب كونه حيًّا، وتعلُّق العلم بمعلومه لا يجب فيه ذلك، بل يستحيل فيه.

ومنها: أنَّه لو تعلَّق تعلُّق العلوم، لوجب كونه من جنس العلم؛ لأنَّ العلومُ إنَّما تتماثل^١ بالمشاركة في التعلُّق بالمعلوم الواحد، على الوجه الواحد، في الوقت الواحد.

ومنها: أنَّه قد وقعت منه تعالى أفعال كثيرة تدلُّ^٢ على كونه عالمًا بمعلومات كثيرة، والعلم لا يصحُّ أن يتعلَّق على سبيل التفصيل بأكثر من معلوم واحد؛ فثبت أنَّ تعلُّقه تعالى يخالف تعلُّق العلوم.

فأمَّا الذي يدلُّ على أنَّ المعلومات لا اختصاص فيها، وأنَّ كلَّ عالم يصحُّ أن يعلم كلَّ معلوم، فظاهر؛ لأنَّه لا معلوم يُشار إليه إلا يصحُّ أن يعلمه كلُّ حيٍّ، كما أنَّه لا مدرك إلا و يصحُّ أن يدركه كلُّ مدرك؛ و [لا] مراد إلا و يصحُّ أن يُريده كلُّ مُريد. وإنَّما جاز الاشتراك (٦٩) في المعلومات^٣ و لم يجز في المقدورات؛ لأنَّ العالم يعلم

١. في الأصل: «يتماثل».

٢. في الأصل: «يدل».

٣. في الأصل: «المعلوم».

الشيء على ما هو عليه، ولا يصيرُ على بعض الصفات كالعالم^١ والقادر يجعل الشيء على صفة، فلهذا لم يصح فيه الاشتراك.

وإذا ثبتت^٢ الجملة التي ذكرناها، وكان تعالى عالماً، وجب لنفسه أن يعلم الجميع؛ لأن الصحة لا تفارق الوجوب في صفات النفس.

وليس لأحد أن يدعي في المعلومات ما لا يصح أن يعلمه؛ لما بينا^٣، ولأن ما لم يصح أن يعلمه لنفسه، لم يصح أن يعلمه أيضاً بعلم محدث. وليس هو بأن يعلم بعض المعلومات لنفسه بأولى من سائرهما، مع صحة كونه^٤ عالماً بالجميع، وعدم^٥ الاختصاص بينها وبين بعضها دون بعض. وإذا وجب كونه عالماً بنفسه لشيء منها، فإثماً وجب من حيث صح أن يكون معلوماً له، وحال الكل^٦ في هذه القضية واحدة، فيجب أن يكون عالماً بجميع المعلومات لنفسه. وإذا وجب ذلك لم يبق ما يقال: إنه يعلمه بعلم محدث.

وأما الجواب عن هذه المسألة^٧ إذا سئلنا عنها في كونه تعالى قادراً: فهو أنه قد ثبت أن تعلقه بمقدوراته تعلق القادرين لا تعلق القدر؛ للوجه التي ذكرناها في أن تعلقه بالمعلومات يخالف تعلق العلوم^٨، سوى الوجه الواحد الذي اعتمدنا فيه

١. في الأصل: «بالعالم».

٢. في الأصل: «ثبت».

٣. تقدم آنفاً.

٤. في الأصل: «لأنه» بدل «لأن ما».

٥. في الأصل: «كونها»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «أحد» في قوله: «و ليس لأحد».

٦. في الأصل: «هذا» بدل «عدم»، ولا محصل له في المقام، وقوله: «بالجميع» قرينة على ما قلناه.

٧. في الأصل: «جالساً لكل»، هكذا يقرأ، ويقرأ أيضاً: «حال لكل»، وكيف كان، فالصحيح ما أثبتناه.

٨. أي المسألة الثانية المتقدمة.

٩. تقدمت هذه الوجه في ص ٢٧٤.

على وجوب كونه من جنس العلم؛ لأن ذلك لا يتأتى في القدرة؛ لأنه تعالى لا يتعلّق بنفس ما تتعلّق^١ به القدرة.

وإذا ثبت ذلك، وجب في كلّ ما صحّ أن يكون مقدوراً له، كونه قادراً عليه؛ من حيث كان قادراً للنفس، وكانت صفة النفس متى صحّت وجبت، وإذا كان قادراً على الكلّ لنفسه، لم يبق ما يقال: إنه يقدر عليه بقدرة محدّثة.

وإنما خصّصنا الكلام في المقدورات، وقلنا: يجب أن يكون قادراً على كلّ ما صحّ أن يكون مقدوراً له، ولم نقل مثل ذلك في المعلومات؛ لأن في المقدورات ما يستحيل كونه تعالى قادراً عليه من حيث كان مقدوراً لغيره، وليس كذلك المعلومات؛ لأن الاختصاص لا يتأتى فيها.

و ما قدّمناه من قبل^٢ - من أن القدرة لا يصحّ^٣ الفعل بها إلا إذا كانت في محلّ؛ من حيث كان من حكمها استعمال محلّها في الفعل أو سببه - يبطل كونه قادراً بقدرة محدّثة لا في محلّ على كلّ حال.

فأمّا الجواب عن المسألة الثالثة: فهو^٤ أنه لو كان عالماً بعلم محدّث بعض ما يعلمه لنفسه، فوجب أن يكون ذلك العلم موجوداً لا في محلّ حتّى يصحّ اختصاصه به دون غيره، ولا يصحّ أن يفعل العلم في غير محلّ إلا هو تعالى، فيجب أن يكون قادراً على ضده في الجنس، وذلك يقتضي كونه قادراً على

١. في الأصل: «يتعلّق».

٢. تقدم في ص ٢٦٦.

٣. في الأصل: «لا تصحّ».

٤. هذا الدليل الأوّل على بطلان أن يعلم تعالى بعلم محدّث بعض ما يعلمه لنفسه، والدليل الثاني سيأتي في نهاية الفصل.

الجهل أن يفعلَه لا في محلٍّ، ولو قَدَرَ عَلَيْهِ لَصَحَّ أن يفعلَه، ولو فعلَه لم يخلُ حاله من وجوه^١:

إما أن يوجبَ كونه تعالى جاهلاً ويخرجَ عن كونه عالماً!
أو تجتمع^٢ له الصفتان.

أو يوجبَ كونَ غيره جاهلاً.
أو يكونَ جهلاً لا يجهلُ به أحدٌ^٣.
وكلُّ ذلك مُخِلٌّ.

لأنَّ الأولَ يقتضي خروجه تعالى عن صفته الذاتية مع صحتها عليه، وذلك يستحيل، كاستحالة وجود ما ينفي ذاته ويخرجه عن الوجود؛ من حيث كان موجوداً لنفسه.

و اجتماع الصفتين له تعالى معلوم استحالته.
و إيجاب الجهل كونَ غيره جاهلاً باطلاً؛ لأنه^٤ إذا وُجِدَ عَلَى الوجه الذي توجد^٥ عليه إرادة القديم تعالى، فلا يجوز أن يوجب الحال لغيره.
و وجود جهل (٧٠) لا يتعلّق بأحدٍ، يقتضي [وجوداً] جنسه.
و كلُّ قولٍ يؤدّي إلى ما ذكرناه و فصلناه^٦ من الوجوه^٧ فهو فاسدٌ.

١. في الأصل: «وجوب»، وهو خطأ.

٢. في الأصل: «يجتمع»، والأولى ما أثبتناه.

٣. في الأصل: «لا يجهلانه أحد»، ولا محصل له.

٤. في الأصل: «لأنها»، وهو خطأ.

٥. في الأصل: «يوجد»، والأولى ما أثبتناه.

٦. في الأصل: «فصلناه»، وهو خطأ.

٧. في الأصل بدل «الوجوه» كلمة لا تقرأ، والمناسب للمقام ما أثبتناه.

فإن قيل: وما الدليل على أن ذلك العلم الموجود لا في محلٍّ يجب أن يكون من فعله؟

قلنا: لأنَّ القادرَ بقدره لا يصحُّ أن يفعل العلم في غير محلٍّ؛ لما تقدَّم^١ من أن العلم: إما أن يفعل ابتداءً في محلِّ القدرة، أو متولِّداً عن سببٍ [في محل القدرة؛ لأنه] لا جهةً [للنظر]،^٢ فيؤلِّده^٣ في غير محلِّه. على أن غيره لو صحَّ أن يفعله بالقدرة في غير محلٍّ، لوجب كونه قادراً على ضده الذي يُنافيه، ولو فعله لأدَّى إلى الفساد الذي ذكرناه، فليس يَحْتَلِفُ الحكمُ المقصودُ على كُلِّ حالٍ.

[إثبات أن للعلم ضدًّا]

فإن قيل: دلُّوا على أن للعلم ضدًّا.

قلنا: قد عَلِمْنَا استحالة اجتماع: اعتقاد كون الشيء على صفةٍ في بعض الأحوال، واعتقاد أنه ليس عليها في تلك الأحوال؛ لا لوجهٍ معقولٍ سوى التضادِّ، فيجبُ تضادُّهما وتنافيهما على الحيِّ، وهذا واجبٌ في كُلِّ اعتقاديَّين جرياً هذا المجرى. فظهرَ بذلك أن الاعتقادَ المُتَعَلِّقَ^٥ بالعكسِ من مُتَعَلِّقِ العلم، يجبُ أن يُضادَّه ويُنافيه.

١٥٢

١. تقدم في ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

٢. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض، وما أثبتناه في هذا الموضع وفيما قبله، استفدناه مما تقدَّم في ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

٣. في الأصل: «فتولِّده»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى «النظر».

٤. في الأصل: «العلم».

٥. في الأصل: «يتعلَّق»، وما أثبتناه مقتضى السياق، وقوله فيما سيأتي بُعِيدَ هذا: «للاعتقاد المتعلِّق بالعكس من متعلِّقه» قرينة عليه.

[بطلان أن يكون تعذر اجتماع اعتقادين متعاكسين بسبب الداعي، لا لتضادهما]

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ اجْتِمَاعَ هَذَيْنِ الْاِعْتِقَادَيْنِ إِنَّمَا تَعَذَّرَ لِلتَّضَادِّ، لَكِنْ لِمَا يَجْرِي مَجْرَى الدَّاعِي؛ وَهُوَ الْعِلْمُ بِاسْتِحَالَةِ كَوْنِ الذَّاتِ عَلَى صِفَةٍ، وَأَنْ لَا تَكُونَ عَلَيْهَا؟ وَيَجْرِي امْتِنَاعُ ذَلِكَ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّضَادِّ - مَجْرَى^١ اِعْتِقَادِ الضُّدِّينِ وَإِرَادَةِ الضُّدِّينِ، فِي أَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا يَتَعَذَّرُ لِمَا يَرْجِعُ إِلَى الدَّاعِي.

وَذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ شَيْئَيْنِ^٢ تَعَلَّقَا بغيرهما، وَعَلِمْنَا أَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ تَعَلَّقَ بِالْعَكْسِ مِنْ مُتَعَلِّقِ الْآخَرِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْحُكْمِ بِتَضَادِّهِمَا، وَلِذَلِكَ حَكَمْنَا بِتَضَادِّ الْإِرَادَةِ وَالْكِرَاهَةِ، وَالْقُدْرَةِ وَالْعَجْزِ، لَوْ ثَبَّتَ أَنَّ ذَلِكَ مَعْنَى، وَبِذَلِكَ فَرَّقْنَا بَيْنَ إِرَادَةِ الضُّدِّينِ، وَالْإِرَادَةِ وَالْكِرَاهَةِ إِذَا تَعَلَّقَتَا بِالشَّيْءِ الْوَاحِدِ عَلَى الْوَجْهِ الْوَاحِدِ.

عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ، وَادَّعَوْا [أَنَّهُ] يَمْنَعُ مِنَ اجْتِمَاعِ هَذَيْنِ الْاِعْتِقَادَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الدَّاعِي؛ وَهُوَ الْعِلْمُ بِأَنَّ الذَّاتَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^٣ عَلَى صِفَةٍ وَأَنْ لَا تَكُونَ عَلَيْهَا، لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُضَادًّا لِلْاِعْتِقَادِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْعَكْسِ مِنْ مُتَعَلِّقِهِ، أَوْ غَيْرَ مُضَادًّا لَهُ، وَإِنَّمَا لَا يَجْتَمِعُ مَعَهُ لِذَلِكَ آخَرٌ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، فَمَا^٤ يَقْتَضِي فِي هَذَيْنِ الْاِعْتِقَادَيْنِ التَّضَادَّ، وَإِنْ تَعَذَّرَ اجْتِمَاعُهُمَا، لَمْ يَكُنِ الدَّاعِي^٥ يَقْتَضِي مِثْلَهُ فِي الْاِعْتِقَادَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا.

١. في الأصل: «مجرد»، ولا محصل له.

٢. في الأصل: «شيء»، وهو خطأ.

٣. في الأصل: «يكون»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «الذات». وهكذا الكلام في قوله: «أن لا تكون عليها»، وهو في الأصل: «أن لا يكون عليها».

٤. في الأصل: «فبما»، هكذا يقرأ، وقد يقرأ: «فيما»، والصحيح ما أثبتناه.

٥. في الأصل: «للداعي»، وهو لا يلائم السياق.

و إن كَانَ الْغَايِ، وَجَبَ إِبْثَاتُ مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْاَعْتِقَادَاتِ.

و لَيْسَ [يَجِبُ] هَذَا^١ مِمَّا قُلْنَا^٢ فِي اَعْتِقَادِ الضُّدِّينِ وَ إِرَادَةِ الضُّدِّينِ، [مِنْ] أَنْ الصَّارِفَ عَنْهُمَا هُوَ الْعِلْمُ بِتَضَادِّ مُتَعَلِّقِهِمَا؛ لِأَنَّا قَدْ نَتَنَهَى إِلَى اَعْتِقَادَيْنِ نَحْكُمُ بِاِسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِمَا لِلتَضَادِّ لَا لِذَاعِ آخَرَ، وَ هُمَا: اَعْتِقَادُ تَضَادِّ الضُّدِّينِ، وَ اَعْتِقَادُ أَنَّهُمَا غَيْرُ مُتَضَادِّينِ. وَ لَا يُمَكِّنُ مَنْ خَالَفْنَا مِثْلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقِفُ فِي بَابِ الدَّوَاعِي عَلَى حَدٍّ، فَلَزِمَهُ إِبْثَاتُ مَا لَا يَتَنَاهَى دُونَنَا.

عَلَى أَنَّ الْجَهْلَ لَوْ ثَبَتَ تَعَذُّرُ اجْتِمَاعِهِ مَعَ الْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِعَكْسِهِ لَا لِلتَضَادِّ، كَانَ كَمَا ذَكَرُوا لَمْ يُحْلَلْ بِمَا أَرَدْنَاهُ؛ وَ ذَلِكَ: أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْعِلْمِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْجَهْلِ؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْقَادِرِ عَلَى نَفْسِهِ^٣ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى كُلِّ جَنْسٍ يُقْدَرُ عَلَيْهِ بِالْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّ حَالَهُ فِي الْمَقْدُورَاتِ أَزِيدُ مِنْ أَحْوَالِ الْقُدْرِ - عَلَى مَا سَنُبَيِّنُهُ مِنْ بَعْدُ^٤ -، فَكَانَ (٧١) يَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى فِعْلِ الْجَهْلِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فَعَلَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ؛ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ضِدًّا، وَ لِأَدْنَى صَحَّةٍ وَ جُودِهِ إِلَى وَجْهِ الْفَسَادِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: بِأَيِّ شَيْءٍ تُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ^٥ الْعِلْمُ ضِدًّا فِي الْجَنْسِ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ضِدًّا مُنَافِيًّا عَلَى الْحَقِيقَةِ؟

قُلْنَا: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ لِعِلْمِنَا^٦ ضِدًّا فِي الْحَقِيقَةِ مُنَافِيًّا، فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ [الَّذِي] فِيهِ تَبَيَّنَ

١. أي وجوب إثبات ما لا يتناهى من الاعتقادات.

٢. أي: فيما قلناه.

٣. أي: القادر لنفسه.

٤. يأتي في ج ٢، ص ١١٦ - ١١٨.

٥. في الأصل: «كذلك».

٦. في الأصل: «يعلمنا»، وهو سهو.

لذلك العِلْم الذي هو مِنْ جنسِهِ، [وَجَبَ] أَنْ يَشْتَرِكَ^١ فيه.

وأيضاً فإنَّ تجويزَ ذلك يُوَدِّي إلى تجويزِهِ في الألوانِ^٢، [و] أَنْ يَكُونَ لَهُ ضِدٌّ في الجنسِ، وإنْ لَمْ يَكُنْ مُنافياً، وهذا يوجبُ أَنْ يَكُونَ في الجواهرِ ما يَسْتَحِيلُ انتقالُهُ مِنْ جهتهِ.

وأيضاً فإنَّ التضادَّ في الجنسِ متى لَمْ يَبْتَنِ^٣ عَلَى التضادِّ الحقيقيِّ، لَمْ يُعْقَلْ وَلَمْ يَصِحَّ إثباتُهُ، وهذا يُبْطِلُ أَنْ يَكُونَ لبعضِ المَعاني ضِدٌّ في الجنسِ، ولا يَكُونَ ضِداً عَلَى الحقيقةِ.

و الذي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ القادرَ عَلَى الشيءِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قادراً عَلَى ضِدِّهِ، يَأْتِي مِنَ الكِتَابِ في مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى^٤.

[في بيان قدرة القادر على الشيء و ضده من الوجه الذي يتنافيان فيه]

فإن قيل: مِنْ أَيْنَ إِذَا كَانَ لِلْعِلْمِ ضِدٌّ، وَ كَانَ قادراً عَلَى^٥ ضِدِّهِ، أَنَّهُ يَصِحُّ مِنْهُ إِيجَادُهُ^٦ لَا فِي مَحَلٍّ^٧؛ لِأَنَّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ كَوْنُهُ قادراً عَلَى الشيءِ، أَنْ يَكُونَ قادراً عَلَى ضِدِّهِ، وَ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ صَحَّةَ إِيجَادِهِ ضِدَّهُ عَلَى كُلِّ وَجْهِ صَحَّ إِيجَادُهُ^٨

١. في الأصل: «شركا».

٢. كذا في الأصل، و لعلَّ الصحيح: «الألوان».

٣. في الأصل: «لم يبتني»، و هو خطأ.

٤. يَأْتِي شيءٌ مِنْهُ في ج ٢، ص ١٥ - ١٦.

٥. في الأصل: «عليه».

٦. أي الضد.

٧. هذا الإشكال ناظر إلى ما تقدّم في بداية الجواب عن المسألة الثالثة.

٨. أي ذلك الشيء.

عَلَيْهِ؛ أَوْ لَيْسَ أَحَدُكُمْ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَبْتَدِئَ الْجَهْلَ، وَ لَا يَقْدِرُ عَلَى فِعْلٍ ابْتَدَأَ بِهِ لَا مِنَ الْجَهْلِ؟

قُلْنَا: إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْعِلْمَ [لَهُ] ضِدٌّ يُنَافِيهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْقَادِرُ عَلَيْهِ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَفْعَلَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُنَافِيهِ. وَإِذَا كَانَ الْعِلْمُ مَوْجُودًا لَا فِي مَحَلٍّ، وَجِبَ فِيمَا يُضَادُّهُ وَ يُنَافِيهِ أَنْ يَوْجَدَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَلِذَلِكَ لَمَّا كَانَ أَحَدُنَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ الْعِلْمَ فِي قَلْبِهِ، وَ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْجَهْلِ الَّذِي هُوَ ضِدُّهُ، صَحَّ أَنْ يَفْعَلَهُ فِي قَلْبِهِ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُنَافِيهِ عَلَيْهِ الْعِلْمُ.

١٥٤

وَمِمَّا^١ يَكْشِفُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ الطَّرِيقَ الَّذِي يُعْلَمُ [بِهِ أَنَّ] الْقَادِرَ عَلَى الشَّيْءِ قَادِرٌ عَلَى ضِدِّهِ، إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي الْمُتَنَافِي دُونَ الْمُتَضَادِّ فِي الْجِنْسِ، وَإِنَّا نَحْمِلُ مَا لَا يَتَنَافَى فِي وَجُوبِ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَيْهِ عَلَى الْمُتَنَافِي. فَالْأَصْلُ فِي كَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا، أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الضَّدِّينِ الْمُتَنَافِيَيْنِ، وَ مَا عَدَا ذَلِكَ فَرَعَ لَهُ وَ تَابَعُ.

[الفرق بين ابتداء العلم و ابتداء الجهل]

وَ إِنَّمَا قُلْنَا: ^٢إِنَّ الْعِلْمَ لَا يُبْتَدَأُ عَلَى بَعْضِ الْأَحْوَالِ، عَلَى حَدِّ مَا يُبْتَدَأُ الْجَهْلُ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا لَجَنْسِهِ^٣، وَ إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ لَوْ قَوَّعَهُ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصَةٍ يَجِبُ أَنْ تُرَاعَى. وَ الْجَهْلُ لَيْسَ يُرَاعَى فِيهِ مِنَ الْوَجْهِ مَا يُرَاعَى فِي الْعِلْمِ، فَلِذَلِكَ جَازَ ابْتِدَاؤُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَ بَعْدُ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يُضَادُّ الْجَهْلَ مِنْ حَيْثُ كَانَ عِلْمًا، وَ إِنَّمَا يُضَادُّهُ مِنْ حَيْثُ

١. في الأصل: «بما».

٢. تقدّم هذا القول في ذيل الإشكال المتقدم، عند قوله: «أَوْ لَيْسَ أَحَدُكُمْ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَبْتَدِئَ الْجَهْلَ...»، وَ قَدْ وَافَقَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ، وَ لِذَلِكَ نَسَبَهُ إِلَى نَفْسِهِ.

٣. تقدم إثبات ذلك في ص ٢٦٨.

كَانَ اعتقاداً للشيء على ما هو به. وَ يَصِحُّ مِنَ الْقَادِرِ ابْتِدَاءُ هَذَا^١ الْعِتْقَادِ الَّذِي يَرْجِعُ التَّضَادُّ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، كَمَا يَصِحُّ أَنْ يَبْتَدِئَ^٢ بِالْجَهْلِ.

[نفي أن يكون الجهل مقدوراً له]

فإن قيل: ألا كان هذا الجهل مقدوراً له، وَ يَكُونُ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي كَوْنِهِ عَالِماً لِنَفْسِهِ كَالْمَانِعِ مِنْ وجوده؟

قلنا: هذا يبطل من وجوه أربعة:

أولها: أن ما أحال^٣ وجود الشيء على كل وجه، يُحِيلُ كَوْنَهُ مقدوراً؛ لأن كونه مقدوراً لا بُدَّ معه من صحة وجوده على وجه ما، وكل شيء يتعذر لمانع فلا بُدَّ من صحة زواله على بعض الوجوه، ولولا صحة (٧٢) هذه الجملة لالتبس المتعذر^٥ بالمستحيل.

ثانيها: أن يكون عالماً لنفسه، لَيْسَ بِأَنْ يَمْنَعَ مِنْ فِعْلِ الْجَهْلِ، أَوَّلَى مِنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَوْنَهُ قادراً لنفسه عليه^٦ يقتضي صحته؛ لأن المنع لا يجوز على القادر لنفسه. وثالثها: أن ما يستحيل وجوده على كل حال، لا يكون ضدّاً لغيره في الحقيقة، وقد بيّنا أن لذلك^٧ العلم ضدّاً على التحقيق.^٨

١. في الأصل: «هذه»، وهو خطأ.

٢. في الأصل: «يبتدأ».

٣. في الأصل: «حال»، والصحيح ما أثبتناه بقريته قوله: «يحيل».

٤. في الأصل: «كل»، وهو زائد.

٥. في الأصل: «المعذور»، والصحيح ما أثبتناه؛ فإن مقابل «المستحيل» هو «المتعذر» لا «المعذور».

٦. أي قادراً لنفسه على فعل الجهل.

٧. في الأصل: «ذلك»، والصحيح ما أثبتناه؛ لأن الغرض ببيان أن للعلم ضدّاً، لا أنه ضد لغيره.

٨. تقدّم بيانه في ص ٢٧٨.

و رابعها: أن هذا القول يوجب أن في الأجناس ما يستحيل عليه الوجود؛ لأن ذلك الجهل إذا كان إنما يمنع من وجوده كونه تعالى عالماً لنفسه، والقديم تعالى يستحيل خروجه عن هذه الصفة، فيجب على هذا استحالة وجود ذلك الجهل. و يحال أن تكون ذات معدومة يستحيل عليها الوجود على كل حال؛ لما قد بين في مواضع كثيرة.

[إبطال صحة وجود الجهل بلا جاهل]

فإن قيل: ما أنكرتم من صحة وجود ذلك الجهل، وإن لم يجهل به أحد، و يمنع من تعلقه به تعالى كونه عالماً لنفسه، و من تعلقه بغيره وجوده على غير الوجه الذي معه يثبت التعلق؟

قلنا: الجهل لنفسه يوجب كون الجاهل جاهلاً، فما^١ يمنع من إيجابه يمنع من وجوده، كما أن ما منع من كون الميت عالماً يحيل وجود العلم في قلبه، و ما منع من كون الجوهر كائناً ببعض الأكوان يحيل وجوده.

على أن تعلق الجهل بغيره في رجوعه إلى ذاته، كإيجابه كون الجاهل جاهلاً، فلو جاز وجوده من غير أن يجهل^٢ به جاهل، لجاز وجوده غير متعلق بما يتعلق به، و هذا يؤدي إلى فساد وجوده و قلب جنسه.

فإن قيل: أليس قد جاز عندكم وجود علم لا معلوم [يتعلق به؟] فالأ جاز في الجهل بما^٣ الزمناكموه^٤؟

١. في الأصل: «مما».

٢. في الأصل: «يحيل».

٣. كذا في الأصل، و الأنسب: «ما».

٤. و هو صحة وجود الجهل و إن لم يجهل به أحد.

قيل: الفرقُ بينَ الأمرين أن العلمَ وإن لم يتعلَّق في بعضِ المواضعِ بمعلومٍ، فليس^١ يخرجُ من أن يوجبَ الصفةَ المخصوصةَ بالغيرِ، وبذلك يظهرُ حكمُ صفتهِ النفسيةِ، ويكونُ لوجوده^٢ مزيةٌ على عدمه.

و الجَهْلُ إذا لم يوجبْ كَوْنُ أَحَدٍ جاهلاً لم يتعلَّق بمجهولٍ، وإذا لم يتعلَّق بمُتعلِّقٍ، ولا أوجبَ صفتهِ بموصوفٍ، لم يكنْ لوجوده مزيةٌ على عدمه.

فإن قيل: أليس قد أجازَ عندكم بعضُ^٣ خروجِ كونه تعالى قادراً على المقدورِ عندَ وجوده، وإن كان قادراً لنفسه؛ مِن حيثُ أحوالُ وجودِ المقدورِ كونه قادراً بقلبه^٤؟ فالأ^٥ جازُ خروجُه عندَ وجودِ الجَهْلِ مِن كونه عالِماً؛ لاستحالةِ كونه عالِماً مع وجودِ هذا الجَهْلِ؟

قلنا: ليس يخرجُ القديمُ تعالى عندَ وجودِ مقدوره مِن كونه قادراً، ولا يزولُ التعلُّقُ أيضاً متى كانَ المقدورُ ممَّا تجوزُ عليه الإعادةُ؛ لأنَّه على هذا لا يصحُّ مِنه إيجادُه في الثالثِ، إن لم يَجْزُ في الثاني. كما أنَّ القدرةَ تتعلَّقُ^٦ بإيجادِه في المقدورِ في العاشرِ، وإن لم يَجْزُ لها^٧ أن توجدَ في الثاني. ومتى نَقَصَ

١. في الأصل: «وليس»، والأنسب ما أثبتناه: للتفريع على ما سبق.

٢. في الأصل: «+ على»، وهو زائد.

٣. أي: أليس قد أجاز بعضكم، أو: أليس قد جاز عند بعضكم، والمعنى واضح.

٤. هكذا تقرأ هذه الكلمة، ولعله يمكن قراءتها بهذه الصورة: «بتلبُّسه» أي: بتلبُّسه بالوجود، وبذلك تكون العبارة واضحة، ويكون معناها: أنَّ وجود المقدور منع من كونه قادراً بسبب تلبُّس المقدور بالوجود. وبناء عليه ينبغي إضافة كلمة «بالوجود» إلى المتن.

٥. في الأصل: «وَأَلَا».

٦. في الأصل: «يتعلَّق».

٧. في الأصل: «وإن لم يجزها».

وَقَتُّ الْمَقْدُورِ فِي الْعَاشِرِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ التَّعَلُّقَ قَدْ زَالَ. غَيْرَ أَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي [لَهُ] تَعَالَى لَمْ يَزَلْ [عَلَيْهَا] مِنْ حَيْثُ كَانَتْ^١ لَهُ بِكَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى الْمَقْدُورَاتِ كُلِّهَا صِفَةً وَاحِدَةً.

وَبِهَذَا يَسْقُطُ الْإِعْتِرَاضُ عَمَّنْ ذَهَبَ إِلَى الْمَذْهَبِ الَّذِي سُئِلَ عَلَيْهِ السُّؤَالُ الَّذِي أَوْرَدَنَاهُ، يَقُولُ:^٢

وَجُودُ الْمَقْدُورِ مُحِيلٌ لِكَوْنِهِ مَقْدُورًا فِي نَفْسِهِ، وَلِهَذَا اسْتَحَالَ كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا عَلَيْهِ. وَكَوْنُ الشَّيْءِ مَجْهُولًا بِجَهْلٍ لَا يُحِيلُ كَوْنَهُ مَعْلُومًا فِي نَفْسِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ غَيْرَ هَذَا الْجَاهِلِ يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَهُ؟ (٧٣) فَلَوْ خَرَجَ [عَنْ] كَوْنِهِ عَالِمًا، لِأَدْنَى إِلَى خُرُوجِهِ عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ لِنَفْسِهِ مَعَ صَحَّتِهِ.

عَلَى أَنَّهُ قَدْ حَصَلَ مَا يُوْثِّرُ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا؛ مِنْ صَحَّةِ^٣ كَوْنِ الشَّيْءِ مَعْلُومًا فِي نَفْسِهِ ثَانِيَةً، وَ مَا يُوْثِّرُ فِي كَوْنِهِ جَاهِلًا مِنْ وَجُودِ الْجَهْلِ، فَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ كَوْنَهُ تَعَالَى عَالِمًا يَجِبُ لِمَا عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَطْرَأَ عَلَيْهِ هَذَا الْجَهْلُ، بِأَوَّلَى مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: إِنَّ الْجَهْلَ إِنَّمَا يُوْجِبُ كَوْنَهُ جَاهِلًا، بِشَرَطِ أَنْ لَا يَكُونَ الْوَاجِبُ لِكَوْنِهِ عَالِمًا حَاصِلًا، وَ هَذَا يُوْجِبُ إِمَّا انْتِفَاءَ تَأْثِيرِ الْأَمْرَيْنِ، أَوْ اجْتِمَاعَ التَّأْثِيرَيْنِ، وَ كُلُّ ذَلِكَ فَاسِدٌ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا جَازَ وَجُودُ الْجَهْلِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ، وَ اسْتِحَالَةُ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُوْجِبُ كَوْنَهُ جَاهِلًا، أَوْ يَكُونُ غَيْرُهُ كَذَلِكَ، أَوْ لَا يُوْجِبُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، كَمَا جَازَ^٤

١. فِي الْأَصْلِ: «كَانَ».

٢. كَذَا فِي الْأَصْلِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَ صَحَّةٌ» بَدَلَ «مِنْ صَحَّةٍ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «كَمَا أَخْبِرَ»، وَ لَا مُحْصَلُ لَهُ.

الجواب بالنفي والإثبات عن سؤال من سأل فقال: لو فعل الظلم هل كان يدُلُّ على جهله وحاجته؟ وإثبات الموجب والمنع من الموجب نقض. وليس كذلك العلم؛ لأنه لا يوجب كون فاعله جاهلاً ولا محتاجاً. ولا يدُلُّ على ذلك من حال فاعله لجنسه، فالتقدير لوجوده والامتناع من القول بأنه يدُلُّ أو لا يدُلُّ، لا يكون نقضاً ولا امتناعاً من الموجب مع ثبوت الموجب.

ومما يجاب به عن ذلك أن يقال: إنما جاز أن نمتنع من الجواب في باب الظلم بأنه يدُلُّ أو لا يدُلُّ؛ لصحة أصولٍ تقررَت بالأدلة:
منها: أنه قادرٌ على الظلم كقدرته على العدل.
ومنها: أنه عالمٌ غنيٌّ.

ومنها: أن القبيح فيما بيننا لا يختاره إلا: جاهلٌ بقبحه، أو مُعتقِدٌ للحاجة^١ إليه. فإذا كان الجواب بالإثبات أو بالنفي ينقض بعض هذه الأصول المقررة، وكذلك إن نقينا كونه قادراً على الظلم هرباً من لزوم عهدة هذا السؤال، وجب الامتناع من الجواب بما ينقض المعلوم^٢ بالأدلة. ولم يثبت للسائل بدليل صحيح أنه قادرٌ على فعلٍ يفعله لا في محلٍّ فيجوز وجوده، ويمنع مما يؤدي إليه؛ لأننا على اعتبار ذلك وتأمله، ولهذا الاعتبار ولما يؤدي إليه يُحكمُ بفساده.

ولو ساع^٣ مثل هذا الاعتراض، لساغ لكل مبطل أن يتمسك بالباطل ويمتنع

١. اللام في قوله: «للحاجة» للتقوية، لا للعلّة.

٢. في الأصل: «العلوم».

٣. في الأصل: «شاع».

مما^١ يؤدي إليه، فيقول: «إنه تعالى جسم»، فإذا ألزمناه أن يكون محدثاً، امتنع من ذلك و قال: «دلالة قدمه ثوقيني من ذلك، فأنا أثبتة جسماً، و امتنع من حدوثه؛ قياساً على امتناعكم في الظلم». و هذا ظاهر الفساد؛ لما ذكرناه.

و مما يدل^٢ على أنه تعالى لا يصح أن يعلم بعلم محدث: أن العلم يمنع من قبيل ضده؛ لما عليه في ذاته، كما أن إيجابه للحالة المخصوصة راجع أيضاً إلى ذاته، و وجوده غير مانع من ضده. فوجوده غير موجب للحال التي تحصل^٣ للعالم به في إيجاب خروجها عما هو عليه في ذاته. و كونه تعالى عالماً بذاته لجميع المعلومات، يقتضي استحالة وجود ضد هذا العلم. و هذا يقتضي كون ذلك العلم غير مانع من قبيل ضده، و قد بينا فساد ذلك.^٤

و على مثل هذه الطريقة اعتمدنا فيما مضى من الكتاب على أن القديم لا ضده.^٥

و أما الذي يدل على أنه لا يقدر بقدرة محدثة على بعض ما يقدر عليه لنفسه: فهو أن ذلك يقتضي أن وجود تلك القدرة كقدرته في جميع الأحكام المعقولة، و مثل ذلك معلوم فساد.

و الذي يدل على ما ذكرناه: هو أنه لا يمكن أن يقال: مع وجودها يصح حدوث

١. في الأصل: «بما»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «و يمنع مما يؤدي إليه».

٢. هذا هو الدليل الثاني على أنه تعالى لا يعلم بعلم محدث بعض ما يعلمه لنفسه، و قد تقدم الدليل الأول قبل صفحات، و أشرنا إليه في الهامش.

٣. في الأصل: «يحصل»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى «الحال»، و «التي» قرينة عليه.

٤. تقدم في صدر هذا الدليل.

٥. تقدم في ص ٥٨.

مقدورها؛ لأنه من حيث كان (٧٤) قادراً لنفسه يجب أن يقدر على كل ما يصح أن يكون مقدوراً له، و مقدور هذه القدرة يصح كونه مقدوراً له، فيجب أن يكون قادراً عليه. ولا يكون لحديث هذه القدرة تأثير في صحة وجوده.

ولا يصح أن يقال: إنما يمنع وجودها من وجود ضدها؛ لأن الدليل قد دل على أنه لا ضد لها، ولهذا لم نعلم في نفي القدرة المحدثه هاهنا على ما اعتمدنا عليه في نفي العلم؛ من اعتبار القدرة على ضده. على أنه لو ثبت للقدرة ضد لكان وجوده ممتنعاً، لا إمكانها بل لكونه قادراً لذاته.

ولا يمكن أن يقال: إنها تتعلق مع الوجود؛ لأنه لا يصح أن تتعلق ولا تأثير لها في صحة وجود المقدور.

ومما يدل أيضاً على فساد ذلك: أن فيه إيجاباً لكون المقدور الواحد مقدوراً من وجهين، وذلك يبطل بما يبطل به كون المقدور من الواحد مقدوراً بقدرتين.

ومما يدل على أنه لا يقدر بقدرة محدثة: ما تقدم من اعتبار^١ حكم القدرة،^٢ وأن الفعل لا يصح بها إلا بعد استعمال محلها في الفعل أو سببه، وذلك يمنع من وجودها لا في محل، وهو الوجه الذي تعلق [به] بالقديم تعالى لو تعلق عليه.

فأما الذي يدل على أنه لا يصح أن يحيا بحياة محدثة وإن كان حياً لنفسه: فهو ما تقدم من اعتبار حكم الحياة، وأن وجودها في غير محل لا يصح، فلا معنى لإعادته.^٣

١. في الأصل: «كون»، وهو زائد.

٢. تقدم في ص ٢٥٦، و حكم القدرة هو صحة الفعل.

٣. راجع: ص ٢٥٧ - ٢٥٨ و ٢٦٦ - ٢٦٧.

[د]

فصل

في أنه لا يستحق هذه الأحوال لمعانٍ قديمة

[الدليل الأول]^١

الذي يدل على ذلك أنه كان يجب في هذه المعاني القديمة أن تكون^٢ مثله، و أن تستحق مثل ما يستحقه تعالى من الصفات الراجعة إلى ذاته. وأنه يستحق هو تعالى مثل ما تستحقه هي من الصفات الراجعة إلى ذاتها، وهذا يقتضي أن يكون في نفسه على صفة العلم والقدرة والحياة، فيكون عالماً، وقُدرة قادراً. و كذلك تكون هذه الصفات على مثل ما هو عليه، فتكون عالمةً قادرةً، وأن تكون لبعضها صفةً بعض؛ لاشتراك الكل في القدم المستحق للنفس، و يقتضي ذلك الاستغناء بمعنى واحدٍ منها عن جميعها. وهذا إن جازَ جازَ الاستغناء بذاته عن جميع المعاني.

١٥٩

و هذا الكلام لا بُد فيه من بيان أصول:

أولها: أنه تعالى مُخَالَفٌ لغيره.

و ثانيها: أنه إنما يُخَالَفُ ما يُخَالِفُه بكونه قديماً.

١. سوف يأتي الدليل الثاني في ج ١، ص ٣٠٩. ثم إن المصنف سوف يذكر في هذا الفصل المطوّل عشرة أدلة على بطلان المعاني القديمة، وبعض هذه الأدلة عام، وبعضها الآخر خاص بصفة معينة كالعلم أو القدرة أو الحياة.

٢. في الأصل: «يكون». و هكذا الكلام في قوله: «و أن تستحق» و «مثل ما تستحقه هي».

و ثالثها: أنَّ ما شارَكَه في هذه الصفة يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِثْلًا لَهُ وَ مُشَارِكًا فِي سَائِرِ صفاتِ نَفْسِهِ، وَ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَلَى الذَّاتَيْنِ أَنْ يَتَّفِقَا مِنْ وَجْهِ وَ يَخْتَلِفَا مِنْ آخَرٍ. وَ رابعها: كَيْفِيَّةُ لُزُومِ ما ذَكَرناه مِنَ الكَلَامِ لَهُمْ.

[الأصل الأول: في أَنَّهُ تعالى مُخَالَفٌ لغيره]

فأما الكلام على الأصل الأول، فإنه تعالى مُخَالَفٌ لغيره ظاهرٌ.^١ [و] معلومٌ^٢ أنَّ كُلَّ ذَاتَيْنِ لَا بُدَّ فِيهِمَا^٣ مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَسَدُّ^٥ مَسَدَّ الأُخْرَى فيما يَرْجِعُ إِلَيْهَا، أَوْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ. وَ الأولُ: هُوَ الحُكْمُ الَّذِي يُعَبِّرُ عَنْهُ بِ: «التماثل». وَ الثاني: هُوَ الَّذِي تُسَمِّيهِ: «المُخَالَفَةُ».

وَ قد ثَبَّتَ أنَّ القَدِيمَ تعالى يَجِبُ لَهُ مِنَ الصفاتِ - كَكُونِهِ قَدِيمًا وَ عَالِمًا وَ قادِرًا وَ حَيًّا - ما لَا يَجِبُ لغيره، وَ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ مِنَ الصفاتِ - كالتَحْيِزِ وَ الحُلُولِ [و] أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ - ما^٧ لَا يَسْتَحِيلُ عَلَى غَيْرِهِ. فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُخَالَفًا لغيره؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى الخِلَافِ أَكْثَرُ ممَّا ذَكَرناه.

[الأصل الثاني: في أَنَّهُ تعالى إِنَّمَا يَخَالَفُ ما يَخَالَفُهُ بِكونه قَدِيمًا]

و أما (٧٥) الكلام على الأصل الثاني، فهو أَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ كَوْنُهُ تعالى مُخَالَفًا لغيره،

١. في الأصل: «و ظاهر» بالواو.

٢. في الأصل: «+ أَنَّهُ معلوم».

٣. في الأصل: «فيها».

٤. في الأصل: «واحد».

٥. في الأصل: «يسدّه».

٦. في الأصل: «لكونه».

٧. في الأصل: «مما».

لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يُخَالَفَهُ بَكُونِهِ ذَاتًا، أَوْ لَوْجُودٍ مَعْنَى وَ إِنْ لَمْ تَوْجَدْ لَهُ صِفَةً، أَوْ لاختصاصه بصفة^١.

و إِنْما قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُخَالَفَ مَا يُخَالَفُهُ لَوُجُوهٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ بِأَنْ يَكُونَ مُخَالَفًا أَوْلى مِنْ أَنْ يَكُونَ مُمَثِّلًا. وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُخَالَفَ بَكُونِهِ ذَاتًا: أَنَّ مُخَالَفَهُ أَيْضًا ذَاتٌ، وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُخَالَفَهُ وَ يَتَمَيَّزَ مِنْهُ بِمَا^٢ يَشْتَرِكَانِ فِيهِ.

١٦٠

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَالَفَهُ لَوْجُودٍ مَعْنَى؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى كَالْكَلَامِ فِيهِ، فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُخَالَفًا لغيره أَوْ مُمَثِّلًا، فَكَانَ^٣ يَجِبُ مِنْ إِثْبَاتِ الْمَعْنَى مَا لَا يَتَنَاهَى. وَ أَيْضًا فَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَعْلَمَهُ مُخَالَفًا لِمَا لَيْسَ بِقَدِيمٍ، إِلَّا مَنْ عَلِمَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي أُسِنِدَ الْخِلَافُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَا يُوَثِّرُ فِي الْخِلَافِ يَجْرِي مَجْرَى مَا يُوَثِّرُ فِي الْحُسْنِ وَ الْقُبُحِ^٥ وَ الْوُجُوبِ، فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ كَوْنَ الشَّيْءِ حَسَنًا أَوْ قُبُحًا أَوْ وَاجِبًا، إِلَّا مَنْ عَلِمَ الْوَجْهَ الْمُؤَثِّرُ فِي ذَلِكَ إِمَّا عَلَى جُمْلَةٍ أَوْ تَفْصِيلٍ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ لَا يَعْلَمَ كَوْنَ الشَّيْءِ مُخَالَفًا إِلَّا مَنْ عَلِمَ الْمُؤَثِّرُ فِي ذَلِكَ. وَ قَدْ عَلِمْنَا فَسَادَ ذَلِكَ، وَ أَنَّ أَحَدَنَا يَعْلَمُ مُخَالَفَةَ الذَّاتِ لغيرها، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ مَعْنَى آخَرَ. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ إِنْما يُخَالَفُ لاختصاصه بصفة. وَ لَمْ تَخُلْ تِلْكَ الصِّفَةُ مِنْ أَحَدِ أُمُورٍ:

١. فهذه ثلاثة شقوق، و الأخير هو المطلوب.

٢. في الأصل: «مما».

٣. في الأصل: «وكان».

٤. في الأصل: «مالا»، و الظاهر زيادة: «لا».

٥. في الأصل: «الحسن و القبح».

إِذَا أَنْ تَكُونَ^١ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ.

وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ مِنَ الصِّفَاتِ الرَّاجِعَةِ إِلَى الْمَعْنَى الْوَاجِبَةِ عَنْهَا؛ نَحْوَ كَوْنِهِ مُرِيداً أَوْ كَارِهاً.

وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تُسْتَحَقُّ^٢ لَا لِلنَفْسِ وَلَا لِلْعِلَلِ؛^٣ نَحْوَ كَوْنِهِ مُدْرِكاً.

وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ مِمَّا يَرْجِعُ إِلَى النَّفْيِ؛ نَحْوَ كَوْنِهِ غَنِيّاً وَوَاحِداً.
وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَخْتَصُّهُ وَتَجِبُ لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ؛ نَحْوَ كَوْنِهِ موجوداً قادراً عالِماً حَيّاً، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي اسْتَحَقَّهَا عَلَيْهِ مِنَ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يُخَالِفُ مِنْ حَيْثُ كَانَ إِلَهاً؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفَادَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ كَوْنُهُ قادراً عَلَى النِّعَمِ الْمَخْصُوصَةِ الَّتِي يَسْتَحِقُّ مِنْ أَجْلِهَا الْعِبَادَةَ، وَهَذَا يَدْخُلُ فِيمَا قُلْنَا مِنْ كَوْنِهِ قادراً.^٤

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخَالِفُ مَا خَالَفَهُ بِصِفَاتِ الْأَفْعَالِ: أَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا حَالَ لِلْفَاعِلِ بِكَوْنِهِ فاعِلاً، وَمَا لَا يَوْجِبُ حَالاً لِلذَّاتِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَثَّرَ فِي الْخِلَافِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا حَالَ لِلْفَاعِلِ بِكَوْنِهِ فاعِلاً:

[١]. «أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَسْتَحِيلَ الْفِعْلُ»^٥ لِلضِّدِّينِ فِي مَحَلِّينِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ،

١. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَسْتَحَقُّ».

٣. أَيِ الْمَعْنَى.

٤. فَهَذِهِ خَمْسَةُ شُقُوقَ، وَالأخِيرُ هُوَ الْمَطْلُوبُ.

٥. مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ أَصْفَانِ لِمُقْتَضَى السِّيَاقِ، وَبِدُونِهِ لَا يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى. وَ لِلْمَزِيدِ رَاجِعُ: الْمَعْنَى.

كاللَّوْنَيْنِ^١ و السَّوَادِ و الْبَيَاضِ مِنْهُ تَعَالَى. كَمَا يَسْتَحِيلُ وَجُودُ الْعِلْمِ فِي جُزْءٍ [مِنْ] أَجْزَائِهِ و الْجَهْلِ فِي جُزْءٍ]^٢ أَخَرُ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ؛ لَاقْتِضَاءِ ذَلِكَ كَوْنَهُ عَلَى صِفَتَيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ.

[٢]. و كَانَ يَجِبُ أَيْضاً أَنْ يَسْتَحِيلَ أَنْ يَفْعَلَ الْفَاعِلُ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ مَا يَوْجِبُ الْحَالَ لِلذَّاتِ لَا يُجِيزُ^٣ غَيْرَهَا.

[٣]. و [كَانَ] يَصِحُّ أَيْضاً أَنْ يُعْلَمَ الْفَاعِلُ فاعلاً و إن لَمْ يُعْلَمَ فِعْلُهُ، لَا عَلَى جُمْلَةٍ و لَا عَلَى تَفْصِيلٍ، كَمَا أَنَّ الْمُرِيدَ و الْعَالِمَ لَمَّا كَانَ لهُمَا حَالَانِ، جَازَ أَنْ يُعْلَمَ الْعَالِمُ عَالِماً و الْمُرِيدُ مُرِيداً و إن [لَمْ] يُعْلَمَ الْعِلْمُ و لَا الْإِرَادَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ و التَّفْصِيلِ. عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْفَاعِلَ مُخَالِفٌ بِكَوْنِهِ فاعلاً باطلاً، لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ لَهُ بِذَلِكَ حَالاً؛ مِنْ حَيْثُ يُوَدِّي إِلَى تَجَدُّدِ كَوْنِهِ مُخَالِفاً؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مُتَجَدِّدٌ، و قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْخِلَافَ و الْوِفَاقَ (٧٦) لَا يَتَجَدَّدُ فِي الذَّوَاتِ.

عَلَى أَنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ مِنَ الْأَعْرَاضِ و غَيْرِهَا غَيْرَ مُوَافِقٍ و لَا مُخَالِفٍ، و يُوَدِّي إِلَى أَنْ تَكُونَ^٥ مُخَالَفَةُ الشَّيْءِ لَغَيْرِهِ [رَاجِعَةً] إِلَى جُمْلَةِ الْفَاعِلِ دُونَ أَجْزَائِهِ، و كُلُّ ذَلِكَ فَاسِدٌ.

و بَعْدَ فَقْدِ ذَلِكَ الْأَدَلَّةِ عَلَى جَوَازِ خُلُوقِ الْفَاعِلِ مِنْ فِعْلِهِ عِنْدَ عَدَمِ^٦ الدَّوَاعِي الْمُلْحِجَةِ، فَيَجِبُ جَوَازُ خُلُوقِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقاً أَوْ مُخَالِفاً لَغَيْرِهِ.

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ.

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَ بِهِ يَتِمُّ مَعْنَى الْعِبَارَةِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَحِيلُ».

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مَتْنًا، أَضْفَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «و لَا الْإِرَادَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ و التَّفْصِيلِ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «عِدَّة» بَدَلَ «عَدَمٍ».

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتَرِضَ مَا قُلْنَاهُ مِنْ «أَنْ مَا بِهِ يَقَعُ الْخِلَافُ لَا يَتَجَدَّدُ»، بِمَا يَقُولُهُ^١، مِنْ «أَنَّ الْجَوْهَرَ يُخَالِفُ غَيْرَهُ بِتَحْيِيزِهِ، وَهُوَ مُتَجَدِّدٌ، وَالْخِلَافُ غَيْرُ مُتَجَدِّدٍ».

وَذَلِكَ: أَنَّا إِنَّمَا أَنْكَرْنَا أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ مَقْصُوراً عَلَى الصِّفَةِ الْمُتَجَدِّدَةِ، وَ مَا يَقُولُهُ فِي تَحْيِيزِ الْجَوْهَرِ بِخِلَافٍ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ خِلَافَهُ لَغَيْرِهِ لَيْسَ مَقْصُوراً عَلَى التَّحْيِيزِ، بَلْ يُخَالِفُ أَيْضاً بِكَوْنِهِ جَوْهراً. وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ تَوَثَّرَ الصِّفَتَانِ مَعاً فِي الْخِلَافِ، وَ يَتَّبَتْ بُشُوتُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا. وَ لَا يَقِفُ حُكْمُهُ عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الصِّفَتَيْنِ تَنُوبُ فِي التَّأْثِيرِ مَنَابَ الْأُخْرَى.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُخَالِفُ غَيْرَهُ بِالصِّفَاتِ الْمُسْتَحَقَّةِ عَنِ الْعِلَلِ^٢؛ نَحْوَ كَوْنِهِ مُرِيداً وَ كَارِهاً؛ فَهُوَ مَا تَقَدَّمَ؛ مِنْ أَنَّ الْخِلَافَ غَيْرُ مُتَجَدِّدٍ، وَ هَذِهِ الصِّفَاتُ مُتَجَدِّدَةٌ.

وَ أَيْضاً؛ فَإِنَّهُ قَدْ يُشَارِكُهُ فِي الصِّفَاتِ وَ فِي كَيْفِيَّةِ اسْتِحْقَاقِهَا مَنْ لَيْسَ مِثْلاً لَهُ؛ نَحْوَ مُشَارَكَةِ أَحَدِنَا لَهُ فِي كَوْنِهِ مُرِيداً لِمَا يُرِيدُهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَرَادَهُ.

عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ لَوْ كَانَ واقِعاً بِصِفَاتِ الْمَعَانِي، لَاسْتَحَالَ فِي الْأَعْرَاضِ أَنْ تَكُونَ مُخَالَفَةً بَعْضُهَا لِبَعْضٍ؛ لَاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ فِيهَا.

وَ قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْأَعْرَاضَ خِلَافٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُخْتَلِفَةً فِي نَفْسِهَا، كَمَا أَنَّ مَا بِهِ تَحَرَّكَ الْجِسْمُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكاً» تَعَلَّقُ بِعِبَارَةٍ لَا يُجْدِي شَيْئاً؛ لِأَنَّ الْأَعْرَاضَ تُشَارِكُ الْأَجْسَامَ فِي مَعْنَى الْاِخْتِلَافِ وَ الْاِتِّفَاقِ، وَ لَيْسَ تُشَارِكُ^٣

١. فِي الْأَصْل: «بِمَا هُوَ لَهُ»، وَ هُوَ لَا مُحْضَلَّ لَهُ فِي الْمَقَامِ، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ بَعْدَ قَلِيلٍ: «وَ مَا يَقُولُهُ». وَ الظَّاهِرُ أَنَّ الصَّحِيحَ فِي كَلَامِ الْمُرِيدِينَ: «نَقُولُهُ».

٢. أَيِ الْمَعَانِي.

٣. فِي الْأَصْل: «يُشَارِكُ».

الحركة المتحرك^١ فيما كان له متحركاً.

و مما يدلُّ أيضاً على أنَّ صفاتِ العِلَلِ لا يَفْعُ بها الاختلافُ: أنَّ القولَ بذلكِ يُوْدِي إلى كَوْنِ الذاتِ مُخَالَفَةً لغيرِها و موافقةً لها، إذا تَعَلَّقَ بها مَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ و مَعْنَيَانِ مُتَمَاثِلَانِ، و ذلكِ يَقْتَضِي أن لو وَجَدنا ما يَنْفِيهما أن يَنْفِيَا مِنْ حَيْثُ كانا مِثْلَيْنِ، و لا يَنْتَفِيَا مِنْ حَيْثُ كانا مُخْتَلِفَيْنِ. و فَسادُ ذلكِ يَقْتَضِي فَسادَ ما أَدَّى إليه.

و يدلُّ أيضاً على بطلانِ ذلك: أنه يُوْدِي إلى كَوْنِ الجَوْهَرِ مُخَالَفاً لِنَفْسِهِ إذا اسْوَدَّ بَعْدَ بَيَاضٍ؛ لَأنَّه إِنما يُخَالَفُ لكَوْنِهِ أَسْوَدَ ما كانَ أبيضَ. فيَجِبُ إذا اجْتَمَعَ له الوَصَفَانِ في وَقْتَيْنِ، أن يَكُونَ في أَحَدِ الوَقْتَيْنِ مُخَالَفاً لِنَفْسِهِ في الوَقْتِ الآخرِ. و يَجِبُ أيضاً متى حَصَلَ فيه السَّوَادُ و الحُمُوضَةُ في وَقْتٍ واحدٍ، أن يَكُونَ مُخْتَلِفاً في نَفْسِهِ؛ مِنْ حَيْثُ حَصَلَ عَلَى الصَّفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بِحُصُولِ الذَّاتَيْنِ عَلَيَّهما يَخْتَلِفَانِ.

و لا يَلَزِمُ على هذا أن يَكُونَ القَدِيمُ تَعَالَى مُخْتَلِفاً في نَفْسِهِ، مِنْ حَيْثُ اسْتَحَقَّ صفاتِ مُخْتَلِفَةٍ لِنَفْسِهِ؛ لَأَنَّ المُخَالَفَ عِنْدنا لَمْ يَكُنْ مُخَالَفاً لغيرِهِ مِنْ حَيْثُ اخْتَصَّ بِصِفَةٍ تُخَالَفُ صِفَةَ مُخَالَفِهِ، و إِنما يُخَالَفُهُ^٢ لاختصاصِهِ بِصِفَةٍ لَيْسَ مُخَالَفُهُ عَلَيَّها.^٣ فما قُلنا لا يَتَأَتَّى في الذاتِ الواحدة؛ لَأَنَّها مُحالٌ أن تَكُونَ على صِفَةٍ لَيْسَتْ هِيَ عَلَيَّها.

١. في الأصل: «التحرك». و للمزيد راجع: المغني، ج ١١، ص ٤٥٨.

٢. في الأصل: «تخالفه»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «المخالف».

٣. نقل المقرئ النيسابوري هذه العبارة من كتاب الملخص، حيث قال: «و قد قال المرتضى (رضي الله عنه و أرضاه) في الكتاب الملخص: إنَّ المخالف عندنا لم يكن مخالفاً لغيره من حيث اختصَّ هو بصفة تخالف صفة مخالفه، و إِنما يخالفه لاختصاصه لصفة ليس مخالفه عليَّها». (الحدود، ص ٢٨-٢٩).

و يَلْزَمُ مَنْ رَجَعَ بِالْخِلَافِ إِلَى اسْتِحْقَاقِ الصِّفَاتِ (٧٧) الْمُخْتَلِفَةِ، أَنْ تَكُونَ
الذَّاتُ الْوَاحِدَةُ مُخْتَلِفَةً؛ لِحُصُولِهَا عَلَى مَا لَوْ حَصَلَتْ عَلَيْهِ الذَّاتَانِ لَاخْتَلَفَتَا.
و الَّذِي يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَالَفَ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ لَا لِنَفْسِهِ وَ لَا لِمَعْنَى؛ كَنَحْوِ كَوْنِهِ
مُدْرِكًا، فَمَا ذَكَرْنَاهُ، مِنْ أَنَّ الْخِلَافَ إِذَا كَانَ لَا يَتَجَدَّدُ بَلْ هُوَ مُسْتَمِرٌّ، فَمُحَالٌّ كَوْنُ
مُقْتَضِيهِ مُتَجَدِّدًا، وَ كَوْنُهُ مُدْرِكًا مُتَجَدِّدًا^١.

و لِأَنَّا نُشَارِكُهُ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ وَ كَيْفِيَّةِ اسْتِحْقَاقِهَا، وَ إِنْ لَمْ نَكُنْ^٢ مُمَائِلِينَ لَهُ.
فَأَمَّا مَا يُفِيدُ النَّفْيَ^٣؛ مِثْلُ كَوْنِهِ غَنِيًّا وَ وَاحِدًا: فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُؤَثَّرًا فِي الْخِلَافِ؛
لَأَنَّ الْمُؤَثَّرَ فِي ذَلِكَ يَجِبُ فِيهِ الْاِخْتِصَاصُ، وَ النَّفْيُ لَا يَخْتَصُّ، وَ لِهَذَا يَشْتَرِكُ فِيهِ
الْمُخْتَلِفَانِ.

فَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ مَا أَبْطَلْنَاهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُخَالَفًا بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا عَلَى سَبِيلِ
الْوُجُوبِ؛ نَحْوَ كَوْنِهِ قَدِيمًا عَالِمًا قَادِرًا حَيًّا.

[بيان كيفية مخالفته تعالى لغيره بواسطة صفاته الواجبة]

و لَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يُخَالَفَ مَا يُخَالَفُهُ بِمَجْمُوعِهَا^٤، أَوْ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا. وَ مَا
اِقْتَضَى كَوْنُهُ مُخَالَفًا بِمَجْمُوعِهَا^٥، يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُخَالَفًا بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا؛ لِأَنَّ
اسْتِحْقَاقَهُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ عَلَى حَدِّ اسْتِحْقَاقِهِ لِلْجَمِيعِ، فَلَوْ خَالَفَ بِالْجَمِيعِ، لَمْ يَكُنْ
ذَلِكَ إِلَّا لَوْجُوبِهَا لَهُ. وَ هَذَا قَائِمٌ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ.

١. في الأصل: «يتجدد».

٢. في الأصل: «لم يكن».

٣. من الصفات.

٤. في الأصل: «لمجموعها».

٥. في الأصل: «لمجموعها».

و بمثل ذلك يُعلم أنه لا يجوز أن يخالف بوحدة دون غيرها؛ لِتساوي الكلِّ، و استحالة كون بعضه مؤثراً دون بعض؛ و لأنه لا يجوز أن يستحقَّ بعضها إلا من^١ استحقَّ سائرهما، على ما سنذكره.

[وجه مخالفته تعالى لغيره، مع اشتراكه معه في الصفات]

فإن قيل: كيف يخالف بهذه^٢ الأحوال التي ذكرتم، و أحدنا^٣ يستحقُّ هذه الأحوال، و يُشارك القديم تعالى فيها أجمع؛ و من شأن ما خالف به الشيء غيره أن لا يُشاركه فيه المخالف؟

و ليس لكم أن تقولوا: إننا^٤ لا نشاركه في كونه قديماً؛ لأنكم أولاً قد سويتم في الخلاف بين كونه قديماً و سائر الصفات. و لأن ما يرجع إلى الإثبات في هذه الصفة هو الوجود، و نحن مُشاركون فيه، و ما يُفيد النفي من أنه لا ابتداء لوجوده، فإنه لا^٥ اعتبار به في الخلاف.

[أولاً: بيان المصنف]

قلنا: إن القديم و إن استحقَّ من هذه الصفات ما يستحقُّها غيره، فقد استحقَّها على خلاف الوجه الذي استحقَّها كلُّ مُستحقٍّ عليه. و لا فصل بين أن يخالف غيره و يتميَّز منه باستحقاق صفات على وجوده يستحيل^٦ استحقاق غيره لها على تلك

١. في الأصل: «ما».

٢. في الأصل: «هذه».

٣. في الأصل: «واحد».

٤. في الأصل: «إن».

٥. في الأصل: «ولا» بدل «فإنه لا».

٦. في الأصل: «تستحيل»، و هو خطأ؛ لأن الفاعل هو «استحقاق غيره لها».

الوجوه، و بَيَّنَّ أَن يَتَمَيَّزُ بِصِفَةٍ^١ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ مَتَى بَانَ مِنْ غَيْرِهِ بِصِفَةٍ، كَانَ وَجْهَ إِبَانَتِهِ وَ مُخَالَفَتِهِ أَنَّهُ اخْتَصَّ^٢ لِدَاثِهِ بِمَا لَمْ يُشَارِكْهُ فِيهِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ إِذَا اخْتَصَّ لِدَاثِهِ بِأَن يَسْتَحِقَّ^٣ صِفَاتٍ عَلَى وَجْهِهِ يَسْتَحِيلُ فِي كُلِّ مُسْتَحَقٍّ أَن يَسْتَحِقَّهَا عَلَيْهَا، أَن يَحْصُلَ الْإِبَانَةُ وَ التَّمَيُّزُ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَن يَقُولَ: إِذَا لَمْ يُخَالَفْ بِنَفْسِ الصِّفَاتِ، كَيْفَ يُخَالَفُ بِكَيْفِيَّةِ اسْتِحْقَاقِهَا، وَ الْخِلَافُ فِي الذَّوَاتِ [لَا بَدْ]^٤ أَن يَعُودَ إِلَى الصِّفَاتِ؟^٥

و ذَلِكَ: أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَن يُقَالَ: إِنَّ الْخِلَافَ فِي الْحَقِيقَةِ يَحْصُلُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ مِنْ حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ الْمَخْصُوصَةِ، فَلَمْ يَعُدِ الْخِلَافُ إِلَّا إِلَى الصِّفَاتِ. وَ أَمَّا كَوْنُهُ قَدِيمًا، وَ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا ابْتِدَاءَ لَوْجُودِهِ: فَإِنَّ ذَلِكَ وَ إِن كَانَ لَفِظُهُ لَفِظَ النَّفْيِ، فَلَيْسَ بِنَفْيٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، بَلْ يَقْتَضِي اسْتِمْرَارَ الْوُجُودِ فِي كُلِّ حَالٍ فِيمَا [لَمْ] يَزَلْ.

[ثَانِيًا: بَيَانُ أَبِي هَاشِمٍ الْجَبَنَانِيِّ]

فَأَمَّا أَبُو هَاشِمٍ، (٧٨) فَإِنَّهُ لِهَذَا الْمَعْنَى أَثَبَّتَ لَهُ تَعَالَى صِفَةً ذَاتِيَّةً، تَقْتَضِي^٦ كَوْنَهُ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ، وَ جَعَلَ الْخِلَافَ مُسْتَنِدًّا إِلَيْهَا. وَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَصِحَّ أَن يُخَالَفَ الشَّيْءُ غَيْرَهُ بِمَا يُشَارِكُهُ فِيهِ، لَمْ يَجْزَ أَن يُخَالَفَ

١. فِي الْأَصْلِ: «لِصِفَةٍ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «أَخْصَّ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «بِمَا»، وَ «إِذَا اخْتَصَّ لِدَاثِهِ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَسْتَحِقُّ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِشَهَادَةِ السِّيَاقِ.

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَانُهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَ قَوْلُهُ: «فَلَمْ يَعُدِ الْخِلَافُ إِلَّا إِلَى الصِّفَاتِ» قَرِينَةُ عَلَيْهِ.

٥. لَا إِلَى كَيْفِيَّةِ اسْتِحْقَاقِهَا فَقَطْ.

٦. فِي الْأَصْلِ: «يَقْتَضِي».

الْقَدِيمُ تَعَالَى مَنْ^١ خَالَفَهُ بِهِذِهِ الصِّفَاتِ؛ لَوْ قَوَّعَ الْإِشْتِرَاكِ فِيهَا. وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَالَفَ [بِجَهَةِ] اسْتِحْقَاقِهَا^٢؛ لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ يَقُولُ إِلَى النَّفْيِ؛ أَلَا تَرَى أَنْ قَوْلَنَا: «لَا أَوَّلَ لَوْجُودِهِ، وَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِي وَجُودِهِ إِلَى مُوجِدٍ، [و] إِنَّ الْعَدَمَ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ»، كُلُّهُ نَفْيٌ؟ وَبِالنَّفْيِ لَا تَخْتَلِفُ^٣ الذَّوَاتُ. وَ أَمَّا جَهَةُ اسْتِحْقَاقِ الصِّفَةِ، فَالْمَرْجِعُ فِيهِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ إِلَى النَّفْيِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَسْتَعْنِي فِي اسْتِحْقَاقِهَا عَنْ عِلَّةٍ وَ فَاعِلٍ.

و يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: لَوْ خَالَفَ تَعَالَى غَيْرَهُ بِكَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُشَارِكَهُ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ^٤، لَوْ جَبَّ فِي زَيْدٍ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى مَا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ عَمَرُو أَنْ يَكُونَ مُخَالَفًا لَهُ، وَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَوَثَّرَ هَذِهِ الصِّفَةُ فِي الْخِلَافِ فِينَا كَمَا أَثَرَتْ فِيهِ تَعَالَى.

عَلَى أَنْ مَا [بِهِ] تُخَالَفُ^٥ الذَّاتُ غَيْرَهَا، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُشْرُوطًا وَ لَا مُتَعَلِّقًا فِي الثُّبُوتِ أَوْ الصَّحَةِ بِغَيْرِهِ. وَ كَوْنُ الْقَادِرِ قَادِرًا يَتَرْتَّبُ عَلَى كَوْنِهِ مُوجُودًا وَ حَيًّا. وَ مِمَّا يُقَالُ فِي نُصْرَةِ طَرِيقَةِ أَبِي هَاشِمٍ: إِنَّ كُلَّ ذَاتٍ فَلَا بُدَّ أَنْ تَخْتَصَّ بِصِفَةٍ، لَوْ كَانَتْ مَرْتَبَةً لَرُئِيتَ^٦ عَلَيْهَا، وَ لَقُصِّلَ عِنْدَ الْإِدْرَاكِ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ مَا خَالَفَهَا لِأَجْلِ تِلْكَ الصِّفَةِ. وَ هَذَا الْحُكْمُ وَاجِبٌ فِي كُلِّ ذَاتٍ؛ سَوَاءً كَانَتْ مَرْتَبَةً، أَوْ مِمَّا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ

١. فِي الْأَصْلِ: «مَا».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يُخَالَفُ اسْتِحْقَاقَهَا»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدْنَاهُ مِمَّا سَوْفَ يَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ مِنْ كَلَامِ أَبِي هَاشِمٍ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَخْتَلِفُ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «الصِّفَاتِ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «يُخَالَفُ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «لَرَأَيْتَ».

الرؤية؛ لأن الأصل في اختلاف الذوات و تماثلها هو الإدراك، و ما عدا الذوات
المُدركاتِ محمولٌ في ذلك على المُدركاتِ.

و إذا صَحَّت هذه الجملة، و لم يَجْز أن يَكُون القَدِيم^١ تعالى لو كان مُدركاً يُدركُ
من حيثُ كان موجوداً أو عالماً أو حَيّاً أو قادراً؛ لأنَّ غَيْرَه يُشاركه في هذه
الصفاتِ، فلا يَجوزُ^٢ أن يَكُون مُدركاً عليها. و لا يُمْكِنُ أن يُجْعَلَ الإدراكُ مُتعلّقاً
بكيفيّة الصفةِ دونَ نَفْسِ الصفةِ؛ لأنَّ ذلك [لا]^٣ يُعْقَل. فثَبَّتَ أَنَّهُ لا بُدَّ من صفةٍ بها
يُخَالِفُ غَيْرَه، لو أدرك^٤ لأدركَ عليها.

و ممّا يَجِبُ أن يُعْتَمَدَ أيضاً في ذلك: ^٥ أَنَّهُ لا يَجوزُ أن يَكُون تعالى موجوداً لذاته؛^٦
لوجوبِ مُماتلةِ ما شاركه في الوجودِ له، و قد عُلِمَ أنَّ^٧ مُخالفَه يُشاركه في الوجودِ.
و لا يَجوزُ أن يَكُون عالماً قادراً حَيّاً لذاته؛ لأنَّ ذلك يَقْتَضِي كَوْنَه موجوداً لما
هو عليه في ذاته، و هذا يُوَدِّي إلى أنَّ المؤثِّرَ في وجوده كَوْنَه قادراً، مع أنَّ كَوْنَه
قادراً مشروطٌ بالوجودِ^٨ و مُفْتَقِرٌ إليه. و في هذا تَعَلُّقٌ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ
بصاحبه و افتقاره إليه، فوجبَ إثباتُ صفةٍ ذاتيةٍ غَيْرِ هذه الصفاتِ، تَسْتِنِدُ هذه
الصفاتُ إليها.

١. في الأصل: «قديماً».

٢. في الأصل: «و لا يجوز» بالواو، و التفرع على ما سبق يشهد على صحّة ما أثبتناه.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و قوله: «و لا يمكن» قرينه عليه.

٤. في الأصل: + «غيره لي»، و لا محصل له.

٥. أي في نصرّة طريقة أبي هاشم.

٦. بل لما هو عليه في ذاته.

٧. في الأصل: «أنّه».

٨. في الأصل: «في الوجود».

[الأصل الثالث: في أن ما شاركه تعالى في القَدَم يجب أن يكون مثلاً له]

و أمّا الكلام على الأصل الثالث - وهو أن ما شاركه في هذه الصفة، يجب أن يكون مثلاً له، ومستحقاً لكل ما يستحقه لنفسه -: فهو [أنه] إذا ثبت بما ذكرناه أنه مخالف لغيره [بكونه]^١ قديماً و ما جرى مجراه، أو بالصفة التي اقتضت فيه هذه الصفات، وجب فيما شاركه في كونه قديماً أن يكون مثلاً له؛ لأن ما تخالف^٢ به الذات غيرها، فمتى شاركها فيه مشارك كان مثلاً لها؛ ألا ترى أن السواد والجوهر لما خالفا ما خالفهما (٧٩) بهاتين الصفتين، كان ما شاركهما فيها مثلاً لهما؟ وكذلك إن كان الخلاف في التحقيق يرجع إلى الصفة الذاتية التي تقتضي^٣ هذه الصفات، يجب فيما شاركه في هذه الصفات أن يكون^٤ في ذاته على مثل تلك الصفة، فيكون مثلاً له.

[في بيان عدم اختلاف صفة الوجود في الذوات]

و ليس لأحد أن يقول: ما أنكرتم أن تكون صفة الوجود تختلف في الذوات، فلا تمنع أن يشارك القديم في كونه قديماً ما ليس بمثل له، إذا لم يعد الاتفاق إلى صفة متماثلة؟

و ذلك: أن الجهات التي يعلم منها اختلاف الصفات، مفقودة في صفة الوجود؛ لأن الصفتين إنما نعلم اختلافهما بالإدراك، أو بما يجري مجراه؛ نحو الفصل

١. ما بين المعقوفين منّا، وبه يستقيم المعنى، و قوله: «في كونه قديماً» قرينة عليه.

٢. في الأصل: «يحدث»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة ما بعده.

٣. في الأصل: «يقتضي».

٤. في الأصل: «تكون»، و رجوع الضمير إلى «ما» يؤيد ما أثبتناه.

بَيْنَ كَوْنِ أَحَدِنَا مُرِيداً وَ نَاضِراً وَ مُعْتَقِداً، أَوْ نَعْلَمُ اخْتِلَافَهُمَا بِاخْتِلَافِ أَحْكَامِهِمَا؛ كَعِلْمِنَا بِمُخَالَفَةِ كَوْنِ الْقَادِرِ قَادِراً لَكَوْنِهِ حَيّاً؛ لِاخْتِلَافِ الْأَحْكَامِ. وَ هَذَا كُلُّهُ مَفْقُودٌ فِي صِفَةِ الْوُجُودِ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ تَرِدْ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ.

وَ أَيْضاً: فَإِنَّ حُكْمَ صِفَةِ الْوُجُودِ هُوَ ظُهُورُ حُكْمِ صِفَةِ النَّفْسِ، وَ هَذَا حُكْمٌ وَاحِدٌ غَيْرُ مُخْتَلِفٍ، وَ تَتَّفَقُ^١ فِيهِ الذَّوَاتُ الْمَوْجُودَةُ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً وَاحِدَةً.^٢
[الوجوه الدالة على أَنَّ الاشتراك في صفة من صفات النفس يقتضي الاشتراك في سائر الصفات النفسية]

(٨٠) وَ أَمَّا^٣ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِشْتِرَاقَ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ النَّفْسِ يَقْتَضِي الْإِشْتِرَاقَ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ، وَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَا فِي صِفَةٍ ذَاتِيَّةٍ وَ يَفْتَرِقَا فِي أُخْرَى حَتَّى يَكُونَا مُخْتَلِفَيْنِ مِنْ وَجْهِ، مُتَمَاثِلَيْنِ مِنْ آخَرَ؛ فَوُجُوهٌ:
مِنْهَا: أَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لِلصِّفَةِ كَالْمَوْجِبِ لَهَا، فَإِذَا كَانَ مَا أَوْجَبَ صِفَةً أَوْ صِفَاتٍ مَتَى حَصَلَ مِثْلُهُ أَوْجَبَ ذَلِكَ. وَ كَذَلِكَ الْمُقْتَضِي لِلصِّفَاتِ؛ فَكَمَا أَنَّ إِثْبَاتَ «مَا تُشَارِكُهُ^٤

١. فِي الْأَصْلِ: «وَيَتَّفَقُ».

٢. جَاءَ فِي الْأَصْلِ بَعْدَ هَذَا الْكَلَامِ مَا يَلِي: «تَمَّ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ «الْكِتَابِ الْمُلَخَّصِ فِي أَصُولِ الدِّينِ» وَ يَتْلُوهُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي: «وَ أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى [أَنَّ] الْإِشْتِرَاقَ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ النَّفْسِ» وَ قَعَّ الْفَرَاغُ مِنْ تَسْوِيدِ هَذَا الْجُزْءِ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ، وَ سَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً كَثِيراً كَثِيراً.» وَ هُوَ تَقْطِيعٌ غَيْرٌ عِلْمِي، فَإِنَّ الْبَحْثَ فِي الْأَصْلِ الثَّلَاثِ الْمُتَقَدِّمَ لَمْ يَنْتَهَ بَعْدُ، كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ الرَّابِعَ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ. وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَجْزِئَةَ الْكِتَابِ لَمْ تَتِمَّ مِنْ قَبْلِ الْمَصْنُفِ، وَ رُبَّمَا قَامَ بِهَا بَعْضُ النَّسَاجِ.

٣. جَاءَ فِي الْأَصْلِ قَبْلَ هَذَا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رَبِّ وَفَّقْ لِإِتْمَاعِهِ، وَ أَمَّا...» وَ قَدْ حَذَفْنَاهُ مِنَ الْمُتَمِّنِّ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ هَذَا الْبَحْثَ هُوَ اسْتِمْرَارٌ لِلْفَصْلِ السَّابِقِ، وَ لَيْسَ بِدَايَةِ لُجْزٍ أَوْ فَصْلٍ جَدِيدٍ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «يُشَارِكُهُ».

العلة فيما هي عليه في ذاتها، ثم لا يوجب ما توجه^١ «نقض لإيجابها، كذلك إثبات «ما يشارك الذات فيما هي عليه، ثم لا يستحق ما تستحقه» نقض لاقتضاءها وإيجابها. إن القول بذلك يؤدي إلى أن الذاتين يتفقان بنفس ما يختلفان، وإلى أن الخلاف نفسه وفاق، وذلك متناقض.

وإنما قلنا ذلك لأن الذات إذا اختصت بصفتين لذاتها، وجب أن تخالف مخالفتها بكل واحدة منهما من حيث كانتا ذاتيتين^٢؛ إذ الخلاف موقف على صفة للذات. وليس هي بأن تخالف ما خالفها بإحدى الصفتين بأولى من أن تخالفه [بالصفة] الأخرى، فمتى شاركها مشارك في إحدى الصفتين، وجب أن يكون مماثلاً من حيث يجب أن يكون مخالفاً؛ لأننا قد بينا أن كل واحدة من الصفتين إذا كانتا ذاتيتين لا بد من أن تؤثر في المخالفة.

١٧٠

وليس هذا من قولنا في الشيء: «إنه يصح أن يكون معلوماً مجهولاً من وجهين، وكذلك يكون مراداً مكروهاً» على هذا الوجه [من] سبيل^٣.

لأن الخلاف والوفاق يرجع إلى أمر واحد وهو الذات، والعلم يتعلق بالشيء على وجهه والجهل على وجه آخر، وكذلك الإرادة والكراهة. وليس يجب إذا كان معلوماً من وجه، أن يكون معلوماً من كل وجه. وقد بينا أنه إذا خالف بصفة ذاتية، وكانت هناك أخرى تجري مجراها، فلا بد من أن يخالف أيضاً بها.

١. في الأصل: «يوجه»، ورجوع ضمير الفاعل إلى «العلة» يؤيد صحة ما أثبتناه.

٢. يمكن أن تقرأ هذه الكلمة بهذه الصورة، كما يمكن أن تقرأ: «ذاتين»، والأنسب ما أثبتناه، ويدل عليه ما يأتي بعد قليل.

٣. في الأصل: «لسبيل»، والصحيح ما أثبتناه، وقوله: «من وجهين» قرينة عليه.

٤. في الأصل: «تخالف»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى «الشيء» في أول

ومنها: أَنْ هَاتَيْنِ الذَاتَيْنِ لَوْ كَانَتَا^١ مُدْرَكَتَيْنِ، لَوَجِبَ: التَبَاسُ إحداهما بالأخرى مِنْ حَيْثُ التَّمَاثُلِ^٢، وَأَنْ يَفْصَلَ الْمُدْرِكُ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَلْتَبَسَا^٣ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ التَّخَالُفِ. وَذَلِكَ يَتَنَافَى وَيَتَنَاقَضُ.

وَمِنْهَا: أَنْ الذَاتَيْنِ لَوْ تَمَاثَلَتَا مِنْ وَجْهِ وَ اخْتَلَفَتَا مِنْ آخَرَ، لَوَجِبَ: إِذَا كَانَتَا مُحَدَّثَتَيْنِ وَ طَرَأَ ضِدٌّ عَلَيْهِمَا أَنْ يَنْفِيَهُمَا مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، وَإِنْ كَانَتَا قَدِيمَتَيْنِ أَنْ يُذَكَّرَ^٤ ذَلِكَ فِيهِمَا بِالتَّقْدِيرِ، فَيُقَالُ: «كَانَ يَجِبُ لَوْ قُدِّرَ ضِدٌّ لَهُمَا أَنْ يَتَنَفَّى مِنْ وَجْهِ دُونَ آخَرَ» وَيَصِحُّ هَذَا التَّقْدِيرُ وَإِنْ اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ لِلْقَدِيمِ؛ لِأَنَّهُ يُثَمِّرُ عِلْمًا بِأَنَّ الشَّيْئَيْنِ لَا يَخْتَلِفَانِ مِنْ وَجْهِ وَيَتَّفِقَانِ مِنْ آخَرَ. وَكُلُّ تَقْدِيرٍ يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى فَهُوَ صَحِيحٌ.

وَمِنْهَا: أَنْ الذَاتَ إِنَّمَا تُخَالِفُ غَيْرَهَا بِالصِّفَةِ الَّتِي تَدْخُلُ بِهَا فِي أَنْ تَكُونَ ذَاتًا، وَ لَيْسَ تَسْتَحِقُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا صِفَةً وَاحِدَةً^٥، وَ مَا عَدَا هَذِهِ الصِّفَاتِ مِمَّا يُقَالُ: إِنَّهُ رُبَّمَا أَثَّرَ فِي الْخِلَافِ، فَمُقْتَضَى عَنْ هَذِهِ الصِّفَةِ وَ مَوْجِبٌ عَنْهَا. وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَيَجِبُ فِيهَا يُمَازِلُ الذَاتَ أَنْ يُشَارِكَهُ^٦ فِي الصِّفَةِ الذَاتِيَّةِ وَ يُشَارِكَهُ فِي مُقْتَضَاهَا؛ لِأَنَّ

١. فِي الْأَصْل: «كَانَا».

٢. فِي الْأَصْل: «التَّفَاضُلُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ إِذْ بِهِ يَقَعُ الْإِتِّبَاسُ، لَا بِالتَّفَاضُلِ، وَ هُوَ وَاضِحٌ.

٣. فِي الْأَصْل: «لَا يَلْتَبَسَانِ».

٤. فِي الْأَصْل: «لِذِكْرِهِ».

٥. نَقَلَ الْمُقَرِّي النِّسَابُورِي هَذِهِ الْعِبَارَةَ مِنْ كِتَابِ الْمُلَخَّصِ مَعَ شَيْءٍ مِنَ الْإِخْتِلَافِ، حَيْثُ قَالَ: «وَ قَدْ قَالَ الْمُرْتَضَى عِلْمُ الْهَدْيِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَ أَرْضَاهُ) فِي الْكِتَابِ الْمُلَخَّصِ: الشَّيْءُ إِنَّمَا يَخَالَفُ غَيْرَهُ بِالصِّفَةِ الَّتِي يَدْخُلُ بِهَا فِي كَوْنِهِ مَعْلُومًا، وَ لَيْسَ يَسْتَحِقُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا وَصْفًا وَاحِدًا»
التَّعْلِيلُ، ص ٤٩.

٦. فِي الْأَصْل: «شَارَكَهُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «وَ يُشَارِكُهُ فِي مُقْتَضَاهَا».

المُشَارَكَةُ فِي الْمُقْتَضَى تَوْجِبُ الْمَشَارَكَةَ فِي الْمُقْتَضَى، فَلَا يَصِحُّ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ مِثْلَيْنِ مِنْ وَجْهِ، مُخْتَلِفَيْنِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

وَيَجِبُ (٨١) عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنْ لَوْ كَانَ لَهُ تَعَالَى عِلْمٌ قَدِيمٌ - وَهُوَ تَعَالَى إِنَّمَا اسْتَحَقَّ كَوْنُهُ قَدِيمًا لِمَا هُوَ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ -، أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ مِنْ حَيْثُ شَارَكَهُ فِي الْقَدَمِ مُشَارِكًا لَهُ فِي تِلْكَ الصِّفَةِ الذَّاتِيَّةِ فِي جَمِيعِ مَا تَقْتَضِيهِ^١، وَهِيَ كَالْعِلَّةِ فِيهِ، وَذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

١٧١

وَأِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الذَّاتَ لَا تَخْتَصُّ بِأَكْثَرِ مِنْ صِفَةٍ وَاحِدَةٍ فِي نَفْسِهَا مِنْ حَيْثُ كَانَ الطَّرِيقُ إِلَى إِبْثَابِ صِفَةٍ لِلذَّاتِ، هُوَ^٢ أَنَّ الذَّاتَ لِأَجْلِهَا تَكُونُ ذَاتًا، وَيَصِحُّ الْعِلْمُ بِهَا وَالْخَبَرُ عَنْهَا، وَتَمَيُّزُهَا مِنْ غَيْرِهَا. وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ تَتِمُّ بِالصِّفَةِ الْوَاحِدَةِ، فَلَا وَجْهَ لِإِبْثَابِ مَا دَلَّ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى إِبْثَابِ الذَّاتِ مَا لَا طَرِيقَ [إِلَى] الْعِلْمِ بِهِ، وَذَلِكَ^٣ يُفْضِي^٤ إِلَى الْجَهَالَاتِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقَوْلَ بِخِلَافِ مَا ذَكَرْنَاهُ يُوَدِّي إِلَى تَجْوِيزِ ثَانٍ لَهُ عَاجِزٍ، وَإِنْ كَانَ مُشَارِكًا فِي الْقَدَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ [إِبْثَابِ قَادِرَيْنِ أَحَدُهُمَا قَدِيمٌ وَالْآخَرُ مُحَدَّثٌ وَبَيْنَ^٥ إِبْثَابِ قَدِيمَيْنِ أَحَدُهُمَا قَادِرٌ وَالْآخَرُ عَاجِزٌ. وَلَا اعْتِصَامَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِمَا سَلَكَنَاهُ مِنَ الطَّرِيقِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يَقْتَضِيهِ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «فَهُوَ»، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّ «هُوَ» وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ «كَانَ»، وَلَا مَعْنَى لِلتَّفْرِيعِ عَلَى مَا سَبَقَ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «فِي ذَلِكَ» بَدَلُ: «وَذَلِكَ»، وَلَا مُحْصَلٌ لَهُ فِي الْمَقَامِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَفْضُ».

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مَتْنٌ، أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى. وَلِلْمَزِيدِ رَاجِعٌ: الْمَعْنَى،

[الأصل الرابع: في بيان لزوم ما تقدّم من الكلام لهم]^١

فأمّا الكلام في صحّة ما ألزّمناهم إيّاه، من استحقاقه تعالى لكلّ ما تستحقّه هذه المعاني^٢ من الصفات الذاتية، واستحقاق هذه المعاني جميع ما يستحقّه من الصفات، وأن يكون لبعضها حكم بعض حتّى يُغني وجود أحدها عن جميعها: فواضح لا إشكال فيه؛ لأنّ الكلّ إذا اشترك في القِدَم الذي هو الصفة النفسية، أو المُقتضى عن الصفة النفسية، وجب ما ذكرناه؛ لأنّا قد بيّنا أنّ الاشتراك في بعض هذه الصفات يقتضي الاشتراك في صفة النفس.

وليس لأحد أن يقول: كيف يصحّ ما ألزّمتموه؛ من كون العلم عالماً، والقدرة قدرة [فيتحدان]^٣؛ للاشتراك في القدم، ولم يثبت أنّه تعالى عالمٌ قادرٌ لنفسه. فيكون ما شاركه [متحداً معه]^٤ في ذلك، بل الكلام مبنيّ على أنّه مُستحقٌّ لأجل المعاني، والمشاركة في صفة النفس لا توجب المشاركة في صفات العلل^٥؟ وكيف يلزم أن تكون ذاته تعالى بصفة العلم والقدرة، وأن يكونا بهذه الصفة لنفسهما^٦، وإنما يتيمّ ذلك في الحياة دونهما؛ لأنّ الحياة حياةٌ لنفسها؟

وذلك: أنّ القديم تعالى لو كان عالماً أو قادراً لمعنى على ما يدعّون، لوجب أن

١. تقدّمت الإشارة إلى هذا الأصل في بداية الفصل، ص ٢٩٠.

٢. القديمة، فإنّ الكلام مازال دائراً حول إبطال المعاني القديمة.

٣. في الأصل مكان ما بين المعقوفين بياض، وما أضفناه هو غاية ما يمكن أن يدرج في المقام، وقد استفدناه ممّا سبق.

٤. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «له». والكلام فيه كالکلام في السابق.

٥. أي صفات المعاني.

٦. في الأصل: «لجنسهما»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «لأنّ الحياة حياةٌ لنفسها».

يَكُونُ فِي نَفْسِهِ عَلَى مَا يُصَحِّحُ كَوْنَهُ كَذَلِكَ. كَمَا أَنَّ الْجَوْهَرَ وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا لِمَعْنَى، فَصَحَّةُ كَوْنِهِ مُتَحَرِّكًا يَرْجِعُ إِلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ. وَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ يُشَارِكَانِهِ - عَلَى قَوْلِهِمْ - فِي الْقَدَمِ، فَيَجِبُ أَنْ يُشَارِكَاهُ فِي صَحَّةِ كَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا. وَمَتَى صَحَّ ذَلِكَ فِيهِمَا وَجِبَ لِهَما؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَوْ صَحَّ كَوْنُهُ عَالِمًا لَمْ يَحْصُلْ بِهِذِهِ [الصِّفَةُ] إِلَّا لِصَحَّةِ [مَا] ^١ هُوَ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ، لِاسْتِحَالَةِ اسْتِحْقَاقِهِ لَهَا لَعَلَّةً أَوْ بِالْفَاعِلِ. وَهَذَا يَقْتَضِي كَوْنَ الْعِلْمِ عَالِمًا لَمْ يَحْصُلْ بِهِذِهِ [الصِّفَةُ] إِلَّا لِصَحَّتِهِ ^٢ فِي كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ حَاصِلٌ فِي كُلِّ حَالٍ. وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْقُدْرَةِ وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ: أَنَّ ذَاتَهُ تَعَالَى يَجِبُ أَنْ تَكُونَ عِلْمًا مِنْ حَيْثُ شَارَكَهَا الْعِلْمُ فِي الْقَدَمِ. وَإِذَا وَجِبَ فِيهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ عَالِمًا مَعَ أَنَّ ذَاتَهُ عِلْمٌ أَوْ بِصِفَةِ الْعِلْمِ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ أَيْضًا عَالِمًا؛ لِأَنَّ مَا يُحِيلُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ يُحِيلُ الْآخَرَ، وَ مَا يُصَحِّحُ أَحَدَهُمَا يُصَحِّحُ الْآخَرَ.

وَأَمَّا الْقُدْرَةُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قُدْرَةً عَلَى الْإِطْلَاقِ لِنَفْسِهَا، فَهِيَ قُدْرَةٌ عَلَى مَقْدُورَاتٍ مَخْصُوصَةٍ لِنَفْسِهَا. وَبِهِذِهِ الْإِضَافَةِ تَبَيَّنَ مِنْ غَيْرِهَا، فَمَا كَانَ مِثْلًا لَهَا وَ (٨٢) مُشَارِكًا لَهَا فِي الْقَدَمِ - وَهُوَ صِفَةُ نَفْسِيَّةٍ ^٣ - يَجِبُ أَنْ يُشَارِكَهَا فِي التَّعَلُّقِ الْمَخْصُوصِ. وَالْعِلْمُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا لِنَفْسِهِ، فَإِنَّهُ اعْتِقَادٌ لِمُعْتَقَدٍ مَخْصُوصٍ لِنَفْسِهِ، فَيَجِبُ فِيهِ مِثْلُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْقُدْرَةِ. وَكُلُّ ذَلِكَ وَاضِحٌ.

١. ما بين المعقوفين منّا، وما جاء في الأصل كالتالي: «بهذه إلا لصحة إلا لمن (كذا)، و قد تقرأ: إلا

ممن) هو عليه في ذاته».

٢. في الأصل: «لصفة».

٣. في الأصل: «نفسه».

[الدليل الثاني: على بطلان المعاني القديمة]^١

دليل آخر: ومما يدل على أنه لا يجوز أن يكون تعالى عالماً بعلم قديم - و كذلك^٢ القول في قادر [و] حي - وجوب هذه الأحوال له في كل حال. والصفة إذا وجبت استغنت عن علة^٣؛ لأن وجوبها لو لم يُغن عن العلة، لكان وجوبها عن العلة لا يُغني عن علة ثانية، ولأدنى ذلك إلى أن التعليل لا يقطع ولا يتناهى. وإذا علمنا أن وجوب الصفة عند العلة يُغني عن أخرى من حيث الوجوب، قضينا في كل صفة علمنا وجوبها في كل حال - وإن لم نعلم أمراً سواها - بأنها مستغنية عن علة.

ويبين ذلك: أن السواد لما وجب كونه سواداً في كل حال، وكذلك الجوهر ونفس العلة الموجبة للصفة، استغنى كل^٤ ذلك بوجوبه عن العلي؛ ألا ترى أن هذه الصفات لو لم تكن واجبة، بل كانت ثبتت مع جواز أن لا تثبت، لوجب أن تحتاج^٥ إلى معنى أو فاعل، وهذا يُبين صحة ما ذكرناه من أن الوجوب يمنع من التعليل. وليس لأحد أن يقول: إن الصفة إنما استغنت - متى وجبت عن العلة - عن علة ثانية، لأجل أن العلة تؤثر في الصفة وتوجبها، فلا حاجة إلى أمر آخر. ولم يثبت لكم أن «كونه تعالى عالماً» يقتضيه ما هو عليه في ذاته، فيستغني عن علة.

وذلك: أن العلة لو أنها مما يجوز أن توجد تارة فتوجب الصفة، وأخرى فلا توجبها، لكانت الصفة الواجبة عنها لا تستغني عن أمر آخر. فثبت بذلك أن

١. تقدم الدليل الأول في بداية الفصل.

٢. في الأصل: «ذلك».

٣. أي: عن معنى.

٤. في الأصل: «عن» بدل «كل»، ولا محصل له في المقام.

٥. في الأصل: «يحتاج».

وجوب الصفة عنها^١ هو المُعْنَى عن عِلَّةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ أَوْجَبَتِ الصِّفَةَ دَلَالَةً عَلَى نَفْيِ الْمَعْنَى، وَ الصِّفَةُ لَوْ وَجَبَتْ عَنْ مَعْنَى قَدِيمٍ لَكَانَ حَالُهَا فِي الْوُجُوبِ كَحَالِهَا إِذَا وَجَبَتْ عَنِ الذَّاتِ؛ وَ ذَلِكَ أَنَا مَتَى عَلِمْنَا وَجُوبَ الصِّفَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ نَعْلَمَ أَمْرًا زَائِدًا عَلَى الذَّاتِ، عَلِمْنَا بِذَلِكَ نَفْيِ الْمَعْنَى، وَ أَنَّ الصِّفَةَ تَجِبُ لِمَا^٢ الذَّاتُ عَلَيْهِ، كَمَا أَنَا إِذَا عَلِمْنَا وَجُوبَ الصِّفَةِ عَنْ^٣ مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى - وَ إِنْ لَمْ نَكُنْ^٤ نَعْلَمُ سِوَاهُ - نَقَعُ^٥ عَلَى أَنَّهُ لَا مُوَجِبَ سِوَاهُ.

[استلزام تجويز المعاني القديمة نفى الصفات الذاتية]

عَلَى أَنَّ التَّشَكُّكَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَ تَجْوِيزُنَا «أَنْ تَكُونَ الصِّفَاتُ الْوَاجِبَةُ الَّتِي نَعْلَمُ وَجُودَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ نَعْلَمَ مَعْنَى سِوَاهَا، تَجِبُ^٦ لِمَعْنَى قَدِيمٍ»، يُوَدِّي إِلَى نَفْيِ صِفَاتِ الذَّاتِ جُمْلَةً؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ «فِي كُلِّ صِفَةٍ وَجَبَتْ لِلذَّوَاتِ؛ مِنْ نَحْوِ كَوْنِ الْجَوْهَرِ جَوْهَرًا وَ السَّوَادِ سَوَادًا، وَ صِفَاتِ الْعِلَلِ الْمَوْجِبَاتِ نَفْسَهَا» أَنْ تَكُونَ ذَلِكَ لِمَعَانٍ قَدِيمَةٍ. وَ هَذَا يَمْتَضِي رَفْعَ صِفَاتِ الذَّاتِ.

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ السَّوَادَ أَوْ الْعِلْمَ أَوْ مَا أَشَبَّهُمَا مِنَ الْمَعْنَى، إِنَّمَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ لَغَيْرِ عِلَّةٍ، لِاسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْمَعْنَى [بِه]^٧ لَا لَوْجُوبِ الصِّفَةِ لَهُ.

١. فِي الْأَصْلِ: «عِنْدَهَا»، وَ الْأُولَى - بِلِ الصَّحِيحِ - مَا أَثْبَتَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «مَتَى وَجِبَتْ عَنِ الْعِلَّةِ».

٢. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ «لِمَا» كَلِمَةً لَا تَقْرَأُ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «عِنْدَ»، وَ الْأُولَى مَا أَثْبَتَاهُ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَكُنْ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَقَعُ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «يَجِبُ»، وَ رَجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى «الصِّفَاتِ» يُؤَيِّدُ مَا أَثْبَتَاهُ.

٧. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ كَلِمَةً لَا تَقْرَأُ، وَ مَا أَثْبَتَاهُ هُوَ غَايَةُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْرَجَ فِي الْمَقَامِ.

[و] ذَلِكَ: أَنَّ فيما تَجِبُ^١ له الصفاتُ النفسِيَّةُ، ما لا يَسْتَحِيلُ فيه قيامُ المعاني به؛ نَحْوُ كَوْنِ الجَوْهَرِ جَوْهَرًا و مُتَحَيِّزًا، و مع ذلك فاثبتنا صفاته الواجباتَ نفسِيَّةً؛ لوجوبها، لا لاستحالة قيام المعاني بها.^٢

على أَنَّ المفهومَ مِن قيامِ المعاني هو الحُلُولُ، و الباري تَعَالَى يَسْتَحِيلُ [عليه] ذلك، و لئن جازَ ارتكابه فيه تَعَالَى، لَيَجُوزَنَّ مثله في قيامِ المعاني بالمعاني؛ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَبْعَدَ مِنَ الْآخَرِ.

[الدليل الثالث]

(٨٣) دَلِيلٌ آخَرُ: و أَحَدُ ما يَدُلُّ على ذلك - و إن كَانَ يُقَارِبُ ما تَقَدَّمَ -: أَنَّ المُرَاعَى في المَقْتَضَى للصفة، الاشتراكُ في كَيْفِيَّةِ استحقاقها؛ سَوَاءً اخْتَلَفَتِ الصِّفَةُ أَوْ اتَّفَقَتْ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ المُحَدَّثَاتِ لَمَّا اشْتَرَكَتْ كُلُّهَا في كَيْفِيَّةِ الوجودِ، احتاجَ جَمِيعُهَا إلى فاعِلٍ، فاشْتَرَكَتْ كُلُّهَا في المَقْتَضَى؟ و القَدِيمُ تَعَالَى لَمَّا لَمْ يُشَارِكْهَا في كَيْفِيَّةِ هذه الصِّفَةِ، اسْتَغْنَى مِن مَوْجِدٍ، و كَانَ موجوداً لذاته. و لَمَّا كَانَ تَعَالَى مُشَارِكاً لِلْمُرِيدِينَ مِنَّا في استحقاقِ كَوْنِهِ مُرِيداً، و أَنَّهُ يُرِيدُ مع جَوَازِ أَنْ لا يَكُونَ مُرِيداً، كَانَ كَذَلِكَ مُرِيداً بِإِرَادَةٍ كَالوَاحِدِ مِنَّا.

و إِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ لا اعتَبَارَ باختلافِ الصِّفَةِ و اتِّفَاقِهَا، مع الاتِّفَاقِ في وَجْهِ الاستحقاقِ و كَيْفِيَّتِهِ.

لأنَّا^٣ وَجَدْنَاهُ تَعَالَى لَمَّا اسْتَحَقَّ كَوْنَهُ موجوداً على الحَدِّ و الِوَجْهِ الذي يَسْتَحِقُّ

١. في الأصل: «يجب».

٢. في الأصل: «به».

٣. في الأصل: «إنّا».

السوادُ عليه كَوْنُهُ سَوَاداً، و الجَوْهَرُ كَوْنُهُ جَوْهَراً، اسْتَحَقَّ ذَلِكَ لِمَا هُوَ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ، كَمَا اسْتَحَقَّ السَوَادُ وَ الْجَوْهَرُ ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَلَمَّا اسْتَحَقَّ كَوْنُهُ مُرِيداً عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الْجَوْهَرُ عَلَيْهِ كَوْنُهُ مُتَحَرِّكاً، اسْتَحَقَّ ذَلِكَ لِمَعْنَى، وَ هَذِهِ قَضِيَّةٌ عَامَّةٌ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ الْمُسْتَحَقَّةِ؛ لَوْ تَوُفَّلَتْ وَ قَوِّبَلْ بَيْنَ وَجْهِهِ اسْتِحْقَاقِهَا. وَ إِذَا ثَبَّتَ^١ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَ وَجَدْنَاهَا تَعَالَى يَسْتَحِقُّ كَوْنُهُ عَالِماً وَ قَادِراً وَ حَيّاً: عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ كَوْنُهُ قَدِماً، وَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ السَوَادُ عَلَيْهِ كَوْنُهُ سَوَاداً، أَوِ الْجَوْهَرُ كَوْنُهُ جَوْهَراً، وَجِبَ أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنِ الْمَعْنَى، وَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَقّاً لِهَذِهِ الصِّفَاتِ لِمَا هُوَ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ، كَمَا ثَبَّتَ ذَلِكَ فِيمَا شَارَكَهُ فِي كَيْفِيَّةِ اسْتِحْقَاقِ صِفَتِهِ.

[الدليل الرابع]

دَلِيلٌ آخَرُ: وَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَعَالَى عَالِماً بِ[عِلْمٍ] قَدِيمٍ^٢، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ مِنْ جَنْسِ عُلُومِنَا؛ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عِلْمُ أَحَدِنَا عَلَى وَجْهِهِ وَ فِي وَقْتِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَ هَذَا يَقْتَضِي قَدَمَ عُلُومِنَا وَ حُدُوثَ عِلْمِهِ!

[في بيان أن المشاركة في تعلق خاص تقتضي التماثل]

فَإِنْ قِيلَ: ذُلُّوا عَلَى أَنَّ الْمُشَارَكَةَ فِي التَّعَلُّقِ الَّتِي ذَكَرْتُمْ تَقْتَضِي^٣ التَّمَاثُلَ. قُلْنَا: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَبِينُ مِنْ غَيْرِهِ بِهَذَا التَّعَلُّقِ الْمَخْصُوصِ، وَ هُوَ أَخْصَصُ صِفَاتِ ذَاتِهِ، وَ لِهَذَا وَجِبَ فِيمَا شَارَكَهُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَسُدَّ مَسَدَّهُ؛

١. في الأصل: «ثبت».

٢. في الأصل: «بقديم»، ولا محصل له.

٣. في الأصل: «يقضي».

حَتَّى أَنْ أَحَدَنَا مَتَى صَحَّ مِنْهُ الْفِعْلُ الْمُحْكَمُ بِعِلْمٍ مُخْصِصٍ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ يَصِحُّ مِنْهُ بِكُلِّ مَا شَارَكَ الْعِلْمَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي صِفَتِهِ وَتَعَلُّقِهِ.
وَلَا تُنْهَمَا^١ أَيْضاً يَوْجِبَانِ صِفَتَيْنِ مُتَمَاثِلَتَيْنِ، وَتَمَاثُلُ الْمَوْجِبِ يَدُلُّ عَلَى تَمَاثُلِ الْمَوْجِبِ.

١٧٥

وَلَا تُنْهَمَا أَيْضاً يَنْتَفِيَانِ بَضْءٌ وَاحِدٌ؛ أَلَا تَرَى أَنَّا لَوْ قَدَّرْنَا حُصُولَ هَذَيْنِ الْعِلْمَيْنِ لِعَالِمٍ وَاحِدٍ، وَوُجِدَ الْجَهْلُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْعَكْسِ مِنْ مُتَعَلِّقَهُمَا، لَوَجِبَ انْتِفَاؤُهُمَا مَعاً بِهِ؟ وَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْفِي شَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ غَيْرِ مُتَضَادَّيْنِ، وَإِنَّمَا يَنْفِي الْمِثْلَيْنِ أَوِ الضَّدَّيْنِ. وَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ هَذَانِ الْعِلْمَانِ ضِدَّيْنِ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَا مِثْلَيْنِ.

[في بيان تماثل علمه تعالى و علمنا]

فَإِنْ قِيلَ: وَمِنْ أَيْنَ صَحَّةُ مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ أَنَّهُمَا يَوْجِبَانِ صِفَتَيْنِ مُتَمَاثِلَتَيْنِ؟ قُلْنَا: لِأَنَّ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ لَوْ اخْتَلَفَتَا، لَمْ يَكُنْ إِلَى اخْتِلَافِهِمَا طَرِيقٌ إِلَّا اخْتِلَافُ حُكْمِهِمَا، وَكَانَ الْحَيُّ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا كَمَا يَفْصِلُ بَيْنَ صِفَاتِهِ الْمُخْتَلِفَةِ، كَكُونِهِ مُرِيداً وَمُعْتَقِداً. وَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ حُكْمَهُمَا غَيْرُ مُخْتَلِفٍ، وَلِذَلِكَ [فَإِنْ] أَحَدُنَا يَجِدُ نَفْسَهُ إِذَا كَانَ عَالِماً بِأَحَدِ هَذَيْنِ الْعِلْمَيْنِ عَلَى مِثْلِ مَا يَجِدُ غَيْرَ نَفْسِهِ إِذَا كَانَ عَالِماً بِالْعِلْمِ الْآخَرِ، وَلَا نَجِدُ مِثْلَ ذَلِكَ (٨٤) إِذَا كَانَ مُرِيداً وَ غَيْرُهُ مُعْتَقِداً.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا اعْتَبَرْتُمْ فِي تَمَاثُلِ هَذَيْنِ الْعِلْمَيْنِ أَنْ يَتَعَلَّقَا بِعَالِمٍ^٢ وَاحِدٍ؟ قُلْنَا: لَوْ كَانَ لِمِثْلِ ذَلِكَ اعْتِبَارٌ، لَوَجِبَ أَنْ لَا يَتَمَاثَلِ السَّوَادَانِ مَعَ تَغَايُرِ مَحَلِّهِمَا،

١. أي علمه تعالى و علمونا.

٢. في الأصل: «بعلم».

و قد عَلِمْنَا أن لا فَرْقَ في وُجوبِ تَمَائِلِهِمَا بَيْنَ أن يَكُونَ مَحَلُّهُمَا واحِدًا أو مُتغَايِرًا؛
ألا تَرَى أن الالتباسَ عَلَى المُدْرِكِ الذي كَانَ طريقًا لَنَا إلى تَمَائِلِ السَّوَادَيْنِ حَاصِلٌ
فِي الوَجْهَيْنِ؟ لأنَّ السَّوَادَيْنِ يَلْتَبِسَانِ وَ المَحَلُّ واحِدٌ. وإذا ثَبَتَ أن تَغَايِرَ المَحَلِّينِ
لا يُوَثِّرُ فِي التَّمَائِلِ، ثَبَتَ ذَلِكَ فِي تَغَايِرِ العَالَمَيْنِ؛ لأنَّ حُكْمَ القَوَابِلِ^١ مَعَ المَعَانِي
المُخْتَصَّةِ بِهَا، حُكْمُ المَحَالِّ مَعَ المَعَانِي المُخْتَصَّةِ بِهَا.

عَلَى أنَّ العِلْمَيْنِ إذا لَمْ يَتَعَلَّقَا بِعَالَمٍ واحِدٍ، فَإِنَّمَا افْتَرَقَا فِي كَيْفِيَّةِ الوجودِ، وَ مِثْلُ
ذَلِكَ لا يُوَثِّرُ عَلَى الحَقِيقَةِ فِي الاختلافِ، بَلْ يَجْرِي مَجْرَى أن يَكُونَا موجودَيْنِ فِي
وَقْتَيْنِ. وَ معلومٌ أنَّ ذَلِكَ لا يَقْتَضِي اختلافَهُمَا؛ لأنَّهُ لو اقْتَضَاهُ لَوَجِبَ أن يَكُونَ
الشيءُ مُخَالِفًا لِنَفْسِهِ إذا لَمْ يُوجَدْ فِي وَقْتٍ وَ وُجِدَ فِي غَيْرِهِ. عَلَى أنَّ الأجناسَ
المُخْتَلِفَةَ قد تَشْتَرِكُ فِي كَيْفِيَّةِ الوجودِ، وَ لا يوجبُ ذَلِكَ تَمَائِلَهَا.
فوجبَ صَحَّةُ ما ذَكَرْنَاهُ مِن تَمَائِلِ هَذَيْنِ العِلْمَيْنِ، وَ إن تَعَلَّقَا بِعَالَمَيْنِ.

[فِي بَيَانِ أنَّ الشَّيْءَ الواحدَ لا يَنفِي شَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ غَيْرِ مُتَضَادَّيْنِ]

فإن قيل: وَ ما الدَّلِيلُ عَلَى صَحَّةِ ما ادَّعَيْتُمُوهُ فِي جُمْلَةِ كَلَامِكُمْ؛ مِن أنَّ الشَّيْءَ
الواحدَ لا يَنفِي شَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ غَيْرِ مُتَضَادَّيْنِ؟

قُلْنَا: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أنَّ مِن حَقِّ ما يُنَافِي غَيْرَهُ أن يَخْلُقَهُ عَلَى مَحَلِّهِ، وَ عَلَى
الجُمْلَةِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا، وَ تَحْصُلُ^٢ لَهُ صِفَةٌ بِالْعَكْسِ مِن صِفَةٍ ما نَافَاهُ، فَلَوْ نَفَى
الشَّيْءُ الواحدَ ذَاتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، لَوَجِبَ أن تَكُونَ صِفَتُهُ بِالْعَكْسِ [مِن] صِفَةٍ كُلِّ
واحدٍ مِنْهُمَا، وَ هَذَا يَقْتَضِي كَوْنَ الذَّاتِ عَلَى صِفَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ لِلنَفْسِ، وَ ذَلِكَ

١٧٦

١. فِي الأَصْل: «الحمل»، وَ الأنسب - وَ لَعَلَّ الصَّحِيحَ - ما أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «حُكْمُ المَحَالِّ».

٢. فِي الأَصْل: «يَحْصُلُ».

لا يجوزُ في الذواتِ الْمُخْتَلِفَةِ؛ لِمَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَكُونُ مُتَحَيِّراً بِالْفَاعِلِ.^١

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَوْ نَفَى الْمُخْتَلِفِينَ، لَوَجِبَ أَنْ يَنْفِيَ كُلُّ مُخْتَلِفِينَ حَصَلاً فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ بَعْضٌ مَا خَالَفَهُ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ مَا لَيْسَ لَهُ بَغَيْرِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَمَّا نَفَى الْمِثْلَيْنِ عَلَى الْجَمْعِ، وَالضَّدَيْنِ عَلَى الْبَدَلِ، نَفَى كُلَّ مِثْلَيْنِ وَكُلَّ ضِدَّيْنِ وَلَوْ نَفَى كُلَّ مَا يُخَالَفُهُ لِأَدَّى إِلَى أَنَّ السَّوَادَ يَنْفِي الْبَيَاضَ وَالْحَلَاوَةَ^٢ عَنِ الْمَحَلِّ، وَقَدْ عَلِمْنَا فَسَادَ ذَلِكَ.

وَمِمَّا يَبِينُ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ السَّوَادَ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يُضَادُّ الْبَيَاضَ وَالطَّعْمَ، وَأَنَّهُ [إِنَّمَا يُضَادُّ الْبَيَاضَ وَالْحُمْرَةَ، وَيُضَادُّ بَيَاضَتَيْنِ^٣ وَحُمْرَتَيْنِ، فَيَجِبُ أَنْ نَقْضِيَ^٤ أَنَّهُ إِنَّمَا (لَا) يُضَادُّ^٥ الْبَيَاضَ وَالطَّعْمَ لِأَجْلِ أَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ لَيْسَا بِضِدَّيْنِ، وَنَحْكُمُ بِأَنَّ كُلَّ مُخْتَلِفَيْنِ لَيْسَا بِضِدَّيْنِ يَجْرِيَانِ هَذَا الْمَجْرَى فِي أَنْ شَيْئاً وَاحِداً لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْفِيَهُمَا. وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمْ يَقْتَضِي أَنْ ذَاتَهُ تَعَالَى مُمَائِلَةً لِعُلُومِنَا؛ مِنْ حَيْثُ الْمُشَارَكَةُ فِي التَّعَلُّقِ الْمَخْصُوصِ.

وَذَلِكَ: أَنَّ تَعَلُّقَهُ تَعَالَى بِالْمَعْلُومَاتِ، يُخَالَفُ تَعَلُّقَ الْعُلُومِ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَهُ تَعَلُّقُ الْعَالِمِينَ. وَإِنَّمَا كَانَ يَلْزَمُ ذَلِكَ لَوْ كَانَ التَّعَلُّقُ وَاحِداً؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعِلْمَ وَالْإِرَادَةَ مَعاً

١. تقدّم في ص ٦٦.

٢. في الأصل: «الخلافة». راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ١٢٣.

٣. كذا في الأصل، والأنسب: «بباضتين».

٤. في الأصل: «يقضي»، والمناسب ما أثبتناه بقرينة قوله: «و نحكم».

٥. في الأصل: «وأنه».

٦. في الأصل: «يضاد» بدون «لا»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «أن السواد إذا علمنا أنه

لا يضاد البياض و الطعم».

قد يتعلّقان بحدوث الشيء ولا يتِمّان؛ لا اختلاف التعلّق؟
وليس له أن يقول: ما أنكرتم أن يكون علمه من حيث كان قديماً يخالف علومنا،
أو من حيث يتعلّق بمعلومات كثيرة على التفصيل، وإن شارك علومنا في التعلّق
الذي (٨٥) ذكرتم؟!

وذلك: أن هذا اعتراض على الدليل^١، لما اقتضى الدليل نفسه فساده؛ لأننا قد بينّا
أن اشتراك العلمين في التعلّق المخصوص يقتضي تَمائُلَهُما، وذلك يقتضي
استحالة قَدَمِ علمه أو تعلّقه بمعلومات كثيرة، كما يقتضي استحالة ذلك في علومنا
التي هي مثل ذلك العلم.

١٧٧

على أن هذا يقتضي كَوْنِ علمه مُمَائِلًا لعلومنا ومُخَالِفًا، وذلك مُحَالٌ.
ولا فرق بين هذا الاعتراض، وبين مَنْ قَالَ مِنَ الْمُشَبَّهَةِ إِذَا الزَّمَانُ^٢ أَنْ يَكُونَ
مِثْلًا لَنَا إِذَا كَانَ جَوْهَرًا أَوْ جَسَمًا: إِنَّهُ وَإِنْ كَانَ جَسَمًا، فَمِنْ حَيْثُ كَانَ قَدِيمًا لَا
يَكُونُ مِثْلًا لَنَا.

و الطريق إلى إبطال ذلك هو ما ذكرناه.

[الدليل الخامس]

دليل آخر: ومما يدلّ على ذلك: أن الطريق إلى إثبات العلم^٣، هو تجدد الصفة
على الذات، مع جواز أن لا تتجدّد^٤ والحال واحدة، وهذا الطريق غير مُتَأَتٍّ فيه

١. أي الدليل الرابع المتقدم.

٢. في الأصل: «الزمن».

٣. لهذا الدليل تقريران، وهذا هو التقرير الأول، وسوف يأتي التقرير الثاني فيما بعد.

٤. يريد إثبات العلم بعنوانه معنى قديم مغاير للذات.

٥. في الأصل: «لا يتجدّد».

تعالى. وإثبات معنى لا طريق إلى إثباته يؤدي إلى الجهالات.
فوجب لهذه الجملة القطع على أنه لا يجوز كونه عالماً بعلم، بل لما هو عليه في ذاته.

وهذا الكلام يستعمل على موضعين، لا بد من الدلالة عليهما:
أولهما: أنه لا طريق إلى إثبات العلم سوى ما ذكرناه.^١
والثاني: أن إثبات معنى لا دليل عليه لا يصح.
فأما الدليل على الأول: فهو أنه ليس يجوز أن يدل على الشيء إلا ما له تعلق به، و
إذا لم يدل إلا ما ذكرناه على إثبات العلم^٢، فليس [بعده]^٣ إلا أن يقال: إن الدال على
العلم كونه عالماً، أو صحته وقوع الفعل المحكم؛ لأن غير ما ذكرناه من الصفات و
الأحكام لا تعلق لها بالعلم.
والذي يدل على كونه عالماً لا يدل على العلم؛ لأن^٤ الصفة بمجردها إذا اقتضت
المعنى، لوجب أن تكون كل صفة معللة بمعنى، و يقتضي كذلك وجود ما لا
يتناهى من المعاني.

و أيضاً: فإن الصفة ينقسم في العقل استحقاقها إلى المعنى وإلى غيره؛ فكيف
يقال: إنها لمجردها تقتضي المعنى؟

١. في الدليل الخامس المتقدم آنفاً.
٢. الظاهر زيادة «إلا» في هذه الجملة، لأن مراد المصنف أنه «إذا لم يدل ما ذكرناه من الدليل على إثبات العلم الزائد على الذات...؛ فليس يبقى بعده إلا أن يقال: ...» وذكر دليلين لإثبات العلم الزائد ثم ناقشهما.
٣. في الأصل بدل ما بين المعقوفين كلمة لا تقرأ، وما أثبتناه يستقيم المعنى. ويحتمل أن تقرأ الكلمة: «نجد».
٤. في الأصل: «إن».

و على هذا يَجِبُ أن يُكتفى في إثبات الأكوَانِ بإثباتِ صفةِ الجَوْهرِ وَ تَقْلَهُ في
الْجِهَاتِ، مِنْ غَيْرِ أنْ تُبَيَّنَ كَوْنُهُ مُسْتَحَقًّا لذلِكَ على وَجْهِ مَخْصُوصٍ.

و أَيْضاً لوْ كَانَ كَوْنُهُ عَالِماً يَقْتَضِي وجودَ الْعِلْمِ - و قد ثَبَتَ أنَ الْعِلْمَ يَقْتَضِي كَوْنَ
الذاتِ عَالِمةً - لَوْ جَبَّ أنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرِينَ مُقْتَضِياً لَصَاحِبِهِ.

١٧٨

و أَمَّا الَّذِي لَهُ قُلْنَا: «إِنَّ الْفِعْلَ الْمُحْكَمَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ»، فَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُحْكَمَ
إِنَّمَا يَقَعُ فِي الشَّاهِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ دُونَ أَعْضَائِهَا، فَيَجِبُ [أَنْ يَدُلَّ] عَلَى أَمْرٍ تَخْتَصُّ^١
بِهِ الْجُمْلَةُ، وَ لَيْسَ وَاقِعاً^٢ مِنَ الْعِلْمِ وَ لَا مِنْ مَحَلِّ الْعِلْمِ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ، وَ إِذَا كَانَ وَجُودُ
الْعِلْمِ مَقْصُوراً عَلَى بَعْضِ الْجُمْلَةِ، لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ دَالاً عَلَيْهِ.

و أَيْضاً: فَإِنَّ الْفِعْلَ^٣ دَالٌّ عَلَى أَنَّ مَنْ صَحَّ مِنْهُ يَخْتَصُّ بِمُفَارَقَةٍ لَيْسَتْ لِمَنْ تَعَذَّرَ
مِنْهُ، وَ الْمُفَارَقَاتُ: قَدْ تَكُونُ لِلْمَعَانِي، وَ قَدْ تَكُونُ لْغَيْرِهَا؛ فَكَيْفَ يُجْعَلُ^٤ مَا يَقْتَضِي
الْمُفَارَقَةَ الْمُطْلَقَةَ مُقْتَضِياً لِكَيْفِيَّةِ فِيهَا؟

و أَيْضاً: فَإِنَّ الْفِعْلَ الْمُحْكَمَ إِذَا كَانَ دَالاً عَلَى كَوْنِ مَنْ صَحَّ مِنْهُ عَالِماً، لَمْ يَجْزُ أَنْ
يَدُلَّ مَعَ ذلِكَ عَلَى الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَمْرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مِنْ وَجْهَيْنِ. وَ
إِذَا كَانَ وَجْهُهُ وَاحِداً، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَدُلَّ إِلَّا عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ. وَ لِذلِكَ [يَدُلُّ] الْفِعْلُ
بِمُجَرَّدِهِ عَلَى أَنَّ فَاعِلَهُ قَادِرٌ، وَ بِإِحْكَامِهِ لَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ.

و أَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى الْأَصْلِ (٨٦) الثَّانِي: فَهُوَ أَنَّ الْقَوْلَ بِخِلَافِ ذلِكَ يُوَدِّي: إِلَى كُلِّ

١. فِي الْأَصْلِ: «يَخْتَصُّ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «وَاقِعٌ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «الْعَقْلُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ فِيمَا يَأْتِي: «فَإِنَّ الْفِعْلَ الْمُحْكَمَ إِذَا كَانَ
دَالاً» إِلَى آخِرِهِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «تَجْعَلُ».

جَهَالَةٍ، وَ إِلَى أَنْ يُجَوِّزَ أَنْ يَكُونَ فِي الْجِسْمِ مَعَانٍ كَثِيرَةٌ سِوَى مَا عَقَلْنَاهُ بِالْدَلِيلِ، وَ إِلَى أَنْ لَا يُنْفَى بِالْعَلْلِ وَلَا بِالْأَسْبَابِ وَلَا بِالْتَّضَادِّ بَيْنَ الْمُتَضَادَّاتِ، وَ فَسَادُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ. وَ لَيْسَ هَذَا مِمَّا عَيْنَاهُ عَلَى الْبُعْدَادِيَيْنِ، لَمَّا اسْتَدَلُّوا عَلَى نَفْيِ قَدِيمٍ ثَانٍ، بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ موجوداً لَكَانَ فِي الْفِعْلِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي الْفِعْلِ مَا يَدُلُّ عَلَى ثَانٍ، وَ جَبَّ نَفْيُهُ.

و الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: أَنَّ الْفِعْلَ يَقَعُ بِاخْتِيَارِ الْفَاعِلِ، وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ لَا يَخْتَارَهُ، فَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُحْكَمَ بِنَفْيِ الْعَالِمِ^١ مِنْ حَيْثُ انْتَفَى الْفِعْلُ. وَ الْعِلْمُ مُوجِبٌ لَكَوْنِ الذَّاتِ عَالِمَةً، وَ إِثْبَاتُهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا يَصْدُرُّ عَنْهُ مِنَ الصِّفَةِ أَوْ الْحُكْمِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْفَكَّ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِاخْتِيَارٍ مُخْتَارٍ. فَمَتَى فَقَدْنَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَ جَبَّ الْقَضَاءُ بِنَفْيِهِ.

وَ قَدْ تَرْتَّبَ هَذَا الدَّلِيلُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ^٢، فَيُقَالُ: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ تَجَدُّدَ الصِّفَةِ مَعَ جَوَازِ أَنْ لَا تَتَجَدَّدَ وَ الْحَالُ وَاحِدَةٌ، دَلَالَةٌ عَلَى إِثْبَاتِ الْمَعْنَى. وَ لَيْسَ يَجُوزُ ثُبُوتُ الْمَعْنَى مَعَ نَقِيضِ الشَّرْطِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْدَحُ فِي كَوْنِهِ شَرْطاً فِي الدَّلَالَةِ.

يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ وَجُوبَ وَقُوعِ تَصَرُّفِ الْإِنْسَانِ بِحَسَبِ قَصْدِهِ وَ دَوَاعِيهِ، [وَ] وَجُوبَ انْتِفَائِهِ بِحَسَبِ كَرَاهَتِهِ وَ صَوَارِفِهِ، لَمَّا دَلَّ عَلَى احتِيَاجِهِ إِلَيْهِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ تُثَبَّتَ^٣ مُحْدَثاً لِفِعْلٍ يَجِبُ وَقُوعُهُ عِنْدَ كَرَاهَتِهِ، وَ انْتِفَاؤُهُ عِنْدَ قَصْدِهِ. وَ إِنَّمَا لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ شَرْطاً فِي الدَّلَالَةِ، فَلَمْ يُمَكِّنْ ثُبُوتُ الْمَدْلُولِ مَعَ نَقِيضِهِ. وَ إِذَا وَجَبَ كَوْنُهُ تَعَالَى عَالِماً فِي كُلِّ حَالٍ، ثَبَتَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بِمَعْنَى.

١. فِي الْأَصْلِ: «الْعَادِلُ»، وَ لَا مُحْصَلٌ لَهُ.

٢. هَذَا هُوَ التَّقْرِيرُ الثَّانِي لِلدَّلِيلِ الْخَامِسِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «يُثَبَّتُ».

و ليس هذا الذي ذكرناه منعاً من إثبات المدلول مع فقد الدلالة، وإنما منعاً من إثبات المدلول مع نقيض الشرط في الدلالة؛ ألا ترى أننا ثبتت تصرفنا محتاجاً إلينا، ومحدثاً بنا؛ من حيث وقع بحسب قصودنا، وانتفى بحسب صوارفنا وكرهاتنا؟ ولا يمتنع إثبات فعل لا يتأتى هذا المعنى فيه، وهو فعل الساهي، إذا كان بدليل آخر. ولا يجوز قياساً على ذلك أن يثبت الفعل لمن يجب انتفاؤه و صوارفه. والفرق بين^١ الأمرين هو ما ذكرناه؛ من أن ذلك إثبات المدلول مع نقيض الشرط في الدلالة. وهذه الدلالة^٢ على الوجهين اللذين رتبناهما^٣ معاً، تدل^٤ على أنه تعالى لا يجوز أن يكون قادراً بقدره، ولا حياً بحياة، ولا قديماً بقدم.

[الدليل السادس]

دليل آخر: ومما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون على هذه الأحوال لمعان قديمة، أن القول بذلك يؤدي إلى إثبات ذاتين، بل ذوات يستحيل^٥ وجود كل واحدة منها دون الأخرى، وذلك محال؛ لأنه يقتضي تجويز معان زائدة على ما قد عقلناه، ونُدعي أن بعضها يفارق بعضها.

[الدليل السابع]

دليل آخر: ومما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون عالماً بعلم قديم أن القول بذلك يؤدي إلى أحد أمور كلها فاسدة:

١. في الأصل: «بأن».
٢. أي الدليل الخامس.
٣. في الأصل: «رتبناها».
٤. في الأصل: «يدل».
٥. في الأصل: «تستحيل».

منها: أن يَكُونَ عالِماً بمعلوم واحد، أو معلوماتٍ مُنْخَصِرَةٍ.

ومنها: أن يَكُونَ عالِماً بمعلوم لا نهاية له.^١

ومنها: أن يَكُونَ عِلْمُهُ مُتَعَلِّقاً بمعلوماتٍ لا تَنْتَاهِي على سبيل التفصيل.

١٨٠

فإن قيل: دُلُّوا على فسادِ القسم الأخير.

قلنا: قد ثَبَّتَ أَنَّهُ لا مَعْلوماتٍ إِلَّا وَ يَصِحُّ أن يُعْلَمَ أَحَدُهَا^٢ دُونَ الْآخِرِ، وإن لَمْ يُعْلَمِ الْآخَرُ. وَ هذا الْحُكْمُ مَعْلُومٌ فِي أَكْثَرِ الْمَعْلوماتِ باضْطِرَارٍ؛ كَالْعِلْمِ بِزَيْدٍ وَ عَمْرٍو وَ مَا أَشْبَهَهُمَا (٨٧) مِنَ الْمَعْلوماتِ. كَمَا نَعْلَمُ ضَرُورَةً فِي أَكْثَرِ الْأَجْسامِ أَنَّا نَجُوزُ أن نُحَرِّكَ بَعْضَهَا مَعَ سُكُونِ بَعْضٍ، وَ مَا لا يُعْلَمُ ذَلِكَ فِيهِ مِنَ الْمَعْلوماتِ باضْطِرَارٍ، وَ يَشْتَبِهُ أَمْرُهُ، نَحْمِلُهُ بِالِاسْتِدْلالِ على ما عِلْمَانِهِ فِي الْحُكْمِ؛ لَأَنَّا إِذَا تَأَمَّلْنَا حَالِ الْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِأَحَدِ الْمَعْلُومِينَ، وَوَجَدْنَاهُ مُخَالَفاً لِلْمُتَعَلِّقِ، وَجَبَ أن نَحْكُمَ بِأَنَّ الْعِلْمَ الْوَاحِدَ لو تَعَلَّقَ بِمَعْلُومَيْنِ على التفصيلِ، لَكَانَ مُخْتَلِفاً^٣ فِي نَفْسِهِ؛ لِاخْتِصاصِهِ بِصِفَتَيْنِ اقْتَضَتْما اخْتِلَافَ الْعِلْمَيْنِ.

وَ لَيْسَ يَلْزَمُ على هذا أن تَكُونَ^٤ الْقُدْرَةُ مُخْتَلِفَةً فِي نَفْسِهَا؛ لِتَعَلُّقِهَا بِمَقْدوراتٍ كَثِيرَةٍ.

وَ ذَلِكَ: أَنَّهُ لا شَيْءَ مِنَ الْقَدَرِ يَخْتَصُّ بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ، بَلِ الْجَمِيعُ يَتَعَلَّقُ بِالْكَثِيرِ مِنَ الْمَقْدوراتِ، فَلَمْ يَقْتَضِ ذَلِكَ فِي الْقَدَرِ اخْتِلَافاً، وَ إن ثَبَّتَ بَعْضُهَا بِصِفَةٍ مَا خَالَفَهُ. وَ قد ثَبَّتَ أَنَّ فِي الْعُلُومِ ما يَخْتَصُّ بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ، وَ أَنَّهُ يُخَالَفُ ما تَعَلَّقَ

١. في الأصل: «لا نهاية لها».

٢. في الأصل: «أحدهما».

٣. في الأصل: «مخالفاً».

٤. في الأصل: «يكون».

بمعلوم آخر، فافترق الأمران.

ومما يدل على فساد تعلّق العلم الواحد بأكثر من المعلوم الواحد على التفصيل^١ أنه لو تعلّق بمعلومين، لوجب إذا طرأ جهل يتعلّق بأحد المعلومين دون الآخر، أن ينتفي من وجه دون آخر، وذلك باطل.

فإن قيل: هذا يلزمكم في القدرة؛ إذ^٢ قد يطرأ العجز عليها^٣ مع تعلّقه بأحد مقدوراتها. ولئن جاز لكم أن تدعوا أن العجز لا يتعلّق إلا بجميع ما تتعلّق به القدرة، قيل: الجهل الذي قدرتموه مثله، و يبطل استدلالكم.

قلنا: القدرة لو اختصّت بمقدور واحد بطل حكمها، وكان من أوجب له حال القادر، لا يجد فرقاً بينه وبين المضطرّ، فلا بد من أن تتعلّق بالكثير من المقدور. والعجز إذا كان ضدّاً لها، فحكمه في التعلّق حكمها. وهذا لا يمكن أن يدعى في العلم حتّى يقال: إنه لا يتميّز من غيره متى تعلّق بمعلوم واحد، وإنه واجب فيه التعلّق بأكثر من معلوم؛ فإذاً لا يجب في الجهل المضادّ له أن يتعلّق بأكثر من مجهول واحد، وصحّ التقدير الذي ذكرناه واستقام الاستدلال.

١٨١

ومما يدل على ذلك: أن العلم لو تعلّق بأكثر من معلوم واحد مفصلاً، لم يقف على عددٍ محصور، ولا حدّ معين، وكان يجب أن يتعلّق بما لا يتناهى من المعلومات؛ لأنه لا حاصر ولا مخصّص. وهذا يقتضي أن يكون كلّ عالمٍ منّا عالمياً بكلّ شيء، ويجب أن يكون الصبيّ الصغير عالمياً بجميع ما يعلمه القديم تعالى. وإذا علمنا استحالة ذلك في علومنا، علمنا استحالته في كلّ عالم؛ لأنه إنّما

١. بعد أن قدّم المصنّف مقدّمة، شرع في إبطال القسم الثالث المتقدّم.

٢. في الأصل: «إذا».

٣. في الأصل: «عليهما».

وجب لعلومنا هذا الحكم مع اختلافها؛ لكونها علوماً... يرجع^١ إلى أنها من قبيل الاعتقادات. ولا يمكن أن يعلّق ذلك بالحدوث؛ لأنّ الحدث لا تأثير له في التعلّق. على أنّ ما بيناه من قبل، من كون ما يتعلّق بمعلومين من العلوم مختلفاً في نفسه، يقتضي على كلّ علم بهذا الحكم.

ولأنّه لو جاز في الغائب إثبات علم يتعلّق بأكثر من معلوم واحد على التفصيل، لوجب أن يكون مثلاً لعلومنا ومخالفاً لها، وذلك محال.

ومما قيل في ذلك أيضاً: أنّه لو جاز في الغائب إثبات علم واحد بصفة علمين من علومنا مختلفين، جاز إثباته بصفة العلم والقدرة؛ لأنّ اختلاف العلمين بالمعلومين في الشاهد، كاختلاف العلم والقدرة، وهذا يؤدّيهم إلى الاستغناء بالعلم عن سائر المعاني التي يثبتونها.^٢

فأمّا القسمين اللذان ذكرناهما في (٨٨) صدر الدليل فظاهراً^٣ الفساد؛ لأنّ وجود ما لا يتناهى قد بينّا - فيما مضى من الباب - فساداً^٤ [و] استحالة^٥، ودلّلنا على أنّ ما حصّره الوجود لا يكون إلّا متناهياً.

وأما كونه تعالى عالماً بمعلوم واحد، أو معلومات منحصرة ففاسداً أيضاً؛ لأنّه قد فعل أفعالاً محكمة تدلّ^٦ على أنّه عالم بها أجمع، وخلق فينا العلوم الضرورية، وتلك

١. في الأصل: «لكونها علوماً ولا من يرجع»، ولا محصل له، والظاهر أنّ في النسخة سقطاً.

٢. في الأصل: «يثبتوها»، وهو خطأ؛ لعدم الدليل على حذف نون الإعراب.

٣. في الأصل: «فظاهراً».

٤. تقدّم في ص ٩٣.

٥. في الأصل: «فساد استحالة»، ولا محصل له.

٦. في الأصل: «يدلّ».

الاعتقادات لا تكون^١ علوماً إلا من فعل العالمِ بمتعلقاتها، وهذا يدل على أنه^٢ تعالى عالمٌ بأكثر من معلوم واحدٍ.

والذي يبطل كونه عالماً بمحسورات: أن ما عدا تلك المعلومات لا تخلو من أن تكون: يصح أن يعلمها، أو لا يصح. فإن لم يصح أن يعلمها، بطل كونها معلومات في نفوسها؛ لأن المعلوم في نفسه لا يختص في صحة^٣ كونه معلوماً بعالمٍ دون عالمٍ.

١٨٢

وإن صح أن يعلم ما عدا تلك المعلومات، لم يخل من أن: يعلمها لنفسه، أو بعلمٍ معدومٍ، أو قديمٍ، أو محدثٍ.

فإن كان يعلمها لنفسه، فيجب أن يكون عالماً بكل المعلومات لنفسه؛ لأن ما هو عليه في ذاته: ليس بأن يقتضي كونه عالماً ببعض ما يصح أن يعلمه، بأولى من أن يقتضي كونه عالماً بالكل؛ ألا ترى أن القدرة لما كانت لما هي عليه تتعلق^٤ بالمقدور، وجب تعلقها بكل ما يصح أن تتعلق [به]؟

ولا يجوز أن يعلم ذلك بعلمٍ معدومٍ؛ لما مضى في الكتاب^٥.
ولا بعلمٍ قديمٍ؛ لأنه يوجب وجود ما لا يتناهى، من حيث كانت المعلومات لا تتناهى.

١. في الأصل: «لا يكون».

٢. في الأصل: «أن».

٣. في الأصل - بعد قوله: «صحة» - بياض، وفي وسطه شيء غير مقروء، والظاهر أن عدمه لا يخل بالمعنى.

٤. في الأصل: «يتعلق»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «القدرة». وهكذا الكلام في قوله رحمه الله: «أن تتعلق».

٥. تقدم في ص ٢٥٥.

ولا يجوز أن يعلم ذلك بعلومٍ مُحدثة؛ لأنه يوجب^١ أيضاً وجود ما لا يتناهى من العلوم المُحدثة.

ولأن تلك العلوم يجب أن تكون من فعله، وليس يجوز أن تقع مُتولدة عن النظر؛ لأن النظر لا يكون إلا في دليل. وليس [على] ما يحدث في المستقبل دليل عقلي؛ لفقد التعليق الذي لا بد من أن يكون مُراعى فيما تدل^٢ عليه الأدلة. ولا يمكن أن يقال: إنه يقع علماً، لعلمه بأنه كان ناظراً؛ لأن ذلك مبني على أنه بالنظر يحصل العلم بالحوادث المُستقبلية، وقد بينا أن ذلك لا يمكن أن يكون عليه دليل عقلي.

فلم يبق وجهٌ يجوز أن يكون جهةً لوقوع العلم علماً، إلا كون الفاعل عالماً بالمُعْتَد، وذلك مما الكلام مفروض على انتفائه؛ لأننا [إنما نتكلم على أنه لا يعلم^٣] باقي المعلومات إلا بعلمٍ مُحدث. وهذه جملة كافية.

[الدليل الثامن]

دليل آخر: ومما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون قادراً بقُدرة قديمة أن قدرته كان يجب أن تكون موجودة لا في محل حتى تتعلق به؛ لأن وجودها فيه يستحيل، ووجودها في محل لا حياة فيه كذلك، ووجودها

١. في الأصل: «وجب»، والصحيح ما أثبتناه، بقرينة قوله قبل قليل: «لأنه يوجب وجود ما لا يتناهى».

٢. في الأصل: «يدل».

٣. في الأصل: «إنما يتكلم على أنه لا يتكلم على أنه لا يعلم لا بعلم». وهو مضطرب، وفيه تكرار، والصحيح ما أثبتناه.

٤. في الأصل: «فوجودها»، والصحيح ما أثبتناه؛ لأنه لا معنى للتفريع هنا على ما سبق.

في محلٍّ مع الحياة يَقْتَضِي تَعَلُّقَهَا بِمَنْ تِلْكَ الْحَيَاةُ حَيَاةً لَهُ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْكِتَابِ. وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مِنْ حُكْمِ الْقُدْرَةِ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى صَحَّةِ الْفِعْلِ بِهَا، اسْتِعْمَالِ مَحَلِّهَا فِي الْفِعْلِ. وَ ذَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ بِهَا إِلَّا بَأَنْ يُبْتَدَأَ هُوَ أَوْ مَا [هُوَ] سَبَبُهُ فِي مَحَلِّهَا، وَ مَتَى وَجِدْتَ لَا فِي مَحَلٍّ، بَطَلَ حُكْمُهَا، وَ لَمْ يَصِحَّ الْفِعْلُ بِهَا.

[الدليل التاسع]

دَلِيلٌ آخَرُ: وَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً، أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا - فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكِتَابِ - أَنَّ قُدْرَتَنَا مَعَ اخْتِلَافِهَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا الْأَجْسَامُ وَالْأَلْوَانُ وَ مَا أَشَبَّهُهُمَا مِنْ الْأَنْسَاءِ الْمَخْصُوصَةِ، وَ بَيَّنَّا أَنَّ اخْتِلَافَ الْقُدْرِ (٨٩) لَا يَقْتَضِي اخْتِلَافَ الْمَقْدُورَاتِ، وَأَنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ قُدْرَةٍ أَنْ يُقَدَّرَ بِهَا عَلَى كُلِّ جَنْسٍ يُقَدَّرُ بِغَيْرِهَا^١ عَلَيْهِ، وَأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ يَجِبُ فِي الْقُدْرِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ قُدْرًا وَ يَصِحُّ الْفِعْلُ بِهَا. وَ هَذَا يَقْتَضِي تَعَدُّرَ الْأَجْسَامِ وَالْأَلْوَانِ عَلَيْهِ تَعَالَى، لَوْ كَانَ قَادِرًا بِقُدْرَةٍ. وَ فِي عِلْمِنَا أَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الْفَاعِلُ لَهَا دَلَالَةً عَلَى نَفْيِ كَوْنِهِ قَادِرًا بِقُدْرَةٍ.

[الدليل العاشر]

دَلِيلٌ آخَرُ: وَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ حَيًّا بِحَيَاةٍ قَدِيمَةٍ: مَا قَدْ بَيَّنَّاهُ مِنْ اعْتِبَارِ حُكْمِ الْحَيَاةِ وَ تَأْثِيرِهَا فِي الْمَحَلِّ، وَ أَنَّ وَجُودَهَا فِي غَيْرِ مَحَلٍّ مُسْتَحِيلٌ. وَ الْحَيَاةُ الْقَدِيمَةُ لَوْ كَانَتْ ثَابِتَةً لَمْ يَجْزِ حُلُولُهَا الْمَحَلِّ، وَ إِنَّمَا كَانَتْ تَوْجَدُ لَا فِي مَحَلٍّ، وَ ذَلِكَ بَاطِلٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.



١. فِي الْأَصْلِ: «لِغَيْرِهَا»، وَ قَوْلُهُ: «أَنْ يُقَدَّرَ بِهَا» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

[٦]

فَصْلُ

في الإشارة إلى قَوِيَّ شُبْهِه أصحاب الذات [و] الصفات والكلام عليها

[فقد تَعَلَّقَ هؤلاءِ بأشياء]

- [١.] منها: قولهم: لو كَانَ عَالِمًا لِدَاثِهِ، وَجَبَ^١ أَنْ تَكُونَ^٢ ذَاتُهُ عِلْمًا، وَإِذَا^٣ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا لِدَاثِهِ فَهُوَ عَالِمٌ بِعِلْمٍ.
- [٢.] وَمِنْهَا: أَنْ كَوْنَهُ عَالِمًا أَوْ^٤ قَادِرًا إِذَا رَجَعَ إِلَى ذَاتِهِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى كُلِّ مَا يَعْلَمُهُ.

- [٣.] وَمِنْهَا: أَنَّ الْفَعْلَ الْمُحَكَّمَّ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْفَاعِلِ عَالِمًا.
- [٤.] وَمِنْهَا: أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ الْعَالِمَ عَالِمٌ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ عِلْمًا بِذَاتِهِ، [أَوْ عِلْمًا بِعِلْمِهِ، وَلَوْ كَانَ عِلْمًا بِذَاتِهِ]^٥ لَكَانَ^٦ الْجَهْلُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ جَهْلًا بِذَاتِهِ، وَلَوْ جَبَ فِي كُلِّ مَنْ عِلْمَ ذَاتِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ عَالِمًا. وَفَسَادُ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهُ عِلْمٌ بِعِلْمِهِ.
- [٥.] وَمِنْهَا: أَنْ قَوْلَهُمْ: إِنَّ وَصْفَنَا الْعَالِمَ بِأَنَّهُ عَالِمٌ اسْتِقْطَاقٌ مِنَ الْعِلْمِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى نَفْيِهِ مَعَ إِثْبَاتِ الْعَالِمِ عَالِمًا.

١. في الأصل: «أوجب»، والصحيح ما أثبتناه؛ بقرينة قوله بعد قليل: «وجب أن يكون قادرًا».

٢. في الأصل: «يكون».

٣. في الأصل: «أو إذا»، ولا محصل له في المقام.

٤. كذا في الأصل، ولعل الأنسب: «وقادرًا».

٥. ما بين المعقوفين منّا، وبه يرتفع اضطراب العبارة، وقد استفدناه ممّا يأتي من المباحث.

٦. في الأصل: «كان»، والصحيح ما أثبتناه بعد ما أثبتناه بين المعقوفين.

[٦]. ومنها: أَنْ وَصَفْنَا الْعَالِمَ بِأَنَّهُ عَالِمٌ إِبْثَابٌ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِبْثَابًا لِدَاتِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِبْثَابًا لِعِلْمِهِ.

[٧]. ومنها: أَنَّهُ قَدْ يَحْسُنُ أَنْ يَأْمُرَ أَحَدُنَا [غَيْرَهُ] بِأَنْ يَعْلَمَ وَيَمْدَحَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْأَمْرُ وَالْمَدْحُ إِلَّا لِمَعْنَى يَفْعَلُهُ، وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ فِينَا حُمِلَ الْغَائِبُ عَلَيْهِ. عَلَى أَنَّ مُتَعَلَّقَ الْأَمْرِ - إِذَا كَانَ - هُوَ الْمَعْنَى، وَكَذَلِكَ الْخَبَرُ^١ وَالِدَّلَالَةُ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الشُّبْهَةِ الْأُولَى:

أَنَّهُ إِنَّمَا^٢ كَانَ يَلْزَمُنَا أَنْ تَكُونَ^٣ ذَاتُهُ عِلْمًا، لَوْ جَعَلْنَا كَوْنَهُ عَالِمًا مُوجِبًا عَنِ الذَّاتِ عَلَى التَّحْقِيقِ؛ وَكَمَا تَوْجِبُ^٤ الْعِلَّةُ الْمَعْلُولَ. وَهَذَا لَمْ تُرَدِّهِ^٥ وَلَا هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ كَلَامِنَا.

وَمَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ لِنَفْسِهِ»، أَنَّهُ اخْتَصَّ بِهَذِهِ الصِّفَةِ عَلَى وَجْهِ بَأَنِّ بِهَا مِنْ سَائِرِ الْعَالَمِينَ، وَأَنَّهُ اسْتَعْنَى فِيهَا عَنْ مَعْنَى. وَإِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى النَّفْسِ لَيْسَ يُفِيدُ التَّعْلِيلَ، وَإِنَّمَا يُفِيدُ غَايَةَ التَّخْصِصِ وَالتَّمْيِيزِ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ أَهْلِ اللَّغَةِ: «فَعَلَّ زَيْدٌ كَذَا بِنَفْسِهِ» إِذَا أَرَادُوا التَّأَكِيدَ فِي الْإِخْتِصَاصِ.

١. اي «فكذلك».

٢. تقرأ هذه الكلمة في الأصل: «الحذر»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة ما سوف يأتي في نهاية الجواب عن الشبهة السابعة.

٣. في الأصل: «لما» بدل «إنما».

٤. في الأصل: «أَنْ كُنْ».

٥. في الأصل: «يوجب».

٦. في الأصل: «لم يرد».

٧. في الأصل: «أو».

على أن السوادَ لما كانَ سَوَاداً^١ لنفسه، كانتَ نفسه سَوَاداً، فكذلكَ^٢ يَجِبُ في العالمِ لنفسه أن تكونَ^٣ ذاته عالِمةً، وهكذا نقول [في القدرة والحياة]^٤.

و الجواب عن الشبهة الثانية:

أن وصفه بأنه «عالِمٌ» و «قادرٌ»، وإن رَجَعَ إلى ذاتٍ واحدةٍ، فالفائدة فيه مُخْتَلِفَةٌ، وإذا اختلفت وجبَ أن يُراعَى ما يصحُّ فيه.

و قولنا: «موجودةٌ» و «قدرةٌ» يَرِجُ إلى ذاتٍ واحدةٍ، فإن^٥ تَعَلَّقَتْ موجِبَةٌ [فقد تَعَلَّقَتْ مِنْ حَيْثُ^٦ كانتَ قُدْرَةً، و لم تَتَعَلَّقْ مِنْ حَيْثُ كانتَ موجودةً؛ لاختلافِ الفائدةِ. و الحيُّ منّا قادرٌ^٧ على كُلِّ ما كانَ عالِماً به.

و الجواب عن الشبهة (٩٠) الثالثة:

[١]. أنا قد بينّا فيما تقدّم أن الفعلَ المُحَكَّم لا يَدُلُّ على العِلْمِ^٨، و أنه إنمّا يَدُلُّ على كونِ فاعله مُفَارِقاً لِمَا يَتَعَدَّرُ ذلكَ منه. و أن المُفَارَقَاتِ قد تَخْتَلِفُ فَتَكُونُ تَارَةً للمعاني، و تَارَةً لغيرِها. فإذا عَلِمنا في أَحَدِنَا أن المُفَارَقَةَ إنمّا حَصَلَتْ له عن معنَى

١. في الأصل: «سواد».

٢. في الأصل: «فلذلك»، و الصحيح ما أثبتناه؛ فإن الغرض ذكر النظر، لا التعليل.

٣. في الأصل: «يكون».

٤. ما بين المعقوفين منّا، و به يستقيم المعنى.

٥. في الأصل: «و إن تَعَلَّقَتْ موجبة كانت»، و الصحيح ما أثبتناه؛ للتفريع على ما سبق.

٦. ما بين المعقوفين أضفناه بقرينة ما بعده.

٧. في الأصل: + «عالِم»، و هو زائد بشهادة ذيل العبارة.

٨. تقدّم في ص ٣١٨.

٩. في الأصل: «لما».

بدليلٍ يَخْتَصُّهُ^١، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَثْبُتَ المعنى في كُلِّ مَوْضِعٍ حَصَلَتْ فِيهِ الْمُفَارَقَةُ؛ لِأَنَّ اشْتِرَاكَ الْمَوْصُوفَيْنِ فِي الصِّفَةِ لَا يَمْتَنِعُ، وَإِنْ اسْتَحَقَّهَا أَحَدُهُمَا لِعِلَّةٍ وَالْآخَرُ لَا لِعِلَّةٍ، بَعْدَ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي كَيْفِيَّةِ الاسْتِحْقَاقِ، وَلِهَذَا كَانَ الْمَوْجُودُ مِنَّا مَوْجُوداً بِفَاعِلٍ، وَهُوَ تَعَالَى مَوْجُودٌ لِنَفْسِهِ.

[٢]. عَلَى أَنَّ مَنْ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِعِلْمٍ، قِيَاساً عَلَى الْعَالِمِ مِنَّا، مِنْ حَيْثُ شَارَكَهُ فِي مُطْلَقِ الصِّفَةِ، مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةٍ لِكَيْفِيَّةِ الاسْتِحْقَاقِ، وَلَا الْوَجْهَ الَّذِي مِنْهُ ثَبَّتَ الْعِلْمَ لِأَحَدِنَا، يَلْزَمُهُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ تَعَالَى مُحَدَّثاً وَغَيْراً لَهُ، وَأَنْ يَكُونَ لَهُ عِلْمٌ مُفَرَّدٌ بِكُلِّ مَعْلُومٍ، كَمَا أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ فِي الْعَالِمِ مِنَّا، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَكُونَ مُشَارِكاً لِلْعَالِمِ مِنَّا فِي الْجَسَمِيَّةِ وَالْبَنِيَّةِ، وَسَائِرِ مَا لَا يَكُونُ عَالِماً^٢ إِلَّا مَعَ حُصُولِهِ. وَمَتَى امْتَنَعَ مِنَ التَّزَامِ ذَلِكَ بِوَجْهِ، حَصَلَ بَعَيْنُهُ الْعِلَّةُ فِي الْامْتِنَاعِ عَنْ كَوْنِهِ عَالِماً بِعِلْمٍ، وَحَمَلَهُ عَلَى أَحْوَالِ الْعَالَمِينَ مِنَّا.

وَالْجَوَابُ عَنِ الشُّبْهَةِ الرَّابِعَةِ:

أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ الْعَالِمَ عَالِمٌ، هُوَ عِلْمٌ بِكَوْنِهِ عَلَى حَالٍ مَخْصُوصَةٍ، وَلَيْسَ يَتَعَلَّقُ بِمُجَرَّدِ الذَّاتِ، وَلَا بِمَعْنَى فِيهَا، عَلَى مَا بَنَوْنَا عَلَيْهِ السُّؤَالَ.

فَإِنْ قِيلَ: دُلُّوا عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ بِكَوْنِهِ عَالِماً حَالاً^٣، ثُمَّ دُلُّوا عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّهُ عَالِمٌ يَتَعَلَّقُ بِكَوْنِهِ عَلَيْهَا.

قُلْنَا: الدَّلِيلُ عَلَى الْفَصْلِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْفِعْلَ الْمُحْكَمَ إِذَا صَحَّ مِنْ زَيْدٍ وَتَعَذَّرَ عَلَى

١. فِي الْأَصْلِ: «تَخْتَصُّهُ».

٢. اسْمُ «يَكُونُ»، ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى «الْعَالِمِ مِنَّا».

٣. فِي الْأَصْلِ: «حَالاً».

عَمِرُوا، فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ دَالًّا عَلَى اخْتِصَاصِ مَنْ صَحَّ [مِنْهُ] بِأَمْرِ فَارَقَ بِهِ مَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ. وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَمْرُ مُخْتَصًّا بِمَنْ^١ صَحَّ مِنْهُ الْفِعْلُ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ دُونَ أَبْعَاضِهَا، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمُحَكَّمُ دَالًّا عَلَى اخْتِصَاصِ الْجُمْلَةِ بِحَالٍ.

وَلَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْفِعْلَ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي بِهِ كَانَ أَحَدُنَا عَالِمًا^٢، وَإِنْ الْمُفَارَقَةُ إِلَى ذَلِكَ تَرْجِعُ^٣؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فَسَادَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ مِنْ وَجُوهِ.

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ: أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا امْتِنَاعَ وَجُودِ عِلْمٍ فِي جُزْءٍ مِنْ قَلْبِ زَيْدٍ، وَوَجُودِ جَهْلٍ يَضَادُّ ذَلِكَ الْعِلْمَ فِي جُزْءٍ آخَرَ مِنْ قَلْبِهِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْعِلْمُ يَوْجِبُ لِلْجُمْلَةِ^٤ حَالًا، لَمَا وَجَبَ ذَلِكَ. كَمَا لَمْ يَسْتَحِلْ وَجُودُ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ فِي جُزْءَيْنِ مِنْ قَلْبِهِ، لَمَّا لَمْ يُوجِبَا لِلْجُمْلَةِ حَالَتَيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ^٥.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ بِهِ عَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي^٦ - وَهُوَ أَنَّ الْعِلْمَ^٧ بَأَنَّهُ عَالِمٌ يَتَعَلَّقُ بِكَوْنِهِ عَلَى حَالٍ مَخْصُوصَةٍ - فَهُوَ^٨ أَنَّ أَحَدَنَا يَجِدُ نَفْسَهُ مُعْتَقِدًا بِاضْطِرَارٍّ، وَيَتَأَمَّلُ حَالَهُ فِي سُكُونِ نَفْسِهِ إِلَى الْمُعْتَقَدِ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ عَالِمٌ. وَمَا يَجِدُ نَفْسَهُ عَلَيْهِ هُوَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الْحَالِ الرَّاجِعَةِ إِلَيْهِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «لِمَنْ».

٢. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِي الْعِبَارَةِ سَقْطًا.

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَرْجِعُ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «الْجُمْلَةُ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «لَمْ يَوْجِبَا لِلْجُمْلَةِ حَالَيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «مُتَضَادَّتَيْنِ».

٦. يَرِيدُ «الْفَصْلَ الثَّانِي».

٧. فِي الْأَصْلِ: «الْعَالِمُ»، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ السَّيِّدُ الْمُصَنِّفُ قُبِيلَ هَذَا.

٨. فِي الْأَصْلِ: «وَهُوَ».

ولا يُمكنُ أن يُقال: إنَّ ذلكَ يتعلَّقُ بالعلمِ الحالِّ في قلبه.

على أنَّ حُكْمَ ذلكَ العلمِ من حيثِ حَلِّ قلبه، حُكْمٌ سائرِ المعانيِ الحالَّةِ؛ من سوادٍ وبياضٍ وغيرِهما، وإن خالفَ العلمُ هذهَ المعانيِ من حيثِ كانَ موجباً للجُمْلَةِ حالاً.

فثبتَ بذلكَ أنَّ علمه تعلقَ بما هو عليه من الحالِ، وهذا يقتضي أنَّ معلومَ العلمِ بأنَّ العالمَ عالمٌ في كُلِّ موضعٍ، كونه على هذه الحالِ المخصوصة؛ لأنَّ معلومَ العلمِ لا يَخْتَلِفُ باختلافِ (٩١) العالمينَ.

ومما يدلُّ على ذلك: أنَّ العلمَ يتعلَّقُ بالمعلومِ على حدِّ تعلقِ الدَّلالةِ، وقد بيَّنا^٢ أنَّ الفعلَ المُحكَّمِ إنَّما يدلُّ على كَوْنٍ من صَحَّ منه على حالٍ مخصوصةٍ، وأنَّه^٣ لا يدلُّ على العلمِ، فيجبُ أن يكونَ العلمُ بأنَّه عالمٌ مطابقاً^٤ لهذا الوجهِ؛ لوقوعِ العلمِ مَوْقِعَ الدَّلالةِ في هذا البابِ.

ويدلُّ أيضاً على ذلك: أنَّ العلمَ بأنَّ العالمَ عالمٌ، لا يخلو من أن يكونَ: مُتعلِّقاً بعِلْمِهِ، أو مُتعلِّقاً بأنَّه على حالٍ مخصوصةٍ، أو مُتعلِّقاً بمُجرَّدِ ذاته.^٥

وليسَ يجوزُ أن يكونَ مُتعلِّقاً بعِلْمِهِ؛ لِما تقدَّم^٦ مِن أنا نَسْتَدِلُّ وَتَوَصَّلُ إلى كونه عالِماً بالفعلِ المُحكَّمِ الذي يَقَعُ مِنَ الجُمْلَةِ دونَ أبعاضِها، فيجبُ أن يكونَ

١. كذا في الأصل، والظاهر أنَّ في العبارة سقطاً.

٢. تقدَّم في الفصل الأول الأنف الذكر.

٣. في الأصل: «إنَّما»، والأنسب ما أثبتناه عطفاً على «أنَّ الفعل المُحكَّم».

٤. في الأصل: «مطابق»، والصحيح ما أثبتناه، وهو خبر «يكون».

٥. فهذه ثلاثة شقوق، والثاني هو المطلوب.

٦. تقدَّم في الفصل الأول الأنف الذكر.

دالاً على اختصاص الجملة بما ليس لمن يتعدّر^١ ذلك عليه. وليس الفعل واقعاً من العلم، ولا من محله، ولا تعلق بينه وبين الفعل المحكم الذي به يستدل ومن جهته يعلم. وإذا لم يدلّ الفعل على العلم، فكذلك العلم بأنه عالم لا يتعلّق بالعلم؛ لوجوب تطابق الأمرين.

وأيضاً: فكيف يكون العلم بأنه عالم متعلّقاً بالعلم، وقد يعلمه^٢ عالماً من لا يعلم علمه؛ لا على جملة ولا على تفصيل، كالنظام^٣، وجميع من نفى الأعراس؟

وليس لأحد أن يقول: مثل هذا يلزمكم إذا قلتم: إن العلم بأن الأسود أسود علم بسواده.

١. في الأصل بدل «يتعدّر» كلمة لعلها تُقرأ: «نقدر»، وما أثبتناه هو مقتضى السياق.

٢. في الأصل: «نعلمه».

٣. أبو إسحاق، إبراهيم بن سيار النظام، البصري، المتكلم، من رؤوس المعتزلة ومنظريها وهو الذي عبّر عنه الشيخ المفيد بـ «إمام المعتزلة وشيخها»، فالرجل أشهر من أن يُعرف. ولد بالبصرة حدود سنة ١٦٠ هـ، ودرس عند أبي هذيل العلاف، فصاغ نظامه الفكري على مذهب معتزلة البصرة، ثم هاجر إلى بغداد فأصبح الوجه البارز لمدرسة الاعتزال ببغداد، ارتبط بهشام بن الحكم وتأثر به كثيراً في قضايا مهمة كانت مثار الجدل آنذاك ولا زالت، مثل إنكاره الجزء الذي لا يتجزأ، والقياس والرأي والإجماع، والقول بالطفرة، والطعن بجماعة من الصحابة ومحدثي أهل السنة، لكن كلّ ذلك لم يدخله في عداد الشيعة، والشاهد على ذلك نقده لأُمير المؤمنين عليه السلام!

و لم يشفع له ذلك فقد طعن أهل السنة وأهل الحديث فيه واتهموه بالكفر والزندقة وسائر الموبقات. بعد الجاحظ من أبرز تلاميذه وله تأليفات كثيرة. توفي ببغداد حدود سنة ٢٣٠ هـ.

طبقات المعتزلة، ص ٤٩ - ٥٢؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٠٥؛ تاريخ بغداد، ج ٦، ص ٩٧، سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٤١؛ نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج ٢، ص ١٧٢؛ مذاهب الإسلاميين،

ج ١، ص ٢٠١؛ الإنصاح: ٤٧.

و ذلك: أنَّ السواد مُدرَك، و كُلُّ مَنْ شاهدَ الأسودَ فلا بُدَّ مِنْ أن يَكُونَ مُدرَكاً لسواده، و عالِماً به على جهةِ الجُملةِ. و ثُفأةُ الأعراضِ يَعْلَمُونَ السوادَ على الجُملةِ، و إنما يَجْهَلُونَ كَوْنَهُ غَيْراً لِلْمَحَلِّ، و هذا يَرْجِعُ إلى التفصيلِ. و مِثْلُ هذا لا يُمَكِّنُ [في] العِلْمِ؛ لأنَّه غَيْرُ مُدرَكٍ. فلا وَجَهَ يوجِبُ القولَ بأنَّ مَنْ عَلِمَ العالِمَ عالِماً، لا بُدَّ مِنْ أن يَعْلَمَ عِلْمَهُ على جُملةٍ، لا^١ على تفصيلِ.

على أنَّ العِلْمَ بأنَّ العالِمَ عالِمٌ لو كانَ مُتَعَلِّقَهُ العِلْمَ الذي به كانَ [العالِمُ] عالِماً، لا سَتَحَالَ أن يَعْلَمَ عالِماً مَنْ لا عِلْمَ له يَعْلَمُ به الأشياءَ. و كانَ يَجِبُ استحالةُ العِلْمِ بالقَدِيمِ تَعَالَى عالِماً، و في صَحَّةِ ذَلِكَ دَلالةٌ على فسادِ هذا القولِ.

و ليسَ يُمَكِّنُ أن يُدْعَى أنَّ العِلْمَ بأنَّ العالِمَ عالِمٌ يَتَعَلَّقُ بما له كانَ عالِماً، فمَتَى عُلِمَ أَحَدُنَا عالِماً تَعَلَّقَ العِلْمُ بعِلْمِهِ. و إذا عُلِمَ القَدِيمُ تَعَالَى عالِماً كانَ العِلْمُ مُتَعَلِّقاً بِذاتِهِ.

لأنَّ هذا يوجِبُ أنَّ مدلولَ الدَّلالةِ يَخْتَلِفُ، و هذا يُوَدِّي مِنَ الفسادِ إلى ما لا خَفاءَ به.

فإن قيل: و لِمَ أنكرتُم أن يَكُونَ مُتَعَلِّقَ العِلْمِ بأنَّ العالِمَ عالِمٌ، هو أنَّ له معلوماً، و العِلْمَ بأنَّه قادِرٌ^٢ أنَّ له مقدوراً؟

قُلْنَا: هذا يَبْطُلُ بالعِلْمِ بأنَّه حَيٌّ موجودٌ؛ لأنَّ هاتينِ الصفتينِ لا تَعَلَّقُ لهما فيقالَ فيهما ما قيلَ في عالمٍ و قادِرٍ.

و لا يُمَكِّنُ أن يُقالَ: إنَّ العِلْمَ بأنَّه حَيٌّ موجودٌ عِلْمٌ بذاتِهِ؛ لأنَّه قد يَعْلَمُ ذاتَهُ مَنْ

١. في الأصل: «ولا».

٢. في الأصل: «و معلوم»، و هو زائد.

لا يَعْلَمُهُ^١ كذلك.

فَلَا بُدَّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ عِلْمٌ بِكَوْنِهِ عَلَى حَالٍ مَخْصُوصَةٍ، بَأَنَّ^٢ بِهَا مِمَّنْ لَيْسَ
كذلك.

١٨٨

و إِذَا صَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي كَوْنِهِ حَيًّا مَوْجُودًا، صَحَّ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا وَقَادِرًا؛ لِأَنَّا قَدْ
دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ لَهُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ كُلِّهَا أَحْوَالًا. وَإِذَا صَحَّ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِكَوْنِ الذَّاتِ عَلَى
بَعْضِهَا، صَحَّ الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ عَلَى الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ مَنْ خَالَفَ فِي الْأَحْوَالِ وَتَعَلَّقَ الْعِلْمُ
بِـ [كَوْنِ] الذَّاتِ عَلَيْهَا، خَالَفَ^٣ فِي الْبَعْضِ وَالْكُلِّ.

عَلَى أَنَّ «الْعِلْمَ بِأَنَّهُ عَالِمٌ» لَوْ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا^٤ بِاخْتِصَاصِهِ (٩٢) بِحَالٍ، لَمْ يَكُنِ
الْمَعْلُومُ بِأَن يَكُونَ مَعْلُومًا لَهُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ الْمَقْدُورُ. وَلَا كُنَّا بِأَن نَعْلَمَهُ^٥
مَعْلُومًا لَهُ أَوْلَى مِنْ أَنْ نَعْلَمَهُ مَعْلُومًا لْغَيْرِهِ؛ [إِذْ]^٦ كَانَ الرَّجُوعُ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ إِلَى
ذَاتِ الْعَالِمِ وَالْمَعْلُومِ.

عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِذَلِكَ يُوْجِبُ إِذَا عِلْمُنَا تَعَالَى عَالِمًا بِكُلِّ الْمَعْلُومَاتِ عَلَى
التَّفْصِيلِ، أَنْ نَكُونَ^٧ عَالِمِينَ بِمَعْلُومَاتٍ لَا نِهَآيَةَ لَهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.
عَلَى أَنَّا قَدْ نَعْلَمُ الْمَقْدُورَاتِ وَالْمَعْلُومَاتِ، وَلَا نَعْلَمُهُ عَالِمًا قَادِرًا، فَكَيْفَ
يَكُونُ الْعِلْمُ بِالْمَعْلُومِ وَالْمَقْدُورِ عِلْمًا بِأَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ؟

١. في الأصل: «لا يعلم»، وما أثبتناه هو مقتضى السياق.

٢. في الأصل: «فإن».

٣. في الأصل: «لخالف».

٤. في الأصل: «عالمًا».

٥. في الأصل: «يعلمه».

٦. في الأصل: «إن».

٧. في الأصل: «يكونا».

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: قَدْ أَسْقَطْتُمْ الْإِضَافَةَ الْمُرَاعَاةَ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الْعِلْمَ بَأَنَّهُ عَالِمٌ، عِلْمٌ بِأَنَّهُ لَهُ مَعْلُومًا، وَكَذَلِكَ فِي الْمَقْدُورِ.

وَذَلِكَ: أَنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةَ بِقَوْلِهِمْ لَهُ لَا تَعْقِلُ^١ إِذَا لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا إِلَى وَجُودِ ذَاتِهِ وَذَاتِ الْمَعْلُومِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهَا فَائِدَةٌ إِذَا اثْبَتُوا صِفَةً أَوْ حَالًا، وَلهَذَا قِيلَ: إِنَّهُ لَوْ ثَبَتَ فِيهِ تَعَالَى أَنَّهُ عَالِمٌ يَعْلَمُ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ «الْعِلْمُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِهَذَا الْعِلْمِ» عِلْمًا بِاخْتِصَاصِهِ لِأَجْلِ هَذَا الْعِلْمِ بِمَا لَمْ يَحْصُلْ لغيرِهِ؛ لِأَنَّا إِنْ لَمْ نَرْجِعْ إِلَّا إِلَى وَجُودِ الْعِلْمِ وَوَجُودِ ذَاتِهِ تَعَالَى، بَطَلَ الْإِخْتِصَاصُ، وَأَنَّهُ بِهَذَا الْعِلْمِ عَالِمٌ دُونَ غَيْرِهِ.

عَلَى أَنَّ مَنْ أَجْرَى بِهَذَا الْكَلَامِ إِلَى إِبْطَالِ تَعْلُقِ الْعِلْمِ بِالذَّاتِ عَلَى الْأَحْوَالِ، لَا يَجِدُ حِيلَةً إِذَا قِيلَ لَهُ: قَدْ تَعَلَّمَ السَّوَادُ سَوَادًا وَوَجُودًا^٢ وَمُحَدَّثًا وَبَاقِيًا وَحَيًّا، وَقد عَلِمْنَا اخْتِلَافَ هَذِهِ الْعُلُومِ، وَأَنَّ بَعْضَهَا لَا يَسُدُّ مَسَدَّ بَعْضٍ.

وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّهَا عُلُومٌ بِمُجَرَّدِ ذَاتِهِ أَنَّهَا ذَاتٌ، وَلَا أَنَّهَا عُلُومٌ بِمَتَعْلَقٍ^٣ هَذِهِ الصِّفَاتِ.

لأنَّهُ لَا تَعْلُقُ لَهَا، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ^٤ عُلُومًا بِ[كَوْنِ] الذَّاتِ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ. وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ فِي السَّوَادِ وَالْجَوْهَرِ وَغَيْرِهَا مِنَ الذَّوَاتِ، صَحَّ فِي الْقَدِيمِ تَعَالَى، وَفِي كُلِّ الْمَعْلُومَاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْأَحْوَالِ وَالصِّفَاتِ.

١٨٩

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «الْعِلْمُ بِأَنَّ الْعَالِمَ عَالِمٌ» عِلْمًا بِمُجَرَّدِ ذَاتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوْجِبُ الْقَوْلَ بِأَنَّ كُلَّ مَنْ عِلِمَ ذَاتَهُ فَقَدْ عِلِمَهُ عَالِمًا، وَيُوْجِبُ أَنَّ الْجَهْلَ بِأَنَّهُ عَالِمٌ جَهْلٌ بِذَاتِهِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَعْقِلُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «أَوْ مَوْجُودًا».

٣. فِي الْأَصْلِ: «لِمَتَعْلَقٍ»، وَالْأَوَّلَى مَا اثْبَتْنَاهُ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ».

و كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا تَخْتَلِفَ^١ الْعُلُومُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ حَيٌّ؛ لِأَنَّ التَّعَلُّقَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا يَخْتَلِفُ.

و كَانَ يَجِبُ أَنْ يَسُدَّ بَعْضُهَا مَسَدَّ بَعْضٍ.

و كُلُّ ذَلِكَ ظَاهِرُ الْفَسَادِ.

فَثَبَّتْ صَحَّةَ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ مُتَعَلِّقٌ بِكَوْنِهِ عَلَى حَالٍ مَخْصُوصَةٍ.

و الْجَوَابُ عَنِ الشَّبْهَةِ الْخَامِسَةِ:

[١.] أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْوَصْفِ الْمُشْتَقِّ مِنْ حَادِثٍ مِنَ الْحَوَادِثِ أَنْ لَا يُخْبِرَ بِهِ^٢ وَلَا يَعْلَمَهُ إِلَّا مَنْ عَلِمَ ذَلِكَ الْأَمْرَ الَّذِي هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ؛ إِمَّا عَلَى جُمْلَةٍ أَوْ تَفْصِيلٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ وَصْفَ الْفَاعِلِ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ، لَمَّا كَانَ مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ، لَمْ يَجْزِ أَنْ يَعْلَمَهُ وَ يُجْرِيَ هَذَا الْوَصْفَ إِلَّا مَنْ عَلِمَ الْفِعْلَ عَلَى الْجُمْلَةِ أَوْ عَلَى التَّفْصِيلِ. وَ كَذَلِكَ وَصْفُ الْأَسْوَدِ بِأَنَّهُ أَسْوَدٌ لَمَّا كَانَ مُشْتَقًّا مِنَ السَّوَادِ. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُ الْعَالِمُ عَالِمًا مَنْ لَا يَعْلَمُ الْعِلْمَ عَلَى جُمْلَةٍ وَلَا عَلَى تَفْصِيلٍ، بَلْ قَدْ يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ يَنْفِي الْعُلُومَ، بَلْ كُلُّ الْمَعَانِي!

[٢.] عَلَى أَنَّ الْوَصْفَ الْمُشْتَقَّ هُوَ إِفَادَةُ الْمَعْنَى الْمُشْتَقَّةِ مِنْهُ، حَتَّى تَكُونَ حَقِيقَتُهُ إِفَادَةُ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ، عَلَى حَدِّ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْأَسْوَدِ وَ الْفَاعِلِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ حَقِيقَةَ كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا وَ فَائِدَتَهُ لَيْسَتْ وَجُودَ الْعِلْمِ، بَلْ الْفَائِدَةُ كَوْنُهُ عَلَى حَالٍ مَخْصُوصَةٍ لِأَجْلِهَا صَحَّ مِنْهُ الْمُحْكَمُ مِنَ الْفِعْلِ.

١. في الأصل: «يختلف».

٢. في الأصل: «ما» بدل «أن».

٣. في الأصل: «لا يحبره». هكذا تقرأ الكلمة، و هي غير مفهومة، و لعلها تصحيف لما أثبتناه.

٤. تقدّم أنفاً في جواب الشبهة الرابعة، ص ٣٣٤ - ٣٣٥.

[٣]. على أن من حَقَّ الوصفِ المُشتَقُّ مِنْ غَيْرِهِ (٩٣) أَنْ يَتَقَدَّمَ الْعِلْمُ بِمَا هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، ثُمَّ يَتَّبِعُهُ^١ الْوَصْفُ الْمُشْتَقُّ بِذَلِكَ عَلَى سَائِرِ الْأَوْصَافِ الْمُشْتَقَّةِ؛ كَقَوْلِنَا: «أَسْوَدٌ» و «فَاعِلٌ» وَ غَيْرِهِمَا. فَكَانَ^٢ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ الْعِلْمُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَعْلَمَ أَنَّهُ عَالِمٌ وَ يَصِفُهُ بِذَلِكَ، وَ هَذَا عَكْسُ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَوَّلًا كَوْنَهُ عَالِمًا ثُمَّ نَسْتَدِلُّ عَلَى الْعِلْمِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

[٤]. وَ بَعْدُ، فَمَنْ رَجَعَ فِي اسْتِقَاقِ «عَالِمٍ» مِنْ «عِلْمٍ» إِلَى ظَاهِرِ اللَّغَةِ، يَلْزِمُهُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَوْجُودٍ مَوْجُودًا^٣ بِوُجُودِهِ؛ لِأَنَّ اسْمَ «الْمَوْجُودِ» عِنْدَهُمْ مُشْتَقٌّ مِنْ «الْوُجُودِ»، وَ مَا نَقُولُهُ فِي ذَلِكَ يُقَالُ لَهُ فِي «الْعِلْمِ».

عَلَى أَنْ لَقَوْلِهِمْ: «عَالِمٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعِلْمِ» مَعْنَى صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ هَاهُنَا بِالْعِلْمِ الْمُفَارَقَةَ الَّتِي عَقَلُوهَا، وَ ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَيْهَا، وَ هِيَ الَّتِي تَتَّبِعُهَا أَجْزَاءُ الْوَصْفِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ الْمَعْنَى الْحَالَّ فِي الْقَلْبِ وَ لَا يَعْقِلُونَهُ وَ لَا يَظْهَرُ لَهُمْ؛ فَكَيْفَ يَسْتَقُونُ، وَ يَجْعَلُونَ الْوَصْفَ بِالْعِلْمِ تَابِعًا لَهُ؟

وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْمُتَحَرِّكِ؛ وَ الْحَرَكَةُ عِنْدَهُمْ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُفَارَقَةِ، وَ الْحَالِ الْمَعْقُولَةِ دُونَ الذَّاتِ الْحَالَّةِ فِي الْجَوْهَرِ الْمَعْلُومَةِ بِالْذَّلِيلِ.

وَ عَلَى هَذَا يَجْرِي مَجْرَى قَوْلِهِمْ: «إِنَّ الْمَوْجُودَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوُجُودِ»، وَ إِنَّمَا يَعْنُونَ الْمُفَارَقَةَ بَيْنَ الثَّابِتِ وَ الْمُتَنَفِّي، وَ لِهَذَا يَقُولُونَ: «فَلَانٌ لَا عِلْمَ لَهُ بِكَذَا»، وَ «لَا قُدْرَةَ

١. فِي الْأَصْلِ: «يَتَّبِعُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «وَ كَانَ» بِالْوَاوِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «كُلُّ مَوْجُودِهِ وَ جُودًا»، وَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا مَحْصَلَ لَهُ.

٤. أَيِ الْفَرْقِ بَيْنَ مَنْ يَصْخُ مِنْهُ الْعِلْمُ وَ مَنْ يَتَعَذَّرُ مِنْهُ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَتَّبِعُهَا».

له عليه»، و «له عِلْمٌ بكذا»، وإِنَّمَا يَعْنُونَ إثباتَ المُفَارَقَةِ، والحالِ دونَ الذاتِ.
و نَحْنُ لَا نُنْكِرُ حُصُولَ هذا المعنى و هذه الفائدةِ في كُلِّ عَالِمٍ أَجْرِي عليه هذا
الوصفُ و استَحَقَّهُ.

و الجوابُ عن الشبهة السادسة:

[١]. أَنَّ الْمَعْنَى لَا يَصِحُّ^١ التَّوَصُّلُ إِلَيْهَا بِاطْلَاقِ الْعِبَارَاتِ، بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ تُثَبَّتَ^٢
الْمَعْنَى بِالْأَدَلَّةِ، ثُمَّ تُجْرَى الْعِبَارَاتُ. وَ الْمَرْجِعُ فِي أَنَّ «وَصَفَ الْعَالِمَ بِأَنَّهُ عَالِمٌ
إِثْبَاتٌ» إِلَى أَهْلِ اللُّغَةِ، وَ لَا حُجَّةَ فِي قَوْلِهِمْ^٣ مَتَى لَمْ يَصْدُرْ عَنْ عِلْمٍ؛ فَإِنْ كَانُوا
عَلِمُوا مَعْنَى اثْبَتَوْهُ ضَرُورَةً، فَكَانَ^٤ يَجِبُ أَنْ تُشَارِكَهُمْ فِيهِ، وَإِنْ كَانُوا^٥ اثْبَتَوْهُ بِدَلِيلٍ،
فَيَجِبُ أَنْ تُذَكَّرَ تِلْكَ الطَّرِيقَةُ الدَّالَّةُ، وَ لَا نَعْتَمِدُ عَلَى عِبَارَتِهِمْ الَّتِي لَا حُجَّةَ فِيهَا.
[٢]. عَلَى أَنَّ الْإِثْبَاتَ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ هُوَ «الْإِيْجَادُ»، وَ لِهَذَا يُسَمَّوْنَ الْمَوْجُودَ بِأَنَّهُ
«ثَابِتٌ»، وَ الْمَعْدُومَ بِأَنَّهُ «مُتَنَفٍّ». وَ هُوَ يَجْرِي عِنْدَهُمْ - فِي أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا يَكُونُ
الشَّيْءُ بِهِ ثَابِتًا - مَجْرَى التَّحْرِيكِ الَّذِي يَكُونُ بِهِ الشَّيْءُ مُتَحَرِّكًا، وَ التَّسْوِيدِ الَّذِي
يَكُونُ^٦ الشَّيْءُ بِهِ أَسْوَدَ، ثُمَّ تُجَوِّزُ^٧ بِاسْتِعْمَالِهِ فِي الْخَبَرِ عَنْ ثُبُوتِ الشَّيْءِ

١. في الأصل: + «إليها»، و هو زائد.

٢. في الأصل: «أن يثبت».

٣. اختلف الأصوليون في حجية دلالة قول اللغوي على المعنى الحقيقي الموضوع له: فذهب بعضهم إلى القول بحجتيه مطلقاً، و اشترط بعضهم لقبول قولهم حصول العلم من قوله، فيما شرط بعضهم التعدد. راجع تفصيل ذلك: فرائد الأصول، ج ١، ص ١٧٣.

٤. في الأصل: «وكان»، و الصحيح ما أثبتناه؛ للتفريع على ما قبله.

٥. في الأصل: «كان»، و قوله: «أثبتوا» قرينة على صحة ما أثبتناه.

٦. في الأصل: «كون»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة ما قبله.

٧. في الأصل: «يجوز».

و وجوده^١، كما استعملوا قولهم: «نفي» في الخبر عن انتفاء الشيء، و على هذا يقولون: «هؤلاء نفاة الأعراض، و هؤلاء مثبتوها».

و إذا كان قولنا: «عالم» ليس بإيجاد، و لا خبر عن إيجاد، لم يكن إثباتاً.

[٣.] و ليس يمتنع أن يكون قولنا: «عالم» إثباتاً^٢ - من طريق المعنى - لذات العالم؛ من حيث علمنا بالدليل أنه لا يكون على هذه الصفة إلا و هو موجود، إلا أنه لا يلزم على ذلك أن يكون قولنا: «ليس بعالم» نفياً لذاته من طريق المعنى؛ لأنه لا يمتنع وجوده و إن لم يكن عالماً، ففارق الأول.

١٩١

[٤.] على أننا إن تابعنا أهل اللغة في أن هذا الوصف إثبات، و صححنا هذه الحكاية عنهم، جاز أن نحمل ذلك على أنه إثبات لكون الذات على الحال المخصوصة، و النفي لكونه^٣ عالماً يكون نفياً لحصوله على هذه الحال.

[٥.] على أن من حكوا عنه من أهل اللغة في «عالم» أنه إثبات، يقول في قولنا: «علم» و «سواد» و «قدرة» مثل ذلك، فيجب أن يثبتوا على هذا معاني لا تنهاه، و قد بين في غير موضع أنه لا معتبر برتبة الألفاظ و صورها.

و الجواب عن الشبهة السابعة: (٩٤)

[١.] أن التوصل^٤ بالامر إلى إثبات معنى إذا كان صحيحاً، و جب أن يختص بمن يصح أن يؤمر، و القديم تعالى لا يصح أن يؤمر بأن يعلم، فيجب أن لا يكون عالماً

١. في الأصل: «و وجود» بدون الضمير.

٢. في الأصل: «إثبات».

٣. في الأصل: «بكونه»، و لا موقع للسببية هاهنا.

٤. في الأصل: «التواصل».

بِعِلْمٍ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَةَ الَّتِي اثْبَتُوا بِهَا الْعِلْمَ لَا تَتَأْتِي^١ فِيهِ.
وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: مَعْنَى الْأَمْرِ يَصِحُّ فِيهِ تَعَالَى، وَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ اللَّفْظِ لِأَجْلِ
اعْتِبَارِ الرُّتْبَةِ؛ لِأَنَّا قَدْ نَسَّأَلُهُ وَنَدْعُوهُ، وَفِي الدُّعَاءِ وَالسُّؤَالِ مَعْنَى الْأَمْرِ.
وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نَسَّأَلَهُ أَنْ يَعْلَمَ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ لَا يَحْسُنُ فِي أَمْرِ حَاصِلٍ
وَاجِبٍ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ فِيمَا لَيْسَ بِحَاصِلٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ نَأْمُرَ^٢ غَيْرَنَا بِأَنْ
يَعْلَمَ^٣ وَجُودَ نَفْسِهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا نَعْلَمُ^٤ كَوْنَهُ عَالِمًا بِهِ؟
[٢.] عَلَى أَنَّ أَمْرَنَا غَيْرَنَا بِأَنْ يَعْلَمَ، كَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِعِلْمٍ، فَهُوَ أَيْضًا
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِلْمَهُ فِعْلُهُ وَحَادِثٌ مِنْ جِهَتِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يُثْبِتُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي
كُلِّ عَالِمٍ!
[٣.] عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ إِذَا كَانَ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْأَحْدَاثِ، فَأَمْرُ الْمَأْمُورِ أَنْ يَعْلَمَ مَبْنِيٌّ
عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِعِلْمٍ يُحْدِثُهُ، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ لَا نَأْمُرَ^٥ بِأَنْ يَعْلَمَ إِلَّا مَنْ عِلْمَانَهُ
عَالِمًا بِعِلْمٍ حَادِثٍ. وَكَيْفَ يَكُونُ الْأَمْرُ دَلَالَةً عَلَى الْعِلْمِ وَمُتَوَصِّلًا بِهِ إِلَى اثْبَاتِهِ، وَ
مِنْ شَرْطِ حُسْنِهِ^٦ تَقَدُّمُ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْمَأْمُورَ عَالِمٌ بِعِلْمٍ؟!
[٤.] وَقد أَجَبْتُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ بِأَنَّ الْأَمْرَ أَوْ الْإِرَادَةَ لَا يَجِبُ تَعَلُّقُهَا بِذَاتِ
حَادِثَةٍ، بَلْ يَكْفِي فِي حُسْنِ الْأَمْرِ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ هُنَاكَ حَالًا مُتَجَدِّدَةً يَتَنَاوَلُهَا^٧

١. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَتَأْتِي».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَأْمُر».

٣. فِي الْأَصْلِ: «نَعْلَم».

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَعْلَم».

٥. فِي الْأَصْلِ: «نَعْلَم».

٦. فِي الْأَصْلِ: «جَنَسُهُ»، وَالصَّحِيحُ مَا اثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ فِيمَا يَأْتِي: «بَلْ يَكْفِي فِي حُسْنِ الْأَمْرِ».

٧. فِي الْأَصْلِ: «فَتَنَاوَلُهَا».

الأمر، ولهذا نأمرُ نفاةَ الأعراض بالحركة و الضرب، وإن لم يُشبتوا المعاني فيما ذكرناه كتجدد الذات. وعلى هذا لا يكونُ حسنُ الأمرِ دلالةً على العلم في شاهدٍ ولا غائبٍ.

فأما المدحُ فهو على ضربين:

أحدهما: يجري مجرى الثواب.

والآخر: يتضمَّن الإعظامَ ولا يجري مجرى الثواب.

والأول: لا يتعلَّقُ إلَّا بما يفعله الممدوح، وعلى هذا الوجه لا يمدحُ أحدنا بأنه عالمٌ، إلَّا بعد أن يُعلم أنه فعلَ العلم.

والوجه الثاني: لا يجبُ أن يتعلَّقَ بالأفعال؛ ألا تَرى أننا نمدحُ العاقلَ بأنه عاقلٌ وإن لم يكن عاقلاً بفعله، ونمدحه تعالى بأنه عالمٌ وإن لم يكن فاعلاً لشيءٍ كان به عالمًا؟!

فأما حملُ الخبرِ عن كونه عالمًا على الأمرِ فباطلٌ؛ لأنَّ الأمرَ لا يتعلَّقُ إلَّا بالأحداث، والخبرُ يتناولُ الحادثَ و غيرَ الحادثِ. والخبرُ عن كونِ العالمِ عالمًا إنما يتعلَّقُ باختصاصه بحالٍ، و يجري الخبرُ إذا كان صدقاً في تعلُّقه مجرى الدلالة. والعلمُ لا يجري مجرى الأمرِ، وهو إن كان، يحتاجُ إلى الإرادة، كما يحتاجُ الأمرُ إليها، فبينهما فصلٌ: من حيثُ كان الأمرُ يحتاجُ إلى إرادةِ المأمورِ به، والخبرُ يحتاجُ إلى إرادةٍ تتعلَّقُ^١ بكونه خبراً، ولا تتعلَّقُ بالمُخبر عنه. وهذا بيِّنٌ لمن تأمَّله.

١. في الأصل: «يتعلَّق». وهكذا في قوله: «ولا تتعلَّق»، وهو في الأصل: «ولا يتعلَّق».

[٧]

فصل

في بيان استحالة خروجِ تعالى عن الصفات التي ذكرناها،
وأن أضدادها لا يصحُّ عليه

قد دللنا^١ على وجوب هذه الصفات له تعالى، ورجوعها إلى ذاته^٢، والصفات الذاتية لا يجوزُ خروجُ الموصوف عنها؛ لأنَّ المُقتَضِي لها ليس بأن يقتضيها في حالٍ بأولى من أن يقتضيها في كُلِّ حالٍ.

على أنَّ الصفة الذاتية لو حصلت في حالٍ دون أُخرى، لوجب أن تكون^٣ الذات في الحال التي حصلت لها تلك (٩٥) الصفة، مُخالفةً لنفسها في الحال التي [لم] تحصل^٤ لها تلك الصفة؛ لأنَّ ما لا يستحقُّ الصفة الذاتية [إنما كان] مُخالفاً لما يستحقُّها من حيث نفي الاستحقاق، لا من حيث كان غيراً له؛ لأنَّ الغيرية تثبت بالمُماثلة والمُخالفة.

وإذا ثبت ما ذكرناه، وكان كونه موجوداً يقتضيه^٥ صفة ذاته، وجب في كُلِّ حالٍ؛ لأنه لا يمكن أن يُعلّق بشرطٍ كما يُعلّق غيره به. وما عدا الوجود^٦ من صفاته المُقتضاة عن ذاته، لا يتعلّق حُصوله إلا بالوجود، لا الشرط في

١. في الأصل: «دلنا».

٢. تقدّم إثبات هذين الأمرين في ص ٢٢٧ و ٢٥٤.

٣. في الأصل: «يكون».

٤. في الأصل: «يحصل» بدون «لم» وعلى صيغة الغائب، وهو خطأ؛ لأنه بدون «لم» يحصل تناقض بين الصدر والذيل، وفاعل الفعل قوله: «تلك الصفة».

٥. في الأصل: «الوجوه».

٦. في الأصل: «يقتضيه».

مُقْتَضَى^١ صِفَةِ الذَاتِ. و قد بَيَّنَّا أَنَّ الوجودَ واجبٌ في كُلِّ حالٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَوْنُهُ قَادِرًا عَالِمًا حَيًّا، واجِبًا في كُلِّ حالٍ.

على أَنَّ العِلْمَ بِصِحَّةِ نَقْلِ الجَوْهَرِ فِي الجِهَاتِ مع تَحْيِيزِهِ ضَرُورِيٌّ، وما أَدَّى إِلَى المَنْعِ مِنْ ذَلِكَ يَجِبُ القَضَاءُ بفساده. و في تَجْوِيزِ خُرُوجِهِ عَنْ كَوْنِهِ قَادِرًا ما يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ مِنَ القَادِرِينَ لَا شُبُهَةَ فِي صِحَّةِ خُرُوجِهِمْ مِنْ كَوْنِهِمْ قَادِرِينَ، فَلَوْ لَمْ يَجِبْ كَوْنُهُ قَادِرًا فِي كُلِّ حالٍ، ما صَحَّ تَنْقُلُ الجَوْهَرِ فِي الجِهَاتِ - إذا كان مُتَحَيِّزًا - فِي كُلِّ حالٍ.

و لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الجَوَاهِرَ تَنْتَهِي بِهَا الحَالُ إِلَى وجوبِ عَدَمِهَا، فلا يَحْصُلُ التَحْيِيزُ الْمُصَحِّحُ لِلتَنْقُلِ.

و ذَلِكَ: أَنَّ ما تَعَدَّى وجودُهُ الوَقْتَ الواحدَ لَمْ تَنْحَصِرْ أَوَاقَاتُ صِحَّةِ وجودِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا مُقْتَضَى لِلْحَصْرِ، و الجَوْهَرُ يوجَدُ [فِي] الأَوَاقَاتِ الكَثِيرَةِ، فلا يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى وجوبُ عَدَمِهِ.

و إذا ثَبَّتَ ما ذَكَرْنَاهُ مِنْ وُجوبِ كَوْنِهِ قَادِرًا فِي كُلِّ حالٍ، وَجِبَ كَوْنُهُ حَيًّا موجودًا؛ لِتَعَلُّقِ تِلْكَ الصِّفَةِ بِهَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ.

[فِي بَيَانِ اسْتِحَالَةِ خُرُوجِهِ تَعَالَى عَنْ صِفَةِ العِلْمِ]

و يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِي اسْتِحَالَةِ خُرُوجِهِ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا مِثْلَ ما قُلْنَا فِي كَوْنِهِ قَادِرًا؛ لِأَنَّ العِلْمَ بِصِحَّةِ وَقْعِ الحَرَكَةِ مُتَرَتِّبَةً فِي كُلِّ حالٍ يُشَارُ إِلَيْهَا، كَالْعِلْمِ بِصِحَّةِ تَنْقُلِ الجَوَاهِرِ إذا كَانَتْ مُتَحَيِّزَةً، فَيَجِبُ القَضَاءُ بِاسْتِحَالَةِ خُرُوجِهِ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا بِمِثْلِ ما ذَكَرْنَاهُ.

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، و لَعَلَّ الصَّحِيحَ: «الْمُنْتَفِي بِمُقْتَضَى»؛ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ فِيمَا سَبَقَ: «لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْلُقَ بِشَرَطٍ كَمَا يَعْلُقُ غَيْرُهُ بِهِ».

[نفي كونه تعالى جاهلاً ببعض المعلومات أو عاجزاً عن بعض المقدورات]

فإن قيل: ألا جَوَزْتُمْ كَوْنَهُ جاهلاً ببعض المعلوماتِ ممَّا لَمْ يَكُنْ قَطُّ عالمًا به؟ وكذلك [أن] يَكُونُ^١ عاجزاً عن بعض الأمورِ ممَّا لَمْ يَكُنْ قادراً عليه؟ وهذا لا يَفْسُدُ بما ذَكَرْتُمُوهُ.

قلنا: لَيْسَ يَخْلُو ذَلِكَ الأمرُ الذي ادَّعَى أَنَّهُ عاجزٌ عنه، مِن أن يَكُونَ: ممَّا يَصِحُّ كَوْنُهُ مقدوراً له، أو ممَّا^٢ لا يَصِحُّ ذَلِكَ فيه:

فإن كَانَ الأولُ: وَجِبَ كَوْنُهُ قادراً عليه؛ لأنَّا قد بَيَّنَّا أَنَّهُ مِن حَيْثُ كَانَ قادراً لِنَفْسِهِ، [وَجِبَ] أن يَكُونَ قادراً على كُلِّ ما صَحَّ كَوْنُهُ مقدوراً له، و أنْ صَفَةَ النَفْسَ تَجِبُ عِنْدَ الصَّحَّةِ، فَلَوْ جازَ عَلَيْهِ العَجْزُ مع ذَلِكَ، لَوَجِبَ أن يَكُونَ قادراً عَلَى الشَّيْءِ عاجزاً عنه في حالٍ واحدةٍ.

و إن كَانَ ذَلِكَ ممَّا لا يَصِحُّ كَوْنُهُ قادراً عليه فما لا يَصِحُّ القُدْرَةُ عَلَيْهِ لا يَصِحُّ العَجْزُ عنه؛ أَلَا تَرَى أَنَّا لا نَصِفُ أَحَدَنَا بِأَنَّهُ عاجزٌ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّيْنِ، وَ لا عاجزٌ عَنِ مَقْدُورٍ غَيْرِهِ؟ وَ لهذا لَمْ نَصِفِ الْأَعْرَاضَ وَ الْمَعْدُومَاتِ بِأَنَّهُا عاجزة؛ مِن حَيْثُ اسْتَحَالَ كَوْنُهَا قادراً.

وَ الْقَوْلُ فِي كَوْنِهِ جاهلاً يَجْرِي عَلَى هَذَا؛ لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْأَمْرُ ممَّا يَصِحُّ كَوْنُهُ معلوماً له، وَ جِبَ أن يَكُونَ عالمًا به؛ لِمَا بَيَّنَّا مِن كَوْنِهِ عالمًا لِمَا هُوَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ، وَ أنْ ما صَحَّ أن يَعْلَمَهُ^٣ يَجِبُ أن يَعْلَمَهُ، وَ إِذَا وَجِبَ أن يَعْلَمَهُ لَمْ يَجْزِ الْجَهْلُ عَلَيْهِ.

١. في الأصل: «يكون» بدون «أن»، و الصحيح ما أثبتناه، بقريته قوله: «كونه جاهلاً»، أي: و ألا

جَوَزْتُمْ كَوْنَهُ عاجزاً.

٢. في الأصل: «ما».

٣. في الأصل: «نعلمه».

وإن كان ما^١ لا يصح أن يكون معلوماً، لم يجوز أن يكون مجهولاً؛ لأن ما لا يصح أن يعلم لا يصح أن يجهل، على النحو الذي ذكرناه في صفة القادر، وبيئاً أنه يؤذي (٩٦) إليه.

على أنه لو جاز عليه - تعالى عن ذلك علواً كبيراً - الجهل ببعض المعلومات: لم يخل [من] أن يكون جاهلاً به لنفسه^٢؛ لأنه كان يجب أن لا يعلم شيئاً من المعلومات، ولا يصح منه المحكم من الفعل ولا العلوم. ولأنه كان يجب أن يكون جاهلاً بكل ما يصح أن يجهل على كل وجه يصح أن يجهل عليه.

وكان يجب أن يكون معتقداً كون الحمرة سواداً حموضةً، وهذا جهل، مع كونه معتقداً لأن الحموضة تضاد السواد، وهذا جهل ثاني^٣، وقد علمنا استحالة اعتقاد ذلك.

وكان يجب أن يعتقد في البقاء أنه باق؛ لأن ذلك جهل، ويعتقد فيه أنه ليس باق، وذلك أيضاً جهل! وهذا يقتضي كونه على صفتين متضادتين.

ولا يجوز أن يكون جاهلاً بجهل قديم؛ لما بيناه في فساد كونه عالماً بعلم قديم^٤، ولا بجهل محدث مع كونه عالماً بنفسه؛ لأنه يقتضي أن يكون جاهلاً بنفس ما يعلمه، وذلك محال.

١. في الأصل: «مما».

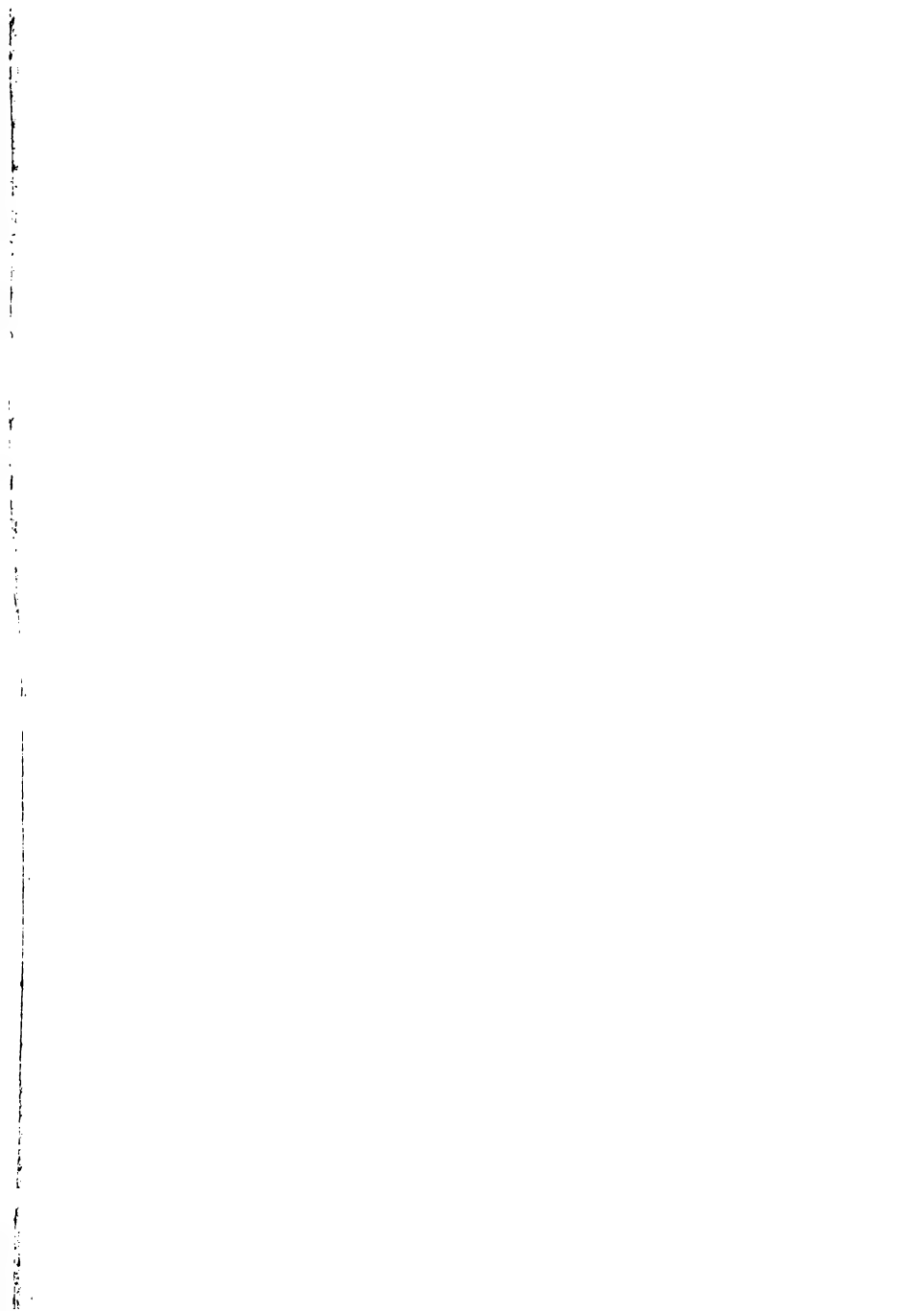
٢. الظاهر أن في العبارة سقطاً، وكمالها كالتالي: «لم يخل من أن يكون جاهلاً به لنفسه، أو بجهل قديم أو حادث. والأول باطل؛ لأنه كان يجب...».

٣. هكذا قد تقرأ الكلمة في الأصل، كما لعلها تقرأ: «تالي». والصحيح: ثان، أو: تال.

٤. تقدم في ص ٣١٢.

[القسم الثاني]

[الصفات السلبية]



[١] فصل [الأول]

في نفي الحاجة عنه تعالى وإثباته غنياً

اعلم أن الحاجة إنما تتعلّق باجتلابِ المنافع أو دفعِ المضارِّ. و«المنافع» هي اللذاتُ و السُرورُ وما أذى إليهما أو إلى أحدهما، إذا لم يُعَقَّبْ ضرراً يوفي على ذلك. و«المضارُّ» هي الآلامُ أو الغمومُ وما يؤذي إليهما أو إلى أحدهما، إذا لم يُعَقَّبْ نفعاً أعظمَ منه. و«المُلتدُّ» إنما يكونُ مُلتدّاً بإدراكِ ما يشتهيهِ، و«الآلِمُ» يكونُ^١ آليماً بإدراكِ ما ينفِرُ عنه.

و«المسروءُ» إنما يُسرُّ بأن يعلمَ أو يعتقِدَ أو يظُنَّ وصولَ نفعٍ إليه، أو اندفاعِ ضررٍ عنه، وأن^٢ ذلك سيَكونُ. و«المُعتمِّمُ» يوصَفُ بذلك إذا عَلمَ أو اعتقَدَ أو ظنَّ وصولَ ضررٍ إليه، أو قوتِ نفعٍ حاصلٍ، وأن ذلك سيَكونُ.

فمَن لا يجوزُ عليه الشَّهوَةُ و النَّفَارُ لا يجوزُ أن يكونَ مُلتدّاً و لا آليماً، و مَن لا يجوزُ عليه اللَّذَةُ و الأَلَمُ لا يجوزُ عليه المنافعُ و المضارُّ، و ما يجري مجراها

١. في الأصل: «يكن»، ولا عامل للجزم، فالصحيح ما أثبتناه.

٢. كذا في الأصل، و الظاهر أن الصحيح: «أو أن»، لأن حقيقة السرور هي العلم أو الظن بوصول المنافع في الحال أو في المستقبل (انظر: المعني، ج ٤، ص ١٦). و تردُّ نفس الملاحظة على ما سيأتي في تعريف «المُعتمِّم».

مِن السُّرُورِ وَالْغَمِّ. وَ مَنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَنَافِعُ وَالْمَضَارُّ، انْتَفَتِ الْحَاجَةُ عَنْهُ وَ كَانَ غَنِيًّا؛ لِأَنَّ الْغَنِيَّ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي^١ لَيْسَ بِمُحْتَاجٍ.

[أدلة نفي الشهوة والنفار عنه تعالى]

[الدليل الأول]

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّهْوَةَ لَا تَجُوزُ عَلَى الْقَدِيمِ تَعَالَى، أَنَّهَا لَوْ جَازَتْ، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُشْتَهِيًّا بِنَفْسِهِ، أَوْ بِشَهْوَةٍ قَدِيمَةٍ، أَوْ مُحَدَّثَةٍ.

فَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لِنَفْسِهِ أَوْ لِمَعْنَى قَدِيمٍ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُلْجَأً^٢ إِلَى خَلْقِ الْمُشْتَهَى، فَكَانَ يَجِبُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا لِأَزِيدَ مِنْ كُلِّ قَدَرٍ فَعَلَهُ. وَ يَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا قَبْلَ أَنْ فَعَلَ، وَ كَانَتْ أَفْعَالُهُ مِنَ الْمُشْتَهَيَاتِ لَا تَسْتَقَرُّ^٣ عَلَى قَدَرٍ بَعِيْنِهِ، وَلَا وَقْتٍ بَعِيْنِهِ.

وَلَوْ كَانَ مُشْتَهِيًّا بِشَهْوَةٍ مُحَدَّثَةٍ، لَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ^٤ [شَهْوَتُهُ]^٥ مِنْ فِعْلِهِ، وَ أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ الْمُلْجَأِ إِلَى فِعْلِهَا وَ فِعْلِ^٦ الْمُشْتَهَى جَمِيعًا. وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَافِرًا؛ [إِذ]^٧ لَا يَخْلُو لَوْ جَازَ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَسْتَحِقَّ تِلْكَ الصِّفَةَ لِنَفْسِهِ، أَوْ لِمَعْنَى قَدِيمٍ، أَوْ لِمَعْنَى مُحَدَّثٍ.

١. فِي الْأَصْلِ: «هُوَ الَّذِي الْحَيُّ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْمُلْجَى».

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَسْتَقَرُّ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ يَكُونَ».

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَ بِهِ يَتِمُّ الْكَلَامُ. رَاجِعْ: شَرْحُ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ، ص ١٤٢.

٦. فِي الْأَصْلِ: «أَوْ فَعَلَ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ: «جَمِيعًا».

٧. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مَنَّا، أَضْفَاهُ لَاقْتِضَاءِ السِّيَاقِ. وَ لِلْمَزِيدِ رَاجِعْ: شَرْحُ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ، ص

١٤٢؛ الْاِقْتِصَادُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْاِعْتِقَادِ، ص ٧٤.

و لا يجوزُ أن يكونَ نافرأً لنفسه؛ لأنه كانَ يَجِبُ أن يكونَ نافرأً عن جميعِ المُدرَكاتِ، و كانَ يَجِبُ أن لا يَخْلُقَ مِنها شيئاً، و قد عَلِمنا خِلَافَ ذلك.

١٩٦

و أن^١ يجوزُ أن يكونَ [نفاؤه] من جنسِ ما فينا من النَّفَارِ؛ لأنَّ تَعَلُّقَهَا واحدٌ، و ذلك يَقْتَضِي التَّمَاثُلَ، و المِثْلانِ لا يكونُ أَحَدُهُما قَدِيماً و الآخرُ مُحدثاً.

على أَنَّا قد بيَّنَّا أَنه لا يجوزُ إثباتُ قَدِيمٍ تُخَالِفُ صِفَتَهُ صِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى، في بابِ الرَّدِّ على أصحابِ الصفاتِ^٢، و فيه إفسادٌ لهذا القولِ.

و لا يجوزُ أن يكونَ نافرأً بنفَارٍ مُحدثٍ؛ لأنه كانَ يَجِبُ أن يَصِحَّ مِنْهُ فِعْلُ ضِدِّهِ؛ لأنَّ القادرَ على الشيءِ، يَجِبُ أن يكونَ قادراً (٩٧) على جنسِ ضِدِّهِ، إذا كانَ له ضِدٌّ. و هذا يَرُدُّنا إلى كونه مُشْتَبهاً، و قد بيَّنَّا فسادَ ذلك.^٣

فإن قيل: و ما الدليلُ على أَنه لو كانَ مُشْتَبهاً لنفسه أو بشَهْوَةٍ قَدِيمَةٍ، لكانَ في حُكْمِ المُلْجَأِ إلى فِعْلِ المُشْتَبهِ؛ [و لو كانَ مُشْتَبهاً بشَهْوَةٍ مُحدثَةٍ، لكانَ كالمُلْجَأِ إلى فِعْلِهَا و فِعْلِ المُشْتَبهِ] معاً؟

قلنا: الدليلُ على الأولِ أَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ في أَحَدِنَا، أَنه مَتَى عَلِمَ أَن له في بَعْضِ الأفعالِ نَفْعاً عَظِيماً حاضراً خالصاً مِنْ وجوهِ المَضَارِّ، فَإِنَّهُ مُلْجَأٌ إلى فِعْلِهِ، و لهذا

١. لقد سقط الشق الثاني من العبارة، و هو أن يكون نافرأ بنفَارٍ قديم، و يمكن تعديل العبارة كما يلي: «و لا يجوز أن يكون نافرأ بنفَارٍ قديم؛ لأنه يلزم منه أن يجوز أن يكون [نفاؤه]...».

٢. تقدّم في ص ٣٠٢.

٣. تقدّم آنفاً في ص ٣٥٠.

٤. في الأصل: «الملجئ».

٥. ما بين المعقوفين استفدناه مما تقدّم من نظيره من السيّد المصنّف قُبيل هذا و ممّا سوف يأتي

بعد قليل، و به يتمّ الكلام.

٦. في الأصل: «ملجئ».

يَكُونُ هَذَا الْفِعْلُ - مَتَى كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ - وَاجِبَ الْوُقُوعِ، وَلَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الْمَدْحُ أَوْ الذَّمُّ. وَإِنَّمَا كَانَ فاعِلُ هَذَا الْفِعْلِ مُلْجَأً إِلَيْهِ، مِنْ حَيْثُ عَلِمَ النَّفْعُ الْحَاضِرَ الْعَظِيمَ الْخَالِصَ؛ بِدَلَالَةِ أَنْ دَوَاعِيَهُ مَتَى تَعَزَّبَ^١ حَتَّى يَعْتَقِدَ أَنَّ عَلَيْهِ فِيهِ ضَرَرًا عَظِيمًا، خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُلْجَأً. وَهَذَا يَقْتَضِي مَا ذَكَرْنَاهُ؛ مِنْ حُصُولِ الْإِلْجَاءِ عِنْدَ تَكَامُلِ مَا ذَكَرْنَاهُ. [وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ نَفَى كَوْنُ الْفَاعِلِ عِنْدَ تَكَامُلِ مَا ذَكَرْنَاهُ]^٢ مُلْجَأً، وَبَيْنَ مَنْ نَفَى كَوْنُ الْمُعْتَقِدِ فِي الْفِعْلِ الضَّرَرَ الْعَظِيمَ الْخَالِصَ الْحَاضِرَ مُلْجَأً إِلَى تَرْكِهِ وَالهَرَبِ مِنْهُ.

فَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُشْتَهِيًا بِشَهْوَةٍ مُحَدَّثَةٍ، لَكَانَ كَالْمُلْجَأِ إِلَى فِعْلِهَا وَفِعْلِ الْمُشْتَهَى مَعًا، فَوَاضِحٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ بَيْنَ أَنْ يَعْلَمُوا فِي الْفِعْلِ نَفْسَهُ النَّفْعَ الْعَظِيمَ الْخَالِصَ^٣، وَبَيْنَ أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ يَوْصَلُ إِلَى نَفْعٍ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مَعَ انْتِفَاءِ سَائِرِ الْمَضَارِّ فِي بَابِ الْإِلْجَاءِ. وَلِهَذَا يَكُونُ أَحَدُنَا مُلْجَأً إِلَى فِعْلِ تَحْرِيكِ إصْبَعِهِ عَلَى وَجْهِ لَا مَشَقَّةَ فِيهِ عَلَى وَجْهِهِ وَلَا سَبَبٍ^٥، مَتَى عَلِمَ أَنَّهُ يَنَالُ بِذَلِكَ الْمَنَافِعَ

١. هَكَذَا تُقْرَأُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهَا تُقْرَأُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ: «تَقَرَّبَ».

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَانَهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَاسْتِفْدَانَهُ مِنْ كَلَامِ السَّيِّدِ الْمُصَنِّفِ، وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى كَمَا لَا يَخْفَى.

٣. سَقَطَتْ مِنْ نَسْخَةِ الْأَصْلِ ص ٩٧ س ٧ عَذَّةٌ سَطُور، تَبْدَأُ مِنْ قَوْلِهِ: «الْحَاضِرَ مُلْجَأً إِلَى تَرْكِهِ» إِلَى قَوْلِهِ: «النَّفْعَ الْعَظِيمَ الْخَالِصَ»، وَلَكِنْ وَقَعَ تَكَرُّارٌ فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ يَبْلُغُ حَوَالِي صَفْحَتَيْنِ وَنِصْفٍ، وَقَدْ عَثَرْنَا عَلَى تِلْكَ السُّطُورِ السَّاقِطَةِ هُنَاكَ، فَقَمْنَا بِإِضَافَتِهَا إِلَى الْمَتْنِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ، فِي ص ٩٩ س ٩ - ١١.

٤. فِي الْأَصْلِ: «سَارَ»، وَلَا مُحْصَلٌ لَهُ فِي الْمَقَامِ.

٥. قَوْلُهُ: «عَلَى وَجْهِهِ وَلَا سَبَبٍ»، أَيْ لَا مَشَقَّةَ فِيهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَلَا هُوَ سَبَبٌ لِلْمَشَقَّةِ، أَيْ لَا مَشَقَّةَ فِيهِ مُطْلَقًا، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ كَثِيرًا مَا يَسْتَعْمَلُهَا السَّيِّدُ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ مَصَنَّفَاتِهِ. رَاجِعْ: الْأَمَالِي لِلْسَّيِّدِ الْمُرْتَضَى رَحِمَهُ اللَّهُ، ج ٢، ص ٣٠٧ وَ ٣٧٤؛ الذَّخِيرَةُ، ص ٢٩٢ وَ ٥٦٥؛ رِسَالَتِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى، ج ١، ص ٤٤.

العظيمة الخالصة، و يستولي به على المنازل السنية و الممالك الواسعة.

فقد ثبت أنه لا فرق بين الأمرين^١ من الوجه الذي هو المقصود، وإن كان في أحدهما يكون ملجأ إلى فعل المشتبه، و في الآخر يكون ملجأ إلى فعل الشهوة و المشتبه معا.

و ليس لأحد أن يقول: إن من علم أن يتحرك^٢ إصبعه ينال المنافع العظيمة، إنما يكون ملجأ إلى ذلك؛ لأنه في الحال مشتبه^٣ لتلك المنافع، فلهذا كان ملجأ إلى التوصل إليها. و هذا بخلاف من فرضناه أنه غير مشتبه لشيء و لا محتاج إليه.

و ذلك أنه لا فرق فيما ذكرنا حاله: بين أن يكون في الحال مشتبهاً، و بين أن لا يكون كذلك؛ لأننا نعلم أن العاقل المميز منا إذا فرضنا أنه غير مشتبه، لو خير بين أن تفعل^٤ له الشهوات و يعطى المشتبهات حتى تحصل^٥ له المنافع الخالصة العظيمة، الخالصة من وجوه الضرر كله، و بين أن لا يفعل ذلك له، لكان لا محالة كالمُلجأ إلى اختيار ذلك، و إن كان في الحال غير محتاج إليه.

و لهذا لو علم المريض المدنف الذي لا شهوة [له] في الأطعمة، أنه «متى حرّك إصبعه على وجه لا يشق^٦، لعادت شهواته، و لنال ما يشتهيه على ألد الوجوه

١. أي بين أن يكون تعالى مشتبهاً لنفسه أو لشهوة قديمة، و بين أن يكون مشتبهاً بشهوة محدثة.

٢. في الأصل: «إن يتحرك».

٣. في الأصل: «مشتبه»، و الظاهر أنه تصحيف عما أثبتناه.

٤. في الأصل: «ضر»، هكذا قرأ الكلمة، و هو خطأ قطعاً.

٥. في الأصل: «يفعل».

٦. في الأصل: «يحصل».

٧. قد تُقرأ هذه الكلمة في الأصل: «لا يسبق» أو «لا شبق»، و الأنسب بالسياق ما أثبتناه، بقرينة قوله: «على وجه لا مشقة فيه».

و أنفعها، و أبعدُها من الضرر، لكانَ مُلجأً إلى تحريكِ إصبعه. و كذلك الشيخُ الهرمُ الذي فَقَدَ شَهَوَاتِ الباهِ^١، إذا فَرَضنا حاله هذا الفرض. و هذا يُبَيِّنُ أَنَّ فَقَدَ الشَّهْوَةِ في الحالِ لا تأثيرَ له فيما قَصَدناه.

[الدليل الثاني]

دليلٌ آخَرُ: و ممَّا اسْتَدِلَّ به على أَنَّهُ تَعَالَى لا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُشْتَهِيًّا و لا نَافِرًا: أَنَّهُ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، لَكَانَ فِي الْفِعْلِ - إِمَّا بِنَفْسِهِ، أَوْ بِوَاسِطَةٍ - دَلَالَةٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى إثْبَاتِ ذَاتِهِ أَوْ صَافِيهِ هُوَ: الْفِعْلُ، أَوْ مَا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ. و هذا الْأَصْلُ قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى صَحَّتِهِ فِي بَابِ نَفْيِ الْمَائِيَّةِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ^٢، و إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْفِعْلِ دَلَالَةٌ عَلَى كَوْنِهِ مُشْتَهِيًّا و لا نَافِرًا، وَجَبَ الْحُكْمُ بِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

[نفى دلالة الفعل على كونه تعالى مشتَهياً أو نَافِراً]

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْفِعْلِ - لا بِنَفْسِهِ، و لا بِوَاسِطَةٍ - دَلَالَةٌ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّا إِذَا عَتَبْنَا صِفَاتِ الْأَفْعَالِ، لَمْ نَجِدْ فِيهَا مَا يَسْتَدِلُّ إِلَى كَوْنِهِ مُشْتَهِيًّا، حَتَّى لَوْلا كَوْنُهُ كَذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ، و قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مُجَرَّدُ صَحَّةِ الْفِعْلِ^٣ (٩٨) و وَقُوعِهِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ؛ مِثْلُ كَوْنِهِ خَبَرًا أَوْ أَمْرًا. و لَيْسَ لِكُلِّ ذَلِكَ تَعَلُّقٌ بِكَوْنِهِ مُشْتَهِيًّا؛ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ كَوْنَهُ حَيًّا لَيْسَ بِأَنْ يَقْتَضِيَ كَوْنَهُ مُشْتَهِيًّا، أَوَّلَى مِنْ أَنْ يَقْتَضِيَ كَوْنَهُ نَافِرًا، و مَتَى^٤ اقْتَضَى الْأَمْرَيْنِ وَجَبَ حُصُولُهُ عَلَى صِفَتَيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ.

١. الباه و الباهة: النكاح. لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٧٩.

٢. تقدّم في ص ٢٣٩.

٣. تقدّم في ص ٢٤٠.

٤. في الأصل: «أو متى»، و لا موقع لـ «أو» في المقام، و هو واضح.

و الأمر الآخر: أنه كانَ يَجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ فِينَا؛ لِأَنَّ مِثْلَ الْمُقْتَضِي لِلصِّفَةِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقْتَضِيَ تِلْكَ الصِّفَةَ، وَ هَذَا يَقْتَضِي اسْتِغْنَاءَنَا عَنِ الشَّهْوَةِ، وَ يَقْتَضِي اسْتِحَالَةَ كَوْنِ أَحَدِنَا نَافِرًا مَعَ كَوْنِهِ حَيًّا، وَ كَانَ يَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَقْتَضِيَ كَوْنَهُ مُشْتَهِيًا لِجَمِيعِ الْمُشْتَهِيَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْبَعْضُ مِنَ ذَلِكَ بِأَوَّلَى مِنَ الْبَعْضِ، وَ تَعَلَّقُ^١ (١٠٠) الْجَمِيعِ بِكَوْنِهِ حَيًّا تَعَلُّقًا وَاحِدًا.

وَ فَسَادُ جَمِيعِ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ مِنْ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِي الْفِعْلِ وَلَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ عَلَى كَوْنِهِ مُشْتَهِيًا، وَأَنَّ مَا هَذِهِ^٢ حَالُهُ يَجِبُ نَفْيُهُ عَنْ تَعَالَى، عَلَى مَا تَقَدَّمَ بِهِ الْقَوْلُ.

[الدليل الثالث]

دليل آخر: وَ قد اسْتَدَلَّ أَبُو هَاشِمٍ عَلَى ذَلِكَ^٣، بِأَنَّ الشَّهْوَةَ مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَتَعَلَّقَ^٤ بِمَا إِذَا نَالَهُ الْمُشْتَهِي خَالِصًا مِمَّا لَا يَشْتَهِيهِ، اغْتَدَى جِسْمُهُ وَ زَادَ وَ صَلَحَ عَلَيْهِ، وَ كَذَلِكَ النَّفَارُ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَا إِذَا نَالَهُ النَّافِرُ، فَسَدَ بِهِ جِسْمُهُ وَ تَنَاقَصَ. وَ إِذَا اسْتَحَالَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الصَّلَاحُ وَ الْفَسَادُ - اللَّذَانِ هُمَا حُكْمُ الشَّهْوَةِ وَ النَّفَارِ - مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ جِسْمًا، اسْتَحَالَتِ الشَّهْوَةُ عَلَيْهِ وَ النَّفَارُ مَعًا.

وَ الَّذِي يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ الشَّهَوَاتِ مَعَ اخْتِلَافِ أَجْنَاسِهَا لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَا يَصِحُّ أَنْ يَغْتَدِيَ بِهِ جِسْمُ الْمُشْتَهِي وَ يَزْدَادُ عَلَيْهِ، وَ الْمُشْتَهَوُ عَلَى

١. وقع في الأصل بين كلمة «تعلق» وكلمة «الجميع» تكرار للأبحاث السابقة من قوله: «على كل وجه يصح أن يجهل» في الصفحة ٣٤٦ إلى هنا؛ يعني إلى قوله: «بأولى من البعض، وتعلق».

٢. في الأصل: «هذا».

٣. انظر: المغني، ج ٤ (روية الباري)، ص ٢٦.

٤. في الأصل: «يتعلق».

اِخْتِلَافِ أحوَالِهِمْ يَجْرِي أَمْرُهُمْ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ. وَلِذَلِكَ يَتَنَاوَلُ كُلُّ نَوْعٍ مِنَ الْحَيَوَانِ مَا يَغْتَذِي بِهِ وَ يَتَنَفَّعُ بَنَيْلِهِ، وَإِنْ أَضُرَّ تَنَاوُلُهُ بغيرِهِ،^١ مِمَّنْ لَا شَهْوَةَ لَهُ فِيهِ.

وَقَدْ يُسْأَلُ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ أَسْئَلَةٌ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ يَصِحُّ مَا ذَكَرْتُمْ^٢، وَ قَدْ يَشْتَهِي الْإِنْسَانُ مَا يَضُرُّهُ تَنَاوُلُهُ؛ كَمُشْتَهِي الطَّيْنِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ، وَ الْعَلِيلُ الَّذِي يَشْتَهِي كَثِيرًا مِنَ الْأَغْذِيَةِ الْمُضِرَّةِ بِهِ، وَ قَدْ يَتَنَفَّعُ الْإِنْسَانُ بِمَا يَنْفِرُ عَنْهُ مِنَ الْأَدْوِيَةِ الْكَرِيهَةِ؟

وَ ثَانِيهَا: أَنْ يُقَالَ: إِنْ تَعَلَّقَ الشَّهْوَةُ وَ النَّفَارُ بِزِيَادَةِ الْجِسْمِ وَ نُقْصَانِهِ، وَ الزِّيَادَةُ إِنَّمَا هِيَ جَوَاهِرُ يَبْتَدِئُ اللَّهُ تَعَالَى فِعْلَهَا عِنْدَ إِدْرَاكِ الْمُشْتَهِي، وَ هُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَفْعَلَهَا مِنْ دُونِ إِدْرَاكِ الْمُشْتَهِي، بَلْ عِنْدَ إِدْرَاكِهِ مَا يَنْفِرُ عَنْهُ. وَ إِنَّمَا كَانَ يَصِحُّ مَا ذَكَرْتُمْ لَوْ كَانَتْ: الزِّيَادَةُ مُوجِبَةً عَنِ الشَّهْوَةِ، وَ النُّقْصَانُ مُوجِبًا عَنِ النَّفَارِ. وَإِذَا كَانَ هَذَا فَاسِدًا^٥، فَلَا مَعْنَى لِكَلَامِكُمْ.

١٩٩

وَ هَذَا مِنْ أَقْوَى (١٠١) الْأَسْئَلَةِ عَلَى هَذَا [الدَّلِيلِ]^٦.

١. فِي الْأَصْل: «لغيره»، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَنَاهُ؛ لِتَعْدِي «أَضَرَ» بِالْبَاءِ.

٢. فِي الْأَصْل: «فَمَنْ»، وَ عَلَيْهِ يَكُونُ الْكَلَامُ نَاقِصًا؛ لِعَدَمِ وَجُودِ جَوَابٍ لِلشَّرْطِ فِي الْمَقَامِ، فَالصَّحِيحُ مَا أُثْبِتَنَاهُ، وَ هُوَ بَيَانُ لـ «غیره».

٣. مِنْ أَنَّ الشَّهْوَةَ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَا فِيهِ صَلَاحُ الْجِسْمِ وَ زِيَادَتِهِ.

٤. كَذَا فِي الْأَصْل، وَ الْأَنْسَبُ أَنْ يُقَالَ: «كَيْفَ تَتَعَلَّقُ الشَّهْوَةُ...».

٥. فِي الْأَصْل: «فَاسِدٌ».

٦. مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ أَضْفَانَهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَ قَوْلُهُ فِيمَا سَبَقَ: «وَ قَدْ يُسْأَلُ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ أَسْئَلَةٌ» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

و ثالثها: أن يقال: كونُ المُشْتَهِي مُشْتَهِيًا حَالٌ يَرْجِعُ إلى الجُمْلَةِ، و الزيادةُ التي ذَكَرْتُمُوهَا لَا تَعْلُقُ لَهَا بِالْجُمْلَةِ؛^١ فَكَيْفَ تَعْلُقُ^٢ بِمَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا؟

و رابعها: أن يقال: قد نَجِدُ أَحَدَنَا يَشْتَهِي إدْرَاكَ الأصْوَاتِ و الأَرَايِحِ، و إن كَانَ متى أَدْرَكَ ذَلِكَ لَمْ يَصْلُحْ عَلَيْهِ جِسْمُهُ و لَا اغْتَذَى بِهِ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَحْصُلُ فِي المأكولاتِ و المشروباتِ، و هذا يُبْطِلُ قَضِيَّتَكُمْ.

و الجواب عن السؤال الأول: أَنَا شَرَطْنَا فيما يَشْتَهِيهِ أَنْ يَتَنَاوَلَهُ^٣ خَالِصاً مِمَّا لَا يَشْتَهِيهِ، و لَيْسَ بِمُتَمَنِّعٍ عَلَى هذا أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا يَسْتَضِرُّ فِي بَعْضِ الأَوْقَاتِ بَتَنَاوُلِ مَا يَشْتَهِيهِ؛ مِنْ حَيْثُ يُخَالِطُهُ آخَرُ [مِمَّا لَا]^٤ تَعْلُقُ^٥ شَهْوَتُهُ بِهِ،^٦ و لَا سَبِيلَ إِلَى تَمَيُّزِهِ^٧ عَمَّا يَشْتَهِيهِ، فَلِذَلِكَ يَسْتَضِرُّ بِالطَّيْنِ و مَا جَرَى مَجْرَاهُ.

و أقوى مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ [الاستضرارُ بَتَنَاوُلِ]^٨ بَعْضِ المُشْتَهَيَاتِ مِنْ حَيْثُ العَاقِبَةُ -؛ إِمَّا بِأَنْ تَفْسُدَ المَعْدَةُ أَوْ بَعْضُ الأَعْضَاءِ الَّتِي لَا يُنْمِرُ الانْتِفَاعُ بِالمأكولاتِ إِلَّا بِصَلَاحِهَا، و هذا ظَاهِرٌ فِي مَضَرَّةِ الطَّيْنِ، فَإِنَّهُ - فيما يُقَالُ -

١. في الأصل: «في الجملة».

٢. في الأصل: «يتعلق».

٣. كذا في الأصل، و الأنسب: «يناله».

٤. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «إلا»، و لا موقع للاستثناء في المقام، و بما أثبتناه يستقيم المعنى.

٥. في الأصل: «بتعلق».

٦. في الأصل: «بها».

٧. في الأصل: «تميزها».

٨. في الأصل: «إلا مستضرّاً و يتناول»، و هو لا يلائم السياق، و ما أثبتناه هو مقتضى السياق، و به يستقيم المعنى.

يورث الحَصَاةَ و السَّدَرَ، وإلا فهو مِن حَيْثُ كَانَ مُشْتَهَى^١ نَافِعٌ، فَتَصِيرُ^٢ الْمَضْرَةُ الَّتِي تَحْصُلُ فِي الْعَاقِبَةِ غَامِرَةً^٣ لِلصَّلَاحِ و الانتفاعِ، الَّذِينَ يَحْصُلَانِ مِن حَيْثُ الْإِدْرَاكِ و الْحُكْمِ الْغَالِبِ، فَلِهَذَا ظَهَرَتْ مَضْرَةُ بَعْضِ الْمُشْتَهَيَاتِ.

و بهذا بَعَيْنَهُ يُجَابُ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْأَدْوِيَةِ، مَعَ أَنَّ النَّفْسَ تَنْفِرُ عَنْهَا؛ لِأَنَّ الدَّوَاءَ إِنَّمَا يَنْفَعُ فِي الْعَاقِبَةِ؛ بِأَنْ يُزِيلَ فُضُولًا عَنِ الْمَعِدَةِ، وَ يَفْتَحَ مَجَارِيَ و أَوْرَادًا لَا يَتِمُّ صِلَاحُ الْجِسْمِ و انتفاعُهُ إِلَّا بِهَا، فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ كَانَ نَافِعًا، [و] مِنْ حَيْثُ أَدْرَكَ بَعْضُ النَّفَارِ فَهُوَ مُفْسِدٌ ضَارٌّ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ أَدْمَنَ تَنَاوُلَ الْأَدْوِيَةِ، نُهِكَ جِسْمُهُ، وَ ضَعُفَتْ قُوَّتُهُ، وَ فَسَدَ عَلَيْهِ غَايَةُ الْفَسَادِ؟

و الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ الثَّانِي: أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي جِسْمٍ مَنْ أَدْرَكَ مَا يَشْتَهِيهِ وَ يَلْتَذُّهُ، وَ إِنْ كَانَتْ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَ غَيْرِ مَوْجِبَةٍ عَنِ الشَّهْوَةِ، فَلَهَا تَعَلُّقٌ بِالشَّهْوَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصِحُّ عَلَى طَرِيقِ الْإِغْتِذَاءِ إِلَّا عِنْدَ الشَّهْوَةِ^٤، وَ إِنْ كَانَتْ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ مَعَ فَقْدِ الشَّهْوَةِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِغْتِذَاءِ. كَمَا أَنَّ كَوْنَ الْإِعْتِقَادِ عِلْمًا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالنَّظَرِ، وَ إِنْ صَحَّ حُصُولُهُ عِلْمًا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ. وَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِلنَّظَرِ تَأْثِيرٌ فِي الْعِلْمِ. وَ إِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، فَكُلُّ مَنْ لَا تَصِحُّ^٥ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ، لَا يَصِحُّ عَلَيْهِ مَا يُصَحُّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ اسْتَحَالَ عَلَيْهِ مَوْجِبُ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ، فَلَا بُدَّ مِنْ

٢٠٠

١. فِي الْأَصْلِ: «مُشْتَهَى».

٢. فِي الْأَصْلِ: «فَيَصِيرُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «غَامِرَةٌ»، وَ هُوَ لَا يَلِاثِمُ «الْمَضْرَةُ»، وَ هُوَ وَاضِحٌ.

٤. أَيُّ أَنَّ الزِّيَادَةَ النَّاشِئَةَ مِنَ الْإِغْتِذَاءِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا عِنْدَ الشَّهْوَةِ، وَ إِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ قَدْ تَحْصُلُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ غَيْرِ الْإِغْتِذَاءِ مَعَ فَقْدِ الشَّهْوَةِ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَصِحُّ».

استحالة ذلك الأمر الموجب عليه؟ والقول [في] المصحح^١ كالقول في الموجب في هذا الباب. ولهذا كان من يستحيل وقوع الفعل منه، يستحيل اختصاص القدرة به، كاستحالتها على من يستحيل كونه قادراً، وإن كانت في أحد الأمرين موجبة وفي الآخر موصحة.

والجواب عن الثالث: أن الصلاح الذي يتبع إدراك المشتبه يتعلّق بالجملة؛ لأنها هي المستفعاة به، فهو يجري مجرى كونه فائدة في رجوعه إليها.

والجواب عن الرابع: أن إدراك الأرياح والأصوات لا بد من تعلّق الصلاح والانتفاع به، وإن لم تظهر الحال فيه ظهورها في المأكول والمشروب، ولهذا نجد من نال^٢ «من الأصوات المطرية، والروائح الطيبة، والصور الموقنة، ما يشتهي^٣ على الاستمرار، يصلح عليه ويتنفع به، حتى رُبما كان (١٠٢) ذلك أبلغ في زيادة قوته ونشاطه من المأكول والمشروب، وليس هذا ظاهراً^٤. وليس إذا خفي تأثير ذلك في بعض المواضع، وجب أن ننفي تأثيره. كما لا يجب مثله في نفي تأثير المأكولات؛ فإن تأثيرها أيضاً يخفى في بعض المواضع، ويظهر في آخر.

[الدليل الرابع]

دليل آخر: ومما استدلل به^٥ على أنه تعالى لا يجوز أن يكون مشتبهاً محتاجاً، السمع والإجماع.

١. في الأصل: «والمصحح».

٢. في الأصل: «قال».

٣. في الأصل: «تشتهيه».

٤. في الأصل: «ظاهر».

٥. في الأصل: «عليه».

وقيل: إن دليل صحة السمع لا يفتقر إلى نفي كونه محتاجاً، وإنما يفتقر إلى أنه لا يفعل القبح.^١ وقد يمكن معرفة ذلك مع تجويز الشهوة عليه؛ لأن من يشتهي أمراً، [و] يتمكن من الوصول إليه بالقبح والحسن معاً، لا يجوز أن يختار القبح على الحسن. فلو جازت عليه تعالى الشهوة والحاجة، لكان لا شيء يفعل من القبح لأجل الشهوة، إلا وهو قادر على أمثاله من الحسن، حتى^٢ يقوم في تناول الشهوة له مقامه. ولا يجوز على هذا أن يختار شيئاً من القبائح. وهذا القدر كافٍ في صحة معرفة السمع.

٢٠١

١. كذا في الأصل، والأولى: «القبح». راجع: تلخيص المحصل، ص ٤٥٢.

٢. كذا في الأصل، ولعل الأولى: «بحيث» بدل «حتى».

[الفصل الثاني]

[في نفى الجسميّة عنه تعالى]

[١]

فصل

في أنّه تعالى لا يُشَبِّهُ الأجسامَ والجواهرَ

اعلم أنّ الخلافَ في هذا البابِ رُبَّمَا تَعَلَّقَ بِالْعِبَارَةِ^١؛ لِأَنَّ مَنْ نَفَى عَنْهُ شَبَهَ الْأَجْسَامِ وَالْجَوَاهِرِ عَلَى التَّحْقِيقِ، فَأَجْرَى^٢ عَلَيْهِ الْوَصْفُ بِالْجِسْمِ أَوِ الْجَوْهَرِ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ، فَهُوَ غَيْرُ مُشَبَّهِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَخِلَافُهُ يُؤَوَّلُ إِلَى الْعِبَارَةِ.

وَالْمُشَبَّهُ هُوَ الَّذِي يُخَالِفُ فِي الْمَعْنَى، وَيُثَبِّتُهُ بِصِفَةِ الْجِسْمِ الْمُؤَلَّفِ، أَوْ بِصِفَةِ الْجَوْهَرِ الْمُتَحَيِّزِ.

وَنَحْنُ نَقْدِّمُ الْكَلَامَ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ أَهَمُّ، وَنَعُودُ إِلَى الْعِبَارَةِ^٣.

١. أي أنّ الخلافَ لفظيٌّ وليس بجوهريّ.

٢. كذا في الأصل، والأنسب بالسياق: «و أجرى».

٣. يأتي المبحث الثاني الذي يدور حول العبارة في ص ٣٩٤ عند قوله: «فصل فيما يتعلّق بالعبارة في هذا الباب».

[ادلة نفى الجسمية عنه تعالى]

الذي يدل^١ على استحالة كونه تعالى بصفة الجواهر والأجسام: أن الجواهر مُتماثلة، فلو كان جوهراً لوجب كونه مُماثلاً^٢ لها و من جنسها، وذلك يقتضي استحالة قدمه من حيث استحالة قدم الجواهر والأجسام، أو كون الأجسام قديمة من حيث وجب له القدم. وكل ذلك مُستحيل.

والذي يدل على تماثل الجواهر: أننا ندرِك الجوهريين^٣ أو الجسميين المُنتفيين^٤ اللون، فَيَلْتَبَسُ أحدهما علينا بالآخر؛ ألا تَرى أن مَنْ أَدْرَكَهُمَا ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهُمَا وَ أَدْرَكَهُمَا مِنْ بَعْدُ، يُجَوِّزُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَكُونَ هُوَ الْآخَرُ، بَأَنْ نُقِلَ إِلَى مَكَانِهِ؟ وَ لَمْ يَلْتَبَسْ عَلَيْهِ الْإِدْرَاكُ إِلَّا لِاشْتِرَاكِهَ فِي صِفَةٍ تَنَاولَهَا الْإِدْرَاكُ، وَ زُبْمًا يَتَنَاولُ الْإِدْرَاكُ مِنَ الصِّفَاتِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الذَّوَاتِ، وَ إِذَا كَانَا مُشْتَرِكِينَ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَى ذَوَاتِهِمَا فَهُمَا مُتَمَاثِلَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمُسْتَفَادُ بِالتَّمَاثُلِ.

فإن قيل: دُلُّوا عَلَى أَنَّهُمَا لَمْ يَلْتَبَسَا إِلَّا لِاشْتِرَاكِ فِي صِفَةٍ، وَ قَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الشَّيْئَيْنِ زُبْمًا اشْتَبَهَا لغير ذلك. ثُمَّ دُلُّوا عَلَى أَنَّ تِلْكَ الصِّفَةَ مِمَّا تَنَاولَهَا الْإِدْرَاكُ. ثُمَّ عَلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ يَتَنَاولُ أَحْصَصَ صِفَاتِ الذَّوَاتِ. وَ بَعْدُ، فَيَلْزَمُكُمْ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ الْأَبْيَضُ مُخَالِفاً لِلْأَسْوَدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَبَسُ بِهِ.^٥

٢٠٢

١. هذا هو الدليل الأول على نفى الجسمية عنه تعالى، و سيأتي الدليل الثاني في ص ٣٧١.

٢. في الأصل: «متماثلاً»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة «لها»؛ فإن «فاعل» للمشاركة بين الاثنين في الفاعلية و المفعولية معنى فقط دون لفظه، بخلاف «تفاعل»؛ فإنه للاشتراك في الفاعلية لفظاً، و فيها و في المفعولية معنى.

٣. في الأصل: «الجوهر».

٤. في الأصل: «المنتفي».

٥. فهذه أربعة أسئلة و إشكالات، و سوف يجيب المصنف عنها فيما يلي من بحوث.

قلنا: الوجوه التي يَقَعُ فيها الالتباسُ معقولةٌ، وهي: المُجاوَرَةُ، كاللباسِ خضابِ اللحيةِ بالشَّعرِ. أو الحُلُولُ، كما التَّبَسَّ على قومٍ فظَنُوا أَنَّ صِفَةَ المَحَلِّ للحال، حتَّى اعتَقَدُوا أَنَّ السَّوَادَ حَيِّزٌ! وَكُلُّ هَذَا مُتَنَفِّ في التَّبَاسِ الجسمَينِ أَحَدُهُما بِالْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا حُلُولَ بَيْنَهُمَا وَلَا مُجَاوَرَةَ، بَلِ الِاتِّبَاسُ يَحْصُلُ بَيْنَهُمَا مَعَ الْعِلْمِ بِتَغَايُرِهِمَا، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ وَجْهَ الِاتِّبَاسِ مَا ذَكَرْنَاهُ^١.

وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي اقْتَضَتْ التَّبَاسَهُمَا مِمَّا تَنَاوَلَهَا^٢ الإدراكُ: أَنَّ الأَمْرَ لَوْ كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ لَمَا التَّبَسَّا عَلَى الإدراكِ، وَفِي التَّبَاسِهِمَا عَلَيْهِ ذِلَالَةٌ عَلَى تَعَلُّقِ الإدراكِ (١٠٣) بِمَا التَّبَسَّا لِأَجْلِهِ، وَأَنَّ المُشَارَكَةَ فِيمَا لَا يَتَعَلَّقُ الإدراكُ بِهِ لَا تَقْتَضِي الِاشْتِبَاهَ عَلَى المُدْرِكِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ السَّوَادَ لَا يَشْتَبِهُ^٣ [مَعَ] الْبَيَاضِ، وَيَلْتَبِسُ بِهِ عِنْدَ المُدْرِكِ وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي الوجودِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الإدراكُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالوجودِ؟

وَلِأَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي تَقْتَضِي التَّبَاسَ الجسمَينِ أَوِ الْجَوْهَرَيْنِ المُدْرَكَيْنِ عَلَى المُدْرِكِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ صِفَةً عَلِمَهَا المُدْرِكُ. وَ مَا يَعْلَمُهُ فِي حَالِ الإدراكِ مِنْ صِفَاتِ الْجَوْهَرِ هُوَ: الوجودُ، وَكَوْنُهُ فِي جِهَةٍ وَتَحْيِيزُهُ. وَ قَدْ مَضَى أَنَّ المُشَارَكَةَ فِي الوجودِ لَا تَقْتَضِي^٤ الِاتِّبَاسَ. وَ لَيْسَ يَشْتَرِكُ الْجَوْهَرَانِ فِي أَنْ يَكُونَا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَيَلْتَبِسَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَلَمْ يَبَقْ إِلَّا أَنَّهُمَا التَّبَسَّا مِنْ حَيْثُ اشْتَرَكَا فِي التَّحْيِيزِ،

١. وَ هُوَ الِاشْتِرَاكُ فِي صِفَةٍ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «تَنَاوَلَهُمَا».

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَسْلِبُهُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ: لِاقْتِضَاءِ السِّيَاقِ، وَ قَوْلُهُ: «وَيَلْتَبِسُ بِهِ» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَقْتَضِي»، وَ الْأَوَّلَى مَا أَثْبَتْنَاهُ: لِرَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى «المُشَارَكَةِ».

وَمَا يُدْرَكَانِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ.^١

وأيضاً: فَمَتَى صَحَّ أَنْ يَلْتَبَسَا لِأَجْلِ صِفَةٍ لَمْ يَتَنَاوَلْهَا الْإِدْرَاكُ، لَمْ يَكُنْ بَعْضُ الصِّفَاتِ الَّتِي^٢ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْإِدْرَاكِ بِأَنْ تَقْتَضِيَ^٣ اللَّبَسَ أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ، وَهَذَا يَوْجِبُ أَنْ تَكُونَ الْمُشَارَكَةُ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ تَقْتَضِي^٤ الْإِلْتِبَاسَ.

وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ يَتَعَلَّقُ بِأَخْصَ صِفَاتِ الذَّوَاتِ: أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالصِّفَةِ الرَّاجِعَةِ إِلَى الْفَاعِلِ، أَوِ الرَّاجِعَةِ إِلَى الْعِلَلِ، وَ^٥ الرَّاجِعَةِ إِلَى الذَّاتِ.

وَالَّذِي يَتَعَلَّقُ^٦ بِالْفَاعِلِ وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ هُوَ الْوُجُودُ. وَلَوْ تَنَاوَلَهُ الْإِدْرَاكُ لَاقْتَضَى أَنْ يَتَعَلَّقَ بِكُلِّ مَوْجُودٍ؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْإِدْرَاكِ إِذَا تَنَاوَلَ صِفَةً أَنْ يَشِيعَ فِي كُلِّ مُخْتَصِّصٍ بِهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا تَنَاوَلَ التَّحْيِيزَ شَاعَ فِي كُلِّ مُتَحَيِّزٍ؟ وَكَذَلِكَ فِي كَوْنِ السَّوَادِ [مُدْرَكاً، دَلِيلٌ]^٧ عَلَى [تَنَاوُلِ الْإِدْرَاكِ كُلِّ] مَا يَخْتَصُّ بِهِ. وَفَسَادُ كَوْنِ جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ مُدْرَكَةً ظَاهِرٌ.

عَلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ لَوْ تَنَاوَلَ الْوُجُودَ، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَتَعَدَّاهُ إِلَى الذَّاتِ، أَوْ لَا يَتَعَدَّاهُ. فَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ^٨ وَجِبَ أَنْ لَا يَحْصُلَ الْفَصْلُ - بَيْنَ الْمُخْتَلِفَيْنِ - بِالْإِدْرَاكِ؛ لِأَنَّ

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنْ يُقَالَ: «وَمَا يُدْرَكَانِ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ» بِدَلِّ «الَّتِي»، وَهُوَ خِلَافُ مَقْتَضَى السِّيَاقِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «بِأَنْ يَقْتَضِي»، وَالْأَوَّلَى مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى «بَعْضِ الصِّفَاتِ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَقْتَضِي»، وَالْأَوَّلَى مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى لَفْظَةِ «الْمُشَارَكَةِ».

٥. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْأَنْسَبُ: «أَوْ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «تَتَعَلَّقُ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى «الَّذِي». وَهَكَذَا الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ:

«وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ».

٧. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ اسْتَفْدَنَاهُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ، وَهَكَذَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَأْتِي.

٨. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْأَنْسَبُ: «لَمْ يَتَعَدَّ»؛ لِأَنَّ عَدَمَ التَّقْدِيرِ أَوَّلَى مِنَ التَّقْدِيرِ.

الإدراك لَمْ يَتَنَاوَلْ ما به اِخْتَلَفَا، وإِنَّمَا تَنَاوَلْ عَلَى هذا القولِ الوجودَ الذي هما يَشْتَرِكَانِ فيه، فكانَ يَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ عِنْدَ الْمُدْرِكِ إدْرَاكُ الْمُخْتَلَفَيْنِ مَجْرَى إدْرَاكِ المِثْلَيْنِ، و كانَ^١ يَجِبُ أَيْضاً أَنْ لَا يَفْصِلَ بالإدراكِ بَيْنَ الكَبِيرِ والصَغِيرِ، والطَوِيلِ والقَصِيرِ. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ يَتَعَدَّاهُ إِلَى الصِّفَةِ العائِدَةِ إِلَى الذاتِ، وهذا يَقْتَضِي أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْمُخْتَلَفَيْنِ بالإدراكِ مِنْ حَيْثُ افْتَرَقَا فِي الصِّفَةِ التي يَتَعَلَّقُ بِهَا الإدْرَاكُ، وَأَنْ يَلْتَبَسَ أَحَدُهُما عَلَيْنَا بِالْآخَرِ مِنْ حَيْثُ اشْتَرَكَا فِي الوجودِ الذي يَتَعَلَّقُ بِهِ - عَلَى هذا القولِ أَيْضاً - الإدْرَاكُ، وَ ذَلِكَ باطلٌ.

فَأَمَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى الْعِلَلِ مِنْ صِفَاتِ الْجَوْهَرِ: فالذي يُمَكِّنُ أَنْ يُدْخَلَ شُبْهَةً فِي تَنَاوُلِ الإدْرَاكِ لَهُ، كَوْنُهُ كائناً فِي جِهَةٍ؛ مِنْ حَيْثُ فُصِّلَ بالإدْرَاكِ - عَلَى بَعْضِ الوجوه - بَيْنَ الكائِنَيْنِ فِي جِهَتَيْنِ.

و الذي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الإدْرَاكَ لَا يَتَنَاوَلُ ذَلِكَ، أَنَّهُ لَوْ تَنَاوَلَهُ لَفُصِّلَ بالإدْرَاكِ بَيْنَ كُلِّ صِفَتَيْنِ صِدْدَيْنِ مِنْهُ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَمِرُّ؛ فَإِنْ أَحَدَنَا لَوْ أَدْرَكَ جَوْهَراً فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ، ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهُ، جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ انْتَقَلَ إِلَى أَقْرَبِ الْأَمَاكِنِ إِلَيْهِ، وَ التَّبَسَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِيهِ، وَ لَا يَلْتَبَسُ أَمْرُهُ لَوْ اسْوَدَّ بَعْدَ بَيَاضٍ.

عَلَى أَنَّا إِنَّمَا نَطْلُبُ صِفَةً تَنَاوَلَهَا الإدْرَاكُ فَاقْتَضَى التَّبَاسُ أَحَدَ الْجَوْهَرَيْنِ بِالْآخَرِ، وَ هَذَا لَا يَصِحُّ فِي اخْتِصَاصِ الْجَوْهَرِ بِالْمُحَادَاةِ^٢؛ لِأَنَّ الْجَوْهَرَيْنِ لَا يَصِحُّ اشْتِرَاكُهُمَا فِي الْكَوْنِ فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَ أَنْ يَسْتَحِقَّ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ صِفَتَيْنِ مُتَمَاثِلَتَيْنِ.

١. فِي الْأَصْل: «فَكَانَ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي الْأَصْل: «بِالْمُحَامَاذَاتِ»، وَ هُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ.

على أن كونه في جهة قد يتزايد في أحد الجوهرين دون (١٠٤) الآخر، ولا يفصل^١ بينهما بالإدراك.

فعلِم أن الإدراك إنما يتناول الصفة الراجعة [إلى الذات]،^٢ وهي التحيز.

و أما الجواب عن الاعتراض بالجسمين اللذين يختلف لوناهما، وأن أحدهما لا يلتبس بالآخر: فليس فيه أكثر من إثبات المدلول مع ارتفاع الدليل، وهذا غير مُمتنع؛ فإن الدليل غير موجب للمدلول، وإنما يكشف عنه، ولهذا يدل على الحكم الواحد الدليلان المختلفان. وإنما المنكر ثبوت الدليل وارتفاع المدلول.

على أن الالتباس هاهنا أيضاً حاصل؛ لأن المدرك لهذين الجسمين يجوز أن يكون أحدهما هو الآخر وإنما تغير لونه، وقد يلتبس أيضاً لمساً.

فالذي اعتمدناه صحيح على كل حال.

دليل آخر على تماثل الجواهر: و يدل على ذلك أيضاً: أن كل جوهر يُشار إليه، جنس^٣ يحتمل جنس ما تحتمله سائر الجواهر من الأعراض. واحتماله لذلك يرجع إلى ذلك، فلولا أنها متفقة في الجنس، لم يجب ذلك؛ لأن الذوات المختلفة لا تتفق فيما يرجع إلى ذواتها.

و قد يستدل بهذه الطريقة على وجه آخر، فيقال: لو اختلفت الجواهر لم يظهر اختلافها إلا بأن^٤ يحتمل بعضها ما لا يحتمله غيره؛ لأن الوجود الذي^٥ يظهر به^٦

١. في الأصل: «ولا انفصل»، هكذا تقرأ الكلمة، وما أثبتناه هو الأوفق للسياق.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، واستفدناه مما سبق من الكلام.

٣. في الأصل: «جنس إليه».

٤. في الأصل: «للآتات» بدل «إلا بأن»، هكذا تقرأ الكلمة، ولا وجه له في المقام.

٥. في الأصل: «التي».

٦. في الأصل: «بها».

اختلاف^١ الذوات لا يتأتى فيه^٢؛ ألا ترى أنه مما لا يوجب الأحوال، فيظهر اختلافها باختلاف ما يوجبها^٣ ولا يتعلق^٤ بغيرها، فيراعى في اختلافها تغاير متعلقها،^٥ أو ما يجري مجرى التغاير.

و ليس يفصل بين الجوهرين بالإدراك، فيوصل^٦ بذلك إلى اختلافهما، كما نقول في السواد والبياض. و ليس يمكن العلم بأن بعضها يتنفي بما لا يتنفي به بعض آخر، فيكون ذلك طريقاً إلى الاختلاف. فلم يبق إلا ما ذكرناه من احتمال الأعراض، و هي مشتركة^٧ فيها^٨، فيجب ثماثلها.

فإن قيل: ألا اختلفت من حيث لم يصح أن يحل كل واحد منها عين^٩ ما يحل الآخر، كما اختلفت القدر، لتعلق كل واحدة بعين لا تتعلق^{١٠} بها الأخرى، وإن صح

١. في الأصل: «آلاف»، و هو خطأ، و الصحيح ما أثبتناه. و للمزيد راجع: الملخص، ج ١، ص ٣٠٢ و ٣٠٣؛ الكامل للعجالي، ص ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٥٩؛ كشف المراد، ص ٣٧.

٢. في الأصل: «فيها»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «الوجود». و هكذا الكلام في قوله: «أنه».

٣. كذا في الأصل، و لعل الصحيح: «يوجبها»؛ لرجوع الضمير إلى «الأحوال».

٤. كذا في الأصل، و لعل الصحيح: «تتعلق»؛ لرجوع الضمير إلى لفظة «الجواهر».

٥. في الأصل: «متعلقهما»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «الجواهر».

٦. في الأصل: «فتوصل».

٧. كذا في الأصل، و الأولى: «مشارك»؛ لخلوه عن الضمير، و نائب الفاعل هو الجاز و المجزور.

٨. في الأصل: «فيه»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «الأعراض»، و قوله: «و هي» قرينة عليه.

٩. في الأصل: «غير»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لاقتضاء السياق. و قوله: «لتعلق كل واحدة بعين لا تتعلق بها الأخرى» يؤيده، و كذلك قوله فيما يأتي: «و إنما لم يصح أن يحل نفس ما يحل غيره».

١٠. في الأصل: «لا يتعلق».

أَنْ تَفْعَلَ^١ بِهَا مِثْلَ مَا تَفْعَلُ^٢ الْآخَرَى؟

قُلْنَا: الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ^٣: أَنَّ الْجَوْهَرَيْنِ لَوْ صَحَّ أَنْ يَحُلَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَيْنُ^٤ مَا يَحُلُّ الْآخَرَ، لَكَانَتْ^٥ حَالُهُ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ كحَالِهِ^٦ الْآنَ^٧. وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَحُلَّهُ نَفْسُ مَا يَحُلُّ غَيْرَهُ، لِشَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى الْحَالِ لَا إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ فِي نَفْسِهِ عَلَى مَا كَانَ يَكُونُ عَلَيْهِ لَوْ صَحَّ أَنْ يَحُلَّهُ. وَإِذَا كَانَ لَوْ قَدَرْنَا أَنَّهُ يَحُلُّ^٨ مَا يَحُلُّ غَيْرَهُ - مَثَلًا - لِتَحْيِيهِ، وَهُوَ الْآنَ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُمَآثِلًا لَهُ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْقَدَرَتَانِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ أَنْ يُفْعَلَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ عَيْنُ^٩ مَا يَصِحُّ بِالْآخَرَى، لَكَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ فِي نَفْسِهَا بِخِلَافِ مَا هِيَ عَلَيْهِ الْآنَ.

وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْجَوْهَرَ إِنَّمَا يَحْتَمِلُ جَمِيعَ الْأَعْرَاضِ لِتَحْيِيهِ، وَلَا حُكْمَ لِلتَّحْيِيَةِ مَعَ بَعْضِ الْأَعْرَاضِ دُونَ بَعْضٍ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ أَنْ يَوْجَدَ فِيهِ عَيْنُ^{١٠} مَا يَوْجَدُ^{١١} فِي غَيْرِهِ

١. فِي الْأَصْل: «يَفْعَلُ»، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِرَجُوعِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ إِلَى «كُلِّ وَاحِدَةٍ»، وَضَمِيرِ التَّأْنِيثِ فِي قَوْلِهِ: «بِهَا» يَعُودُ إِلَى «عَيْنٍ» فِي قَوْلِهِ: «بَعِين».

٢. فِي الْأَصْل: «يَفْعَلُ».

٣. أَيُّ بَيْنِ الْجَوَاهِرِ وَالْقُدَرِ.

٤. فِي الْأَصْل: «غَيْرِ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لَعَيْنٍ مَا قَلَنَاهُ فِي نَظِيرِهِ.

٥. فِي الْأَصْل: «أَكَانَتْ»، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ لِمَا أَثْبَتْنَاهُ، وَقَوْلُهُ فِيمَا يَأْتِي بُعِيدٌ هَذَا: «لَكَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

٦. فِي الْأَصْل: «لِحَالِهِ».

٧. الْمَقْصُودُ بِ«حَالِهِ الْآنَ»، هُوَ أَنَّهُ الْآنَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَحُلَّهُ عَيْنُ مَا يَحُلُّ الْآخَرَ. وَالْمُرَادُ أَنَّ حَالَ الْجَوْهَرِ وَاحِدَةً لَا تَتَغَيَّرُ، سِوَا صَحَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَمْ لَمْ يَصَحَّ.

٨. فِي الْأَصْل: «يَحُلُّ»، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ مُقْتَضَى السِّيَاقِ.

٩. فِي الْأَصْل: «غَيْرِ»، وَيُظْهِرُ صَحَّةَ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِالتَّمَاثُلِ فِيمَا سَبَقَ وَفِيمَا يَأْتِي مِنَ الْمُبَاحَثِ.

١٠. فِي الْأَصْل: «غَيْرِ»، وَالْكَلَامُ فِيهِ كَمَا فِي السَّابِقِ.

١١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ كَلِمَةً: «مَعَهُ» زَائِدَةٌ.

لا لأمرٍ يرجع إليه، بل الأمرُ إلى ذلك الحال. فافترق الأمران.
و بمثل هذا نجيب^١ من اعترض دليلنا، بأن بعض الجواهر لا يحتمل العلم و
الإرادة و القدرة^٢، و ذلك لاختلاف^٣ الجواهر، فنقول:
إنما امتنع حلول العلم و الإرادة و القدرة في الجوهر المنفرد لحاجة هذه
المعاني إلى أغيارها، فليشيء يرجع إليها لم تحل^٤ الجزء المنفرد^٥، لا إلى المحل؛
ألا ترى أن المحل على الصفة التي حكمها مع جميع الأعراض واحد؟ و لهذا
(١٠٥) لو جعل ذلك الأمر في تضاعيف القلب لجاز^٦ أن يحل^٧ العلم و الإرادة. و
لو كان لا يحتمل هذه المعاني لشيء يرجع إلى ذاته^٨، لكان لا يصح حلولها فيه
على وجه من الوجوه، و يجري ذلك مجرى الأعراض.

و مما يبين أنه لا اعتبار في تماثل الجوهريين، بأن يصح أن يحل^٩ أحدهما نفس ما يحل
الآخر، أن ذلك يقتضي كون الجوهريين متماثلين مختلفين معاً؛ لأنه إذا لم يصح

١. في الأصل بدل «نجيب» كلمة لا تقرأ، و ما أثبتناه هو مقتضى السياق.

٢. في الأصل: «و الطرف»، و ما أثبتناه استفدناه من قوله: «إنما امتنع حلول العلم و الإرادة و القدرة في الجوهر المنفرد».

٣. في الأصل: «تلك الاختلاف» بدل «و ذلك لاختلاف»، و لا محصل له في المقام.

٤. في الأصل: «لم يحل»، و الأنسب ما أثبتناه؛ لعود ضمير الفاعل إلى «هذه المعاني».

٥. في الأصل: «و المنفرد» بالواو.

٦. في الأصل: «لجاز».

٧. في الأصل: «الحكم»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة ما سبق.

٨. في الأصل: «ادته»، و هو مهمل، و من المحتمل أن الصحيح ما أثبتناه، أو شيء آخر مثل كلمة: «ماذية».

٩. في الأصل: «يجعل»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة ما سبق، و بقرينة قوله بعيد هذا: «و إذا حل أحدهما».

أَنْ يَحْلُ ١ كُلُّ وَاحِدٍ عَيْنِ ٢ مَا يَحْلُ الْآخَرَ مِنَ الْأَكْوَانِ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَلِفَيْنِ ٣. وَ
إِذَا حَلَّ أَحَدُهُمَا نَفْسَ مَا يَحْلُ الْآخَرَ مِنَ التَّأْلِيفِ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَمَاثِلَيْنِ.
وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ ٤ الْأَعْرَاضُ كُلُّهَا مُتَمَاثِلَةً؛ لِأَنَّ كُلَّ
مَحَلٍّ احْتِمَالٌ بَعْضُهَا فَهُوَ يَحْتَمِلُ الْجَمِيعَ.

وَذَلِكَ: أَنَّ الْأَعْرَاضَ لَا يَقْتَضِي احْتِمَالُ الْمَحَلِّ لَهَا اشْتِرَاكَهَا ٥ فِي صِفَةٍ ذَاتِيَّةٍ، وَ
قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْجَوَاهِرَ إِذَا اشْتَرَكَتْ ٦ فِي احْتِمَالِ الْأَعْرَاضِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى صِفَةٍ
ذَاتِيَّةٍ يَشْتَرِكُ الْجَمِيعُ فِيهَا.

٢٠٦

عَلَى أَنَّ لَنَا طَرِيقاً ٧ تَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى اخْتِلَافِ الْأَعْرَاضِ؛ مِثْلُ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا
بِالْإِدْرَاكِ، وَ نَحْوُ اخْتِلَافٍ مَا يَجِبُ عَنْهَا مِنَ الْأَحْوَالِ، وَ نَحْوُ تَغَايُرِ التَّعَلُّقِ،
وَ نَحْوُ أَنْ لَا تَنْتَفِي ٨ بِضِدِّ وَاحِدٍ. وَأَمَّا الْجَوَاهِرُ ٩، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى اخْتِلَافِهَا
إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يَجْعَلُ»، وَ الْكَلَامُ فِيهِ كَالْكَلَامِ فِي السَّابِقِ.
٢. فِي الْأَصْلِ: «غَيْرِ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «بِأَنْ يَصِحَّ أَنْ يَحْلَ أَحَدُهُمَا نَفْسَ مَا يَحْلُ
الْآخَرِ»، وَ قَوْلُهُ: «وَ إِذَا حَلَّ أَحَدُهُمَا نَفْسَ مَا يَحْلُ الْآخَرِ».
٣. فِي الْأَصْلِ: + «وَ إِذَا حَلَّ أَحَدُهُمَا نَفْسَ مَا يَحْلُ الْآخَرِ مِنَ الْأَكْوَانِ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَلِفَيْنِ»،
وَ هُوَ زَائِدٌ وَ مُكَرَّرٌ.
٤. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ»، وَ الْأَوَّلَى مَا أَثْبَتْنَاهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ. وَ زِيدَتْ فِي الْأَصْلِ بَعْدَ «تَكُونُ» كَلِمَةُ
«الْأَمْرَيْنِ»، وَ هِيَ زَائِدَةٌ.
٥. فِي الْأَصْلِ: «اشْتَرَاكُهَا»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى لَفْظَةِ «الْأَعْرَاضِ».
٦. فِي الْأَصْلِ: «اشْتَرَكَ».
٧. فِي الْأَصْلِ: «ظَرْفاً».
٨. فِي الْأَصْلِ: «يَنْتَفِي»، وَ الْأَوَّلَى مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى «الْأَعْرَاضِ».
٩. فِي الْأَصْلِ: «أَعْرَاضُ الْجَوَاهِرِ»، وَ السِّيَاقُ يَشْهَدُ بِزِيَادَةِ لَفْظَةِ «أَعْرَاضِ».

دليل آخر على تماثل الجواهر: قد ثبت أن الجواهر تُخالف^١ الأعراض. و ثبت أن المُخالف لغيره إنما يُخالفه بصفة ترجع إلى ذاته. وأن صفات العلل والفاعل لا مدخل لها في هذا الباب؛ من حيث تؤدي^٢ إلى تحدّد^٣ المُخالفة، واختصاصها ببعض الأحوال دون بعض.

فلم يبق بعد ذلك إلا أن الجواهر تخالف الأعراض إما بالتحيز، أو ما اقتضى فيها التحيز من كونها جواهر؛ لأن ما عدا هاتين الصفتين يرجع استحقاقه إلى علة أو فاعل، أو يكون حكماً من أحكام التحيز؛ مثل احتمال الأعراض وامتناع التداخل^٤. وبأي الأمرين كان الخلاف؛ من التحيز أو كونها جواهر، فقد تم ما أردناه من تماثل جميع الجواهر؛ لاشتراكها في ذلك. وما به تُخالف^٥ الذات غيرها، به تماثل ما شاركها فيه. وإذا خالفت الجواهر الأعراض بالتحيز أو بكونها جواهر أو بالأمرين، فيجب أن يتماثل جميعها؛ لاشتراكها في هاتين الصفتين.

دليل آخر على أنه لا يشبه الجواهر والأجسام: ما دلّ على حدوث الجواهر والأجسام لا يختص، بل هو شائع في كل ما كان بهذه الصفة، فلو كان تعالى جوهراً أو جسماً لكان محدثاً.

يبين هذه الجملة: أنه لو كان كذلك لكان متحيزاً، وكونه متحيزاً يقتضي كونه في جهة، مع جواز كونه في غيرها، وذلك يقتضي وجود معانٍ لا ينفك منها

١. في الأصل: «يخالف»، والأولى ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «يؤدي»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى «صفات العلل».

٣. كذا في الأصل، ولعل الصحيح: «تحدد».

٤. في الأصل: «المدخل»، والصحيح ما أثبتناه. راجع: المواظ، ج ١، ص ٥٥٤.

٥. في الأصل: «يخالف»، والصحيح ما أثبتناه. و ضمير التانيث في «غيرها» قرينة عليه. وهكذا الكلام في قوله: «تماثل».

ولا تَبْعُدُ مِنْهُ^١، و قد مَضَى الكلامُ في حَدُوثِ جميعِ المَعَانِي،^٢ و أَنَّ مَا لَمْ يَتَقَدَّمَ
المُحَدَّثَ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُحَدَّثًا^٣.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُثَبِّتَهُ جَوْهَرًا، وَ يَنْفِي كَوْنَهُ مُتَحَيِّرًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خِلَافٌ فِي الْعِبَارَةِ
الَّتِي كَلَامُنَا الْآنَ عَلَى غَيْرِهَا^٤.

و لَالَهُ أَنْ يُثَبِّتَهُ مُتَحَيِّرًا، وَ يَنْفِي كَوْنَهُ فِي جِهَةٍ، أَوْ يَنْفِي صَحَّةَ كَوْنِهِ فِي الْجِهَاتِ
عَلَى الْبَدَلِ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضَى لَكَوْنِهِ فِي جِهَةٍ مَا هُوَ التَّحَيُّرُ، وَ مَتَى حَصَلَ فَلَا بُدَّ مِنْ
حُصُولِ مُقْتَضَاهُ.

فَأَمَّا^٥ صَحَّةُ كَوْنِهِ (١٠٦) فِي الْجِهَاتِ عَلَى الْبَدَلِ، فَالتَّحَيُّرُ أَيْضًا يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّا عِنْدَ
دُخُولِ الذَّاتِ فِي كَوْنِهَا مُتَحَيِّرَةً نَعْلَمُ^٦ صَحَّةَ ذَلِكَ فِيهَا.

٢٠٧

و لَا يَصِحُّ أَنْ يُشْتَرَطَ ذَلِكَ^٧ بِكَوْنِهِ فِي الْجِهَاتِ لِمَعَانٍ مُحَدَّثَةٍ؛ لِأَنَّ وُجُودَ
الْمَعْنَى يَوْجِبُ كَوْنَهُ فِي جِهَةٍ مُخْصُوصَةٍ وَ يُحِيلُ كَوْنَهُ فِي غَيْرِهَا، فَمُحَالٌّ أَنْ
يَصَحَّ^٨ كَوْنَهُ فِي الْجِهَاتِ الْبَاقِيَةِ مَعَ أَنَّهُ مُحِيلٌ لِذَلِكَ.

١. فِي الْأَصْلِ: «مِنْهَا»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ تَعَالَى.

٢. تَقَدَّمَ فِي بَدَايَةِ الْكِتَابِ ص ٥٣ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنِ الدَّعْوَى الثَّانِيَةِ مِنْ دَعَاوِي إِثْبَاتِ حَدُوثِ
الْأَجْسَامِ.

٣. تَقَدَّمَ أَيْضًا فِي بَدَايَةِ الْكِتَابِ ص ٨٢ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنِ الدَّعْوَى الرَّابِعَةِ مِنْ دَعَاوِي إِثْبَاتِ
حَدُوثِ الْأَجْسَامِ.

٤. سَوْفَ يَأْتِي الْكَلَامُ فِي الْعِبَارَةِ فِي ج ١، ص ٣٩٤.

٥. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَنْسَبُ بِالسِّيَاقِ: «وَأَمَّا».

٦. فِي الْأَصْلِ: «يَعْلَمُ».

٧. أَيُّ كَوْنِهِ فِي الْجِهَاتِ عَلَى الْبَدَلِ.

٨. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَنْسَبُ بِالسِّيَاقِ: «يُصَحِّحُ».

و لا يَصِحُّ أيضاً أن يُشْتَرَطَ ذلك بصحة^١ عدم ما به يَكُونُ في الجهاتِ الْمُعَيَّنَةِ؛ لأنَّ ذلك لا يَرْجِعُ إلى الجِسْمِ، و ما صَحَّحَ صِفَةَ الذَّاتِ يَجِبُ أن يَكُونُ ما يَرْجِعُ إليها. دليلٌ آخَرُ على ذلك: لو كانَ تَعَالَى جِسْماً لَوَجِبَ أن يَكُونُ قادراً بِقُدْرَةٍ؛ لأنَّ مِن شأنِ الأجسامِ أن لا تَكُونُ قادِرَةً [إلا] على هذا الوجهِ، و قد مَضَى طَرَفٌ مِنَ الكلامِ في ذلك فيما سَلَفَ مِنَ الكتابِ. و لو كانَ قادراً بِقُدْرَةٍ، لَمَّا تَأَتَّى^٢ مِنْهُ فِعْلُ الجَواهِرِ و الأجسامِ؛ لأنَّا قد دَلَّلْنَا مِن قَبْلُ على أنَّ القُدْرَةَ على اختلافِها لا يَصِحُّ فِعْلُ الجَواهِرِ و الأجسامِ بها^٣. و في عِلْمِنَا بأنَّه تَعَالَى هو الفاعِلُ للأجسامِ دَلالةٌ على أَنَّهُ لَيْسَ بجِسْمٍ. دليلٌ آخَرُ: لو كانَ تَعَالَى جِسْماً، لَوَجِبَ - على ما بَيَّنَّاهُ - أن يَكُونُ قادراً بِقُدْرَةٍ، و قد بَيَّنَّا أنَّ القُدْرَةَ لا يَصِحُّ الاختراعُ بها^٤، و أنَّ الفِعْلَ لا يَقَعُ بها في غَيْرِ مَحَلِّها إلا بَعْدَ أن يَكُونُ بَيْنَهُ و بَيْنَ مَحَلِّها وُصْلَةٌ و مُماسَّةٌ. و هذه الجُمْلَةُ تَقْتَضِي^٥ فِيهِ تَعَالَى لو كانَ جِسْماً أن يَفْعَلَ فيما ماسَّهُ، و لا يَصِحُّ أن يَفْعَلَ في الأماكِنِ المُتَباعِدَةِ. و نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ تَعَالَى يَفْعَلُ في داخِلِ البَيْضَةِ، و في المَشْرِقِ و المَغْرِبِ في الحَالَةِ الواحِدَةِ مع فَقْدِ المُماسَّةِ و الإِتِّصالِ.

على أن فيما يَفْعَلُهُ تَعَالَى ما يُعْلَمُ أَنَّهُ لا سَبَبَ لَهُ يُولِّدُهُ؛ مِثْلُ الأَلوانِ و الأَراييحِ

١. في الأصل: «لصحة»، و هو يوهم أن تكون اللام للعة، و ليس كذلك، بل العلة قوله: «لأن ذلك» إلى آخره، و الجاز متعلق بـ «يشترط» و قوله: «و لا يَصِحُّ أن يشترط ذلك بكونه في الجهات» إلى آخره قرينة على ما قلناه.

٢. تُقْرَأُ هذه الكلمة في الأصل بصورة: «لا»، كما قد تُقْرَأُ بصورة: «لما»، و الصورة الأخيرة أنسب بالسياق.

٣. في الأصل: «يأتي».

٤. تَقَدَّمَ في ص ١٩٦ - ١٩٧.

٥. تَقَدَّمَ في ص ١٩٨.

٦. في الأصل: «يقتضي».

و الطُّعوم. و إذ أَدَتْ ذلك في الأجسام من غير توليد، و لم يكن في محلِّ القُدرة عليه، فهو المُخْتَرَع الذي لا يكون من جسم.
 دليل آخر: و ممَّا يَدُلُّ على ذلك: أنه لو كان تعالى جسماً، لوجب كونه أشياءً مؤتلفة؛ لأنَّ الشيء الواحد لا يكون جسماً. و هذا يقتضي أن يكون كلُّ جزءٍ منه قديماً و مُستحقاً لجميع ما يستحقُّه من الصفات التي أثبتناها له؛ لأنَّ من حقِّ صفة النفس أن يختصَّ بها الأحاد دون الجميع. و هذا يقتضي إثبات قُدَماء^١ لهم مثل صفته. و أدلَّة^٢ التوحيد - التي يأتي بعون الله ذكرها^٣ - تُبطل^٤ ذلك.

[٢]

فصل

٢٠٨

في أن احتمال الأعراض والكون^٥ في الجهات
 والحركة والسكون والقرب والبعد مستحيل عليه

كُلُّ صفةٍ أو حكم رَجَعَ إلى التحيز، يَجِبُ نفيه عَمَّنْ يَسْتَحِيلُ عليه التحيز. و كُلُّ ما ذَكَرناه من الصفات والأحكام إنما يُصَحِّحُها و يَقْتَضِيها التحيز، و قد بيَّنا أنه تعالى يَسْتَحِيلُ عليه التحيز^٦، فيَجِبُ استحالة هذه الأحكام عليه.

١. في الأصل: «قدماً».

٢. في الأصل: «أداله».

٣. يأتي في ج ٢، ص ٩.

٤. في الأصل: «يبطل».

٥. في الأصل: «اللون»، و الصحيح ما أثبتناه، و هو معلوم من السياق، مع تصريح السيد المصنّف به فيما يأتي في الصفحة الآتية.

٦. تقدّم في الفصل السابق.

[في بيان أن التحيز يقتضي احتمال الأعراض]

فإن قيل: دلّوا على أن التحيز هو المصحح لهذه الأحكام.
 قلنا: أما احتمال الأعراض فراجع إلى التحيز؛ بدلالة أن الجواهر المعدومة لا
 تحتمل^١ الأعراض، و يستحيل حلولها فيها. وليس يخلو المؤثر في امتناع ذلك
 فيها من أن يكون هو عدمها وأنها ليست بموجودة، و^٢ كونها غير متحيّزة.
 وليس يجوز أن يكون امتناع ذلك من حيث لم تكن موجودة؛ لأنها لو دخلت
 في الوجود، فلم^٣ يحصل لها التحيز، لم تحتمل^٤ الأعراض؛ ألا (١٠٧) ترى أن
 الأعراض مع وجودها لا تحتمل^٥ الأعراض؟

فوضح أن المؤثر هو انتفاء التحيز، ولهذا وجب عند التحيز احتمال
 الأعراض ووجود الكون. وجرى احتمال الأعراض في ثبوته مع التحيز
 وانتفائه مع فقده، مجرى التعلق في الذوات المتعلقة التي تبطل مع العدم وتثبت
 مع الوجود.

وأقوى ما يسأل عن هذا أن يقال: فيجب بهذا الاعتبار أن تقولوا^٦: إن فقد العلم
 هو المؤثر في خروج الحي من أن يكون عالماً؛ لأن الطريقة فيه كالطريقة

١. في الأصل: «لا يحتمل».

٢. كذا في الأصل، والأنسب: «أو».

٣. كذا في الأصل، والأنسب: «و لم».

٤. في الأصل: «لم يحتمل»، والمناسب ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «الجواهر المعدومة» و
 الأفعال المؤنثة و الضمائر المؤنثة مؤيدات.

٥. في الأصل: «لا يحتمل»، وتأنيث الضمير في «وجودها» قرينة عليه.

٦. في الأصل: «أن يقولوا»، والمناسب ما أثبتناه بقرينة قوله: «فيما ذكرتم». وهكذا الكلام في
 قوله: «أن تنفوا».

فيما ذَكرتم، وَيَجِبُ [على هذا] أَنْ تَنْفُوا كَوْنَ مَنْ لَيْسَ بِذِي عِلْمٍ عَالِماً^١. وكذلك القول في القُدرة و الحَيَاة.

و الجَوَابُ عن ذلك: أَنَّ فَقْدَ الْعِلْمِ إِنَّمَا أَثَّرَ فِي خُرُوجِ أَحَدِنَا مِنْ كَوْنِهِ عَالِماً، بِشَرْطِ صَحَّةِ كَوْنِهِ عَالِماً وَ غَيْرَ عَالِمٍ، فَيَجِبُ أَنْ يُجْعَلَ فَقْدُهُ مُؤَثِّراً فَيَمُنَّ كَانَ الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ تَاماً فِيهِ^٢.

و لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يُدْعَى فِي احْتِمَالِ الْأَعْرَاضِ شَرْطُ تَفَتُّرٍ بِهِ الذَّوَاتُ. و مِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ احْتِمَالَ الْأَعْرَاضِ لَا يَصِحُّ إِلَّا مَعَ التَّحْيِيزِ: أَنَّ الْمَرْجِعَ بِالْحُلُولِ وَ الْمُسْتَفَادَ بِهِ حُصُولَ الْحَالِّ بِحَيْثُ الْمَحَلِّ، وَ تَعَلُّقَهُ بِهِ عَلَى حَدِّ لَوْ انْتَقَلَ الْمَحَلُّ لَكَانَ الْحَالُّ كَأَنَّهُ قَدْ انْتَقَلَ.

٢٠٩

و لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْحُلُولِ وَ جُودَ الذَّاتِ بِحَيْثُ وُجِدَ غَيْرُهَا؛ لِأَنَّ الْأَعْرَاضَ الْكَثِيرَةَ تَوَجَّدَ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ. وَ لَيْسَ بَعْضُهَا حَالاً فِي بَعْضٍ. وَ الْمَحَلُّ موجودٌ أَيْضاً بِحَيْثُ الْعَرَضِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَالاً فِيهِ.

و لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ وَ جُودَ الشَّيْءِ بِحَيْثُ وُجِدَ غَيْرُهُ وَ تَعَلُّقَهُ بِهِ، حَتَّى أَنَّهُ مَتَى عُدِمَ ذَلِكَ عُدِمَ هَذَا؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ موجودَةً فِيهِ بِحَيْثُ الْعِلْمُ موجودٌ، وَ لَوْ عُدِمَتِ لَعُدِمَ الْعِلْمُ، وَ مَعَ ذَلِكَ فَالْعِلْمُ حَالٌ فِي الْحَيَاةِ. فَصَحَّ أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْحُلُولِ مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَ إِذَا كَانَ لَا يَتِمُّ كَوْنُ الْحَالِّ كَأَنَّهُ الْمُتَنَقِّلُ بِانْتِقَالِ الْمَحَلِّ إِلَّا مَعَ تَحْيِيزِ الْمَحَلِّ، ثَبَّتَ أَنَّ الْحُلُولَ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي الْمُتَحْيِيزِ، وَ صَحَّ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْحُلُولُ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُتَحْيِيزاً.

١. و إِنْ لَمْ يَصَحَّ أَنْ يَتَّصَفَ بِالْعِلْمِ.

٢. وَ هَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْقُدرة و الحَيَاة.

[في بيان أَنَّ التحيز يقتضي الكون في الجهات]

فأما الكَوْنُ في الجهات: فلا شبهة في أَنَّ التحيزَ يُصَحِّحُه؛ لأنه إذا كان المُصَحِّحُ لاحتمالِ الأعراضِ هو التحيزُ، وكانت^١ الصفةُ التي تَحْصُلُ للكاننِ في جهةٍ موجبةً عن الكَوْنِ الذي إنَّما احتَمَلَه الجَوْهَرُ و سائرُ الأعراضِ لِتحيزه، فقد عادَ الأمرُ إلى أَنَّ التحيزَ يُصَحِّحُ ذلكَ بواسطة؛ فما استَحَالَ تحيزه، استَحَالَ كَوْنُه في الجهة، و استَحَالَ عليه أيضاً الحركةُ و السُّكُونُ و القُرْبُ و البُعدُ؛ لأنَّ كُلَّ ذلكَ يَرْجِعُ إلى الكَوْنِ في الجهاتِ على وجوهٍ مخصوصةٍ.

على أَنَّهُ لو صَحَّ كَوْنُه تَعَالَى في جهةٍ مِنَ الجهاتِ، لم يَخْلُ أن يَكُونَ كذلكَ لِنَفْسِه، أو لِمَعْنَى.

و لا يَجُوزُ أن يَكُونَ عليها لِنَفْسِه؛ لأنه لَيْسَ بأن يَخْتَصَّ بجهةٍ بأولى مِنْ أن يَخْتَصَّ بغيرها، و هذا يُؤَدِّي إلى أن يَكُونَ في جميعِ الجهاتِ، و ذلكَ مُتَضَادٌّ. و على هذا الزَمْنَا مَنْ يَقُولُ: إِنَّه تَعَالَى مُريدٌ لِنَفْسِه، أن يَكُونَ مُريداً لسائرِ ما يَصِحُّ أن يَكُونَ مُراداً. و إنَّما يَخْتَصُّ الجَوْهَرُ أن يَكُونَ في جهةٍ دُونَ أُخْرَى، بأن يوجَدَ ما فيه اختصاصه بتلك الجهة، و هذا الاختصاصُ مَفْقُودٌ فيمن يَكُونُ كذلكَ لِنَفْسِه.

على أَنَّهُ لو اخْتَصَّ بالجهةِ لِنَفْسِه - و ذلكَ لا يَحْصُلُ [إلا] مع التحيزِ؛ ألا تَرَى أن العَرَضَ يُدْرِكُ في جهةِ الجَوْهَرِ، و لا يَحْصُلُ له مِنَ الصفةِ ما يَحْصُلُ للجَوْهَرِ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُتَحَيِّزاً؟ - فَلَوْ كَانَ لِنَفْسِه في الجهاتِ، لَوَجَبَ^٢ في كُلِّ ما شَارَكَه مِنَ الجواهرِ في هذه الصفةِ العائدةِ إِلَى النفسِ - أعني التحيزَ - أن يُشَارَكَه في

١. في الأصل: «فكانت»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لأنَّ ما في الأصل يومه أن يكون «فكانت» جواب الشرط، و ليس كذلك، و الجواب قوله: «فقد عاد الأمر» إلى آخره.

٢. في الأصل: «يوجب»، و الأنسب بالسياق ما أثبتناه.

الاختصاص بجهة إذا كان يختص بها لنفسه.

فلم يبق إلا أنه كذلك لمعنى. ولا يجوز أن يكون ذلك المعنى (١٠٨) قديماً - لما تقدم من كلامنا في هذا الباب^١ - ولا محدثاً؛ لأنه كان يجب أن لا ينفك منه، و ذلك يقتضي حدوثه وبطلان قدمه.

[في بيان استحالة حلول الأعراض فيه تعالى]

و مما يدل على أنه تعالى لا يحتمل الأعراض، ولا يصح أن تحل: أن المعقول من الحال وجوده بحسب^٢ المحل، وقد دللنا على أنه تعالى لا تصح^٣ عليه الجهات.

و يدل أيضاً على [ذلك]: أنه لو احتمل الأعراض، لم يخل من أن يرجع احتمالها إلى كونه موجوداً، أو إلى كونه عالمًا وإيجاباً وما أشبه ذلك من الصفات التي ترجع^٤ فينا إلى الجمل، أو يكون راجعاً^٥ إلى صفته الذاتية التي بها يخالف.

ولا يجوز رجوع ذلك إلى الوجود؛ لمشاركة ما يحل في الوجود له، فليس وجوده بأن يقتضي حلول ذلك فيه بأولى من أن يكون وجود ذلك يقتضي حلوله هو فيه.

ولا يجوز أن يرجع الاحتمال إلى الصفات الراجعة فينا إلى الجمل؛ لأن ذلك يوجب

١. الظاهر أنه يعني: ما تقدم في هذا الموضوع. وقد تقدم إبطال المعاني القديمة في ص ٢٩٠.

٢. كذا في الأصل، ولعل الأولى: «بحيث» بقرينة قوله فيما سبق: «أن المرجع بالحلول والمستفاد به حصول الحال بحيث المحل».

٣. في الأصل: «لا يصح».

٤. في الأصل: «يرجع».

٥. في الأصل: «راجعة»، وهي سهو؛ لرجوع الضمير في «راجعاً» إلى قوله: «احتمالها».

أن يكون كُلُّ ما اختَصَّ بهذه الصفاتِ مُحْتَمِلاً للأعراضِ، فكان ^١ يَجِبُ فينا احتمالُ الأعراضِ، و الاحتمالُ يَرْجِعُ إِلَى المَحَلِّ؛ فكيف ^٢ يَتَعَلَّقُ بصفةٍ تَرْجِعُ ^٣ إِلَى الجُمْلَةِ؟

و لَيْسَ يَجُوزُ رُجُوعُ ذَلِكَ إِلَى صِفَتِهِ الذَاتِيَّةِ الَّتِي بِهَا يُخَالَفُ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ المَحَالَ مُشَارِكَةٌ لَهُ فِي تِلْكَ الصِّفَةِ؛ مِنْ حَيْثُ شَارَكَتَهُ فِي مُقْتَضَى صِفَةٍ ذَاتِهِ، وَ اسْتَحَقَّتْهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الاحتمالَ مَعَ الوجودِ يَكُونُ وَاجِباً فِيهَا كَمَا يَجِبُ فِيهِ؟ وَ لَا يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ المُشَارَكَةُ فِي كَوْنِهِ عَالِماً وَ حَيّاً؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ يَخْتَلِفُ فِيْنَا وَ فِيهِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ وَاجِباً فِيهِ تَعَالَى وَ جَائِزاً فِيْنَا.

وَ مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي ذَلِكَ أَيْضاً: أَنَّ صَحَّةَ الحُلُولِ هُوَ حُكْمٌ وَ لَيْسَ بِصِفَةٍ، وَ مَا عَلَيْهِ الذَاتُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَوْجِبَ حُكْماً، وَ إِنَّمَا يَوْجِبُ صِفَةً؛ أَلَا تَرَى أَنَّ جَمِيعَ صِفَاتِ الذَوَاتِ فِي الشَّاهِدِ لَا تَوْجِبُ إِلَّا الصِّفَاتِ دُونَ الْأَحْكَامِ؟ وَ إِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَا اقْتَضَى فِيهَا الْإِيجَابَ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ ^٤ مُوجِبَةً لَصِفَاتٍ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضَى لِإِيجَابِهَا هُوَ أَنْ يَتَمَيَّزَ جِنْسٌ فِي الوجودِ مِنْ جِنْسٍ، وَ هَذَا يَحْضُلُ بِالصِّفَاتِ دُونَ الْأَحْكَامِ. فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ صِفَاتِهِ الذَاتِيَّةَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقْتَضِيَ ^٥ احتمالَ الأعراضِ.

١. فِي الْأَصْل: «وَكَانَ»، وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي الْأَصْل: «وَكَيفَ»، وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. فِي الْأَصْل: «يَرْجِعُ».

٤. فِي الْأَصْل: «يَكُونُ»، وَ الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى «جَمِيعِ صِفَاتِ الذَوَاتِ».

٥. فِي الْأَصْل: «يَقْتَضِي».

[٣]

فصل

في استحالة كونه تعالى في جهة من غير أن يكون شاغلاً لها

مما يدل على استحالة ذلك: أنه مؤد إلى تعدد الفعل في الغرب والشرق في الحالة الواحدة عليه، وقد علمنا خلافه.

وأيضاً: فلو كان في جهة، لم يمتنع حصول جوهر بحيث هو؛ لأنه لا وجه يمنع من ذلك؛ من تضاد ولا غيره. ومتى حصل بحيث هو، فلا بد من كونه حالاً فيه؛ لأن حاله لا ينفصل عن حال^١ سائر الأعراض الحالة في ذلك الجوهر. وسندل^٢ على استحالة كونه تعالى حالاً^٣.

و مما يدل أيضاً على ذلك: أن ما طريق إثباته الفعل، لا يصح إثباته إلا على ما يقتضيه الفعل من الصفات؛ إما بنفسه أو بواسطة، فهذه الطريق قد بيناها في باب نفى المائية^٤، وقد علمنا أن طريق إثباته تعالى هو الفعل دون غيره، فيجب إثبات صفاته من هذا الوجه. وليس في الفعل ما يقتضي كونه على صفة سوى ما أثبتناه له، ولا يقتضي كونه في جهة على وجه من الوجوه، فيجب نفى ذلك.

[في بيان بطلان المعنى الظاهري لكونه تعالى فوق العرش]

و قد سقط بما أوردناه جهالة من اعتقد أنه تعالى فوق العرش وإن لم يكن مُحْزِراً.

١. في الأصل: «حاله».

٢. في الأصل: «وسدل»، وهو لا محصل له في المقام، والظاهر أنه تصحيف عما أثبتناه.

٤. تقدم في ص ٢٣٩.

٣. يأتي في ج ١، ص ٣٨٦.

وقوله تعالى: ﴿الرَّخْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^١ وفي موضعٍ آخر: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾^٢ المراد به الاستيلاء؛ كما يقال: «استوى فلان على كذا» أي استولى عليه؛ قال الشاعر:

فَلَمَّا عَلَوْنَا وَاسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمْ^٣ تَرَكْنَاهُمْ صَرَعِي لِنَسْرِ^٤ وَكَاسِرِ

(١٠٩) وقيل: إنَّ العَرْشَ هاهنا المُلْكُ، واستشهد بقول الشاعر:

إِذَا مَا بَنُو مَرَوَانَ ثَلَّتْ عُرُوشُهُمْ^٥ وَأُودُوا كَمَا أُوْدَتْ^٦ إِيَادُ وَحِمَيْرُ^٧

وقيل: بل هو [عرش] الله، الذي أخبر الله تعالى بأنَّ الملائكة تحمِلُهُ، وإنَّما خَصَّهُ بالذكر مع استيلائه تعالى على كُلِّ شيءٍ؛ مِن حَيْثُ كَانَ العَرْشُ أعْظَمَ شَيْءٍ خَلَقَهُ. وإذا كَانَ مُسْتَوِيًّا عَلَى الأعْظَمِ، فَبَانَ يَكُونُ مُسْتَوِيًّا عَلَى الأصْغَرِ أَوْلَى، كما

١. طه (٢٠): ٥.

٢. الأعراف (٧): ٥٤؛ يونس (١٠): ٣؛ الرعد (١٣): ٢؛ الفرقان (٢٥): ٥٩؛ السجدة (٣٢): ٤؛ الحديد (٥٧): ٤.

٣. في الأصل: «عليه»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «تركناهم»، وهو مطابق لما في المصادر التي نُقِلَ الشعر فيها. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ١٥١؛ المغني، ج ٥، ص ٢١٤؛ التوحيد للصدوق، ص ١٩٩؛ التبيان، ج ١، ص ١٢٥، ذيل الآية ٢٩ من البقرة (٢).

٤. في الأصل: «كاسير» والصحيح ما أثبتناه (راجع المصادر المتقدمة). وأما الكاسر فهو الغقاب. راجع: مجمع البحرين، ج ٤، ص ٤١ (كسر).

٥. في الأصل: «عروسهم»، وما أثبتناه هو المطابق لما في المصادر.

٦. في الأصل: «أودوا كما أودت»، والصحيح ما أثبتناه طبقاً لما في المصادر.

٧. في الأصل: «حميرد». راجع: التوحيد للما تيردي، ص ٥٦؛ تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ٧٥؛ شرح الأصول الخمسة، ص ١٥١؛ كنز الفوائد، ج ٢، ص ١٠٥. وأما قوله: «ثَلَّتْ» يعني: هُدمت. يقال: ثَلَّتْ البيت أنْثَلَ: هدمته. و يقال: ثَلَّ الله عرشهم. أي هدم ملكهم (الصحاح، ج ٤، ص ١٦٤٨). وقوله: «و أودوا» يعني: هلكوا (لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٥).

خَصَّ الْعَالَمِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «رَبُّ الْعَالَمِينَ»^١؛ مِنْ حَيْثُ كَانُوا أَعْظَمَ الْخَلْقِ وَ أَشْرَفَهُ، وَإِنْ كَانَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ.

وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ اسْتَوَى» الْمُرَادُ بِهِ: ثُمَّ خَلَقَ الْعَرْشَ وَ هُوَ مُسْتَوٍ عَلَيْهِ، أَيْ مُسْتَوِلٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ»^٢ أَيْ: حَتَّى تُجَاهِدُوا وَ نَحْنُ نَعْلَمُ ذَلِكَ، وَ مَجَازٌ هَذَا مَشْهُورٌ فِي اللُّغَةِ.

وَقِيلَ أَيْضًا: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ - جَلَّ وَ عَزَّ - : «ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، يُدَبِّرُ الْأُمْرَ»^٣ أَيْ: ثُمَّ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ وَ هُوَ مُسْتَوِلٌ عَلَى الْعَرْشِ؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ حَادِثٌ، فَيَصِحُّ أَنْ يُعْلَقَ بِهِ لَفْظُ الْاسْتِقْبَالِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ»^٤ مَعْنَاهُ: مَنْ فِي السَّمَاءِ عَذَابُهُ، وَ مَلَائِكَتُهُ الْمَوْكَلُونَ بِانْتِقَامِهِ^٥.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ»^٦ وَ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَقْبَلُهُ وَ يُجَازِي عَلَيْهِ، كَمَا يَقُولُ أَحَدُنَا [لتابع له: «إِنْ»^٧ فَلَنَا، وَاصِلٌ إِلَيْهِ، وَ لَاحِقٌ بِي] وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَ مَعْنَى ذِكْرِ الصُّعُودِ، ارْتِفَاعُ قَدْرِهِ وَ مَنَزَلَتِهِ عِنْدَهُ.

١. جاء ضمن آيات كثيرة، نخص واحدة منها بالذكر تيمناً و تبركاً، و هي الآية ٢ من سورة الفاتحة (١).

٢. محمد صلى الله عليه و آله (٤٧): ٣١.

٣. يونس (١٠): ٣.

٤. الملك (٦٧): ١٦.

٥. هذه الكلمة تصعب قراءتها، و قد تُقرأ بما أثبتناه، كما قد تُقرأ: «بانتفائه» أو «بانقلابها».

٦. فاطر (٣٥): ١٠.

٧. في الأصل بدل ما بين المعقوفين كلمتان غير مقروءتين؛ لرداءة الخط.

و معنى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾^١ في الخبر عن الملائكة عليهم السلام: أنه اصطفاهم واختارهم، وعلى هذا سَمَّاهم في القرآن: «المُقَرَّبِينَ»^٢ مِنْ قُرْبِ الْمَنْزِلَةِ لَا الْمَسَافَةِ.

و قيل: إنه أراد: في ملكه؛ كما يُقال: «عند فلانٍ من الأموال كذا» و كما يُقال: «عنده من الرِّزْقِ كذا»، أي يَمْلِكُهُ.

و قيل: عند عَرِشِهِ.

و قيل: الموضع الذي لا يَمْلِكُ الحُكْمَ فيه سِوَاهُ؛ كما يُقال: «عند ملكِ العربِ خِصْبٌ أو قَحْطٌ» أي: في بلاده التي^٣ يَمْلِكُ التصرف فيها. وهذه جُمْلَةٌ بَيِّنَةٌ على ما سِوَاهَا.

[٤]

فَصْلُ

في أنه تعالى لا يُشَبِّهُ شَيْئاً مِنَ الْأَعْرَاضِ

قد عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا جِنْسَ مِنْ أَجْنَاسِ الْأَعْرَاضِ مِمَّا^٥ عَلِمَ باضْطِرَارٍ وَاسْتِدْلَالٍ إِلَّا وَهُوَ مُحَدَّثٌ، فَلَوْ أَشَبَّهَ تَعَالَى شَيْئاً مِنْهَا لَاسْتَحَالَ كَوْنُهُ قَدِيماً، كَمَا اسْتَحَالَ فِيمَا هُوَ مِنْ جِنْسِهِ.

١. الأعراف (٧): ٢٠٦.

٢. إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾؛ النساء (٤): ١٧٢.

٣. في الأصل: «الذي».

٤. في الأصل: «بينه»، ولعله تصحيف عما أثبتناه.

٥. في الأصل: «ما».

وأيضاً: فَقَدْ ثَبَّتَ فِي كُلِّ عَرَضٍ يُشَارُ إِلَيْهِ وَ يُعْقَلُ، استحالة كَوْنِ قَبِيلِهِ قادراً عالمياً حَيّاً، فَلَوْ كَانَ مِنْ قَبِيلٍ^١ بعض الأعراض، لَاسْتَحَالَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ عَلَيْهِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا وَجوبَهَا لَهُ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْأَعْرَاضَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:
فَضَرْبٌ يَسْتَحِيلُ وَجُودُهُ إِلَّا فِي مَحَلٍّ.

وَ ضَرْبٌ يَسْتَغْنِي عَنِ الْمَحَلِّ؛ كإِرَادَتِهِ تَعَالَى، وَ كَرَاهَتِهِ، وَ الْفَنَاءِ الْمُضَادَّ لِلْجَوَاهِرِ.
وَ كَوْنُهُ مِنْ قَبِيلِ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ، يَقْتَضِي قِدَمَ الْجَوَاهِرِ^٢ أَوْ حُدُوثَهُ؛ لَوْ جُوبِ
حُدُوثٌ مَا لَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ مِنَ الْمَحَلِّ. وَ كِلَا الْأَمْرَيْنِ فَاسِدٌ.

وَ كَوْنُهُ مِنْ قَبِيلِ الضَّرْبِ الثَّانِي بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْإِرَادَةِ أَوْ الْكَرَاهَةِ،
اسْتَحَالَ عَلَيْهِ التَّفَرُّدُ بِالْقَدَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَيٍّ فِيمَا لَمْ يَزَلْ سِوَاهُ، فَيُوجِبُ لَهُ حَالَ الْمُرِيدِ
أَوْ الْكَارِهِ. وَ مُحَالٌ وَجُودُ مَا لَهُ صِفَةُ الْإِرَادَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوجِبَ [لَهُ]^٣ حَالَ الْمُرِيدِ.
عَلَى أَنْ كَوْنُهُ بِصِفَةِ الْإِرَادَةِ وَ الْكَرَاهَةِ يُحِيلُ بَقَاءَهُ، كَمَا يَسْتَحِيلُ الْبَقَاءُ عَلَيْهِمَا.
وَ هَذَا الْوَجْهَ أَيْضاً يُبْطِلُ كَوْنَهُ بِصِفَةٍ، وَ يُبْطِلُهُ زَائِداً عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِصِفَةٍ
لَاسْتَحَالَ مَعَ وَجُودِ الْجَوَاهِرِ، وَ لَوْ جَبَّ أَنْ يَصِحَّ وَجُودُهُ بَدَلاً مِنْ وَجُودِ ضِدِّهِ؛ لِأَنَّ
هَذَا حُكْمُ كُلِّ ضِدِّينِ. وَ ذَلِكَ يُحِيلُ كَوْنَهُمَا أَوْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا قَدِيماً. فَبُطِّلَ (١١٠) أَنْ
يَكُونَ مُشَبَّهاً لَشَيْءٍ^٤ مِنَ الْأَعْرَاضِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «قَبِيل».

٢. الَّتِي صَارَتْ مُحَلًّا لَهُ.

٣. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَانَهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «فَيُوجِبُ لَهُ حَالَ الْمُرِيدِ أَوْ الْكَارِهِ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «مُشَبَّهاً بِشَيْءٍ».

[وَمَا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْأَعْرَاضَ] ^١ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

إِمَّا مَا يَخْتَصُّ الْمَحَلَّ مِنْ حَيْثُ أَوْجَبَ لَهُ حَالاً، كَالْكُونِ. أَوْ يَخْتَصُّهُ ^٢ وَلَا يَوْجِبُ حَالاً، كَالْأَلْوَانِ وَغَيْرِهَا.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي: مَا أَوْجَبَ لِلْحَيِّ حَالاً؛ كَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَمَا أَشَبَّهُهُمَا.

وَقَدْ أَبْطَلْنَا أَنَّ يَكُونُ عَلَى صِفَةِ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ.

وَكُونُهُ عَلَى صِفَةِ الثَّانِي يَقْتَضِي صَحَّةَ مُنَافَاةٍ ضِدِّ هَذِهِ الْمَعَانِي لَهُ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ؛ لِأَنَّ مَا يُمَاتِلُ الشَّيْءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحِيلَ عَدَمُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، مِمَّا يَصِحُّ عَدَمُ ذَلِكَ الشَّيْءِ بِهِ فِي الْجَنْسِ. فَيَقْتَضِي أَيْضاً مَا قَدَّمَاهُ مِنْ اسْتِحَالَةِ تَفَرُّدِهِ بِالْقَدَمِ؛ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَا يَوْجِبُ لَهُ الْحَالُ الْمَخْصُوصَةَ.

[نَفِي أَنْ يُشَبَّهَ تَعَالَى عَرْضاً غَيْرَ مَعْقُولٍ:]

٣١٤

فَإِنْ قِيلَ: كُلُّ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ إِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُشَبَّهُ الْأَعْرَاضَ الْمَعْقُولَةَ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ لَا يُشَبَّهَ عَرْضاً لَا تَعْقِلُونَهُ؟ أَوَلَيْسَ قَدْ قَالَ بَعْضُكُمْ: «إِنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ فِي مَقْدُورِ اللَّهِ تَعَالَى لَوْ يُخَالِفُ مَا يُعْقَلُ مِنَ الْأَلْوَانِ؟» فَأَلَا جَازَ قِيَاساً عَلَى ذَلِكَ نَوْعٌ يُخَالِفُ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ؟!

قُلْنَا: إِبْثَابُ مَا لَا يُعْقَلُ وَلَا يَقْتَضِيهِ الدَّلِيلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى الْجَهَالَاتِ الَّتِي قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا.

وَلَيْسَ إِبْثَابُ لَوْ يُخَالِفُ هَذِهِ الْأَلْوَانِ، بِجَارٍ مَجْرَى إِبْثَابِ عَرْضِ يُخَالِفُ جَمِيعَ الْأَعْرَاضِ الْمَعْقُولَةِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ أَجَازَهُ عَلَى وَجْهِ مَعْقُولٍ، وَبِأَنَّ يَحْصُلَ لِلْمَحَلِّ بِهِ هَيْئُهُ، كَمَا يَحْصُلُ بِالْأَلْوَانِ الْمَعْقُولَةِ، فَلَمْ يَخْرُجْ بِقَوْلِهِ هَذَا

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و به يتم الكلام و يستقيم المعنى.

٢. في الأصل: «مختصة».

عَمَّا يُعْقَلُ. وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ إِبْطَاتٍ عَرَضٍ لَا يُعْقَلُ، وَلَا يَجْرِي مَجْرَى الْمَعْقُولِ مِنْ الْأَعْرَاضِ فِي شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ وَالْأَحْكَامِ.

عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَوْ سَاغَ، وَجَازَ لِمُثَبِّتٍ أَنْ يُثَبِّتَ مَا يُخَالِفُ الْأَعْرَاضَ الْمَعْقُولَةَ، لَا سَتَحَالَ كَوْنُهُ تَعَالَى مِنْ جَنْسٍ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ الَّذِي أُثَبِّتَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِمَّا إِذَا وُجِدَ كَانَ مُحَدَّثًا؛ فَكَيْفَ يُشَبِّهُ الْقَدِيمَ؟

وَلَا يَسَوِّغُ إِبْطَاتُ عَرَضٍ يُخَالِفُ مَا نَعْقِلُهُ^٢ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَيَسْتَحِيلُ وَجُودُهُ عَلَى كُلِّ وَجْهِ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ كَوْنِ الذَّاتِ مَعْلُومَةً، صَحَّةُ وَجُودِ مَا هُوَ مِنْ جَنْسِهَا، فَمَا لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، لَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ؛ فَكَيْفَ^٣ يُثَبِّتُ؟
عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ وَمَا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ بِصِفَةِ بَعْضِ الْأَعْرَاضِ، فَيَجِبُ نَفْيُ ذَلِكَ عَنْهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ^٤.

[٥]

فَصْلٌ

فِي أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَصِحُّ أَنْ يَحُلَّ غَيْرَهُ

مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْحُلُولَ كَيْفِيَّةً فِي الْوُجُودِ^٥، وَالْوُجُودُ لَا يَنْفَصِلُ

١. فِي الْأَصْلِ: «وَكَيْفَ يَشْتَبِه».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَعْقِلُهُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَكَيْفَ».

٤. تَقَدَّمَ فِي فَصْلِ الرَّدِّ عَلَى أَصْحَابِ الْمَائِيَّةِ فِي ص ٢٣٩.

٥. فِي الْأَصْلِ: «الْحُدُوثُ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَلِلْمَزِيدِ رَاجِعٌ: شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، ص ١٩٩؛

كَشَفُ الْمَرَادِ، ص ٢٩٣؛ شَوَارِقُ الْإِلْهَامِ، ج ٣، ص ٤٥٦؛ شَرْحُ الْمَنْظُومَةِ، ج ٢، ص ١٢٧.

٦. فِي الْأَصْلِ: «فَالْوُجُودُ»، وَلَا وَجْهَ لِلتَّفْرِيعِ عَلَى مَا سَبَقَ.

منها^١، و ليس بجارٍ مَجْرَى الصفاتِ التي يَنْفَصِلُ بعضها مِنْ بعضٍ. وإذا صَحَّ ذلك استحالَ عليه تَعَالَى الحُلُولُ؛ لأنه كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُلُولُهُ غَيْرَ مُنْفَصِلٍ مِنْ وجودِهِ، وهذا يَقْتَضِي حُلُولَهُ فيما لَمْ يَزَلْ، و يوجبُ قِدَمَ المَحَالِّ.

٢١٥

و أيضاً: فَمِنْ شَأْنِ مَا حَلَّ المَحَلُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ وجودُهُ بِهِ و يَخْتَصَّ بِهِ، و لا بُدَّ مِنْ بطلانِهِ بِبطلانِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ السَّوَادَ الحَالَّ فِي بَعْضِ المَحَالِّ، يَبْطُلُ بِبطلانِ مَحَلِّهِ دُونَ بطلانِ مَا لَمْ يَحُلْهُ؛ لِلْعِلَّةِ^٢ التي ذَكَرْنَاهَا؟ و هذا يَقْتَضِي جَوَازَ البُطْلَانِ عَلَيْهِ تَعَالَى مَتَى بَطَلَتْ المَحَالُّ. و فِي استحالةِ العدمِ^٣ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى استحالةِ الحُلُولِ. و أيضاً: فَلَوْ حَلَّ بَعْضُ المَحَالِّ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَفْعَلَ فِي الحَالَةِ الواحدةِ فِي المَشْرِقِ و المَغْرِبِ.

و ليس يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّهُ يَحُلُّ جَمِيعَ المَحَالِّ» فَرَاراً مِنْ ذَلِكَ؛ (١١١) لَأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جَنْسِ التَّأْلِيفِ حَيْثُ حَلَّ^٤ المَحَلِّينَ، و مِنْ حَيْثُ حَلَّ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُخَالَفَهُ. و يَجْرِي مَجْرَى العِلْمَيْنِ اللَّذَيْنِ يَتَعَلَّقَانِ بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ عَلَى الشُّرُوطِ المُراعَاةِ، و يَتَعَلَّقُ أَحَدُهُمَا بِمَعْلُومٍ آخَرَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ صَاحِبُهُ، فِي أَنَّهُمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَا مُتَمَاثِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

و أيضاً: فَلَيْسَ يَصِحُّ حُلُولُ ذَاتٍ فِي مَحَلٍّ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوَثِّرَ ضَرْباً مِنْ التَّأثيرِ، حَتَّى يَكُونَ لوجودِهَا^٥ حَالَةٌ مِنَ الحُكْمِ مَا لَيْسَ لِفقْدِهَا؛ لِأَنَّهُا لَوْ لَمْ تَكُنْ حَالَةً، مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ. و لَا حُكْمٌ مَعْقُولاً يُمَكِّنُ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ، فَيُقَالُ: إِنَّهُ يَحْصُلُ

١. فِي الأصل: «مِنْهُمَا»، و الضمير راجع إِلَى لَفْظَةِ «كَيْفِيَّة».

٢. فِي الأصل: «الْعِلَّة».

٣. فِي الأصل: «الْعَام».

٤. فِي الأصل: «حَال».

٥. فِي الأصل: «+ تَأثير»، و هو زائد بِشهادة قَوْلِهِ: «لَأَنَّهُا لَوْ لَمْ تَكُنْ حَالَةً».

عند حلول القديم سبحانه، و لولاه ما حصل؛ لأن سائر الأحكام المعقولة مُستندة إلى جهاتٍ مخصوصةٍ، ليس منها كونه حالاً، فيجب الفصل باستحالة حلول القديم^١.

و أيضاً: فلو صحَّ عليه الحلول، لم يخل من: أن يكون حالاً فيما لم يزل وفي كلِّ حالٍ، وهذا يقتضي كون الجواهر قديمةً، أو يكون حالاً بعد أن لم يكن كذلك. ثم لا يخلو من أن يحلَّ^٢ مع جواز أن لا يحلَّ، أو يكون حالاً على سبيل الوجوب متى وُجدت المحالُّ.

و في الوجه الأول [يلزم] كونه حالاً^٣ لمعنى. و لا يلزم أن يكون السواد حالاً لمعنى؛ لأن السواد يحلُّ المحلَّ لحدوثه، فيستغني عن أمرٍ سواه، و ليس كذلك القديم و على قولهم^٤؛ لأنه وُجدَ غيرَ حالٍّ ثم حلَّ، فلا بُدَّ من معنى. كما أن السواد لو صحَّ أن يحدث و لا يكون حالاً ثم يحلَّ، أو يحدث غيرَ حالٍّ، لاحتاج إلى معنى.

[فساد كونه تعالى حالاً لمعنى]

فإن قيل: فبأي شيء يفسد كونه حالاً لمعنى؟

قلنا: لو حلَّ لمعنى لوجب أن يختصَّ به ضرباً من الاختصاص؛ ليصحَّ أن يوجب كونه حالاً. و لا يخلو أن يكون اختصاص ذلك المعنى به من حيث حلَّه أو جاوره^٥، أو من حيث حلَّ محلَّه.

١. في الأصل: «حلوله قديمه»، و هو غير مفهوم.

٢. في الأصل: «تحلَّ»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى القديم سبحانه، و تذكير الأفعال السابقة و اللاحقة يشهد لذلك.

٣. في الأصل: «دالاً»، و واضح أنَّ البحث في المقام في الحلول، لا في الدلالة.

٤. كذا في الأصل.

٥. كذا في الأصل، و لعلَّ الصحيح: «و جاوره».

ولا يجوز أن يحلَّه ولا^١ يجاوره؛ لأن ذلك يوجب كونه مُتَحَيِّزاً، وكونه كذلك يُحيلُّ حُلُوله. على أنَّا قد دَلَّلنا على استحالة كونه بهذه الصفة^٢.

ولا يجوز أن يحلَّ محلَّه؛ لأنه ليس بأن يقتضي حُلُوله أولى من أن يقتضي حُلُوله كُلُّ ما يصحُّ حُلُوله في ذلك المَحَلِّ ممَّا يحلُّه، وهذا يقتضي أن لا ينحصر ما حلَّ المَحَلِّ؛ لأن ما يصحُّ حُلُوله فيه لا ينحصر. وبهذا يبطل أن يكون ذلك المعنى موجوداً لا^٣ في محلٍّ.

على أن العلة الموجبة للصفة^٤ لا يصحُّ أن يجعلَ لها^٥ مثل تلك الصفة التي توجبها^٦ لغيرها؛ ألا ترى أن العلمَ لمَّا^٧ أوجبَ كَوْنَ العالمِ [عالِماً]، لم يجز عليه أن يكون بصفة العالم؟ وكذلك سائرُ العللِ. وقد عَلِمنا أن المعنى يحلُّ المَحَلَّ كحلوله تعالى، لو كان ممَّا يحلُّ المَحَلَّ؛ فكيف^٨ يصحُّ إيجابه كونه حالاً؟

وبعد، إذا اشتركا في الحُلُولِ، فليس أحدهما بأن يوجبَ [كَوْنَ] صاحبه حالاً بأولَى مِنَ الآخِرِ، وهذا يؤدِّي إلى أن كُلَّ واحدٍ منهما عِلَّةُ الآخِرِ في الحُلُولِ، وذلك يوجب [كَوْنَ الشيءِ] عِلَّةً لنفسه!

١. كذا في الأصل، والظاهر زيادة: «لا».

٢. أي صفة التحيز، وقد تقدَّم إبطالها في فصل إبطال الشبه بالأجسام والجواهر، ص ٣٦١.

٣. كذا في الأصل، والظاهر زيادة: «لا».

٤. يعني المعنى الموجب للحلول.

٥. في الأصل: «+ ذلك»، وهو زائد.

٦. في الأصل: «يوجبها»، والضمير راجع إلى «العلة الموجبة».

٧. يمكن قراءة هذه الكلمة بصورة: «لمَّا» و«لا»، والأنسب بالسياق ما أثبتناه.

٨. في الأصل: «وكيف».

فإن قيل: وبأي شيء يفسد أن يكون حالاً على سبيل الوجوب^١، إذا وجدت المحال؟

قلنا: يفسد ذلك من حيث إنه لا يخلو من أن يكون مقتضي لوجوب حلوله وجود المحل، أو صفة هو عليها في نفسه^٢.

ولا يجوز أن يكون المحل يقتضي ذلك؛ لأن من شأن المحل أن يصحح^٣ حلول ما يحل فيه ولا يوجب^٤؛ لأنه إنما يصح حلول (١١٢) الأشياء فيه لكونه متحيزاً، وهذه الصفة تصحح الحلول ولا توجب^٥.

فلابد من أن يكون مقتضي لذلك صفة ترجع إليه - وإن جاز أن يقال: إن وجود المحل شرط في حلوله، كما نقوله في كونه تعالى مدركاً -، والذي يفسد ذلك أن تلك الصفة المقتضية لحلوله، لا بد من أن تكون معقولة^٥، وجميع صفاته تعالى لا يصح أن يقتضي ذلك.

أما كونه موجوداً قادراً عالماً حياً مدركاً، فلو اقتضى كونه حالاً لاقتضى فينا مثله وأوجبه؛ لأننا نشارك في هذه الصفات أجمع، ومثل المقتضي لا بد من اقتضائه حيث حصل؛ ألا ترى أن كونه تعالى حياً، لما أوجب^٦ فيه كونه مدركاً، بشرط^٧ وجود المدركات، أوجب ذلك فينا؟

٢١٧

١. هذا هو الوجه الثاني، وقد تقدم الكلام عن الوجه الأول في كلام المصنف آنفاً.

٢. في الأصل: «في نفسي».

٣. في الأصل: «يصح».

٤. في الأصل: «لا يوجب».

٥. في الأصل: «أن يكون معقولاً».

٦. في الأصل: «أوجب»، والضمير راجع إلى قوله: «كونه».

٧. في الأصل: «يشترط».

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ تَقْتَضِي فِيهِ تَعَالَى الْحُلُولِ؛ لِصَحِّهِ عَلَيْهِ،
وَلَا تَقْتَضِيهِ فِينَا؛ لِاسْتِحَالَتِهِ عَلَيْنَا؛ مِنْ حَيْثُ كُنَّا أَجْسَامًا.

وَذَلِكَ: أَنَّ مَا أَحَالَ الْحُكْمَ فِي بَعْضِ الذَّوَاتِ، يُحِيلُ اخْتِصَاصَهَا بِمَا يُصَحِّحُهُ أَوْ
يُوجِبُهُ. وَلِهَذَا كَانَ الْعَدَمُ لِمَا أَحَالَ كَوْنَ الْجَوْهَرِ مُحْتَمِلًا لِلْأَعْرَاضِ، أَحَالَ كَوْنَهُ
مُتَحَيِّزًا. وَعَدَمُ الْقُدْرَةِ لِمَا أَحَالَ صِحَّةَ الْفِعْلِ بِهَا، أَحَالَ تَعَلُّقَهَا. فَلَوْ كَانَ الْمُصَحِّحُ أَوْ
الْمُوجِبُ لَكَوْنِهِ تَعَالَى حَالًا بَعْضُ^١ هَذِهِ الصِّفَاتِ، لَوَجِبَ أَنْ يَسْتَحِيلَ ذَلِكَ عَلَى مَا
يَسْتَحِيلُ حُلُولُهُ. وَفِي حُصُولِهَا لَنَا مَعَ اسْتِحَالَةِ الْحُلُولِ عَلَيْنَا دَلَالَةٌ عَلَى بُطْلَانِ
تَأْثِيرِهَا فِي الْحُلُولِ.

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ كَوْنَهُ قَدِيمًا^٢، أَوْ وَجوبَ كَوْنِهِ مُسْتَحَقًّا لِهَذِهِ الصِّفَاتِ،
[هُوَ الْمُقْتَضِي لِحُلُولِهِ]، وَنَحْنُ لَا نُشَارِكُهُ فِي كَوْنِهِ قَدِيمًا، وَلَا فِي وَجوبِ
اسْتِحْقَاقِ الصِّفَاتِ.

وَذَلِكَ: أَنَّ كَوْنَهُ قَدِيمًا إِنَّمَا يَرْجِعُ بِهِ إِلَى وَجُودِهِ، وَإِنْ كَانَ يَجِبُ فِيهِ الْإِسْتِغْنَاءُ
عَنْ مَوْجِدٍ، وَوَجوبُ الْوُجُودِ لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ. فَمَا يَرْجِعُ مِنْ هَذِهِ الصِّفَةِ إِلَى
الْإِبْتِهَاتِ نَحْنُ نُشَارِكُ فِيهِ، وَمَا يَرْجِعُ إِلَى النَفْيِ، مِنَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْ مَوْجِدٍ وَ مَا
يَجْرِي مَجْرَاهُ، لَا اعْتِبَارَ بِهِ وَلَا تَأْثِيرَ لِمِثْلِهِ.

وَلَأَنَّ مِنْ شَأْنِ كُلِّ صِفَةٍ اقْتَضَتْ حُكْمًا أَنْ تَقْتَضِيَهُ^٣ فِي كُلِّ مَوْصُوفٍ؛ كَانَتْ

١. خبر «كان».

٢. في الأصل: + «هو المقضي لحلوله»، وهذه العبارة ليست في محلها، بل محلها بعد قوله:
«لهذه الصفات»، ونحن أثبتناها هناك بين المعقوفين، وبه يستقيم المعنى.

٣. في الأصل: «أن يقتضيه»، والصحيح ما أثبتناه: لرجوع الضمير إلى «كل صفة»، وقوله:
«اقتضت» قرينة عليه.

واجبة فيه أو جائزة؛ ألا ترى أن كَوْنَ القادرِ قادراً لما اقتضى صحة الفعل مع ارتفاع الموانع، اقتضاه في كُلِّ قادرٍ؛ وجب له ذلك^١ أو جازَ عليه؟ وكذلك كَوْنَ الحَيِّ حياً لا آفةَ به، لما اقتضى كَوْنَهُ مُدركاً بشرط وجود المُدرك، اقتضاه في كُلِّ حَيٍّ؛ وجب كَوْنُهُ كذلك أو لم يَجِبْ.

و هذا هو الجوابُ عن قولهم^٢: «إنما وجب كَوْنُهُ حالاً عند وجود المَحَلِّ؛ لوجوب كَوْنِهِ عالماً قادراً حياً».

[فساد اقتضاء الصفة الذاتية لحلوله تعالى]

فإن قيل: فبأي شيء يفسد أن يكون ما هو عليه في ذاته من الصفة التي يخالف^٣ بها جميع الذوات، هو المقتضي لحلوله و المصحح ذلك عليه؟ قلنا: يفسد ذلك من جهة أن ما عليه الذات متى اقتضى حكماً، وجب أن يقتضيه متى وُجد. ولا يجوز مع الوجود أن لا يقتضيه؛ كالجوهر لما اقتضى ما هو عليه في ذاته تحيزه، اقتضاه مع الوجود، ولم يقف على أمر زائد على الوجود. فلو كان ما هو تعالى عليه في نفسه يقتضي الحلول، لاستحال وجوده وهو غير حال، وقد بينا أن ذلك يقتضي قدم الجوهر^٤.

و أيضاً: فإن ما يجب للموصوف من الأحكام لما هو عليه في ذاته، يجب أن

٢١٨

١. في الأصل: «لذلك» بدل «له ذلك».

٢. أي كلامهم المذكور في الإشكال الأخير عند قوله: «أو وجوب كونه مستحقاً لهذه الصفات».

٣. في الأصل: «تخالف».

٤. في الأصل: «فهو»، والصحيح ما أثبتناه، والواو للحال، ولا معنى للتفريع على ما سبق، ويعلم ذلك بالتأمل في العبارة.

٥. تقدم في ص ٣٨٨.

يَبِينَ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ مَا خَالَفَهُ، أَوْ لَا يُشَارِكُهُ فِي كَيْفِيَّةِ اسْتِحْقَاقِهِ، وَ لِهَذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُشَارِكَ الْجَوْهَرُ فِي التَّحْيِيزِ مَا خَالَفَهُ، وَ لَا يُشَارِكُ الْقَدِيمُ تَعَالَى فِي كَيْفِيَّةِ كَوْنِهِ عَالِماً وَ قَادِراً (١١٣) مَا خَالَفَهُ. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَوْ صَحَّ الْحُلُولُ عَلَيْهِ لَكَانَتْ حَالُهُ كَحَالِ جَمِيعِ مَا يَحُلُّ الْمَحَالَّ، فِي أَنَّهُ مَتَى صَحَّ أَنْ يَحُلَّ وَ وُجِدَ الْمَحَلُّ وَجِبَ حُلُولُهُ. فَلَوْ رَجَعَ صَحَّةُ حُلُولِهِ إِلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ، لَاسْتَحَالَ أَنْ يُشَارِكُهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ مَا يُخَالَفُهُ مِنَ الْأَعْرَاضِ.

[فِي بَيَانِ أَنَّ حُلُولَهُ تَعَالَى لَوْ صَحَّ، لَكَانَ لَصِفَةٍ تَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ، لَا كَالْأَعْرَاضِ]
فَإِنْ قِيلَ: أَلَا جَازَ أَنْ يَجِبَ كَوْنُهُ حَالاً فِي الْمَحَلِّ عِنْدَ وَجُودِ الْمَحَلِّ لَا لِعِلَّةٍ وَ لَا لِبَعْضِ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ، كَمَا أَنَّ الْعَرَضَ يَحُلُّ الْمَحَلَّ لَا لِعِلَّةٍ وَ لَا لَشَيْءٍ هُوَ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِهِ؟

قُلْنَا: إِنَّمَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الْأَعْرَاضِ؛ لِأَنَّ حُلُولَهَا^١ فِي الْمَحَلِّ تَابِعٌ لِحُدُوثِهَا وَ كَيْفِيَّةُ لَوْجُودِهَا، فَجَرَى مَجْرَى الْأَحْكَامِ التَّابِعَةِ لِلْحُدُوثِ - مِنْ حُسْنٍ وَ قُبْحٍ - فِي الْاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْعِلَلِ، وَ [فِي] أَنَّهَا^٢ مِمَّا لَا يَرْجِعُ إِلَى الذَّاتِ. وَ لَيْسَ كَذَلِكَ حَالُهُ تَعَالَى لَوْ صَحَّ عَلَيْهِ الْحُلُولُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَحُلُّ الْمَحَلَّ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ حَالاً مَعَ وَجُودِهِ فِي الْحَالَيْنِ. وَ كُلُّ صِفَةٍ وَجَبَتْ لِلْمَوْجُودِ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً، وَ لَمْ يَقِفْ^٣ عَلَى عِلَّةٍ تَوْجِبُهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقْتَضِيَهَا^٤ مَا^٥ الذَّاتُ عَلَيْهِ، وَ إِنْ تَعَلَّقَ ذَلِكَ بِشَرَطٍ، كَمَا

١. فِي الْأَصْلِ: «حُلُولُهُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى «الْأَعْرَاضِ». وَ هَكَذَا الْكَلَامُ فِي لَفْظَةِ «لِحُدُوثِهَا» وَ «لَوْجُودِهَا».

٢. فِي الْأَصْلِ: «أَنَّهُمَا»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى «الْأَحْكَامِ التَّابِعَةِ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَقِفُ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَقْتَضِيهِ»، وَ الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى «كُلِّ صِفَةٍ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «أَمَّا»، وَ هُوَ خَطَأٌ كَمَا لَا يَخْفَى.

يَقُولُونَهُ فِي كَوْنِهِ مُدْرِكًا. وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

[٦]

فَصْلٌ

فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعِبَارَةِ^١ فِي هَذَا الْبَابِ^٢

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ لَفْظَةٍ^٣ أَفَادَتْ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، وَعُلِمَ اسْتِحَالَةُ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي ذَاتِ مِنَ الذَّوَاتِ، لَمْ يَجُزْ إِجْرَاؤُهَا عَلَيْهِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ اللَّقَبِ^٤ دُونَ الْإِفَادَةِ. وَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّ الْمَعْنَى الْمُسْتَفَادَ مِنْ وَصْفِنَا الْجِسْمَ بِأَنَّهُ جِسْمٌ لَا يَصِحُّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى^٥، وَتَلَقِّيهِ أَيْضًا بِهِ لَا يَحْسُنُ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَوْصَفَ بِأَنَّهُ جِسْمٌ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

٢١٩

[البحث الأول: استحالة معنى الجسم عليه تعالى]

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْنَى الْجِسْمِ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ^٦ أَنَّهُمْ وَضَعُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ لِمَا جَمَعَ الطُّوْلَ وَالْعَرْضَ وَالْعُمُقَ.

يُبَيِّنُ^٧ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَصِفُونَ مَا زَادَ ذَهَابُهُ فِي جِهَةِ الطُّوْلِ وَالْعَرْضِ [وَالْعُمُقِ] بِأَنَّهُ: «أَجْسَمٌ مِنْ غَيْرِهِ». وَلَا يَصِفُونَهُ بِأَنَّهُ «أَجْسَمٌ» مَتَى زَادَ لَوْنُهُ أَوْ بَعْضُ صِفَاتِهِ. وَهَذِهِ

١. تَقَدَّمَ الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ الَّذِي كَانَ يَدُورُ حَوْلَ نَفْيِ الْجِسْمِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فِي ص ٣٦١.

٢. أَيُّ بَابِ نَفْيِ الْجِسْمِيَّةِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَفْظٌ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ «أَفَادَتْ».

٤. اللَّقَبُ: مَا لَا يَفِيدُ وَصْفًا لِلْمَسْمُومِ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنَ الْإِشَارَةِ. الْحُدُودُ، ص ٥١.

٥. تَقَدَّمَ فِي الْمَبْحَثِ الْأَوَّلِ فِي ص ٣٦١.

٦. فِي الْأَصْلِ: «عَلَيْهِمْ»، وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَيْهِ تَعَالَى.

٧. فِي الْأَصْلِ: «يُبَيِّنُ»، هَكَذَا تَقَرَأُ الْكَلِمَةُ، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

اللفظة - يعني لفظاً «أفعل» - تَبَيَّنُ^١ في موضوعهم عن الزائد، ولا تدخل عندهم إلا بين شيئين اشتركا في صفة فيها^٢ التزايد والمبالغة، واستعملوها في كُلِّ صفة أمكن فيها التزايد، على الوجه الذي ذكرنا. فدلَّ قولهم: «أجسم» فيما زاد طوله وعرضه وعمقه، على أنَّ قولهم «جسم» يُفيد الطول والعرض [وعمق].

ولا يقدح فيما ذكرناه قوله تعالى: «أَذْكَ حَيْثُ أُمَّ جَنَّةِ الْخُلْدِ»^٣، وأنه أدخل لفظة «أفعل» فيما لم يشتركا في الصفة؛ وذلك أنَّ الكلام قد يخرج كثيراً في لسان العرب على حسب اعتياد المخاطب، وإذا كان العامل أعمال أهل النار والمؤثر لها على ما تعقبه الجنة، كأنه قد اعتقد أنَّ الذي عمل له خير مما لم يعمل له، جاز أن يُقال [له]: الذي اعتقدته وعملت له خير، أم كذا وكذا؟

وقد قيل في ذلك: إنَّ لفظة «أفعل» تقتضي^٥ ما ذكرناه إذا كانت خيراً، فأما إذا خرجت مخرج التقرع والتهديد، جاز أن يُراد بها خلاف ذلك على جهة المجاز.

[في بيان ورود لفظة «أجسم» في كلام العرب]

فإن قيل: ومن أين لفظة «أجسم» من كلام العرب الذين يُحتجُّ بلُغَتِهِمْ؟ قلنا: لا شبهة في ذلك على من تأمل خطابتهم، وقد قال عامر بن الطفيل^٦:

١. في الأصل: «ينبي»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى «اللفظة». وهكذا الكلام في قوله: «ولا تدخل».

٢. في الأصل: «فيهما».

٣. الفرقان (٢٥): ١٥.

٤. في الأصل: «خيراً أن».

٥. في الأصل: «يقتضي».

٦. أبو علي عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر من بني عامر بن صعصعة، من شخصيات العرب في

و قد عَلِمَ الْحَيُّ مِنْ عَامِرٍ بَأَنَّ لَنَا ذِرْوَةَ الْأَجْسَمِ^١
و الشاعرُ و إن لَمْ يَقْصِدْ بقوله هذا إلى ما ذَكَرناه مِنْ مَعْنَى الزَائِدِ فِي الطُولِ و
الْعَرْضِ و الْعُمُقِ، فَقَوْلُهُ شَاهِدٌ لَنَا عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مُسْتَعْمَلَةٌ عِنْدَهُمْ، مَعْرُوفَةٌ فِي
خِطَابِهِمْ. و لَيْسَ يُمَكِّنُ بَعْدَ اسْتِعْمَالِهَا أَنْ تَكُونَ حَقِيقَتُهَا (١١٤) إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ مَا
عَدَاهُ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهَا لَمْ تَوْضَعْ لَهُ، و إِنَّمَا اسْتَعْمَلَهَا الشَّاعِرُ تَشْبِيهًا بِالْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ
جَعَلَ الزَّائِدَ فِي الْفَخْرِ و الْمَجْدِ كَالزَّائِدِ^٢ فِي الطَّوْلِ و الْعَرْضِ و الْعُمُقِ، كَمَا جَعَلَ
الذَّرْوَةَ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي أَعْلَى الْجَبَلِ و مَا أَشْبَهَهُ، مُسْتَعْمَلَةً فِي غَيْرِهِ.

عَلَى أَنَّهُ لَا شُبْهَةَ^٣ فِي قَوْلِهِمْ^٤: «جَسَمٌ فَهُوَ جَسِيمٌ»^٥، و لَا يُمَكِّنُ رَفْعُ ذَلِكَ مِنْ
اسْتِعْمَالِهِمْ. و كُلُّ مَا جَاءَ مِنْهُ «فَعِيلٌ» صَحَّ مِنْهُ «أَفْعَلٌ»، عَلَى مُقْتَضَى لُغَتِهِمْ، [و هَذَا]
قِيَاسٌ مُطَرِّدٌ، و لِهَذَا يَقُولُونَ: «ظَرِيفٌ و أَظْرَفٌ»، و «كَرَّمَ الرَّجُلُ فَهُوَ كَرِيمٌ و أَكْرَمٌ».
و يُمَكِّنُ أَيْضًا أَنْ يُقَالَ: لَفْظَةُ «فَعِيلٌ» تَقْتَضِي الْمُبَالَغَةَ عِنْدَهُمْ بِغَيْرِ شَكٍّ، و قَدْ
وَجَدْنَاهُمْ يَقُولُونَ: «جَسِيمٌ»^٧ لِمَا زَادَ ذَهَابُهُ فِي الْجِهَاتِ. فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُنَا:

«الجاهلية. وُصِفَ بِأَنَّهُ أَحَدُ فُتَاكِ الْعَرَبِ، و أَرَادَ الْغَدَرَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ الْفَتَكَ
بِهِ، لَكِنَّ اللَّهَ رَدَّهُ عَنْ ذَلِكَ. و مَاتَ فِي طَرِيقِ عَوْدَتِهِ مِنَ الْمَدِينَةِ. و لِدَ فِي نَجْدِ سَنَةِ ٧٠ قَبْلَ الْهِجْرَةِ
و نَشَأَ بِهَا و أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ، لَكِنَّهُ بَقِيَ عَلَى كُفْرِهِ، و مَاتَ كَافِرًا سَنَةَ ١١ لِلْهِجْرَةِ، لَهُ دِيْوَانٌ مَطْبُوعٌ.
خَزَانَةُ الْأَدَبِ ج ١، ص ١٨٣؛ الْإِصَابَةُ ج ٤، ص ١٠؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ ج ٣، ص ٢٥٢.

١. دِيْوَانُ عَامِرِ بْنِ الطَّيْلِ، ص ١٢١.
٢. قَدْ تَقَرَّرَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ كَمَا أَثْبَتْنَاهُ، كَمَا قَدْ تَقَرَّرَ: «كَالتَزَائِدِ»، و الْأَنْسَبُ بِالسِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.
٣. فِي الْأَصْلِ: «فِي شُبْهَةٍ» بَدَلُ «لَا شُبْهَةَ»، وَ هُوَ خَطَأٌ.
٤. فِي الْأَصْلِ: «فِي شُبْهَةٍ فِي قَوْلِهِ».
٥. فِي الْأَصْلِ: «وَ هُوَ جَسِيمٌ».

٦. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ ج ٥، ص ١٨٨٧؛ الْمُحْكَمُ وَ الْمُحِيطُ الْأَعْظَمُ ج ٧، ص ٢٨٢ (جَسَمٌ).

٧. فِي الْأَصْلِ: «جَسَمٌ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرَ هُوَ مَعْنَى الْجَسِيمِ لَا الْجَسَمِ.

«جَسِمٌ»^١ موضوعاً لِمَا عند الزيادة فيه يُقال: «أَجَسَمُ»^٢؛ لَأَنَّ حُكْمَ الْجَسِمِ فِي بَابِ الْمُبَالَغَةِ حُكْمُ أَجَسَمَ.

[في بيان بطلان بعض التعريفات المذكورة للجسم]

وهذه الجملة التي ذكّرناها، تُبْطَلُ قول مَنْ ذَهَبَ في الجسم إلى أَنَّهُ هو «القائم بنفسه»؛ لَأَنَّ هذه الصفة لا يَصِحُّ فيها التَّزَايُدُ وَالتَّفَاضُلُ، وَقد بَيَّنَّا أَنَّ وَصْفَ الجسم بِأَنَّهُ جَسَمٌ يَدْخُلُهُ التَّزَايُدُ.

و تُبْطَلُ^٣ أَيْضاً قول مَنْ ذَهَبَ إلى [أَنَّ] وَصْفَ الجسم بِأَنَّهُ جَسَمٌ، يُفِيدُ: أَنَّهُ «مُؤَلَّفٌ»، أَوْ أَنَّهُ «موضوعٌ للجوهر»؛ على ما يُحْكِي عن الصَّالِحِيِّ^٤؛ لَأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ لا يَصِحُّ فيه معنى التَّزَايُدِ. وَإِنْ كَانَ لَو ثَبَتَ أَنَّهُ يُفِيدُ الْمُؤَلَّفَ أَوْ الْجَوْهَرَ، لَكَانَ يَجِبُ مِنْ نَفْيِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى - مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ بهذه الصفة - مِثْلُ مَا يَجِبُ مِنْ نَفْيِهِ إِذَا كَانَ مُفِيداً [لِقِيَامِهِ بِنَفْسِهِ]؛ لِمَا ذَكَّرْنَاهُ مِنْ أَنَّ مَنْ وَصَفَهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ جَسَمٌ مِنْ حَيْثُ كَانَ قائماً بِنَفْسِهِ، يَلْزَمُهُ أَنْ يَصِفَهُ بِأَنَّهُ جَوْهَرٌ؛ لِأَنَّهُ قائمٌ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا تَوْصَفُ^٥ جُمْلَةُ الجسمِ بِذَلِكَ؛ لِاخْتِصَاصِ كُلِّ جَوْهَرٍ مِنْهُ بهذه الصفة.

و لَيْسَ يَخْلُو أَيْضاً قَوْلُهُ: «قائمٌ بنفسه»، مِنْ أَنْ يُرِيدَ بِهِ اسْتِغْنَاءَهُ عَنْ مَحَلٍّ وَ مَكَانٍ، أَوْ يُرِيدَ أَنَّهُ مِمَّا يَبْقَى وَ يَدُومُ وَجُودُهُ، وَ لا يُحَدِّدُهُ الْفَاعِلُ فِي كُلِّ حَالٍ.

١. في الأصل: «جسم».

٢. في الأصل: «جسم»، والصحيح ما أثبتناه بقرينه ما بعده.

٣. في الأصل: «يبطل»، و رجوع الضمير إلى «هذه الجملة».

٤. لعل المراد منه صالح بن عمر الصالح، رأس الفرقة الصالحية، وله آراء خاصة في الصفات والأسماء، عدها الشهرستاني من فرق المرجئة، وذكر بعض آرائه وجعله في عداد محمد بن شبيب وأبي شمر وغيلان ممن جمعوا بين القدر والإرجاء. الملل والنحل، ص ٦٢.

٥. في الأصل: «يوصف».

فإن أراد الأول، لزمه أن يُسمي إرادة القديم تعالى وكرهته، وفناء الجواهر بذلك، و يُسمي المعلوم أيضاً به.

٢٢١

وإن أراد الثاني، لزمه أن يصف جميع الأعراض الباقيات بأنها «أجسام».

[البحث الثاني: بطلان إطلاق لفظة «جسم» عليه تعالى، على نحو اللقب]

فإن قيل: وبأي شيء يفسد أن يُسمي بأنه «جسم» على جهة التلقب؟ قلنا: من حيث^١ كان الوجه في إجراء^٢ الألقاب هو لئمكن الإخبار عن الذوات في حال الغيبة كما يمكن الإشارة إليها في حال الحضور، فأقيم اللقب مقام الإشارة، فيجب أن لا يحسن استعماله إلا فيمن يصح عليه الغيبة والحضور، وذلك لا يصح عليه تعالى؛ من حيث كان في كل حال بمنزلة الحاضر الذي لا تتعذر^٣ الإشارة إليه؛ لأن ذكره والإخبار عنه بصفاته التي ينفرد بها؛ نحو كونه قديماً عالماً قادراً لنفسه، يمكن في كل حال ولا يتعذر، فجرى مجرى الشاهد لو كان ممّا يمكن الإشارة إليه في كل حال، ويتعذر خروجه عن كونه مُشاهداً، فكما أنّا لو فرضنا ذلك، لفتح تلقيبه و لكان عيباً، فكذلك تلقب القديم تعالى.

ولا يلزم على ما ذكرناه في^٤ العراض باللقب [نفس الكلام عند الإتيان] بكنية الشخص بعد تلقيبه؛ لأن ذلك لم يفعل للتعريف بل للتعظيم^٥، وكان المقصد بالكنية في الأصل عند القوم التفاؤل.

١. في الأصل: «إن حيث».

٢. في الأصل: «آخر». راجع: الذخيرة، ص ٥٧٣.

٣. في الأصل: «لا يتعد»، و سياق الكلام يشهد بصحة ما أثبتناه. وكذلك الكلام في قوله: «ولا يتعذر»، وهو في الأصل: «لا يتعد».

٤. كذا في الأصل، ولعل الأولى: «من» بدل «في».

٥. في الأصل: «التعريف بل التعظيم».

و لا يُلزَمُ عليه تَرَادُفُ الألقاب؛ لأنَّ الغَرَضَ في كَثَرَةِ الألقابِ يَخْتَلِفُ، و لَيْسَ المَقْصَدُ بالجميعِ إلى التعريفِ؛ بدلالةِ استِقباحِهِم تَلْقِيبَ الشَّخْصِ بالألقابِ الكثيرةِ في الحالِ الواحدةِ، إذا كانَ غَرَضُهُم التعريفَ دونَ غَيْرِهِ.

و لا يُلزَمُ عليه تَلْقِيبُ الحاضرِ، و إنْ كَانَتِ الإشارةُ إليه (١١٥) مُمَكِّنَةً؛ لأنَّ حُضُورَهُ لا يَمْنَعُ مِنْ جَوَازِ غَيْبَتِهِ. و الحاجةُ مع الغَيْبَةِ إلى الإخبارِ عنه.

[فإن قيل: أو لستم تُخبرون عن الله تعالى بصفاته التي ينفرد بها؛ نحو كونه قديماً عالماً قادراً لنفسه، فلم لا تُجيزون الإخبار عنه تعالى بلقبٍ تُلَقَّبُونه به؟ و ما الفرقُ بين الأمرين؟]

قلنا: ^١ إنْ لأوصافِهِ التي ينفردُ بها مِنَ المَزِيَّةِ في هذا البابِ ما لَيْسَ لِلْقَبِّ؛ لأنَّ الاشتراكَ في الصفاتِ التي يَخْتَصُّ بها لا يَصِحُّ. و لو جَرى عليه اللَّقْبُ لَصَحَّتْ مُشَارَكَتُهُ فِيهِ، و كانَ يَحْتَاجُ عِنْدَ المُشَارَكَةِ إلى ضَمِّ ما يَبِينُ به مِنَ الأوصافِ إلى اللَّقْبِ؛ لِيَنفَعِ الإبانةُ و التعريفُ. فَوَضَحَ بما ذَكَرناه أَنَّ اللَّقْبَ فِيهِ تَعَالَى لا مَعْنَى لَهُ، و أَنَّ الإخبارَ عَنْهُ بما يَبِينُ به مِنَ الصفاتِ أَوْلَى.

[نفي أن يكون لفظ الجلالة لقباً]

و لَيْسَ تَسْمِيَتُنَا^٢ لَهُ تَعَالَى بِـ«الله» لَقَباً - عَلَى ما ظَنَّهُ قَوْمٌ -.

و ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّ أَصْلَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ «لَا»، ثُمَّ أُدْخِلَتْ^٣ الْأَلِفُ وَ اللَّامُ. و «إله»

١. ما بين المعقوفين منّا، أضفناه لمقتضى السياق، و به يستقيم المعنى. و للمزيد راجع: المغني.

ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ١٩٨ - ٢٠١.

٢. في الأصل: «لتسميتنا».

٣. في الأصل: «أدخل»، و قوله رحمه الله: «فأدخلت الألف و اللام للتعريف» قرينة عليه.

عندهم و «لأه» واحد؛ قال الأعشى^١:

كحَلَفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ يَسْمَعُهَا لَاهُهُ الْكُبَارُ^٢

وقيل أيضاً: إِنَّ أَصْلَ ذَلِكَ «إله» فَأُدْخِلَتِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ، فَصَارَ: «إله»، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ الَّتِي بَيْنَ اللَّامَيْنِ، وَأُلْقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى اللَّامِ الْأُولَى، وَكَانَتْ سَاكِنَةً، ثُمَّ سُكِّنَتْ هَذِهِ اللَّامُ وَأُدْغِمَتْ فِي اللَّامِ الثَّانِيَةِ.^٣

[نَفْيُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ «شَيْءٍ» لِقَبَاً]

فَأَمَّا تَسْمِيَتُهُ تَعَالَى بِ: «شَيْءٍ»^٤ فَلَيْسَ أَيْضاً بَلَقَبٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ وَإِنْ لَمْ تُفْهَمْ فِي الْمُسَمَّى بَعْضَ الصِّفَاتِ الَّتِي يَتَمَيَّزُ بِهَا، فَهِيَ فِي الْأَصْلِ مِمَّا وُضِعَ لِلْفَائِدَةِ، وَإِنَّمَا خَرَجَتْ عَنْ بَابِ التَّمْيِيزِ مِنْ حَيْثُ اشْتَرَاكَ جَمِيعٌ مَا تُسْتَعْمَلُ^٥ فِيهِ فِي فَائِدَتِهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ جَمِيعَ مَا يُسَمَّى [بِ«شَيْءٍ»] يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ وَيُخْبَرَ عَنْهُ؟ فَلَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ^٦ [مَا] لَمْ يُفْهَمْ. وَاللَّقَبُ فِي نَفْسِهِ لَا يُفِيدُ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَوْضَعْ فِي الْأَصْلِ لِلْإِفَادَةِ.

١. أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل، اشتهر بالأعشى الكبير، وأعشى بكر بن وائل، من أشهر شعراء العرب في الجاهلية وأكثرهم شعراً، وأحد أصحاب المعلقات، كان يُعْنَى بشعره فسمّاه العرب بـ: «صنّاجة العرب». كان يفد على ملوك فارس، ولذلك كثرت الألفاظ الفارسية في شعره. أدرك الإسلام في آخر عمره لكنّه لم يعتنقه، ومات سنة ٣ وقيل ٧ هـ في اليمامة. معجم الشعراء الجاهليين، ص ٢٤؛ الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٣٤١.

٢. ديوان الأعشى، ص ١٦٤. والحلقة: القَسَم. وأبو رياح: رجل من بني ضبيعة، قُتِلَ جَاراً لبني سعد، فسأله ديتة، فحلف أن لا يفعل، ثم قُتِلَ بعد حلفته. و لاهُهُ: الإله. والكُبَار: العظيم.

٣. راجع: الكتاب لسبويه، ج ٢، ص ١٩٧، ج ٣، ص ٥٥٤؛ المقتضب للمبرّد، ج ٤، ص ٢٤٠ الهامش ٢.

٤. في الأصل: «شَيْءٍ» بدل «بشَيْءٍ».

٥. في الأصل: «يستعمل»، والضمير المستتر راجع إلى «هذه اللفظة».

٦. في الأصل: «غيرها».

و الذي يُبَيِّنُ أَنَّ لَفْظَةَ «شَيْءٍ» فِي الْأَصْلِ مُفِيدَةٌ مُفَارِقَةُ اللَّقَبِ^١، أَنَّ تَبْدِيلَهَا - وَ
اللُّغَةُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ - لَا يَصِحُّ، وَ إِنْ صَحَّ فِي الْأَلْقَابِ - مَعَ ثَبَاتِ اللَّغَةِ - التَّبْدِيلُ.
و لَيْسَ قَوْلُنَا: «إِنَّهُ تَعَالَى شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ» كَقَوْلِنَا: «إِنَّهُ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ»؛
لَأَنَّ قَوْلِنَا: «شَيْءٌ» لَا يُفِيدُ التَّجَنُّسَ وَ لَا التَّمَاثُلَ فِيمَا يَقَعُ عَلَيْهِ، وَ قَوْلِنَا:
«جِسْمٌ» يُفِيدُ التَّمَاثُلَ وَ التَّجَنُّسَ فِيمَا يوصَفُ بِهِ. فَإِذَا قُلْنَا: «إِنَّهُ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ»
لَمْ يَنْقُضْ آخِرُ الْكَلَامِ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِأَوَّلِهِ، وَ إِذَا قُلْنَا: «جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ» فَقَدْ نَقَضْنَا
بِآخِرِ الْكَلَامِ مَا أَثْبَتْنَاهُ فِي صَدْرِهِ، وَ جَرَى مَجْرَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ جِسْمٌ وَ لَيْسَ بِجِسْمٍ»،
وَ الْقَائِلُ بِذَلِكَ لَا يَجِدُ فَرْقًا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ مُؤَلَّفٌ لَا كَالْمُؤَلَّفِينَ»، وَ «إِنْسَانٌ
لَا كَالنَّاسِ».

[حقيقة بعض الصفات الخبرية]

فَأَمَّا مَنْ أَثْبَتَ لَهُ تَعَالَى عَيْنًا وَ وَجْهًا وَ يَدًا، وَ لَمْ يَرْجِعْ بِذَلِكَ إِلَى مَا تُفِيدُهُ
هَذِهِ الْأَلْفَاظُ مِنَ الْجَوَارِحِ، أَوْ مَا تُسْتَعْمَلُ^٢ لَفْظَةُ «الْيَدِ» فِيهِ مِنَ النُّعْمَةِ
أَوْ الْقُوَّةِ، وَ لَفْظَةُ «الْوَجْهِ» مِنَ الْإِخْبَارِ عَنِ ذَاتِ الشَّيْءِ، وَ لَفْظَةُ «الْعَيْنِ» مِنَ
الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ، وَ ادَّعَى فِي كُلِّ ذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يُشِيرَ
بِقَوْلِهِ: «إِنَّهَا صِفَاتُ ذَاتِهِ» إِلَى الصِّفَاتِ الَّتِي بَيَّنَّاها لَهُ تَعَالَى بِدَلِيلِ الْفِعْلِ، كَنَحْوِ كَوْنِهِ
تَعَالَى عَالِمًا قَادِرًا قَدِيمًا إِلَى مَا شَاكَلَ ذَلِكَ، أَوْ يُشِيرُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

فَإِنْ أَرَادَ الثَّانِي، فَقَدْ أَخْطَأَ فِي الْمَعْنَى وَ الْعِبَارَةِ، وَ سَمَّى مَا لَيْسَ بِمَعْقُولٍ بِاسْمِ
غَيْرِ مَوْضُوعٍ لِمِثْلِهِ لَوْ كَانَ مَعْقُولًا. وَ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ إِثْبَاتَهُ تَعَالَى عَلَى صِفَةٍ لَا يَدُلُّ

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَنْسَبُ: «وَ مُفَارِقَةُ اللَّقَبِ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يُسْتَعْمَلُ».

عليها^١ الفعل بنفسه أو بواسطة لا يصح^٢. وليس في الفعل ما يقتضي إثباته على أكثر من صفاته التي أثبتناها. وتسمية الشيء وتلقيه فرع على إثباته.

وإن أراد الأول، فهو مخطئ من طريق العبارة؛ لأن «اليد» و«الوجه» لم يستعملتا في حقيقة اللغة ولا مجازها ولا في شيء من عرف أهلها في صفات الحي، فلا فرق بين من يطلق ذلك فيه تعالى على (١١٦) هذا الوجه وبين من أطلق أنه جسم وأراد بعض ما هو عليه من الصفات الثابتة بدليل.

وليس لهم أن يقولوا: إنا إنما رجعنا في ذلك إلى قوله تعالى: «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ»^٣، و«ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي»^٤ وما أشبه ذلك.

لأن خطابه تعالى لا يجوز - وهو نازل بلغة العرب - أن يحمل على ما [لا] يستعمل في لغتهم حقيقة ولا مجازاً؛ لأن تجويز مثل ذلك يوجب الشك في جميع مراده بخطابه.

وليس هذا مما جوزناه،^٥ من خطابه لهم بالأسماء الشرعية التي أراد الله تعالى بها خلاف ما تقتضيه^٦ اللغة، في شيء؛ لأن ذلك إنما ساع بعد أن دل على مراده بها، وصار ما قرره ودل عليه من مراده كالمواضعة المبتدأة الناقلة عن طريقة اللغة. وكل هذا غير ثابت فيما ادّعوه.

على أنهم إذا عولوا في ذلك على الظاهر، ولم يعتبروا المعاني، فيجب أن يقولوا:

١. في الأصل: «عليه».

٢. تقدم عند الرد على أصحاب المائة في ص ٢٣٩.

٣. المائدة (٥): ٦٤.

٤. ص (٣٨): ٧٥.

٥. في الأصل: «جوزنا».

٦. في الأصل: «يقتضيه».

إِنَّ لَهُ أَعْيُنًا؛ لِقَوْلِهِ ^١ تَعَالَى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا^٢، وَأَيْدِيًا^٣؛ لِقَوْلِهِ: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا^٤، وَكَانَ يَنْبَغِي أَيْضًا أَنْ يُثْبِتَهُ نَوْرًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ^٥، وَيَدْعُوا^٦ أَنْ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، كَمَا قَالُوا فِي غَيْرِهِ.

[تأويل بعض الآيات المتشابهات الدالة على الصفات الخبرية]

فَأَمَّا تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ، فَقَدْ بَيَّنَّهَ عُلَمَاءُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ، وَذَكَرُوا أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ^٧﴾ أَي: نِعْمَتُهُ مَبْسُوطَةٌ، وَرِزْقُهُ دَارٌّ نَازِلٌ، كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ: «يَدُ فُلَانٍ مَبْسُوطَةٌ» إِذَا أَرَادُوا وَصْفَهُ بِالْجُودِ^٨ وَكَثْرَةِ الْعَطَاءِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ^٩». وَهَذَا الْقَوْلُ رَدٌّ عَلَى الْيَهُودِ الَّذِينَ ادَّعَوْا أَنَّهُ قَدْ أَمْسَكَ عَنْهُمْ رِزْقَهُ وَحَبَسَ خَيْرَهُ^{١٠}، وَلَمْ يَدْعُوا أَنْ لَهُ جَارِحَةٌ مَقْبُوضَةٌ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْوَجْهَ فِي تَثْنِيَةِ «الْيَدَيْنِ»، أَنَّهُ أَرَادَ نِعْمَةَ الدُّنْيَا وَالْدِّينِ، أَوِ النِّعْمَةَ الظَّاهِرَةَ وَالْبَاطِنَةَ.

١. فِي الْأَصْلِ: «بِقَوْلِهِ».

٢. الْقَمَر (٥٤): ١٤.

٣. فِي الْأَصْلِ: «أَيْدِي».

٤. يَس (٣٦): ٧١.

٥. النُّور (٢٤): ٣٥.

٦. فِي الْأَصْلِ: «يَدْعُونَ». وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «يُثْبِتُهُ».

٧. الْمَائِدَةُ (٥): ٦٤.

٨. فِي الْأَصْلِ: «بِالْجَوْهَر».

٩. الْإِسْرَاء (١٧): ٢٩.

١٠. قَدْ تَقَرَأَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ كَمَا أَثْبَتْنَاهُ، كَمَا قَدْ تَقَرَأَ «ضَرَهُ».

فأما قوله تعالى: ﴿لِإِذَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾^١، فمعناه: لما خلقت أنا، وأكّد بذكر اليد. و هذا كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُ يَدَاكَ﴾^٢.

وقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾^٣ أي: بملكه وقدرته، كما قال تعالى: ﴿مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^٤، وقولهم^٥: «فُلَانٌ يَطَأُ جَارِيَتَهُ بِمَلِكِ الْيَمِينِ». وإنما يُضيفون كلّ ذلك إلى اليمين: تفخيماً للأمر، وتأكيذاً للملك؛ لأنّ اليمين أشرف من غيرها وأقوى حظاً.

و يقرب من ذلك في المعنى قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^٦؛ لأنّ فائدته أنه يُصرّفها و يدبّرُها كيف شاء.

وقوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^٧ معناه أنه أقوى منهم وأقهر. وقوله تعالى: ﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا﴾^٨ أنها تجري ونحن نعلمها، كما تقول العرب: «هذا الشيء بعيني» أي: لا يخفى عليّ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَيَنْقُي وَجْهُ رَبِّكَ﴾^٩ فالمراد: أنه يبقى ربك، وقد يُعبر عن الذات بالوجه؛ كقولهم: «فعلتُ هذا لوجهك»، و «هذا وجه الصواب».

وقوله تعالى: ﴿فِي جَنبِ اللَّهِ﴾^{١٠} أي في طاعته ورضاه؛ كما يقال: «أحتمل كلّ شيءٍ في جنب فلانٍ» أي في محبته. وهذه جملة كافية، وشرحها يطول.

٢. الحج (٢٢): ١٠.

٤. النور (٢٤): ٣٣.

٦. الزمر (٣٩): ٦٧.

٨. القمر (٥٤): ١٤.

١٠. الزمر (٣٩): ٥٦.

١. ص (٣٨): ٧٥.

٣. الزمر (٣٩): ٦٧.

٥. أي: «وكقولهم» عطفاً على «ما» الموصولة.

٧. الفتح (٤٨): ١٠.

٩. الرحمن (٥٥): ٢٧.

[الفصل الثالث]^١

الكلام في نفي الرؤية عنه وجميع ضروب الإدراك

٢٢٥

[تمهيد]

٢٢٧

اعلم أنه لا كلام لنا في هذه المسألة مع المُشَبَّهَةِ؛ لأنهم إذا قالوا: «إنه يُدْرَكُ بالحواس»، فقد قاسوا قولهم وذهبوا إلى ما يقتضيه، ونحن لا نُنْكِرُ رؤية الأجسام ولامسها، وإنما كلامنا الآن مع مَنْ نَفَى التشبيه عنه تعالى، وأثبت الرؤية أو غيرها من ضروب الإدراك؛ لأن ما يُبنى من ذلك على التشبيه قد أبطلناه بإبطال التشبيه.

[١]

فصل

في أنه (١١٧) تعالى يستحيل رؤيته

المُعْتَمَدُ في هذا الباب على أن الرائي متى^٢ حصل على الصفة التي لكونه عليها

١. في الأصل: «باب الكلام في نفي الرؤية عنه»، وهذا في الحقيقة ليس باباً في عرض باب إثبات الصانع، و باب الصفات، و باب العدل، وإنما هو فصل من فصول باب الصفات، و هو يتحدث عن إحدى الصفات السلبية، فالأرجح أن يسمّى فصلاً، كما أثبتناه.

٢. في الأصل: «متل».

يَرَى المَرْتَبَاتِ، وَحَصَلَ المَرْتَبِيُّ بِالصِّفَةِ الَّتِي لِكَوْنِهِ عَلَيْهَا يَرَاهُ الرَّاوُونَ، وَارْتَفَعَتْ
المَوَانِعُ المعقولة، فلا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ رَائِيًا لَهُ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ الرُّيَّةَ إِذَا صَحَّتْ
وَجَبَتْ، وَإِذَا لَمْ تَجِبْ فَهِيَ مُسْتَحِيلَةٌ.

و هذه الجملة نحتاج فيها إلى بيان أشياء:

[١.] مِنْهَا: أَنَّ أَحَدَنَا عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي لِكَوْنِهِ عَلَيْهَا يَرَى المَرْتَبَاتِ، وَيدْخُلُ^١ فِي
ذَلِكَ الكَلَامِ فِي نَفْيِ: كَوْنِ الإدراكِ معنًى، وَالحَاسَّةِ السَّادِسَةِ، وَ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنْ
ضُرُوبِ الشُّبْهِ.

[٢.] وَمِنْهَا: أَنَّ المَوَانِعَ الَّتِي تَمْنَعُ مِنَ الرُّيَّةِ مُرْتَفِعَةٌ عَنْ تَعَالَى.

[٣.] وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَرْتَبِيًّا فِي نَفْسِهِ، لَوَجَبَ^٢ أَنْ يَكُونَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي لَوْ
رُئِيَ^٣ لَمْ يُرَ إِلَّا عَلَيْهَا.

[٤.] وَمِنْهَا: أَنَّ مَا كَانَتْ [هذه] سَبِيلُهُ، فَرُؤْيَتُهُ وَاجِبَةً، وَأَنَّ الرُّيَّةَ مَتَى
صَحَّتْ وَجَبَتْ.

[٥.] وَمِنْهَا: أَنَّنَا غَيْرُ رَائِيٍّ لَهُ تَعَالَى.

و نَحْنُ نَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَجْمَعَ بِعَوْنِ اللَّهِ:

[أولاً: فِي أَنَّ الرَّاِيَّ إِنَّمَا يَرَى الوجودَ صِفَةً هُوَ عَلَيْهَا]

أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ الفَصْلِ الأولِ: فَهُوَ أَنَّ الْوَاحِدَ مَنْ إِنَّمَا يَرَى المَرْتَبَاتِ
أَجْمَعَ، لِكَوْنِهِ حَيًّا، بِشَرَطِ وجودِ المَرْتَبِيِّ، وَارتِفَاعِ الآفَاتِ عَنْهُ وَالمَوَانِعِ^٤، وَ قَدْ

١. بياض في الأصل بعد كلمة: «و يدخل».

٢. في الأصل: «أوجب».

٣. في الأصل: «رأى».

٤. راجع: التعليق، ص ٦١.

دَلَّلْنَا^١ عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ الصِّفَاتِ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَشَرَحْنَاهُ^٢ وَهَذَا يَقْتَضِي صَحَّةَ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ مِنْ أَنَّ أَحَدَنَا مَتَى كَانَ حَيًّا، لَا آفَةٌ بِهِ، فَهُوَ فِيمَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ، عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي مَعَهَا يُدْرِكُ، وَإِنْ اعْتَبِرَ وَجُودَ الْمُدْرِكِ وَارْتِفَاعُ الْمَوَاقِعِ.

[أدلة بطلان أن تكون الرؤية لمعنى]

فَإِنْ قِيلَ: وَ أَيْنَ أَنْتُمْ عَمَّا يَذْهَبُ إِلَيْهِ خُصُومُكُمْ؛ مِنْ أَنَّ الرَّائِي إِنْما يَرَى بِرُؤْيَا تَوَجَّدَ فِي عَيْنِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ [هُوَ] الْمُؤَثَّرُ فِي كَوْنِهِ رَائِيًّا دُونَ مَا ذَكَرْتُمْ؟ قُلْنَا: الَّذِي يَدُلُّ عَلَى فُسَادِ كَوْنِ أَحَدِنَا رَائِيًّا لِمَعْنَى، أَشْيَاءُ:

مِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَوَجِبَ أَنْ تَثْبُتَ^٣ فِيهِ طَرِيقَةُ إِثْبَاتِ الْمَعَانِي، وَقَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُصَحِّحَ لِهَذِهِ الصِّفَةِ مَتَى ثَبَّتَ وَحَصَلَ الشَّرْطُ، فَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ الصِّفَةِ وَالْحَالِ مُسْتَمِرَّةً فِيمَا ذَكَرْنَاهُ غَيْرَ مُخْتَلِفَةٍ. وَمَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ^٤ الْمَعَانِي؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ مَا يَجِبُ عَنْهَا أَنْ يَحْصُلَ تَارَةً وَلَا يَحْصُلَ أُخْرَى، مَعَ ثُبُوتِ الْمُصَحِّحِ وَالشَّرْطِ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ إِنْما تَتَوَجَّهُ^٥ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَلِيٍّ^٦ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ فِي أَنَّ الْبَصَرَ إِذَا كَانَ صَحِيحًا وَوُجِدَ الْمُدْرِكُ، فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ الرُّؤْيَا فِيهِ^٧، وَعَلَى الْبَغْدَادِيِّينَ

١. فِي الْأَصْلِ: «دَلَّلْنَا».

٢. تَقَدَّمَ فِي ص ١٦٤.

٣. فِي الْأَصْلِ: «ثَبَّتَ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «عَنْ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَتَوَجَّهُ».

٦. الْمَعْنَى، ج ٤ (رؤية الباري)، ص ٥١.

٧. فَلَوْ كَانَتِ الرُّؤْيَا لِمَعْنَى، لَمَّا تَحَقَّقَتْ مَعَ عَدَمِ حُصُولِ الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ الْبَصَرُ صَحِيحًا وَوُجِدَ الْمُدْرِكُ.

الذين يقولون: إِنَّ الرُّؤْيَةَ تَتَوَلَّدُ عَنِ الْفَتْحَةِ^١ و ما أَشْبَهَهَا.

فَأَمَّا مَنْ أَثْبَتَ الرُّؤْيَةَ، وَ جَوَّزَ أَنْ تَتَكَامَلَ كُلُّ الشَّرَائِطِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَحْصُلُ^٢، فَإِنَّ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ، فَقَوْلُهُ يَفْسُدُ بِالْوُجُوهِ الْمُتَأَخِّرَةِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى إِنَّمَا يَكُونُ رَائِيًّا لِكَوْنِهِ حَيًّا بِشَرَطِ وَجُودِ الْمُدْرِكِ، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا مَتَى حَصَلَ أَحَدُنَا حَيًّا، وَ وُجِدَ الْمُدْرِكُ وَ ارْتَفَعَتِ الْمَوَانِعُ وَ الْآفَاتُ، أَنْ يَكُونَ رَائِيًّا^٣؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ اقْتِضَاؤُهُ [بِاخْتِلَافِ الْمَوَارِدِ]^٤ وَ الْمَوَاضِعِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ الْمُقْتَضَى مَتَى ثَبَّتَ الْمُقْتَضِي وَ تَكَامَلَ الشَّرْطُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ لَمَّا صَحَّ مِنْهُ تَعَالَى لِكَوْنِهِ قَادِرًا، وَ الْمُحَكَّم لِكَوْنِهِ عَالِمًا، وَ جَبَّ مِثْلُهُ فِي أَحَدِنَا، وَ لَمْ يُعْتَبَرِ الْاِخْتِلَافُ فِيمَا بِهِ كُنَّا قَادِرِينَ أَوْ عَالِمِينَ، وَ أَنَّهُ تَعَالَى كَذَلِكَ بِنَفْسِهِ دُونَنا^٥؟

٢٢٩

وَ لَا تَقْدَحُ فِي ذَلِكَ حَاجَتُنَا فِي الرُّؤْيَةِ إِلَى الْآلَةِ دُونَهُ تَعَالَى؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ الْآلَةَ لَيْسَتْ بِمَوْجِبَةٍ لِكَوْنِ أَحَدِنَا رَائِيًّا، وَإِنَّمَا هِيَ شَرْطٌ فِي ذَلِكَ. وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُخَصَّصَ^٦ الشَّرْطُ بِمَوْضِعٍ دُونَ آخَرَ بِحَسَبِ قِيَامِ الدَّلِيلِ. وَ مَا يَقْتَضِي أَوْ يَوْجِبُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ (١١٨) لِأَنَّهُ حَيْثُمَا حَصَلَ، [وُجِدَ مَا حَصَلَ] مِنْ اقْتِضَائِهِ أَوْ إِجْبَائِهِ، لَا يَجُوزُ اخْتِلَافُ الْحَالِ فِيهِ.

١. أي فتح أجفان العين.

٢. في الأصل: «لا يحصل»، و ضمير الفاعل راجع إلى «الرؤية».

٣. من دون حاجة إلى إثبات معنى.

٤. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض.

٥. هذا بيان لأحد موارد الاختلاف بيننا و بينه تعالى، و هو أَنَّهُ تَعَالَى قَادِر و عَالِم بِنَفْسِهِ دُونَنا، و

الهدف بيان أَنَّ هذا الاختلاف غير معتبر في محل بحثنا.

٦. كذا في الأصل، و لعل الأولى: «أن يختص».

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَلَعَلَّ المؤَثَّرَ فِي كَوْنِهِ تَعَالَى رَائِيًا، هُوَ مَا يَسْتَحِقُّهُ عَنِ الصِّفَةِ النَّفْسِيَّةِ؛ وَ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا عَلَيْهِ الذَّاتُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقْتَضِيَ صِفَةً بِشَرْطِ ثُبُوتِ أَمْرِ مُنْفَصِلٍ عَنْهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ تَحْيِيزَ الْجَوْهَرِ لَمَّا كَانَ مُقْتَضَى عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ مُشْرُوطاً بِوُجُودِ أَمْرِ مُنْفَصِلٍ، بَلْ كَانَ مَوْقُوفاً عَلَى وَجُودِ الْجَوْهَرِ؟ وَ إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُقْتَضَى عَمَّا الذَّاتُ^١ عَلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مُنَافَاةَ الشَّيْءِ لغيرِهِ، لَمَّا^٢ لَمْ يَكُنْ مُقْتَضَى عَمَّا عَلَيْهِ الذَّاتُ، بَلْ كَانَ مُقْتَضَى عَمَّا تَقْتَضِيهِ^٣ صِفَةُ الذَّاتِ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ مُشْرُوطاً بِأَمْرِ مُنْفَصِلٍ، وَ هُوَ مُضَادُّهُ لَوْجُودِ مَا يُنَافِيهِ؟ وَ إِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ [و] وَجَدْنَا كَوْنَهُ مُدْرِكاً مُشْرُوطاً بِأَمْرِ مُنْفَصِلٍ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضَى عَمَّا عَلَيْهِ الذَّاتُ.

فَإِنْ قِيلَ: وَ بِأَيِّ شَيْءٍ يَفْسُدُ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضَى [كُونِهِ] تَعَالَى رَائِيًا لَوْجُودِ^٤ مَعْنَى؟ قُلْنَا: لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَوْجُوداً، أَوْ مَعْدُوماً؛ فَإِنْ كَانَ مَوْجُوداً، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدِيماً، أَوْ مُحْدَثاً. وَ لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مَعْدُوماً؛ لِأَنَّ الْمَعْدُومَ لَا يَصِحُّ اخْتِصَاصُهُ بِإِيجَابِ صِفَةٍ لِذَاتٍ دُونَ غَيْرِهَا، وَ لِأَنَّ الْعَدَمَ يُحِيلُ إِيْجَابَ الْمَعَانِي لِأَغْيَارِهَا. وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدِيماً؛ لِمَا دَلَّلْنَا بِهِ عَلَى فَسَادِ وَجُودِ عِلْمٍ قَدِيمٍ وَ قُدْرَةٍ^٥.

١. فِي الْأَصْلِ: «لِلذَّاتِ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ فِيْمَا سَبَقَ: «عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ»، وَ قَوْلُهُ فِيْمَا يَأْتِي: «عَمَّا عَلَيْهِ الذَّاتُ».
٢. فِي الْأَصْلِ: «لِغَيْرِهَا» بِدَلِّ «لِغَيْرِهِ لَمَّا».
٣. فِي الْأَصْلِ: «يَقْتَضِيهِ».
٤. فِي الْأَصْلِ: «فَهُوَ».
٥. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَنْسَبُ: «وَجُودٌ».
٦. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٩٠.

ولا يجوز أن يكون محدثاً؛ لأنه لا يخلو من: أن يحلّه، أو يحلّ غيره، أو يوجد لا في محلّ.

ولا يجوز حُلُولُهُ فيه؛ لأنّا قد بينّا أنّه تعالى لا يجوز أن يحلّه شيء من الأعراض^١.

ولا يجوز أن يحلّ غيره؛ لأنّ ذلك المحلّ لا بُدّ من وجود الحياة فيه، ولا بُدّ من أن يكون حكم ذلك الإدراك راجعاً إلى من تُرجع حكم الحياة إليه؛ لأنّ العَرَضَيْنِ^٢ إذا وُجِدا على وجه، و كانا ممّا يوجبان^٣ الصفة، فإنّ أحدهما يوجب الصفة لما يوجبها له المعنى الآخر، و لهذا نَقَطَعَ على أنّ جميع ما فينا من القدر و العلوم توجب الصفات لنا دون غيرنا.

ولا يجوز وجود ذلك المعنى في غير محلّ؛ لأنّ الإدراك لو كان معنى لوجب أن يكون له تأثير في المحلّ. و يجري في ذلك مجرى ما قلناه في الحياة؛ و ما دلّلنا به على استحالة وجودها لا في محلّ، يدلّ في الإدراك على مثله.

ومنها: أنّ أحدنا لو كان رائيًا لمعنى^٤، لما امتنع أن يرى المحجوب و الغائب؛ لأنّ الحجاب و الغيبة لا يُخرِجان^٥ العين من احتمالها لوجود الرؤية فيها. و ليس لأحد أن يقول: فكيف لا يلزمكم مثل ذلك؛ بأن نفيتم أن تكون الرؤية معنى؟

١. تقدّم في ص ٣٧٤.

٢. و هما الإدراك و الحياة في محلّ كلامنا.

٣. في الأصل: «يوجب أن».

٤. في الأصل: «بمعنى».

٥. في الأصل: «لا نحو جان»، هكذا تقرأ الكلمة في الأصل، و لا محصل لها في المقام.

و ذلك أن أحدنا لما كان [لا] يرى المَرثِيَّاتِ إلَّا بحاسَّةٍ صحيحةٍ على صفةٍ، وجبَ اعتبارُ تكاملِ ذلك، وقد عَلِمنا أَنَّهُ لا يَرى بِحَاسَّتِهِ إلَّا بأن يَنْفَصِلَ منها شُعاعٌ على وجهٍ مخصوصٍ؛^١ فما أَثَرُ في هذا الشُّعاعِ وجبَ أن يُخِلَّ بالرؤية. وقد عَلِمنا أن الحِجابَ يَقْطَعُه عن الاتصالِ، وكذلك البُعدُ يُفَرِّقُه وَيُبَدِّدُه، ولهذا نَرى القَرِيبَ دونَ البعيدِ، والظاهرَ دونَ المَحْجُوبِ. وما قاله الحَصَمُ بِخِلَافِ ذلك؛ لأنَّه أثبتَ معنى يوجبُ كونه رائيًا، فمتى كانَ المَحَلُّ مُحْتَمِلًا لَهُ، فلا بُدَّ مِنْ صَحَّةِ وجودِهِ؛ [سواءً] كانَ المَرثِيُّ مَحْجُوبًا أو ظاهرًا، أو حاضرًا أو غائبًا.

ومِنها: أن الرؤيةَ لو كانتَ معنى يَفْعَلُهُ اللهُ تَعَالَى وهو مُخْتَارٌ لأَفْعَالِهِ، (١١٩) غَيْرُ مُلْجَأٍ إِلَيْهَا، لَصَحَّ - مع كَوْنِ أَحَدِنَا حَيًّا، وَصَحَّةِ حَوَاسِّهِ، وَحُضُورِ المَرثِيِّ، وَارْتِفَاعِ المَوَانِعِ - أن لا يَفْعَلَهُ، أو يَفْعَلَهُ لِبَعْضِ الأشياءِ دونَ بَعْضٍ مع تَسَاوِيها في الأحكامِ، وهذا يُوَدِّي إلى الشُّكِّ في المُشَاهَدَاتِ، وإلى الجَهالاتِ التي سَنَشْرَحُها فيما بَعْدُ.^٢ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْترِضَ ما ذَكَرناهُ، بأن يَقولَ: إنَّ مع الشُّروطِ التي ذَكَرْتُم، لا بُدَّ مِنْ وجودِ الرؤيةِ؛ إِمَّا^٣ مِنْ حَيْثُ احْتَمَلَهَا المَحَلُّ وَلا بُدَّ مِنْ وجوبِ ما احْتَمَلَهُ^٤ المَحَلُّ، أو مِنْ حَيْثُ أن الفَتْحَةَ^٥ - أو بَعْضَ الأمورِ التي شَرَطْتُم - تَوَلَّدُ الرؤيةَ.

و ذلك أن غَرَضَنَا يَتِمُّ مع التجاوزِ عن إبطالِ هذه المَذاهِبِ؛ لأنَّا إِنَّمَا نَحاولُ [إثباتَ] أن أَحَدَنَا إذا كانَ حَيًّا صَحِيحَ الحَوَاسِّ وَارْتَفَعَتِ المَوَانِعُ [و]

٢٣١

١. كان الاعتقاد السائد عند القدماء أن الرؤية تتحقق بخروج شعاع من عين الرائي و وصوله إلى الجسم المرئي.

٢. يأتي في ج ١، ص ٤١٩.

٣. في الأصل: «وإمّا».

٤. في الأصل: «احتملها».

٥. تقدّم في ص ٤٠٧ - ٤٠٨ نقل هذا القول عن البغداديين من المعتزلة.

وَجَدَ^١ الْمَرْتِي، فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ رَائِيًّا لَهُ. فَإِذَا سَلَّمَ لَنَا ذَلِكَ، لَمْ يُضِرَّنَا أَنْ يُسَنِّدَ إِلَى وجودِ رُؤْيِيهِ يَجِبُ وجودُهَا. وَالَّذِي نَقْصِدُ إِلَى رَفْعِهِ الْآنَ أَنَّ الرُّؤْيِيَّةَ لَا يَجُوزُ^٢ أَنْ تَكُونَ مِمَّا يَصِحُّ ثُبُوتُهَا وَاتِّفَاقُهَا مَعًا، مَعَ الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا. وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ، فَقَدْ تَمَّ مَا أَرَدْنَا^٣.

وَلَعَلَّنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ عَلَى أَنَّ الرُّؤْيِيَّةَ: لَا تَكُونُ مُتَوَلَّدَةً، وَلَا مِمَّا يَجِبُ وجودُهُ عِنْدَ احْتِمَالِ الْمَحَلِّ لَوْ كَانَتْ مَعْنَى، فِيمَا يَأْتِي مِنَ الْكِتَابِ، إِنْ عَرَضَ مَا يَقْتَضِيهِ؛ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ.

[في بطلان أن يرى تعالى بحاسة سادسة]

فَإِنْ قِيلَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ أَحَدُنَا يَحْتَاجُ فِي رُؤْيِيهِ الْقَدِيمِ تَعَالَى إِلَى حَاسَةٍ سَادِسَةٍ، فَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا كَانَ صَحِيحًا^٤ الْحَاسَةُ - عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ - أَنْ يَكُونَ^٥ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي مَعَهَا يَصِحُّ أَنْ يَرَى جَمِيعَ الْمَرْتِيَّاتِ؟
قُلْنَا: فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ يَرَى بِتِلْكَ الْحَاسَةِ الرُّؤْيِيَّةَ الْمَعْقُولَةَ الَّتِي تَحْصُلُ بِهَذِهِ الْعُيُونِ، أَوْ أَنْ يَرَى بِهَا عَلَى طَرِيقَةٍ أُخْرَى لَا تُعْقَلُ.

وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ يَقْتَضِي أَنْ نَرَاهُ بِهَذِهِ الْعُيُونِ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ صِفَاتِ حَاسَةِ الرُّؤْيِيَّةِ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ فِي الرُّؤْيِيَّةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعُيُونَ قَدْ تَخْتَلِفُ فِي السَّعَةِ وَالصَّبَقِ، وَ الزُّرْقَةِ وَالْكُحْلِ، وَ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ، مَعَ اتِّفَاقِهَا فِي أَنَّ مَا يَصِحُّ أَنْ يَرَى

١. في الأصل: «وحد».

٢. في الأصل: «تجوز».

٣. كذا في الأصل، والأولى: «أردناه».

٤. في الأصل: «صحيحاً».

٥. في الأصل: «تكون»، والضمير المستتر راجع إلى «أحدنا».

ببعضها، يُرى بسائرهما^١، و جَرَتْ حَاسَةُ الرُّوْيَةِ مَجْرَى الْقَدْرِ فِي أَنَّهَا وَإِنْ اخْتَلَفَتْ، فَجَنْسٌ مَا يُفْعَلُ بِالْجَمْعِ لَا يَخْتَلِفُ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي فَهُوَ خَارِجٌ عَمَّا نَحْنُ بِسَبِيلِهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا إِنَّمَا هُوَ فِي نَفْيِ الرُّوْيَةِ الْمَعْقُولَةِ عَنْهُ تَعَالَى.

عَلَى أَنَّ مَا لَا يُعْقَلُ^٢ لَا يَصِحُّ إِثْبَاتُهُ وَلَا الْكَلَامُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوْدِّي إِلَى الْجَهَالَاتِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ أَثَبَّتَ رُؤْيَةً عَلَى خِلَافِ مَا يُعْقَلُ، وَبَيْنَ مَنْ أَثَبَّتَ ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَجْنَاسِ.

وَمِمَّا يُقَالُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ: إِنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْمَقْدُورِ حَاسَةٌ سَادِسَةٌ يُدْرِكُ بِهَا مَا لَا يُدْرِكُ بِهَذِهِ الْحَوَاسِّ، لَوَجِبَ أَنْ نَجِدَ النِّقْصَ لِفَقْدِ هَذِهِ الْحَاسَةِ، وَنُحْسَ بِالْحَالِ الدَّخِلِ عَلَيْنَا لارتفاعها، كَمَا يَجِدُ الضَّرِيرُ ذَلِكَ عِنْدَ فَقْدِ حَاسَةِ الْعَيْنِ، وَالْأَكْمَهُ الَّذِي لَمْ يَرَ قَطُّ، وَلَمْ يَعْرِفْ كَيْفِيَّةَ الْإِدْرَاكِ بِهَذِهِ الْحَاسَةِ.

[٣]. عَلَى أَنَّ الذَّاهِبَ إِلَى الْحَاسَةِ السَّادِسَةِ يَلْزَمُهُ مَا لَا [مَقَرُّ] لَهُ مِنْهُ؛^٣ مِنْ تَجْوِيزِ إِدْرَاكِ جَمِيعِ الذَّوَاتِ الْمَوْجُودَاتِ بِتِلْكَ الْحَاسَةِ، وَإِدْرَاكِ الْمَعْدُومَاتِ أَيْضاً. وَيَلْزَمُ أَيْضاً تَجْوِيزُ أَنْ يَرَى بِتِلْكَ الْحَاسَةِ الْأَشْيَاءَ عَلَى خِلَافِ مَا هِيَ عَلَيْهِ.

[ثَانِيًا: فِي بَيَانِ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ الَّتِي تَمْنَعُ مِنَ الرُّوْيَةِ عَنْهُ تَعَالَى]

[فَأَمَّا] الْكَلَامُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنَ الْقِسْمَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ: ^٤(١٢٠) فَهُوَ أَنَّ الْمَوَانِعَ

١. فِي الْأَصْلِ: «يَسَارُهَا».

٢. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَفْعَلُ».

٣. قَدْ تَقَرَأَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ كَمَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ قَدْ تَقَرَأَ: «بِهِ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «+ فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي أَنَّ الْمَوَانِعَ الْمَعْقُولَةَ الْمُؤَثِّرَةَ فِي الرُّوْيَةِ هِيَ الْقُرْبُ الْمَفْرُطُ

نَفْسَهُ»، وَهُوَ مَكْرَرٌ.

المعقولة المؤثرة في الرؤية هي القرب المفريط، والبعد المفريط، والحجاب، والرقة^١، واللطافة^٢، وكون المرئي في غير جهة محاذاة الراي، أو كون محلّه ببعض هذه الأوصاف. وقد علمنا أن جميع هذه الموانع لا تجوز عليه تعالى؛ من حيث لم يكن جسمًا، ولا جوهرًا، ولا ممّا يحلّ الأجسام والجواهر.

فإن قيل: دلّوا أولاً على كون ما ذكرتموه من الوجوه موانع، ثم بينوا جهة تأثيرها في المنع، ثم دلّوا على أنه لا مانع سواها^٣.

قلنا: لا شيء أبلغ في كونها موانع، من وجودنا^٤ الرؤية تصحّ عند ارتفاع جميعها، ولا تصحّ عند ثبوت كلّ واحد منها^٥ على طريقة واحدة. وبهذه الطريقة وعلى هذا الوجه من الاعتبار يعلم^٦ الموانع من الأفعال. لكن هذه الموانع على ضربين: أحدهما: يمنع بمجرّده^٧ كالحجاب، ويجوز أن يلحق بذلك القرب المفريط. والضرّب الآخر: يمنع بشرط كون المرئي^٨ على بعض الصفات؛ كالرقة و اللطافة، والبعد أيضاً على بعض الوجوه، وكون المرئي في خلاف جهة محاذاة الراي^٩؛ لأن اللطافة والرقة إنما يمنعان من ضعف شعاعه وقيلته، ولو قوي الشعاع لم يمنعا. وكذلك البعد على بعض الوجوه. فأما كون المرئي في خلاف

١. كما في الملائكة.

٢. كما في الجزء الواحد. المغني، ج ٤ (رؤية الباري)، ص ١١٧.

٣. فهذه ثلاثة بحوث سوف يستعرضها المصنّف فيما يأتي.

٤. أي من وجداننا، ولعل الأولى: «من وجود أن».

٥. في الأصل: «منهما»، والضمير راجع إلى «موانع».

٦. كذا في الأصل، والأولى: «تُعلم».

٧. في الأصل: «لمجرّده»، هكذا تقرأ الكلمة في الأصل، والصحيح ما أثبتناه.

٨ و ٩. في الأصل: «المرائي».

جهة^١ المُحَاذَاة، فَإِنَّمَا يَمْنَعُ^٢ مَعَ فَقْدِ آلَةٍ الَّتِي تَجْعَلُهُ^٣ فِي حُكْمِ الْمُقَابِلِ، كَالْمِرْآةِ، وَإِذَا حَضَرَتْ فِيهِ هَذِهِ آلَةٌ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَنَعًا.^٤

و تَجْرِي الْمَوَانِعُ مِنَ الرُّوْيَةِ فِي هَذِهِ الْقِسْمَةِ مَجْرَى الْمَوَانِعِ مِنَ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهَا أَيْضًا تَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَمْنَعُ الْأَفْعَالَ بِنَفْسِهِ؛ كَالْعُلُومِ الصَّرُورِيَّةِ وَالْقَيْدِ، وَإِلَى مَا يَمْنَعُ بِشَرَطٍ؛ كَالثَّقَلِ^٥؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ بِشَرَطِ قَلَّةِ الْقَدْرِ، وَلِهَذَا قَدْ يُحَرِّكُ الْجِسْمَ الثَّقِيلَ مَنْ امْتَنَعَ عَلَيْهِ تَحْرِيكُهُ مَتَى^٦ زِيدَ قَدْرًا.

فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي كَيْفِيَّةِ تَأْثِيرِ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الْمَنَعِ: فَهُوَ أَنَّ مِنْ شَرَطِ صَحَّةِ الْبَصَرِ، وَكَوْنِهِ آلَةً فِي الرُّوْيَةِ، أَنْ يَنْفَصَلَ مِنْهُ شُعَاعٌ عَلَى سَمَتٍ مَخْصُوصٍ، وَلَهُ قَدَرٌ وَنِظَامٌ مَخْصُوصٌ، فَمَا أَثَّرَ فِي ذَلِكَ كَانَ مَنَعًا^٧. وَلِهَذَا كَانَ مَا قَطَعَهُ أَوْ التَّبَسَّسَ بِهِ أَوْ فَرَّقَهُ أَوْ غَيَّرَ السَّمَتَ الَّذِي يَنْقُذُ فِيهِ، مُؤَثِّرًا فِيهِ؛ فَالْقُرْبُ الْمُفْرِطُ الَّذِي يَصِيرُ بِهِ الْقَرِيبُ مُمَاسًّا لِلْعَيْنِ، أَوْ فِي حُكْمِ الْمُمَاسِّ لَهَا، يُؤَثِّرُ؛ مِنْ حَيْثُ يَمْتَنِعُ مَعَهُ خُرُوجُ الشُّعَاعِ وَتَفُودُهُ فِي سَمَتِهِ. وَالْحِجَابُ يَقْطَعُهُ عَنِ الْإِتِّصَالِ. وَالْبُعْدُ يُفَرِّقُهُ عَنِ نِظَامِهِ وَيُبَدِّدُهُ. وَالرَّقَّةُ وَاللِّطَافَةُ يَقْتَضِيَانِ التَّبَاسَّهَ. وَكَوْنُ الْمَرْتِي فِي غَيْرِ جِهَةِ الْمُحَاذَاةِ مُخِلٌّ بِسَمَتِ الشُّعَاعِ. فَقَدْ بَانَ جِهَةٌ تَأْثِيرِ هَذِهِ الْأُمُورِ.

١. في الأصل: «+القبلة»، وهو زائد.

٢. في الأصل: «يمنع».

٣. في الأصل: «يجعله».

٤. كذا في الأصل والأولى: «مانعاً»؛ لأن البحث في الموانع.

٥. في الأصل: «كالثقل»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «ولهذا قد يحرك الجسم الثقيل». و الظاهر أن ما في الأصل تصحيف عما أثبتناه.

٦. في الأصل: «تحريك حتى».

٧. أي مانعاً.

فَأَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا مَانِعَ سِوَى مَا عَدَدْنَاهُ: فَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ يُعْقَلُ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ. وَ تَجْوِيزُ مَانِعٍ لَا يُعْقَلُ يُوَدِّي إِلَى الْجَهَالَاتِ، وَ إِلَى أَنْ يَجُوزَ أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَتِنَا مِنْ الْأَشْخَاصِ مَا لَهُ صِفَةٌ مَا تُشَاهِدُهُ، وَ إِنْ لَمْ نَرَهُ لِمَانِعٍ غَيْرِ مَعْقُولٍ. وَ هَذَا يَقْتَضِي الشُّكَّ فِي الْمُشَاهَدَاتِ، وَ ارْتِفَاعَ الثَّقَةِ بِهَا، وَ التَّبَاسُّ مَا يَصِحُّ أَنْ يُرَى بِمَا لَا يَصِحُّ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَعْدُومَ مَرْتَبِي فِي نَفْسِهِ، وَ إِنْ لَمْ نَرَهُ لِمَانِعٍ غَيْرِ مَعْقُولٍ. وَ يُوَدِّي أَيْضاً إِلَى التَّبَاسُّ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْدُوراً لَنَا بِمَا يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ فِيهِ، فَيُقَالَ فِي كُلِّ أَمْرٍ تَعَذَّرَ عَلَيْنَا - مِنْ الْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّينَ، وَ فِعْلِ الْأَجْسَامِ، وَ قَلْبِ الْأَجْنَاسِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ -: إِنَّهُ إِنَّمَا امْتَنَعَ لِمَانِعٍ مَجْهُولٍ. وَ كَمَا يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى أَنْ كُلُّ مَا تَعَذَّرَ عَلَيْنَا فِعْلُهُ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ الْمَعْقُولَةِ، فَهُوَ غَيْرُ مَقْدُورٍ لَنَا وَ لَا مِمَّا يَجُوزُ أَنْ نَكُونَ قَادِرِينَ عَلَيْهِ، فَكَذَلِكَ^١ مَا لَا نَرَاهُ مَعَ السَّلَامَةِ وَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ الْمَعْقُولَةِ.

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: (١٢١) مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْمَانِعُ مِنْ رُؤْيَيْهِ تَعَالَى ضَعْفَ شُعَاعِ أَبْصَارِنَا، وَ مَتَى قَوِي رَأْيُنَا، وَ هَذَا مَانِعٌ مَعْقُولٌ؟ وَ ذَلِكَ أَنَّ ضَعْفَ الشُّعَاعِ إِنَّمَا يَمْنَعُ عَلَى وَجْهِ مَعْقُولٍ؛ وَ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَرْتَبِيُّ رَقِيقاً أَوْ بَعِيداً أَوْ لَطِيفاً، وَ لِهَذَا يَجْرِي تَقْوِيَةُ الشُّعَاعِ فِي هَذَا الْبَابِ مَجْرئ: تَغْيِيرِ الْمَرْتَبِيِّ فِي نَفْسِهِ، وَ خُرُوجِهِ مِنَ الرِّقَّةِ إِلَى الْكثَافَةِ، وَ مِنَ الْبُعْدِ إِلَى الْقُرْبِ. فَالْوَجْهُ الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ضَعْفُ الشُّعَاعِ مَانِعاً مَعَهُ لَا يَصِحُّ عَلَى الْقَدِيمِ تَعَالَى، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُثَبَّتَ مَانِعاً مِنْ رُؤْيَيْهِ. وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تُثَبَّتَ مَانِعاً مِنْ رُؤْيَيْهِ عَلَى وَجْهِ غَيْرِ

معقول، و بَيَّنَّ أَنْ تُثَبِّتَ مَانِعاً غَيْرَ مَعْقُولٍ.

على أَنَّ قَلَّةَ الشُّعَاعِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مَانِعَةً مِنَ الرُّوْيَةِ: بِنَفْسِهَا، أَوْ بِشَرَطِ كَوْنِ الْمَرْتَبِيِّ عَلَى صِفَةٍ.

و قد عَلِمْنَا أَنَّهَا لَا تَكُونُ^١ مَانِعَةً بِنَفْسِهَا؛ بِدَلَالَةِ أَنَّ رُويَةَ الْكَثِيفِ وَالْقَرِيبِ تَصِحُّ^٢ مَعَهَا، وَ لَوْ كَانَتْ تَمْنَعُ بِنَفْسِهَا لَامْتَنَعَتْ مَعَهَا رُويَةُ جَمِيعِ الْمَرْتَبَاتِ.

فثَبَّتَ أَنَّهَا مَانِعَةٌ بِشَرَطِ كَوْنِ الْمَرْتَبِيِّ عَلَى صِفَةٍ، فَلَا بُدَّ إِنْ كَانَ ضَعْفُ الشُّعَاعِ مَانِعاً مِنْ رُويَتِهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ مُشْرَوطاً بِصِفَةٍ هُوَ تَعَالَى عَلَيْهَا، وَ لَا تَخْلُو^٣ تِلْكَ الصِّفَةُ مِنْ أَنْ يَصِحَّ خُرُوجُهَا عَنْهَا، أَوْ لَا يَصِحَّ.

فإِنْ صَحَّ خُرُوجُهَا عَنْهَا، فَلَيْسَ يُعْلَمُ لِلَّهِ تَعَالَى صِفَةً يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا مَانِعَةٌ مَعَ ضَعْفِ الشُّعَاعِ مِنْ رُويَتِهِ، [و] يَصِحُّ خُرُوجُهَا عَنْهَا.

وَ إِنْ كَانَتْ^٤ تِلْكَ الصِّفَةُ لَا يَصِحُّ خُرُوجُهَا عَنْهَا، فَذَلِكَ يَقْتَضِي التَّبَاسُّ الْجَائِزَ بِالْمُسْتَحِيلِ؛ لِأَنَّ مِنْ حُكْمِ الْمَنْعِ^٥ أَنْ يَصِحَّ زَوَالُهُ؛ لِيَنْفَصِلَ حَالٌ مَا يَمْتَنِعُ لِلِاسْتِحَالَةِ مِمَّا^٦ يَمْتَنِعُ لِلْمَانِعِ.

على أَنَّهُ كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمَانِعُ مِنْ رُويَتِهِ صِفَةً هُوَ عَلَيْهَا، [و] لَا يَصِحُّ زَوَالُهَا عَنْهُ؟ وَ قد عَلِمْنَا أَنَّ مَا هَذِهِ صِفَتُهُ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ^٧ مِنْ صِفَاتِ نَفْسِهِ، أَوْ لِمَا هُوَ

١. في الأصل: «أَنَّهُ لَا يَكُونُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِرَجُوعِ الضَّمِيرَيْنِ إِلَى «قَلَّةِ الشُّعَاعِ»، وَ قَوْلِهِ: «مَانِعَةٌ بِنَفْسِهَا» قَرِينَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَيْهِ.

٢. في الأصل: «يَصَحُّ».

٣. في الأصل: «و لَا يَخْلُو».

٤. في الأصل: «كَانَ».

٥. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَنْسَبُ: «الْمَانِعُ».

٦. في الأصل: «مَا».

٧. في الأصل: «يَكُونُ».

عليه في نفسه، و ما هو عليه من صفاته تقتضي صحة إدراكه إن كان مما يجوز الإدراك عليه، و ما يصحح الرؤية أو الإدراك كيف يكون هو المانع منه؟! فبطلت هذه الشبهة.

[ثالثاً: نفي أن يكون تعالى مرئياً في نفسه]

[فأما] الكلام في الفصل الثالث من القسم المتقدم: فهو أنه لو كان مرئياً في نفسه، لكان في كل حال حاصلاً على الصفة التي يصح رؤيته معها. والذي يدل على ذلك: أن الصفات التي تتجدد^٢ له تعالى، لا يجوز أن تكون مؤثرة في صحة إدراكه؛ لأن الذي يتجدد له من الصفات هو كونه مدركاً و مُريداً أو كارهاً، و معلوم أنه لا تأثير لشيء من ذلك في كونه مدركاً. على أن الإدراك لا يتعلق بالذات إلا على أخص أوصافها، و ما هذا سبيله لا يجوز أن يتجدد للقديم^٣ تعالى. فوضح أنه لو كان مرئياً في نفسه، لوجب أن يكون الآن على الصفة التي لو رئي^٤ لم ير إلا كونه عليها.

[رابعاً: في بيان أن الرؤية متى صحت وجبت]

فأما الكلام على الفصل الرابع من القسم المتقدم: فهو أنه لو جاز مع حضور المرئي و ارتفاع الموانع عن رؤيته، و كون الرائي على الصفة التي معها يدرك

١. في الأصل: «قريباً».

٢. في الأصل: «يتجدد».

٣. في الأصل: «القديم».

٤. في الأصل: «رأى».

٥. في الأصل: «و هو».

المُدْرَكَاتِ، أَنْ تَكُونَ الرُّؤْيَةُ غَيْرَ وَاجِبَةٍ، وَكَانَتْ مَعَ الصَّحَّةِ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ وَ
أَنْ لَا يَحْصُلَ، لِأَدَى ذَلِكَ إِلَى مَا قَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا تَعْدَادَهُ مِنَ الْجَهَالَاتِ، وَارْتِفَاعِ
الثَّقَةِ بِالمُشَاهَدَاتِ، وَكُنَّا لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَتِنَا أَنْهَارٌ جَارِيَةٌ، وَفُصُورٌ عَالِيَةٌ،
وَالْوَأْنُ رَائِعَةٌ، وَنَحْنُ مَعَ ذَلِكَ لَا نُدْرِكُهَا. وَكُنَّا لَا نَتَّقُ بِكَيْفِيَّةٍ مَا نُدْرِكُهُ؛ فَيَجُوزُ
فِي الصَّغِيرِ أَنْ يَكُونَ كَبِيرًا، وَالْقَصِيرِ أَنْ يَكُونَ طَوِيلًا، وَالْأَمْرَدِ (١٢٢) ذَا لِحِيَةٍ،
وَالشَّابَّ كَهَلًا، وَالْكَلَامَ مِنَ الْكَلَامِ مُسْتَثْنَى، وَالْمَوْجِبَ مَنفِيًّا؛ بِأَنْ يَكُونَ
الْإِدْرَاكُ تَنَاوَلَ بَعْضَ ذَلِكَ دُونَ بَعْضٍ! وَهَذَا يُوْدِّي إِلَى ارْتِفَاعِ الثَّقَةِ بِالمُدْرَكَاتِ نَفِيًّا
وَإِثْبَاتًا، وَمُخْرِجٍ مِنْ كَمَالِ الْعَقْلِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ الثَّقَةِ بِالمُدْرَكَاتِ فِي النَفْيِ وَ
الْإِثْبَاتِ مَعَهُ.

وَبَعْدَ، فَإِنَّ الْقَوْلَ بِخِلَافِ مَا ذَكَرْنَاهُ يُوْدِّي إِلَى التَّيْبَاسِ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَرْتَبًا فِي
نَفْسِهِ بِمَا يَسْتَحِيلُ^١ الرُّؤْيَةُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مُؤَدِّ إِلَى التَّيْبَاسِ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا
لَهُ بِمَا يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ بِهِذِهِ الصِّفَةِ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى تَمْيِيزِ الْمَقْدُورِ مِنْ غَيْرِهِ هُوَ بِأَنْ نَنْظُرَ، فَمَا^٢
تَعَذَّرَ عَلَى أَحَدِنَا - مَعَ كَوْنِهِ قَادِرًا، وَحُصُولِ الدَّوَاعِي وَارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ - قَضَيْنَا
عَلَيْهِ^٣ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ مَقْدُورًا لَهُ وَمَفْعُولًا مِنْ جِهَتِهِ، وَمَا تَعَذَّرَ عَلَى خِلَافِ هَذِهِ
الْوَجُوهِ لَمْ يُقَضَّ بِذَلِكَ فِيهِ.

وَهَذَا بَعِيْنُهُ هُوَ الطَّرِيقُ إِلَى تَمْيِيزِ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَرْتَبًا فِي نَفْسِهِ مِمَّا تَسْتَحِيلُ
الرُّؤْيَةُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّا مَتَى لَمْ نَقْضِ بِأَنْ مَا لَا نَرَاهُ - وَنَحْنُ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي مَعَهَا نَرَى

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْأَوَّلَى: «تَسْتَحِيلُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «فِيمَا»، لَكِنَّهُ ضَحَّحَ فِي الْهَامِشِ كَمَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «عَلَى»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَهُوَ مَا اسْتَظْهَرَهُ النَّاسِخُ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ.

المَرْتَبَاتِ، و المَوَانِخُ المعقولة مُرْتَفَعَةٌ - غَيْرَ مَرْتَبِيٍّ فِي نَفْسِهِ، التَّبَسُّ مَا يَصِحُّ^١ رُؤْيُهُ
بِمَا يَسْتَحِيلُ رُؤْيُهُ، وَلَمْ نَأْمُرْ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْمَوْجُودَاتِ - بَلِ الْمَعْدُومَاتُ الَّتِي
لَا شُبْهَةَ فِيهَا - مَرْتَبَةً فِي نَفْسِهَا، وَإِنْ كُنَّا الْآنَ لَا نَرَاهَا.

[فِي بَيَانِ أَنَّ الْعِلْمَ بَانْتِفَاءِ الْمُدْرَكِ مُسْتَنَدٌ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ إِذَا حَضَرَ وَجِبَ إِدْرَاكُهُ]

فَإِنْ قِيلَ: كُلُّ الَّذِي أوردْتُمُوهُ مِنْ إلْزَامِ الْجَهَالَاتِ، إِنَّمَا يَلْزِمُ لَوْ لَمْ نَكُنْ عَالِمِينَ
ضَرُورَةً بَانْتِفَاءِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْمُدْرَكَاتِ، وَهَذَا الْعِلْمُ قَدْ حَصَلَ الثَّقَةُ بِكَيْفِيَّةِ مَا
نُدْرِكُهُ، وَانْتِفَاءِ مَا لَا نُدْرِكُهُ. وَإِنْ كُنَّا نَجُوزُ^٢ قَبْلَ حُصُولِهِ فَيُنَاقِضُ مَا عَدَدْتُمُوهُ
مِنَ الْمُدْرَكَاتِ، وَإِنْ لَمْ نُدْرِكُهُ وَنَعْلَمُهُ.

قُلْنَا: إِنَّ الْعِلْمَ بَانْتِفَاءِ الْمُدْرَكِ مِنْ حَضَرَتِنَا، مَتَى كَانَ طَرِيقُهُ الْإِدْرَاكُ، مُسْتَنَدٌ إِلَى
الْعِلْمِ بِأَنَّهُ إِذَا حَضَرَ وَجِبَ أَنْ نُدْرِكُهُ. وَ لَا يَجُوزُ حُصُولُهُ لِمَنْ جَوَزَ كَوْنُ ذَلِكَ
بِحَضَرَتِهِ وَهُوَ لَا يُدْرِكُهُ وَ لَا يَعْلَمُهُ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ الْأَوَّلَ مُسْتَنَدٌ إِلَى الثَّانِي، وَ الْعِلْمُ
الثَّانِي طَرِيقٌ لَهُ، وَ لَا يَصِحُّ حُصُولُهُ مِنْ دُونِهِ.

يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ الضَّرِيرَ وَ الْمُغْمِضَ لَمَّا جَوَزَا أَنْ يَكُونَ^٣ بِحَضَرَتِهِمَا أَجْسَامٌ كَثَافٌ
وَهُمَا لَا يُدْرِكَانِهَا، لَمْ يَعْلَمَا أَنَّهُ لَا جِسْمَ بِحَضَرَتِهِمَا. وَكَذَلِكَ الْبَصِيرُ لَمَّا جَوَزَ أَنْ
يَكُونَ بِحَضَرَتِهِ مَلَكٌ وَ جِنِّيٌّ وَ مَا أَشَبَّهُهُمَا مِنَ الْأَجْسَامِ اللَّطَافِ، لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ
لَيْسَ بِحَضَرَتِهِ.

فَتَبَّتْ أَنَّ الْعِلْمَ بَانْتِفَاءِ الْمُدْرَكِ مُسْتَنَدٌ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ إِذَا حَضَرَ وَجِبَ إِدْرَاكُهُ

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَوَّلَى: «تَصَحَّ». وَ هَكَذَا الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ: «يَسْتَحِيلُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «لَا نَجُوزُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ هُوَ مَا اسْتَظْهَرَهُ النَّاسُخُ فِي الْهَامِشِ.

٣. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَوَّلَى: «أَنْ تَكُونَ».

و العلم به، و أن من جَوَزَ خِلَافَ ذَلِكَ لَا يَتَّقُ بَانْتِفَاءِ الْمُدْرَكَاتِ.

[في أن العلم الأول إنما يستند إلى العلم الثاني فيما إذا كان طريقه الإدراك، لا مطلقاً]

فإن قيل: كَيْفَ يَصِحُّ دَعَاكُمْ بِأَنَّ الْعِلْمَ بَأَنَّهُ لَا جِسْمَ بِحَضْرَتِنَا مُسْتَنِدًّا إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَدْرَكَاهُ، وَ عِنْدَكُمْ أَنَّ الضَّرِيرَ مَعَ أَنَّهُ مُجَوِّزٌ لَأَن يَكُونَ ذَلِكَ بِحَضْرَتِهِ وَ لَا يُدْرِكُهُ، يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَلْبِهِ الْعِلْمَ بَأَنَّهُ لَا جِسْمَ بِحَضْرَتِهِ؟ وَ كَذَلِكَ حُكْمُ الْبَصِيرِ فِي الْأَجْسَامِ اللَّطَافِ، وَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَلْبِهِ الْعِلْمَ بَأَنَّهُ لَا مَلَكٌ وَ لَا جِنِّيَّ بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَ قَدْ يَعْلَمُ أَيْضاً الضَّرِيرُ بِخَبَرٍ صَادِقٍ أَنَّهُ لَا جِسْمَ بِحَضْرَتِهِ. وَ مَنْ غَمَضَ عَيْنَيْهِ يَعْلَمُ أَنَّ مَلِكَ الرُّومِ لَمْ يَحْضُرْهُ، وَ إِنْ كَانَ التَّجْوِيزُ الَّذِي ادَّعَيْتُمُوهُ^١ أَنَّهُ مَانِعٌ مِنَ الْعِلْمِ ثَابِتاً فِي كُلِّ ذَلِكَ.

قُلْنَا: مَا ادَّعَيْنَا أَنَّ أَحَدَ الْعِلْمَيْنِ^٢ مُسْتَنِدًّا إِلَى الْآخَرِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ إِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الْعِلْمَ (١٢٣) بَانْتِفَاءِ الْمُدْرَكِ إِذَا كَانَ عَنْ طَرِيقِ^٣ الْإِدْرَاكِ، فَهُوَ مُسْتَنِدٌّ إِلَى الْعِلْمِ بَأَنَّهُ إِذَا حَضَرَ وَ جَبَّ إِدْرَاكُهُ، فَلَيْسَ يَقْدَحُ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْتَهُ فِيْمَا اعْتَمَدْنَاهُ؛ لِأَنَّا وَ إِنْ جَوَّزْنَا أَنْ يَفْعَلَ فِي قَلْبِ الضَّرِيرِ الْعِلْمَ بَأَنَّهُ لَا جِسْمَ بِحَضْرَتِهِ، وَ فِي الْبَصِيرِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْجِنِّيِّ وَ الْمَلِكِ، فَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَا عَنْ طَرِيقِ الْإِدْرَاكِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ. وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا الْعِلْمُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مُسْتَنِدًّا إِلَى الْإِدْرَاكِ، لَمْ يَمْتَنِعْ حُصُولُهُ لِمَنْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَتِهِ مَا لَا يُدْرِكُهُ، وَ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِماً بِأَنَّ مَا

١. كذا في الأصل، و لعل الأنسب: «ادَّعَيْتُم».

٢. أي العلم بانتفاء المدرك من حضرتنا، و العلم بآنه إذا حضر و جب أن ندركه.

٣. في الأصل: «طريقه».

بَحْضَرَتِهِ لَا بُدَّ أَنْ يُدْرِكَهُ وَيَعْلَمَهُ^١.

و لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْعِلْمَيْنِ أَصْلًا لِلاَّخَرِ مَتَى كَانَ عَنْ طَرِيقٍ مَخْصُوصٍ^٢، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَصْلًا لَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ كَنَحْوِ تَعَلُّقِ عِلْمِنَا بِأَنَّهُ تَعَالَى حَيٌّ بِعِلْمِنَا [بِ] أَنَّهُ قَادِرٌ، وَ عِلْمِنَا بِإِثْبَاتِ ذَاتِهِ تَعَالَى بِعِلْمِنَا بِخُذُوثِ الْأَجْسَامِ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا^٣ مِنَ الْأَعْرَاضِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا سِوَاهُ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ بَعْضِ هَذِهِ الْعُلُومِ بِبَعْضٍ وَاسْتِنَادَهُ إِلَيْهِ، مَتَى كَانَ عَنِ الِاسْتِدْلَالِ وَ الْاِكْتِسَابِ كَانَ كَذَلِكَ، وَ لَوْ كَانَ ضَرُورِيًّا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ فِيهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَفْعَلَ تَعَالَى فِينَا الْعِلْمَ بِأَنَّهُ حَيٌّ ضَرُورَةً، وَإِنْ لَمْ نَكُنْ عَالِمِينَ بِأَنَّهُ قَادِرٌ. وَ كَذَلِكَ يَفْعَلُ فِينَا الْعِلْمَ بِذَاتِهِ وَ صِفَاتِهِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِخُذُوثِ الْأَجْسَامِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ؟! وَ إِنَّمَا الْعِلْمُ الَّذِي يَسْتَنِدُّ إِلَى غَيْرِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، هُوَ الْعِلْمُ بِالْحَالِ وَ الذَّاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعِلْمُ بِحَالِ الذَّاتِ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، إِلَّا بَعْدَ تَقَدُّمِ الْعِلْمِ بِهَا.

فَأَمَّا عِلْمُ الضَّرِيرِ [بِخَبَرٍ صَادِقٍ] أَنَّهُ [لَا] جِسْمٌ^٥ بِحَضْرَتِهِ، فَهُوَ أَيْضًا خَارِجٌ عَمَّا أُثْبِتَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الِاسْتِدْلَالِ لَا الْإِدْرَاكِ. وَ كَذَلِكَ عِلْمٌ^٦ مَنْ عَمَّضَ [عَيْنِيهِ]^٧ بِأَنَّهُ^٨ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ مَلِكُ الرُّومِ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا يَسْتَدِلُّ عَلَى انْتِفَاءِ ذَلِكَ

١. في الأصل: «يعلم».

٢. وَ هُوَ الْإِدْرَاكُ فِي مَقَامِنَا.

٣. في الأصل: «لعلنا». وَ هَكَذَا فِي نَظِيرِهِ الْآتِي.

٤. في الأصل: «مجرهاها».

٥. مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَضْفَانَهُمَا لِمُقْتَضَى السِّيَاقِ، صَرَّحَ بِهِمَا الْمُصَنِّفُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

٦. في الأصل: «على» بدل «علم»، وَ الصَّحِيحُ مَا أُثْبِتَ لَهُ؛ لِلتَّصْرِيحِ بِهِ فِيمَا سَبَقَ.

٧. مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ أَضْفَانَهُ لِمُقْتَضَى السِّيَاقِ، وَ هُوَ أَيْضًا مِمَّا صَرَّحَ بِهِ فِيمَا سَبَقَ.

٨. في الأصل: «فإنه»، وَ السِّيَاقُ يُؤَيِّدُ صَحَّةَ مَا أُثْبِتَ لَهُ.

مِنْ حَيْثُ لَوْ كَانَ لَتَفَشَّى^١ الْخَبْرُ بِوُرُودِهِ، وَلَتَقَدَّمَتْ لَذَلِكَ مُقَدَّمَاتٌ لَمْ تَحْصُلْ. وَ
كُلُّ هَذَا خَارِجٌ عَمَّا مَنَعْنَا مِنْهُ.

[في بيان أن علمنا بالمدرّكات طريقه الإدراك، وأنه ليس مُبتدأً بلا طريق]

٢٣٧

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ اعْتَرَفْتُمْ بِجَوَازِ فِعْلِ الْعِلْمِ بِأَنَّ الشَّيْءَ لَيْسَ بِحَاضِرٍ لِمَنْ يُجَوِّزُ
حُضُورَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ، وَادَّعَيْتُمْ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَسُوعُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْعِلْمُ حَاصِلًا عَنْ
طَرِيقِ^٢ الْإِدْرَاكِ، وَبَقِيَ الْآنَ أَنْ تَدْلُوا عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ الْحَاصِلَ فِينَا بِأَنَّهُ لَا فَيْلَ
بِحَضَرَتِنَا طَرِيقَهُ الْإِدْرَاكِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِعِلْمٍ مُبْتَدَأٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ
يَكُونَ مُبْتَدَأً عَنْ غَيْرِ طَرِيقٍ، جَازَ حُصُولُهُ مَعَ التَّجْوِيزِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

قُلْنَا: الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ الْحَاصِلَ فِينَا بِالْمُدْرَكَاتِ - نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا -
طَرِيقَهُ الْإِدْرَاكِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مُبْتَدَأً مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ، أَنَا وَجَدْنَا أَوَّلًا الْعِلْمَ بِالْمُدْرَكِ
يَتَرْتَّبُ عَلَى الْإِدْرَاكِ وَيُطَابِقُهُ^٣؛ أَلَا تَرَى أَنَّا نَعْلَمُ مَا تُدْرِكُهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي
يَتَعَلَّقُ الْإِدْرَاكِ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ؟ فَلَوْلَا أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَالْإِدْرَاكِ طَرِيقٌ إِلَيْهِ، لَمْ تَجِبْ
فِيهِ هَذِهِ الْمُطَابَقَةُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعُلُومَ الَّتِي تَحْصُلُ^٤ فِينَا لَا عَنْ طَرِيقِ الْإِدْرَاكِ [لَا
يَجِبُ تَعَلُّقُهَا بِالْمُدْرَكَاتِ]، وَ لَا مُطَابَقَتُهَا لَهُ؟ فَعَلِمْنَا بِذَلِكَ أَنَّ الْإِدْرَاكِ طَرِيقٌ إِلَى
الْعِلْمِ بِمَا تُدْرِكُهُ.

١. في الأصل: «لا نفشي»، ولا تساعده اللغة.

٢. في الأصل: «طريقه».

٣. في هامش الأصل: «فيه بيان أن العلم الحاصل فينا بالمدرّكات نفيًّا وإثباتًا، طريقه الإدراك، و
أنه ليس بعلم مُبتدأ من غير طريق، كأن يفعل الله تعالى في قلبنا العلم بأن لا جسم بحضرتنا
عندما يحكم هذا الحكم».

٤. في الأصل: «يحصل».

و بمثل هذا الاعتبار بعينه نعلم^١ أنه طريق إلى نفي ما ندرِكُه؛ لأننا^٢ إذا أدركنا بين أيدينا جسماً، عَلِمْنَا أنه لا جسم يجري مجراه بحضرتنا^٣، وإن لم نكن عالمين بذلك فيما لا يجري (١٢٤) مجراه؛ مِنَ الْمُتَنَاهِي فِي اللَّطَافَةِ وَالرَّقَّةِ. ولهذا نجدُ كُلَّ واحدٍ مِنَ الْأَخْفَشِ وَالْأَعْمَشِ^٤ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمَا فِي ضَعْفِ الْبَصَرِ وَقِلَّةِ الشُّعَاعِ، لَا يَعْلَمُ مِنْ انْتِفَاءِ الْمُدْرَكَاتِ بِحَضْرَتِهِ مَا يَعْلَمُهُ الْقَوِيُّ الْبَصَرِ، وَإِنَّمَا يَعْلَمُ انْتِفَاءَ مَا يُدْرِكُ أَمْثَالَهُ.

فَلَوْ لَمْ يَكُن الْإِدْرَاكُ طَرِيقاً إِلَى الْأَمْرَيْنِ^٥، لَمَا وَجَبَ فِيهِمَا مِنَ الْمُطَابَقَةِ لِلْإِدْرَاكِ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَلَمَا امْتَنَعَ أَنْ تُدْرِكَ شَيْئاً وَنَعْلَمَهُ عَلَى خِلَافٍ مَا أَدْرَكَاهُ عَلَيْهِ، وَأَنْ تُدْرِكَ^٦ مَعَ كَمَالِ الْعَقْلِ وَلَا [تَثْبُتَ بِمَا] تُدْرِكُهُ. وَكَذَلِكَ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ نَعْلَمَ^٧ انْتِفَاءَ مَا لَوْ كَانَ لَوْجِبَ^٨ أَنْ تُدْرِكَ، وَأَنْ لَا نَعْلَمَ انْتِفَاءَ مَا لَوْ كَانَ لَوْجِبَ أَنْ تُدْرِكَ^٩، وَأَنْ لَا نَعْلَمَ انْتِفَاءَ مَا لَوْ كَانَ لِأَدْرَكَاهُ وَعَلِمْنَاهُ.

١. في الأصل: «يعلم»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «مما ندرکه» و بقرينة الأفعال الآتية. و هكذا في قوله: «ندركه»، فهو في الأصل: «يدركه».

٢. في الأصل: «لأما»، و هو خطأ، و لعله تصحيف عما أثبتناه.

٣. في الأصل: «لحضرتنا».

٤. الْخَفَشُ: ضعف في البصر وضيق في العين. وقيل: هو فساد في جفن العين واحمرار تضيق له العيون من غير وجع ولا قرح. وَالْأَعْمَشُ: أن لا تزال العين تسيل الدمع، و لا يكاد الأعمش يبصر بها. لسان العرب، ج ٦، ص ٢٩٨ (خفش)؛ و ج ٦، ص ٣٢٠ (عمش).

٥. أي النفي والاثبات.

٦. في الأصل: «يدركه».

٧. في الأصل: «يعلم»، و هكذا قوله: «أن ندرکه» و «أن لا نعلم»، و هما في الأصل بصيغة الغائب.

٨. في الأصل: «يجب». و هكذا في نظيره الآتي.

٩. يبدو أن قوله: «و أن لا نعلم انتفاء ما لو كان لوجب أن ندرکه» زائد.

و في عِلْمِنَا بفسادِ كُلِّ ذلك، دليلٌ على أَنَّ الإدراكَ هو الطريقُ إلى العِلْمِ
بالمُدرَكاتِ في النفيِّ والإثباتِ معاً، و أَنَّ ما قدَحَ في طريقِ العِلْمِ لا بُدَّ من أن يَكُونَ
قادحاً في العِلْمِ و مُخِللاً به.

و يُبَيِّنُ ما ذَكَرناه في أَنَّ أَحَدَ العِلِمِينَ طريقٌ إلى الآخرِ، أَنَّ كُلَّ عاقلٍ يَفْرَعُ إليه بَعِيْنُهُ ؛
لأنَّا لو اعْتَرَضْنَا كُلَّ واحدٍ منَ العُقلاءِ الصَّحِيحِي الأَبصارِ، فَقُلْنَا له: بَيِّنْ يَدِيكَ فيلٌ،
لَمَا فَرَعَ ٢؛ إلى أن يَقولَ: لو كَانَ لَرَأَيْتُهُ ٣. قيل: فذلك ٤ الطريقُ بَعِيْنُهُ.

[بيان حال المخالفين في المسألة]

فإن قيل: فأنتم على هذا الكلام الذي قد رتموه بين أمرين:

٢٣٨

إمّا أن تقولوا: إنّ جميعَ مُخالفِكم في هذه المسألة لا يَعْلَمُونَ ابتداءً أَنَّهُ لا فيلٌ
بحضرتهم، و هذا ممّا قد عَلِمَ ضرورةً بطلانُهُ؛ لأنكم تَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ عَالِمُونَ بذلك.
أو تقولوا: إِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ مع التجويزِ الذي ذَكُرْتُمْ أَنَّهُ يَمْنَعُ ٥ من العِلْمِ، فَيَنْقُضُ ٦
ما أَصْلَحْتُمُوهُ!

١. في الأصل: «بعيْنِهِ».

٢. كذا في الأصل، و الأنسب بالسياق: «لَفَرَعَ».

٣. المراد بيان أن العلم بأنه ليس بحضرتنا شيء، يستند إلى أنه لو كان لرأيانه، فنحن نفى كون
فيل - مثلاً - بحضرتنا من حيث لو كان حاضراً لرأيانه فعلمناه، فإذا لم نره دل ذلك على نفى
حضوره، فمن شك في ذلك لا يجوز أن يحصل له العلم بأنه لا فيل بحضرتنا. راجع: شرح
الأصول الخمسة، ص ١٧١ و ١٧٢؛ المغني، ج ٤، ص ٤٣ و ٤٥؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ٢،
ص ١٠٢.

٤. في الأصل: «كذلك».

٥. كذا في هامش الأصل، و في المتن: «يعلم».

٦. كذا في الأصل، و لعل الأولى: «فينقض».

قلنا: لا بُدَّ من أن يَكُونَ مُخَالَفُونَا فِي هَذَا الْبَابِ عَالِمِينَ بِانْتِفَاءِ مَا ذُكِرَ فِي السُّؤَالِ، وَاثْقِينَ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَضَرَتِهِمْ إِلَّا مَا قَدْ أَدْرَكُوهُ وَعَلِمُوهُ، إِلَّا أَنَّهُمْ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُجَوِّزِينَ لِحُضُورِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُدْرِكُوهُ^١. وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونُوا عَالِمِينَ بِأَنَّهُ لَوْ حَضَرَ لَأَدْرَكُوهُ.

وَلَيْسَ تُخَيَّرُ بِخِلَافِ^٢ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ^٣ جَمَاعَةٌ لَا يَجُوزُ أَنْ تُخَيَّرَ بِخِلَافِ مَا هِيَ عَلَيْهِ. بَلْ لَا نَجِدُ مَنْ يَبْلُغُ إِلَى هَذَا الْحَدِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، إِلَّا نَفَرًا نُجَوِّزُ عَلَى مِثْلِهِمْ دَفَعَ مَا يَجِدُونَهُ وَالْإِخْبَارَ بِخِلَافِهِ، كَمَا أَنَّهُمْ يُخْبِرُونَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ فِي بَابِ الْكَسْبِ الَّذِي لَا يَعْقِلُهُ أَحَدٌ بِخِلَافِ مَا يَجِدُونَهُ.

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مِثْلُ هَذَا عَلَى مِثْلِ [مَنْ] قَلَّ عَدَدُهُ مِنْ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْبَاطِلَةِ، وَلَا فَرْقٌ بَيْنَهُمْ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى الْبَاطِلَةِ، وَبَيِّنَ مَنْ خَبَّرَنَا بِأَنَّهُ يَعْلَمُ حَالَ الْجِسْمِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَاتَهُ، وَيَعْلَمُ الْمُدْرَكَاتِ وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْهَا، وَلَمْ يُخْبِرْهُ صَادِقٌ عَنْهَا، فِي أَنَّا نَعْلَمُ كَذِبَهُ؛ مِنْ حَيْثُ ادَّعَاءِ حُصُولِ الْفَرْعِ^٤ وَانْتِفَاءِ الْأَصْلِ. عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا يُجَوِّزُونَ حُضُورَ مَا لَا يُدْرِكُونَهُ؛ بِأَنَّ^٥ يَحْصُلُ فِي أَبْصَارِهِمْ ضِدُّ الْإِدْرَاكِ الَّذِي هُوَ كَالْآفَةِ لِلْبَصَرِ، وَالْمُخْرِجِ لَهُ عَنْ تَكَامُلِ صِحَّتِهِ، وَلَيْسَ يُجَوِّزُونَ أَنْ لَا يُدْرِكُوهُ^٦ وَالبَصَرُ خَالٍ مِنَ الْآفَاتِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا، فَقَدْ آلَ الْأَمْرُ إِلَى مَا قُلْنَا.

١. فِي الْأَصْلِ: «يُدْرِكُونَهُ»، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لَوْ جُوبَ حَذْفُ نَوْنِ الْإِعْرَابِ عِنْدَ النِّصْبِ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «بِخِلَافِهِ».

٣. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْأَنْسَبُ: «نَفْسُهَا».

٤. فِي الْأَصْلِ: «الْفَرْعُ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ عَمَّا أَثْبَتْنَاهُ فِي الْمَتْنِ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «كَأَنَّ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «يُدْرِكُونَهُ».

[في بيان أن بعض العلوم طريقها الضرورة على سبيل الابتداء، أو الاستدلال]

فإن قيل: أَلَسْتُمْ تُجَوِّزُونَ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى مِثْلَ مَنْ تَعْرِفُونَهُ مِنْ أَوْلَادِكُمْ أَوْ إِخْوَانِكُمْ حَتَّى لَا يُعَادِرَ مِنْهُ شَيْئاً؟ وَمَعَ هَذَا التَّجْوِيزِ مَتَى غَابَ عَنْكُمْ أَحَدٌ مِمَّنْ ذَكَرْنَاهُ، ثُمَّ شَاهَدْتُمُوهُ ثَانِياً، عَلِمْتُمْ أَنَّهُ الَّذِي شَاهَدْتُمُوهُ أَوَّلًا وَلَمْ تَشْكُوا فِيهِ. وَكَذَلِكَ أَنْتُمْ مُجَوِّزُونَ لِأَنْ يُقِيمَ اللَّهُ تَعَالَى أَهْلَ الْقُبُورِ مِنْ قُبُورِهِمْ، وَأَنْ يَقْلِبَ (١٢٥) مَاءَ دِجْلَةِ زَيْتًا، وَرَمَلَ عَلَاجٍ ذَهَبًا، وَأَنْتُمْ الْآنَ قَاطِعُونَ عَلَى أَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ، فَلَمْ يَمْنَعْ التَّجْوِيزُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالثَّقَةِ، وَهَذَا يَنْقُضُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِكُمْ.

قُلْنَا: إِنَّا لَمْ نَقُلْ: إِنَّ التَّجْوِيزَ لَشَيْءٍ يَمْنَعُ مِنْ حُصُولِ الْعِلْمِ بِخِلَافِهِ^١، وَإِنَّمَا مَنَعْنَا مِنْ حُصُولِ الْعِلْمِ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَحْصَلَ فِينَا مِنْ طَرِيقٍ مَخْصُوصٍ^٢ مَعَ فَسَادِ ذَلِكَ الطَّرِيقِ.

فَأَمَّا الْعِلْمُ بِأَنْ مَنْ تُشَاهِدُهُ ثَانِياً هُوَ الَّذِي شَاهَدْنَاهُ أَوَّلًا، فَهُوَ عِلْمٌ ضَرُورِيٌّ يَحْصُلُ بِالْعَادَةِ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ^٣ لَهُ طَرِيقَةٌ مَخْصُوصَةٌ يُوْتَرُّ فِيهَا تَجْوِيزُنَا فِي الْمَقْدُورِ أَنْ يُخْلَقَ مِثْلُهُ. وَقد دَلَّلْنَا^٤ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّهُ لَا مُدْرَكَ بِخَضَرَتِنَا، يَسْتَدِلُّ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مَتَى خَضَرَ أَدْرَكَنَاهُ، وَلَيْسَ إِذَا ثَبَّتَ فِي بَعْضِ الْعُلُومِ أَنَّ لَهَا طَرِيقَةً مَخْصُوصَةً، وَجِبَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِهَا.

فَأَمَّا قِيَامُ الْمَوْتَى وَانْقِلَابُ الْمَاءِ زَيْتًا وَمَا أَشَبَّهُهُمَا، فَخَارِجٌ عَنْ هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّ

١. في هامش الأصل: «فيه [بيان] أَنَّ التَّجْوِيزَ لَشَيْءٍ لَا يَمْنَعُ مِنْ حُصُولِ الْعِلْمِ بِخِلَافِهِ».

٢. وَهُوَ الْإِدْرَاكُ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ».

٤. تَقَدَّمَ آنِفًا فِي ص ٤٢٠.

مَنْ يُجَوِّزُ ذَلِكَ فِي الْمَقْدُورِ، وَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، إِنَّمَا يُعَوَّلُ فِيهِ عَلَى طَرِيقَةِ الْاسْتِدْلَالِ لَا الْضَرُورَةَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ الْمُوَحِّدِينَ يُجَوِّزُونَ ذَلِكَ، وَ لَا يَقْطَعُونَ عَلَى خِلَافِهِ فِي أَزْمَانِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^١ وَ مَنْ لَا يُجِيزُ ظُهُورَ الْأَعْلَامِ إِلَّا عَلَى نَبِيٍّ، يَمْنَعُ مِنْهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ؛ مِنْ حَيْثُ عُلِمَ بِالْدَلِيلِ أَنَّهُ لَا نَبِيٍّ بَعْدَ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ.^٢ وَ مَنْ يُجِيزُ^٣ ظُهُورَ الْأَعْلَامِ عَلَى غَيْرِ نَبِيٍّ، مِنَ الشَّيْعَةِ وَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ^٤، يُجَوِّزُونَ ذَلِكَ فِي كُلِّ حَالٍ. وَ لَا يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ. فَأَمَّا الْمُلْحِدُونَ وَ أَصْحَابُ الطَّبَائِعِ، فَعِنْدَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِي كُلِّ حَالٍ؛ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى الطَّبَعِ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ، وَ يُعَوَّلُونَ أَيْضاً فِيهِ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ، وَ إِنْ كَانُوا فِيهِ مُحْطِئِينَ. فَقَدْ زَالَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعِلْمُ ضَرُورِيًّا^٥ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ بَطَلَ الْإِعْتِرَاضُ بِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

[فِي بَيَانِ عَدَمِ انْفِكَافِ الْعُلَمَاءِ الْمُبْحُوثِ عَنْهُمَا فِيمَا سَبَقَ]

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَصِحُّ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّهُ لَا مُدْرَكَ بِحَضْرَتِنَا، فَرُغَ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ إِذَا حَضَرَ أَدْرَكَنَاهُ؛ وَ مِنْ حَقِّ الْأَصْلِ مِنَ الْعُلُومِ أَنْ يَصِحَّ حُصُولُهُ مِنْ غَيْرِ حُصُولِ الْفَرَعِ، وَ أَنْتُمْ لَا تُجِيزُونَ انْفِكَافَ أَحَدِ هَذَيْنِ الْعِلْمَيْنِ مِنْ صَاحِبِهِ؟

١. لِأَنَّ الْمُوَحِّدِينَ يُجَوِّزُونَ أَنْ يَأْتِيَ الْأَنْبِيَاءُ بِمُعْجَزَاتٍ مِنْ قَبِيلِ قِيَامِ الْمَوْتَى، وَ انْقِلَابِ الْمَاءِ زَيْتًا.

٢. فِي الْأَصْلِ: «عَلَيْهِمُ السَّلَامُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَا يُجِيزُ».

٤. رَاجِعِ الذِّخِيرَةَ (فَصْلٌ فِي جَوَازِ ظُهُورِ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى أَيْدِي غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ).

٥. فِي الْأَصْلِ: «ضَرُورَةٌ يَا».

على أَنَّ الْبَهِيمَةَ تَعْلَمُ أَنَّ الْعَلَفَ لَيْسَ بِحَضَرَتِهَا، وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ^١ أَنَّهُ لَوْ حَضَرَ لَرَأَتْهُ. قُلْنَا: إِنَّمَا يَصِحُّ حُصُولُ الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ أَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْفَرْعُ، مَتَى لَمْ يَجْتَمِعْ - مع كونه أصلاً - أَنْ يَكُونَ طَرِيقاً إِلَيْهِ وَ مُقْتَضِياً لَهُ. فَأَمَّا إِذَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَفْتَرَقَا. وَالْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَوْ حَضَرَ الْمُدْرِكُ لَأَدْرَكَاهُ، طَرِيقٌ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَاضِرٍ مَتَى لَمْ تُدْرِكْهُ، فَلَا يَجُوزُ انْفِكَائُهُ مِنْهُ.

٢٤٠

فَأَمَّا الْبَهِيمَةُ، فَلَا بُدَّ مَتَى كَانَتْ عَالِمَةً بِإِنْتِفَاءِ الْمُدْرِكِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا، أَنْ تَكُونَ عَالِمَةً بِأَنَّهُ لَوْ حَضَرَ لَأَدْرَكَتْهُ؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْعِلْمَيْنِ إِذَا كَانَ أَصْلاً لِلْآخَرِ لَمْ يَجُزْ حُصُولُ الْفَرْعِ مِنْ دُونِ أَصْلِهِ، وَاسْتِعَاذُ ذَلِكَ فِي الْبَهِيمَةِ لَا مَعْنَى لَهُ.

[نفي أن يكون العلم بالمدركات ناشئاً من فعل العلم في القلب]

و يُقَالُ لِمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ مُجَوِّزٌ لِحُضُورِ الْأَجْسَامِ الْعِظَامِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْهَا، مَعَ السَّلَامَةِ وَارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، وَعَوَّلَ فِي الثَّقَةِ بِمَا يُدْرِكُهُ وَانْتِفَاءِ مَا لَا يُدْرِكُهُ عَلَى حُصُولِ الْعِلْمِ فِي قَلْبِهِ: أَلَيْسَ هَذَا الْعِلْمُ الَّذِي تَدَّعِي حُصُولَهُ لَكَ غَيْرَ وَاجِبٍ، بَلْ هُوَ مُسْتَنَدٌّ إِلَى اخْتِيَارٍ مُخْتَارٍ؛ إِنْ شَاءَ فَعَلَهُ وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَفْعَلْهُ؟ وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِعْتِرَافِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبَبَ عَلَى مَذْهَبِهِ يَوْجِبُ حُصُولَ هَذَا الْعِلْمِ لِلْعَاقِلِ فِي كُلِّ حَالٍ. فَيُقَالُ لَهُ: فَمَنْ الَّذِي يُؤْمِنُكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ كَثِيرٌ^٣ مِنَ الْعُقَلَاءِ لَمْ يَعْلَمُوا ذَلِكَ^٤؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَفْعَلْ لَهُمْ هَذَا الْعِلْمُ؟ وَ عَلَى هَذَا (١٢٦) فَيَجِبُ أَنْ تُصَدِّقَ مَنْ خَبَرَكَ عَنْ

١. في الأصل: «يعلم».

٢. في هامش الأصل: «فيه بيان ما يمكن استخراج الجواب عما قيل من أن العلم بصدق الشيء يحصل بخلق العلم الضروري عند المعجزة».

٣. في الأصل: «كثيراً»، والصحيح ما أثبتناه: «لأنه اسم «يكون»، وهو مرفوع.

٤. أي لم يعلموا بوجود الأجسام العظام بين يديهم.

نفسه بأنه لا يعلم أنه لا فيل بحضرته.

فإن قال: يؤمّني^١ من ذلك أنني باختيار نفسي و حالٍ غيري، قد علمت أن هذا العلم مما جرت العادة بحصوله للعقلاء، كسائر ما تجري العادات، فلا أجوزُ صدق من خبرني بخلافه.

قيل له: أول ما في هذا أن العادات لا يجب^٢ أن تتساوى فيها جميع البلاد و الأقطار، و اختلاف العادات باختلاف الأماكن ظاهر؛ فأجز أن يكون بأقاصي خراسان و الصين عقلاء لا يعلمون ما ذكرناه مع السلامة. كما أننا كلنا نجز أن يخالف^٣ عادة من بعد عنا لإعادتنا.

و بعد، فإن العلم بما ذكرناه نجد استمراره في العقلاء بالشروط التي راعيناها، على حدّ لو كان واجباً و غير مستند إلى اختيارٍ مختارٍ^٤ لم يزد عليه. فلو جاز أن ندعي حصوله بالعادة، لجاز حصوله في جميع ما جرى مجراه؛ من انتفاء السواد و البياض، و إيجاب العلة للمعلول، و انتفاء الحياة عند قطع الرأس. و هذه طريقة تؤدّي إلى خلط العادات بالواجبات، و كلّ شيء يفصل بين واجب و معتاد هو قائم في العلم الذي ذكرناه.

[في بيان دور الشعاع الخارج من البصر في الرؤية]

فإن قيل: إن كان الشك في المشاهدات، و تجويز حضور ما لا ندرّكه و إن أدركنا أمثاله، يلزمنا على ما نذهب^٥ إليه بما في الباب، فهو أيضاً لازم لكم من وجه آخر؛

١. في الأصل: «لم يؤمّني».

٢. في الأصل: «لا تجب»، و الفاعل هو قوله: «أن تتساوى».

٣. كذا في الأصل، و الأولى: «تخالف».

٤. في هامش الأصل: «و على هذا لم يكن من العادات».

٥. في الأصل: «ما يذهب».

لأنكم تذهبون إلى أن الرائي يحتاج في معنى المَرْتِيَّاتِ إلى أن يَنْبَتَ من بَصَرِهِ شُعاعٌ يَتَّصِلُ بِالْمَرْتِيَّ أو بِمَحَلِّهِ؛ أَمْ فَرَأَيْتُمْ لَوْ لَمْ يَنْبَتْ هَذَا الشُّعاعُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَدَّعَوْنَهُ، أَلَيْسَ كَانَتْ الرُّوْيَةُ مُتَّصِرَةً مَعَ حُصُولِ الْمَرْتِيَّ وَالسَّلَامَةِ مِنْ سَائِرِ الشُّرُوطِ؟ فَمَا الْمُؤْمِنُ لَكُمْ مِنْ ذَلِكَ؟

ثُمَّ ماذا الذي يُؤْمِنُكُمْ أَيْضاً مِنْ أَنْ [يُسَكَّرَ تَعَالَى] ^١ طَرَفَ الشُّعاعِ، أَوْ يَعْدِلَ بِهِ عَنْ جِهَةِ الْمَرْتِيَّ وَيَمْنَعَهُ مِنَ الْإِتِّصَالِ بِهِ؟ لِأَنَّ الشُّعاعَ جِسْمٌ يَجُوزُ عَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَهَذَا يُوَدِّعُكُمْ إِلَى تَجْوِيزِ مَا عَنَيْتُمُوهُ!

قُلْنَا: إِنَّ الْبَصَرَ مَتَى كَانَ سَلِيماً صَحِيحاً، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَا شُعاعٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ انْبِثَاثِهِ وَنَفْوْذِهِ وَاتِّصَالِهِ بِالْمَرْتِيَّاتِ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ. فَمَا أَخْرَجَ الْبَصَرَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَا شُعاعٍ يَنْبَتُ، يُخْرِجُهُ عَنِ الصَّحَةِ. وَلَيْسَ يُحْتَاجُ فِي رُؤْيَةِ الْمَرْتِيَّاتِ إِلَى اتِّصَالِ الشُّعاعِ بِالْمَرْتِيَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَيَكْفِي فِي إِدْرَاكِ الْمَرْتِيَّ أَنْ يَنْفَصِلَ الشُّعاعُ وَيَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْتِيَّ ضِيَاءٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ نَفْسُ الشُّعاعِ بِالْمَرْتِيَّ؛ أَلَا تَرَى أَنَا حِينَ نَفْتَحُ أَعْيُنَنَا نُدْرِكُ الْكَوَاكِبَ عَلَى بُعْدِهَا؛ مِنْ حَيْثُ اتَّصَلَ شُعاعٌ أَبْصَارِنَا بِشُعاعِ الْكَوَاكِبِ؟ فَأَغْنِي ذَلِكَ عَنِ اتِّصَالِ شُعَاعِنَا بِنَفْسِ الْكَوَاكِبِ. وَلَيْسَ يَجُوزُ - مَعَ بُعْدِ الْمَسَافَةِ، وَاسْتِحَالَةِ الظَّفَرِ ^٢ - أَنْ يَكُونَ شُعاعٌ أَبْصَارِنَا فِي مِثْلِ هَذَا الزَّمَانِ الْقَصِيرِ مُتَّصِلاً بِالْكَوَاكِبِ.

فَلَوْ سَكَّرَ ^٣ اللَّهُ تَعَالَى طَرَفَ شُعَاعِنَا، وَمَنَعَهُ مِنَ الْإِتِّصَالِ بِالْمَرْتِيَّ، لَرَأَيْنَاهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا كَانَ الضِّيَاءُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَحُولَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ بَظْلَمَةٌ، فَكَانَ ^٤

١. فِي الْأَصْلِ: «نَشَكَ».

٢. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الصَّحِيحَ: «النَّظَرُ».

٣. يُقَالُ: سَكَّرْتُ النَّهْرَ - مِنْ بَابِ قَتْلٍ - سَكْرًا، أَيَّ سَدَدْتَهُ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٢٨١ (سَكَّرَ).

٤. فِي الْأَصْلِ: «وَكَانَ».

يَجِبُ أَنْ نَرَى تِلْكَ الظُّلْمَةَ الْحَائِلَةَ. وَ لَوْ عَدَلَ بَطَرَفِ الشُّعَاعِ عَنْ جِهَةِ الْمَرْتِي إِلَى غَيْرِهِ لِأَخْلَ ذَلِكَ بَفَتْحَةِ الْعَيْنِ، وَأَوْجَبَ اخْتِلَافاً فِي النَّظَرِ، حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ الْحَوَالِ الَّذِي يُرَى مَعَهُ الشَّيْءُ كَأَنَّهُ شَيْئَانِ. وَ مَتَى لَمْ يَجِدِ الْإِنْسَانُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ، وَ كَانَ بَصَرُهُ صَحِيحاً، فَلَا بُدَّ مِنْ نَفْيِهِ بِمَا شَاهَدَهُ، وَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُجَوِّزٍ لَشَيْءٍ مِمَّا سُئِلْنَا عَنْهُ.

[خامساً: في أننا غير رائيين له تعالى]

فَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الْفَصْلِ الْخَامِسِ مِنَ الْقِسْمَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ (١٢٧): فَهُوَ أَنَّا لَوْ كُنَّا مُدْرِكِينَ لَهُ تَعَالَى لَوَجِبَ أَنْ نَعْلَمَهُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْعَاقِلِ إِذَا أَدْرَكَ شَيْئاً مَعَ ارْتِفَاعِ اللَّبْسِ أَنْ يَعْلَمَهُ، وَ لَا يَجُوزُ مَعَ كَمَالِ عَقْلِهِ [أَنْ] يُدْرِكَهُ وَ لَا يَعْلَمَهُ. وَ اللَّبْسُ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَعْرِضَ فِي الْمُدْرَكَاتِ لَا يَصِحُّ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ [نَاشِئٌ إِمَّا مِنْ] الْحُلُولِ، أَوْ الْمُجَاوِرَةِ، أَوْ كَوْنِ الْمَرْتِي نَظِيراً لَغَيْرِهِ وَ شَبِهاً^١ لَهُ، وَ كُلُّ ذَلِكَ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى.

٢٤٢

وَ [إِذَا ثَبَّتَ أَنَّا لَا يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَهُ تَعَالَى؛ بِدَلِيلٍ] نَفْيِ الْعِلْمِ عَنْ نُفُوسِنَا بِالشُّبْهِ، وَ فِينَا مَنْ يَعْتَقِدُ نَفْيَهُ، وَ يَعْتَقِدُهُ عَلَى مَا لَيْسَ هُوَ عَلَيْهِ، فَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّا غَيْرُ مُدْرِكِينَ لَهُ. وَ هَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ.

دليل آخر:

وَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَى بِالْأَبْصَارِ، أَنَّ مِنْ شَرَطِ الرُّوْيَةِ بِالْبَصَرِ أَنْ يَكُونَ الْمَرْتِي مُقَابِلاً أَوْ فِي حُكْمِ الْمُقَابِلِ، أَوْ يَكُونَ مَحَلَّهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ. وَ إِذَا اسْتَحَالَ عَلَيْهِ تَعَالَى رُؤْيُهُ

١. كذا في الأصل، و لعل الأولى: «شبيهاً».

الْبَصَرِ مِنْ حَيْثُ كَانَ يَقْتَضِي كَوْنَهُ جَوْهَرًا أَوْ عَرَضًا، اسْتَحَالَتْ رُؤْيَتُهُ بِالْبَصَرِ.
وَالَّذِي يَذَلُّ عَلَى [أَنْ] مَا ذَكَرْنَاهُ شَرْطٌ: أَنَّ الرُّؤْيَا تَحْصُلُ عِنْدَ تَكَامُلِهِ، وَتَرْتَفِعُ^١
عِنْدَ اخْتِلَالِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّا لَا نَرَى مَا وَرَاءَنَا وَلَا مَا عَنِ يَمِينِنَا وَشِمَالِنَا مَتَى لَمْ
نَنْحَرِفْ^٢ إِلَيْهِ، وَنَرَى مَا نُقَابِلُهُ، عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ؟ فَجَرَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ فِي
الْإِدْرَاكِ بِالْبَصَرِ مَجْرَى نَفْسِ الْبَصَرِ وَصَحَّتِهِ، فِي أَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ فِي صَحَّةِ إِدْرَاكِنا
لِمَا نُدْرِكُهُ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يَجُوزُ حُصُولُ الشَّيْءِ عَلَى وَجْهِ لَوْ^٣ كَانَ وَاجِبًا لَمْ يَزِدْ^٤ عَلَيْهِ،
ثُمَّ لَا يَكُونُ وَاجِبًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي التَّأْثِيرَ الْوَاجِبَ الْمُعْتَادَ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الشُّرُوطَ
الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَمْ يَزِدِ الْحَالُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ. وَلَا [فَرْقٌ] بَيْنَ مَنْ ادَّعَى
تَعَلُّقَ ذَلِكَ بِالْعَادَةِ، وَبَيْنَ مَنْ ادَّعَاهُ فِي أَمْثَالِهِ، مِنْ انْتِفَاءِ الضَّدِّ بِضَدِّهِ، وَإِجَابِ الْعِلَّةِ
لِمَعْلُولِهَا، إِلَى سَائِرِ الْأُمُورِ الْوَاجِبَةِ.

وَقَوْلُ مَنْ اعْتَرَضَ عَلَى هَذَا: بَأَنَّا نُدْرِكُ وُجُوهَنَا فِي الْمِرَاةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُقَابِلَةً
لِحَاسَةِ الرُّؤْيَا؛ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُقَابِلَةً لِعُيُونِنَا، فَهِيَ فِي حُكْمِ الْمُقَابِلَةِ
لِهَا؛ لِأَنَّ الْمِرَاةَ تَجْعَلُهَا^٥ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنْ حَيْثُ تَعَكُّسُ الشُّعَاعِ إِلَيْهَا، وَتَصِيرُ الْمِرَاةُ
عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فِي أَنَّهَا آلَةٌ لِلرُّؤْيَا بِمَنْزِلَةِ الْعَيْنِ، فَمُقَابِلَتُهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَجْرِي
مَجْرَى مُقَابِلَةِ الْعَيْنِ نَفْسَهَا.

١. فِي الْأَصْلِ: «يَرْتَفِعُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَنْحَرِفْ». وَهَكَذَا فِي الْفَعْلَيْنِ الْآتِيَيْنِ، وَهُمَا «نَرَى» وَ«نُقَابِلُهُ»، فَهُمَا فِي

الْأَصْلِ: «يَرَى» وَ«يُقَابِلُهُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَوْ» بِالْوَاوِ، وَهُوَ لَا يَلِثِمُ السِّيَاقَ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَزَادْ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَجْعَلُهَا».

وَأَمَّا سَوَالٌ مَن يَسْأَلُ فَيَقُولُ: فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ السَّوَادُ - لَوْ قَدَّرْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَدَهُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ - غَيْرَ مَرْنِيٍّ؛ لِأَنَّ الشُّرُوطَ الَّتِي اعْتَبَرْتُمُوهَا لَا تَصِحُّ فِيهِ! فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ مَنِ اعْتَبَرَ فِي رُؤْيَةِ الْمَرْتَبَاتِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الشُّرُوطِ، وَجَمَعَ بَيْنَ هَذَا الْقَوْلِ وَالْقَوْلِ بِرُؤْيَةِ السَّوَادِ لَوْ وَجَدَ لَا فِي مَحَلٍّ، يَقُولُ: السَّوَادُ مَتَى وَجَدَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ، لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ وَجَدَ مَحَلٌّ لَكَانَ ذَلِكَ الْمَحَلُّ فِي جِهَةٍ دُونَ جِهَةٍ، وَهُوَ عَلَى هَذَا كَأَنَّهُ فِي جِهَةٍ، وَيَصِيرُ فِي حُكْمِ الْمُقَابِلِ.

وَأَمَّا اعْتِرَاضٌ مَنِ اعْتَرَضَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ^١ بِقَوْلِهِ: إِذَا جَازَ أَنْ يَرَى الْقَدِيمُ تَعَالَى الْمَرْتَبَاتِ مِنْ غَيْرِ مُقَابَلَةٍ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُنَا يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْمُقَابَلَةِ، فَلَا جَازَ أَنْ يُرَى مِنْ غَيْرِ مُقَابَلَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْمَرْتَبَاتُ فِي الشَّاهِدِ تَفْتَقِرُ^٢ إِلَى الْمُقَابَلَةِ؟

٢٤٣

فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ الْمُقَابَلَةَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا إِنَّمَا تَكُونُ شَرْطًا فِي رُؤْيَةِ مَا يُرَى بِحَاسَةٍ، وَكَذَلِكَ هِيَ^٣ شَرْطٌ فِي رُؤْيَةِ مَن يَرَى بِحَاسَةٍ. وَعِنْدَنَا أَنَّ الْقَدِيمَ لَا يَرَى بِحَاسَةٍ، فَيَرَاعِي فِيهِ الشَّرْطَ الْمَخْصُوصُ بِالْحَاسَةِ. وَعِنْدَكُمُ أَنَّهُ تَعَالَى يُرَى بِالْحَوَاسِّ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تُثَبِّتُوا لَهُ شَرْطَ الْمَرْتَبَاتِ بِالْحَوَاسِّ، فَافْتَرَقَ الْأَمْرَانِ.

دليل آخر:

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ [لَا يُرَى بِالْأَبْصَارِ، قَوْلُهُ] تَعَالَى ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^٤ فَتَفْنَى إِدْرَاكَ الْأَبْصَارِ - الَّذِي هُوَ رُؤْيُهَا -

١. أي الدليل الثاني المتقدم، عند قوله: «دليل آخر: ومما يدل على أنه لا يرى بالابصار...».

٢. في الأصل: «يفتقر».

٣. في الأصل: «هو»، والضمير راجع إلى لفظة «المقابلة»، وقوله: «وما جرى مجراها إنما تكون» قرينة عليه.

٤. الأنعام (٦): ١٠٣ و سوف يستمر البحث عن هذه الآية إلى نهاية الفصل.

عنه على وجه التَّمَدُّحِ، (١٢٨) فوجب القَطْعُ على أن الرؤية لا تتناولُه في حالٍ مِنْ الأحوال؛ لأنَّ ما تَمَدَّحَ تعالى بنفيه وإثباته^١ ولم يَكُنْ مُتَفَضِّلًا^٢ به، فلا يَكُونُ إثباتُ المنفيِّ مِنْهُ أو نفيُّ المُثَبَّتِ إِلَّا نَقْصًا. وإذا كَانَ النقصُ لا يَجُوزُ عليه تعالى، وجب نفيُّ الرؤية^٣ على جميع الأحوال.

فإن قيل: دَلُّوا على الجُمْلَةِ الَّتِي ادَّعَيْتُمْ.

قُلْنَا:

[١.] أمَّا الذي يَدُلُّ على أن الآيةَ تَتَضَمَّنُ^٥ نفيَّ الرؤيةِ بالأبصارِ: فهو أن لفظةَ «الإدراكِ» وإن كانتَ مَتْنِي أُطْلِقَتْ في اللُّغَةِ احْتِمَلَتْ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً؛ كَاللُّحُوقِ وَالنُّصَحِ وإِدْرَاكِ الحَرَارَةِ وَالصَّوْتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا إِذَا قِيَدَتْ بِنَفْسِ البَصَرِ اخْتَصَّتْ وَزَالَ عنها الاحتمالُ، وَاخْتَصَّتْ بِمَا يَكُونُ البَصَرُ آلَةً فِيهِ، وَهُوَ الرُّؤْيُ دُونَ غَيْرِهَا. وَالَّذِي يَدُلُّ على ذلك: أن أهلَ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ لَا يَفْصِلُونَ بَيْنَ قَوْلِ أَحَدِهِمْ: «أَدْرَكْتُ بِبَصْرِي»، وَ«رَأَيْتُ بِبَصْرِي»، وَ«أَحَسَسْتُ بِبَصْرِي». وَلِأَنَّهُمْ يَصِفُونَ كُلَّ مَا أُطْلِقُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ «مُدْرَكٌ بِالْبَصَرِ» بِأَنَّهُ «مَرْتَبِيٌّ بِالْبَصَرِ»، وَهَذَا وَاضِحٌ فِي تَسَاوِيِ مَعْنَى اللَّفْظَيْنِ.

وَبَعْدُ، فَلَوْ كَانَتِ الرُّؤْيُ غَيْرَ الإدراكِ لَوَجِبَ انفصالُهُمَا، فَلَوْ كَانَ أَحَدُنَا لَا يَعْقِلُ

١. في الأصل: «وإثبات».

٢. في الأصل: «منفصلاً»، ولا معنى له في المقام.

٣. في الأصل: «الهوية»، والصحيح ما أثبتناه؛ لأنَّ البحث في وجوب نفي رؤيته تعالى بالأبصار،

لا في نفي الهوية عنه تعالى.

٤. في الأصل: «ما» بدل «أما».

٥. في الأصل: «متضمن».

لنفسه متى أدرك ببصره الشيء [ورآه إلّا] ^١ حالة واحدة، واستحال أن يكون مدركاً له ببصره وهو غير راءٍ له، وأن يكون راءياً له وهو غير مدركٍ له ببصره، ذلك على أن المعنى في اللفظين واحد.

[إبطال تفسير الإدراك المنفي في الآية بالإحاطة]

فإن قيل: ما أنكرتم أن الإدراك المنفي في الآية، إنما هو الإحاطة التي لا تجوز إلّا على الأجسام، دون الرؤية؟

قلنا: هذا [التفسير لمعاني هذه] ^٢ الألفاظ يبطل من وجوه:

أولها: ما قدمناه من أن أهل اللغة الذين إليهم ترجع في معاني هذه الألفاظ، لا يُفَرِّقون بين قول القائل: «أدركت ببصري» و«رأيت» و«أحسست»؛ فمن ادّعى أن الإدراك بمعنى الإحاطة، كمن ادّعى ذلك في الرؤية والإحساس.

و ثانيها: أن الإدراك لا يستعمل في موضع من المواضع بمعنى الإحاطة؛ ألا ترى أنهم لا يقولون: «أدرك السور المدينة»، و«أدرك الجراب الدقيق». وإذا كان مع الإطلاق لا يريدون بلفظة «الإدراك» الإحاطة، فأحرى أن لا يريدوا ذلك مع التقييد بالبصر.

و ثالثها: أن الذي نفاه تعالى عن نفسه من الإدراك في الآية الكريمة، هو الذي أثبتّه لها، وقد علمنا أنه لم يرد بقوله تعالى: «و هو يذكرك الأبصار» ^٣ الإحاطة، بل أراد الرؤية، فيجب أن يكون ما نفاه كذلك.

١. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «وراء»، ولا معنى له في المقام.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق؛ لأنه لا معنى لنفي الألفاظ، بل البحث في تفسيرها.

٣. الأنعام (٦): ١٠٣.

[نفي أن يكون الإدراك بالبصر بمعنى رؤية مخصوصة]

فإن قالوا: فلم أنكرتم أن يكون الإدراك بالبصر رؤية مخصوصة، وهي المتناولُ للمرئي من جميع جهاته^١، وأن يكون إنما نفي هذه الرؤية عن نفسه دون الرؤية المطلقة؟

قلنا: قد ثبت أن أهل اللغة لا يفرقون بين معنى قولهم: «أدركت ببصري»، و «رأيت». و من ادعى فرقاً بين الأمرين [فهو] مدّع لما ليس بمعروف عندهم، وهو بمنزلة من عكس كذلك و ادعى أن المتناولة للشيء من جميع جهاته هي الرؤية، و الإدراك بخلافها في هذا المعنى.

على أن هذا القول يوجب أن لا يوصف أحد منا بأنه مدرّك لشيء من الأجسام في الحالة الواحدة؛ لأنه لا يراها من جميع جهاتها. وكذلك كان يجب أن لا يوصف بأنه يرى السواد؛ لأنه لا جهات له. و في علمنا بخلاف ذلك دليل على فساد هذا القول.

[نفي أن يكون الإدراك المنفي بالآية معنى خاصاً غير الرؤية، و بيان معنيين للإدراك]

فإن قيل: كيف يصح ما ادّعيتموه من أن الإدراك إذا قيّد بالبصر، لم يقد إلا الرؤية، و نحن نجدهم يقولون: «أدركت حرارة الميل ببصري». و إذا صح هذا جاز أن يكون (١٢٩) النفي بالآية هو هذا الضرب من الإدراك؟^٢

قلنا: أول ما في هذا السؤال أننا لا نعرف ما تضمنته مستعملاً في لغة العرب، و لا يقدر المعتزض به أن يثبت فيه شعراً لهم، أو يروي به خبراً عنهم، فعلى

١. فيرجع معناها إلى «الإحاطة» المتقدمة في الإشكال السابق.

٢. فيكون الإدراك المنفي بمعنى الإحساس، كما في إحساس حرارة الميل.

مُعْتَمِدِهِمْ أَنْ يُصَحِّحَ رَوَايَتَهُ حَتَّى يَلْزَمَنَا الْكَلَامُ عَلَى مَعْنَاهُ.

عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ مُسْتَعْمَلاً مَعْرُوفاً، لَمْ يَدَّخْ فِيمَا اعْتَمَدْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ الْحَاصِلَ بِالْبَصَرِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: يَخْتَصُّ الْبَصَرُ بِأَنَّهُ آلَةٌ فِيهِ، وَهُوَ الرُّوْيَةُ.

وَالضَّرْبُ الْآخَرُ: حُكْمُ الْبَصَرِ فِيهِ وَكُلُّ مَحَلٍّ لِلْحَيَاةِ حُكْمٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ إِدْرَاكَ الْحَرَارَةِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا.

فَالْإِدْرَاكُ مَتَى أُضِيفَ إِلَى الْبَصَرِ [و] ^١ أُطْلِقَ، لَمْ يُعْقَلْ مِنْهُ إِلَّا الرُّوْيَةُ الَّتِي يَخْتَصُّ الْبَصَرُ بِأَنَّهُ آلَةٌ فِيهَا، كَمَا أَنَّ الْإِدْرَاكَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْأَنْفِ ^٢ أَوِ الْأُذُنِ وَأُطْلِقَ، لَمْ يُعْقَلْ مِنْهُ إِلَّا مَا تَخْتَصُّ هَاتَانِ الْجَارِحَتَانِ بِكُونِهِمَا آلَةٌ فِي إِدْرَاكِهِ. وَمَا سُئِلْنَا عَنْهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «أَدْرَكْتُ حَرَارَةَ الْمِيلِ بِبَصَرِي» فَقَدْ عَلَّقَ الْإِدْرَاكَ بِالْحَرَارَةِ الَّتِي لَا يَكُونُ الْبَصَرُ آلَةً فِي إِدْرَاكِهَا مِنْ جِهَةِ الرُّوْيَةِ، وَصَارَ هَذَا التَّقْيِيدُ مُزِيلًا لِمَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ إِضَافَةِ الْإِدْرَاكِ إِلَى الْبَصَرِ مَعَ الْإِطْلَاقِ، وَجَرَى مَجْرَى أَنْ تَقُولَ: «أَدْرَكْتُ حَرَارَةَ كَذَا بِأَنْفِي أَوْ أُذُنِي» فِي أَنَّهُ يُؤَيَّدُ مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ تَعْلُقِ الْإِدْرَاكِ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنِ مَعَ الْإِطْلَاقِ.

عَلَى أَنَّ الْآيَةَ إِذَا اقْتَضَتْ نَفْيَ إِدْرَاكِ الْأَبْصَارِ عَنْهُ تَعَالَى، فَيَجِبُ أَنْ يُنْفَى ذَلِكَ عَلَى كُلِّ وَجْهِ يُضَافُ إِلَى الْبَصَرِ، فَيُنْفَى ^٣ أَنْ يَكُونَ مَرْتَباً بِالْبَصَرِ، وَمُدْرَكاً بِهِ عَلَى سَبِيلِ إِدْرَاكِ الْحَرَارَةِ وَغَيْرِهَا، وَهَذَا بَيِّنٌ فِي سَقُوطِ السُّؤَالِ.

[٢]. وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى تَمَدُّحُ بِنْفِي الْإِدْرَاكِ عَنْ نَفْسِهِ: فَهُوَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ؛

١. فِي الْأَصْل: «أَوْ أُطْلِقَ».

٢. فِي الْأَصْل: «الْبَصَرِ»، وَهُوَ تَكَرَّرَ، كَمَا أَنَّهُ سَوْفَ تَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَى «الْأَنْفِ».

٣. فِي الْأَصْل: «فَبَقِيَ».

لأنه لا خلاف بينها في ذلك، وإنما اختلفوا في كيفية تمدُّحه:
فقال قوم: إنه تمدَّح بنفي الإدراك عن نفسه، والإدراك غير الرؤية.
وقال آخرون: إنما تمدَّح بنفي الرؤية عنه في الدنيا دون الآخرة.
وقال آخرون: إنه تمدَّح بنفي إدراك هذه الحاسة له، وإن صحَّ أن يُرى
بحاسةٍ سادسةٍ.

وقال أهل الحق: إنه تمدَّح بنفي الإدراك الذي هو الرؤية عن نفسه، على كُلِّ
وجهٍ وفي كُلِّ حالٍ.

وهذا إجماعٌ لا يقدح فيه خلافٌ من لعله أن يُخالِف فيه حادثاً؛ لأنَّ ذلك
يقتضي أن لا يستقرَّ إجماعٌ على شيءٍ من الأشياء.

على أن سياق الكلام، و ترتيب الآيات الثلاث إلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ
الْخَبِيرُ﴾^١، يقتضي كون جميع ما تضمَّنه الكلام من نفي وإثباتٍ مدحاً؛ لأنَّ العادة
لم تجر للعرب الذين خُوطبوا بلسانهم، أن يتمدَّحوا بخطابٍ على هذا النسق، و
يُحلِّلوا^٢ بينه وبينه^٣ بما لا يقتضي المدح ولا له مدخل فيه!

[٣]. فأما الذي يدلُّ على أنه تعالى تمدَّح^٤ بما يرجع إلى ذاته، دون ما يجوز^٥ أن
يكون مُنفصلاً به، فهو أن الإدراك ليس بمعنى - على ما دللنا عليه - فيصح أن يُقال:
إنه تمدَّح بأن لا يفعله على سبيل التفضُّل، ولم يبق بعد ذلك إلا [أن]^٦ يكون

١. الأنعام (٦): ١٠٣.

٢. في الأصل: «يحلَّلوا» بالحاء المهملة، ولا محصل له في المقام.

٣. في الأصل: «وبين».

٤. في الأصل: «بمدح».

٥. في الأصل: «يكون» بدل «يجوز».

٦. ما بين المعقوفين منّا، وهو لازم؛ لأنَّ المستثنى - وهو ما يقع بعد أداة الاستثناء - لا بدَّ وأن
يكون اسماً.

التوجيه^١ أنه في نفسه على صفة يستحيل معها إدراكه. و ما تقتضيه ذاته لا يصح تغييره، و لا خروجه تعالى عنه. فصَحَّ بذلك ما ذهبنا إليه من استحالة الرؤية عليه على كُلِّ حالٍ.

[أقسام ما تمدح به تعالى بنفيه وإثباته]

واعلم أن ما تمدح القديم تعالى بنفيه وإثباته على ضربين:

أحدهما: يرجع إلى فعله.

والآخر: إلى ذاته.

فأما الضرب الأول: فهو على قسمين:

أحدهما: أن يتمدح بالفعل على سبيل الإثبات.

والآخر: أن يتمدح به على طريق النفي.

و القسم الأول: على ضربين:

أحدهما: يقتضي انتفاؤه (١٣٠) النقص والذم، وهو التمدح بفعل الواجب.

والآخر: لا يقتضي ذلك، وهو كُلُّ ما كان مُتَفَضِّلاً بِفِعْلِهِ؛ مِنَ الإحسانِ والإنعامِ.

وأما القسم الثاني من أقسام الفعل - وهو التمدح بنفي الفعل - فهو أيضاً على

ضربين:

أحدهما: يقتضي إثباته النقص والذم، وهو التمدح بأن لا يفعل القبائح.

والضرب الثاني: لا يقتضي إثباته ذمًا، وهو التمدح بأن لا يفعل ما يكون

مُتَفَضِّلاً بأن لا يفعله؛ كَنَحْوِ تَمْدِيحِهِ بِأَنَّهُ لَا يُعَاقِبُ الْكَافِرَ لَوْ تَمَدَّحَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ

١. في الأصل: «التوجه».

٢. في الأصل: «الضرب».

ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى نَفْيٍ مَا يَتَفَضَّلُ بِفِعْلِهِ^١ مِنْ ضُرُوبِ الْإِحْسَانِ، فِي أَنَّهُ لَا يُوَجِبُ دَمًا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ لِلْمُتَفَضِّلِ أَنْ لَا يَتَفَضَّلَ وَلَهُ أَنْ يَتَفَضَّلَ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ النَفْيِ وَالْإِثْبَاتِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَتَمَدَّحَ بِأَنَّهُ يَفْعَلُ الْإِحْسَانَ ثُمَّ لَا يَفْعَلُهُ؟ وَكَذَلِكَ فَكَيْفَ يَتَمَدَّحُ بِأَنَّهُ لَا يُعَاقِبُ الْكَافِرَ ثُمَّ يُعَاقِبُهُ؟ وَكُلُّ ذَلِكَ يَقْتَضِي الذَّمَّ، بِخِلَافِ مَا قُلْتُمْ!

وَذَلِكَ أَنَّ الْوَعْدَ بِالْتَفَضُّلِ لَا يُدْخِلُهُ فِي أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا؛ فَمَتَى وَعَدَ بِمَا يَجْرِي مَجْرَى التَّفَضُّلِ - سَوَاءً كَانَ نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا - كَانَ لَهُ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ تَفَضُّلاً. وَإِنَّمَا يَقْبَحُ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ كَاذِبًا مَعَ تَقَدُّمِ الْوَعْدِ، وَهَذَا خَارِجٌ عَمَّا نَحْنُ بِسَبِيلِهِ.

عَلَى أَنَّا نَفَرِّضُ الْمِثَالَ بِحَيْثُ لَا يَشْتَبِهُ، فَنَقُولُ: مَتَى وَعَدَ بِأَنَّهُ يَتَفَضَّلُ عَلَى زَيْدٍ بِالْإِحْسَانِ، جَازَ أَنْ لَا يَتَفَضَّلَ عَلَى عَمْرٍو بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ مَذْمُومًا. وَكَذَلِكَ إِذَا وَعَدَ بِأَنَّهُ لَا يُعَاقِبُ أَحَدًا مِنَ الْكَفَّارِ، جَازَ أَنْ يُعَاقِبَ الْجَمِيعَ. وَمِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ فِي الْفِعْلِ الْوَاجِبِ؛ لَا عَلَى طَرِيقِ النَفْيِ وَلَا الْإِثْبَاتِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَمَدَّحَ بِأَنَّهُ يَفْعَلُ بَزِيدٍ مَا اسْتَحَقَّهُ مِنَ الثَّوَابِ، وَلَا يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ بِسَائِرِ الْمُسْتَحَقِّينَ؟ فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَمَدَّحَ بِأَنَّهُ لَا يَطْلِمُ زَيْدًا وَيَطْلِمُ غَيْرَهُ، فَقَدْ تَمَّ غَرَضُنَا عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

فَأَمَّا [الضرب الثاني - وَهُوَ]

مَا يَتَمَدَّحُ بِهِ تَعَالَى فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ - فَهُوَ عَلَى ضُرُوبٍ ثَلَاثَةٍ:

تَمَدُّحٌ بِإِثْبَاتٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

و تَمْدَحُ بما يَجْرِي مَجْرَى الإِثْبَاتِ.

و تَمْدَحُ بما جَرَى مَجْرَى النَفْيِ.

و على كُلِّ الوُجُوهِ لا يَجُوزُ انْتِفَاءُ الْمُثَبَّتِ، و لا إِبْثَابُ الْمُنْفَى، و لا تَغْيِيرُ الْحَالِ في ذَلِكَ. فالإِثْبَاتُ الْحَقِيقِيُّ كالوصفِ له بَأَنَّهُ موجودٌ باقٍ، [و ما يَجْرِي مَجْرَى الإِثْبَاتِ كَنَحْوِ تَمْدَحِهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ عالمٌ قَادِرٌ حَيٌّ سَمِيعٌ بَصِيرٌ]^١، و ما يَجْرِي مَجْرَى النَفْيِ كَنَحْوِ تَمْدَحِهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَ لَا نَوْمٌ﴾^٢، و بَنَفْيِ الصَّاحِبَةِ وَ الْوَلَدِ. و يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ تَمْدَحُهُ بِأَنَّهُ لا يُدْرِكُ بِالْأَبْصَارِ، فلا فَرْقَ عَلَى ما ذَكَرْنَاهُ بَيْنَ مَنْ جَوَّزَ أَنْ يُرَى في الآخِرَةِ، وَ بَيْنَ مَنْ جَوَّزَ أَنْ تَأْخُذَهُ سِنَّةٌ أَوْ نَوْمٌ، أَوْ يَتَّخِذَ وَلَدًا في بَعْضِ الْأَحْوَالِ.

[بيان وجه إجمالي و آخر تفصيلي لصحة التمدح بنفي الرؤية]

فإن قيل: كُلُّ شَيْءٍ أَشْرُثُ إِلَيْهِ - فيما يَقْتَضِي انتِفَاؤُهُ و إثباتُهُ النَقْصَ له - معقولٌ يَقْتَضِي ذَلِكَ فيه، و لَيْسَ في إِبْثَابِ رُؤْيَيْهِ تَعَالَى وَجْهٌ معقولٌ يَقْتَضِي النَقْصَ؛ فَكَيْفَ^٣ يَصِحُّ التَّمْدَحُ بِنَفْيِ الرُّؤْيَةِ؟ وَ كَيْفَ يَصِحُّ حَمْلُهَا عَلَى ما قد عُقِلَ وَجْهُ التَّمْدَحِ بِنَفْيِهِ؟

قُلْنَا: إِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ تَعَالَى مُتَمَدِّحٌ بِالْآيَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ في نَفْيِ الرُّؤْيَةِ عَنْهُ وَجْهٌ يَقْتَضِي المِدْحَةَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لا يَتَمَدَّحُ بما لا وَجْهَ له في المِدْحَةِ. فهذا القَدْرُ كافٍ في عِلْمِنَا بِأَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ وَجْهِ المِدْحَةِ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ، وَ يَنْتَظِمُ

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و للمزيد راجع: المغني، ج ٤ (رؤية الباري)، ص ١٥٦.

٢. البقرة (٢): ٢٥٥.

٣. في الأصل: «وكيف».

معه الاستدلال بالآية، وإن لم نَعْلَمْ الْوَجْهَ بَعَيْنِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ^١. كما أن العِلْمَ بَوَجْهِهِ وَجُوبِ الشَّيْءِ عَلَى الْجُمْلَةِ كَافٍ فِي الْعِلْمِ بِوَجْهِهِ، وَغَيْرُ مُخِلٍّ بِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ وَجْهٌ لِلْوَجْهِ مُفَصَّلٌ.

وَالْوَجْهُ الْمُفَصَّلُ فِي كَوْنِ نَفْيِ الرُّؤْيَةِ عَنْهُ تَعَالَى مَدْحًا، هُوَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ مَا يُرَى أَنْ يَكُونَ هُوَ (١٣١) أَوْ مَحَلُّهُ فِي جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي حُدُوثَهُ. وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: مَتَى عُلِمَ هَذَا الْوَجْهُ، وَأَنَّ الْمِدْحَةَ تَعَلَّقَتْ بِهِ، اسْتُغْنِيَ عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ، وَخَرَجَتْ مِنْ أَنْ تَكُونَ دَلِيلًا.

٢٤٨

وَذَلِكَ: أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْعِلْمَ بِتَفْصِيلِ وَجْهِ الْمِدْحَةِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَأَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِالْآيَةِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ، وَأَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجْهِهِ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ كَافٍ، فَسَقَطَ هَذَا السُّؤَالُ.

[بيان وجه تمدحه تعالى بنفي الإدراك، مع مشاركة غيره - ممّا لا يصح عليه المدح - له في ذلك]

فَإِنْ قِيلَ: ^٢كَيْفَ يَتِمَّدُحُّ تَعَالَى بِنَفْيِ الْإِدْرَاكِ عَنْهُ، وَقَدْ شَارَكَهُ فِي ذَلِكَ مَا لَيْسَ بِمَمْدُوحٍ ^٣مِنَ الْمَعْدُومَاتِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْمَوْجُودَاتِ؟ قُلْنَا: قَدْ أَجَابَ أَهْلُ الْحَقِّ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ:

١. استخدم المصنف هذا الأسلوب في البحث - أي الاكتفاء بعلم الجملة دون الحاجة إلى التفصيل - أيضاً في موضع آخر، وهو العلم بعلّة غيبة الإمام الثاني عشر عليه السلام، فقال: إنه إذا ثبت أن الحجة بن الحسن عليه السلام إمام، وثبت أنه معصوم، فلا بد من وجود وجه صحيح لغيبته، وإن لم نعلمه على التفصيل. (راجع: المقنع في الغيبة، ص ٤١).

٢. من هذا الموضع من المتن فما بعد، مشترك مع مسألة حول نفي الرؤية المذكورة في نهاية المجلس الثاني من أمالي الشريف المرتضى.

٣. في الأصل: «بمُندرج»، وما بين المعقوفين استفدناه من أمالي المرتضى.

فقال بعضهم: إنه لم يتمدح بمجرد نفي الإدراك عنه، بل بكونه يرى ولا يرى؛ لأن ما عداه من الذوات على ضروب:

منها: ما يرى ولا يرى؛ كالألوان.

و منها: ما يرى ويرى؛ كالإنسان وما جرى مجراه من الأحياء.

و ليس منها ما يرى ولا يرى. فإذا اختص هو تعالى بذلك، وجبت له المدحة. وقال آخرون^١: إنه لم يتمدح تعالى بنفي الرؤية عنه في الحقيقة، وإنما تمدح بصفته الذاتية التي اقتضت له نفي الإدراك عنه وإثباته فيه، كما أنه تعالى لما تمدح بنفي الشبيه والولد والصاحبة، لم يتمدح بالنفي على الحقيقة، وإنما تمدح بما اقتضى له من صفته الذاتية.

و قد اعترض المخالفون [على] الوجه الأول: فقالوا: كيف يصح أن يتمدح بمجموع^٢ أمرين؛ كل واحد منهما بانفراده لا يقتضي^٣ المدح؟ ولئن جاز هذا ليجوز أن يتمدح بأنه شيء عالم، أو ذات قادرة، فيفيد المدح بمجموعه، وإن كان الانفراد بخلافه^٤.

وقد أجيب عن هذا: أنه غير مُمتنع في الصفة التي لا تقتضي مدحاً على الانفراد، أن تكون مؤثرة في المدح عند الانضمام إلى غيرها، أو وقوعها على بعض [الوجوه]؛ ومثلوا ذلك بتمدحه تعالى بنفي الشبيه والولد، وأنه لم يكن مدحاً لمجرد النفي؛ من حيث قد ينتفي ذلك عن ذوات كثيرة غير ممدوحة، وإنما كان مدحاً من حيث انتفى

١. سوف يأتي في نهاية الفصل اختيار المصنف لهذا الجواب.

٢. في الأصل: «لمجموع».

٣. في الأصل: «ولا يقتضي» بالواو، وهي زائدة.

٤. أي أن «شيء» و «ذات» لا يدلان بانفرادهما على التمدح، لكن إذا اجتماعا مع «عالم» و «قادر» أفاد المجموع التمدح.

مِنْ حَيٍّ لَهُ صِفَاتٌ مَن يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي الشَّاهِدِ. وَتَمَثَّلُوهُ أَيْضاً بِمَدْحِنَا^١ لَهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مَوْجُودٌ لَمْ يَزَلْ»؛ إِذَا كَانَ لَا مَدَحَ فِي مُجَرَّدِ كَوْنِهِ مَوْجُوداً.

وَقَالُوا: إِنْ لَزِمَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي التَّمَدُّحِ بِنَفْيِ الْإِدْرَاكِ فِي الْآيَةِ، أَنْ تَتَمَدَّحَ بِأَنَّهُ شَيْءٌ عَالِمٌ، لَزِمَ الْمُخَالَفُ مِثْلُهُ إِذَا مَدَحَهُ بِنَفْيِ السَّنَةِ وَالنُّومِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَوْرَدْنَاهُ. وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يُحْصَلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: أَنَّ الصِّفَةَ الْمَنْفِيَّةَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَقْتَضِيَ الْمَدْحَ بِشَرْطٍ مَتَى لَمْ يَحْصُلْ لَمْ يَكُنْ مَدْحاً، بَلْ لَا بُدَّ فِي كُلِّ مَدْحٍ تَعَلَّقَ بِالنَّفْيِ دُونَ الْإِثْبَاتِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَشْرُوطاً، فَلَا بُدَّ فِي شَرْطِهِ أَيْضاً مِنْ أَنْ يَكُونَ إِثْبَاتاً. وَلَيْسَ ذَلِكَ وَاجِباً فِي الْمَدْحِ بِالْإِثْبَاتِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّا إِذَا مَدَحْنَا بِنَفْيِ الْجَهْلِ وَالْعَجْزِ وَالظُّلْمِ، فَلَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِ كَوْنِ مَنْ تَمَدَّحُهُ بِذَلِكَ حَيّاً لَهُ صِفَاتٌ مَخْصُوصَةٌ، وَفِي الظُّلْمِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَادِراً عَلَيْهِ وَلَهُ ذَوَاعٍ إِلَيْهِ؟

وَقَدْ اسْتَفْصَيْنَا هَذَا الْكَلَامَ فِي مَسْأَلَةِ أَمْلِينَاهَا مُتَقَدِّماً، وَبَسَطْنَا الْكَلَامَ فِيهَا^٣، وَبَيَّنَّا أَنَّ النَّفْيَ إِنَّمَا فَارَقَ الْإِثْبَاتَ فِي الْإِفْتِقَارِ إِلَى الشَّرْطِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ النَّفْيُ أَعَمَّ مِنَ الْإِثْبَاتِ، فَلَعُمُومِهِ يَتَنَاوَلُ الْمَمْدُوحَ وَغَيْرَ الْمَمْدُوحِ. وَالْإِثْبَاتُ أَخْصَصُ مِنْهُ،

١. فِي الْأَصْلِ: «فَمَدَحْنَاهُ»، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ عَمَّا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «فَإِنْ» بَدَلُ «إِذَا»، وَلَا مَعْنَى لِلشَّرْطِ فِي الْمَقَامِ، وَعَدَمُ ذِكْرِ الْجَوَابِ قَرِينَةٌ عَلَى مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِمَّنْ أَعَدَّ فِهْرَساً لِمَصْنُوعَاتِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى - أَعْنِي الْبُصْرُويَ وَالنَّجَاشِيَّ وَالطُّوسِيَّ وَابْنَ شَهْرٍ أَشُوبَ - أَنَّ لَهُ مَسْأَلَةَ مُسْتَقَلَّةَ حَوْلِ الرُّؤْيَةِ، وَلَكِنْ تَوَجَّدَ فِي نَهَايَةِ الْمَجْلِسِ الثَّانِي مِنْ أَمَالِي الْمُرْتَضَى مَسْأَلَةٌ حَوْلَ نَفْيِ الرُّؤْيَةِ، وَأَبْحَاثُهَا تَدُورُ حَوْلَ نَفْسِ الْإِبْحَاثِ الْمَطْرُوحَةِ هُنَا فِي الْمَتْنِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْمَصْنُفُ فِي الْمَتْنِ هِيَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ. وَالْجَدِيرُ بِالذِّكْرِ أَنَّ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةَ نُسخاً مُسْتَقَلَّةً عَنْ أَمَالِي الْمُرْتَضَى، وَقد طُبِعَتْ مُسْتَقَلَّةً فِي ضَمْنِ مَسَائِلِ الْمُرْتَضَى، ص ١١١، وَهُوَ يَقْوَى احْتِمَالُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُسْأَلَةً مُسْتَقَلَّةً فِي الْبَدَايَةِ، ثُمَّ أُلْحِقَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْأَمَالِيِّ.

فَيَسْتَعْنِي عَنِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا الْمَمْدُوحَ. وَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَجِبَ فِي الشَّرْطِ الْمُرَاعَى فِي النَّفْيِ أَنْ يَكُونَ أَيْضاً إِبْثَاتاً، (١٣٢) أَوْ جَارِياً مَجْرَى الْإِبْثَاتِ. وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا وَقَعَ التَّمَدُّحُ فِيهِ بِالنَّفْيِ وَالْإِبْثَاتِ، عَلِمَ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

[بيان عدم الفرق بين نفي إدراك الأبصار أو المبصرين في محل بحثنا]

فَإِنْ قِيلَ: ظَاهِرُ الْآيَةِ إِنَّمَا يَقْتَضِي نَفْيَ إِدْرَاكِ الْأَبْصَارِ عَنْهُ، وَهَذَا مِمَّا لَا يُخَالِفُ فِيهِ أَحَدٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِدْرَاكِ الْمُبْصِرِينَ الَّذِينَ لَمْ يَتَنَاوَلْهُمْ^١ الْآيَةُ. قُلْنَا: لَيْسَ يَخْلُو ذِكْرُ الْأَبْصَارِ أَوْ الْمُبْصِرِينَ^٢، فَإِنْ أُرِيدَتْ^٣ بِهِ الرُّوْيَةُ دُونَ حَاسَتِهَا، فَذَلِكَ بَاطِلٌ بِمَا دَلَّلْنَا بِهِ مِنْ قَبْلُ عَلَى أَنَّ الرُّوْيَةَ لَيْسَتْ بِمَعْنَى^٤. وَإِنْ أُرِيدَتْ الْحَاسَةُ، بَطُلَ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ مُوجِبَةً لِمَدْحِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْحَاسَةَ كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ تَرَى^٥ هِيَ الْقَدِيمُ تَعَالَى، فَكَذَلِكَ^٦ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَرَى غَيْرَهُ مِنْ جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ، فَلَا اخْتِصَاصَ هَاهُنَا لِلْقَدِيمِ تَعَالَى بِمَا لَيْسَ لغيرِهِ. وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُرَاعَى فِي ذَلِكَ كَوْنُهُ رَائِياً، وَيَشْتَرِطَ النَّفْيَ بِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ سَلِيمٍ مِنَ الْأَحْيَاءِ يُشَارِكُ فِي ذَلِكَ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْبَصَرُ لَا يَرَاهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ رَائِياً لَهُ.

عَلَى أَنَّ مَنْ تَلَبَّسَ أَدْنَى تَلَبُّسٍ^٧ بِالْعَرَبِيَّةِ، لَا يَعْتَرِضُ بِمِثْلِ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ؛ لِأَنَّهُمْ

١. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَتَنَاوَلْهُمْ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْمُبْصِرُونَ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «أُرِيدَ» وَهَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَإِنْ أُرِيدَتْ الْحَاسَةُ»، فَهُوَ فِي الْأَصْلِ «أُرِيدَ».

٤. تَقَدَّمَ فِي ص ٤٠٧.

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَرَى»، وَهَكَذَا فِي نَظِيرِهِ الْقَادِمِ.

٦. فِي الْأَصْلِ: «وَكَذَلِكَ» بِالْوَاوِ.

٧. فِي الْأَصْلِ: «لَبَسَ أَدْنَى لَيْسَ».

لا يُفَرِّقُونَ - إذا أرادوا النفي - بَيِّنَ أَنْ يُعَلِّقُوهُ بِالْآلَةِ أَوْ بِذِي الْآلَةِ، وَ لِهَذَا يَقُولُونَ: «يَدُ
فُلَانٍ لَا تَبْطِشُ»، وَ «رِجْلُهُ لَا تَسْعَى»، وَ «عَيْنُهُ لَا تُبْصِرُ»، وَ إِنَّمَا يُرِيدُونَ أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ
لَا يَبْطِشُ وَ لَا يَسْعَى وَ لَا يُبْصِرُ، فَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَ إِنْ كَانَ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ الَّذِي يُعَلِّقُ
النَّفْيَ فِيهِ بِالْآلَةِ^١ أَفْصَحَ وَ أَبْلَغَ.

٢٥٠

[بيان دلالة الآية على نفي الإدراك عن بعض المدركين]

فَإِنْ قِيلَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ عُمُومُ الْآيَةِ عَلَى وَجْهِ يَتَضَمَّنُ نَفْيَ إِدْرَاكِ الْبَعْضِ^٢، كَمَا
يَتَضَمَّنُ نَفْيَ إِدْرَاكِ الْكُلِّ. [وَ] ظَاهِرُ الْآيَةِ إِنَّمَا يَقْتَضِي أَنَّ جَمِيعَ الْمُبْصِرِينَ أَيْضاً^٣
لَا يُدْرِكُونَهُ - وَ هَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ - فَمَا الَّذِي يَدُلُّ مِنْهَا عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْمُبْصِرِينَ
أَيْضاً لَا يُدْرِكُونَهُ؟^٤

قُلْنَا: قَدْ أَجِيبَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِأَنَّ نَفْيَ إِدْرَاكِ الْكُلِّ يَقْتَضِي نَفْيَ إِدْرَاكِ الْبَعْضِ،
كَمَا أَنَّ الْإِثْبَاتَ يَقْتَضِي ذَلِكَ.

وَ لَيْسَ هَذَا بِمَرْضِيٍّ^٥؛ لِأَنَّ الْإِثْبَاتَ فِي هَذَا الْبَابِ يُخَالِفُ النَّفْيَ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ إِذَا
قَالَ: «لَا أَكَلْتُ جَمِيعَ الْأَحْدَاثِ^٦» وَ «لَا أَكَلْتُ جَمِيعَ هَذَا الطَّعَامِ» مَتَى كَلَّمَ بَعْضَهُمْ

١. فِي الْأَصْلِ: «بِالْآيَةِ».

٢. وَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ يَدَّعِي الْمُخَالَفَ أَنَّهُمْ يَرُونَهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ٤
(رُؤْيَا الْبَارِي)، ص ١٤٩.

٣. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الظَّاهِرُ زِيَادَةُ «أَيْضاً».

٤. يَوْجَدُ فِي الْأَصْلِ بَعْدَ ذَلِكَ تَكَرُّارٌ لِعَيْنِ الْعِبَارَةِ السَّابِقَةِ.

٥. فِي الْأَصْلِ: + «لِأَنَّ الْإِثْبَاتَ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَ لَيْسَ هَذَا بِمَرْضِيٍّ»، وَ هُوَ مَكْرَرٌ لَا دَاعِيَ لَهُ، نَشَأَ
مِنْ سَهْوِ قَلَمِ النَّاسِخِ.

٦. فِي الْأَصْلِ: «الْحَدَثُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ كَلِمَةُ «جَمِيعُ»، إِلَّا أَنْ يَرَادَ بِ«الْحَدَثِ»
الْجِنْسِ، أَيْ جِنْسِ مَا حَدَثَ.

و أَكَلَ بَعْضَ الطَّعَامِ، لَا يَكُونُ كَاذِبًا. وَ فِي الْإِثْبَاتِ، إِذَا قَالَ: «أَنَا أَكَلْتُ جَمِيعَ الطَّعَامِ» وَ «أَكَلْتُ جَمِيعَ النَّاسِ» مَتَى أَخْلَ^١ بِالْبَعْضِ يَكُونُ كَاذِبًا.

و الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: هُوَ أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا^٢ أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَتَمَدَّخْ فِي الْآيَةِ بِانْتِفَاءِ فِعْلٍ أَوْ إِثْبَاتِ فِعْلٍ، وَ إِنَّمَا تَمَدَّخَ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ، وَ هَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي إِسْقَاطِ هَذَا السُّؤَالِ؛ لِأَنَّ تَمَدُّخَهُ إِذَا كَانَ رَاجِعًا إِلَى مَا يَخْتَصُّ فِي ذَاتِهِ، كَانَ انْتِفَاءُ إِدْرَاكِ الْبَعْضِ كَانْتِفَاءِ إِدْرَاكِ الْكُلِّ.

وَ إِنَّمَا يَصِحُّ مَعْنَى السُّؤَالِ لَوْ كَانَ الْإِدْرَاكُ مَعْنَى، ثُمَّ كَانَ مِمَّا يَصِحُّ انْتِفَاؤُهُ عَنْ بَعْضِ الْمُدْرِكِينَ دُونَ بَعْضِهِمْ وَ حَالِهِمْ وَاحِدَةً، وَ إِذَا كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى فَسَادِ كُلِّ ذَلِكَ^٣، فَلَا شُبْهَةَ فِي السُّؤَالِ.

[٢]

فَصْلُ

فِي أَنَّهُ غَيْرُ مَرْتَبِي فِي نَفْسِهِ

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: لَيْسَ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِكُمْ أَكْثَرُ مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُدْرِكُ بِالْأَبْصَارِ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُدْرِكٍ فِي نَفْسِهِ^٤؟ وَ لَعَلَّ الْأَبْصَارَ وَ إِنْ لَمْ يُدْرِكْ بِهَا،

١. فِي الْأَصْلِ: «اخْتَلَّ»، وَ يُقَالُ: اخْتَلَّ الشَّيْءُ، إِذَا تَغَيَّرَ وَ اضْطَرَبَ. وَ أَخْلَ بِالشَّيْءِ، إِذَا قَصَرَ فِيهِ. رَاجِعُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ١٨٠ (خلل).

٢. تَقَدَّمَ أَنْفَاءً فِي ص ٤٤٤.

٣. تَقَدَّمَ يُطَالُ أَنْ يَكُونَ الْإِدْرَاكُ مَعْنَى فِي ص ٢٢٧ وَ مَا بَعْدَهَا.

٤. فِي الْأَصْلِ: «+ يَصَحُّ»، وَ هُوَ زَائِدٌ.

فإنه يدرك نفسه.^١

قيل له: لو كان تعالى مرئياً في نفسه، لصح أن نراه مع حصولنا (١٣٣) على الصفة التي معها نرى المرئيات^٢ و زوال الآفات و ارتفاع الموانع؛ لأنه لا مُتَطَرِّعٌ بعد ما ذكرناه في حصول رؤية ما يصحُّ رؤيته في نفسه. و لو لا صحة هذه الطريقة، لالتبس ما يستحيل رؤيته بما يصحُّ رؤيته، و لم نأمن أن يكون الطعم مرئياً في نفسه و إن كنا لا نراه، و نرى السواد في محلّه. و كذلك كما لا نأمن أن تكون المعدومات مرئية في نفوسها، و إن كنا مع صحة حواسنا و تكامل شرائطنا لا نراها. و هذا يؤدي إلى التجاهل.

٢٥١

و ممّا يبيّن صحة ما ذكرناه أن المرئي لا يختص بصحة رؤيته بعض الرائيين دون بعض، بل كلّ ما يصحُّ أن يكون مرئياً لبعضهم، صحَّ أن يراه الجميع. كما أن المعلوم لا يختص في صحة العلم به بعالمٍ دون عالم، أو حيٍّ دون آخر. و كذلك المظنون و المعتقد و المراد و المشتبه. و إنّما وجب ذلك فيما عدّدناه من المعلومات و المعتقدات و غيرها؛ من حيث كان التعلُّق الذي يختص بها لا يؤثّر فيها، و إنّما يتناولها على ما هي عليه، و كذلك المرئي؛ لأنه لا يحصل على صفة بالرائي، و إنّما تتناولهُ^٣ الرؤية على ما هو عليه من غير تأثير فيه. و فارق تعلق سائر ما ذكرناه لتعلُّق القادر بالمقدور؛ من حيث حصول التأثير في المقدور، و لهذا اختص المقدور، و زال الاختصاص في جميع ما ذكرناه. فلو جاز إثبات مرئي يختص بصحة رؤيته بعض الرائيين دون بعض، لجاز مثل ذلك في المعلوم و جميع ما عدّدناه.

١. كذا في الأصل، و لعل الصحيح: «يدرك [في] نفسه».

٢. و هي الحياة، كما تقدّم في ص ١٦٤، ٤٠٦.

٣. في الأصل: «يتناول».

[نفي إمكان أن يرى تعالى نفسه، مع استحالة رؤيتنا له]

فإن قيل: ما أنكرتم أن كون الوجه الذي له امتنعت رؤية القديم علينا، حاجتنا في الرؤية إلى الحاسة، التي من شرطها أن يكون المرئي مُقابلاً لها، أو في حكم المقابل؛ ولما استحالت المُقابلة عليه، تَعَذَّرَت علينا رؤيته، ولم يمتنع مع ذلك أن يرى نفسه؛ لأنه يستغني فيما يراه عن الحواس وعن شروطها!

قلنا: إذا ثبت أن رؤيتنا له لا تصح^١ على كُلِّ حالٍ، ثبت أنه غير مرئي في نفسه. كما أن كُلَّ شيء لا يصح أن نعلمه على كُلِّ حالٍ، يجب القطع على أنه غير معلوم^٢ في نفسه.

وكيف يصح إثبات مانع من رؤيته يستحيل ارتفاعه؟! أو ليس هذا يقتضي التباس حال ما تَعَذَّرَ لِمَانعٍ^٣ بحالٍ ما تَعَذَّرَ لاستحالة؟

على أن هذا بعينه يوجب الشك في أنه يرى المعدومات؛ لأنه لقائل أن يقول: إننا إنما لا نراها لافتقارنا إلى الحواس، ومن شرط ما نراه أن يكون موجوداً؛ ليصح مُقابَلته، فالمستغني عن الحواس على هذا لا يمتنع أن يدرك المعدومات^٤.

على أنه غير مُسَلَّم أن المُقابلة و ما في معناها شرط في رؤيتنا المرئيات؛ لأن الشرط في إدراك ما يدرك بحاسة واحدة، يجب أن لا يختلف وأن يكون واحداً،^٥

١. في الأصل: «لا يصح».

٢. في الأصل: «غير مرئي».

٣. في الأصل: «المنع».

٤. في الأصل: «المعدومات»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «يرى المعدومات».

٥. في الأصل: «واحد»، والصحيح ما أثبتناه؛ لأنه خبر «يكون»، والاسم الضمير المستتر الراجع إلى «ما».

فَلَوْ جَعَلْنَا الشَّرْطَ الْمُقَابَلَةَ وَمَا فِي مَعْنَاهَا أَوْ الْإِتِّصَالَ بِالْمَرْتَبَةِ، لَخَرَجَ الْعَرَضُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَرْتَبًا. وَإِنْ جَعَلْنَا الشَّرْطَ مُقَابَلَةَ الْمَحَلِّ أَوْ الْإِتِّصَالَ بِالْمَحَلِّ، خَرَجَ الْجَوْهَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَرْتَبًا. فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ مَا لَا يَخْتَلِفُ، وَهُوَ حُصُولُ قَاعِدَةِ الشُّعَاعِ، بَحَيْثُ لَا سَاوِيَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْتَبَةِ، وَلَا مَكَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ سَاوِيَةٌ.

وَأِنَّمَا أَوْجَبْنَا أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ لَا يَخْتَلِفُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ فِي إِدْرَاكِ مَا يُدْرَكُ بِكُلِّ حَاسَةٍ (١٣٤) مِنْ بَاقِي الْحَوَاسِّ غَيْرِ مُخْتَلِفٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّرْطَ فِي إِدْرَاكِ مَا يُدْرَكُ بِالسَّمْعِ وَاحِدٌ؛ مِنْ حَيْثُ رَجَعَ إِلَى طَرِيقٍ^١ وَاحِدَةٍ، وَحَاسَةٍ وَاحِدَةٍ؟ فَكَذَلِكَ يَجِبُ^٢ فِي الرُّؤْيَةِ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ مَا هُوَ مِنْ تَمَامِ الْأَلَةِ وَكَمَالِهَا، يَجْرِي مَجْرَى نَفْسِ الْأَلَةِ، فَإِذَا كَانَتْ الْأَلَةُ فِي إِدْرَاكِ الْمَرْتَبَاتِ وَاحِدَةً، فَكَذَلِكَ^٣ مَا هُوَ مِنْ تَمَامِهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا غَيْرَ مُخْتَلِفٍ.

فَإِنْ اعْتَرَضَ مُعْتَرِضٌ - عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمَرْتَبَاتِ^٤ لَا يَقَعُ فِيهَا اخْتِصَاصٌ^٥ - بِفَنَاءِ الْأَجْسَامِ، وَأَنَا نُجَوِّزُ^٦ كَوْنَهُ تَعَالَى رَأِيًا لَهُ وَإِنْ اسْتَحَالَتْ رُؤْيُهُ مِنَّا. فَالْجَوَابُ عَنْهُ: إِنَّمَا أَوْجَبْنَا أَنْ يُرَى مَا هُوَ مَرْتَبِي فِي نَفْسِهِ، مَتَى كُنَّا عَلَى الصِّفَةِ

١. الطريق يذكر في لغة نجد، وبه جاء القرآن في قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ نَبَسًا﴾ [طه (٢٠): ٧٧]، ويؤنث في لغة الحجاز. المصباح المنير، ص ٣٧٢ (طرق).

٢. في الأصل: «تجب».

٣. في الأصل: «وكذلك» بالواو.

٤. في الأصل: «المراتب»، وهو تصحيف عما أثبتناه.

٥. تقدم أنفاً في ص ٤٤٩.

٦. في الأصل: «لا نجوز».

التي معها تُرى^١ المَرثِيَّاتُ، و الفناء لا يَلَزِمُ على هذا الكلام؛ لأنَّ وجوده يُضادُّنا، و يَسْتَحِيلُ أن يوجَدَ معه، فَضلاً عن أن يَحْتَضَّ بصفةِ الرائي. و لو لم يَكُنْ كذلك، و جاز أن يوجَدَ معه، لَرَأَيْنَاهُ. و إذا لم يَكُنْ بَعْدُ رُؤْيَيْنَا لِلْفَنَاءِ مِنْ حَيْثُ اخْتِصَاصِ بَعْضِ الرَّاغِبِينَ بِبَعْضِ المَرثِيَّاتِ، بل مِنَ الوجهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فلا اعتراض على كلامنا.

و يُمكنُ أن يُسْتَدَلَّ على أَنَّهُ تَعَالَى لا يَرَى نَفْسَهُ، و إن اسْتَحَالَت رُؤْيُهُ مِنَّا^٢ بِالْإِجْمَاعِ؛ لأنَّ الأُمَّةَ بَيْنَ مَنْ جَوَزَ عَلَيْهِ الرُّؤْيَةَ و لَمْ يَخْصُصْهَا فِي بَابِ الصَّحَّةِ بِرَأْيٍ دُونَ غَيْرِهِ^٣، و بَيْنَ مَنْ أَحَالَهَا عَلَيْهِ على كُلِّ وَجْهِ. فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَرَى نَفْسَهُ مع استحالةِ رُؤْيَيْنَا لَهُ، يَمْنَعُ مِنْهُ الْإِجْمَاعُ، و لَيْسَ بِقَوْلٍ^٤ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

و نَقْيُ الرُّؤْيَةِ على وَجْهِ يوجبُ التشبيهَ، مِمَّا يَصِحُّ الاستدلالُ بالسَّمْعِ عليه؛ لأنَّ الشَّكَّ في جَوَازِ الرُّؤْيَةِ على هذا الوجهِ، يُسَلِّمُ معه المُسْلِمُ بِأَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِقُبْحِ الْقَبِيحِ، و بِأَنَّهُ غَنِيٌّ^٥ عَنْهُ، و كُلُّ مَا سَلَّمَ - مع الشَّكِّ - فِيهِ الْعِلْمُ بما ذَكَرْنَاهُ، صَحَّ أن يَثْبُتَ بِالسَّمْعِ. و على هذا يَجُوزُ أن يَكُونَ السَّمْعُ دليلاً على نَفْيِ شَأْنٍ لَهُ تَعَالَى فِي الْقَدَمِ.



١. في الأصل: «يُرى».

٢. أي أن يُسْتَدَلَّ على بطلان القول بأنه تعالى يرى نفسه، وأنه تستحيل رؤيته منا، فهذا قول واحد مركب من جزءين.

٣. كذا في الأصل، و لعلَّ الصحيح: «برؤية دون غيرها».

٤. في الأصل: «يقول».

٥. في الأصل: «ما به غنى» بدل «بأنه غني»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة ما قبله. و للمزيد راجع:

الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٨٨.

[٣]

فصل

في أن الإدراك بسائر^١ الحواس لا يجوز عليه تعالى

الأصل في نفْي كونه تعالى مُدْرِكاً بسائرِ الحواسِّ، ما ذَكَرناه في نفْيِ الرُّؤيةِ عنه تعالى^٢؛ لأنَّه لو كانَ مُدْرِكاً لنا^٣ في الحواسِّ، لَوَجِبَ أن يُدْرِكَه مع صحَّةِ حواسِّنا، وكوننا على الصِّفةِ التي تُدْرِكُ معها المُدْرَكَاتِ وارتفاعِ الموانعِ؛ لأنَّ ما هو مُدْرِكٌ في نفسه لا يَقِفُ إدراكُه على أكثرَ ممَّا ذَكَرناه. وقد بَيَّنَّا أنَّ ادِّعاء^٤ مانعٍ غيرِ معقولٍ يُوَدِّي إلى الجَهالاتِ^٥، وإثباتِ مانعٍ لا يجوزُ ارتفاعُه يُوَدِّي أيضاً إلى ذلك، و يوجبُ الشكَّ في أنَّ الموجوداتِ كُلُّها تُدْرِكُ^٦ بكُلِّ الحواسِّ، بل المعدوماتِ.

ولا يجوزُ أن يَكُونَ هو تعالى يُدْرِكُ نفسه على حَدِّ إدراكِ الصَّوتِ وغيرِه مِن المُدْرَكَاتِ بسائرِ^٧ الحواسِّ وإن لم يَجْزُ مِنَّا إدراكُه؛ لِما بَيَّنَّاهُ أيضاً مِن قَبْلُ في بابِ الرُّؤيةِ؛ مِن أنَّ الإدراكَ لا يَقَعُ فيه اختصاصٌ^٨، وأنَّه لو كانَ مُدْرِكاً في نفسه، لَصَحَّ أن يُدْرِكَه غيرُه مِن المُدْرَكِينَ، كما وجبَ مثْلُ ذلك في المعلوماتِ وغيرِها.

١. في الأصل: «لسائر»، وهكذا في نظيره القادم.

٢. تقدَّم في ص ٤٠٤.

٣. هذه الكلمة تُقرأ في الأصل: «منا»، والأنسب ما أثبتناه.

٤. في الأصل: «دعا».

٥. تقدَّم في ص ٤١٦.

٦. في الأصل: «يُدْرِك».

٧. في الأصل: «لسائر».

٨. تقدَّم في ص ٤٤٩.

[أقسام الحواس الخمس، وكيفية الإدراك بها، وشروط ذلك]

واعلم أن الحواس خمس^١: فأربع منها لا بُدَّ من اختصاصها بضرب من البنية يزيد على بنية الحياة، والحاسة الأخرى تكفي فيها بنية الحياة. فالأربع: حاسة السمع، والدُّوق، والشَّم، والرؤية. والخامسة: كُلُّ مَحَلٍّ فيه^٢ بنية حياة. ثم هي^٣ على ضربين:

فَضْرَبٌ يَخْتَصُّ بإدراك النوع الواحد دون ما خالفه، وهو حاسة السمع والشَّم والدُّوق؛ لأنَّ السمع يَخْتَصُّ الأصوات، والشَّم يَخْتَصُّ الأرواح، والدُّوق يَخْتَصُّ الطُّعوم.

والضرب الآخر: يُدْرِكُ به الأنواع المُختلفة، كحاسة الرؤية؛ لأنه يُدْرِكُ بها الجواهر، والحرارة، والبرودة، (١٣٥) واللذات والآلام؛ وإن اختلفت كيفية إدراك ذلك.

فأما كيفية الإدراك بهذه الحواس وشروطها: فهي في الأصل على ضربين:

أحدهما: يُدْرِكُ معه المُدْرِكُ مِنْ غَيْرِ إدراك محلّه.

والضرب الآخر: يُدْرِكُ المُدْرِكُ مع محلّه.^٤

فمثال الأول: إدراك الأصوات وإدراك الآلام واللذات؛ لأنَّ الصَّوتَ عندنا يُدْرِكُ في محلّه مِنْ غَيْرِ أن يُدْرِكَ المَحَلُّ نفسه.

١. يريد هنا بيان الدليل المتقدم أنفاً على أنه لا يجوز إدراكه تعالى بسائر الحواس، وذلك من خلال بيان تفصيلي لأقسام الحواس وشروط الإدراك بها.

٢. في الأصل: «فيه»، وهو زائد.

٣. أي الحواس الخمس.

٤. عبارة الأصل فيها تكرار، وهي كما يلي: «والضرب الآخر يدرك المدرك مع غيره محلّه. والضرب الآخر يدرك المدرك مع محلّه». وقد أثبتنا العبارة الأخيرة، وأما العبارة الأولى ففيها خلل، وهو كلمة: «غيره».

والذي يَدُلُّ على ذلك: أَنَا نُفَرِّقُ بَيْنَ جِهَةِ الصَّوْتِ الَّتِي حَدَّثَ فِيهَا مَعَ السَّلَامَةِ،
وَلَا نُفَرِّقُ بَيْنَ جِهَةِ [الْمُدْرَكَاتِ] كُلِّهَا [لَا بَأْنَ] تُدْرِكُ بِمُبَاشَرَةٍ مَحَلَّهَا^١، وَانْتِقَالَه
إِلَى حَوَاسِّنَا - كَالطُّعُومِ وَغَيْرِهَا - حَتَّى نَعْلَمَ الْجِهَةَ الَّتِي حَدَّثَ فِيهَا، وَانْتَقَلَ مَحَلُّه
إِلَيْنَا مِنْهَا.

وَلِأَنَّهُ لَوْ احتِيجَ فِي إدْرَاكِ الصَّوْتِ إِلَى انْتِقَالِ مَحَلِّه، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَسْمَعَ الصَّوْتَ
بَعْضُ الْحَاضِرِينَ دُونَ بَعْضٍ، مَعَ اخْتِصَاصِهِمْ بِالْقُرْبِ، أَوْ أَنْ يَسْمَعَهُ أَحَدُهُمْ عَلَى
خِلَافِ مَا يَسْمَعُهُ الْآخَرُ. وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ إدْرَاكُهُمْ لَهُ مُتَأَخِّرًا عَنْ حَالِ وجودِهِ.
وَكُلُّ ذَلِكَ ظَاهِرُ الْفَسَادِ.

وَالشَّرْطُ فِي إدْرَاكِ الصَّوْتِ صِحَّةُ الْأُذُنِ، وَارْتِفَاعُ السِّدِّ عَنْهَا أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ.
فَأَمَّا الْأَلَمُ وَاللَّذَّةُ فَيُدْرِكَانِ لِمَحَلٍّ^٢ الْحَيَاةِ فِيهِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ الإدْرَاكُ لِهَمَا
بِإِدْرَاكِ مَحَلَّهِمَا، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَغْلَبِ قَدْ يُعْلَمُ مَحَلُّهُمَا عِنْدَ إدْرَاكِهِمَا^٣ وَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا مَا يُدْرِكُ مَعَ إدْرَاكِ مَحَلِّه، فَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: يُدْرِكُ وَ يُدْرِكُ مَحَلُّه بِحَاسَّةٍ وَاحِدَةٍ؛ كَالْأَلْوَانِ وَالْحَرَارَةِ وَالثَّرْوَةِ.
وَالضَرْبُ الثَّانِي: يُدْرِكُ الْحَالُ مِنْ جِهَةٍ وَ الْمَحَلُّ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى؛ وَ ذَلِكَ
نَحْوُ الْأَرَايِجِ وَ الطُّعُومِ؛ لِأَنَّهُمَا يُدْرِكَانِ بِحَاسَّةِ الشَّمِّ وَ الذَّوْقِ، وَ يُدْرِكُ مَحَلَّهُمَا
بِحَاسَّةِ اللَّمْسِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «مَحَلُّه».

٢. فِي الْأَصْلِ: «بِمَحَلٍّ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «مَحَلَّهَا».

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَجُوزُ»، وَلَا مُحْصَلَّ لَهُ فِي الْمَقَامِ.

و الشرط في إدراك الألوان و الحرارة و الأرييح و الطُعم: أن يكون محل الحية بحيث لا سائر بينه و بين المدرك، و لا مكان يجوز أن يكون فيه سائر. فلو كان القديم تعالى مدركاً على بعض هذه الوجوه، لوجب أن تدركه؛ لما ذكرناه من تكامل الشرط، و كونه على الصفة التي تدرك عليها. و هذا واضح لا إشكال فيه.

* * *

[٤]

فصل

في ذكر أقوى ما يتعلق به المخالف بالرؤية، والكلام عليه

اعلم أنا لو اطرَحنا ذكر شبههم لضعفها و بُعدها، لاقتضانا ذلك أن لا نذكر شيئاً منها، لكننا ذكرنا ما هو الأمثل و الأشبه بالإضافة^١ إلى غيره:

[١]. فمما^٢ تعلقوا به أن قالوا: لما كان القول بصحة رؤيته لا يوجب تشبيهه بغيره، و لا تجويزه في حكمه، و لا تكذيبه في خبره، و لا قلب حقيقته، و جب أن تكون الرؤية جائزة عليه، و كان القطع على ثبوتها موقوفاً على السمع.

[٢]. و تعلقوا أيضاً: بأنه إذا ثبت كونه رائياً لغيره، فيجب أن يكون رائياً لنفسه؛ لأن أحدنا متى خرج من صحة كونه رائياً لغيره، خرج من كونه رائياً لنفسه. و إذا صحَّ أحد الأمرين صحَّ الآخر، فوجب أن يثبت^٣ معاً لكل من ثبت له أحدهما.

٢٥٥

١. في الأصل: «بالإضافة».

٢. في الأصل: «فما».

٣. في الأصل بدل «يثبت» كلمة لا تقرأ.

و اُكِّدُوا ذلك: بأنه لما كَانَ عالِماً بنفسِهِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَعْلَمَ غَيْرَهُ إِلَّا وَ يَعْلَمَ نَفْسَهُ. وَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ رَائِياً لِنَفْسِهِ وَ رَأَى غَيْرَهُ، وَجِبَ أَنْ يَرَى نَفْسَهُ.

[٣]. وَ تَعَلَّقُوا أَيْضاً: بِأَنَّ الْجِسْمَ وَ الْجَوْهَرَ إِنَّمَا أُدْرِكَا مِنْ حَيْثُ كَانَا قَائِمَيْنِ بَأَنْفُسِهِمَا، وَ الْقَدِيمُ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَرْتِئاً.

[٤]. وَ تَعَلَّقُوا: بِأَنَّ الْجَوْهَرَ يَمْتَنِعُ رُؤْيُهُ مَعَ الْعَدَمِ، وَ يَصِحُّ مَعَ الْوُجُودِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُصَحِّحُ لِلرُّؤْيَةِ هُوَ الْوُجُودُ، وَ هُوَ تَعَالَى مَوْجُودٌ، فَيَجِبُ (١٣٦) أَنْ يَكُونَ مَرْتِئاً.

[٥]. وَ تَعَلَّقُوا مِنْ طَرِيقِ السَّمْعِ: بِقَوْلِهِ: «وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ»^١ قَالُوا: وَ النَّظَرُ إِذَا عُدِّيَ بِـ«إِلَى» اخْتَصَّ بِالرُّؤْيَةِ، وَ زَالَ عَنْهُ الْإِحْتِمَالُ. وَ رُبَّمَا زَادُوا فِي ذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقاً بِالْوَجْهِ^٢.

[٦]. وَ تَعَلَّقُوا أَيْضاً: بِقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ مُوسَى: «رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ»^٣. قَالُوا: وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ مِثْلَ مُوسَى رَبَّهُ مَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ. وَ أَيْضاً فَلَوْ لَمْ تَكُنْ رُؤْيَتُهُ^٤ جَائِزَةً لَمَا عَلَّقَهَا بِأَمْرِ جَائِزٍ مَقْدُورٍ، وَ هُوَ اسْتِقْرَارُ الْجَبَلِ، وَ لَوْ جَبَّ أَنْ يُعَلَّقَهَا - لَوْ كَانَتْ مُسْتَحِيلَةً - بِمَا يَسْتَحِيلُ.

[٧]. وَ تَعَلَّقُوا: بِمَا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرٍ^٥، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: «تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةً

١. القيامة (٧٥): ٢٢ و ٢٣.

٢. كذا في الأصل، و الأنسب: «بالوجوه». و مفاد هذه الشبهة: أن اقتران النظر بالوجوه في الآية و تعديته بـ«إلى» يدل على الرؤية، و ذلك كما يقال: «وجهٌ ناظرٌ إلى كذا»، فإنه يدل على الرؤية.

٣. الأعراف (٧): ١٤٣.

٤. في الأصل: «رؤية».

٥. في الأصل: «حزير»، و ما أثبتناه هو المطابق لما في المصادر. راجع: السنن الكبرى للسناني، ج ٤، ص ٤١٩، ح ٧٧٦١: المعجم الكبير للطبراني، ج ٢، ص ٢٩٥: المغني، ج ٤، ص ٢٢٤.

البدر؛ لا تضامون^١ في رؤيته^٢.

الجواب عن الشبهة الأولى:

أن القدر الذي اعتمدوه، ليس بأن يدل على إثبات الرؤية بأولى من أن يدل على نفيها؛ لأننا نعلم أن نفي الرؤية عنه، [و] القول باستحالتها عليه، لا يوجب شيئاً مما عدّوه؛ من التشبيه والتجوير^٣ والتكذيب.

٢٥٦

وبعد، فإن ذلك أيضاً يوجب عليهم القول بأنه عالم لذاته؛ لأن القول به لا يؤدي إلى شيء مما ذكروه. ويوجب أيضاً إثبات كل ما علمنا نفيه، مما ليس في إثباته تشبيه ولا تجوير^٤ ولا تكذيب، وهو كثير.

على أننا لا نسلم ما^٥ اقترحوه، بل نقول: إن في إثبات الرؤية ما يقتضي التشبيه؛ لأننا قد بينّا أن المرئي بالأبصار لا بد من أن يكون مقابلاً أو في حكم المقابل، وذلك يقتضي كونه جسماً أو عرضاً، وهذا هو التشبيه. ويقتضي أيضاً تكذيبه في خبره؛ لأننا قد بينّا أن قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^٦ [دال] على نفي الرؤية عنه. فأمّا قلب الحقيقة؛ فإن الرؤية وإن كانت لا تقتضيه، فنفيها والحكم باستحالتها لا يقتضيه [أيضاً]، فيجب نفي الرؤية لهذه العلة، على ما ذكرناه. على أن الرؤية وإن لم تقلب حقيقة المرئي، فإنها تدل على أنها بصفة مخصوصة، ولا بد

١. في الأصل: «لا يضاور»، وهو خطأ، وما أثبتناه هو المطابق لما في المصادر.

٢. صحيح البخاري، ج ١، ص ١٣٩؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٦٥.

٣. في الأصل: «التجوير»، والصحيح ما أثبتناه، وقد تقدم نظيره.

٤. في الأصل: «ولا تجوير».

٥. في الأصل: «مما».

٦. الأنعام (٦): ١٠٣.

من نفيها عمن تستحيل تلك الصفة عليه. كما أن كون القادر قادراً على الشيء لا يقلب^١ حقيقته، لكن يدل على أنه معدوم يصح حدوثه. فما استحال عليه العدم والحدوث لا بد من نفي كون القادر قادراً عليه، وإن لم يكن ذلك قالباً لحقيقته^٢.

والجواب عن الشبهة الثانية:

أن أحدنا إنما يرى نفسه إذا كان رائياً لغيره؛ من حيث كانت نفسه في أنها يصح أن تكون مرتبة لغيره؛ فإنما يجب في كل من رأى غيره أن يرى نفسه متى كانت نفسه يصح أن تكون مرتبة. ولهذا لما لم تشارك^٣ نفسه غيره في صحة أن تكون مسموعة، جاز أن يسمع أحدنا غيره، وإن لم يصح أن يسمع نفسه.

على أنه لا فرق بين من جعل كونه رائياً لغيره علة في كونه رائياً لنفسه،^٤ وبين من عكس ذلك فجعل كون أحدنا رائياً لنفسه هو العلة في كونه رائياً لغيره، وهذا يقضي بكون^٥ كل واحد من الأمرين علة لصاحبه^٦.

على أن كون^٧ الرائي من رائياً، لا يجوز أن يقتضي كونه مرتباً؛ لأن كونه رائياً يرجع إلى جملته، وكونه مرتباً يرجع إلى كل جزء منه. والصفة لا تقتضي أخرى

١. في الأصل: «لا تقلب»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى «كون القادر». وكذلك الكلام في قوله: «يدل»، وهو في الأصل: «تدل».

٢. في الأصل: «لحقيقته».

٣. في الأصل: «لم يشارك»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «كانت نفسه».

٤. كذا في الأصل، والأولى: «لنفسه» حفظاً لوحدة السياق.

٥. في الأصل: «لكون».

٦. في الأصل: «على صاحبه».

٧. في الأصل: «يكون».

إلا والموصوف بهما واحد؛ على ما دللنا عليه من قبل.^١

على أن أحدنا لا يصح أن يكون مُحَرَّكاً لغيره، ولا يصح أن يُحرَّك نفسه، ولم يلزم أن يكون تعالى من حيث صحَّ أن يُحرَّك غيره يصحَّ أن يُحرَّك نفسه، وكذلك القول في الرؤية.

والذي ذكرناه يسقط حمله^٢ الرؤية على العلم؛ لأنه إنما عليم نفسه كما عليم غيره؛ لأنه عالم لنفسه، وذاته (١٣٧) يصح^٣ أن تكون معلومة، وليس [يجري] ذلك في الرؤية.

و يلزم على هذا الاعتلال أن يكون سامعاً ذاته كما كان سامعاً غيره.

والجواب عن الشبهة الثالثة:

أنا لا نسلم أن الجوهر إنما أدرك من حيث كان قائماً بنفسه؛ لأن المستفاد بذلك استغناؤه عن المحل والمكان. وقد يدركه ما لا يعلمه كذلك من طريق الإدراك، بل يحتاج فيه إلى الاستدلال. وإنما أدرك الجوهر من حيث كان متحيزاً، ولهذا يعلمه على هذه الصفة كل من أدركه.

على أن كونه مستغنياً عن المحل والمكان نفى، ولا يصح أن يكون علة - في صحة رؤية الشيء - مثل ذلك، بل لا بُدَّ من استناد كونه مدركاً إلى صفة يختص بها. و يلزم على هذا أن يكون المعدوم مرتباً؛ لاستغنائه عن المحل.

وليس لهم أن يقولوا: إن العلة في رؤيته كونه موجوداً، وأن لا يفتقر إلى المحل والمكان.

١. تقدّم في ص ١٤٠.

٢. في الأصل: «على»، وهو زائد. ثم إن الأنسب بالسياق أن يقال: «حملهم».

٣. في الأصل: «تصح»، والصحيح ما أثبتناه، وهو واضح.

لأن: ذلك هو ضَمُّ ما لَيْسَ بعِلَّةٍ إلى العِلَّةِ؛ من حَيْثُ عَلِمَ أَنَّ الوجودَ لا تأثيرَ له في رؤيةِ المرئياتِ، فلا يجوزُ أن^١ يُصَمَّ في الاعتلالِ إلى غيرِه.

و الجواب عن الشبهة الرابعة:

أَنَّ العدمَ إِنَّمَا أَخْرَجَ الجَوْهَرَ مِنْ كَوْنِهِ مَرِئِيًّا؛ لخروجه عن الصفةِ التي يَتَنَاوَلُها الإدراكُ عليها^٢، و إِنَّمَا أُدْرِكَ مع الوجودِ بْبُثُوتِ هذه الصفةِ^٣ له عندَ الوجودِ. و لو كَانَ الوجودُ هو العِلَّةُ في رؤيته لَرَأَيْنَا جميعَ الموجوداتِ. على أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ العدمَ يُحِيلُ عَلَى الجَوْهَرِ الحَرَكَهَ، وَ تَصِحُّ^٤ عَلَيْهِ عندَ الوجودِ، وَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُصَحِّحُ لِكَوْنِهِ مُتَحَرِّكاً هو الوجودُ. وَ كَذَلِكَ القَوْلُ في الرؤيةِ.

و الجواب عن الشبهة الخامسة:

أَنَّ الآيَةَ الَّتِي تَعَلَّقُوا بِهَا إِنَّمَا تَتَضَمَّنُ^٥ ذِكْرَ النَظَرِ دُونَ الرؤيةِ، وَ لَيْسَ النَظَرُ مُحْتَمِلاً للرؤيةِ، وَ لَا هِيَ مِمَّا يُسْتَفَادُ بِهذه اللَّفْظَةِ في اللُّغَةِ. وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: جَعَلَهُمُ الرؤيةَ غَايَةً لِلنَظَرِ؛ فيقولون: «ما زِلْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُهُ»، وَ يَقُولُ أَحَدُهُمْ لِغَيْرِهِ وَ قَدْ شَاهَدَ شَيْئاً ادَّعَى صَاحِبُهُ أَنَّهُ لَمْ يُشَارِكْهُ في رؤيته: [انظر إليه حَتَّى تَرَاهُ].^٦

١. في الأصل: «إلى» بدل «أن».

٢. وَ هِيَ صِفَةُ «التَحْيِيزِ» كَمَا تَقَدَّمَ أَنفَاءً في جوابِ الشبهة الثالثة.

٣. في الأصل: «الصفات».

٤. في الأصل: «يصح»، وَ ضميرُ الفاعلِ راجعٌ إلى لَفْظَةِ «الحركة».

٥. في الأصل: «تتضمن».

٦. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض، وَ ما أثبتناه هو غَايَةُ ما يُمْكِنُ أَنْ يَدْرَجَ في المَقَامِ.

وَ قَدْ اسْتَفَدْنَاهُ مِنَ السِّيَاقِ.

والشيء لا يكون غايةً لنفسه، فلولا أن النظر غير الرؤية لما ساع هذا الكلام. ودعوى من ادعى منهم أن ذلك وإن استعمل فعلى سبيل المجاز، لا يلتفت إليها؛ لأنه تحكّم واقتراح بغير حجة، والظاهر من الاستعمال الحقيقة، وإنما ينتقل إلى المجاز بالأدلة.

٢٥٨

ويدل أيضاً على ذلك قولهم: «نظرت إلى الهلال فلم أره»، و«نظرت كذا فما رأيته»، كما يقولون: «أصغيت إليه فلم أسمع» و«دقته فلم أجد له طعماً». فلو كان النظر هو الرؤية، لكان هذا الكلام يتضمن النفي والإثبات للشيء الواحد. ويقوي أيضاً ما ذكرناه: أننا نعلم بالمشاهدة كون الناظر ناظراً إذا كان محدقاً نحو الشيء، ولا نعلمه رائياً له إذا كان المرئي خفياً ملتبساً، ولهذا يحتاج في أنه راء^١ له إلى الرجوع إلى قوله، ولا يحتاج إلى ذلك في كونه ناظراً، ولهذا يقولون: «رأيته ينظر إلى كذا» ولا يقولون: «رأيته يرى كذا».

ويدل أيضاً عليه: أن أهل اللغة جعلوا للنظر أصنافاً من حيث عرّفوه، وجرى في الحكم مجرى ما يشاهدونه، فقالوا: «نظر غضبان» و«نظر راض» و«نظر شزر»^٢ و«نظر متعة» و«نظر بغضة» ولم نجد لهم صنفاً للرؤية أصنافاً، ولا جعلوها ضرباً، فيجب أن يكون المختلف الضروب عندهم غير ما هو شيء واحد. ولهذا لا يسمع من أحد منهم: «رؤية محب» و«رؤية راض»، ولا أن يبدلوا لفظة «النظر» في المواضع التي ذكرناها (١٣٨) بلفظ الرؤية. فدل على أن الفائدة فيهما مختلفة. و«النظر» عندنا هو تقليب الحدقة الصحيحة نحو المرئي أو مكانه طالباً لرؤيته،

١. في الأصل: «رأى».

٢. في الأصل: «شزر»، والأنسب ما أثبتناه. يقال: «نظر إليه شزراً»، وهو نظر الغضبان بمؤخر العين. لسان العرب، ج ٤، ص ٤٠٤ (شزر).

وهذه الفائدة لا تصح فيه تعالى، فينبغي أن تُنفى^١ عن الآية فائدة النظرِ المُختَصّةِ بالغيرِ، ويحمل ذلك على ما يصح؛ من «الانتظار» أو غيره.
على أنّا لو سلّمنا لهم أنّ النظرَ يُفيدُ الرؤيةَ، وأنّها إحدى فوائده، لم يسلم استدلالهم أيضاً بالآية؛ لأنّ لفظة^٢ «النظر» لها فوائد كثيرة؛ من: «الذكر» و«الاعتبار»، و«التعطف»، و«الانتظار»؛ فما المُنكرُ من أن يُريدَ بها في الآية «الانتظار».

[تأويل «النظر» الوارد في الآية: بـ «الانتظار»]

ولا شبهة في أنّ «الانتظار» ممّا يُفادُ بهذه اللفظة؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾^٣. و يقول القائل: «إنّما أنظرُ إلى الله و إليك» ولا يريدُ إلّا «الانتظار». وقال الشاعر^٤:

إِنِّي إِلَيْكَ لِمَا وَعَدْتَ لَنَاظِرٌ نَظَرَ الْفَقِيرِ إِلَى الْغَنِيِّ الْمُوَسِّرِ^٥
وَقَالَ آخَرُ:

كُلُّ الْخَلَائِقِ يَنْظُرُونَ سِجَالَهُ نَظَرَ الْحَجِيجِ إِلَى طُلُوعِ هَيْلَالِ^٦
واحتمال لفظة «النظر» للانتظار، أوضح من أن يُستشهد عليه وأظهر.

١. في الأصل: «يُنْفَى»، والمناسب ما أثبتناه؛ لتأنيث الفاعل، وهو «الفائدة».

٢. في الأصل: «لفظ»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة «لها».

٣. النمل (٢٧): ٣٥.

٤. وهو جميل بُيُنة، الشاعر العاشق.

٥. ديوان جميل بُيُنة، ص ١٠٣ وقد جاء البيت في الديوان مع اختلاف طفيف، وذلك كما يلي:

إِنِّي إِلَيْكَ بِمَا وَعَدْتَ لَنَاظِرٌ نَظَرَ الْفَقِيرِ إِلَى الْغَنِيِّ الْمَكْثِرِ

٦. لم نقف على قائله في المصادر المتاحة بأيدينا. والمراد بـ «ينظرون سجاله» أي: ينتظرون

عطاياه. شرح المواقف، ج ٨، ص ١٣٢.

و كُلُّ مَا اسْتَشْهَدَ بِأَنَّهُ مِمَّا عُدِّيَ النَّظَرُ فِيهِ بِـ«إِلَى» [لَمْ] يُرْذَلْ بِهِ الرَّؤْيُ، وَ يَسْقُطُ تَعَلُّقُهُمْ^٢ بِالْتَعْدِيَةِ.

فَأَمَّا ضَمُّهُمْ إِلَى ذَلِكَ^٣ ذِكْرُ الْوَجْهِ: فَأَوَّلُ مَا نَقُولُ لَهُمْ فِيهِ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنْ «النَّظَرُ» إِذَا قَرِنَ بِالْوَجْهِ، وَ عُدِّيَ بِـ«إِلَى»، لَمْ يَحْتَمِلْ إِلَّا الرَّؤْيُ؟ وَ مَا الشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ؟ فَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يُقْبَلُ فِيهِ مَحْضُ الْاِقْتِرَاحِ. وَ مَتَى طَلَبُوا عَلَى ذَلِكَ شَاهِدًا مَعْرُوفًا عَجَزُوا عَنْهُ.

فَأَمَّا اسْتِشْهَادُ بَعْضِهِمْ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى بِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «انْظُرْ إِلَيَّ بِوَجْهِكَ»، فَخَلَفَ مِنَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ وَ لَا مَعْرُوفٍ، وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ: «أَقْبِلْ عَلَيَّ بِوَجْهِكَ» وَ «انْظُرْ إِلَيَّ بِعَيْنِكَ» مِنْ حَيْثُ كَانَتِ الْعَيْنُ آلَةً فِي الرَّؤْيِ.

عَلَى أَنَّ هَذَا لَوْ كَانَ مَعْرُوفًا، لَمْ يَكُنْ نَظِيرًا لِلآيَةِ؛ لِأَنَّ «النَّظَرَ» فِي قَوْلِهِمْ: «انْظُرْ إِلَيَّ بِوَجْهِكَ» لَوْ صَحَّ، مُعْلَقٌ بِالْوَجْهِ عَلَى حَدِّ يَقْتَضِي كَوْنَهُ آلَةً فِيهِ، وَ الْوَجْهُ لَيْسَ يَكُونُ كَالآلَةِ إِلَّا فِي النَّظَرِ الَّذِي هُوَ الرَّؤْيُ. وَ الْآيَةُ أُضِيفَ النَّظَرُ فِيهَا إِلَى الْوَجْهِ إِضَافَةً لَا يَقْتَضِي كَوْنَهَا آلَةً، فَجَازَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْاِنتِظَارِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا مُنِعَ فِيمَا أوردوه.

[نفي المعنى الظاهري للفظ «وجه» الواردة في الآية]

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ^٥ الْوَجْهُ مُتَنَظِّرَةً؟

١. في الأصل: «و لم يرد».

٢. يعني أصحاب الشبهة الخامسة.

٣. أي إلى تعدية النظر بـ«إلى».

٤. كذا في الأصل، و الأولى: «لا تقتضي»؛ لرجوع الضمير المستتر إلى لفظة «الإضافة».

٥. في الأصل: «يكون». و هكذا الكلام في قوله: «أن تكون رائية»، و هو في الأصل: «أن يكون رائية».

لأنها كما لا تكون مُتَظَرَّةً، كذلك لا يَصِحُّ أن تكون رائيةً على الحقيقة، فما لقائل ذلك إلا مثل ما عليه. وهذا هو الذي يَدُلُّ على أن المراد بالوجوه غير الجوارح. وقد استقصينا هذا الكلام في مسألة كُنَّا أمليناها قديماً، نَقَضْنَا بها كلام بعض مَنْ نَظَرَ طريقةَ الأشعري في هذه الآية.^١

على أن في أصحابنا مَنْ أُنشِدَ أبياتاً^٢ تَتَضَمَّنُ تَعْلِيْقَ النَّظَرِ بالوجوه مع التعدية بـ«إلى»، والمراد بها الانتظار؛ فَمِنْ ذَلِكَ قول الشاعر:

و يوماً بذي قارٍ رأيتُ وجوههم إلى الموتِ مِن وَقَعِ السُّيُوفِ نَوَاطِرًا^٣
وقول الآخر:

وجوه يومَ بدرٍ ناظراتُ إلى الرَّحْمَنِ يَأْتِي بالفلاح^٤

[بيان الفرق بين مدلول تعليق الإدراك بالبصر، و مدلول تعليق النظر بالوجه]

فإن قيل: كما أنَّ تعليق الإدراك بالبصر يَقْتَضِي أن يَكُونَ [مُفيداً] الرؤيةَ دونَ سائرِ ما تَحْتَمِلُهُ هذه اللفظةُ، فكذلك^٥ النظرُ إذا عُلِّقَ بالوجه، يَجِبُ أن يَكُونَ مُفيداً للرؤية.

١. للمصنّف مسألة مختصرة منقولة في نهاية المجلس الثالث من أماليه، ناقش فيها الاستدلال بالآية على الرؤية، لعلها تكون نفس المسألة المشار إليها في المتن. والجدير بالذكر أن المسألة المنقولة في أمالي المرتضى لها نسخ مستقلة عن الأمالي، وقد طبعت بصورة مستقلة في ضمن مسائل المرتضى، ص ١١٥، فيظهر أنها كانت مسألة مستقلة ثم ألحقت بالأمالي. ولو كانت المسألة المشار إليها في المتن هي هذه المسألة فسوف يكون ذلك شاهداً مهماً على استقلالها عن الأمالي، وقد تقدّم نظير هذه المسألة في ص ٤٤٥ من هذا الكتاب.

٢. في الأصل بدل «أنشد أبياتاً» كلمتان لا يمكن قراءتهما على وجه الدقة، لكنهما قريبتان مما أثبتناه.

٣. لم نعر على قائله في المصادر المتاحة بأيدينا.

٤. نسبة العلامة الحلّي إلى حسان بن ثابت. أنوار الملكوت، ص ٨٥.

٥. في الأصل: «وكذلك» بالواو، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «كما أن تعليق الإدراك».

قلنا: الفرق بين الأمرين أن الإدراك إنما وجب فيه، متى علّق بالبصر، أن يكون محمولاً على الرؤية؛ من حيث علّق بما يختص بكونه آلة في الرؤية دون غيرها، وليس كذلك الآية؛ لأن النظر لم يعلّق فيها بما يختص بكونه آلة في الرؤية؛ من حيث لم يكن الوجه آلة في الرؤية، وليس من حيث كانت العين^١ - وهي آلة الرؤية - في الوجه تلحقه هذه التسمية، (١٣٩) كما لم يجب أن يكون آلة في الشئ ليكون آلة الشئ فيه.

ولأن «الوجوه» المذكورة فيها لم يرد بها الجوارح، وإنما كُنِيَ بها عن الجمل^٢. ولأننا لما ادّعينا ذلك في الإدراك استشهدنا عليه بالمُتعارَف في الخطاب، وليس في شيء من الخطاب تعليق النظر على الوجوه.

ثم يقال لهم: أيجب حمل النظر المقرون بذكر الوجوه على الرؤية، متى أُريد بالوجوه الجوارح، أو إذا أُريد بذلك ذوو الوجوه^٣؟

فإن قالوا: على الوجهين يجب أن يُحمل على الرؤية كما يروا، وبطل استشهدهم بقول القائل: «انظر إليّ بوجهك»، وبما نقوله في الإدراك إذا علّق بالبصر؛ لأن كل ذلك إنما هو في الوجوه التي هي الجوارح.

فإن قالوا: يجب حمل ذلك على الرؤية متى أُريد بالوجوه الجوارح. قلنا لهم: فدلوا على أن المراد بالوجوه في الآية الجوارح؛ فإننا لا نسلّم ذلك

١. في الأصل: «كان».

٢. في الأصل: «الحمل». والمقصود بـ«الجمل» جملة الإنسان، أي أن الوجوه لا يراد بها هنا العضو المخصوص، وإنما يراد بها ذات الإنسان وهي المعبر عنها بـ«الجملة». راجع: المغني، ج

٤ (رؤية الباري)، ص ٢٠٣.

٣. في الأصل: «الوجوب». والمراد بذوي الوجوه، الذوات أو الجمل المشار إليها آنفاً.

٤. كذا في الأصل، ولعل في العبارة بعد ذلك سقطاً.

لهم، و نقول: إن المراد بها ذوو الوجوه، و بهذا جرت عادة العرب؛ لأنهم يقولون: هذا «وجه الرأي»^١ و «وجه الأمر». و قال الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾^٢، و «يَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَ الْإِكْرَامِ»^٣، و قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ يُمْئَذٍ بِاسِرَةٍ * تَطْنُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فاقِزَةٌ﴾^٤، و قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ * لِسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ﴾^٥. و لا شبهة في أن المراد بكل ذلك الذوات دون غيرها.

و قد قيل: إنه إنما جاز أن يُعبر عن الجملة بالوجه؛ من حيث كان التمييز يقع بين الجمل بالوجوه، و المعرفة بها تتعلق^٦، فأجريت مجراها.

[بيان وجه وصف الوجوه بالنضارة في الآية]

فإن قيل: كيف يكون المراد بالوجوه في الآية الجمل، و قد وصفها بصفة لا تليق إلا بالأعضاء، و هي النضارة؟

قلنا: من شأن العرب أن تبني الكلام تارة على ألفاظه، و أخرى على معانيه؛ و البناء على الألفاظ أحسن. و إذا كان تعالى قد كنى عن الجمل بلفظ الوجوه، أجرى^٧ الوصف على اللفظ، و النضارة من صفة الوجوه. كما قال تعالى: ﴿وُ سئِلْ

١. في الأصل: «الراني»، و الصحيح ما أثبتناه. راجع: المغني، ج ٤ (رؤية الباري)، ص ٢٠٤؛ المنقذ من التقليد، ج ١، ص ١٠٨. ثم إن المقصود بـ «وجه الرأي» هو «نفس الرأي».

٢. القصص (٢٨): ٨٨.

٣. الرحمن (٥٥): ٢٧. و في الأصل: + «وجوه»، و هو زائد.

٤. القيامة (٧٥): ٢٤ - ٢٥.

٥. الغاشية (٨٨): ٨ - ٩.

٦. في الأصل: «يتعلق»، و الصحيح ما أثبتناه؛ و قوله: «فأجريت» قرينة عليه.

٧. في الأصل: «أخرى في»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «فأجرى الوصف على اللفظ».

الْقَرْيَةِ الَّتِي كُنَّا فِيهَا»^١، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَهْلُهَا وَلَمْ يَقُلْ: فِيهِمْ^٢. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾، فَأَجْرَى الْوَصْفَ عَلَى اللَّفْظِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^٣ فَعَادَ إِلَى الْمَعْنَى.

عَلَى أَنَّ الْبَسَارَةَ^٤ أَيْضاً مِنْ صِفَاتِ الْوُجُوهِ الَّتِي هِيَ الْجَوَارِحُ، وَكَذَلِكَ النِّعْمَةُ، وَلَمْ يَقْتَضِ ذَلِكَ^٥ حَمَلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وُجُوهُ يُؤْمِنُ بِاسِرَةٍ﴾^٦، وَقَوْلِهِ: ﴿[وُجُوهُ]^٧ يُؤْمِنُ نَاعِمَةً﴾^٨ عَلَى الْجَوَارِحِ الَّتِي تَلِيْقُ بِهَا هَذِهِ الصِّفَاتُ^٩.

عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حَمَلِ ذِكْرِ الْوُجُوهِ فِي الْآيَةِ [عَلَى أَنَّ] الْمُرَادَ بِهِ الْجَمْلُ دُونَ الْجَوَارِحِ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ الْجَوَارِحَ لَا يَصِحُّ^{١٠} أَنْ تَكُونَ نَازِرَةً بِمَعْنَى رَائِيَةٍ، وَلَا بِمَعْنَى مُنْتَظَرَةٍ، وَلَا يَصِحُّ إِضَافَةُ شَيْءٍ مِنْ فَوَائِدِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ إِلَيْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ.

[عدم التلازم بين اتحاد معنى اللفظين و بين اتحاد تصرفهما]

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ النَّظَرُ يَحْتَمِلُ الْإِنْتَظَارَ، لَصَحَّ أَنْ يُقَالَ: «أَنَا مُنْتَظَرٌ إِلَى فُلَانٍ»، كَمَا يُقَالَ: «أَنَا نَازِرٌ إِلَيْهِ»؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا إِذَا كَانَ وَاحِداً،^{١١} فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَخْتَلِفَ تَصَرُّفُهُمَا.

١. يوسف (١٢): ٨٢.

٢. في الأصل: «فيها».

٣. الاعراف (٧): ٤.

٤. في الأصل: «البشارة». والصحيح ما أثبتناه. راجع: المغني، ج ٤، ص ٢٠٤.

٥. في الأصل: «في»، وهي زائدة.

٦. القيامة (٧٥): ٢٤.

٧. ما بين المعقوفين أضفناه من المصحف الشريف لمقتضى السياق.

٨. الغاشية (٨٨): ٨.

٩. وَإِنَّمَا تُحْمَلُ عَلَى الذَّوَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ قَبْلَ قَلِيلٍ.

١٠. في الأصل: «لا تصح».

١١. في الأصل: «واحد».

قيل لهم: لو مَنَعَ هذا من أن يَكُونَ النظرُ يَحْتَمِلُ الانتظارَ، لَمَنَعَ مِنْ احتمالِهِ للرؤية، لأنَّ الرؤيةَ لا تُعَدُّ بِـ«إلى» كما يُعَدُّ النظرُ؛ ألا تَرى أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ: «رَأَيْتُ [إلى] فُلَانٍ» كما يَقُولُونَ: «نَظَرْتُ إِلَيْهِ»؟

على أن ما هو معروفٌ ضروريٌّ مِنَ اللُّغَةِ، لَا يَقْدَحُ^٢ فِيهِ الاستنباطُ والاستخراجُ، وَ أَنَّ [كَوْنَ] النظرِ يَحْتَمِلُ الانتظارَ، وَ يُعَبَّرُ بِهِ عَنْهُ، أَظْهَرُ^٣ مِنْ أَنَّ يَبْطُلُ بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ. عَلَى أَنَّ اللَّفْظَيْنِ وَ إِنِ اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى وَ الْفَائِدَةِ، فَغَيْرُ مُنْكَرٍ أَنَّ يَخْتَلِفَ تَصْرُفُهُمَا، وَ لِهَذَا نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ فِي اللُّغَةِ، وَ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: «فُلَانٌ يُحِبُّ فُلَانًا» مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُرِيدُ مَنَافِعَهُ؛ لِأَنَّ الْمَحَبَّةَ هِيَ الْإِرَادَةُ، وَ لَا يَسُوعُ^٤ (١٤٠) أَنَّ يُبَدَّلَ^٥ - عَلَى هَذَا الْوَجْهِ - لَفْظُ الْمَحَبَّةِ بِلَفْظِ الْإِرَادَةِ، حَتَّى يَقُولَ: «فُلَانٌ يُرِيدُ فُلَانًا»، فَصَارَ فِي إِحْدَى اللَّفْظَتَيْنِ مِنَ التَّعَارُفِ مَا لَيْسَ فِي الْأُخْرَى، وَ إِنِ كَانَ مَعْنَاهُمَا وَاحِدًا. وَ قَدْ رَوَى هَذَا الْوَجْهُ^٥ فِي الْآيَةِ، عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَ التَّابِعِينَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ^٦.

[جواز التأويل مع اقتضاء الضرورة]

وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: مَتَى حَمَلْنَاهَا عَلَى الْإِنْتَظَارِ، احْتَجْنَا أَنْ نُقَدَّرَ مُحذُوفًا؛

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و قوله: «نظرت إليه» قرينة عليه. راجع: المغني،

ج ٤، ص ٢٠٨.

٢. قوله: «لا يقدح» صفة لـ«ما».

٣. قوله: «أظهر» خبر «أن» في قوله: «على أن ما هو معروف».

٤. هكذا تقرأ هذه الكلمة في الأصل، و يمكن أن تقرأ: «يدل».

٥. في الأصل: «+ عن جماعة عن جماعة من غير طريق»، و هو زائد.

٦. روي تفسير النظر بالانتظار عن أمير المؤمنين عليه السلام و سعيد بن جبير و مجاهد و الحسن

و الضحاك (مجمع البيان، ج ١٠، ص ١٩٩)، و عكرمة. (فتح القدير، ج ٥ ص ٣٣٨).

لأنه تعالى لا يصح أن يكون مُتَنَظِّراً في نفسه، وإنما مُتَنَظِّرٌ ثَوَابِهِ وَعَظَاوِهِ. وإذا حَمَلْنَاهَا عَلَى الرُّوْيَةِ، لَمْ نَحْتَجْ إِلَى تَقْدِيرٍ مَحْذُوفٍ، فَتَأْوِيلُكُمْ يَقْتَضِي كَوْنَ الْآيَةِ مَجَازاً، وَتَأْوِيلُنَا لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ الْعُدُولَ عَنْ ظَاهِرِ الْكَلَامِ وَاجِبٌ إِذَا اقْتَضَى الدَّلِيلُ ذَلِكَ، وَلَمَّا كَانَ تَعَالَى فِي نَفْسِهِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَرْتَباً وَلَا مُتَنَظِّراً، وَجِبَ أَنْ نُقَدِّرَ مَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِيهِ، وَمَا عَدَلْنَا كُلُّنَا^١ عَنْ ظَاهِرِهِ مِنَ الْقُرْآنِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى.

عَلَى أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ ذَلِكَ مَجَازٌ؛ لِأَنَّ تَعَارُفَ الْخِطَابِ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَاسْتِعْمَالَهَا فِي الْغَالِبِ مَعَ الْحَذْفِ يَجْعَلُ الْمَفْهُومَ مِنْهَا هُوَ الْحَقِيقَةُ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «انْتَظَرْتُ زَيْدًا»، وَ «أَنَا مُتَنَظِّرٌ فَلَانًا» فَيَسْتَعْمِلُونَ لَفْظَ الْإِنْتَظَارِ مَعَ حَذْفِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنَ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّ الْإِنْتَظَارَ لَا يَصِحُّ عَلَى ذَاتِ زَيْدٍ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى أَفْعَالِهِ. وَ جَرَى مَجْرَى لَفْظِ الْمَلِكِ فِي قَوْلِهِمْ: «فُلَانٌ يَمْلِكُ^٢ دَارَهُ وَعَبْدَهُ»، فِي أَنَّهُ وَإِنْ تَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ^٣ فَهُوَ الْحَقِيقَةُ بِالْعُرْفِ، وَ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ مَعَ الْحَذْفِ أَظْهَرَ وَأَشْهَرُ مِنْ قَوْلِهِمْ: «يَمْلِكُ التَّصَرُّفُ فِي دَارِهِ وَعَبْدِهِ».

[فِي بَيَانِ التَّأْوِيلِ الثَّانِي لِلْآيَةِ]

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٤ وَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ^٥ وَ التَّابِعِينَ، كَابْنِ عَبَّاسٍ وَ مُجَاهِدٍ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجْهٌ آخَرُ؛ وَ هُوَ أَنَّ يَكُونَ الْمُرَادُ

٢٦٣

١. نُقَرَأُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ فِي الْأَصْلِ بِصُورَةٍ: «كَلْتَنَا»، وَ رُبَّمَا بِصُورَةٍ: «كَلِمَتَنَا» كَمَا يُمْكِنُ قِرَاءَتَهَا بِمَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ هُوَ أَنْسَبُ بِالسِّيَاقِ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «مَلِكٌ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «مَحْذُوفٌ».

٤. تَفْسِيرُ السَّمْعَانِيِّ، ج ٦، ص ١٠٨؛ مَجْمَعُ الْبَيَانِ، ج ١٠، ص ١٩٨؛ شَرْحُ الْمَقَاصِدِ، ج ٢، ص ١١٦.

٥. فِي الْأَصْلِ: «أَصْحَابُهُ».

أَنهَا نَازِرَةٌ إِلَى ثَوَابِ رَبِّهَا؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ مِمَّا يَصِحُّ^١ عَلَيْهِ الرُّؤْيَةُ، فَحُذِفَ ذِكْرُ الثَّوَابِ
كَمَا حُذِفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ﴾^٢ وَقَوْلِهِ: ﴿وَجَاءَ
رَبُّكَ﴾^٣ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

و لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُرِيدَ تَعَالَى بِالْآيَةِ الْوَجْهَيْنِ مَعًا، فَيُرِيدُ أَنَّهَا تَنْتَظِرُ^٤ ثَوَابَهُ، وَ
تَنْظُرُ إِلَيْهِ وَ تُعَايِنُهُ مُسْتَبْشِرَةً بِهِ.

[بيان جواز اجتماع الانتظار مع السرور و النعمة]

فَإِنْ قَالُوا: فَكَيْفَ يَوْصَفُ أَهْلُ الْجَنَّةِ بِالْإِنْتَظَارِ، وَ الْمُتَنَظِّرُ^٥ لَا يَكُونُ مُنْعَمًا^٦
خَالصًا، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَغْمُومًا مُتَنَقِّصًا؟

قُلْنَا لَهُمْ: إِنَّمَا يَلْحَقُ الْغَمُّ وَ التَّنْقِصُ الْمُتَنَظِّرَ مَتَى كَانَ مَا يَنْتَظِرُهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي
الْحَالِ، وَ تَلَحُّقُهُ بِفَقْدِهِ^٧ مَصْرَّةٌ، وَ هُوَ غَيْرُ قَاطِعٍ عَلَى الْوَصُولِ إِلَيْهِ؛ فَأَمَّا مَنْ يَنْتَظِرُ
شَيْئًا هُوَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ، وَ هُوَ وَاثِقٌ بِوَصُولِهِ^٨ إِلَيْهِ عِنْدَ حَاجَتِهِ، فَهُوَ غَيْرُ
مَغْمُومٍ وَ لَا مُتَنَقِّصٍ، بَلْ ذَلِكَ زَائِدٌ فِي سُرُورِهِ وَ نَعِيمِهِ.

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْأُولَى: «تَصَحَّ».

٢. غَافِرٍ (٤٠): ٤٢.

٣. الْفَجْرِ (٨٩): ٢٢.

٤. فِي الْأَصْلِ: «مَنْتَظِرٌ»، هَكَذَا تَقْرَأُ الْكَلِمَةُ، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ «أَنَّهَا». وَ هَكَذَا الْكَلَامُ فِي
قَوْلِهِ: «تَنْظُرُ»، وَ هُوَ فِي الْأَصْلِ تُقْرَأُ: «مَنْتَظِرٌ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «وَالْمَنْتَظَرَةُ»، وَ هُوَ خَطَأً.

٦. فِي الْأَصْلِ: «نِعْمَةٌ»، وَ قَوْلُهُ: «يَكُونُ مَغْمُومًا مُتَنَقِّصًا» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

٧. فِي الْأَصْلِ: «لِقَوْمِهِ»، هَكَذَا تَقْرَأُ الْكَلِمَةُ، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ٤ (رُؤْيَةُ
الْبَارِي)، ص ٢١٠.

٨. فِي الْأَصْلِ: «بِوَصُولِهِ».

[بيان جواز اجتماع الانتظار مع القطع و العلم]

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ مَنْ قَطَعَ عَلَى حُصُولِ الشَّيْءِ، لَا يوصَفُ بِأَنَّهُ مُتَنَظِّرٌ لَهُ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْتَظَارَ هُوَ تَوَقُّعُ مَا يُعْلَمُ أَوْ يُظَنُّ حُصُولُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْعِلْمِ وَ الظَّنِّ. وَ كَيْفَ يَكُونُ كَذَلِكَ وَ قَدْ حَمَلَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ الْآيَةَ عَلَى الْإِنْتَظَارِ؟ وَ لَيْسَ هُمْ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ حَقِيقَةُ الْإِنْتَظَارِ، وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾^١، وَ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْإِنْتَظَارَ الَّذِي يُصَاحِبُ الْعِلْمَ لَا مَحَالَةَ.

[في بيان التأويل الثالث للآية]

وَ قَدْ يُمَكِّنُ فِي الْآيَةِ - عَلَى تَسْلِيمِ أَنَّ النَّظَرَ فِيهَا هُوَ الرُّؤْيَةُ - وَجْهٌ آخَرٌ لَا يُفْتَقَرُ فِيهِ إِلَى تَقْدِيرٍ مَحْذُوفٍ يَتَعَلَّقُ بِالرُّؤْيَةِ، إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى الرُّؤْيَةِ، وَ إِنْ حَمَلْنَاهُ النَّظَرَ فِي الْآيَةِ عَلَى الْإِنْتَظَارِ لَمْ نَحْتَاجْ أَيْضاً إِلَى تَقْدِيرٍ مَحْذُوفٍ^٢، وَ هُوَ أَنَّ نَحْمِلَ قَوْلَهُ: ﴿إِلَى رَبِّهَا﴾^٣ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ نِعْمَةً رَبِّهَا؛ لِأَنَّ الْآلَاءَ النَّعَمَ، وَ فِي وَاحِدِهَا لُغَاتٌ أَرْبَعٌ؛ يُقَالُ: «أَلَيْ» مِثْلَ «رَمَيْ»، وَ «إِلَيْ» مِثْلَ «مَعَى»، وَ «إِلَيْ» مِثْلَ «حِسْبِي»، [وَ «أَلَيْ» مِثْلَ «طَبِي»]^٤؛ قَالَ أَعَشَى بَكْرَ بْنِ وَائِلٍ:

٢٦٤

١. البقرة (٢): ٢١٠.

٢. التعبير في هذه السطور فيه نوع من الضعف، وَ قَدْ جَاءَتْ عِبَارَةٌ شَبِيهَةٌ بِهِ فِي نَهَايَةِ الْمَجْلَسِ الثَّالِثِ مِنْ أَمَالِي الشَّرِيفِ الْمَرْتَضَى، وَ هِيَ عِبَارَةٌ تَامَّةٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَ هِيَ كَمَا يَلِي: «وَ هَاهُنَا وَجْهٌ غَرِيبٌ فِي الْآيَةِ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْمَتَأَخِّرِينَ، لَا يَفْتَقِرُ مَعْتَمِدُهُ إِلَى الْعُدُولِ عَنْ الظَّاهِرِ، أَوْ إِلَى تَقْدِيرٍ مَحْذُوفٍ، وَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَنَازَعَتِهِمْ فِي أَنَّ النَّظَرَ يَحْتَمِلُ الرُّؤْيَةَ أَوْ لَا يَحْتَمِلُهَا، بَلْ يَصَحُّ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ، سِوَاكَ كَانَ النَّظَرُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ هُوَ الْإِنْتَظَارُ بِالْقَلْبِ أَوْ الرُّؤْيَةُ بِالْعَيْنِ». وَ قَدْ جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَمَالِيِّ أَنَّ صَاحِبَ هَذَا الْوَجْهِ الْجَدِيدِ هُوَ الصَّاحِبُ بْنُ عَبَّادٍ.

٣. القيامة (٧٥): ٢٣.

٤. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ بِيَاضٍ قَدَرِ كَلِمَةٍ. وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ مِمَّا لَا بَدَّ مِنْهُ فِي الْمَقَامِ؛ لِأَنَّ

أَبْيَضُ لَا يَرْهَبُ الْهَزَالَ، وَلَا يَقَطَعُ رَحْمًا، وَلَا يَخُونُ إِلَى^١
(١٤١) أَرَادَ: لَا يَخُونُ نِعْمَةً مِّنْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ.

وإنَّمَا أَسْقَطَ التَّنْوِينَ مِنْ «إِلَى رَبِّهَا» لِلإِضَافَةِ، وَهَذَا وَجْهٌ قَاطِعٌ.^٢
وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْعَنَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنَّهُ مُبْتَدَعٌ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ وَ
أَهْلِ التَّأْوِيلِ^٣.

وذلك: أَنَّ مَا طَرِيقُهُ الْإِسْتِنْبَاطُ وَالِاسْتِخْرَاجُ، يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ لِلْمُتَأَخِّرِ فِيهِ مَا لَا
يَقَعُ لِلْمُتَقَدِّمِ. وَإِنْ كَانَ الْوَجْهُ جَائِزاً صَحِيحاً، لَمْ يَضُرَّهُ أَنْ لَا يُسْبَقَ إِلَيْهِ.
عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُسَلَّمٍ أَنَّهُ لَمْ يُسْبَقْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلِينَ الْمَرْوِيَيْنِ عَنِ الصَّحَابَةِ
وَالْتَابِعِينَ جَمِيعاً يَجُوزُ أَنْ يُطَابِقَا هَذَا التَّأْوِيلَ؛ لِأَنَّ مَنْ حَمَلَ الْآيَةَ عَلَى أَنَّ
الْمُرَادَ بِهَا انْتِظَارُ الثَّوَابِ، وَمَنْ حَمَلَ الْمُرَادَ بِهَا عَلَى نَظَرِ الثَّوَابِ، لَمْ يُفْصَحْ بِأَنَّ
لَفْظَةَ «إِلَى» فِي الْآيَةِ هِيَ اسْمٌ أَوْ حَرْفٌ، وَجَائِزٌ عَلَى تَأْوِيلِهِ أَنْ تَكُونَ^٥ اسماً، وَإِذَا
كَانَتْ اسماً فَهُوَ التَّأْوِيلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَخيراً بَعِينَهُ.

[جواز حمل النظر على الرؤية تجوزاً]

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: كَيْفَ يَصِحُّ الْجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِكُمْ: «إِنَّ النَّظَرَ لَا يَحْتَمِلُ الرُّؤْيَا

«السَّيِّدُ الْمُصَنِّفُ ذَكَرَ ثَلَاثَ لُغَاتٍ وَتَرَكَ الرَّابِعَةَ، وَنَحْنُ ذَكَرْنَاهَا. رَاجِعُ: الْمُحْكَمُ وَالْمَحِيطُ
الْأَعْظَمُ، ج ١٠، ص ٤٤٣ (ألي)؛ الْمُخَصَّصُ، ج ١٥، ص ١٤١؛ تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٩، ص ١٦٧
(ألي).

١. ديوان الأعشى، ص ٧١.

٢. بعد ذلك كلمة غير مقروءة.

٣. لأنه كما تقدّم للصاحب بن عباد، وهو يعدّ من المتأخّرين في ذلك الوقت.

٤. في الأصل: «بهما».

٥. في الأصل: «يكون».

جُمْلَةً»، وَبَيْنَ مَا رَوَيْتُمُوهُ مِنْ تَأْوِيلٍ مَنْ حَمَلَ الْآيَةَ عَلَى رُؤْيَا الثَّوَابِ؛ أَوْ لَيْسَ هَذَا يَوْجِبُ أَنْ النَّظَرَ يَحْتَمِلُ الرُّؤْيَا؟

و ذَلِكَ أَنَّ النَّظَرَ وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلِ الرُّؤْيَا عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ، فَقَدْ يُعْبَرُ بِهِ عَنْهَا عَلَى سَبِيلِ التَّجَوُّزِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ طَرِيقاً إِلَيْهَا، وَالْعَرَبُ قَدْ تُعْبَرُ بِالشَّيْءِ عَمَّا يُقَارِبُهُ، وَيَكُونُ طَرِيقاً إِلَيْهِ، فَلَيْسَ فِيمَا قُلْنَاهُ اخْتِلَافٌ وَلَا تَنَاقُضٌ بِحَمْدِ اللَّهِ.

و الجواب عن الشبهة السادسة:

أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَسْأَلِ الرُّؤْيَا لِنَفْسِهِ، وَلَا عَلَى وَجْهِ الشَّكِّ فِي جَوَازِهَا عَلَيْهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا سَأَلَهَا لِقَوْمِهِ؛ لِأَنَّهُمْ شَكَّوْا فِيهَا وَلَمْ يَقْنَعُوا بِبَيَانِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ أَحَبُّوْا أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى، فَسَأَلَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لِيَرِدَ الْجَوَابُ فِيهِ، فَتَرْوُلُ الشُّبْهَةِ.

و الدليل على ذلك: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنْزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِنْ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً^٢﴾.

و قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً^٣﴾.

و يُقَوِّي ذَلِكَ: قَوْلُ مُوسَى لَمَّا أَخَذَتْهُمْ الرَّجْفَةُ: ﴿أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا^٤﴾ فَلَوْلَا أَنَّ السُّفَهَاءَ [سَأَلُوا] فِي ذَلِكَ مَا لَيْسَ لَهُ وَلِمَنْ حَضَرَ مَعَهُ مِمَّنْ اخْتَارَ، لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْقَوْلِ مَعْنَى.

١. في الأصل: «فيزول».

٢. النساء (٤): ١٥٣.

٣. البقرة (٢): ٥٥.

٤. الأعراف (٧): ١٥٥.

وإضافته السؤال إلى نفسه، بقوله: «أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ»^١ - وإن كان السؤال من أجل قومه - غَيْرُ مُنْكَرٍ، كما أن الشافع^٢ مِنَّا في غَيْرِهِ يَقُولُ للمشفوع إليه: «افْعَلْ بِي كَذَا» و«أَعْطِنِي كَذَا» وإن كان السؤال لغيره، و يَقُولُ المشفوع^٣ إليه أيضاً في جوابه: «قَدْ أَجَبْتُكَ وَأَعْطَيْتُكَ»، وهذا معروف.

[الفرق بين سؤال رؤيته تعالى، و سؤال أن يكون جسماً و ما شابه ذلك]

فإن قيل: كَيْفَ يَسْأَلُ لقومه ما عِلْمَ استحالاته عليه؟ ولئن جازَ ذلكَ لَيَجُوزَ أن يَسْأَلَهُ أن يَكُونَ جسماً، و ذا وَلَدٍ و صاحبةً، متى^٤ شَكَ قَوْمُهُ في ذلكَ و أرادوا أن يَكُونَ الجَوَابُ صادراً من جهته تعالى.

قلنا: بَيْنَ الأمرينِ فَرْقٌ واضحٌ؛ لأنه إِنَّمَا يَصِحُّ أن يَسْأَلَ لقومه ما إذا وَرَدَ الجَوَابُ عنه، صَحَّ أن يَسْتَدِلُّوا به، و يَقَعُ لهم العِلْمُ عنده. و هذا يَصِحُّ في الرؤية؛ لأنَّ مع الجَهْلِ بأنَّ الرؤيةَ لا تَجُوزُ عليه، يَصِحُّ^٥ معرفة السمع. و لَيْسَ كذلكَ كَوْنُهُ جسماً و ما أَشَبَّهُه؛ لأنَّ مع الشكِّ في ذلكَ لا يَصِحُّ معرفة السمع، فلا يَتَنَقَّعُ بالجَوَابِ الواردِ منه، و لا يَصِحُّ الاستدلالُ به.

و قد أَجَبْتُ^٦ عن هذا السؤالِ بأنَّ ذلكَ لا يَمْتَنِعُ، إذا عُلِمَ أنَّ في ورودِ الجَوَابِ عنه مصلحةٌ في الدينِ، و بَعَثاً عَلَى الاستدلالِ و النظرِ.

١. الأعراف (٧): ١٤٣.

٢. في الأصل: «السامع».

٣. في الأصل: «للمشفوع».

٤. في الأصل: «ومتى» بالواو، و هي زائدة.

٥. كذا في الأصل، و الأولى: «تصح». و هكذا الكلام في نظيره الآتي.

٦. كذا في الأصل، و لعل الأولى: «أجيب». راجع: أمالي المرتضى، ج ٣، ص ٢١٨، المجلس ٧٠.

[بيان الوجه في توبة موسى عليه السلام]

فإن قيل: فإذا كان إنما سأل الرؤية لقومه لا لنفسه، فلم تاب [عن] ذلك؟ على أنه إذا كان شاكاً في جواز الرؤية - على ما أجاب به بعض أهل التوحيد -؛ فإن الشك في ذلك لا يقتضي الجهل به تعالى، ولا يمتنع أن (١٤٢) يكون صغيراً^١. قلنا: قد ذهب قوم ممن أجاز الصغائر على الأنبياء في توبة موسى، إلى أنها وقعت من مسألته لما لم يؤذن له فيه؛ لأنه إذا لم يجب إلى مسألته فلا بد من أن يُنْفَر عنه ذلك من علم هذا من حاله.

٢٦٦

وليس يجوز أن يكون موسى شاكاً في جواز الرؤية عليه تعالى؛ لأن مثل الأنبياء لا يجوز أن يجهل مثل هذا، ولأن فيه غاية التنفير. وأما [من] لم يجوز^٣ عليهم الصغائر، فإنه يجعل تلفظه^٤ [بذكر] التوبة على وجه^٥ الخشوع والعبادة، والانقطاع إلى الله تعالى، والرجوع إليه، وإن لم يتعلق ذلك بذنب عرفه من نفسه. وقد ذكر قوم في هذه الآية وجهاً آخر: وهو أن يكون موسى إنما سأل أن يظهر له باب يعرف الله تعالى عنده^٦ ضرورة؛ كآيات التي تظهر في الآخرة، وتزول عنه بها مشقة التكليف.

١. في الأصل: «لأن».

٢. أي ذنباً صغيراً، وذلك بناء على تجويز الصغائر على الأنبياء. وللمزيد راجع: أمالي المرتضى، المجلس ٧٠.

٣. في الأصل: «لم يجب»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «قد ذهب قوم ممن أجاز الصغائر».

٤. في الأصل: «بلفظه»، ولا محصل له في المقام.

٥. الجاز متعلق بـ «يجعل».

٦. في الأصل: «عندها».

و الجَوَابُ الْأَوَّلُ أَوْضَحُ وَأَسْلَمُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَا يَقْتَضِي مُحَذَوْفًا، بَلْ يَكُونُ قَوْلُهُ: «أَرِنِي أَنْظُرُ إِلَيْكَ»^١ عَلَى ظَاهِرِهِ. وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي لَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ ذِكْرِ الْآيَاتِ^٢ الَّتِي تَقَعُ الْمَعْرِفَةُ عِنْدَهَا ضَرُورَةً. وَقَوْلُهُ: «أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ»^٣ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى صَحَّةِ الْجَوَابِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي.

عَلَى أَنَّ مُوسَى لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ شَاكًّا فِي أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى ضَرُورَةٌ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ بِأَدَلَّةِ الْعُقُولِ؛ فَكَيْفَ يَسْأَلُ ذَلِكَ؟ فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ سَأَلَ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ هُوَ شَاكًّا فِيهِ؛ فَهُوَ رُجُوعٌ إِلَى مَعْنَى الْجَوَابِ الْأَوَّلِ، وَلِأَنَّ يُجَعَلَ سَوَالُهُ لِقَوْمِهِ الرُّوْيَةَ أَوَّلَى؛ لِشَهَادَةِ الظَّاهِرِ وَغَيْرِهِ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ.

[بيان وجه تعليق الرؤية باستقرار الجبل]

فَأَمَّا تَعْلِيْقُهُ تَعَالَى الرُّوْيَةَ بِاسْتِقْرَارِ الْجَبَلِ فَجَارٍ عَلَى مَنْهَجِ كَلَامِ الْعَرَبِ، فِي أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا تَبْعِيدَ الشَّيْءِ وَنَفْيَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، عَلَّقُوهُ بِمَا الْمَعْلُومُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ؛ سَوَاءً كَانَ جَائِزًا أَوْ مُحَالًا؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «لَا كَلَمْتُكَ مَا لَاحَ كَوَكَبٌ، وَمَا أَضَاءَ فَجَرٌ»، وَ«هَذَا لَا يَكُونُ حَتَّى يَشِيبَ الْغُرَابُ»، وَإِنْ كَانَ مَا عَلَّقُوا بِهِ النَّفْيَ جَائِزًا، وَغَرَضُهُمْ بِالنَّفْيِ غَايَةُ التَّبْعِيدِ.

عَلَى أَنَّ اسْتِقْرَارَ الْجَبَلِ فِي حَالٍ جَعَلَهُ إِيَّاهُ دَكًّا مُحَالًا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ اجْتِمَاعِ الضَّدِّيْنِ، فَمَا تَعَلَّقَ وَجُودُ الرُّوْيَةِ إِلَّا بِأَمْرِ مُحَالٍ.

١. الأعراف (٧): ١٤٣.

٢. أي العلامات.

٣. الأعراف (٧): ١٥٥.

و قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾^١ معناه؛ فلما عَرَفَ مَنْ عِنْدَ الْجَبَلِ، و أَظْهَرَ لَهُمْ مِنَ الْآيَاتِ مَا يَقْتَضِي أَنَّ الرُّؤْيَا لَا تَجُوزُ^٢ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ التَّجَلَّى هُوَ التَّعْرِيفُ وَ الْإِظْهَارُ؛ وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾^٣ أَرَادَ بِهِ: لَا يُعْرِفُكُمْ وَقْتُهَا سِوَاهُ، وَ «تَجَلَّى» وَ «جَلَّى» بِمَعْنَى وَاحِدٍ، كَمَا يُقَالُ: «تَصَدَّقَ عَلَى فُلَانٍ» وَ «صَدَّقَ»، وَ «تَحَدَّثَ» وَ «حَدَّثَ».

و الجواب عن الشبهة السابعة:

أَنَّ مِثْلَ الْكَلَامِ فِي الرُّؤْيَا - وَ هُوَ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ - طَرِيقُهُ الْعِلْمُ؛ لَا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى أَخْبَارِ الْأَحَادِ الَّتِي أَحَسَّنْ أحوَالَهَا أَنْ تَقْتَضِيَ الظَّنَّ.

هَذَا لَوْ كَانَ الْخَبَرُ سَلِيمًا مِنَ الطَّعْنِ، بَرِينًا مِنَ الْقَدَحِ؛ فَكَيْفَ وَ هُوَ مَطْعُونٌ عَلَيْهِ، مَقْدُوحٌ فِي رِوَايَتِهِ؛ لِأَنَّ رَاوِيَهُ^٤ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ^٥، وَ قَدْ كَانَ فَقَدَ عَقْلَهُ فِي

١. الأعراف (٧): ١٤٣.

٢. في الأصل: «يجوز».

٣. الأعراف (٧): ١٨٧.

٤. في الأصل: «رواية».

٥. أبو عبد الله قيس بن أبي حازم البجلي الأحمسي، ترجم له ابن حجر العسقلاني في «الإصابة» و في «هذي الساري» و قال عنه ما خلاصته: «أسلم في عهد النبي صلى الله عليه و آله، و هاجر إلى المدينة، فقبض النبي صلى الله عليه و آله قبل أن يلقاه، فروى عن كبار الصحابة. و قال ابن حبان في الثقات: ما بالكوفة أحد أروى عن الصحابة من قيس.

و المشهور عند الجمهور أنه لم ير النبي صلى الله عليه و آله. و قال يعقوب بن شيبه: تكلم أصحابنا فيه، فمنهم من رفع قدره و منهم من حمل عليه، و قال: له أحاديث مناكير، و منهم من حمل عليه في مذهبه، و أنه كان يحمل على علي عليه السلام، و لذلك كان يجتنب كثير من

آخِرِ عُمُرِهِ وَاخْتَلَّ، مع استمراره في رواية الأخبار، وقد يجوزُ أَنْ يَكُونَ هذا الخبرُ ممَّا رواه في حالِ التَّغَيُّرِ.

على أَنَّ المشهورَ عنه الانحرافُ عن أميرِ المؤمنينَ وِالعَدَاوَةُ لَهُ وِالْوَقِيعَةُ فِيهِ، وَهُوَ الَّذِي قَالَ: «رَأَيْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي [طَالِبٍ] عَلَى مَنِيرِ الْكُوفَةِ، يَقُولُ: إِنْفِرُوا إِلَى بَقِيَّةِ الْأَحْزَابِ، فَبُغْضُهُ حَتَّى الْيَوْمِ فِي قَلْبِي»^١ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ تَصْرِيحِهِ بِالْبَغْضَاءِ وَالعَدَاوَةِ، وَهَذَا مِمَّا يَقْدَحُ فِي عَدَالَتِهِ.^٢

وَلَوْ جَازَ الْإِصْغَاءُ فِي الرُّوْيَةِ إِلَى أَخْبَارِ الْآحَادِ، (١٤٣) لَوَجِبَ قَبُولُ أَخْبَارِ الْمُشَبَّهَةِ^٣؛ فَانْهَم يَرَوُونَ فِي ذَلِكَ مَا هُوَ أَظْهَرُ مِنْ أَخْبَارِ الرُّوْيَةِ وَأَشْهَرُ^٤.

على أَنَّ بَيَازِءَ هَذَا الْخَبَرِ، مِنْ الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ السَّالِمَةِ، الْمُتَضَمِّنَةِ لِنَفْيِ الرُّوْيَةِ؛ مَا لَا يُحْصَى كَثْرَةً، لَوْلَا كَرَاهَةُ التَّطْوِيلِ لَدَكَّرْنَا شَطْرًا مِنْهَا^٥، وَهِيَ مَذْكُورَةٌ فِي الْكُتُبِ، مَعْرُوفَةٌ فِي أَمَاكِنِهَا^٦، وَفِي بَعْضِهَا مَا يُعَارِضُ هَذَا الْخَبَرَ وَيُسْقِطُ^٧.

«قدماء الكوفيَّين الرواية عنه. كبر قيس حتى جاوز المائة بستين، وخرّف. مات سنة أربع وثمانين، أو سنة ثمان وتسعين.

راجع: الإصابة، ج ٥، ص ٢٧٧؛ تاريخ أسماء الثقات، ص ١٩١؛ رجال صحيح البخاري، ج ٢، ص ٦١٣؛ التهذيب، ج ٨، ص ٣٨٦؛ هدي الساري، ص ٤٣٦؛ التاريخ الكبير، ج ٧، ص ١٤٥.

١. شرح الأخبار، ج ٢، ص ٤؛ الملل والنحل، ج ١، ص ١٣٨؛ شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ١٩٤-١٩٥، ج ٤، ص ١٠١. والمصدران الأولان نقلًا الكلام مع شيء من الاختلاف.

٢. راجع: تنزيه الأنبياء والأئمة، ص ٢٥٨.

٣. أي أخبارهم المثبتة لأُمُور غير الرُّوْيَةِ، كالأخبار المثبتة للوجه واليد والقَدَم.

٤. راجع على سبيل المثال كتاب التوحيد لابن خزيمة، فإن فيه الكثير من روايات التشبيه.

٥. في الأصل: «صدرًا» فيها.

٦. راجع: كتاب التوحيد للشيخ الصدوق، ص ١٠٧.

٧. كذا في الأصل، والأولى: «و يسقطه».

على أَنَّا لَوْ عَدَلْنَا عَنْ كُلِّ ذَلِكَ، لَكَانَ لِلْخَبَرِ وَجْهٌ^١ صَحِيحٌ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ؛
لَأَنَّ الرُّوْيَةَ قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي اللَّغَةِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى:
«أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ»^٢، وَ«أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ»^٣، «أَوْ لَمْ
يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ»^٤.

٢٦٨

و قال الشاعر:

رَأَيْتُ اللَّهَ إِذْ سَمَى نِزَارًا
وَأَسْكَنَهُمْ بِمَكَّةَ قَاطِنِينَ^٥
وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَى الْخَبَرِ: أَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ رَبَّكُمْ ضَرُورَةً كَمَا تَعْلَمُونَ الْقَمَرَ،
مِنْ غَيْرِ مُشَقَّةٍ وَلَا كَدٍّ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ. وَهَذِهِ بَشَارَةٌ لَهُمْ [بِخُلُوصِ] نَعِيمِهِمْ، وَ
زَوَالِ الْكَدَرِ وَالشُّوبِ عَنْهُ.

[في بيان عدم حاجة الرؤية - بمعنى العلم - إلى مفعولين]

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: لَوْ كَانَتِ الرُّوْيَةُ فِي الْخَبَرِ بِمَعْنَى الْعِلْمِ، لَتَعَدَّتْ إِلَى
مَفْعُولَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ حُكْمُ الْعِلْمِ عِنْدَهُمْ، وَ الرُّوْيَةُ بِالْبَصَرِ لَا^٦ تَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى
مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ الْخَبَرُ مَعَ فَقْدِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي عَلَى الرُّوْيَةِ بِالْبَصَرِ.

١. في الأصل: «وجهه».

٢. الفجر (٨٩): ١.

٣. الفيل (١٠٥): ١.

٤. يس (٣٦): ٧٧.

٥. البيت للكُمَيْت، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا مَنَاقِبَ قَوْمِهِ، وَ يَكْثُرُ فِيهَا مِنْ تَفْضِيلِهِمْ،
وَ يَطْنِبُ فِي وَصْفِهِمْ، وَأَنْهُمْ أَفْضَلُ مِنْ قِحْطَانَ. رَاجِع: مَرْجُوحُ الذَّهَبِ، ج ٣، ص ٢٣٠ وَ ٢٣١؛
شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، ص ١٨١؛ تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَنْمَةِ، ص ٧٨ وَ ١٢٩.

٦. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض.

٧. في الأصل: «ولا» بالواو، وَ هِيَ زَائِدَةٌ.

و ذلك أَنَّ العِلْمَ عند أهلِ اللُّغَةِ على ضَرِيَيْنِ:
 عِلْمٌ يَقِينٌ و معرفة، و الضَرْبُ الآخَرُ بمعنى الظَّنِّ.
 فالذي هو بمعنى اليقين، لا يَتَعَدَّى إلى أَكْثَرِ مِن مفعولٍ واحدٍ، و لهذا يَقُولُونَ:
 «عَلِمْتُ زَيْدًا»، إِذَا كَانَ بِمعنى عَرَفْتُهُ وَ تَيَقَّنْتُهُ، و لا يَأْتُونَ بِمفعولٍ ثانٍ. و إِذَا كَانَ
 بِمعنى الظَّنِّ، يَحْتَاجُ إِلَى المفعولِ الثاني؛ لِأَنَّ الظَّنَّ لَا بُدَّ فِيهِ مِن مفعولٍ ثانٍ، و هذا
 ممَّا قد نَصَّ عَلَيْهِ القَوَمُ.
 و قد قِيلَ: لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَن يَكُونَ المفعولُ الثاني في الخبرِ محذوفاً يَدُلُّ الكَلَامُ
 عَلَيْهِ، و إنْ لَمْ يَكُنْ مُصَرَّحاً فِيهِ.

[فرق العلم الضروري عند أهل الجنة و أهل النار]

و لَيْسَ لَهُمْ أَن يَقُولُوا: يَجِبُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ أَن يُسَاوِيَ أَهْلُ النَّارِ أَهْلَ الْجَنَّةِ
 فِي هَذِهِ الْبَشَارَةِ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ يَعْلَمُونَ اللَّهَ تَعَالَى فِي الْآخِرَةِ ضَرُورَةً.
 وَ ذَلِكَ أَنَّ الْخَبَرَ بِزَوَالِ التَّيْسِيرِ مِنَ الْأَذَى^٢ لِمَنْ نَعِيمُهُ خَالِصٌ صَافٍ يُعَدُّ
 بِشَارَةً، وَ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ بِشَارَةً فِيمَنْ هُوَ فِي غَايَةِ الْمَكْرُوهِ وَ نِهَايَةِ الْأَلَمِ
 وَ الْعَذَابِ.

و أَيْضاً: فَإِنَّ عِلْمَ أَهْلِ الْجَنَّةِ بِاللَّهِ تَعَالَى ضَرُورَةً يَزِيدُ فِي نَعِيمِهِمْ وَ سُورِهِمْ؛
 لِأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَقْصِدُ بِمَا يَفْعَلُهُ بِهِمْ مِنَ النِّعَمِ، التَّعْظِيمَ وَ التَّجْذِيلَ،
 وَ أَنَّهُ يُدِيمُ ذَلِكَ وَ لَا يَقْطَعُهُ. وَ أَهْلُ النَّارِ إِذَا عَلِمُوهُ - جَلَّ وَ عَزَّ - ضَرُورَةً، عَلِمُوا

١. فِي الْأَصْلِ: «بِمَعْنَى».

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْأَذَى»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ: «فِي غَايَةِ الْمَكْرُوهِ وَ نِهَايَةِ الْأَلَمِ وَ الْعَذَابِ».

قَصَدَهُ إِلَى إِهَانَتِهِمْ وَالاسْتِخْفَافِ بِهِمْ، وَإِدَامَةِ مَكْرُوهِهِمْ وَعَذَابِهِمْ؛ فَاخْتَلَفَ
 الْعِلْمَانِ فِي بَابِ الْمَنْفَعَةِ وَالْمَضَرَّةِ، وَإِنْ اتَّفَقَا فِي أَنَّهُمَا ضَرُورِيَانِ. وَهَذَا بَيِّنٌ لَا
 إِشْكَالَ فِيهِ.

فهرس المطالب

٥	الفهرس الإجمالي
٧	مقدمة التحقيق
٨	منهجية البحث عند الشريف المرتضى
١١	علاقة الشريف المرتضى بالمعتزلة
١٧	هذا الكتاب
٢١	فهرسة أبحاث الكتاب
٢٢	عنوان الكتاب
٢٣	الوجه في تسميته بـ«الملخص»
٢٤	نسبة الكتاب إلى مصنفه
٢٥	تاريخ تأليف الكتاب
٢٧	جهود حول الكتاب
٣١	من اقتنى الكتاب واهتم به
٣٤	نسخة الكتاب
٣٨	العمل في الكتاب
٤١	كلمة الشكر
٤٣	نماذج من تصاوير النسخة

الملخص في أصول الدين

الباب الأول: الكلام في إثبات الصانع

- ٥٣ الفصل الأول: في الدلالة على حدوث الأجسام
- ٥٣ الكلام على الدعوى الأولى
- ٥٣ الكلام على الدعوى الثانية
- ٥٣ في الدلالة على أن القديم لا يجوز عليه العدم
- ٥٣ في الدلالة على أن القديم قديم لنفسه
- ٥٣ الدليل الأول
- ٥٥ الدليل الثاني
- ٥٦ في الدلالة على عدم انفكاك الصفة النفسية عن الموصوف
- ٥٨ دليل آخر على نفي جواز العدم عن القديم
- ٥٨ نفي الضد عن القديم
- ٥٨ الدليل الأول
- ٦٠ الدليل الثاني
- ٦١ الكلام على الدعوى الثالثة
- ٦١ عدم خلو الجسم من الكون في الجهات
- ٦٢ وجوب تحيز الجوهر بذاته
- ٧٢ وجوب كون المتحيز في جهة
- ٧٦ إبطال الشق الأول
- ٨٠ إبطال الشق الثاني
- ٨٢ الكلام على الدعوى الرابعة
- ٨٣ في بيان حقيقة العلم بأن عدم تقدم الأجسام على
- ٨٦ ذهاب ابن الراوندي إلى قدم الأجسام مع
- ٨٧ بيان كيفية دلالة «عدم تقدم المحدث» على الحدوث

- ٩٠ عدم خلوّ الجوهر من الأكوان
- ٩٣ تناهي الحوادث الماضية والمستقبلية، وبيان الفرق بينها
- ٩٩ الفصل الثاني: في الدلالة على إثبات المُحدث
- ٩٩ البحث الأول: حاجة تصرّفاتنا إلينا، وتعلّقها بنا
- ١٠٩ البحث الثاني: في حاجة تصرّفاتنا إلينا في حدوثها
- ١١١ البحث الثالث: حاجة كل مُحدث إلى مُحدث

الباب الثاني: الكلام في الصفات

القسم الأول: الصفات الثبوتية

- ١١٧ الفصل الأول: في الدلالة على أنّ مُحدث الأجسام قادرٌ
- ١١٧ الدليل الأول
- ١١٩ الدليل الثاني
- ١١٩ الدليل الثالث
- ١١٩ نفي أن يكون تأتّي الفعل للطبع لالحال القادر
- ١٢١ دلالة تعذّر الفعل على انتفاء القدرة، وشرط ذلك
- ١٢٢ نفي أن يكون تعذّر الفعل ناشئاً من ثبوت حالٍ
- ١٢٤ كيفية دلالة صحّة الفعل على القدرة
- ١٢٤ اختصاص دلالة حدوث الفعل على القدرة فقط، لأكثر
- ١٢٥ الدليل الأول
- ١٢٥ الدليل الثاني
- ١٢٧ الفصل الثاني: في الدلالة على أنّ مُحكم الأفعال عالمٌ
- ١٢٨ نقل أدلة أبي هاشم حول مقدار دلالة الفعل، ومناقشتها
- ١٣٠ عدم قيام الاعتقاد والظنّ مقام العلم في صحّة الفعل المحكم
- ١٣٢ أدلة إثبات أنّه تعالى عالمٌ

١٣٢	الدليل الأول.....
١٣٣	الدليل الثاني.....
١٣٤	الدليل الثالث.....
١٣٤	الدليل الرابع.....
١٣٤	الدليل الخامس.....
١٣٧	الفصل الثالث: في الدلالة على أن صانع الأجسام حيّ.....
١٣٨	عدم كون المفارقة ناشئة من حصول العلم والقدرة.....
١٣٩	عدم صحة إثبات صفة أخرى غير الحياة.....
١٤١	كيفية اقتضاء القدرة للوجود.....
١٤٢	عدم استلزام الدليل على الحياة إثبات البنية والتأليف للقديم.....
١٥٠	عدم صحة الاستدلال بالعجز على الحياة.....
١٥٥	الفصل الرابع: في الدلالة على أن الله تعالى مُدْرِكٌ لِلْمُدْرَكَاتِ سَمِيعٌ بَصِيرٌ.....
١٥٦	البحث الأول.....
١٥٦	ألف. إثبات صفة الإدراك فينا.....
١٥٦	ب. إثبات امتياز صفة الإدراك عن غيرها من الصفات.....
١٥٧	أولاً: امتياز صفة الإدراك عن العلم.....
١٥٧	١. إثبات العلم مع فَقْد الإدراك.....
١٥٨	٢. إثبات الإدراك مع فَقْد العلم.....
١٦٠	عدم رجوع اختلاف حال المتألم وغيره إلى اختلاف طرق العلم.....
١٦٢	ثانياً: امتياز صفة الإدراك عن الحياة.....
١٦٣	ثالثاً: امتياز صفة الإدراك عن القدرة.....
١٦٤	رابعاً: امتياز صفة الإدراك عن الإرادة والكراهة والشهوة والنفرة.....
١٦٤	البحث الثاني.....
١٦٤	ألف. اقتضاء الحياة لصفة الإدراك بشروطه.....

- ب. عدم اقتضاء صحّة الحواسّ للإدراك..... ١٦٧
- البحث الثالث..... ١٦٩
- ألف. إثبات كونه تعالى مُدركاً عند وجود المدرّكات..... ١٦٩
- ب. نفي أن يكون للسميع والبصير حال زائدة على كونه حيّاً لا آفة به..... ١٧٢
- بطلان وصفه تعالى بأنّه شامٌّ وذائقٌ..... ١٧٤
- بطلان وصفه تعالى بأنّه أليمٌ ومُلتذٌّ ومُجسّ..... ١٧٥
- الفصل الخامس: في الدلالة على أن الله تعالى موجودٌ..... ١٧٩
- إثبات أنّ العدم يَمنع من تعلّق ما يتعلّق بغيره لنفسه..... ١٧٩
- الدليل الأوّل..... ١٧٩
- الدليل الثاني..... ١٨٨
- الفصل السادس: في الدلالة على أنّ صانع العالم قديمٌ..... ١٩١
- إبطال كون صانع العالم محدثاً..... ١٩٣
- أولاً: إبطال كون المحدث قادراً لنفسه..... ١٩٤
- الدليل الأوّل..... ١٩٤
- الدليل الثاني..... ١٩٦
- الدليل الثالث..... ١٩٦
- ثانياً: إبطال كون صانع العالم قادراً بقُدرة..... ١٩٦
- الدليل الأوّل..... ١٩٦
- انحصار قدرتنا في الأفعال المباشرة والمتولّدة، دون المخترعة..... ١٩٨
- عدم وقوع الجسم منّا، لا بصورة مباشرة ولا متولّدة..... ١٩٩
- الدليل الأوّل على عدم وقوع الجسم والجوهر منّا متولّداً..... ١٩٩
- مناقشة موانع القدرة على فعل الأجسام والجواهر..... ٢٠١
- المانع الأوّل والثاني: فقُد العلم والآلة..... ٢٠١
- المانع الثالث: فقُد البنية..... ٢٠٣

- ٢٠٣.....المانع الرابع: عدم وجود الخلأ في العالم
- ٢٠٤.....أدلة وجود الخلأ في العالم
- ٢٠٤.....الدليل الأول
- ٢٠٤.....الدليل الثاني
- ٢٠٤.....الدليل الثالث
- ٢٠٥.....الدليل الرابع
- ٢٠٥.....الدليل الخامس
- ٢٠٦.....أدلة عدم وجود الخلأ في العالم ومناقشتها
- ٢١٠.....المانع الخامس: تعدد القدر في الجارحة الواحدة
- ٢١٢.....الجواب الأول
- ٢١٢.....اختلاف أجناس القدر
- ٢١٣.....تغاير مقدور القدر
- ٢١٤.....اتفاق مقدور القدر في الجنس
- ٢١٤.....الجواب الثاني
- ٢١٨.....الدليل الثاني على أن الجسم والجوهر لا يقع مئاً متولداً
- ٢١٩.....الدليل الثالث على أن الجسم والجوهر لا يقع مئاً متولداً
- ٢٢١.....الدليل الثاني على إبطال كون صانع العالم قادراً بقدره
- ٢٢٢.....إبطال أن يكون القادر الذي لا تجب له هذه الصفة قادراً بالفاعل
- ٢٢٤.....ما يدل على نفي وجود قادر محدث ليس بجوهر
- ٢٢٧.....الفصل السابع: في بيان أحكام الصفات الثبوتية الذاتية
- ٢٢٧.....١. فصل في الدلالة على أن مستحق الصفات التي ذكرناها يجب أن يستحقها
- ٢٢٧.....البحث الأول: في أنه تعالى قادر فيما لم يزل
- ٢٢٧.....في بيان أن القدرة الممكنة لا تكون إلا بقدره حادثة
- ٢٢٨.....نفي أن يكون شرط تجدد الصفة هو صحة وجود المقدور

- ٢٢٩ نفى أن يكون شرط تجدد الصفة هو صحة الفعل في الوقت الثاني
- ٢٣٠ البحث الثاني: في بيان أنه تعالى حيّ و موجود فيما لم يزل
- ٢٣٠ البحث الثالث: في بيان أنه تعالى عالم فيما لم يزل
- ٢٣١ ١. نفى أن يكون شرط تجدد كونه عالمًا هو وجود المعلوم
- ٢٣١ أدلة صحة تعلق العلم بالمعدوم
- ٢٣٣ ٢. بيان حقيقة العلم الأزلي بالموجودات الحادثة
- ٢٣٤ في بيان أن العلم بوجود الشيء في المستقبل هو علمٌ بوجوده
- ٢٣٨ خلاصة رأي المصنّف حول العلم بأن الشيء سيوجد
- ٢٣٩ ٢. فصل في أنه تعالى لا يَخْتَصُّ في ذاته بصفة زائدة على ما ذكرناه و.....
- ٢٣٩ الدليل الأول على بطلان المائية
- ٢٤٢ الدليل الثاني
- ٢٤٣ إبطال استدلال ضرار على المائية
- ٢٤٤ ٣. فصل في ترتيب العلم بهذه الأحوال
- ٢٤٤ ١. القدرة
- ٢٤٤ ٢. الحياة والوجود والقَدَم
- ٢٤٤ ٣. العلم
- ٢٤٥ ٤. الإدراك
- ٢٤٥ ٥. الصفة الذاتية
- ٢٤٥ ٦. الإرادة والكراهة
- ٢٤٦ ٧. الحكمة
- ٢٤٦ ٤. فصل في أحكام هذه الأحوال وما تقتضيه وتؤثره
- ٢٤٩ فصل استطرادي: في ذكر جملة من الاستدلال بالشاهد على الغائب
- ٢٤٩ بيان قاعدة الاستدلال بالشاهد على الغائب
- ٢٤٩ الاستدلال على القاعدة

- أقسام الدلالة ٢٥١
- أقسام دلالة الدليل ٢٥٢
- شرائط ما يصح الاستدلال عليه ٢٥٢
- ما يسوغ التعليق به وما لا يسوغ ٢٥٣
٥. فصل في كيفية استحقاقه تعالى ما تقدم ذكره من الصفات ٢٥٤
- أ. فصل في أنه لا يستحقها لمعان معدومة ٢٥٥
- ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يعلم يعلم معدوم ٢٥٥
- ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يقدر بقدره معدومة ٢٥٦
- ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون حياً بحياة معدومة ٢٥٧
- ب. فصل في أنه لا يستحقها لمعان لا توصف ٢٥٨
- ج. فصل في أنه لا يستحقها لمعان محدثة ٢٦٣
- الدليل الأول ٢٦٣
- الدليل الثاني ٢٦٥
- في أنه تعالى لا يجوز أن يكون حياً بحياة محدثة ٢٦٦
- في أنه تعالى لا يجوز أن يكون عالماً بعلم محدث ٢٦٧
- في بيان الوجوه التي تجعل الاعتقاد علماً ٢٦٩
- نفي أن يكون الإدراك مؤثراً في كون الاعتقاد علماً ٢٧١
- مسائل تتعلق بعلم الله تعالى وقدرته ٢٧٢
- إثبات أن للعلم ضدًا ٢٧٨
- بطلان أن يكون تعذر اجتماع اعتقادين متعاكسين بسبب الداعي ٢٧٩
- في بيان قدرة القادر على الشيء وضده من الوجه الذي يتنافيان فيه ٢٨١
- الفرق بين ابتداء العلم وابتداء الجهل ٢٨٢
- نفي أن يكون الجهل مقدوراً له ٢٨٣
- إبطال صحة وجود الجهل بلا جاهل ٢٨٤

- د. فصلٌ في أنه لا يَسْتَحِقُّ هذه الأحوالَ لِمَعَانٍ قَدِيمَةٍ ٢٩٠
- الدليل الأول ٢٩٠
- و هذا الكلامُ لا بُدَّ فيه مِن بَيَانِ أَصُولٍ ٢٩٠
- الأصل الأول: في أنه تعالى مخالِفٌ لغيره ٢٩١
- الأصل الثاني: في أنه تعالى إِنَّمَا يَخَالِفُ ما يَخَالِفُه بكونه قديماً ٢٩١
- بيان كَيْفِيَّةِ مخالفتِه تعالى لغيره بواسطة صفاته الواجبة ٢٩٧
- وجه مخالفتِه تعالى لغيره، مع اشتراكه معه في الصفات ٢٩٨
- أولاً: بيان المصنَّف ٢٩٨
- ثانياً: بيان أبي هاشم الجبائي ٢٩٩
- الأصل الثالث: في أن ما شاركه تعالى في القَدَم يجب أن ٣٠٢
- في بيان عدم اختلاف صفة الوجود في الذوات ٣٠٢
- الوجوه الدالة على أن الاشتراك في صفةٍ من ٣٠٣
- الأصل الرابع: في بيان لزوم ما تقدَّم من الكلام لهم ٣٠٧
- الدليل الثاني: على بطلان المعاني القديمة ٣٠٩
- استلزام تجويز المعاني القديمة نفي الصفات الذاتية ٣١٠
- الدليل الثالث ٣١١
- الدليل الرابع ٣١٢
- في بيان أن المشاركة في تعلُّق خاصٍّ تقتضي التماثل ٣١٢
- في بيان تماثل علمه تعالى و علمنا ٣١٣
- في بيان أن الشيء الواحد لا ينفي شيئين مختلفين غير متضادين ٣١٤
- الدليل الخامس ٣١٦
- الدليل السادس ٣٢٠
- الدليل السابع ٣٢٠
- الدليل الثامن ٣٢٥

- ٣٢٦.....الدليل التاسع
- ٣٢٦.....الدليل العاشر
- ٣٢٧.....٦. فصل في الإشارة إلى قَوِيِّ شُبْهِ أَصْحَابِ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهَا
- ٣٢٧.....فَقَدْ تَعَلَّقَ هَؤُلَاءِ بِأَشْيَاءَ
- ٣٢٨.....الجواب عن الشُّبْهِهِ الْأُولَى
- ٣٢٩.....الجواب عن الشُّبْهِهِ الثَّانِيَةِ
- ٣٢٩.....الجواب عن الشُّبْهِهِ الثَّالِثَةِ
- ٣٣٠.....الجواب عن الشُّبْهِهِ الرَّابِعَةِ
- ٣٣٧.....الجواب عن الشُّبْهِهِ الْخَامِسَةِ
- ٣٣٩.....الجواب عن الشُّبْهِهِ السَّادِسَةِ
- ٣٤٠.....الجواب عن الشُّبْهِهِ السَّابِعَةِ
- ٣٤٣.....٧. فصل في بيان استحالة خروجه تعالى عن الصفات التي ذكرناها
- ٣٤٤.....في بيان استحالة خروجه تعالى عن صفة العلم
- ٣٤٥.....نفي كونه تعالى جاهلاً ببعض المعلومات أو عاجزاً عن بعض المقدورات

القسم الثاني: الصفات السلبية

- ٣٤٩.....الفصل الأول: في نفي الحاجة عنه تعالى وإثباته غنياً
- ٣٥٠.....أدلة نفي الشهوة والنفار عنه تعالى
- ٣٥٠.....الدليل الأول
- ٣٥٤.....الدليل الثاني
- ٣٥٤.....نفي دلالة الفعل على كونه تعالى مشتتاً أو نافراً
- ٣٥٥.....الدليل الثالث
- ٣٥٩.....الدليل الرابع
- ٣٦١.....الفصل الثاني: في نفي الجسميّة عنه تعالى

١. فصلٌ في أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُشْبِهُ الْأَجْسَامَ وَالْجَوَاهِرَ ٣٦١
- أدلةٌ نفى الجسميّة عنه تعالى ٣٦٢
٢. فصلٌ في أَنَّ اِحْتِمَالَ الْأَعْرَاضِ وَالْكَوْنَ فِي الْجِهَاتِ وَ... مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ ٣٧٤
- في بيان أَنَّ التَّحَيُّزَ يَقْتَضِي اِحْتِمَالَ الْأَعْرَاضِ ٣٧٥
- في بيان أَنَّ التَّحَيُّزَ يَقْتَضِي الْكَوْنَ فِي الْجِهَاتِ ٣٧٧
- في بيان استحالة حلول الأعراض فيه تعالى ٣٧٨
٣. فصلٌ في استحالة كونه تعالى في جهةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ شَاغِلًا لَهَا ٣٨٠
- في بيان بطلان المعنى الظاهري لكونه تعالى فوق العرش ٣٨٠
٤. فصلٌ في أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُشْبِهُ شَيْئًا مِنَ الْأَعْرَاضِ ٣٨٣
- نفى أن يُشْبِهُ تعالى عرضاً غيرَ معقول ٣٨٥
٥. فصلٌ في أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَصِحُّ أَنْ يَحُلَّ غَيْرَهُ ٣٨٦
- فساد كونه تعالى حالاً لمعنى ٣٨٨
- فساد اقتضاء الصفة الذاتية لحلوله تعالى ٣٩٢
- في بيان أَنَّ حلوله تعالى لو صحَّ، لكان لصفةٍ ترجع إلى نفسه، لا كالأعراض ٣٩٣
٦. فصلٌ فيما يَتَعَلَّقُ بِالْعِبَارَةِ فِي هَذَا الْبَابِ ٣٩٤
- البحث الأول: استحالة معنى الجسم عليه تعالى ٣٩٤
- في بيان ورود لفظة «أجسم» في كلام العرب ٣٩٥
- في بيان بطلان بعض التعريفات المذكورة للجسم ٣٩٧
- البحث الثاني: بطلان إطلاق لفظة «جسم» عليه تعالى، على نحو اللقب ٣٩٨
- نفى أن يكون لفظ الجلالة لقباً ٣٩٩
- نفى أن يكون لفظ «شيء» لقباً ٤٠٠
- حقيقة بعض الصفات الخبريّة ٤٠١
- تأويل بعض الآيات المتشابهات الدالة على الصفات الخبريّة ٤٠٣
- الفصل الثالث: الكلامُ في نفي الرّؤية عنه وجميع ضروب الإدراك ٤٠٥

- تمهيد ٤٠٥
١. فصل في أنه تعالى يستحيل رؤيته ٤٠٥
- وهذه الجملة تحتاج فيها إلى بيان أشياء ٤٠٦
- أولاً: في أن الرائي إنما يرى الوجود صفةً هو عليها ٤٠٦
- أدلة بطلان أن تكون الرؤية لمعنى ٤٠٧
- في بطلان أن يرى تعالى بحاسة سادسة ٤١٢
- ثانياً: في بيان ارتفاع الموانع التي تمنع من الرؤية عنه تعالى ٤١٣
- ثالثاً: نفي أن يكون تعالى مرئياً في نفسه ٤١٨
- رابعاً: في بيان أن الرؤية متى صحت وجبت ٤١٨
- في بيان أن العلم بانتفاء المدرك مستند إلى العلم ٤٢٠
- في أن العلم الأول إنما يستند إلى العلم الثاني فيما إذا كان ٤٢١
- في بيان أن علمنا بالمدركات طريقه الإدراك، وأنه ليس مبتدأً بلا طريق ٤٢٣
- بيان حال المخالفين في المسألة ٤٢٥
- في بيان أن بعض العلوم طريقها الضرورة ٤٢٧
- في بيان عدم انفكاك العلمين المبحوث عنهما فيما سبق ٤٢٨
- نفي أن يكون العلم بالمدركات ناشئاً من فعل العلم في القلب ٤٢٩
- في بيان دور الشعاع الخارج من البصر في الرؤية ٤٣٠
- خامساً: في أننا غير راثنين له تعالى ٤٣٢
- دليل آخر ٤٣٢
- دليل آخر ٤٣٤
- إبطال تفسير الإدراك المنفي في الآية بالإحاطة ٤٣٦
- نفي أن يكون الإدراك بالبصر بمعنى رؤية مخصوصة ٤٣٧
- نفي أن يكون الإدراك المنفي بالآية معنى خاصاً غير الرؤية، و ٤٣٧
- أقسام ما تمدح به تعالى بنفيه وإثباته ٤٤٠

- ٤٤٢..... بيان وجه إجمالي و آخر تفصيلي لصحة التمدح بنفي الرؤية
- ٤٤٣..... بيان وجه تمدحه تعالى بنفي الإدراك، مع مشاركة غيره... له في ذلك
- ٤٤٦..... بيان عدم الفرق بين نفي إدراك الأبصار أو المبصرين في محل بحثنا
- ٤٤٧..... بيان دلالة الآية على نفي الإدراك عن بعض المدركين
٢. فصل في أنه غير مرئي في نفسه..... ٤٤٨
- نفي إمكان أن يرى تعالى نفسه، مع استحالة رؤيتنا له..... ٤٥٠
٣. فصل في أن الإدراك بسائر الحواس لا يجوز عليه تعالى..... ٤٥٣
- أقسام الحواس الخمس، وكيفية الإدراك بها، و شروط ذلك..... ٤٥٤
٤. فصل في ذكر أقوى ما يتعلق به المخالف بالرؤية، و الكلام عليه..... ٤٥٦
- الجواب عن الشبهة الأولى..... ٤٥٨
- الجواب عن الشبهة الثانية..... ٤٥٩
- الجواب عن الشبهة الثالثة..... ٤٦٠
- الجواب عن الشبهة الرابعة..... ٤٦١
- الجواب عن الشبهة الخامسة..... ٤٦١
- تأويل «النظر» الوارد في الآية: ب«الانتظار»..... ٤٦٣
- نفي المعنى الظاهري للفظ «وجوه» الواردة في الآية..... ٤٦٤
- بيان الفرق بين مدلول تعليق الإدراك بالبصر، و..... ٤٦٥
- بيان وجه وصف الوجوه بالنضارة في الآية..... ٤٦٧
- عدم التلازم بين اتحاد معنى اللفظين و بين اتحاد تصرفهما..... ٤٦٨
- جواز التأويل مع اقتضاء الضرورة..... ٤٦٩
- في بيان التأويل الثاني للآية..... ٤٧٠
- بيان جواز اجتماع الانتظار مع السرور و النعمة..... ٤٧١
- بيان جواز اجتماع الانتظار مع القطع و العلم..... ٤٧٢
- في بيان التأويل الثالث للآية..... ٤٧٢

- ٤٧٣.....جواز حمل النظر على الرؤية تجوّزاً
- ٤٧٤.....و الجَوَابُ عن الشُّبْهَةِ السَّادِسَةِ
- ٤٧٥.....الفرق بين سؤال رؤيته تعالى، وسؤال أن يكون جسمًا وما شابه ذلك
- ٤٧٦.....بيان الوجه في توبة موسى عليه السلام
- ٤٧٧.....بيان وجه تعليق الرؤية باستقرار الجبل
- ٤٧٨.....و الجَوَابُ عن الشُّبْهَةِ السَّابِعَةِ
- ٤٨٠.....في بيان عدم حاجة الرؤية -بمعنى العلم- إلى مفعولين
- ٤٨١.....فرق العلم الضروري عند أهل الجَنَّةِ وأهل النار